

د. محمد المهدي

عبقرية الثورة المصرية

عبقرية الثورة المصرية

تحليل نفسي واجتماعي لأحوال
المصريين قبل وبعد ٢٥ يناير

محمد المهدي

تصميم الغلاف: وليد طاهر

الطبعة الأولى ٢٠١١

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٢٠١١/١٧٠٥٨
ISBN 978-977-09-3071-7

د. محمد المهدي



تحليل نفسي واجتماعي لأحوال
المصريين قبل وبعد ٢٥ يناير

دار الشروق



إهـداء

إلى كل شهيد ضحى بنفسه من أجل أن تكون حياتنا أفضل



المحتويات

الباب الثاني: مصر والمصريون أثناء الثورة

الباب الثالث: ما بعد سقوط النظام

مقدمة

الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١م حدث كبير شديد التكثيف ومترامي الأطراف ومتعدد المستويات، ولهذا يصعب حصره في كتاب أوعدة كتب، ولهذا فمن المفيد تحديد الجانب أو المستوى الذي نتناوله في أي دراسة حول الثورة. وبناءا على ذلك وجب التوضيح أن هذا الكتاب سيتناول الجانب النفسي للثورة بشكل أساسي، ولو حدث وتطرق الكتاب إلى أي جوانب أخرى فسيكون هذا من باب التوضيح أو التفسير أو التأكيد للمعنى النفسي الكامن وراء الحدث، ذلك المعنى الذي قلما نهتم به في ثقافتنا العربية، فكثيرا ما نجري وراء الأحداث الظاهرة وننسى التركيبات النفسية التي صنعت هذه الأحداث.

وفصول هذا الكتاب كتبت أثناء الثورة حين كانت الأحداث ساخنة، وبعضها مكتوب في ميدان التحرير وأثناء المظاهرات لكي تعبر عن رؤية حية للحظة في صورة عناوين ورؤس مواضيع وأفكار، ولم تكن الرؤى قد اتضحت تماما، وحين كان الحدث يكتمل يتم ملأ الفراغات بمزيد من التفاصيل.

وقد يكون في ذكر الأحداث نوع من التوثيق الحي الذي يكتسب أهميته بكونه نصا أصليا للذين عاصروا الحدث وعاشوه وشاركوا فيه، ولكن التوثيق لم يكن الهدف الأساسي من الكتاب بقدر ماكان الهدف هو رصد العوامل النفسية التي حركت الأحداث وصنعت التفاصيل.

وسوف تظل الثورة المصرية معلمة وملهمة كأحد أعظم الثورات الشعبية في التاريخ الإنساني بما تميزت به من مشاهد حضارية وأخلاقية، وبما حفلت به من ثراء

ثقافي وإبداع إنساني تجاوز حدود التغيير السياسي أو الإجتماعي إلى آفاق التغيير الإنساني والحضاري ليس فقط في مصر أو في المحيط العربي بل في الأفق الإنساني بكل شموله الجغرافي والتاريخي، ويؤيد هذا شهادة المعاصرين من السياسيين والكتّاب والمفكرين في أماكن شتى من العالم.

وعبقرية الثورة شملت شعبا انتفض انتفاضة سلمية وأخلاقية وعادلة وشملت جيشا اتخذ موقفا وطنيا راعيا ونبيلا.

الباب الأول

الملامح النفسية والإجتماعية للمصريين قبل الثورة

هذه الموضوعات كنت قد كتبتها قبل الثورة وأنشرها كما هي لتعطي صورة عما كان يحدث في ذلك الوقت



حين يصل الفساد لمواطن العفة

(دراسة فى سيكولوجية الفساد والإفساد)

جاء يطلب منى إعطاءه شهادة مرضية فسألته عن مرضه فقال لى: الإمتحانات فداعبته قائلا: أما زلت تخشى الإمتحانات وأنت الآن وكيل مدرسة وفى الخمسين من عمرك؟.. ثم إنك تعلم أننى لا أعطى مثل هذه الشهادات «المضروبة»، فأطرق بوجهه خجلا وحرجا وتمتم قائلا: أعرف كل ذلك، وأنت أيضا تعرف عنى بحكم الصحبة والقرابة أننى أمقت مثل هذه الأشياء ولكننى فى أزمة لا أجد منها مخرجا، فكل عام تتعرض حياتى للخطر بسبب الإمتحانات حيث أكلف برئاسة مجموعة من اللجان كل عام فى منطقة ما، وأنا ـ كما تعلم ـ لدىّ مشكلة مزمنة لم أستطع علاجها حتى الآن وهى أننى أصر على منع الغش فى كل اللجان التى أترأسها، قلت له أعرف ذلك وأذكر أننا كل عام كنا نبحث عن وسيلة نخرجك بها من مقر اللجنة حيث كان يتجمع أهل البلدة أو القرية أو المنطقة يحاولون الفتك بك لأنك ضيعت مستقبل أبنائهم وبناتهم وأذكر كيف كان المسئولون عن أمنك وحمايتك يغمضون أعينهم غضبا منك وشماتة فيك لأنك «نشفت رأسك أكثر من اللازم»، وأذكر أنك كدت تفقد عينك أو حياتك كلها فى كثير من الإمتحانات لإصرارك على نزاهة الإنتخابات، معذرة «الإمتحانات»، قال نعم ولكن الأمر اختلف هذه الأيام فلم تعد حياتى مهددة من العامة والدهماء الذين اعتدنا على صفاقتهم وحرصهم الجاهل الغبى على حق أبنائهم فى الغش والذى يعتبرونه حقا مشروعا لأبنائهم المساكين، وإنما الخطر الآن يأتى من أناس لهم حيثياتهم ولهم نفوذهم يرسلون بالإجابات النموذجية لأبنائهم بالكامل ليحصلوا على الدرجة النهائية أمام عينى، ومن يفعلون ذلك هم ممن يفترض

أنهم يحرسون الأمن والقانون والعدالة والنزاهة والحق، وأنا كما تعلم مجرد مدرس لا حول لى ولا قوة ولن أستطيع أن أقف فى وجه الجميع، ولن أستطيع فى هذا السن أن أغير رأسى، وهذا العام بالذات سأراقب فى أحد المدارس الخاصة للغات وهى معقل أبناء الضباط والمستشارين وكبار رجال الأعمال، وليس لى طاقة بكل هؤلاء.

وهنا دارت رأسى أنا بين وقائع مماثلة، ولكن كان أقربها لبؤرة وعيى واقعة كنت أنا أحد ضحاياها فى الثمانينات من القرن الماضى ودارت أحداثها فى إحدى الجامعات الإقليمية وبطلها أحد رؤساء الأقسام (وهو بالمناسبة ليس من تخصصى ولكنه كان يرأس مجموعة أقسام إداريا ومنها القسم الذى أعمل به) حيث كان معروفا عنه قسوته واستبداده وغطرسته ودكتاتوريته وعناده وجبروته وميله الشديد للظلم والبطش، وكان النجاح والرسوب فى الأقسام التى يتحكم فيها مرهون برضاه الشخصى عن طالب الدراسات العليا، ولسبب أو لآخر لم أحظ برضاه الشخصى فعشت أياما سوداء ومررت بخبرات امتحانية مؤلمة قررت بعدها ترك هذه الجامعة الإقليمية بل ترك مصر بالكامل وفى نيتى أن لا أعود إليها ما حييت، ولم يكن ذلك لمجرد غضبى من ممارسات هذا الرجل وحده، أو كان تعميما خاطئا منى تجاه كل أساتذة الجامعة ومنهم بالطبع كثيرون فضلاء، وإنما مما رأيته من قبول من حوله ومن تحته ومن خلفه بتسلطه وغطرسته واستبداده وظلمه، هذا القبول الذى كان يمتد من أصغر نائب فى المستشفى إلى رئيس الجامعة فى ذلك الوقت رغم معرفة الجميع بنقائصه وحديثهم عن تلك النقائص ليل نهار فى الجلسات المغلقة، أما حين يصل الأمر إلى المواجهة فالكل راض بما يفعله ويقنع نفسه أنه على حق. تركت مصر وتركته وتركتهم جميعا ومرت السنون وقابلت أحد أقارب هذا الرجل فقال لى بأنه اقتحم الشقة على إحدى قريباته (بسبب خلاف عائلى تافه) وضربها ضربا عنيفا هى وابنتها، وأصبحت قضية كبيرة، فقلت الحمد لله سيأخذ جزاءه على ما فعل بى وبكثيرين قبلى وبعدى حاربهم فى مستقبلهم العلمى وشردهم داخل مصر وخارجها بما يملكه من سلطة الأستاذ الجامعى ورئيس القسم وهى سلطة مطلقة استنادا إلى افتراض نزاهة من يتبوءون تلك المكانة العلمية الرفيعة، ولكن محدثى نظر إلى بأسى وهو يقول: للأسف الشديد لقد خرج منها ـ كعادته ـ مقابل ١٧ ألف جنيه دفعها (لا تسألنى لمن حتى لا نقترب من

مواطن العفة). ودارت الأيام وتم القبض على هذا الأستاذ الجامعى وهو فى الثانية والستين من عمره يلعب القمار فى شقة مشبوهة ومرصودة (وقد كان القمار نشاطه المفضل بعد الإنتهاء من عيادته)، ولكنه خرج من هذا الأمر بتدخل أحد أصحاب النفوذ من أقاربه، وغادر محبسه المؤقت وهو يخرج لسانه للذين قاموا بالقبض عليه، بل وتطاول عليهم بالكلام، إلى أن حانت لحظة الصفر بعد عدة شهور من تلك الواقعة وتم القبض عليه بواسطة إدارة مكافحة الآداب بالقاهرة وهو يدير شقته بإحدى مدن الدلتا للقمار ومعه عدد من المقامرين المحترفين أحدهم يعمل موجها للتربية والتعليم بالإسكندرية فى ذلك الوقت، وكانت فضيحة مدوية نشرتها أغلب الصحف والمجلات الرئيسية وكتبت عنه روزاليوسف على غلافها «طبيب يعالج مرضاه بالقمار» وأفردت لقصته صفحتان فى العدد رقم ٣٦٩٤ بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٩٩، وذكرت أنه كان يعمل رئيسا للقسم منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٩٧ ولم يترك رئاسة القسم إلا بسبب إحالته للمعاش، وتم إلقائه فى الحبس لمدة ثلاثة أسابيع وتحدد موعدا للقضية، ولكنه مات بعد فترة قصيرة، وأفضى إلى ربه بعد أن تسبب فى تشريد عدد كبير من الأطباء الأكفاء إبان فترة رئاسته للقسم التى استمرت ٢٧ عاما، وترك آثارا شديدة على البنية النفسية لكل من عمل تحت رئاسته. وقد كان هذا الرجل يمثل لى النموذج الأولى للإستبداد والفساد، وكان ذلك النموذج من أقوى المحفزات لى على كراهية هاتين الصفتين وبذل كل ما أستطيع من جهد لمحاربتهما فى أى مجال.

هذه الوقائع وغيرها لا تشير إلى مجرد فساد وإنما إلى اقتراب ذلك الفساد من مواطن العفة فى المجتمع (أسمع من يعترض على كلمة اقتراب ويقول إنه وصل فعلا وتغلغل)، تلك االمواطن التى يفترض أن تظل بعيدة عن الفساد لتشكل صمام أمان للمجتمع حتى لا ينهار تماما. عموما دعونا نفتح ملف الفساد لنفهم سيكولوجيته وآثاره ونرى إلى أى مدى اقترب أو وصل إلى مواطن العفة فى مجتمعنا وما الذى يتوجب علينا فعله إن كان ثمة من يشعر بهذا الواجب.

ماهو الفساد؟

لقد هالنى ما للفساد من معان ودلالات فى اللغة العربية وتساءلت عن علاقة هذا

الثراء اللغوى عن الفساد وانتشار الأخير بشكل ملحوظ فى المجتمعات العربية؟!... فالفساد هو مصدر للفعل فسد، وقد عرّفه لسان العرب بأنه نقيض الصلاح. وقد يتضمن الفساد معنى عضويا فيقال فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فسادا إذا أنتن أو عطب. وقد يشير الفساد إلى تجاوز الحكمة أو الصواب فيقال فسد الرجل أى جاوز الصواب، وفسد العقل أى بطل، وفسدت الأمور أى اضطربت وأدركها الخلل، وكما ورد فى القرآن الكريم «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا». ويشير معنى الفساد إلى الجدب والقحط، كما أنه قد يعنى إلحاق الضرر، أو يعنى أخذ المال ظلما.

فإذا انتقلنا من المعنى اللغوى إلى المعنى الإصطلاحى وجدنا أن الفساد نقيض للإصلاح والرشادة والخير العام، ولذا حين يعم الفساد مجتمعا من المجتمعات وتفوح رائحته تجد تظاهرا بمحاولات الإصلاح وحديثا مملا ومكررا عن الشفافية وكأنه ستار يخفى ما تحته من الفساد كى يعيش أطول فترة ممكنة.

فالفساد ضد المصلحة، وإذا كانت كلمة سياسة فى أصلها العربى تعنى القيام على الأمر بما يصلحه فإن الفساد السياسى يعنى عدم القيام على الأمر بما يصلحه. ويعرف الدكتور حمدى عبدالرحمن حسن أستاذ العلوم السياسية الفساد بأنه: «أحد أنماط السلوك الذى يقوم به، أو يمتنع عن القيام به، صاحب المنصب العام، والذى يهدد من خلاله معيار القيام على الأمر بما يصلحه سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون والقواعد التى تحكم عمله أو لم يقع، ويكون الهدف من وراء هذا السلوك دائما هو إعلاء المصلحة الذاتية على المصلحة العامة» (الفساد السياسى فى إفريقيا، ١٩٩٣م، دار القارئ العربى، القاهرة).

الفساد ظاهرة عالمية ولكن!!

استند الرئيس الأمريكى نيكسون إلى بعض الإضطرابات فى المجتمع الأمريكى وشكل لجنة مارس ضغوطه على أفرادها لتضع تقريرا أطلق عليه وقتها «خطة هيوستون»، ذلك التقرير الذى مهد لتكوين جهاز «أمن الدوله الأمريكى»، ذلك الجهاز الذى يمتلك الحق فى جمع المعلومات بصورة غير قانونية عن المواطنين الأمريكيين

بحجة تأمين النظام والمحافظة على التوازن الداخلى، على أن تصل هذه المعلومات إلى الرئيس بشكل مباشر حيث أن هذا الجهاز السرى تابع للبيت الأبيض وتحظى معلوماته بثقة خاصة. وتحت غطاء السرية والخصوصية توسع هذا الجهاز فى جمع المعلومات عن الصحفيين والموظفين العموميين ورؤساء الأحزاب والشخصيات العامة والقيادات الدينية والإجتماعية ذات التأثير. وفى عام ١٩٧٢ استغل نيكسون المعلومات المتاحة لإعادة انتخابه رئيسا لأمريكا، ولكن الصحافة الحرة والواعية استطاعت فضح هذه المؤامرة فيما عرف باسم «فضيحة ووترجيت»، وأقيل بسببها نيكسون من رئاسة أمريكا وتم حل هذا الجهاز. وفى عام ١٩٧٦ تم الكشف عن قيام شركة «لوكهيد» لصناعة الطائرات برشوة عدد من المسئولين فى اليابان وهولندا وإيطاليا وتركيا وذلك بهدف ترويج مبيعاتها من الطائرات.

وهناك العديد من فضائح الفساد العالمية فى كثير من دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة، وهذا يؤكد أن الفساد ظاهرة عالمية لا تقتصر على مجتمع دون آخر، بل هو ظاهرة إنسانية ترتبط بدوافع قوية لدى الإنسان خاصة دافعى التملك والخلود وهما من الدوافع الجامحة لدى الإنسان خاصة حين تضعف لديه الضوابط القيمية، أو تضعف آليات رقابته.

وبعبارة أخرى فإن الفساد مرتبط بالإنسان وبالحياة فى كل المراحل التاريخية، فهو أشبه بالميكروبات والفيروسات التى تخترق الجسد فى كل لحظة وتحاول الفتك به، ولولا وجود جهاز المناعة فى الجسد الحى لهلك الناس جميعا، وكذلك الفساد يهاجم المجتمعات البشرية فى كل لحظة، والفرق بين مجتمع صحيح ومجتمع عليل ليس هو فى غياب الفساد عن الأول ووجوده فى الثانى وإنما فى قدرة المجتمع الصحيح على اكتشاف الفساد واعتباره دخيلا على منظومته وبالتالى مقاومته بآليات قادرة على ذلك طول الوقت، أما المجتمع العليل فإن الفساد يتسلل إليه دون وعى به وبخطورته ودون استنهاض للهمم لمقاومته ودون وجود آليات للمواجهة. ولا شك أن الدول المتقدمة لا تخلو من فساد بدرجة أو بأخرى ولكنها تملك وسائل إعلام حرة وقوية قادرة على تسليط الضوء على ذلك الفساد وتملك أيضا رأيا عاما وجماعات ضغط قادرين على توجيه الآليات المؤسسية لاجتثاث

الفساد أو محاصرته فى أضيق الحدود، أما الدول المتخلفة (والتى نحن منها للأسف الشديد) فوعيها بمظاهر الفساد أقل، كما أنها تفتقد للإعلام القادر على كشف الفساد بشكل فعّال، وتفتقد للرأى العام وجماعات الضغط ذات التأثير، وتفتقد أكثر لآليات محاصرة الفساد أو اجتثاثه، ومن هنا تنكشف المغالطة الخطيرة التى يروج لها أنصار الفساد ورعاته من أن الفساد موجود فى كل المجتمعات وليس مقصورا على مجتمعنا المصرى أو المجتمعات العربية فهو ظاهرة إنسانية توجد حيث يوجد الإنسان، فهذه كلمة حق يراد بها باطل ومقولة يراد بها تسهيل قبول الناس للفساد كأمر واقع وسنة كونية لا يمكن تلافيها أو تفاديها.

إذن فهناك فوارق جوهرية تخص ظاهرة الفساد بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة نوجزها فيما يلى:

١ ـ الفساد فى الدول المتقدمة استثناء، أما فى الدول المتخلفة فهو قاعدة للسلوك الخاص والعام خاصة لدى الطبقة الحاكمة والمتحكمة.

٢ ـ هناك وعى فى الدول المتقدمة بمظاهر الفساد وخطورته على المجتمع فى حين نرى فى الدول المتخلفة جهلا بكل ذلك وغموضا حول ماهو مقبول وماهو غير مقبول سياسيا وأخلاقيا وقانونيا.

٣ ـ النخبة فى الدول المتخلفة أكثر ميلا للفساد وممارسة له من ناحية الكم والكيف.

٣ ـ المواطن فى الدول المتخلفة أكثر قبولا للفساد كأمر واقع لا يملك تغييره وربما لا يفكر فى تغييره أو يسعى إلى ذلك، بل قد يتقبله ويمارسه هو شخصيا كنوع من التكيف المشوه مع الواقع الحتمى فى نظره، أو يفعله توحدا مع النخبة التى تحكمه وتتحكم فى مصيره، وهو ما نسميه بالتوحد مع المعتدى فبدلا من أن يصبح ضحية لنخبة تمتص دمه، يتحول هو الآخر إلى فاسد يحاول أن يأخذ حقه ولو أمكن ينتزع فوق حقه حقوقا أخرى.

٤ ـ هناك العديد من وسائل الكشف عن الفساد فى الدول المتقدمة مثل وسائل

الإعلام المختلفة والنقابات المهنية واستطلاعات الرأى وغيرها فى حين نرى فى الدول المتخلفة غيابا لهذه الآليات الكاشفة أو ضعفا شديدا لها أو تنكيلا بالقائمين عليها أو تجاهلا لما تكشفه.

٥ ـ توجد فى الدول المتقدمة مؤسسات وآليات لديها القدرة على تتبع الفساد الذى تكشفه وسائل الإعلام أو الأفراد أو الجمعيات وتقوم بمحاسبة المتورطين فيه أيا كانت مواقعهم، أما فى الدول المتخلفة فإما أننا نجد غيابا لهذه المؤسسات، أو وجودها بشكل صورى غير قادر على محاسبة أحد.

٦ ـ الدكتاتورية فى الدول المتخلفة تشكل راعيا أساسيا للفساد ورموزه على الرغم من ادعاءاتها بمحاربته فى الظاهر، وهذا يشكل تحديا هائلا أمام أى محاولة للإصلاح.

٧ ـ تجرى محاولات مستمرة لتزييف الوعى فى الدول المتخلفة وبهذا يفقد المواطن العادى رؤيته للأمور فلا يتشكل رأى عام مضاد للفساد، فى حين نرى رأيا عاما قويا ومؤثرا ومضادا للفساد بكل صوره فى الدول المتقدمة.

٨ ـ للرأى العام وزن وتأثير وقوة ضغط على صناع القرار فى الدول المتقدمة فى حين ينعدم تأثير الرأى العام أو يضعف جدا فى الدول المتخلفة ولهذا لا يأبه الحكام الفاسدون بالرأى العام فى تلك الدول.

٩ ـ تشكل المنظومة القانونية سياجا ضد انتشار الفساد فى الدول المتقدمة، فى حين نجد تلك المنظومة مضطربة فى الدول المتخلفة سواء من حيث صياغتها التى تخضع لهوى ومصالح الحاكم الفرد أو من حيث تطبيقها الذى يتم بشكل انتقائى لا يحقق مصالح جموع الناس بل يحقق حماية للفاسدين الكبار والصغار.

١٠ ـ مع شيوع الفقر والجهل والمرض فى الدول المتخلفة تنهار القيم الأخلاقية مثل الصدق والأمانة وإتقان العمل، وتشيع قيم الخوف والإنتهازية والتملق والفهلوة، تلك القيم التى تشكل أرضا خصبة يترعرع فيها الفساد.

١١ ـ النخبة فى الدول المتخلفة إما رخوة أو هشة أو مفتتة أو مستقطبة أو يتم

احتواؤها بواسطة السلطة القائمة، ولهذا تصبح غير قادرة على إدارة دفة الأمور فى اتجاه الإصلاح حتى ولو كانت تملك رؤية لذلك الإصلاح، أما فى الدول المتقدمة فإن النخبة تشكل ضمير المجتمع وتملك مفاتيح التغيير والإصلاح فيه ولا يملك أحد تفتيتها أو سحقها أو استقطابها أو شراءها.

١٢ ـ لأسباب سياسية واقتصادية مختلفة تقوم بعض الدول القوية برعاية الأنظمة الفاسدة فى الدول المتخلفة حيث تكون مستفيدة من وجودها أو تخشى وجود قوى أخرى فى السلطة وهذا يشكل دعما للفساد وحماية له فى الدول المتخلفة لا نجده فى الدول المتقدمة التى تملك إرادة حرة بشكل نسبى.

١٣ ـ أنظمة الحكم فى الدول المتخلفة استبدادية ولا تتغير بسهولة لذلك يعشش الفساد فيها لسنوات طويلة دون وجود فرصة لتغييره، وهذه الأنظمة تأمن المحاسبة لأنها تعرف أنها أبدية فى الحكم، أما فى الدول المتقدمة فإن آليات التغيير السياسى تزيح أى نظام فاسد فى أقرب انتخابات وتستبدله بنظام آخر له القدرة على كشف مساوئ النظام السابق ومحاسبة رموزه.

وبكلمات موجزة نستطيع القول بأن الفساد فى الدول المتخلفة أشبه بفيروس فى جسد بلا مناعة، وهذا الفيروس يتسلل إلى نواة الخلية (نظام الحكم ومؤسساته) فيصيغ برامجها طبقا لاحتياجاته ثم يتسلل إلى المجتمع فينتشر المرض وتتغير البرامج كلها طبقا للبرنامج الفيروسى.

أركان الفساد

وهناك أركان للفساد تتحالف مع بعضها وتتآمر لخلق منظومة الفساد التى تحاول أن تستفيد منها (أو تتوهم أنها ستستفيد منها) وهى :

الحاكم المستبد (ويمثله فرعون)

السياسى الوصولى، الذى يسخر ذكاءه وخبرته فى خدمة الحاكم المستبد، وتثبيت حكمه، وترويض شعبه للخضوع له (ويمثله هامان).

الرأسمالى أو الإقطاعى المستفيد من المنظومة الإستبدادية الفاسدة، فهو يؤيد تلك المنظومة ببذل بعض ماله ليكسب أموالًا أكثر من عرق الشعب ودمه (ويمثله قارون).

ولقد ذكر القرآن هذا الثالوث المتحالف على الفساد، ووقوفه فى وجه رسالة موسى عليه السلام الهادفة إلى إصلاح الدنيا والآخرة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٣، ٢٤]. وهناك رابطة عضوية بين الإستبداد والطغيان وبين الفساد نراها فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص ٤]، ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴿٩﴾ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾ [الفجر ٩ ـ ١٢]. وقد يتغير ترتيب هذا الثالوث فى مرحلة متأخرة من الفساد حيث يصبح لرأس المال السيطرة الأعلى على الحكم، ولو من وراء ستار، وهذه دلالة تدهور الأوضاع ووصولها إلى مرحلة الخطر، وهذا ما يتضح فى الآية التالية حين يذكر قارون قبل فرعون ﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ﴾ [العنكبوت ٣٩].

والعجيب ـ كما يقول الدكتور يوسف القرضاوى ـ أن قارون كان من قوم موسى، ولم يكن من قوم فرعون، ولكنه بغى على قومه وانضم إلى عدوهم فرعون، وقبله فرعون معه، دلالة على أن المصالح المادية هى التى جمعت بينهما برغم اختلاف عروقهما وأنسابهما.

الشعب الخاضع المستكين: فلا يمكن أن ينتشر فساد ويتغلغل فى شعب حى يرفض الفساد ويقاومه بيده وبلسانه وبقلبه. وقد ذم القرآن المتخاذلين عن مقاومة الفساد والمنكرات، واستخدم فى ذلك الذم لفظ اللعن ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة ٧٨، ٧٩]. وفى الحديث الشريف يقول رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم

يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان» (رواه مسلم وغيره عن أبى سعيد الخدرى). وللدكتور القرضاوى تعليق مهم على هذا الحديث حيث يقول: «ومن الخطأ الظن بأن المنكر ينحصر فى الزنى وشرب الخمر، وما فى معناها، إن الإستهانة بكرامة الشعب منكر أى منكر، وتزوير الإنتخابات منكر أى منكر، والقعود عن الإدلاء بالشهادة فى الإنتخابات منكر أى منكر، لأنه كتمان للشهادة، وتوسيد الأمر إلى غير أهله منكر أى منكر، وسرقة المال العام منكر أى منكر، واحتكار السلع التى يحتاج إليها الناس لصالح فرد أو فئة منكر أى منكر، واعتقال الناس بغير جريمة حكم بها القضاء العادل منكر أى منكر، وتعذيب الناس داخل السجون والمعتقلات منكر أى منكر، ودفع الرشوة وقبولها والتوسط فيها منكر أى منكر، وتملق الحكام بالباطل وإحراق البخور بين أيديهم منكر أى منكر، وموالاة أعداء الله وأعداء الأمة من دون المؤمنين منكر أى منكر. وهكذا نجد دائرة المنكرات تتسع وتتسع لتشمل كثيرا مما يعده الناس فى صلب السياسة، فهل يسع المسلم الشحيح بدينه، الحريص على مرضاة ربه، أن يقف صامتا أو ينسحب من الميدان هاربا أمام هذه المنكرات وغيرها... خوفا أو طمعا أو إيثارا للسلامة؟».

وخيرية أى أمة ارتبطت بحيويتها وقدرتها الدائمة على مقاومة الخبائث والمنكرات والمفاسد التى تتسلل إلى جسدها من وقت لآخر، وهذا مصداق لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾. أما إذا عجزت الأمة عن تنظيف صفوفها ولفظ خبثها واستسلمت للظلم وخضعت للظالمين خوفا وطمعا، فهنا يصدق عليها قول رسول الله ﷺ: «إذا رأيت أمتى تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم فقد تودع منهم» أى فقدوا استحقاق الحياة ولحقوا بالأموات، وفى بعض الروايات: «وبطن الأرض خير لهم من ظاهرها».

ونظرا لخطورة تغلغل الفساد فى أى مجتمع نرى أن النصوص الدينية تعلى من أمر مقاومته وتضعه فى الأولويات، فيقول الرسول ﷺ حين سئل عن أفضل الجهاد بأنه «كلمة حق عند سلطان جائر»، وكأنه هنا فضل الإصلاح الداخلى على جهاد الأعداء على الحدود أو خارجها، وهذا منطقى جدا فالفساد الداخلى يمهد ويسهل للغزو الخارجى بكل أنواعه العسكرية والإقتصادية والثقافية. ومن أجل هذا تصبح الشهادة

على طريق الإصلاح الداخلى من أعلى درجات الشهادة فى سبيل الله كما ورد فى حديث رسول الله ﷺ «سيد الشهداء حمزه، ثم رجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله». وربما نفهم ذلك فى إطار أن الإصلاح الداخلى يحتاج لقدر عال من الوعى وقدرة على الخروج على المألوف والسائد فى المجتمع الذى عمه الفساد وأصبح عرفا مقبولا فيه، ثم قدرة أكبر للخروج على ضغط الجماعة، ثم قدرة أكبر وأكبر لمواجهة أركان الفساد والمستفيدين منه بكل مالهم من سطوة وغلبة وتأثير فى ظل رأى عام متصف بالسلبية والخوف واللامبالاه.

أدوات الفساد

لابد للفساد من أدوات للترهيب والترغيب حتى تخضع له الرقاب ويسلم له العباد (أو العبيد) إرادتهم وخياراتهم. والفاسد والمفسد يعرف جيدًا مواطن ضعف البشر ويحاول استغلالها بأبشع الطرق وأكثرها حقارة ودهاءًا فى نفس الوقت. ونذكر من هذه الأدوات حسب ترتيب أهميتها:-

١ ـ السلطة: فالأب الفاسد يستغل نفوذه المالى وقوته الجسدية ومكانته المعنوية فى إفساد أبنائه، والمسئول الفاسد يستغل ما يملك من صلاحيات للتحكم فى رقاب مرؤسيه وإفسادهم حتى يستطيع ممارسة فساده دون اعتراض من أحد، والحاكم الفاسد يستغل جنوده (الشرطة والجيش) لإرهاب رعيته ويستغل النظام السياسى الموالى له لإضفاء الشرعية على أفعاله وتجريد خصومه من تلك الشرعية ووصفهم بالتآمر والخيانة والإفساد فى الأرض وتعكير صفو الأمن، ويسعى ذلك الحاكم الفاسد إلى إفساد من حوله ومن تحته ومن خلفه (بوعى أو بدون وعى) وذلك كى تتوافق المنظومة كلها على تردد واحد ونغمة واحدة يصبح ما عداها نشازا، لأن الفساد إذا وجد وحده دون إفساد تصبح هناك فرصة لالتقاطه والوعى به ومقاومته، لذلك فلابد للفاسدين أن يتحولوا فى مرحلة ما لمفسدين لغيرهم كى تستقر الأمور من حولهم ويموت الوعى العام بالفساد، ويصبح الجميع متورطين فلا يرفع أحد رأسه مدعيا النزاهة أو مطالبا بالإصلاح.

والقرآن يصور هذا الموقف فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ [القصص ٨]. وقوله ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص ٤٠].

٢ ـ المال: ومن لا يصلح معه الترهيب بالسلطة يصلح معه الترغيب بالمال، ولهذا يحرص الفاسدون على إمساك الثروة فى أيديهم لتكون وسيلة ضغط على من تحتهم، ووسيلة ترغيب وشراء ذمم.

٣ـ المناصب: ينتقى الفاسد من بين الناس أولئك المتعطشين للمناصب والراغبين فى العلو بأى ثمن فيستخدمهم ويستعملهم كدروع له وكأدوات لحمايته وتبرير أفعاله، كما أنه يحرص على توريطهم فى الفساد حتى تصبح رقابهم فى يده يقطعها وقتما يشاء ويذلها حسبما يريد ويبتزها طول الوقت، وقد يستخدم بعضهم ككبش فداء يضحى به حين يريد تحلية صورته أو ادعاء محاربة الفساد أمام الرأى العام.

٤ ـ الإعلام: فالفاسد يحتاج لمن يدارى عوراته ويزين سوءاته ويسوق مشروعاته وأفكاره بين الناس ويبرر أخطاءه ويحولها إلى انتصارات ويمارس التزييف للوعى والتخدير للعقول ودغدغة المشاعر طول الوقت. ومن هنا يمكن أن نعتبر الإعلاميين الموالين لأى فاسد بمثابة سحرة فرعون الذين كانت مهمتهم أن يسحروا أعين الناس بمعنى تزييف وعيهم.

٥ ـ رجال الدين: ونقصد بهم فئة معينة من رجال الدين يقبلون إضفاء شرعية دينية على مظاهر الفساد والإفساد وإضفاء شرعية على كل أفعال الفاسد وإستغلال المفاهيم الدينية لتبرير وتمرير كل ما يقوم به، وإصدار الفتاوى المبنية على تفسيرات تلوى عنق الحقيقة لمصلحة استمرار الفساد. وكل فاسد يسعى إلى تقريب عدد من رجال الدين (حتى ولو كان هو ملحدًا أو علمانيًا) لمعرفته بقيمة الدين لدى الناس وتأثرهم به وقد يظهر احترامه للرموز الدينية ويحرص على الظهور الإعلامى معهم فى المناسبات المختلفة.

أنماط الفساد

هناك أكثر من طريقة لرؤية أنماط الفساد، فبعض الباحثين يقسمه إلى الأنماط التالية بناءا على توزيعه على خريطة المجتمع:

١ ـ الفساد الوظيفى: حين تسود البيروقراطية والرشوة والمحسوبية فتصبح هى معيار التعيين ومعيار الأداء.

٢ ـ الفساد القانونى: ويظهر فى العبث بمواد الدستور لصالح النخبة الحاكمة، أو أصحاب المصالح الخاصة، ويمتد ذلك إلى القوانين المنظمة لعجلة الحياة فى المجتمع، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتخطاه إلى تجاوز أحكام الدستور، وتعطيل القوانين أو التطبيق الإنتقائى لها بما يحقق المصالح الذاتية لرعاة الفساد والمستفيدين منه مع إهدار أحكام القضاء فى حالة صدورها لغير صالح النخبة الحاكمة والمتحكمة.

٣ ـ الفساد السياسى: ويظهر فى دكتاتورية النظام الحاكم واستبداده وأبديته، وفى اقتناص السلطة واستبعاد بقية التيارات السياسية، وفى تكوين الدولة القرصان التى تشبه فى سلوكها العصابات من حيث السرية والنوايا الخبيثة والعمل على امتصاص دماء المجتمع لصالح عدد قليل من الأشخاص مع اعتياد الكذب والتحايل والخداع. كما يظهر فى صورة تزوير الإنتخابات وتزييف إرادة الجماهير وتغييبها عن إدارة شئون البلاد، مع الحرص على التعيين الإنتقائى فى المراكز القيادية بحيث تستبعد كل العناصر غير الموالية مهما كانت قدراتها وكفاءاتها، فالمعيار الوحيد للإقتراب من قمة السلطة هو الولاء الحزبى أو الفئوى أو الأيديولوجى فى معناه التعصبى الضيق، وبهذا يتم تجريف النخبة السياسية مع الوقت من كل العناصر الموضوعية الصالحة ذات الكفاءة وذات الرأى الشجاع المستقل فى حين تتراكم العناصر الفاسدة وتجتذب إليها كل من هم على شاكلتها بحثا عن التواؤم والإنسجام وتغطية للعورات.

٤ ـ الفساد الدينى: وهودائما تابع للفساد السياسى، حيث يعمد أركان الفساد السياسى إلى تقريب العناصر الرخوة من رجال الدين لاستخدامهم فى تبرير أفعالهم وتزيينها للعامة وإضفاء الشرعية عليها، فهم يعلمون مدى تأثر الناس بالرموز الدينية

ومدى قوة الشرعية الدينية فيعملون على توظيفها حتى وهم أنفسهم غير منتمين لقيم الدين ومبادئه، أو حتى وهم يعلنون أنه لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة، وهذا يشكل استخداما انتقائيا للدين لتحقيق مصالح النخبة الحاكمة مع حرمان الآخرين من نفس السلاح.

٥ ـ الفساد المجتمعى: وهو مكمن الخطر، حيث ينتشر فيروس الفساد إلى طبقات المجتمع المختلفة فيتورط الجميع فى الفساد وتتلوث أيديهم به فيفقدون القدرة على رؤيته فضلا عن استنكاره ومدافعته، وبهذا يستقر الأمر للفاسدين، ويصبح الشعار القائم «ياعزيزى كلنا لصوص»، فلا يجرؤ أحد على ادعاء الطهارة أو المطالبة بالإصلاح، وهنا يصبح الفساد هو القاعدة، ويصبح المصلحون غرباء ومثيرين للقلق ومرفوضين من الغالبية الفاسدة، وهذا يسهل على السلطة الفاسدة اجتثاثهم ورميهم بتهم مثل تكدير الأمن العام أو السعى لقلب نظام الحكم (المقلوب فعلا).

واستنادا إلى معيار الرأى العام يقسم بعض الدارسين الفساد إلى ثلاثة أنواع (نقلا عن كتاب الفساد السياسى فى إفريقيا):

١ ـ الفساد الأسود: وهو يتضمن كافة الأعمال التى تحظى باتفاق الأغلبية فى مجتمع معين (سواء من جانب النخبة أو الجماهير) على أنها تندرج تحت إطار الممارسات الفاسدة التى ينبغى التخلص منها ومعاقبة من يقومون بها.

٢ ـ الفساد الرمادى: وهو يوجد حيثما ترى بعض عناصر النخبة فى مجتمع معين أن عملا ما يعد من قبيل الفساد وتقوم بإدانته بينما يكون رأى الجماهير غامض فى هذا الصدد.

٣ ـ الفساد الأبيض: وهو ينطبق على الأعمال التى ترى كل من النخبة والجماهير فى مجتمع معين أنه يمكن التغاضى عنها حيث أنها لا تستحق العقاب، وإن كانت بعض عناصر النخبة ترى ضرورة توقيع مثل هذا العقاب.

الفساد ومواطن العفة

قد يتسامح المجتمع مع الكثير من مظاهر الفساد السائدة على مستوى السلطة

الحاكمة أو على مستوى المؤسسات أو على مستوى الوزارات أو البرلمان أو غيرها، ولكن هناك مواطن يعتبرها أى مجتمع مواطن عفة يحرص على بقائها خارج منظومة الفساد قدر استطاعته، نذكر من هذه المواطن: القضاء، والشرطة، والتعليم، والطب، والمؤسسة الدينية. وتتحدد مواطن العفة على أساس كونها صمام أمان لأى مجتمع وحصون أخيرة يلجأ إليها الجميع ويحتاجها الجميع فى اليسر والعسر، ولهذا يكون ثمة اتفاق غير مكتوب بالمحافظة على هذه القلاع الأخيرة بعيدة عن مستنقع التلوث، ولهذا يصبح اقتراب الفساد من مواطن العفة فى المجتمع ظاهرة تثير الكثير من القلق بل تستحق أن تصبح زلزالا يهز كل أركان المجتمع ويدعوه للإنتباه قبل فوات الأوان.

فمثلا إذا بدأنا نسمع عن أشياء كثيرة تشوب تعيينات النيابة العامة ونسمع ونقرأ عن حوادث رشوة تمس بعض القضاة أو تورطات سياسية لبعض رموز العدالة أو محاولات استقطاب للجهاز القضائى بواسطة السلطة التنفيذية، كل هذا يجعل من حقنا أن نقلق على هذا الحصن المنيع (أو الذى يجب أن يظل منيعا)، ومن هنا نفهم وقوف الناس مع القضاة فى أزمتهم وحرصهم على مساندتهم فى تنظيف صفوفهم ومنع تسلل المغريات السياسية أو المالية أو الحزبية إليهم.

وإذا رأينا جهاز الشرطة يتمدد بل ويتوحش ويصبح وسيلة فى يد أفراد معدودين يحققون به مصالحم وأمنهم بعيدا عن أمن الناس، أو أن يصبح جهازا للتنصت على أصحاب الرأى والمعارضين لحزب من الأحزاب أو أن يصبح فى خدمة مصالح هذا الحزب دون سواه، أو أن يصبح أداة للترهيب السياسى والإجتماعى بما يعوق محاولات الإصلاح ويعوق ضغط الرأى العام فى اتجاه التغيير، كل هذا ينزع عن جهاز الشرطة دوره الأساسى فى حماية مصالح الناس وتحقيق الأمن لهم، وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير السلمى عن احتياجاتهم. وحين يتحول جهاز الشرطة إلى أداة لتزوير الإنتخابات وتزييف الإستفتاءات ومنع الناس من الوصول إلى اللجان، ومنع الناس من التظاهر السلمى الذى تكفله كل دساتير الدنيا كحق من حقوق الإنسان فى المجتمعات الحديثة فإن ذلك إشارة إلى ابتعاد هذا الجهاز عن وظيفته. وحين يصبح الجهاز الأمنى متهم من الرأى العام ومن الجهات الرقابية المحلية والدولية بانتهاك حقوق الإنسان وممارسة التعذيب فإن ذلك ضوء أحمر وجرس إنذار يضع ذلك

الجهاز المهم فى مواجهة غير منطقية وغير إنسانية مع أهله وناسه. وحين يتعامى جهاز الشرطة أو بعض أفراده عن تجاوزات قانونية أو أخلاقية لحساب بعض الأشخاص أو الأحزاب فإن ذلك يسحب عن ذلك الجهاز موضوعيته وحياديته ومصداقيته. ولا يتصور أحد أن تتحول السلطة المخولة لأفراد هذا الجهاز لأداء وظائفه مصدرا لتحقيق المصلحة الشخصية وأن تتحول إلى استغلال للنفوذ وتحطيم للقوانين العامة وانتهاكا للحقوق الخاصة، وكمثال على ذلك قيام بعض المنتسبين إلى جهاز الشرطة بتسهيل الغش فى الإمتحانات لأبنائهم أو أبناء أقاربهم أو أصدقائهم استنادا إلى سلطتهم المطلقة فى المجتمع.

وإذا أصبحت الدروس الخصوصية فى مرحلة ما تمثل نوعا من التعليم الموازى ثم أصبحت فى الوقت الحالى تمثل نوعا من التعليم البديل، وتسرب الطلاب من المدارس إلى حجرات مغلقة فوق الأسطح وتحت السلالم، وانسحب مفهوم التربية، وأصبح الطلاب يلتقون بأستاذهم على القهوة لتحديد مجموعات الدروس الخصوصية وهو يشاركهم شرب السجائر والبانجو، وأصبح الغش فى الإمتحانات قاعدة يعتبر الخارج عليها أو الرافض لها متعنتا ومتشددا وظالما، فإننا أمام صورة من صور تسرب الفساد لأحد مواطن العفة فى أى مجتمع وهو التعليم. فإذا انتقلنا إلى الجامعات أوالتى كانت حرما فى السابق سيحزننا امتداد الفساد إليها بل وتمدده فيها فى صور متعددة نذكر منها على سبيل المثال: سقوط هيبة الأستاذ الجامعى من خلال تورطه فى المتاجرة بالمذكرات أو الكتب مع طلبته أو إعطاء الدروس الخصوصية، أو التورط فى تسريب الإمتحانات لأبنائه أو أقاربه أو معارفه، أو تعيين من يشاء واستبعاد من يشاء بناءا على معايير شخصية أو عائلية أو سياسية أو مادية. كما أن الجهاز الإدارى فى الجامعة أصبح متورطا فى الكثير من مظاهر الفساد العامة كالرشوة والمحسوبية وغيرها. ولم تعد أسوار الجامعة تشكل حرما كما كانت فى الماضى فأصبح الجهاز الأمنى داخل أسوارها يعين هذا ويستبعد ذاك ويحرك الأمور من خلف الستار أحيانا ومن أمام الستار فى أحيان أخرى، وأصبحت التعيينات فى المناصب القيادية العليا مرهونة بحسابات أخرى قد يكون آخرها الكفاءة العلمية والإدارية. وأصبحنا نسمع عن سرقة الأبحاث وتلفيقها وتأليفها ونسمع عن الرشاوى فى الحصول على

الشهادات والترقيات. وتدنت المستويات العلمية داخل الجامعات وأصابها ما أصاب بقية المجتمع من خلل، وتم اختراقها بكل صور الإختراق المرضية.

أما مجال الطب والعلاج فله حساسية خاصة حيث يتصل بصحة الناس وحياتهم، وقد كان الطبيب فيما مضى يسمى حكيما ويحظى باحترام وإجلال ومصداقية لا يحظى بها أحد غيره، ولم لا وهو يطلع على عورات الناس وأسرارهم برضاهم وثوقا فيه وتسليما بأمانته، وهو يعمل على الحفاظ على صحتهم وأرواحهم. وإذا بنا نسمع كثيرا فى السنوات الأخيرة عن عمليات متاجرة بصحة الناس وحياتهم وأعضاء جسمهم، وعن عمليات نصب واحتيال وجشع لدى بعض الأطباء، وإلى مغالاة فى الأجور بشكل استفزازى، وإلى عمليات تبادل منافع مع المعامل ومراكز الأشعة وشركات الأدوية لامتصاص دم المريض، وإلى حالات إهمال صارخة ومفزعة فى العيادات والمستشفيات الخاصة منها والعامة. وزيارة واحدة لأى مستشفى حكومى تضعنا أمام حقيقة مفزعة وهى أن الفساد والإهمال قد وصلا إلى الحصن الطبى وتغلغلا فى كثير من أجزائه.

أما المؤسسة الدينية فهى تشكل ضمير المجتمع وتعتبر بمثابة حلقة وصل بين الأرض والسماء أو قنطرة بين الدنيا والآخرة، ولهذا يقلق الجميع حين يرى أى مظهر للتدهور فى أى ركن من أركان تلك المؤسسة مثل الفتاوى الموظفة سياسيا، أو الإستقطاب لمصلحة بعض الأشخاص أو المؤسسات، أو الإنفلات الدعوى، أو الجرى وراء الكاميرات والميكروفونات بحثا عن الشهرة والثروة، أو تبنى الآراء الشاذة والغريبة والدعوة إليها خارج إطار التاريخ وخارج نطاق المنطق السليم وبعيدا عن أصول ومقاصد الشريعة بحثا عن الفرقعة الإعلامية والشهرة الشخصية، أو الجهل الشديد بالدين لدى خريجى الجامعات الدينية وتردى مستوى الخطباء فى المساجد، أو شيوع التفكير الخرافى لدى المنتمين للدعوة الدينية. كل ذلك يضع علامات حمراء حول بعض أو الكثير من أركان المؤسسة الدينية التى يحرص الجميع على بقائها بيضاء ناصعة.

ووصول الفساد إلى مواطن العفة فى أى مجتمع دليل على أننا أمام مرحلة متأخرة

وخطيرة، وأن الإنهيار التام قد يصبح وشيكا، أو أن المجتمع يدخل فى مرحلة اللاعودة، أو أن ثمة اتفاق عام على قبول الفساد وتغلغله بلا أى استثناءات، أو أن محاولات الإصلاح قد تصبح مستحيلة إلا بعد زوال كل المنظومات القائمة وقيام منظومات جديدة وأن هذا الأمر قد يحوى بداخله انهيارات خطيرة تستمر لسنوات طويلة تأتى على البنية الأساسية فى المجتمع، وقد تقضى على أمنه وأمانه لسنوات طويلة (كما حدث فى العراق).

أعراض الفساد الرئيسية

١ ـ الرشوة: وهى من أكثر أعراض الفساد ظهورا، ويرى أرنولد روجو وهارولد لازويل أنها جوهر الفساد من حيث أنها تؤدى لانهيار النظام العام حيث لا يرى الراشى أو المرتشى إلا تحقيق مصلحتهما الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة، وهنا تنهار المصلحة العامة. وتبدأ الرشوة على استحياء فى صورة هدايا ثم تتحول إلى إكراميات ثم تتم من خلال درج المكتب المفتوح ثم تطلب علانية بعد ذلك كحق مكتسب لا تتم قضاء الحوائج إلا به.

٢ ـ المحسوبية: وفيه تحل العلاقات الشخصية والعائلية والطائفية والحزبية محل الكفاءة والخبرة فى الوظائف العامة، وبذلك تنهار معايير الإختيار الموضوعية ويسند الأمر إلى غير أهله.

٣ ـ استغلال المنصب العام: وطبقا لتعريف جيمس سكوت فإن استغلال المنصب العام هو «ذلك السلوك القائم على التخلى عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة فى سبيل تحقيق مصلحة خاصة أو انتهاك لقواعد رسمية فى سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة».

٤ ـ الغش فى الإمتحانات والتزوير فى الإنتخابات: هناك علاقة وثيقة بين شيوع الغش فى الإمتحانات وتزوير الإنتخابات فكلاهما تنتمى لنفس الإضطراب الأخلاقى الذى يتيح تغيير الحقيقة ويتيح الحصول على أشياء دون وجه حق ويتيح تزييف الحقائق وشراء الضمائر وبيعها وإفساد الذمم، وصعود من لا يستحق. وهنا

تتكون معايير جديدة للصعود مجملها الكذب والتحايل والسرقة والخداع، وتغيب فى المقابل معايير الصدق والأمانة والإجتهاد والعمل الدؤوب، وشيئا فشيئا يتزايد عدد الصاعدون بوسائل الغش والتزوير فتتكون نخبة سياسية أو إدارية فاسدة نشأت على هذه القيم ولذلك تدعو لها وتدعمها.

الدولة الرخوة

فى المراحل المتوسطة من الفساد تتحول الدولة إلى ما يسمى الدولة الرخوة وهى تتسم بما يلى:

اللامبالاة وبطء الحركة، والتى تصل إلى درجة الجمود ويظهر ذلك فى ثبات الشخصيات الحاكمة لسنوات طويلة دون تغيير وتثبيت السياسات والممارسات الحكومية حتى مع ثبوت فشلها.

ضعف الإستجابة لمطاب الناس واحتياجاتهم فترى الحكومة وكأنها لا تسمع الشكوى الصادرة من فئات كثيرة فى المجتمع، وإذا سمعت فهى تستجيب ببطء شديد لا يتناسب مع المواقف وسخونتها أو لا تستجيب على الإطلاق.

لا تتحرك أجهزة الدولة إلا حين حدوث كوارث كبرى، وما أن تمر الكارثة حتى تعود أجهزة الدولة إلى سباتها فى انتظار كارثة أخرى قادمة.

ضعف القدرة الرقابية على الأشخاص والأجهزة والمؤسسات بما يتيح فرصة مواتية لتمدد الممارسات الفاسدة دون خوف من عقاب.

عدم وجود مشروع قومى أو هدف عام يجمع طاقات الناس والمؤسسات لتحقيقه.

الإستهانة بالكرامة الوطنية والنظر بتراخ واستخفاف إلى ما يهدد الأمن القومى، والإكتفاء بتحقيق الأمن الشخصى والمصالح الذاتية للنخبة الحاكمة.

يصبح الدور الخارجى (على المستوى الإقليمى أو الدولى) للدولة الرخوة باهتا وضعيفا، وتفقد تأثيرها فى الأحداث، وتصبح تحركاتها مجرد ردود أفعال للأحداث أو وسيط معنوى بين الأطراف.

تتميع لديها الثوابت العقائدية والسياسية والتاريخية والحضارية، وينعدم لديها الإحساس بالهوية والقيمة، وبالتالى تتقبل بسهولة الكثير من المواقف المهينة على المستوى الدولى.

تفقد القدرة على رعاية شعبها فى الداخل ورعاية أبنائها فى الخارج، بل تصبح هى عالة على هؤلاء وعبئا عليهم.

الدولة القرصان

وهى تظهر فى المراحل المتأخرة من الفساد، وهى تسبق الإنهيار العام للنظام مباشرة، ذلك الإنهيار الذى يمكن أن يحدث فى غضون شهور أو سنوات ولكنه بالضرورة آت آت، لأن قوانين المجتمعات لا تحتمل وجود الدولة القرصان لفترات طويلة، كما أن قوانين القرصنة تجعل الجميع يأكلون بعضهم البعض فيصبح الإنهيار حتميا. وفيما يلى خصائص الدولة القرصان كما تتضح من الدراسات النفسية والإجتماعية والسياسية:

سيطرة الفرد الحاكم أو أسرته على مقاليد الأمور بشكل مطلق، وترسيخ نظام الحكم الدكتاتورى المستبد، وتوجيه سائر الأمور لتحقيق المصالح الشخصية للحاكم على أنها المصالح القومية العليا، واغتصاب السلطة، واعتبار البلد رهينة فى يد الحاكم وبطانته.

تكوين بطانة حول الحاكم الفرد تحميه وتحمى فى نفس الوقت مصالحها الذاتية، وتصبح هذه البطانة مسيطرة على كافة الأجهزة والمؤسسات وتوجهها لتحقيق مصالحها ومصالح الحاكم الفرد.

يصبح هدف الحاكم الفرد وبطانته البقاء فى مقاعدهم واستمرار تدفق الأموال إلى حساباتهم وإحكام سيطرتهم على مقاليد الأمور لأطول فترة ممكنة، ولضمان هذه السيطرة يتم تكوين أعين وأذرع من الأجهزة الأمنية والأجهزة الحكومية تكون مهمتها حماية مصالح النخبة الحاكمة وضمان بقائها والتخلص من معارضيها.

تتحول الأعين والأذرع إلى أدوات فساد تنتشر فى كل الأجهزة والمؤسسات،

وتترسخ مع الوقت قيم الإنتهازية والقرصنة والسلب والنهب والنفاق والخداع والكذب، وشيئا فشيئا تتحول أجهزة الدولة إلى أوكار للفساد.

يصبح الفساد هو أسلوب الحياة المعتمد فعليا على المستوى الرسمى والشعبى، وشيئا فشيئا تغيب صيحات الإستنكار والإستهجان لذلك الفساد.

تتحالف أجهزة الدولة مع رموز الفساد وتسهل لهم الحصول على الصفقات وتحقيق الأرباح الخيالية على أن يقتسم الجميع الكعكة فيما بعد، وتبسط أجهزة الدولة حمايتها على رموز الفساد حماية لنفسها وحفاظا على مصالحها.

يتم اغتصاب السلطة فى أيدى أفراد معدودين أو فرد واحد وتستبعد بقية تيارات وفئات المجتمع، ويحدث هذا إما بشكل سافر، أو تحت ستار ديموقراطى خادع من خلال إجراء انتخابات أو استفتاءات مزورة تتحدد نتائجها سلفا.

يحدث تحالف واضح بين رجال السياسة ورجال المال ليخدم كل منهما مصالح الآخر ويستبعد المفكرون والمثقفون والعلماء.

يتم استخدام عدد من فقهاء القانون الراغبين فى السلطة لتفصيل القوانين وهندسة الدستور والتحايل بكل الطرق بما يحقق مصالح النخبة السياسية والمالية، كما يتم استخدام عدد من رجال الدين ذوى الرخاوة الدينية والشخصية لتمرير وتبرير كافة تصرفات النخبة الحاكمة وإعطائها شرعية دينية.

وتبالغ الدولة القرصان فى الحديث عن الطهارة والشفافية وسيادة القانون واحترام الدستور بينما هى تدوس كل هؤلاء. وحين ترى أن الدستور أو القوانين تعوق حركتها وتعطل مصالحها تعمد إلى تغيير كل هؤلاء عند أول فرصة ممكنة.

تتم عمليات تمويه وخداع كثيرة حيث يتشدق النظام بالمصلحة العامة والمصلحة الوطنية والمصلحة القومية ليل نهار فى حين هو يقصد مصلحة الحاكم، ويتحدث عن الأمن القومى فى حين هو يقصد أمن الحاكم وأسرته، ويتوحد الوطن كله مع الحاكم فيصبح أى مساس بشخص الحاكم هو مساس بالوطن فهما فى القدسية سواء، وتظهر تعبيرات مثل «الزعيم الملهم» أو «رب العائلة» أو «صانع النهضة الحديثة»

أو «المجاهد الأكبر» أو «المعلم» أو «قائد العبور للمستقبل» أو «حبيب الجماهير» أو «المخلص» أو «صاحب الحكمة»، وهكذا يحدث تضخيم لذات الحاكم حتى تبتلع بداخلها ذات الوطن ومصالحه، وينجح النظام القائم فى إيهام الناس بأن زوال الحاكم هو زوال للوطن، وأن بقاءه هو صمام الأمان الوحيد للناس.

كثيرا ما تحتاج الدولة القرصان إلى تأييد ودعم خارجى يضمن استقرارها ويغمض العين عن خطاياها، وفى مقابل ذلك تضحى بالثوابت الوطنية وبالأمن القومى، وترضى بدور التابع أو الشرطى أو السمسار أو البلطجى.

وفى حالة الدولة القرصان (وهى قمة الفساد السياسى) يتحول جهاز الدولة إلى مؤسسة للفساد والسلب والنهب ويعمل جميع أفراد جهاز الدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة مع المبالغة فى الحديث الإعلامى عن المصلحة العامة، والمسئولون فى هذه الحالة يتحايلون على القوانين واللوائح وحتى على الدستور القائم، وتحدث تحالفات واتفاقات مشبوهة بين رجال السياسة ورجال المال بما يحقق مصالح الطرفين على حساب مصالح الجماهير، ويشيع الفساد فى ظل الدولة القرصان حتى يصبح واقعا مألوفا يحاول بقية الناس تعلمه وإتقان آلياته لكى يتكيفوا مع منظومته السائدة.

دوائر المسئولية فى مواجهة الفساد

للإنسان ثلاث دوائر من حيث رأيه وسلطته وبالتالى مسئوليته نوجزها فيما يلى:

الدائرة الأولى: له فيها رأى وسلطة، كمثل الأب فى بيته، أو المدير فى إدارته، أو الرئيس فى دولته، وهنا تكون مسئولية التغيير كاملة أو شبه كاملة بناءا على مساحة السلطة المتاحة، بمعنى أن التغيير هنا سيكون باليد وباللسان.

الدائرة الثانية: له فيها رأى وليس له سلطة، كالمفكر والإعلامى وصاحب الرأى على المستوى العام، وكالموظف (غير القيادى) فى محل عمله، والأبناء فى الأسره، وهنا يكون التغيير باللسان أو بالقلم أو بإبداء الرأى، أو بضغط الرأى العام، ولا يملك الشخص هنا القدرة على التغيير المباشر باليد لأنه لا يملك سلطة التنفيذ.

الدائرة الثالثة: وفيها لا يملك الشخص رأيا ولا سلطة، وهذه الدائرة إما أنها لا تهم الشخص أساسا لذلك لا يكون فيها رأيا ولا يسعى لسلطة، أو أنها تهمه ولكن محظور عليه إبداء الرأى أو ممارسة الفعل، وهذا المشهد الأخير يكون غالبا فى البيئة الإستبدادية سواء على مستوى الدولة أو مستوى الإدارة أو مستوى الأسرة حيث تصبح وسائل التعبير مغلقة فضلا عن وسائل التغيير. وحتى فى هذه الظروف لم تبرأ ساحة الإنسان من محاولة التغيير وهى التغيير بالقلب، والذى وصفه الحديث النبوى بأنه أضعف الإيمان، أى أنه الدرجة التى لا يصح الإيمان إلا بها، وهى إنكار المنكر واستنكار الفساد على مستوى القلب والمشاعر، وأهمية هذه الدرجة من الإنكار والإستنكار فى ظل ظروف القهر والإستعباد تبدو فى الإبقاء على جذوة الصلاح حية فى القلوب انتظارا للحظة مواتية للتغيير، وهذا الأمر هو بمثابة تعبئة فكرية ووجدانية وروحية ضد المنكر والفساد والظلم والطغيان، وهى ليست انسحابا أو هروبا أو سلبية وإلا لما سماها الحديث النبوى «تغييرا»، وإنما هى إعداد نفسى داخلى وتطهير للضمائر من قبول الفساد، وتجميع لضغط فردى داخلى يلتقى فى لحظة ما بضغط متجمع فى نفوس أفراد آخرين أنقياء أنكروا المنكر والفساد بقلوبهم ليخلق هذا ضغطا جماعيا يواجه الفساد والإفساد فى لحظة مواتية للتغيير. وفى الحديث النبوى يسمى هذا الإنكار التعبوى «جهاد القلب» ففى حديث رواه مسلم عن ابن مسعود ـ مرفوعا ـ: «ما من نبى بعثه الله فى أمة قبلى إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون، ويفعلون مالا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

من هذه الدوائر نرى أن لكل إنسان حظه فى مقاومة الفساد لأن الفساد مرتبط بالإنسان وبالحياة فى كل المراحل، فهو أشبه بالميكروبات والفيروسات التى تخترق الجسد فى كل لحظة وتحاول الفتك به، ولولا وجود جهاز المناعة فى الجسد الحى لهلك الناس جميعا.

ماذا بعد؟

هناك سيناريوهات متعددة لهذا الفساد الذي استشرى في ربوع مصر نذكر منها:

أن تنتبه النخبة الفكرية والثقافية والعلمية لما وصل إليه حال المجتمع من الفساد، خاصة أن هذه النخبة بتكوينها العقلى تكون قادرة على اجتياز عتبة المألوف اجتماعيا واختراق حاجز العتمة وتنبيه عموم الناس للخطر الذى لا يرونه، وبمعنى آخر تكون هذه النخبة عصيّة على الإستلاب الذى تمارسه السلطة على بقية الناس. ولا يكفى التنبيه، بل يحتاج لأن يتبعه تجميع سلمى لهذه النخبة، وإرادة ذات نفس طويل تجعل من العدد القليل منهم نواة يتجمع حولها كل الراغبين فى الإصلاح، ويجب أن تحتفظ هذه الدعوة بسلميتها وحياديتها وموضوعيتها وزهدها فى مكاسب السلطة أو المال، وحرصها الشريف على المصلحة العامة وسلامة الوطن. ومن خلال جهود هذه النخبة تزداد مساحة الوعى وربما تبدأ آليات أخرى داخل أحزاب أو نقابات أو مؤسسات أهلية فى المجتمع لتحدث ضغطا سلميا على المؤسسات السياسية بهدف الإصلاح الحقيقى، وتكشف فى ذات الوقت أى محاولات للتلفيق أو التحايل أو الخداع. قد يبدو هذا الحل رومانسيا ومبالغا فى التفاؤل، وهذا صحيح فقد تصبح هذه النخبة هدفا للسلطة القائمة تسعى لاستئصالها أو تشويهها أو استقطابها، وهذا ممكن فى حالة تلوث النخبة وضعفها.

أن يستمر الفساد ويتضخم ويصبح سرطانا يأكل بعضه بعضا فيفاجأ الجميع بانهيار مفزع فى أى لحظة تنهار معه أركان البنية الأساسية وتحدث الفوضى وتمر سنوات إلى أن يحدث تجميع مرة أخرى على برامج ورؤى ومنظومات جديدة.

أن يحدث انقلاب على السلطة من داخلها أو من قوة متربصة أخرى وتتحول مقاليد الأمور إلى قوة غامضة لا يعرف أحد نواياها وتوجهاتها، أى أن المصير يوضع فى يد المجهول.

أن يحدث تدخل خارجى مباشر (فى صورة احتلال كما حدث فى العراق) أو غير مباشر (بالضغوط والأعمال المخابراتية) لوضع خريطة جديدة للمجتمع تحقق فى

الأساس مصالح القوى الخارجية وتشكل وصاية على الشعب وحكومته الجديدة العميلة فى الأغلب

أن تحدث هبّة شعبية عارمة تحت تأثير احتياجات أساسية محبطة (كالطعام والشراب والمسكن)، أو جرح للكرامة الوطنية أو مساس بالثوابت الدينية، وتكتسح الجموع الثائرة الغاضبة كل شيء فى طريقها، ولا يمكن التنبؤ بالنتائج فالأمر يخرج هنا عن إطار المنطق العقلانى إلى إطار سلوك الحشد، وأحسن الفروض هو أن تظهر قيادة تستطيع التحكم فى هذا الحشد الهائج بوعود إصلاحية وتغييرات أساسية يحلم بها ذلك الحشد، وقد تصدق هذه الوعود أو لا تصدق، المهم هو صرف مارد الحشد الذى توحش وانتفض بعد صمت طويل.

قانون الطوارئ الممتد والمتمدد

(أن ترى الإشارة حمراء دائما)

حين عدت من الخارج عام ١٩٩٧ ظللت فترة أعاني من إشارات المرور في مصر، فقد كنت تعودت في سنوات الغربة أن أقف فورا حين ألمح الإشارة حمراء، وحين فعلت ذلك في شوارع القاهرة كادت تحدث أزمة في كثير من المرات حيث كنت أتوقف أمام الإشارة الحمراء في حين أن الجميع من حولي يتجاوزونها، وأسمع من خلفي «كلاكسات» السيارات بتنغيمات صارخة وممتدة مع تعليقات ساخرة تشير جميعها إلى سذاجتي وقلة خبرتي بالقيادة وبالمرور في مصر. وبعد فترة تعلمت أنه في مصر ليست هناك علاقة مؤكدة بين الإشارة الحمراء وبين السير أو التوقف، وإنما هي إشارة من يد الجندي (الذي ضربت رأسه أشعة الشمس وامتلأ صدره بعادم السيارات) تحدد لك إذا ماكنت ستتحرك أم لا، ونسيت طبعا مع الوقت الإشارات الأوتوماتيكية التي تنظم المرور في الخارج بسلاسة دون أن ترى عسكري المرور، ومع ذلك فهو يظهر وكأنه خرج من تحت الأرض حين تحدث أي مشكلة فيتخذ الإجراءات بسرعة وحزم ولا يمكن أبدا إثناءه عن قراره أو شراء ذمته أو استعطافه أو الضغط عليه، فكأنه مثل الإشارة المرورية الأوتوماتيكية المبرمجة.

وبعد فترة من التحسر والألم على الإنضباط المروري في بلاد الدنيا الأخرى، بدأت أتأقلم مع الوضع الجديد (القديم)، وبدأت أقتنع بأن الإشارات الأوتوماتيكية لا تصلح في مصر حيث لن تقدر بالضبط أن هذا الإتجاه مزدحم أكثر من ذاك فتفتح هنا مدة أكثر نسبيا، ولكن العسكري المروري على الرغم من أن الشمس تضرب

رأسه فيقف تائها حائرا منهكا إلا أنه من وقت لآخر ينتبه إلى الشوارع من حوله ويفتح الإشارة حسب درجة الضغط واتجاهه. وبدأت أتعلم (بعد أن كنت نسيت) بأن عسكري المرور المصري لديه مرونة هائلة وطيبة أحيانا كثيرة فهو يمكن استعطافه ويمكن مداعبته ويمكن التفاهم معه، ومع هذا فهو يملك إيقافك ومحاسبتك إذا تجاوزت والإشارة حمراء وساعتها لن تستطيع أن تفتح فمك فالقانون قانون واللون الأحمر هو اللون الأحمر له معنى واحد في كل الدنيا، وهنا تقع في ورطة: أأمشي تبعا للإشارة فأربك المرور وأسمع كلاما لا يعجبني أم أقطع الإشارة وهي حمراء بناءا على إشارة يد عسكري المرور، أم أفعل ماذا؟!!

آسف للإطالة في هذه المقدمة، ولكنها ضرورية لكي تفهم فلسفة قانون الطوارئ، فالسلطة هنا تشعل اللمبة الحمراء منذ ٢٧ عاما وستمد اشتعالها إلى ماشاء الله، وهي تقول لك لا تقلق واعبر الإشارة فلسنا نقصدك أنت بهذه الإشارة نحن نقصد فقط الإرهابيين والعابثين بأمن الوطن والمهددين لاستقراره والمتربصين به، ثم فجأة ترى من حولك أناسا يختطفون ويعتقلون ويموتون تحت وطأة التعذيب وتحت غطاء قانون الطوارئ فتقلق وتنزعج وتطالب بتغيير الإشارة طبقا لمنطق واضح ومحدد حتى تأمن على نفسك وعلى من تحب، ولكن الشرطي يقول لك:اطمئن لست أنت المعنى بذلك، فيزداد قلقك لأنك رأيت بعينك أناس ظنوا أنهم غير معنيين ومع ذلك أصبحوا معنيين في لحظة ما وفي موقف ما طبقا لتقديرات الشرطي.

وهنا تتحول السلطة من كائن منطقي نعرف ما يغضبه وما لا يغضبه إلى كائن غير منطقي يرضى ويغضب ويعطي ويمنع طبقا لمعايير خاصة به هو، لا تنضبط بالقوانين المعروفة أو المعتادة، وبهذا تصبح سلامتك مرهونة برأي الشرطي فيك ورضاه عنك.

حالة الطوارئ من النفس إلى المجتمع

ربما تسألني: وما علاقتك بقانون الطوارئ؟.. أقول لك لقد سألت نفسي هذا السؤال حين اتصل بي أحد الصحفيين يسألني: ما هو التحليل النفسي لإعلان حالة الطوارئ طوال هذه السنين (سبعة وعشرون سنة وما زالت ممتدة إلى حيث لا ندري

فنحن لا نعرف بالضبط لماذا تعلن ولماذا تلغى وكيف تلغى ومن الذي سيلغيها؟).. وقد «استسخفت» هذا السؤال منه أو استهجنته أو «استغبيته» إذ كيف نحلل حالة الطوارئ نفسيا؟.. ومالنا نحن كأطباء بحالة الطوارئ بمعناها السياسي؟.. ألا يكفينا طوارئنا الطبية التي تشغلنا ليل نهار؟.. وهنا بدأ يحصل الربط في عقلي بين الطوارئ بمعناها السياسي والاجتماعي والطوارئ بعناها الطبي، وبدأ الحديث ينساب تحت إلحاح أسئلة الصحفي المثابر والمشاكس، وعلى الرغم من قصر المكالمة، وعلى الرغم من شكي في أنه سوف يكتب ما قلت فقد اعتدت في مثل هذه الظروف أن يسألني الصحفي عن شيء وأرد أنا بما تيسر ثم أفاجأ به وقد كتب ما يريد هو أن يقول، ولكنه فقط وضع إسمي ليمرر به ما يشاء من أفكار، وقد سبب لي هذا ضيقا وحرجا في كثير من الأوقات. على الرغم من كل هذا راحت تداعيات كثيرة تدور برأسي حول معنى الطوارئ في النفس وفي المجتمع وفي الحياة، وإليك بعض هذه التداعيات ولك أن تقبلها أو ترفضها أو تعدلها أو تلغيها كيفما شئت، فما هي إلا اجتهادات شخصية من عقل يحب هذا الوطن وأهله بكل طوائفه وطبقاته ولا تحكمه عقلية الموالاة أو المعارضة.

إن الجسد الحي تحكمه قوانين ثابتة ومرنة طوال الوقت، ولكن هناك أوقات تتغير الأحوال ويفاجأ الجسد بظروف مغايرة تستدعي حالة من الطوارئ لمواجهتها وهنا يتغير الإيقاع ويتم سحب كميات كبيرة من الدم من الأطراف وذلك لضخها في العضلات التي يحتاجها الجسسم لعمليات الكر والفر، ولهذا يظهر الوجه والأطراف في حالة شحوب، ويتم إفراز مواد مثل الأدرينالين والنورأدرينالين والكورتيزول، كل هذا بهدف مواجهة حالة الطوارئ. أما جهاز المناعة فإنه يقوى في مرحلة من المراحل، ولكنه يضعف إذا استمرت حالة الطوارئ أكثر من اللازم. وفي ظروف بعينها قد يقوى جهاز المناعة لدرجة أنه يتوحش ويبدا في مهاجمة عوامل الغزو الخارجي، ولكنه نظرا لتوحشه يهاجم أيضا أجزاء من الجسد نفسه (فكرة النيران الصديقة)، ومن هنا ينشأ الروماتيزم والروماتويد نتيجة مهاجمة جهاز المناعة لمفاصل الجسد وبعض أجزائه الأخرى. وقد تختفي الظروف التي أدت إلى التغييرات الطارئة في الجسد ولكن عمليات الطوارئ تظل مستمرة فيؤدي ذلك إلى تراكم مواد كيميائية سامة للجسم

وإلى توحش أجهزة المقاومة فتتصلب الشرايين وتتصلب المفاصل ويرهق الكبد وترهق الكليتين وتتقرح المعدة ويضطرب إيقاع القلب، ويتعرض الجسد لجلطات تسد شرايينه وربما تؤدي إلى إحداث حالات من الشلل هنا أو هناك. والسؤال الآن: ماالذي يجعل حالة الطوارئ تستمر في الجسد على الرغم من انتهائها في الواقع؟.. والجواب هنا في الرأس، وبالتحديد في المخ، حيث يستمر في بث إشارات للجسد بأن حالة الطوارئ مستمرة فيطيع الجسد الأوامر، ويرتب أولوياته طبقا لاحتياجات الطوارئ فيسحب الدم من الجسم ليوفره للعضلات ويعيد ترتيب الطاقة، ويؤجل مطالب كثيرة لأجهزة الجسم على أساس أنه «لا شيء يعلو فوق صوت المعركة» وأننا الآن في حالة دفاع عن البقاء فلا يصح أن نتحدث في أشياء تبدو كمالية أو ثانوية أو أقل أهمية في معركة البقاء. ثم يعاود السؤال إلحاحه بشكل آخر: ومالذي يجعل المخ يستمر في إضاءة اللمبة الحمراء ودق صفارة الإنذار أكثر مما يجب؟.. والإجابة هنا هي أن المخ لديه مشكلة في سلاح الإشارة والتنبيه حيث يرى أخطارا هائلة في أشياء هي في الأصل طبيعية ويمكن التعامل معها بالقوانين العادية للجسد، ولهذا يبالغ في التعامل بحذر وشك وسوء طوية خاصة إذا تمت برمجة هذا المخ في ظروف مرضية جعلته شديد الإحساس بالخوف من أي شاردة وواردة، ولهذا يبالغ في الأخذ بالأحوط.. واستمرار حالة الطوارئ ـ من هذا المنظور الطوارئي ـ تمثل الأحوط حتى ولو أدت إلى هلاك الجسم وتأجيل أو إلغاء احتياجاته الأخرى أو أدت إلى تيبس مفاصله وركود عملياته الحيوية الأخرى لحساب احتياجات الطوارئ. والجانب النفسي وراء هذه البرمجة الخاطئة يكمن في مشاعر عدوان داخلية يسقطها المخ على الواقع الخارجي ويستقبلها كعوامل تهديد قادمة من الخارج فينشط الهاجس الأمني وتتحفز آليات الهجوم فتصطف الخلايا المقاومة وتنتشر في أماكن توقع الخطر بكثافة أكثر من اللازم (إذ القانون هنا أن الإحتياط واجب) ثم تنقض على أي نبضة أو حركة لتشلها في الحال مهما كانت النتائج. وطالما توجد مشاعر العدوان بالداخل وتؤدي إلى إحساس مزمن بعدم الأمان فلا سبيل إلى إطفاء اللمبة الحمراء ولا سبيل إلى إيقاف صفارة الإنذار حيث ستوجد مبررات خارجية لاستمرار ذلك.

وإذا انتقلنا من الجسد إلى النفس نجد نموذجا مشابها.. فهناك بعض الناس ينتابهم

اضطراب مفاجئ في بعض الوظائف النفسية مما يستدعي عمل أشياء لمواجهة هذا الوضع فيعطى المريض علاجا طبيا لضبط الوظائف النفسية، وقد يؤدي العلاج إلى فرط الضبط في مرحلة ما وذلك بهدف الحفاظ على سلامة الشخص وسلامة من حوله، وقد يكون هذا مقبولا بقدر لفترة ما، ولكن بعض الأطباء النفسيين قد يشعرون بالأمان في الإستمرار في فرط الضبط فيستخدمون علاجات كيميائية قامعة أو مثبطة لفترات طويلة، ومبررهم في ذلك هو الوقاية من نوبات اضطراب محتملة، وقد تستمر هذه الإحتياطات المفرطة لسنوات طويلة يفقد فيها المريض نبضه الحيوي ويفقد تموجاته المزاجية الطبيعية ويفقد جولات فكره وسبحات روحه مقابل الحفاظ على حالة استقرار جامدة ومتجمدة وممتدة، والطبيب هنا قد يشعر بالأمان وبالفخر إذ هو قد نجح في قمع النوبات المرضية لسنوات طويلة، ولكنه لايدري أنه قمع أيضا النوبات غير المرضية، وأنه مثل الدواء الذي يعطى لمهاجمة الخلايا السرطانية فيهاجم معها كل الخلايا بلا تمييز، فهو وإن أوقف (أو تخيل أنه أوقف) نمو الخلايا السرطانية إلا أنه أو قف معها نمو كل الخلايا الهامة. أما الطبيب النفسي الواثق من مهنته والمواكب لحركة مريضه فهو يعلو ويهبط بجرعة الدواء بما يسمح باستمرار النبض الحيوي واستمرا المسيرة الإنسانية المتطورة لمريضه، ولا يزعجه جنوح بعض الوظائف مالم يكن فيها تهديدا لسلامة وسلام المريض وبيئته، وقد يغامر بإيقاف العلاج لفترات لإعطاء الفرصة للفطرة الطبيعية أن تعود، وقد يكون في ذلك مغامرة فيها احتمالات عودة بعض الأعراض، ولكن الأمر يستحق ذلك من وجهة النظر الإنسانية الأشمل. ومن فضل الله أن العلماء والمصلحين والأنبياء قد أفلتوا من مقصلة الأطباء النفسيين الخائفين والمهتمين بالتسكين الكيميائي المفرط لكل ما هو مختلف عن السائد من الأفكار والتوجهات والمشاعر، وإلا لتعرضوا لمحاولات إطفاء نبض إبداعهم وإيقاف حركة تطورهم، ولدفعت البشرية ثمنا هائلا لذلك.

بعد هذا الإستعراض البيولوجي والنفسي، هل يمكن تعميم هذه النتائج على الوضع السياسي والاجتماعي بشكل عام وفي المجتمع المصري بشكل خاص؟؟... قد يغري الأمر بإجراء مقابلات بين ماهو بيولوجي ونفسي وبين ماهو سياسي واجتماعي، وذلك بسبب مساحات التشابه وبسبب النظرية التي تقول بأن قوانين

الحياة واحدة، تلك التي تحكم نشاط الخلية وتلك التي تحكم حركة الكون في أوسع مداراته، ولكن هناك آراء أخرى يجب احترامها تحذر من الربط بين قوانين النفس وقوانين المجتمع الأوسع ودليلها على ذلك هو وجود ما يسمى بعلم النفس ووجود ما يسمى بعلم الإجتماع، ولكل قوانينه وآلياته التي تحكمه. إذن لك الحق عزيزي القارئ في أن تجري بعض التعميمات أو المناظرات أو ترفضها، ولكن فقط مارس فريضة التفكير فيما يجري في جسدك ونفسك ومجتمعك بل وكونك الأوسع.

الحياة في الخنادق أكثر أمنا

إذن دعونا نخرج من دائرتي الجسد والنفس لنجول في دائرة المجتمع، فحين وافق أعضاء مجلس الشعب «الموقر من الحكومة» على مد قانون الطوارئ لمدة عامين (هو نفس المجلس الذي وافق على غلاء الأسعار وعلى تفصيل الدستور ومستعد للموافقة على استمرار إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي بسعر مدعم ولمدة ١٥ عام)، رحت أتابع آراء المدافعين عن مد هذا القانون الممتد والمتمدد طولا وعرضا وعمقا على أرض مصر دون أن يقول له أحد «توقف»، وذلك إيمانا مني باحترام الرأي الآخر حتى وإن خالفته، ووجدت أن هذا الرأي الآخر المنشور والمنتشر والمستنشر في الصحف القومية السيارة يدور حول معنى بسيط أوجزه لك عزيزي القارئ في الصورة التالية حتى تعلم أن وراء كل شيء منطق: تخيل أن صفارة الإنذار راحت تعلن عن وقوع غارة فنزل الناس إلى الخنادق والبدرومات اتقاءا لشر الغارة وبأمر من السلطات، ولكن الناس استبطأوا صفارة الأمان حتى يخرجوا، واستمرت صفارة الخطر تعمل بلا انقطاع لمدة ٢٧ عاما وهي ما زالت تعمل، وكلما حاول أحد من الناس أن يخرج من الخندق ليسأل عسكري الدورية: متى تكف صفارة الإنذار كي نخرج ونمارس أعمالنا ونرعى مصالحنا، صاح فيه العسكري قائلا: عد إلى مكانك فلا زال الخطر مستمرا. ثم يرسل العسكري من وقت لآخر من يقنع الناس بأن بقاءهم في الخنادق أكثر أمانا من وجودهم على سطح الأرض فالخطر متربص دائما، والبلد محاطة بالمتآمرين، بل إن المتآمرين داخل البلد نفسها. وشيئا فشيئا تعود الناس الحياة في الخنادق وبدأوا يمارسون شئونهم في حدود ما يسمح به العسكري، وهو

ينظر إليهم بشك ويتوقع الغدر منهم أو من بعضهم في أي لحظة فيقرر بقاءهم في هذا الحيز الضيق مدعيا بأنه يحافظ على حياتهم. وقد تكون الحياة في الخنادق فعلا أكثر أمنا ولكنها ليست أكثر سعادة.

الأمان الزائد للحكومة ولا أمان لأعدائها

لقد أدى هذا الوضع الخندقي أمانا هائلا للحكومة التي تعيش فوق سطح الأرض وحدها، وأعفاها من سماع صراخ وأنين ومشاغبات الشعب «النمرود» والمتمرد، فاسترخت الحكومة ولم تعد تشغل بالها بأي أعمال سياسية بهدف إرضاء أحد أو رعاية أحد أو استمالة أحد أو إقناع أحد، فالأمر في النهاية تحت السيطرة الأمنية، وإذا ظهرت أي بادرة لخروج أحد من هذا الشعب الخندقي، فإن الحكومة تضع جدارا عازلا من سيارت الأمن المركزي الزرقاء مدعومة بصفوف متراصة من الخوذات والدروع السوداء، ويظل هذا الإستعراض قائما في الشوارع والميادين إلى أن يعود المتمردون إلى خنادقهم بجوار إخوتهم القابعين في ظلام الخندق حتى فقدت عيونهم القدرة على الرؤية في الضوء. وانتشرت الأمراض والأوبئة داخل الخنادق وخارجها حتى زكمت روائحها الأنوف، ولكن هذا لم يثن عزم الحكومة في استبقاء وضع الطوارئ حيث يحقق لها أمانا أبديا ومطلقا، خاصة وأن تلك الحكومة لديها هاجس أمني مزمن، ولديها مخاوف لا يبددها مائة قانون طوارئ أو قانون إرهاب، إضافة إلى مالديها من شك وسوء ظن بالشعب المصري النمرود والمتمرد، ولديها فلسفة خاصة في الحكم تعلمتها على مدى السنين وهي أن الشعب المصري لابد وأن يساق بالعصى وأن يحكم بالكرباج (هي نفس الصورة لدى المملوكي القديم والباشا التركي)، وأن من يتحدثون عن الحرية لهذا الشعب لا يعلمون أنه شعب له خصوصيته، وأن حكامه أدرى به وبكيفية إدارته وحكمه.

وهناك نظريات في علم النفس السيلسي مفادها أن أي حكومة في الدنيا تشعر بالأمان الزائد تفقد مع الوقت دافعها وحماسها لإرضاء شعبها ورعايته، فهي لا تحتاج لرضاه وليست معنية برأيه أصلا، فهي ليست مضطرة لأن تسلك سلوكا تلاؤميا تسعى فيه إلى تحسس نبض شعبها أو استرضاؤه أو إقناعه أو التحاور معه. وحين يزول

الخوف تماما لدى الحكومة، ويحول الجدار الأمني العازل دون وصول النبضات أو الإحتجاجات أو التهديدات الشعبية فإن السلطة تعمل في صناديق مغلقة تعتقد أنها آمنة، وتلك الصناديق تحجب عنها الضغط الشعبي فتفعل ما تشاء دون الحاجة إلى استشارته أو انتظار موافقته.

حالة الخصاء العام

ولمزيد من الأمان المطلوب قد يتطلب الأمر قتل الذكور الذين يولدون في الخندق، وتجفيف الأنهار حتى لا يوضع طفل في التابوت ويلقى في اليم فينجو من البطش، ثم إخصاء كل الرجال حتى نضمن ضبط النسل الشعبي المتزايد. ولما كانت النساء قد نجت وأصبحت في حماية المجلس القومي للمراة الحديدية فقد انتقلت المرأة من عصر التحرير إلى عصر التمكين إلى عصر التوحش، وطالت قامتها حتى لم تعد ترى الرجال المخصيين المتآكلين من حولها، وازدادت نسبة العنوسة حيث لم تعد المرأة تجد رجلا تتزوجه. وظهر فرويد يتحدث عن عقدة أوديب وعن خوف الأبناء من آبائهم من أن يجروا لهم عملية خصاء نظرا لما يحملونه من مشاعر مرفوضة تجاه أمهاتهم، وهنا زاد الحديث عن الختان بصورة غير مسبوقة، وتم منع ختان الإناث وزاد التأكيد على ختان الذكور، وخوفا من أن تتوحش النساء تنادى البعض ممن علا صوتهم بتغطيتهن غطاءا شاملا لا يدع شيئا ظاهرا وخاصة العينين فهما محل الرؤية والفتنة. وهرب بعض الذكور من هذا الجحيم بأن وضعوا أنفسهم في توابيت بحرية تنقلهم إلى الشاطئ الآخر فنجا بعضهم وغرق البعض الآخر وما زالت محاولات الهروب مستمرة. وبعض من هربوا نجحوا هناك ولمع نجمهم، وجاءوا يدعون أهليهم للنجاة ولكن أحدا لم يسمعهم، وراح السحرة يمارسون سحرهم ولم يستجيبوا لدعوة يوم الزينة فقد تعلموا من دروس الماضي، فوسعوا الساحة لثعابينهم حتى يخيل للناس أنها تسعى، وسدوا الطريق على أي ثعبان حقيقي يلقف ما صنعوا. وظهر فرويد مرة أخرى لينصحهم بقتل أي ثعبان حقيقي حيث أنه رمز لعضو الخصوبة في الرجل، وهو مهدد لحالة الأمان السائدة. إذا لم تكن قد فهمت شيئا من هذه الفقرة فهذا خير لي ولك عسى أن ينفعنا (عدم الفهم) أو نتخذه ردءا في وقت الخطوب.

وقد أدت حالة الخندقة الطويلة والممتدة مع سماع صفارة الإنذار الممتدة مع رؤية الإشارة الحمراء الممتدة، مع الظلام الدامس في الخندق أغلب الوقت، مع غياب الشمس المتعمد عن جنبات الخندق، مع صيحات الجنود والجمود، وفرق مكافحة الشغب ومكافحة الشعب ومكافحة الحياة، كل هذا أدى إلى حالة من الإرتخاء العام تقطعه رعشات فئوية ضعيفة ومتقطعة هنا أو هناك (يحسبها الظمآن حركة) ما تلبث أن تهدأ أو يتم تهدئتها بمزيد من الضغط على العصب الذي مازال ينتفض. وحاول وحيد حامد فهم أو تفهيم هذه الظاهرة الجديدة من خلال فيلم النوم في العسل، ولكن انقطاع الكهرباء داخل الخندق وقضاء الناس أكثر وقتهم نياما جعلهم لا يشاهدون الفيلم، ولا يعرفون ما معنى العسل، وراحو يبحثون عن قراطيس عند العطار وحبوب عند الصيدلي لعلها تحدث لهم شيئا مما كان معتادا لدى آبائهم الأولين، وزادت قيمة المنشطات الجنسية حتى وصلت إلى عشرة مليارات جنيه في السنة على أقل تقدير يستهلكها الشعب المصري للإبقاء قدر الإمكان على الحد الأدنى من ذكورته. وتستمر مسيرة الإرتخاء العام لتتلاقى مع حالة الخصاء العام مع قتل الذكور من أهل الخندق حتى لا يخرج منهم موسى وبيده عصا تلقف ما صنع العسكر والسحرة خارج الخندق أو فوقه.

والإرتخاء العام لم يحدث في يوم وليلة، وإنما تراكم عبر سنين قانون الطوارئ الطويلة حيث اعتاد الناس أن من تظهر عليه بادرة من رفع الرأس تجرى له عملية ردع خاص لكي يستفاد منه في الردع العام، ومع تكرار الردع العام تحول الأمر إلى كبت عام، والكبت درجة أعمق من كل ما سبق حيث أنه عملية تجري لا شعوريا فالشخص المكبوت لا يعرف ماذا يريد ولا ماذا ينقصه ولا ماذا يضره لذلك تراه مبتسما رغم الكوارث والخطوب والمحن، ولكي يتحرك أو يفهم فهو يحتاج للوصول لمحتوى اللاشعور لديه، وهذا أمر أقرب إلى المحال إلا من خلال الأحلام أو الجنون، وحتى إذا رأى نفسه في الحلم يفعل شيئا فسيظهر الشيخ «س» على شاشة الفضائحيات مظهرا وقارا مصطنعا وبجانبه فتاة ليست حسناء لكي يفبرك الحلم ويزيف الوعي بتفسير تخديري ملفق ومحبوك، أما إذا حدث الجنون فشركات الدواء ومعها الأطباء

الكيميائيون سيقومون بمهمة القمع الكيميائي لنبض الجنون وهمس الجنون ومعهما نبض الحياة وحركة التطور.

اللامبالاة اللذيذة

ونظرا للتضخم والتوحش في جهاز المناعة وانتشار كرات الدم البيضاء وعربات الأمن الزرقاء وخوذات الجند السوداء، ونظرا لأن الحرية أصبحت في يد هؤلاء يمنحونها من يشاءون ويحجبونها عمن يشاءون طبقا لمعاييرهم وتقديراتهم الخاصة جدا والسرية جدا جدا عن الأمن والسلامة فقد انحصر المواطن المذعور المرتخي في ركن لقمة العيش وتقلصت احتياجاته (أو قلصت) في الحصول على عشرة أرغفة في طابور عيش بطول سنوات الطوارئ، وتقلص وجوده في نطاق الإحتياجات البيولوجية الضرورية لبقاء نباتي بدائي شديد الذاتية والأنوية.

أما النخبة فقد تم احتواء بعضها، وإغواء البعض الآخر، واغتصاب فريق ثالث، والتحرش بفريق رابع، ثم بقي الفريق الخامس ليقف في طابور طويل (أيضا بطول سنوات الطوارئ) يستخدم في الإعلام للترويج لأزهى عصور الحرية والديموقراطية وليدافع في برامج تليفزيونية عن غلاء الأسعار وعن صداقتنا لإسرائيل وعن ولائنا لأمريكا وعن خطورة إيران وتركيا وسوريا وحماس وحزب الله وحزب الغد على الأمن القومي المصري والعربي، وعن مؤامرات المعارضين الذين يستغلون موجة الغلاء العالمية لتسخين أهل الخندق ومحاولة إخراجهم من القمقم الذي عاشوا فيه سنينا حتى ألفوه، وأصبح خروجهم منه مهددا لوجودهم. ومن لم يطفأ وعيه بكل الوسائل السابقة فعليه بالبانجو والحشيش يدغدغان مشاعره فيشعر مع الوقت أن لا شيء يستحق القلق أو الإنشغال وأن الحياة على المقاهي (المنتشرة بكثافة غير معهودة في جنبات الخندق) أفضل بكثير من الحياة أمام ماكينات المصانع أو في المزارع تحت وطأة الشمس المحرقة. ولكي تستمتع بحالة اللاوعي اللذيذة أكثر فعليك بمواقع الإنترنت، وماهي إلا ثلاثة حروف تكتبها سواء بالإنجليزية أو العربية حتى تنفتح لك آفاقا من المتعة واللذة لم تعهدها ولم يعهدها آباؤك وأجدادك من قبل، وسوف تجلس مشدوها فاغر الفم أمام ما تراه، ويمكنك قضاء أوقات طويلة جدا دون

أي ملل، وهذا يعفيك تماما من قراءة الصحف أو متابعة الأخبار المحزنة والمقلقة، أو البحث عن عمل أو شقة أو قيمة أو معنى. وإذا كنت من محبي اللهو البرئ فأسهل لك أن تضغط مفتاح التليفزيون وتتجول بين الفضائيات لتقضي ساعات طوال ممدا على الأريكة (خير لك من أن تتمدد في أماكن أخرى) مستمتعا بما ترى وتسمع وتشاهد، مع الوعد بالمزيد من الجديد والمشوق. ومع كل هذه المتع ربما لا تحتاج لأن تتزوج وتتحمل المسئولية، وإذا احتجت شيئا حيا من لحم ودم ففتيات اليوم أكثر كرما من سابقيهن ولا يشترطن علاقات دائمة. كل هذا يعفيك من الحديث عن الطوارئ وعن غيرها فأنت تعلم أن رأيك لن يقدم أو يؤخر فاحتفظ به لنفسك لو سمحت وخذ العبرة ممن قبلك حتى لا تأخذها من نفسك.

حالة الإنطفاء العام

وجو الخندق المظلم مع أصوات زمجرة العسكر خارجه وعربات الأمن المركزي التي تحجب ضوء الشمس، وأصوات المخطوفين في جنح قانون الطوارئ، كل هذا وغيره أطفأ جذوة الإبداع، وأدى إلى إخماد النبض الحيوي للناس وخاصة المبدعين نظرا لحساسيتهم الخاصة وعدم قدرتهم على مواجهة ضغوط قانون الطوارئ وتداعياته وتأثيراته وتحذيراته، فكان أن وصل المتخندقون إلى حالة من الركود النفسي والاجتماعي والسياسي والإقتصادي والديني، حالة يحسبها الحكام استقرارا حتى إذا بلغوها لم يجدوها كذلك ووجدوا الإستبداد خلفها. وتتراكم موجات الفقر العام وتجري وراء موجات الإحباط العام والغضب العام وبيع القطاع العام والتضحية بالصالح العام حتى نصل إلى شاطئ اليأس العام، وهنا لابد من حيلة دفاعية تخلص المتخندقين من الألم العام، وليس غير الكبت يدفع بكل هذه المشاعر السلبية إلى غياهب اللاشعور، ثم يتوحد المتخندق مع المعتدي (وهذه وسيلة دفاعية أخرى)، وهنا تأتي النصيحة بالإنضمام للحزب الأوحد، سفينة النجاة الحكومية في زمن الطوفان، وهناك تجد المصالح تتحقق والمكاسب تترى، وتتعلم كل المهارات الحياتية المصرية الحديثة من خلال دورات مجانية يتخرج منها المنتفعون ليشكلوا جدارا حزبيا عازلا يحول بين مصر وبين التحول الديموقراطي والحياة السليمة،

ويشكل أغلبية ميكانيكية تسهل مرور أصعب القرارات والصفقات من خلال مجلس الحكومة (وهو ما كان يعرف بمجلس الشعب سابقا حين كان الشعب ينتخبه فعلا). ويتراجع الدور المحلي والدور الإقليمي والدور العالمي، ويغطي الدخان على الصورة فلا يستطيع صلاح جاهين أو عبدالحليم حافظ أن يأخذا لنا صورة، وفي هذا الظلام كثرت الحفر والمطبات، وكثر خفافيش الليل، وترعرع اللصوص، وانتشرت الحيات والعقارب، وضاع الطريق من الجميع.

الفهلوة المصرية الدفينة

ذلك السلاح الذي استخدمه المصري كثيرا ليواجه به بطش السلطة وتحكمها منذ أيام الفراعنة وحتى اليوم، فهو يلعب على كل الحبال، ويدّعي القدرة بلا قدرة، ويرسل النكتة فيضحك عليها حتى تدمع عيناه ويستلقي على قفاه، كي لا يأخذ الموضوع على محمل الجد فيحزن أو يتألم أو يصبح مسئولا. وهو طول الوقت يلعب بالبيضة والحجر، ويخرج الفيل من المنديل، ويمشي النمل طوابير، ويعمل من الفسيخ شربات، ويدهن الهوا دوكو، ويربط الحمار مطرح ما يعوز صاحبه، وهو لا يعرف من الحمار ومن صاحبه وأين يربطه، وإذا ذهب إلى بلد تعبد العجل يحش ويديله، واللي يتجوز امه يقول له يا عمي، وفي محاولة تكيفه مع السلطة غير المنطقية يتحول إلى حالانجي وبتاع التلات ورقات، ويصبح مثل الزيبق، ويأخذ الفلوس ويجري، ويتحول من الفهلوي إلى الإنتهازي إلى الهباش. ولا يهتم بالمشروعات العامة أو بالصالح العام بقدر ما يفعل ذلك مع مصالحه الخاصة ومكاسبه الشخصية. وقد أدى هذا الأمر إلى ضعف الهوية أو تشوهها، وضعف الإنتماء، واستتبع ذلك فقد القدرة على التفرقة بين العدو والصديق، وأصبحت الأجندة الوطنية تدور في فلك ألد الأعداء. وفي هذا الجو الفهلوي نشأ الفساد ونمى وترعرع حتى لم يصبح هناك مكانا يخلو من مظاهر الفساد والإفساد. وهذه ليست مسئولية شخص أو أشخاص ـ كما يتصور البعض ـ ولكنها مسئوليتنا جميعا.

والفهلوة المصرية تجعل كل شيء ممكنا فهي تعطي لك شكل الأشياء دون جوهرها أو مضمونها، فإن شئت حرية فهاهي في أحلى صورها، وإن شئت

ديموقراطية فلديك كل ما يدل على وجود أشكال ديموقراطية، وإن أردت دستورا ومجلسا للشعب وانتخابات فلك كل ما تريد، وإذا لم يعجبك هذا فأرني "شطارتك" وأثبت عكس ذلك.

التراكم السيكوباتي

وفي ظل قانون الطوارئ وصل عدد كبير من ذوي السمات الفهلوية والإنتهازية والإنتفاعية والسيكوباتية إلى مراكز قيادية في الحزب الحاكم والمتحكم بلا نهاية، وإلى مواقع تنفيذية هامة، ثم انتشروا بعد ذلك وترعرعوا في كل مكان مما مكن للفساد وجعل المنظومة ينطبق عليها كلام المستشار طارق البشري: «الإدارة بالفساد وليس فساد الإدارة». ويوما بعد يوم تجتذب هذه المنظومة الطامعين والهباشين والمنتفعين والمتسلقين، كل ذلك في ظل سيطرة المؤسسة الأمنية التي لا تسمح بالصعود للمراكز القيادية إلا لمن تأمنه تماما طبقا لمعاييرها الأمنية، وليس بالضرورة الوطنية أو الأخلاقية. وفي ظل قانون الطوارئ اعتاد الطلبة الغش في الإمتحانات واعتاد الكبار تزوير الإنتخابات، واعتاد الترزية تفصيل القوانين، وامتدت أيديهم إلى الدستور فعدلته تعديلا موجها لتحقيق مهمة محددة هي في النهاية ضد مصالح عموم الناس، وأصبحت تعديلات الدستور وما ينبثق عنها من قوانين تمثل جدارا مانعا لأي تطوير حياتي فضلا عن التطوير الديموقراطي، فقد قام بتفصيله مجموعة من القانونيين السابحين في بحر المنافع والمصالح، والمشبعين بسمات الفهلوة والإنتهازية والعبودية لمن بيدهم المنح والمنع. وقد دلت التجارب الإنسانية على أن الحزب الواحد حين يحكم ويتحكم دون فرصة لأحزاب أخرى ودون فرصة حقيقية لتبادل السلطة فإن النتيجة هي الإنهيار المروع، ولنا في حزب البعث في العراق عظة وعبرة. وهذا لا ينفي وجود عناصر وطنية في الحزب ولا ينفي وجود نوايا طيبة وخبرات متميزة، ولكن الإنفراد والركود له قوانينه التي تتجاوز حسن النوايا وتتجاوز بعض الكفاءات الفردية، وتتجاوز الشعارات الوطنية أو القومية.

وشاعت بين العساكر في الأقسام والكركونات وعساكر الدرج أن هذا الشعب «نمرود»، وأن أمره لا ينصلح إلا بالعصا الغليظة تهبط على رأسه في مظاهرة في وسط البلد، أو تخترق جسده من أسفل في غرفة مظلمة في أحد الأقسام فتجعله يعترف كما اعترف عماد الكبير. وانبنى على هذا المعتقد حالة من الإحتقار السلطويلهذا الشعب مع حالة من الخوف والتوجس منه، فهو على الرغم من تظاهره بالطاعة والولاء والإحترام المبالغ فيه للباشا الكبير والصغير ولكل الباشوات، إلا أنه يخفي خلف ظهره خنجرا يريد أن يطعن به السلطة في أي وقت، ولهذا فهو شعب لا يمكن حكمه أو التحكم به إلا في إطار هذا الوضع الخندقي الطوارئي الممتد والمتمدد بطول وعرض وارتفاع وعمق الوطن، وأن أي محاولة لإطلاق سراحه لا يمكن لأي مسئول عاقل أن يتحمل عواقبها، فهذا الشعب من بين شعوب الأرض قاطبة لا يمكن الوثوق به، أو معاملته بالقوانين العادية التي تحكم سائر البشر. وبعض علماء النفس (كما ذكرنا سابقا) يقولون بأن ما تفعله السلطة هو نوع من الإسقاط بمعنى أن السلطة الطوارئية هي التي تحمل مشاعر عدائية تجاه هذا الشعب، ولما كان من الصعب عليها الإعتراف بذلك فإنها تسقط تلك المشاعر على الشعب ويظهر الأمر وكأن الشعب هو الذي يكره السلطة (أو يكره الإستقرار الذي تضمنه وتؤكده له السلطة) ويتربص بها، وعلى السلطة أن تكون مفتوحة العينين والأذنين، وأن تكون حاكمة ومتحكمة من خلال قانون الطوارئ الممتد والمتمدد لهذا الشعب الشرير الذي لا يؤتمن. أو أن السلطة الطوارئية ترى أن هذا الشعب من السهل الضحك عليه وتجنيده بواسطة قوى خارجية متربصة به تريد أن تهدم إنجازاته، خاصة تلك القوى الإرهابية التي تفكر ليل نهار في استمالته واستقطابه وتجنيده. وفي هذا المناخ حدثت بعض التجاوزات الفردية والتي يمكن أن تحدث ببساطة في مثل هذه الظروف، حيث لقي بعض أفراد هذا الشعب النمرود مصرعهم أثناء استجوابهم في جهات أمنية، وهي كما قلنا حالات فردية لا تشوه الصورة العامة لرجال السلطة الساهرين على أمن الحكومة وسلامتها وسياستها، وظروف الطوارئ تتضمن كل هذا، فالتضحية بأمن وحياة بعض المواطنين هي الثمن الذي ندفعه لسعادة ورفاهية واسترخاء باقي الناس، ولكن أكثر الناس لا يعلمون أو لا يصدقون!!

لقد اتفق العقلاء من البشر وبعد تجارب وصراعات مريرة بأن أي مجتمع كي يعيش في سلام واستقرار يحتاج لثلاث سلطات هي: السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، على أن يكون ثمة توازن حقيقي بين هذه السلطات وأن لا تجور إحدى السلطات على الأخرى أو تنتزع اختصاصاتها. وفي ظروف الطوارئ تعطى السلطة التنفيذية مساحات أكبر بهدف الحفاظ على الأمن والبقاء، على أن يعود التوازن مرة أخرى بعد زوال حالة الطوارئ وذلك حفاظا على صحة وتوازن الحياة في ظروفها الطبيعية، أما إذا استمرت حالة الطوارئ فهذا معناه استمرار حالة عدم التوازن بشكل مزمن وفتتضخم السلطة الأمنية وربما تتوغل في مساحة السلطة التشريعية أو السلطة القضائية وتكون التبعات هائلة وخطيرة.

وعلى الرغم من إصرار السلطة التنفيذية على بقاء قانون الطوارئ هذه المدة كلها، وهذا ضد قوانين الحياة وضد حركة المجتمعات، إلا أن هذه السلطة نفسها دفعت ثمنا غاليا، فقد عاشت تحت تأثير الهاجس الأمني المتضخم لديها فحرمها ذلك الهاجس نعمة الأمان والإستقرار. وقد تورطت السلطة في ممارسات قمعية مما جعل صورتها في الخارج تبدو سيئة للغاية إلى حد إصدار البرلمان الأوروبي بيانها يدين فيه ممارسات هذه السلطة ويعتبرها منتهكة لحقوق الإنسان، وإلى حد صدور الكثير من التقارير عن منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية تدين الكثير من ممارساتها وتضع مصر في ترتيب متدن على قائمة حقوق الإنسان، ولكنها للأسف لم تعد تهتم بصورتها في الخارج أو الداخل. والصورة في الداخل تتعرض لتشوهات كثيرة خاصة مع قدرة وسائل الرصد والإعلام على تسليط الضوء أكثر مما مضى على الممارسات السلبية التي تقع في مناخ الطوارئ المزمن. ونظرا للإعتماد على الحل الأمني القامع دائما فقد فقدت السلطة قدرتها على العمل السياسي وأصبحت ممارساتها في هذا المجال بدائية فجة تفتقر إلى أي حس سياسي أو حتى حس إنساني بسيط. ونتيجة لهذا التراجع في العمل السياسي حدث ضمور (نتيجة عدم الإستعمال) لدي كل قيادات السلطة، إذ لم يتعودوا التحاور مع الناس أو معرفة نبضهم، ولم يتعلموا الإهتمام بهم، فالناس بالنسبة لهم مصدر إزعاج وقلق، والشعب لا تسكته إلا عصا الأمن وحذائه،

ولا تردعه إلا سيارات الأمن المركزي المتراصة لإظهار القوة ولقمع أي فكرة أو حركة تطرأ على بال اي شخص أو طائفة. ومن هنا مات العمل السياسي لسنوات طويلة وفقدت القوى السياسية قدرتها على قيادة الجماهير بشكل صحيح، مما وضع العبء الأكبر على الأجهزة الأمنية والتي وجدت نفسها مسئولة عن كل شيء في ظل انسحاب الجهات والوزارات الأخرى من الساحة. ولم يعد الناس يهتمون بشئ أو يتحركون من أجل شيء ونتيجة للجو الذي رسخه قانون الطوارئ فقد تورط بعض ضباط شرطة في في جرائم تعذيب حتى الموت، وانتهاك أعراض، وهؤلاء الضباط يمكن اعتبارهم جناة وضحايا في ذات الوقت، فقد بعثتهم أسرهم إلى كلية الشرطة ليصبحوا ضباطا يتباهون بهم وتقوى بهم شوكتهم بين الناس، فإذا بهم يتحولون إلى أدوات تعذيب لينتهي بهم المطاف إلى الوقوف في قفص الإتهام، ثم الذهاب إلى السجن ليتحطم حلمهم وحلم ذويهم، ومن لم يتورط منهم في هذه الجرائم يتحمل ضغطا هائلا في عمله حيث يقضي ساعات طويلة في عمل شاق ومرهق يحرمه من كثير من مباهج الحياة الأسرية الهادئة، ولم لا وقد تحمل الجهاز الأمني في ظل قانون الطوارئ عبء إدارة الحياة بكافة جوانبها وعبء مواجهة سلبيات وأخطاء كل الوزارات والجهات. ومن السهل أن ترصد تغير صورة ضابط الشرطة لدى الناس في السنوات الأخيرة خاصة مع تكرار أحداث التعذيب حتى الموت، ومع ظهور ذلك على الفضائيات في وجود سقف نسبي للحرية يسمح بذلك، لدرجة أن بعض الأسر الآن تخشى تزويج بناتها لضابط شرطة بعد أن كانت هذه الوظيفة في وقت من الأوقات تفتح لصاحبها أبواب كل البيوت الكريمة بلا أي شروط. وعلى الرغم من تدريس مادة حقوق النسان في كلية الشرطة إلا أن المناخ العام يمسح أثر هذه المادة ثم يرسخ لفكرة أن المواطن المصري «نمرود» ومخادع وليس له قيمة أو «ديّة»، ولا ينصلح حاله إلا بضرب الحذاء، ولا يقول الحقيقة في التحقيق إلا بعد اغتصابه أو التحرش به وبزوجته أو بأمه أو بابنته. ونحن حين نتحدث عن السلطة فإنما نتحدث عن ناس من أنفسنا فبالتأكيد هم ليسوا سلطة أجنبية، وليسوا غرباء عنا كأشخاص، فمن منا ليس له صديق أو قريب أو جار ينتمي إلى السلطة بشكل من الأشكال، بل إننا في أغلبنا ننتمي إلى هذا الكيان الذي يسميه الناس السلطة فكل

موظف حكومي يشكل جزءا من السلطة، ولكن شتان بين سلطة تنفذ وسلطة تقرر وتفرض. وهذا يعني أننا مسئولون جميعا بشكل أو بآخر عن استمرار حالة الطوارئ وقانونها الذي رأينا كيف يؤثر استمراره سلبا على حياتنا، ولا ينطبق هذا فقط على قانون الطوارئ الحالي وإنما ينطبق على أي قانون ولو أخذ مسمى آخر يؤدي إلى نفس النتائج (وهذا ما نحذر منه في قانون الإرهاب الذي يجري تجهيزه ليحل محل قانون الطوارئ) فالقوانين تنشا لكي تنظم حياة الناس لا لتقمعها أو تقتلها أو تكبتها أو تخنقها أو تجمدها أو تصعبها أو تشوهها، وإذا حدث ووجد قانون مثل هذا فمن الوطنية ومن محبة أهلنا وناسنا أن نبين هذا بشكل متحضر وأن نتنادى فيما بيننا إلى الحق والعدل والخير والجمال، وذلك هو حق المواطنة، والسكوت عنه من أخلاق العبيد، وربما نحتاج أن يعلو صوتنا فوق صوت صفارة الإنذار الطوارئية المزمنة، وأن تبرق إشارات تحذيرنا أكثر من لمبة الطوارئ الحمراء التي أعمت أبصارنا.

الرئيس الموظف

الرئيس الموظف هو أحد أنماط الرئاسة وهو يقوم بدور المدير وليس بدور القائد أو الزعيم وهو قد وصل إلى هذه المكانة بغير ترتيب أو سعى وإنما لعبت الظروف دورا هاما فى وصوله، فلم تكن طموحاته تصل إلى ذلك ولم يكن هو معدا لنفسه للقيام بهذا الدور فلم يكن له فى حياته أى اهتمام بالسياسة بل كان يمقتها ويعتبرها من قبيل اللف والدوران والمراوغات، ومع هذا يقبل القيام به كأى موظف يقبل التكليف بعمل فى نطاق وظيفته، ولذلك يبدأ متواضعا بعيدا عن أبهة الرياسة والحكم، ويقبل بالأوضاع القائمة ويسعى لثباتها وترسيخها مستفيدا فى ذلك من اللوائح والقوانين التى وضعها الأسلاف، إذ ليست لديه رؤى أو أهدافا أو استراتيجيات جديدة، ولذلك يحاول طول الوقت التركيز على الهياكل الوظيفية والإجراءات الشكلية، ويهتم اهتماما وسواسيا ملحا بالإجراءات والضوابط واللوائح التى تضمن الإستقرار والثبات والذى يصل إلى حالة الجمود. وبما أنه موظف فهو يحافظ على «أكل عيشه» لذلك لا يميل إلى المغامرات أو المخاطرات أو الهزات، فالمهم عنده أن تمر الأيام دون مشكلات، وكل حركة لديه مشكلة تهدد الإستقرار وتعكر الصفو العام، لذلك لا يطيق المطالبون بالحركة والتغيير ويعتبرهم أعداءا للإستقرار وأعداءا للوطن وأعداءا له هو شخصيا لأنهم يكدرون صفوه واستقراره واستمراره، وشعاره دائما «استقرار الإستمرار واستمرار الإستقرار». والموظف لا يملك رؤى استراتيجية أو تاريخية أو ثقافية أو حضارية، بل إن هذه الكلمات تضايقه وتؤرقه ويعتبرها تقعرا وتفلسفا من جانب قلة غير واقعية يتحدثون حديثا عاطفيا غير موضوعى، أما هو فلا يتحدث إلا عن الواقع اليومى الذى يعيشه بين مرؤسيه للحفاظ على لقمة عيشه وعيشهم، فهو يسعى إلى تثبيت الأمور بكل الوسائل ويحاول أن يقود السفينة دون أى اهتزازات،

ولذلك يفضل القيادة بجانب الشاطئ دائما. وهو على الرغم من ادعاءاته بالثبات وعدم الخوف وعدم التأثر بالأحداث وطمأنينته السطحية لصواب قراراته وارتياحه المبالغ فيه لحالة الإستقرار السائدة واستهانته بكل ما يحيط به من تحركات وأخطار، إلا أن هذا كله يعكس حالة عميقة من الخوف الداخلى وانعدام الأمان، تلك الحالة التى تدفعه بلا وعى إلى التمسك بالوضع القائم والتمسك بالثبات الجامد والمتجمد لأن الحركة تحمل تهديدات لا يحتملها والجديد بالنسبة له يحمل رعبا لا يطيقه.

والموظف يسلك سلوكا تقليديا عسكريا فيطلب الطاعة المطلقة من مرؤسيه فى حين يخضع هو لمن فوقه. وطموحات الموظف ليست كبيرة فهو يرضى دائما بالأدنى وليست له رؤى بعيدة المدى أو سقفا عاليا يصبو إليه، وليس لديه حلم ولا يملك أصلا القدرة على الحلم بل هو يعيش الواقع اليومى بتفاصيله القريبة، أى أنه يعيش فى مستوى الإحتياجات البيولوجية التى وصفها ماسلو وليس لديه اهتماما بالطبقات الأعلى من الإحتياجات فى هرم ماسلو الشهير مثل الحب والتقدير الإجتماعى وتحقيق الذات وغيرها، وبالتالى ليس لديه اهتمام بالنواحى الثقافية أو الجمالية أو الحضارية، ويشعر بالمقت تجاه المثقفين والمفكرين والفنانين، ويعتبرهم أقرب إلى مهرجى السيرك، وينظر إليهم على أنهم واهمون حالمون غير واقعيين لأنهم لا يرون الحقيقة وتستغرقهم الأوهام والأحلام الفارغة، أما هو فيهتم باللحظة الحاضرة ويسعى لتحسين أحوال الناس المعيشية ويحقق (أو يريد أن يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع)، وهو يتجنب الدخول فى المخاطرات التى يدعوه معارضوه إليها لأنه يدرك مالا يدركوه من تأثير ذلك على تابعيه، فهو يخطط على المستوى التكتيكى القريب من حياة الناس اليومية واحتياجاتهم القريبة قصيرة الأمد، ويركز على النتائج الملموسة، وهو يسترشد فى قراراته بالأرقام والمعلومات والحسابات ولا يخرج عن التعاليم واللوائح والتعليمات، ويختار تابعيه على أساس الكفاءة فى التنفيذ وثقته فى ولائهم ولا يتوقع منهم تخطيطا أو إبداعا فهو يمقت الإبداع ولا يريد من سكرتاريته إلا الإتباع وتنفيذ الأوامر بدقة، ويستخدم معايير الثواب والعقاب لضبط مرؤوسيه ولتحقيق أهدافه، وهو لا ينظر إليهم باعتبارهم بشرا أكفاءا لهم القدرة على الإبداع والإضافة والحذف والتغيير وأنهم موارد وطاقات بشرية يمكن تنميتها وتطويرها ولكن ينظر إليهم على أنهم مجرد أشياء لتنفيذ برامج أو احتياجات أو إجراءات معينة، ولذلك لا يهتم بأشخاصهم أو تاريخهم أو مشاعرهم أو مشكلاتهم ولا يرتبط

بأى منهم بصداقة أو علاقة إنسانية بل ينساهم فور انتهائهم من أداء مهامهم لأنهم فى نظره غير جديرين بالصداقة أو العلاقة الإنسانية، ولذلك تجد علاقاته سطحية ووقتية وفاترة، ولا تجد له تاريخا من البشر، وهو لا يتحدث عن تاريخه الشخصى كحياة إنسانية حافلة بالصداقات والعلاقات والمؤثرات الإنسانية، وإنما إذا تحدث عن تاريخه فإنه يتحدث عنه من خلال المهام التى أتم إنجازها طبقا للأوامر والتعليمات.

والرئيس الموظف يفتقد الكاريزما والحضور، وحيثما وجدته تراه مصطنعا على نحو كبير، وتفتقد فيه المشاعر الحقيقية والنبض الحيوي الإنساني، وكأن بينك وبينه طبقات من الزجاج السميك.

والموظف يكره الأحلام والأمنيات ويحتقرها ويحتقر من يتمسك بها ويعتبره ساذجا غريرا غافلا لذلك فهو يسعى لتكريس الأمر الواقع والقبول به، وهو إذ يفعل ذلك يثبط الهمم باسم التعقل ويقيد الحركة باسم التروى ويخنق الأفكار ويقتل الأحلام باسم الموضوعية، ويضحى بالإرادة والكرامة للأقوى باسم الواقعية والحفاظ على الحياة وأكل العيش.

وقد يتسم الموظف ببعض السمات الوسواسية فيصبح مدققا وعنيدا لا يقبل رأيا آخر ولا يتنازل عن شيء مهما صغر ويتمسك بالشكل دون الجوهر، ويعتقد أن الآخرين ليسوا جديرين بالثقة لأنهم لايقومون بالتنفيذ كما يجب لذلك نراه حريصا على عمل كل شيء بنفسه ومتابعة كل شيء بنفسه حتى لو توقفت الأمور وتعطلت مصالح الناس، وعلى الرغم من عدم تعبيره عن مشاعره العدوانية بشكل صريح إلا أن عناده يكشف عن عدوانيته الكامنة بداخله.

وهو لايميل إلى التميز أو التجديد بل يحب أن تسير الأمور فى مسارات عادية، فهو شخصية عادية، بل ومفرط فى عاديته. وأصعب لحظة فى حياة الموظف هى خروجه للمعاش، لذلك يحاول بكل الطرق أن يستمر فى منصبه لأطول فترة ممكنة وربما للأبد لأن حياته بدون الوظيفة لاتساوى شيئا ولا تطاق، فليس لديه أية اهتمامات أو هوايات أو أى شيء له معنى خارج إطار الوظيفة الرسمية.

كيف يفكر الرئيس

(كتبت هذا الموضوع بناءا على طلب أحد الصحف المستقلة، وحرصت على أن يكون متوازنا قدر الإمكان، ولكن الصحيفة نشرته تحت عنوان صارخ وهو: «التحليل النفسي لشخصية الرئيس مبارك»، وقد سبب لي هذا مشاكل كثيرة في حينها).

ربما يبدو الأمر غامضا لأول وهلة خاصة وأن الرئيس يميل للكتمان والتحفظ بطبعه، كما أن اللغة غير اللفظية (لغة الجسد) لديه لا تعطي فرصة كبيرة لقراءتها فهي أيضا متحفظة، ومع هذا فإن تسعة وعشرين عاما من حكم الرئيس وقراراته كافية لأن تعطي فرصة لفهم منهجيته في التفكير وتعطي فرصة لتصور رؤيته في الأحداث، وهذا ما سنحاوله الآن بهدف فهم أعمق لقرارات الرئيس ومحاولة توقع ردود أفعاله في المواقف المختلفة. وأهمية معرفة «كيف يفكر الرئيس» ترتبط بكون المجتمع المصري مجتمعا متمركزا حول الرئيس، وحتى الوزراء والمسئولين الكبار دائما ينسبون خططهم ومشاريعهم إلى توجيهات الرئيس. وكثيرا ما تستجد مواقف أو تحدث مشكلات أو يمر المجتمع بأزمات، ويتحاور الناس، ويهمسون أو يصرخون، وتتبارى الصحف والمجلات في الكتابة، وتنشط البرامج الحوارية على الفضائيات ولا شيء يتغير في الموضوع، ثم يكتشف الجميع أن الحل يأتي من عند الرئيس في الوقت الذي يراه «هو» وبالطريقة التي يراها «هو» مناسبة، ولهذا ترسخ في أذهان الناس أن الرئيس هو المحرك الرئيسي وربما الوحيد للأحداث، وبناءا عليه يتوجهون إليه مباشرة يتلمسون عنده الحل في كل مشكلة صغيرة أو كبيرة. وقد تضفي هذه الصفة صورة الرئيس الأب لدى المؤيدين بينما تأخذ معنى آخر لدى المعارضين له.

فالرئيس طيار عسكري تعلم مبدأ أساسي هام وعلمه لتلاميذه الكثيرين حين كان

قائدا للكلية الجوية، هذا المبدأ هو السرية في المهمة حتى تكتمل، لأن الطيار إذا أفصح عن مهمته أو وجهته فإنه قد يتعرض لخطر هائل يتمثل في ملاقاة وسائل الدفاع الجوي المعادي له، لذلك يقاس نجاح الطيار بمدى قدرته على كتمان توجهاته حتى اللحظة الأخيرة، وعلى الرغم من انتقال الرئيس للعمل السياسي لسنوات طويييلة «جدا» إلا أن هذا المبدأ مازال حاكما لكل قراراته، فهو ربما يستشير من حوله ويستطلع آراءهم ولكن يظل الأمر يختمر في ذهنه لفترة تطول أو تقصر ولكنه لا يفصح عن ذلك، ولهذا تكثر التكهنات والتساؤلات عما ينويه الرئيس وعما سيصدره من قرارات (والرئيس يرى ذلك ولا يعلق عليه) ثم يصدر القرار في توقيت معين يختاره الرئيس «وحده». وربما تحدث تمويهات أو يترك الناس يضعوا احتمالات مختلفة دون أن يتدخل أويؤكد أو ينفي بل يترك الباب مفتوحا لكل الإحتمالات حتى يحتفظ لنفسه بمساحة كافية للحركة واتخاذ القرار الذي يراه «هو» في الوقت المناسب الذي يحدده «هو». وربما تعود كلمة «هو» إلى طبيعته كطيار، فعلى الرغم من التزام الطيار بمهام محددة تحددها خطة القيادة، إلا أن الطيار كثيرا ما تصادفه ظروف مفاجئة فيضطر إلى أن يعتمد على استقرائه للمجال الذي يتحرك فيه ويتصرف بشكل منفرد في إطار تنفيذ المهمة. وربما يقيس الطيار مدى نجاحه بمدى قدرته على السرية والإحتفاظ بالأمر لآخر لحظة، وعلى العكس تصبح الشفافية في مراحل الإعداد أمرا يعرض المهمة للخطر. هذا المفتاح المهم لمنهجية التفكير واتخاذ القرارات يجعلنا نفهم الكثير من الأحداث التي مرت والتي حرص الرئيس مبارك فيها على الكتمان حتى اللحظة الأخيرة. وإذا طبقنا هذا الأمر على موضوع يشغل الجميع الآن سواءا الموالين أو المعارضين، وهو موضوع خليفة الرئيس، وهل سيكون جمال مبارك خليفته بالتوريث (والذي يمكن تفعيله بأشكال دستورية أو شبه دستورية) أم سيكون شخصا آخر؟.... وطبقا للقاعدة التي ذكرناها آنفا فإنه لا أحد يعلم مافي نية الرئيس (حتى ولا أقرب المقربين منه)، ولكن الأمر محسوم في عقله إلى أن يحدد توقيت تفعيله. وقد لا يعجب هذا الأمر كثير من المعارضين، على اعتبار أن أمور الدولة الحيوية ليست سرا يحتفظ به الرئيس وحده، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة صحة هذا الأمر من عدمه ولكننا نكتفي بمعرفة منهجية التفكير دون التعليق

على آثارها. والإحتمال الأكثر قبولا هو أن الرئيس سيظل بنفسه في قمة السلطة إلى آخر نفس حيث يشعر في قرارة نفسه أن تركه لمنصبه يعرض مصر لمخاطر هائلة، وأنه لا يوجد شخصا مناسبا يخلفه حتى الآن، وكثير من مستشاريه يعتقدون نفس الإعتقاد ويروجون له.

النقطة الثانية في فهم منهجية التفكير نشأت في لحظة اغتيال الرئيس السادات حيث رأى وعايش الرئيس هذه اللحظة بكل تفاصيلها وقد عايش ما سبقها من أحداث وأخطاء حين كان السادات يتبع سياسة الصدمات والمفاجآت والإبتكارات والمواجهات وأحيانا الإستفزازات، ومن هنا وعى الرئيس مبارك هذا الدرس، وحرص طوال حكمه أن يبتعد عن هذه الألغام التي انفجرت في الرئيس السادات، وربما وافق هذا شخصية كل من الرئيسين، فالسادات كان يميل للدرامية في الأحداث والدينامية المستمرة في القرارات، والإبداعية العالية في الأفكار، والرؤية التاريخية والإستراتيجية البعيدة إضافة إلى قدرة هائلة على المغامرة والمناورة يعكسها تاريخه الثوري والسري معا، أما مبارك فشخصيته تميل إلى الثبات والإستقرار الذي يصل إلى درجة الجمود، والإلتزام بالقواعد واللوائح، كما يعكس هذا تاريخه الوظيفي سواءا العسكري أو السياسي. إذن فمسألة الثبات، والتي تترجم سياسيا بالإستقرار مسألة شديدة الأهمية والمحورية لديه، وهي مرتبطة بالشعور بالأمان، فهو يشعر بالأمان طالما أن الأمر في نطاق الثبات وانعدام الحركة، ويعتبر التغيير المفاجئ أو المتكرر تهديد للإستقرار، ولهذا نجد درجة عالية من ثبات الأشخاص المحيطين به والمتعاونون معه، ودرجة عالية من الثبات في السياسات، وهو يحافظ على هذا الثبات على الرغم من كل التحديات المحيطة به، وكل العوامل التي تدفع للحركة، ولا نبالغ إذا قلنا بأن المبدأ الأساسي لفترة حكم الرئيس مبارك هو «استمرار الإستقرار، واستقرار الإستمرار». وهذا الثبات لا يتوقف فقط عند المواقف والقرارات، ولكن تلمحه أيضا في ملامح الوجه والتي تعكس حالة من الثبات والإستقرار المتجمد، ولو قارنت صوره منذ تولى الرئاسة حتى الآن فلن تجد تغييرا كثيرا في الملامح والقسمات، بل هي نفس النظرة ونفس الجلسة، ونفس لون الشعر، أي أن هناك ميلا فطريا لتثبيت الصورة خارجيا وداخليا، ويساعد هذه القدرة على التثبيت حالة من

الثبات الإنفعالي الهائلة يتمتع بها ويتحدث عنها ويعتبرها أحد مزاياه، فهو يواجه المواقف الصعبة بأعصاب هادئة وانفعالات قليلة، وليس من السهل استفزازه، أو دفعه لاتخاذ قرارات انفعالية، وقد يصل هذا الأمر إلى تأخر صدور قرارات أو عدم تناسبها مع المواقف (على الأقل في نظر معارضيه). وربما يقول قائل: كيف تستقيم هذه الرغبة في الثبات مع شخصية الطيار التي يتوقع منها أن تتصف بالحركة السريعة والمغامرة والمخاطرة؟.. وتفسير هذا التناقض الظاهر يكمن في ثلاثة أشياء:

الأول: أن الإنسان في مطلع شبابه قد يختار مهنة أو هواية قد تبدو متناقضة مع شيء في داخله، فمثلا تبين أن كثيرين من هواة صعود الجبال لديهم خوف من الأماكن المرتفعة، وأن مقتحمي الغابات لديهم خوف من الحيوانات، وأن الخطباء المفوهين لديهم درجة من الخوف الإجتماعي، وكأن كل هؤلاء حين وعوا ما بداخلهم حاولوا التغلب عليه بالمواجهة في أقصى درجاتها، وأن يقتحموا المناطق التي يخافونها، وأن يتفوقوا في نفس النقطة التي كانت تعوقهم.

الثاني: أن الشخص قد يتصف بصفة في مطلع شبابه، وتتحول الصفة إلى عكسها في الكبر بناءا على التجارب والخبرات والأحداث، أو بناءا على تغير الظروف والمسئوليات.

الثالث: أن الرئيس عاش فترة طويلة من عمره في عالم الطيران العسكري، وقد انتقل إلى عالم السياسة على غير ترتيب أو اختيار منه، هذا العالم الملئ بالدهاليز والمناورات والتداخلات والذي يختلف كثيرا عن عالم الطيران المحدد وعن حدود الوظيفة الثابتة. ومن هنا تأتي الرغبة في الثبات بهدف التأني لحين التثبت واستكشاف الغموض والخوف من المجهول والقلق من اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى مشكلات معقدة في ظروف محلية صعبة وظروف عالمية شديدة التعقيد والتداخل. وقد يكون ضعف الخبرات والمهارات السياسية وراء الرغبة في تجميد الأحداث وتثبيت الصورة.

وهو لا يميل إلى التغيير بالطفرة، وإنما يميل إلى الحركة شديدة البطء، ويستعيض عن الإبتكار ببذل المزيد من الجهد وبالعمل الدؤوب. ولو نظرنا إلى أغلب

الإنجازات فسنراها في إطار البنية التحتية (الطرق والكباري وشبكات الصرف الصحي)، وقد يكون في هذا اختيارا حسب احتياجات المجتمع ولكنه من ناحية أخرى يعكس اهتماما شخصيا بالثوابت والأساسيات والضروريات، أي أنه يتحرك في إطار الإحتياجات الأدنى وتغيب عنه الإحتياجات الأرقى ولهذا ترى اهتمامه ضعيفا بالثقافة والعلم والجوانب الحضارية.

وإذا تخيلنا أن الرئيس يجلس مع نفسه الآن (وقد تجاوز الثمانين من العمر والتاسعة والعشرين سنة من الحكم)، فكيف يرى الصورة؟ إنه قد يرى أنه حافظ على توازنات مهمة جنبت البلد مشاكل كثيرة فهو يدرك أن مصر مثل طائرة عريقة ولكنها تحوي أعطالا فنية كثيرة، لذلك حين يقودها يكون غاية في الحذر حتى لا تتهاوى أو تتعرض لنيران معادية أو صديقة، فهو يعرف عن هذه الطائرة كل شيء (هذا في نظره هو)، ولديه خبرة طويلة في قيادتها، ويعرف عدم تحملها للمناورات أو المخاطرات (هكذا يدّعي)، ولذلك يطير بها ببطء وثبات يناسب حالتها والظروف المحيطة بها (قد يرى معارضوه غير ذلك بالطبع)، وقد يرى أنه ابتعد بها عن الدخول في صراعات حادة مع إسرائيل طوال هذه السنين، ولم يتورط في مواجهات غير محسوبة إبان اعتداءات إسرائيل وإهاناتها واستفزازاتها المتكررة في فلسطين ولبنان، وأنه لم يطلق طلقة واحدة طوال حكمه حفاظا على السلام الذي يحقق الإستقرار وبالتبعية يحقق التنمية (كما يتخيلها). وقد يرى أنه جنب مصر مخاطر التورط في أحداث دولية ومحلية جسيمة مثل حرب الخليج وحرب لبنان والمشكلات المزمنة بين الفرقاء العرب، وفي ذات الوقت حافظ على شعرة معاوية مع الجميع (ننبه ثانية إلى أننا نعرض لتخيلنا لرؤية الرئيس وليس لرؤية معارضيه والتي نتوقعها ونحترمها أيضا). وقد يرى أنه حافظ على السلام الداخلي وحمى بلده من تهديدات إرهابية كانت كفيلة بزعزعة الإستقرار في أي بلد آخر كما حدث في لبنان والجزائر والعراق والسودان واليمن. كما أنه يرى أن سياسته مع الإخوان المسلمين كانت أنجح من سياسة عبدالناصر وسياسة السادات، إذ نجح هو في ضبط إيقاع هذه الجماعة الكبيرة والمؤثرة، فهو لم يمكنها من شرعية العمل الذي يسهل لها الإنطلاق بلا حدود، وفي ذات الوقت لم يحاول اجتثاثها بما يؤدي إلى مواجهات خطرة، وإنما حافظ على قدر

من التوازن بين بقائها الحتمي (وإتاحة الفرصة لوجود ٨٨من أعضائها في مجلس الشعب)، وبين ضبط حركتها وإجهاض انتفاضاتها، بل وتوظيف وجودها حين التعامل مع الخارج والداخل المعارض لها. وقد يشعر الرئيس بالإرتياح للتجربة الديموقراطية ـ كما يراها ـ من حيث أنه أتاح فرصة كبيرة لحرية الرأي تبدو واضحة فيما يكتب في الصحف ومايقال في البرامج الحواريةعلى الفضائيات، وفي نفس الوقت كانت الأمور تحت السيطرة سواء من ناحية الأحزاب أو من ناحية الإخوان أو من ناحية الإعلام. ومسألة السيطرة غاية في الأهمية لدى مبارك، فهو لا يمانع في حرية التعبير (في حدود)، ولكن بشرط أن يحتفظ «هو» بحرية القرار وحرية الفعل، وربما يفسر هذا اهتمامه الكبير (كما ونوعا) بالجهاز الأمني وإعطائه صلاحيات واسعة في إدارة الكثير من الأمور. وقد يرى أنه نجح في تفادي المشكلات التي كانت ربما تحدث إبان فترة حكم بوش الإبن، فقد كان هذا الرئيس الأمريكي المتغطرس والطائش يمارس ضغوطا على مصر لتجاري سياساته بشكل حرفي، وكان الأمر صعبا حيث لم يكن ليحتمل معارضته، كما أن طاعته كانت مكلفة للغاية ومؤثرة على صورة مصر ومكانتها، وأن الطريقة التي اتبعها الرئيس كانت تتسم بالحكمة والروية، ونجح في العبور من هذه الفترة بدون خسائر مصرية، أو على الأقل بقدر قليل من الخسائر (هكذا يظن).

وقد يرى أنه أعطى فرصة للشباب في الحكومة حيث تحوي عددا من الوزراء صغار السن (رجال الأعمال أصدقاء وشركاء ابنه ووريثه المحتمل جمال)، ومع هذا احتفظ ببعض رموز وقيادات الحرس القديم في الحزب الوطني ليحافظ على ثبات الأمور «كما يريدها».

وعلى الرغم من انتقاد معارضيه له على الإستمرار في الحكم كل هذه السنين الطويييييلة «جدا» إلا أنه قد يرى الصورة من جانبه بشكل آخر، فعلى الرغم من تجاوزه سن الثمانين، وعلى الرغم مما بذله في حياته العسكرية والمدنية من مجهودات هائلة (كما يقول دائما)، وعلى الرغم من احتياجه للراحة والهدوء والإستمتاع بحياته العائلية، إلا أنه ضحى بكل هذا وآثر أن يستمر في تحمل المسئولية كأي جندي مخلص لبلده حتى آخر قطرة دم في حياته (كما صرح بذلك مراروتكرارا)، خاصة

وأنه يشعر كما ذكرنا أنه لا يوجد ـ على الأقل حتى الآن ـ طيار مثله يعرف أسرار قيادة هذه الطائرة القديمة (مصر)، ويعرف مشكلاتها وكيفية التصرف في أعطالها، وكيفية تفادي الأخطار المحيطة بها. وفي سبيل ذلك تحمل الكثير من الإنتقادات التي طالته بشكل شخصي وطالت أفراد أسرته، ومع ذلك كان يتغاضى ويتسامح، ويتنازل عن حقه الشخصي. وهو يرى أن مصر بدونه تضيع ويعمها الفوضى، وأنه لا يوجد في مصر رجلا يستطيع أن يتحمل المسئولية من بعده.

وقد يشعر بالقلق تجاه مستقبل مصر من بعده، إذ هو لا يتخيل مصيرها إذا صارت الأمور بيد المعارضة الأقوى ممثلة في الإخوان، إذ كيف تسير الأمور وهم يغامرون (في نظره) بمصير البلد وسط معارضة دولية شديدة، أو كيف يكون حال البلد من بعده وقد تنازع الجميع على الحكم، وظهرت الطائفيات والعصبيات والجماعات من تحت السطح، كما حدث في العراق والجزائر ولبنان، ويحدث في اليمن والسودان. وقد يكون استمرار الأمر بابنه السيد جمال مبارك أقرب إلى الإستقرار (في رأي مستشاريه) حيث أن الإبن موجود فعلا في السلطة وممارس لها وقد تشرب أسلوب الأب في القيادة، وله علاقات واسعة بذوي التأثير في الأمور، وتعتبر السلطة قد انتقلت إليه فعلا ولو بشكل غير رسمي، ولكنه في ذات الوقت يدرك بحكم خبرته مدى المشكلات التي تترتب على هذا الأمر في حالة إعلانه بشكل واضح خاصة مع ما يظهر على السطح في الوقت الحالي من معارضة شديدة للتوريث مع ضعف شعبية الوريث رغم كل الجهود التي تبذل. وهنا قد يكون الخيار ـ طبقا لمنهجية التفكير التي ذكرناها ـ بين أن يتولى الإبن مقاليد الأمور طبقا للإعتبارات السابقة (على الرغم من الصعوبات والمشاكل المحتملة)، أو يكون البديل أحد العسكريين الذين يحملون نفس المدرسة في التفكير، وأقربهم إلى ذلك هو السيد عمر سليمان، وقد يفاجئ الرئيس الجميع في اللحظة الأخيرة ببديل لا يخطر لأحد على بال، ولكنه يحقق اعتبارات الثبات والأمان والإستقرار كما يراها الرئيس.

ومن يتأمل صور الرئيس في الصحف أو على شاشات التليفزيون يلمح قدرا كبيرا من الرضا والإرتياح والسكون، ويبدو أن الأمور محددة ومحسومة وبسيطة (أو بالأصح مختزلة) لديه، فلا ترى على وجهه علامات قلق أو توتر أو حيرة (باستثناء

الغضب في بعض الأحيان القليلة)، ولا ترى ذلك أيضا في حركات يديه أو جسمه، فهو دائما يتحرك حركة متثاقلة وبطيئة، مما يعطيه الفرصة لالتقاط الأنفاس، ولا يستجيب لمن يستعجله أو يضغط عليه لتغيير مواقفه أو حساباته، ولكي يحتفظ بهذه الحالة فهو يحرص على أن تكون الأمور دائما تحت السيطرة السياسية والأمنية)، وأن يمسك بكل الخيوط حتى لا يفلت من حساباته شيئا يقلقه، أو يهدد استقراره.

ولهذا لا يميل إلى الحركة كثيرا أو إلى تحريك المواقف أو خلق المواقف، وإنما يكتفي بمواجهة الآثار والتداعيات، وفي أعماق أعماقه الرغبة في العودة إلى حالة الثبات والإستقرار والهدوء والجمود في أقرب فرصة ممكنة، فهو لا يميل إلى الفعل بقدر ميله إلى رد الفعل، ولديه نزعة إطفاء الحرائق وربما امتد الأمر إلى إطفاء الجذوات حتى لا تتحول إلى حرائق في يوم ما. ولما كان للثبات والإستقرار (الذي يصل إلى درجة السكون والجمود) كل هذه القيمة لديه فإنه قد ضحى بالكثير حتى يحتفظ بهما، وعانى هجوما ومعارضات واستفزازات هائلة من معارضيه كانت تهدف للضغط عليه لأخذ مواقف أو اتخاذ قرارات ساخنة أو حادة أو مؤثرة. وهو فوق هذا يميل إلى الواقعية (كما يراها) وإلى الموضوعية (كما يراها)، ولا يرغب في المواقف الدرامية، والكلمات الحماسية والشعارات البراقة. وهو يميل لتحقيق الأساسيات، ولا يصبو إلى الخيالات والأحلام والإنتصارات الثقافية أو الحضارية أو التاريخية التي لا تنعكس في آخر الأمر في صورة لقمة عيش للمواطن (الذي يدّعي دائما أنه مهموم به)، وربما لهذا يتحمل لوم معارضيه له بأنه قلل من دور مصر الثقافي والسياسي والحضاري، وهو لايلتفت إلى ذلك حيث لديه قناعة بأن هذا الكلام هو من قبيل الشعارات والعنتريات التي ربما تكلف البلد الكثير وتجلب عليه الكثير من المشاكل، وربما يكون قد وعى هذا الدرس من الحقبة الناصرية التي اتسمت بقدر كبير من الأحلام والشعارات القومية الكبيرة ثم تمخضت عن هزيمة ساحقة، وأيضا من الحقبة الساداتية التي اتسمت بالتهور والحركات والقرارات والتحولات المفاجئة والعنيفة والتي أسفرت عن حالة احتقان شديدة وانتهت أو كادت تنتهي بكارثة. وقد يرى الرئيس أنه كان على حق في كل ما فكر فيه وقام به والدليل لديه هو هذه الحالة من الإستقرار التي استمرت طيلة حكمه، وهذه الحالة من السيطرة على إيقاع المجتمع والمعارضة والحياة والإحتفاظ بهذا الإيقاع في الحدود الآمنة.

ورغبة مبارك في الثبات تقابلها رغبة شعبية ونخبوية أيضا لايتسع المجال للخوض فيها ولكن نكتفي بذكر بعض الأمثلة الشعبية مثل: «اللي نعرفه أحسن من اللي ما نعرفوش»... «إمشي سنه ولا تعدي قنا»... «طولة البال تبلغ الأمل»... «في التأني السلامه وفي العجلة الندامه»... «الصبر مفتاح الفرج»... «يامستعجل عوقك الله»، أما على مستوى النخبة فنكتفي بذكر الشعار الذي ردده الصحفيون إبان انتخاب نقيبهم: «الكبير كبير.. مش عايزين تغيير»، وفعلا فضلوا انتخاب النقيب الكبير ورفضوا التغيير.

كانت هذه هي رؤية الرئيس كما تخيلناها بناءا على منهجيته في التفكير كما استقرأناها من الأحداث والمواقف على مدى تسعة وعشرين عاما من حكمه المديييييد، وقد يكون في رؤيتنا هذه بعض الصواب وبعض الخطأ، وقد يوافقه البعض على رؤيته (الحقيقية أو التخيلية) وقد يعارضه الكثيرون فيها، وهذه سنة الله في خلقه، وننوه للمرة الأخيرة أننا حين استعرضنا هذه الرؤية لم نكن نحاول التفتيش في نوايا الرئيس ولم ندّع العلم بخبايا النفوس، وإنما هي محاولة متواضعة لفهم طريقة ومنهجية التفكير للشخص الذي يمسك بزمام الأمور في بلدنا (إلى أمد لا يعلمه إلا الله) وتؤثر قراراته في حياتنا وحياة أبنائنا، وفي ظروف نفتقد فيها لمعرفة ما يدور برأسه بطرق معهودة، وفي أحوال نشعر فيها بالقلق على المستقبل الذي لا نعرف توجهاته، ولا نملك التأثير في قراراته (على الأقل حتى هذه اللحظة)، وهذا ليس تكريسا للأمر الواقع وإنما رؤيته بقدر المستطاع على أمل أن يأتي اليوم الذي تتغير فيه آليات ونظم الحكم في بلدنا فتصبح الكلمات واضحة والسطور مقروءة والسياسات معلنة والمؤسسات فاعلة والمستقبل معلوم من معطيات الواقع ومقدماته المنطقية الظاهرة للعيان، ونصبح جميعا مشاركين في صياغته وصناعته.

أقول للسيد الرئيس بمناسبة العيد

(كتبت هذه الكلمة بناءا على طلب من إحدى الصحف المستقلة بمناسبة العيد)

أقول للسيد الرئيس بمناسبة العيد كل عام وأنت والأسرة الكريمة بخير، وأتمنى أن يأتي العيد القادم وقد استرحت من أعباء الرئاسة وتخلصت من قيودها وعشت بيننا مواطنا مصريا يمشي في الأسواق ويرتاد المنتزهات ويقضي وقتا طويلا في المسجد يصلي ويقرأ القرآن، ويظهر في وسط البلد فيسلم عليه الناس ويلتفون حوله ويدعون له بطول العمر. أتمنى للسيد الرئيس بعد ثلاثين سنة من الحكم والعمل الشاق أن يسلم المسئولية لغيره وأن يثق بمصر وبأبناء مصر ولا يخشى علينا الضياع فمصر كانت قبله منذ آلاف السنين وستكون بعده آلاف السنين. وأقول للسيد الرئيس بمناسبة هذا العيد ـ وأي عيد ـ ياسيادة الرئيس لا تسمح للذين يريدون أن يورطوا السيد جمال مبارك في حكم مصر، فمصر تركة مثقلة وعبء شديد، وأنت لا ترضى لابنك العزيز أن يحكم بلدا بهذا التدهور وأن يتحمل تركة بهذا الثقل، وأن يواجه صراعات بلا حدود، ويكفي آل مبارك ثلاثون سنة من العمل من أجل انصلاح الحال والناس أحوالها لاتنصلح، فاالإمارة كما قال عمر ابن الخطاب (حين أوعزوا له بأن يتولاها ابنه من بعده) أمانة وهي يوم القيامة حسرة وندامة. أقول للسيد الرئيس نريد أن نحتفظ باسمك في ذاكرتنا كأحد أبطال حرب اكتوبر وأن ننسى كل ما عدا ذلك، وندعو الله أن يعيننا على ذلك، والله غفور رحيم. وياحبذا لو تكرم علينا السيد الرئيس قبل أن يودع المسئولية الجسيمة ويستريح أن ينقي الدستور مما ألحقه به ترزية القوانين من عوار متمثل في المادة ٨٨ والمادة ٧٧ والمادة ٧٨ وكل المواد المسيئة لهذا العصر والمكبلة لحرية الشعب. وأتمنى أن يصمم السيد الرئيس على تحقيق أمنيته في

هذه المرة بإجراء انتخابات نظيفة، وستكون بذلك سابقة تاريخية حيث تكون أول انتخابات نظيفة في تاريخ الشعب المصري وسوف تصبح علامة تاريخية يقف عندها المؤرخون. أقول للسيد الرئيس كفاك عناءا على مدى ثلاثين عاما وآن لك أن تعيش حياة هادئة وأن تستمتع بما حرمت منه سنوات طويلة من مشاعر طبيعية وكلمات حقيقية من بشر طبيعيين يتعاملون معك كإنسان وليس كرئيس، وأؤكد لسيادتكم أن شعبنا الطيب سيستقبلكم كمواطن بكل الحب والتقدير وسيتحدث عنك الجميع كأول رئيس عربي يترك الحكم طواعية بعد أن ألغى المواد الغريبة في الدستور، وأجرى انتخابات حرة نزيهة ووضع البلاد على طريق الديموقراطية الحقيقية. سيدي الرئيس لقد انشغلت بالناس وهمومها على مدى ثلاثين عاما من الحكم والآن من حقك أن تجلس على سجادة الصلاة وفي يدك مصحف شريف ومسبحة لتنشغل بمناجاة الله عن كل شيء. ولن نستغني عنك أبدا فستكون أحد حكماء هذا البلد كما يفعل كارتر وكلينتون وغيرهم من رؤساء أمريكا السابقون. افعلها سيادة الرئيس واعطنا الفرصة نفخر على بقية الدول العربية بأن لنا رئيس سابق، وصدقني لن ينس لك التاريخ هذه المكرمة.

شكرا سيدتي الأولى على الزيارة

(كتبت هذا الموضوع بعد زيارة السيدة سوزان مبارك للمنصورة حيث تحولت المنصورة يومها إلى مدينة أشباح لا يجوبها إلا قوات الأمن السرية والعلنية والمنتمين للحزب الوطني، وقد تعذر عليّ يومها الإنتقال من البيت إلى العيادة أو المستشفى، ولم نستطع الحركة أو التنفس إلا بعد أن غادرت سيادتها)

يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٨، وبالتحديد في الخامسة مساءا سمعت أصواتا هائلة تأتي من الشارع فخرجت إلى الشرفة أستطلع الأمر فوجدت زحفا جماهيريا لم أشهده أبدا في شارع البحر في مدينة المنصورة، وراح الناس يتساءلون في حيرة: ماذا حدث؟.. هل قامت الثورة؟!.. ومر وقت دون أن نعرف، ولكننا بدأنا نشاهد من بعيد سيارات ضخمة يتجمع حولها الناس يأخذون منها موادا غذائية كالسكر والزيت والأرز، وقد كتب على هذه السيارات بخط كبير: «والغذاء أيضا للجميع»، ولفت نظرنا أن عدد هذه السيارات يتزايد، وكلما أفرغت إحداها حمولتها جاءت سيارة أخرى لتحل محلها... والناس في دهشة شديدة: من أين؟!... وممن؟!... وكيف؟!... ومتى؟! وشوهد الناس يتوجهون ناحية ميدان الشيخ حسانين في وسط المنصورة، فقد انتشر خبر أن «سيدة مصر الأولى» موجودة هناك وسط الناس، وأنها حضرت بشكل مفاجئ دون أي ترتيبات أمنية لتزور أهل المنصورة قبل شهر رمضان بأيام، وأحضرت معها سيارات ضخمة بعضها فيه كتب وقد كتب عليها الشعار المعتاد «القراءة للجميع»، وبعضها الآخر فيه مواد غذائية وقد كتب عليها ـ كما ذكرنا ـ «والغذاء أيضا للجميع»، وقد انصرف الناس ـ كعادتهم ـ عن عربات «القراءة للجميع» إلى عربات «والغذاء أيضا للجميع»، وكاد زحامهم وتدافعهم على تلك العربات أن يقتلهم، ووقفت

السيدة الأولى تنظر إليهم في شفقة وسماحة وعيناها الهادئتان تفيضان أمومة وحبا، وتطالبهم بالهدوء وتطمئنهم بأنهم سيحصلون جميعا على مايحتاجون، ولكن يبدو أن الناس لم يكونوا يسمعون أو أنهم يسمعون ولا يصدقون، فقد تدافعوا كموجات بشرية هائلة تجرف في طريقها أي شيء، وحاول رجال الأمن ـ مخلصين فعلا ـ أن ينظموا هذه الجماهير المندفعة ولكنهم لم يستطيعوا، وحين فكروا أن يستعينوا بخراطيم المياه لتفريقهم وتخفيف زحامهم، رفضت السيدة الأولى وطلبت منهم عدم التدخل، وأن يتركوها هي والناس في هذا اليوم دون تدخل أمني، وأنها ستحاول تهدئة الناس بطريقتها. ولم يقتصر اندفاع الناس نحو عربات الغذاء، وإنما اندفعوا أيضا نحو السيدة الأولى يعرضون عليها مطالبهم واحتياجاتهم، وهنا أسقط في يد رجال الأمن فهم لا يستطيعون أن يقفوا متفرجين بينما الناس يندفعون نحو السيدة الأولى بشكل خطر يكاد يهدد سلامتها بل وحياتها، وربما اندس في وسطهم مغرضون يحاولون أن يفسدوا هذه الزيارة أو أن يمسوا السيدة الأولى بسوء، فحاولوا حمايتها ولكن عن طريق رجال أمن سريون من قوات مكافحة الشغب، ولكن السيدة الأولى فهمت ما يحدث، فحذرتهم مرة أخرى من الحيلولة بينها وبين الناس، وذكرتهم بأن حب الناس لها هو الذي يحميها، ثم إن الأعمار بيد الله، وكيف تخاف على نفسها وهي بين أبنائها وبناتها وأخواتها وإخوانها، إنها أم لكل المصريين. وهنا أدرك أهل المنصورة مسئوليتهم في حماية السيدة الأولى فتطوع عدد من شباب الحسينية والحوّار والسيده عيشه، وانضم إليهم متأخرا عدد من شباب مسجد التوحيد وشباب الإخوان، ووزعوا أنفسهم لتنظيم حركة الجماهير المتوافدة حول السيدة الأولى، واستمرت سيادتها تستمع إلى الناس وترد عليهم وتداعبهم على الرغم مما بدا عليها من إجهاد في ذلك اليوم. ومرت على محل عصير الحسين، وأقسم صاحب المحل أن تشرب من يده كوبا من العصير، وأن تسمح له بصورة على الموبايل يكبرها ويضعها في واجهة المحل، فسمحت سيادتها بكل شيء إلا شرب العصير حيث كانت صائمة في ذلك اليوم ـ كما اعتادت في أيام شهر شعبان المباركة. ومرة أخرى اقترب منها أحد المسئولين في زي مدني ـ ويبدو أنه قيادة أمنية كبيرة ـ وأخبرها بخطورة الوضع من الناحية الأمنية، وأن سلامتها تعتبر من مهامه الرئيسية وأنها مسألة

أمن قومي وشيء يخص سمعة البلد وجهازها الأمني وصورة الإستقرار فيها، وأن إصابتها بسوء سيكون له معنى سياسيا عالي التكلفة في الداخل والخارج. وبعد مداولات أقنعها بالكف عن السير في الشوارع وسط الناس، وطلب منها أن تتوجه نحو استاد المنصورة الرياضي لتلتقي بالجماهير في مكان متسع وفي نفس الوقت يمكن تنظيم حركة الجماهير فيه من خلال بوابات الدخول والخروج، وهذا ما حدث حين زار عمرو خالد المنصورة فجأة في يوم من الأيام وتدافعت نحوه جموع الشباب من مريديه فاضطر الأمن أن ينقل هذا الإحتفاء الشعبي بالداعية الشاب إلى استاد المنصورة. ووافقت السيدة الأولى على مضض بشرط أن تقطع المسافة نحو استاد المنصورة سيرا على الأقدام في شوارع المنصورة الرئيسية وسط الجماهير. واتجه الموكب نحو «المشّاية» وهي الشارع المطل على النيل مباشرة وهو من أجمل شوارع المنصورة وأفخمها وأحدثها، وقد لا حظت السيدة الأولى أن اسم السيد الرئيس مكتوب على هذا الشارع، ولكن الناس ما زالوا يطلقون عليالشارع اسم «المشّاية» فتغيرت ملامحها ولم تعلق. وحين اقتربت من نادي الحوّار استوقفتها لوحة كبيرة على الجانب الأيسر من مدخل النادي مكتوب عليها: «هدية السيد الرئيس لشعب المنصورة محطة الصرف الصحي»...!!.. فاستاءت كثيرا من هذه اللافتة واستاء معها جموع المرافقين، وبدا أن كاتب هذه اللوحة تنقصه اللياقة في التعبير (وهذه اللوحة مازالت في موضعها حتى هذه اللحظة). واستمر الموكب يجوب «المشّاية»، ولا حظت السيدة الأولى كثرة اللوحات الإعلانية التي تحمل صور السيد الرئيس، فسألت عن سر ذلك، فأسر أحد الناس في أذنيها بأن أصحاب المحلات والشركات يتحايلون بذلك لينشروا إعلاناتهم في أماكن حيوية وبأحجام كبيرة دون أن يدفعوا رسوما أو مصاريف إضاءة لأن الإعلان يحمل صورة السيد الرئيس، ولا يجرؤ أحد أن يزيل هذا الإعلان أبدا.... فتبسمت وتعجبت وانصرفت. ورأت عدد من العمال ينزعون صور المحافظ القديم الذي ترك منصبه منذ فترة قصيرة ويضعون صور المحافظ الجديد، فأشفقت على القديم والجديد، ولكن الناس قالوا لها إن هذه عادة أهل المنصورة، أن يضعوا لوحات إعلانية تأييدية في كل مكان، واللوحة تحتوي على صورة للسيد الرئيس بحجم كبير وبجواره أو خلفه أو تحته صورة للسيد المحافظ

بحجم صغير، وأنهم يغيرون هذه الصور كلما تغير السيد المحافظ ولكن تبقى صور السيد الرئيس هي العامل المشترك في كل اللوحات الإعلانية... فنظرت في حيرة واستغراب، ومضت في طريقها نحو مسجد السلاب حيث كان أذان المغرب قد حان فدخلت المسجد وتوضأت وأفطرت على تمرات كانت معها وطعام خفيف كان يحمله لها أحد مرافقيها، ورفضت الوجبات التي أحضرت لها من مبنى المحافظة ومن محلات الكبابجي الوحيد ومن فندق رامادا ومن كنتاكي وكووك دور ومؤمن وبيتزا والشويحي وغيرها.

وبعد صلاة المغرب حاول ممثلوا الحزب الوطني دعوتها لزيارة وافتتاح عدد من المشروعات الصناعية والمدارس والمستشفيات والكباري في محافظة الدقهليه ولكنها اعتذرت لهم بأدب جم، وذكرت أن هذه المشروعات قد تم افتتاحها قبل ذلك أكثر من مرة وبواسطة أكثر من مسئول رفيع، فضلا عن أنها حضرت هذه المرة للناس البسطاء وليس للمشاريع. وانطلقت في طريقها إلى استاد المنصورة بناءا على نصيحة رجل الأمن (الحازمة)، ولكنها مرت في طريقها على شارع الجلاء وعزبة الصفيح وعزبة الشحاتين وسوق ستّوته، وميدان مشعل، والحسينيه، والحوّار، والعبّاسي، والشيخه عيشه، والسكه الجديده، والناس من حولها يغنون ويرقصون ويدعون لها بطول العمر. حتى شباب مسجد التوحيد على الرغم من اختلافهم في مسألة جواز وجود السيدة الأولى هكذا وسط الرجال والنساء وهي تلبس إيشاربا فقط وليست منتقبة كما يجب، إلا أنهم تجاوزوا أو أجلوا هذا الخلاف حتى لا يفسدوا المناسبة على الناس، وقد أسرّ شاب من الإخوان في أذن أحدهم بأن السيدة الأولى في سن أمهاتنا ولا يعقل أن ينظر إليها أحد غير أنها أم، وأن الحجاب الذي ترتديه ولو أنه يظهر بعضا من شعرها إلا أنه أفضل بكثير من عدمه، وطلب منهم أن لا يتوقفوا كثيرا أمام مسألة الحجاب وأن يفكروا أكثر في مصالح الناس في دنياهم وأخراهم وأن كسب ود السيدة الأولى يعتبر سندا كبيرا لقضايا الأمة، وهنا هدأ شباب مسجد التوحيد (على الرغم من عدم قناعتهم بما يقوله الشاب الإخواني)، خاصة وأنهم قرروا أن يرفعوا إليها بطلب للسيد المحافظ أن يسمح للشيخ محمد حسان شيخهم المحبوب وابن المنصورة البار والداعية الإسلامي العالمي ذائع الصيت أن يعود لخطبتي العيدين

في استاد المنصورة مرة أخرى، فقد كانت خطبته في الأعياد أحد أهم مباهج أهل المنصورة، وقرروا أيضا أن يطلبوا منها أن ترجو السيد المحافظ أن يمنع لافتات الحزب الوطني التي اعتاد الحزب أن يضعها في مصلى العيد في استاد المنصورة وهي لافتات تحمل أسماء أعضاء الحزب وقياداته وشعاراته، وقد دأبوا على وضعها حول المصلى بل وفوق رأس الخطيب وفوق القبلة وحولها، وهذا موضع لا يصح فيه ذكر أي بشر بل الذكر كله يكون لله، وقد وثق شباب مسجد التوحيد من أن السيدة الأولى ستحمل مطالبهم إلى السيد المحافظ الجديد وهم يتوسمون الخير في الجميع، بل ويرجون أن يحضر السيد المحافظ وقيادات المحافظة صلاة العيدين خلف الشيخ محمد حسان ـ كما حدث من قبل في أحد السنوات ـ ويكون هذا دليل على أن المسئولين يشاركون الناس في مناسباتهم ويحبون من يحبونهم، خاصة وأن الشيخ حسان ليس معارضا سياسيا ولا داعية ثوريا، بل هو على علاقة طيبة بالقيادات الأمنية في المحافظة، ولم يعمد في حياته إلى إثارة الشغب، وليست له أطماع سياسية أو انتخابية حزبية، وليس منتميا إلى جماعات محظورة.

وقد تقدم أحد المثقفين من السيدة الأولى وشكى لها من أن المحافظ السابق أتى بتماثيل مزيفة للفراعنة ووضعها في أماكن مهمة بالمدينة على الرغم من أن تاريخ المنصورة مرتبط بالحروب الصليبية وبهزيمة الجيوش الغازية وفيها دار ابن لقمان التي أسر فيها لويس التاسع، وأن تلك التماثيل الفرعونية مقحمة على المكان وليس لها علاقة تاريخية بالمدينة، وهي خارج السياق التاريخي والثقافي للمدينة.

وجاء أحد أقارب أيمن نور وسألها:

ـ متى سيخرج أيمن من السجن

* لو كان بيدي ما دخل السجن أصلا

ـ ولكن سيادتك السيدة الأولى

* أقول رأيي فقط ولا أتدخل في شئون السياسة أو القضاء

ـ مجرد توصية منك للسادة المسئولين

* أعدك بأن أفعل، وسأزور أيمن في محبسه كأم لكل المصريين

واقتربت منها امرأة عجوز واحتضنتها وقالت باكية:

- ابني في المعتقل منذ عشر سنوات، أخذوه من المسجد، وأوشكت أن أموت دون أن أراه وليس لي أحد غيره

* هل ارتكب جريمة؟

- أبدا دا بيخاف من خياله، هو بس كان بيتكلم عن موضوع منع المذيعات المحجبات من العمل في التليفزيون وقال ان ده مخالف للدستور ومخالف لعادات المجتمع المصري اللي أكتر نساؤه محجبات

* أنا فعلا مستغربه من القرار ده.. طيب ماهي القنوات الفضائيه فيها مذيعات محجبات ناجحات جدا.. ثم إيه دخل الحجاب بعمل المذيعه هايعطلها في إيه.. وكل واحده حره اللي تتحجب تتحجب واللي ما تتحجبش ده اختيارها الشخصي.. عموما أنا ها أثير الموضوع ده في المجلس القومي للمرأه لأنه فيه تحيز ضد المرأه المحجبه، واحنا بنناهض أي صوره من صور التحيز والتعصب.. إحنا كلنا مصريين. أما موضوع ابنك فانا هاكلم المسئولين وانشاء الله لو ما كانش عليه حكم قضائي أتمنى يرجع لك قريب جدا.

وتشجع رجل في منتصف العمر يسكن في شارع البحر، وهو جار لنا فاشتكى لها من القيادة الجنونية للسيارات في شارع البحر ومن كثرة الحوادث بعد إزالة المطبات الصناعية التي كانت تحد من السرعة الجنونية للشباب المتهور، كما اشتكى من مواكب الأفراح الصاخبة والعابثة في هذا الشارع ومن «تخميس» الشباب بالسيارات بصورة غير حضارية فضلا عن أنها مزعجة جدا للسكان، وهنا مال عليها أحد رجال المرور وأخبرها بأن المطبات الصناعية في هذا الشارع أزيلت أثناء الزيارات السيادية لأسباب أمنية، ووضح لها أن الإنفلات في القيادة وعمليات «التخميس» ومواكب الأفراح المخالفة تأتي غالبا من أبناء وأقارب الضباط والمستشارين وأعضاء الحزب، وأنهم يتحاشون الدخول في مشاكل معهم قدر الإمكان، فنظرت إليه السيدة الأولى

في عتاب، وطلبت منه أن يطبق قانون المرور على الكبير قبل الصغير، وأوضحت له أنها لا تقول له ذلك بصفتها الشخصية ولكنها أوامر السيد الرئيس.!

ووصل الموكب الشعبي دون أي حراسة أمنية إلى استاد المنصورة (مع أن عربات الأمن المركزي انتشرت في الشوارع والحواري المحيطة بالمكان ولكن بشكل خفي حتى لا تغضب السيدة الأولى فهي لا ترغب في أي إجراءات أمنية تزعج الناس أو تحول بينهم وبينها)، ووقفت في وسط الإستاد تصافح الناس وتستمع إليهم، وقد لا حظت شحوب وجوههم وذبول بشرتهم وانكسار نظراتهم وتواضع ثيابهم، وظهور آثار أمراض الكبد والكلى عليهم، وعرفت لماذا اختار الدكتور محمد غنيم إقامة معهد الكلى في المنصورة بالذات، وشكرته (وكان هو أحد المرافقين لها) على اهتمامه بالفقراء وعلى تفانيه في العمل من أجلهم دون ضجيج إعلامي زائف. وجاء إليها الناس يشكون غلاء الأسعار فزجاجة الزيت ب ١٤ جنيه وكرتونة البيض بـ ٢٠ جنيه وكيلو البطاطس ب ٤ جنيه، حتى الفول والعدس (طعام الفقراء) لم يعد بمقدورهم شراءه، والأمراض تستشري فيهم ولا يملكون تكلفة علاجها والمستشفيات الحكومية خالية من أي إمكانات علاجية، والضرائب تتضاعف كل يوم، والفقراء يزدادون فقرا والأثرياء يزدادون ثراءا... وهي تستمع إليهم وتربت على أكتافهم وتمسح دموع أعينهم وتعدهم بأنها ستفعل كل ما بوسعها لتخفف عنهم. وقد سر الناس سرورا عظيما حين علموا أن سيارات المواد الغذائية وحتى سيارات الكتب جهزتها السيدة الأولى من مالها الخاص وجاءت بها إليهم كهدية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك. واستمر هذا اللقاء الشعبي الدافئ والحميم حتى أذان الفجر، وهنا استيقظت على طرقات عنيفة على باب شقتي الكائنة بشارع البحر بالمنصورة فقمت فزعا ودار في ذهني كل الإحتمالات المفزعة، وفتحت الباب لأجد من يطلب مني إزالة سيارتي المركونة موازية للرصيف، فقلت له إنها في موضع غير مخالف، فقال في حزم حركها في أي مكان آخر وإلا سحبها الونش ورماها في أي مكان، وهنا عدت بذاكرتي إلى زيارات سيادية سابقة، حيث كانت تسحب السيارات ومعها سيارتي من أماكنها المشروعة الموازية للرصيف لتلقى في أي مكان، وكنا نقضي عدة أيام حتى نجدها وقد تفسخت أثناء سحبها. وحين زالت عن عيني غشاوة النوم

عرفت أن اليوم هو موعد زيارة «السيدة الأولى»، حيث أخليت شوارع المنصورة الرئيسية من السيارات تماما، ومنعت سيارات الميكروباص وسيارات الأجرة القادمة من خارج المنصورة من الدخول، وأغلقت غالبية الشوارع وخلت من المارة إلا فيما ندر، وبدت المنصورة وكأنها مدينة أشباح، أو مدينة مضروب عليها حظر التجول، وكان رجال المرور ورجال الأمن يجوبون الشوارع بكثافة عالية، وهم في حالة ضغط وتوتر شديدين، وتبدو عليهم علامات الإرهاق فهم في حالة طوارئ منذ أن أعلن عن الزيارة، ومنذ انتشرت لوحات الترحيب والإستقبال في كل مكان في شوارع المدينة وخاصة حول مبنى المحافظة. وقد أجبر الكثيرون من أصحاب المحلات والورش التي يحتمل أن يمر عليها موكب الزيارة أن يغلقوا محلاتهم وورشهم في هذا اليوم، وليس هذا فقط بل وأن يضعوا لافتات ترحيب أو لافتات تغطي واجهات الورش حتى لا يراها المشاركون في الموكب. وحين اعترض أحدهم قال له الموظف المسئول:

* إحمد ربنا ها تاخد لك يوم راحه تقعد فيه مع عيالك!!.. بس إياك ما تروحش تقضيه على القهوه... وعلى فكره القهاوي كمان قافله النهارده.. ربنا يقفلها في وشك علشان نرتاح منك ومن أمثالك

ـ ياعم أنا راجل أرزقي باعيش يوم بيوم، واليوم اللي باقفل فيه الورشه عيالي ما يلاقوش اللقمه ياكلوها، وانا ذنبي إيه في الزياره دي واستفدت منها إيه؟

* طب اسكت بقى أحسن أعمل لك قضية إشغال طريق وقضية تعدي على موظف عام

ـ دا رمي جتت بقى.... هي ناقصه دي الحكايه ماشيه بطلوع الروح... روح يا شيخ الله....

*كده انت دخلت في الغويط.. روح بيتك واقعد في وسط عيالك أحسن لك واقفل عليك بابك، وما اشوفش وشك في الشارع لحد ما الزياره دي تخلص على خير، أنا بقى لي كام يوم ما نمتش ومش مستحمل كلمه من حد.

ـ أمال هي الست جايه تزور مين؟.. مش المفروض هي جايّه علشان الشعب،

ماهو احنا الشعب، انتوا مستعرين منا ليه، هو احنا بقينا عوره بتداورونا عن عيون الزوار والمسئولين؟.. ما تسيبوهم يشوفونا زي ما احنا يمكن قلبهم يحن علينا ويرخصوا الأسعار ويخففوا الضرايب وياخدوا بالهم مننا شويه.. حسبي الله ونعم الوكيل فيكم ياشيخ.

*ياد روّح بيتك واقفل عليك بابك بعد ما تحط فراشه تداري ورشتك العفشة دي وما توجعش دماغي أنا مش ناقصك، مانا في الهم زيّك.

ـ أمال هي سيادتها هاتقابل مين بقى في الزياره دي، إذا كانت الميكروباصات اتمنعت والعربيات اللي جاية من الأرياف رجعوها، والبياعين أخدوا منهم البضاعه ومشوهم، وما عدش حد في الشوارع؟

ـ ياد افهم.. هي ها تروح المحافظه وتقابل أعضاء الحزب، والقيادات المسئوله علشان تناقش معاهم أحوال الناس الغلابه اللي زيك.

* طب ما تناقشنا احنا على الطبيعة وتشوف أحوالنا زي ماهي من غير زواق ومن غير دهان الأرصفه وزرع الشجر، ومن غير تخبية الناس اللي بجد.. طب تصدق أنا ما عرفتش المنصورة النهارده.. دي كأنها بلد تانيه غير اللي احنا عايشين فيها، ويبقى كده الست كأنها بتزور بلد تانيه غير بلدنا.. ما تسيبوها تشوف البلد وهي عمرانه ومليانه بالناس وتشوف الزحام والأسواق والبيّاعين السرّيحه والشحاتين، والعيال اللي نايمه على الأرصفه وتحت الكباري، مش همّا دول احنا.. ها نتبرى من نفسنا ليه.. ما تسيبوها تشوفنا زي ما احنا.

ـ بقى انت عايزها تشوف منظرك الجربان ده وانت واقف تشتغل في ورشتك انت والعيال الهفتانين صبيانك؟

* هو انا مش من أهل البلد دي ولا إيه؟... يعني علشان فقير وهدومي مزيّته؟

وانتهى الحوار بأن وقف الأصطى «شحاته» ليعلق لافتة الترحيب يخفي بها ورشته القديمة، ثم يذهب إلى بيته قبل أن يأتي الموكب، وقد أخذ المسافة من طلخا إلى جديلة ماشيا على قدميه لأن المرور منع الميكروباصات الداخلية من الحركة داخل

المنصورة في هذا اليوم.... وكان يتمتم طول الطريق وهو غارق في عرقه وهمومه قائلا: حسبي الله ونعم الوكيل.

وانتهت الزيارة «الرسمية جدا»، ولم يسمح للناس الحقيقيين ليخرجوا ويصطفوا على جانبي الشوارع يهتفون بحياة السيدة الأولى، واختفى رجال المرور من أغلب الشوارع والميادين ربما كرد فعل لإرهاقهم الشديد طوال الأيام السابقة للزيارة، وخرج الناس «الحقيقيون» من مخابئهم الجبرية بعد زوال الإجراءات الأمنية المفرطة، واختفى الناس الرمزيين والإعتباريين والحزبيين من الشوارع بعد أن أدوا أدوارهم، وحدثت اختناقات مرورية هائلة بسبب اندفاع السيارات المحتجزة في الشوارع الجانبية وعلى حدود المنصورة منذ الصباح الباكر وهي محملة ببضائع توصلها إلى المحلات التجارية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المعظم أعاده الله عليكم وعلينا بالخير والبركات، والجميع يتقدمون بالشكر للسيدة الأولى على زيارتها، ويعتذرون عن أي أخطاء غير مقصودة تكون قد حدثت أثناء الزيارة.

قراءة للحوار غير اللفظي في لقاء جمال مبارك

رغم أننى أضن بوقتى على البرامج الحوارية (بالواو) فى التليفزيون المصرى لمعرفتى كيف تعد وكيف تدار ومن تستضيف إلا أن الأمر فى هذه المرة كان مختلفا، حيث كان الضيف السيد جمال مبارك؟ الرئيس القادم لمصر كما تدل كل الشواهد (إلا لو حدثت معجزة)، والمضيفة السيدة لميس الحديدى، وكنت شغوفا أن أعرف بالذات الوجه الإنسانى لهذا الشاب الذى ربما يأخذ الناس (خاصة المعارضين) موقفا منه لمجرد بنوته للرئيس المخضرم (أو الدائم، أيهما أطول) محمد حسنى مبارك. كانت السيدة لميس تقوم (ربما بوعى أو بغير وعى) بدور المدرسة التى تمتحن طالبا موصى عليه، وكانت أسئلتها فى أغلبها تتوقف عند المستوى الأول (السؤال المباشر) ولا تتجاوزه إلى المستوى الثانى أو الثالث أو الرابع (تلك المستويات التى يعرفها المحاورون اللى بجد أمثال بثينه كامل ومنى الشاذلى وإيمان جمعه وإبراهيم عيسى، وحمدى قنديل، ووائل الإبراشى ومجدى مهنا وعمرو أديب وأحمد منصور وفيصل القاسم وزاهى وهبة وغيرهم من أساتذة الحوار ورواد التنوير والإصلاح فى الإعلام العربى)، تلك المستويات التى تستوضح وتبحث عن تفسير وتسكشف مناطق ومستويات غامضة. وحركات الجسد لدى السيد جمال ليست بالكثرة التى تساعد على قراءته باستفاضة وقد شكل هذا صعوبة فى البداية، ولكن حتى ندرة الحركات له دلالة هامة فهى تعنى ضعف التلقائية وكثرة الدفاعات والمحاذير لدى المتحدث، وتعنى التزامه الشديد بقواعد صارمة فى التعامل وتعنى حرصه على إخفاء ما يقصد.ورغم ندرة وفقر الإيماءات والإشارات إلا أنه كانت تغلب عليه حركات نمطية باليدين والأصابع تتلخص فى حركة «الساطور» وهذا

الكف الساطورى يتحرك أثناء الكلام أعلى وأسفل وربما يصل إلى المنضدة فيحدث صوتا، وهذه الحركة تعنى اعتزاز الشخص برأيه وتصميمه عليه لأقصى درجة وعدم رؤيته لاحتمالات أخرى. أما حركة «الصدادات» فهى رفع الكفين إلى مستوى الصدر وفرد الأصابع قليلا وتقريب أطراف أصابع الكفين المفرودتين من بعضهما من وقت لآخر وبحيث يكون ظهر الكفين تجاه المستمع وكأنه يقول له استمع لى ولا تحاول أن تقول شيئا أو تغير شيئا فسأصد كل الرسائل الواردة منك، فالرسالة أحادية الوجهة وليست رسالة تبادلية أو تفاعلية. وفى كثير من الأحيان كانت الكف اليمنى تتحرك فى الفراغ يمينا ويسارا فى إشارات رافضة على الرغم مما يصاحبها من كلمات تبدو مهذبة ومتقبلة، وهذا يسمى فى التواصل: «ازدواجية الرسالة» فهناك رسالة لفظية تعلن القبول والتعاون والتوافق، ورسالة غير لفظية مشحونة بالرفض والإعتراض والعناد. ويواكب كل هذا نظرات مليئة بالتحدى والعناد تتضح فى ثبات وضع العينين وتكشيرة سلطوية تبدو فى ثنيات فى جلد الجبهة أغلب الوقت مع زمة فى الشفتين وضغط على الإسنان، وهذه الأشياء تجعل النظرة غير ودودة وغير حميمية. أما حركة السبّابة فهى الإشارة بإصبع السبابة اليمنى مع ضم بقية الأصابع، وهذا يعلن عن موقف تحديدى وتحذيرى، وعن موقف تعليمى وإرشادى من سلطة أعلى. وربما يفتح هذا بابا لرؤية شخصية السيد جمال من خلال نظرية التحليل التفاعلاتى «لإريك برن» والتى يظهر من خلالها أن ذات «الراشد» وذات «الوالد الناقد» لديه متضخمتين على حساب ذات «الطفل» التى تبدو ضامرة، ولمن لا يعرف معنى هذه المصطلحات فإن ذات الراشد تعنى ذلك الجزء من الشخصية الذى لا يعرف سوى حسابات المكسب والخسارة ولا يتعامل مع الأحلام والأمنيات والمعنويات ولكن يتعامل فقط مع الواقع الملموس، ويتصرف فيه كالكومبيوتر أو كالمحاسب فى بنك، أما ذات الوالد الناقد فتتضح فى أخذ موقف المعلم والموجه للآخرين واخذ موقف الآمر الناهى والمحذر والمصحح وصاحب الرأى الأعلى والأوحد، وأن الآخر فى نظره عليه أن يسمع ويطيع فقط، أما ذات الطفل الغائبة أو الضامرة فهى تعنى؟ فى حالة وجودها ـ التلقائية والبساطة والمرح والإبداع والحركة. أما الإنفعالات فلم تتغير كثيرا مع تغير موضوعات الأسئلة، وهذا يرجع إما للمعرفة المسبقة بالأسئلة

والإجابات كما ذكرنا، وإما لطبيعة شخصية لا تولى مسألة العواطف والوجدانات أى أهمية. وكلمة «أنا» كانت تتكرر فى الحديث بشكل ملفت للنظر وفى أطر توكيدية لا تحتمل النقاش أو الخلاف أو الإختلاف: «أنا قلت» «أنا أكدت»... «أنا كلامى واضح وضوح الشمس»... «أنا عندى مبدأ....»... «أنا لا أنوى ولا أرغب».... «أنا بطبعى هادئ».... «أنا رجل عملى» وحين يغادر أنا يستخدم كلمة «إحنا» وهو يقصد بها لجنة السياسات: «إحنا قلنا»... «إحنا عملنا»... «إحنا أدخلنا»... وبين «أنا» و«إحنا» تتقلص مساحة الآخر كثيرا ربما لدرجة الإنعدام، حتى الآخرين فى لجنة السياسات لاوجود لهم لديه إلا بقدر ما يؤدون من أدوار ووظائف، وقد اتضح ذلك حين اتهمته السيدة لميس (كده وكده يعنى) بأنه أتى بأصدقائه فى لجنة السياسات، أنكر تماما وجود أى صداقات بينه وبينهم وذكر أن علاقته بهم لاتتعدى دورهم الوظيفى فى اللجنة. وتبدو أحادية الرؤية واضحة فى أغلب الحوار سواء على مستوى الأسئلة أو الإجابات فالكلام فى أغلبه يدور حول مسائل حزبية وإجرائية وتنظيمية مختزلة بعيدا عن الرؤية الثقافية والأبعاد الحضارية والطبقات التاريخية أو حتى الإنسانية. وحين سألته السيدة لميس سؤالا جميلا عن: «بماذا يحلم السيد جمال مبارك» كانت فرصة ذهبية للدخول فى مستويات إنسانية وحضارية متعددة وعميقة، ولكن الإجابة كانت مخيبة للآمال حيث رد بسرعة وتوكيد (مع ابتسامة بلاستيكية غير مؤكدة وغير مكتملة ومخنوقة دائما): «هو احنا فاضيين نحلم»،........!!!!!!! وبما أننى على المستوى المهنى والمستوى الشخصى أعلى من قيمة الحلم وأعرف وظيفته المقدسة والمحفزة والمثرية لذلك انزعجت كثيرا من انهماك السيد جمال فى تفاصيل المسائل الحزبية والإجرائية أحادية البعد، وافتقاده للحلم على المستوى الشخصى وعلى المستوى الوطنى وعلى المستوى القومى وعلى المستوى الأممى وعلى المستوى الإنسانى الأوسع، وأحسست أننى أمام مدير عموم القطر المصرى ولست أمام زعيما مرتقبا لمصر المحروسة ذات الطبقات المتعددة فى ثقافتها وأديانها وتاريخها. وعندما اتصلت الطفلة ياسمين وذكرت أن عمرها عشر سنوات وسألته فى براءة (أشك فى أصالتها): «(إنت كانت هوايتك إيه يا عمو جمال وانت صغير» كانت هذه فرصة (معدة سلفا) ولكن السيد جمال لم يستفد من هذه الفرصة ولم يستقبل

الطفلة ياسمين بأى ترحاب متوقع (أو حتى مصطنع) أو أى مشاعر طبيعية تظهر فى مثل هذه المواقف، وإنما بادر بالرد فى جدية بالغة بأنه كان يمارس الرياضة فيلعب الكرة والإسكواش، وانتقل من موضوع لآخر فى حين تجمدت ياسمين على الجانب الآخر نتيجة للتجاهل أو الإهمال (تستاهلي يا ياسمين).

ويلاحظ مساحة غير قليلة من التشابه فى التعبيرات اللفظية وغير اللفظية بين السيد جمال مبارك وبين والده السيد الرئيس حسنى مبارك، وهذا يعنى حالة من التوحد. وأحيانا أخرى مدفوعا بالخوف والرهبة وربما بالإثنين معا، والإحتمال الأخير هو الأرجح حيث سألته السيدة لميس سؤالا مباشرا عن إمكانية حدوث اختلاف بينه وبين والده، عندها زم شفتيه وبدت عليه علامات القلق، رغم أن هذا السؤال معد سلفا كسابقيه إلا أن السيد جمال لم يستطع هنا إخفاء المشاعر المتعددة تجاه الوالد (على المستوى غير اللفظى) مع إجابته الدبلوماسية بوجود ذلك الإختلاف وضرب لذلك مثلا بسفره للعمل فى لندن.

وحين سألته السؤال «القنبلة»: هلى تنوى أن تكون رئيسا لمصر؟... رد بتأكيد: «لا أنوى ولا أرغب»... وحين عاودت السؤال نظر إليها نظرة سلطوية محذرة: «أعتقد كان كلامى واضح وضوح الشمس». وهنا وقعت فى حيرة شديدة ولكن لم يمض وقت طويل حتى دار بذهنى فكرة أنه لابد وأن أصدق تأكيد السيد جمال خاصة وأنه أضاف إليه «ولا أرغب» فأصبح النفى مزدوجا «لا أنوى ولا أرغب» وهذا يعطيه قوة لغوية لا مراء فيها، وحاولت قراءة اللغة غير اللفظية المصاحبة لهذا التصريح فلم أجد ما يفيدنى فقد توقف الإرسال فى تلك اللحظات (ربما يكون ذلك عن تدريب سابق على أيد خبيرة أو إدراك للسيد جمال بأهمية التحكم فى كل وسائل التعبير عند هذا التصريح المهم بالذات)، ولكننى تذكرت أن ما يدور حولى فى كل يوم من رسائل غير لفظية تقول بأن السيد جمال مبارك قادم قادم، وأن المسرح بكل جوانبه يعد لذلك (مالم تحدث معجزة)، وهنا رد من داخلى صوت حكمة مصرية استسلامية مستقرة عبر القرون (قرون الشعب المصرى) والعصور تقول: «نعم هو لا ينوى ولا يرغب ولكننا نحن شعب مصر سوف نرجوه أن يتحمل هذه المسئولية التاريخية ويتكبد هذا العناء، وتحت ضغط الإرادة الشعبية أو حفاظا على الإستقرار والأمن القوميين

ربما يقبل، ادعوا معى بإخلاص: يارب يقبل»، وهنا زال اللبس من داخلى وأصبح ما أسمعه وما أراه متسقا من خلال منظومة مصرية معروفة وواضحة عبر الزمان، وخاصة حين تذكرت كلام السيد الرئيس مبارك وهو يعلن منذ فترة رئاسته الأولى أنه «لا ينوى ولا يرغب» فإذا به تحت ضغط الرأى العام واحتياجات الشعب وضرورات الأمن القومى وعدم وجود بديل مناسب «ينوى ويرغب» ومع هذا سألت نفسى: إذا كان السيد جمال « لاينوى ولا يرغب »، إذا فلم كل هذا التحفظ والإنكار والدفاعات، ولم هذا الكم الهائل من الدبلوماسية فى الردود، أليس من الأجمل والأروع طالما أن الموضوع ليس فيه رئاسة ولا يحزنون أن نتكلم ببساطة وتلقائية ونجعل البساط أحمديا ونهتم بياسمين الطفلة البريئة ونداعبها بدلا من تركها على الخط تسمع كلاما لاتشعر به ولا تفهمه؟

شيخوخة الضمير

(قراءة في تقرير: الأطر الأخلاقية الحاكمة لسلوك المصريين)

فجر الضمير

لم يكن جيمس هنري بريستيد (صاحب كتاب فجر الضمير) يتخيل أن المصري سينتقل هذه النقلة من صانع مبكر للضمير الإنساني (منذ أربعة آلاف سنة قبل الميلاد) إلى ذلك الإنسان الذي عكس تركيبته القيمية تقرير صريح وشجاع وصادم (في آن) يصف الخريطة القيمية الأحدث في حياة المصري ٢٠٠٩ م. فقد عرف بريستيد أن المصري القديم كان لديه استشعارا خلقيا دقيقا ويقظا وحساسا يجعله يستحسن الحسن ويستقبح القبيح، وقد أورد هذه الصفة في كتابه على لسان شاعر مصري قديم فيما يعرف باسم «أغنية الضارب على العود» (فجر الضمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ م، صفحة ١٨٤ـ١٨٦)، فمثلا حين ينظر المصري القديم إلى أخطائه فيستنكرها في مقطع بعنوان «إن اسمي ممقوت»:

انظر إن اسمي ممقوت، أكثر من رائحة الطير في أيام الصيف عندما تكون السماء حارة

أنظر إن اسمي ممقوت أكثر من مقت مصايد السمك في يوم صيد تكون فيه السماء حارة

أنظر إن اسمي ممقوت أكثر من رائحة الطيور فوق تل الصفصاف المملوء بالأوز

أنظر إن اسمي ممقوت أكثر من رائحة الصيادين على شواطئ المستنقعات بعد الصيد

ثم حين يرى فساد الناس ويستنكره بنفس اليقظة والشجاعة يقول:

لمن أتكلم اليوم؟ فالرجل المهذب يهلك والصفيق الوجه يذهب في كل مكان

لمن أتكلم اليوم؟ فإن سمح الوجه قد صار بائسا وصار الخيّر لا يحفل به في أي مكان

لمن أتكلم اليوم؟ فإن الذي كان يظن أنه يثير الغضب بأخلاقه الشريرة، يسر منه الناس جميعا رغم أن خطيئته فظيعة

لمن أتكلم اليوم. فإن الناس يسرقون، وكل إنسان يغتصب متاع جاره

لمن أتكلم اليوم؟ فإن الخائن صار أمينا، ولكن الأخ الذي يأتي بها (يعني الأمانة) يصير عدوا

لمن أتكلم اليوم؟ لا يوجد رجل عادل

وقد تركت الأرض لأولئك الذين يرتكبون الظلم

توحي كلمات الشاعر المصري القديم باستنكار لتغير المنظومة القيمية للمصريين في العهد الإقطاعي ٢٠٠٠ سنة ق.م، وتوحي بأنه كان ثمة منظومة قيمية أرقى عاشها الشاعر أو سمع أو قرأ عنها ويقيس عليها ما يراه في عهده الذي تحكم فيه أصحاب الثروة والسلطة (الإقطاعيون والحكام) في كل شيء فأفسدوا على الناس حياتهم وقيمهم. وإذا عدنا من خلال كتاب فجر الضمير إلى ذلك القانون الأخلاقي قبل الفترة التي عاشها وعانى منها الشاعر سنجد فخرا واهتماما وتمسكا بالأخلاق الحسنة كالصدق والأمانة وحب الآخرين ورعاية الوالدين والإحسان إلى الجار والعناية بالضعيف والحفاظ على نظافة مياه النيل والعمل الجاد والصبر والرضى والعدل والمساواة والرحمة والتسامح.

من فجر الضمير إلى عصر التقرير

لايملك أي منصف إلا أن يشكر الذين ساهموا في صدور هذا التقرير الهام بهذه الدرجة من المصداقية والموضوعية على الرغم مما قد يواجهوه من متاعب

بسبب صراحة التقرير وخطورته ودلالاته، وهذا أمر يحسب لوزارة التنمية الإدارية ووزيرها الشاب أحمد درويش وللفريق البحثي المتميز الذي قاده عالم أكاديمي محايد وموضوعي هو الأستاذ الدكتور أحمد زايد العميد السابق لكلية الآداب جامعة القاهرة وفريق البحث الذي عمل معه.

والبحث العلمي لأي ظاهرة يبدأ بالملاحظة الفردية أو الجماعية، وهذه الملاحظة تولد انطباعات معينة يتم اختبارها من خلال استخدام أدوات موضوعية للبحث تطبق على عينة ممن يراد دراسة الظاهرة فيهم، وحين يتم الحصول على أرقام يتم معالجتها إحصائيا للوقوف على مدى أهميتها ودلالاتها الإحصائية. كل هذا قد تم وخرجت لنا بيانات وأرقام تحولت إلى معلومات عن سلوك المصريين وآرائهم واتجاهاتهم، وبقي جزء هام وهو التعامل مع تلك المعلومات والإستفادة منها في التخطيط السياسي والاجتماعي والثقافي والديني بهدف الإرتقاء بهذا المجتمع وليس بهدف معايرته بنقائصه وآفاته أو التشفي في أحد بسبب تلك النتائج فالجميع يتحملون نتائج ما ظهر في هذا التقرير حكاما ومحكومين.

وتكمن أهمية هذا التقرير في التالي:

١ ـ أنه صدر عن هيئة حكومية هي وزارة التنمية الإدارية، وليس عن جهة معارضة يمكن أن يتهمها أحد بمحاولة تشويه الواقع لصالح قوى بعينها.

٢ ـ أنه أول دراسة موضوعية ـ على حد علمي ـ ترصد التغيرات في قيم المصريين بهذا الشمول وبهذه الشجاعة

٣ ـ أنه اخترق حاجز استطلاعات الرأي، تلك الإستطلاعات التي يصعب إجراءها لأسباب سياسية وأمنية عديدة.

٤ ـ أنه غطى ثلاث محافظات مصرية وشمل ٢٠٠٠ شخص من مختلف المستويات، وهذا يعطيه مصداقية علمية معقولة ويسمح بتعميم نتائجه.

٥ ـ أنه يعكس بالأرقام ما كان يبديه المفكرون والمصلحون من ملاحظات حول تغير سلوك المصريين في السنوات الأخيرة وتدهور ميزان القيم بدرجة ملفتة للنظر،

وكان يرد عيهم أصحاب المصالح بأنهم يبالغون في التشاؤم وأن الشعب المصري مازال بخير وأن الرشوة والمحسوبية والجريمة والكذب هي آفات موجودة في كل المجتمعات منذ خلق الله البشر.

٦ ـ أن هذا التقرير طبقا لما صرح به الأستاذ محمد ناصر فؤاد ـ المتحدث باسم وزير التنمية الإدارية ـ يمثل جميع أنماط المجتمع «الأمى والمتعلم، الريف والحضر والشباب من سن ١٨ سنة إلى ٣٤ سنة» وتلك العينة خضعت للبحث العلمى المنهجى الوارد لنسبة خطأ ٢٪ إلى ٣٪ وهى النسبة المسموح بها فى الأبحاث العلمية.

٧ ـ أنه في حالة أخذه على محمل الجد ـ يجب أن يشكل ضوءا أحمر نتوقف عنده جميعا ونجري مراجعة شاملة لكل جوانب حياتنا ونبحث عن الأسباب التي أودت بنا إلى هذا المنحدر القيمي الخطير الذي يهدد حياتنا ومستقبلنا.

٨ ـ أنه وضع رأي الناس في الإعتبار وهذا متغير إيجابي جديد في المسلك الرسمي الذي ظل سنوات طويلة لا يعطي لرأي الناس وزنا.

٩ ـ أنه يعطي القدوة لبقية المجتمعات العربية حولنا أن تواجه ظواهرها وآفاتها الإجتماعية بنفس الشجاعة.

خريطة القيم لدى المصريين (طبقا لنتائج الدراسة مع الإختصار)

كانت الدراسة (تحت عنوان: الأطر الأخلاقية الحاكمة لسلوك المصريين) التي أصدرتها وزارة التنمية الإدارية بتاريخ ١٢\١٠\٢٠٠٩ م تتحسس قيم الوضوح والنزاهة والشفافية والصدق والفساد لدى المصريين كما تتحسس رأي الناس في الأداء الحكومي، وفيما يلي نستعرض بعض نتائجها:

كشفت الدراسة عن وجود إحساس مرتفع بالظلم داخل المجتمع المصرى، وهو ما أكده ما يقرب من نصف العينة بنسبة ٤٩.٧٪ وصفوا أنفسهم أن «حقهم مهضوم»، كان أكثرهم من أهل الريف بنسبة ٥٠.٢٪، كما أوضحت النتائج أن هناك ٤٦.٤٪ من أفراد العينة تعرضوا للظلم، كان المسؤول عنه بنسبة ٣٢.٧٪ أحد المسؤولين الحكوميين.

وحول أسباب التغيير فى المنظومة الأخلاقية فى المجتمع المصرى، رجح أغلب أفراد العينة أن المشكلات الاقتصادية التى تعيشها مصر الآن من الأسباب القوية لتغير أخلاق الناس، وأكد ٨٠.٥٪ من العينة أن الأزمة الاقتصادية أحد هذه الأسباب، بينما جاء ضعف الوازع الدينى فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٦.٣٪، يليه التفكك الأسرى.

وأظهرت الدراسة أن ٤٩.٦٪ من العينة لا يثقون فى الحكومة نتيجة عدم وفائها بالتزاماتها، وعدم اهتمامها بالفقراء وانحيازها إلى رجال الأعمال وعدم تصديها للفساد، بينما يرى ٦١٪ أن أفعال الحكومة لا تشجع على الثقة فيها، وأكد ٧٨٪ أن التصريحات الحكومية تتنافى مع القرارات والأفعال، ودللوا على ذلك بارتفاع نسبة الفقر والفشل فى مواجهة البطالة وعدم مصداقية وسائل الإعلام الحكومية.

وكشف ٨٧.٤٪ من العينة عن سيطرة الواسطة والمحسوبية خلال السنوات الخمس الأخيرة وقال ٨٩.٧٪ إنهم لا يستطيعون قضاء مصالحهم بدون اللجوء إلى الواسطة، وأكد ٤٢.١٪ استخدامهم الواسطة لحل مشكلاتهم مع الأجهزة الحكومية وأن ٢٦.٤٪ دفعوا رشاوى لإنهاء مصالح حكومية، وأبدى ١٣.٩٪ قناعتهم بضرورة دفع رشاوى. ويرى ٥٥.٨٪ أن أكثر الأماكن التى تستخدم الواسطة هى أقسام الشرطة والمرور والضرائب، فيما جاءت الهيئة القضائية فى المرتبة الأخيرة بنسبة ٥.١٪.

وعلى الرغم من كل النتائج السابقة وظلالها السلبية اتفق غالبية المشاركين في الدراسة على نقد الظلم والفساد، والتأكيد على الروابط الوطنية ورفض التمييز على أساس دينى ٩٢.٨٪.

كما أشارت الدراسة إلى رفض السلوكيات الخاطئة التى تمثل عدم الاتساق والتناقض.

وحددت الدراسة ٤ قيم أساسية لقياس مدى انتشار الشفافية فى المجتمع المصرى، جاءت قيمة المسؤولية فى مقدمتها، تلتها قيم الوضوح والصدق والثقة، كما فرقت بين وجود تلك القيم لدى المواطنين، وضرورة وجودها لدى الحكومات والدول بشكل مباشر، أوضحت الدراسة أن توافر قيم الوضوح والصدق والثقة عند الشعوب يعطى أرضا خصبة لنموها وانتشارها، أو على الأقل المطالبة بها من قبل المواطنين.

أظهرت نتائج الدراسة اختفاء قيمة الوضوح لدى ٨٠٪ تقريبا من عينة البحث، وكانت أسرار الأسرة فى مقدمة الأشياء التى لا يفصح عنها أبدا بنسبة ٩٣.٤٪، بينما احتلت أسرار العمل المرتبة الثانية بقارق كبير، وأكد ٣٣٪ من العينة حرصهم على عدم الافصاح عن أسرار العمل.

وكشفت الدراسة عن اتجاه المصريين للغموض وعدم الإفصاح فى الأمور المتعلقة بالمكسب والخسارة فى عالم المال، كما أكد ٧٨٪ من عينة الدراسة عدم ميلهم للافصاح عن عيوبهم أمام الآخرين، وهو ما اعتبرته الدراسة مؤشرًا لعدم الثقة فى الآخرين بسبب استغلالهم لجوانب النقص ضد مصلحة الشخص.

اللافت أن نسبة المصارحة كانت أعلى لدى الريفيين، بينما انخفضت بين الحضريين إلى ٢٠٪، كما ارتفعت فى الذكور عن الإناث بفارق ١٠٪ تقريبًا، وأكدت الدراسة أن القدرة على المصارحة والوضوح تنخفض بشكل عكسى مع ارتفاع مستوى التعليم، وبلغت أعلى معدلاتها بنسبة ٢٤٪ عنند الأميين، وانخفضت إلى ١٩٪ عند الذين تلقوا تعليما أعلى من الثانوى.

ورغم تفضيل عينة البحث عدم الإفصاح بشكل عام إلا أن الدراسة كشفت تراجع هذا التفضيل فى حالة طلب الجهات الحكومية للبيانات، وخصوصا عن الأسرة، وأبدى ٩٤٪ من العينة استعدادهم للإدلاء ببياناتهم كاملة، وهو ما عكس وجود حالة من التناقض بين تفضيل الإفصاح وتفضيل الغموض، فيما يتعلق بأسرار الأسرة، والخضوع لحالة الإفصاح الإجبارى، إلا أن السرية المتعلقة بالوضع المالى ظلت محتفظة بمكانتها، وحصلت على أولوية عدم الإفصاح فى حالة طلب الجهات الحكومية البيانات السرية المتعلقة بالأسرة.

وأشارت البيانات إلى ميل غالبية عينة الدراسة بنسبة ٧٣٪ إلى نصح زميل العمل فى حالة إفشائه الأسرار، بينما يفضل ١٩٪ إبلاغ الرؤساء، وجاءت نسبة سكان الحضر أعلى فى حالة إبلاغ الرئيس عن سكان الريف.

وعن رؤية المصريين حول مدى وضوح المسؤولين الحكوميين، أشارت عينة الدراسة إلى عدم الثقة فى تصريحات المسؤولين الحكوميين، حيث أكد ٤٣٪

منهم أن المسؤولين لا يتحدثون بصراحة، كما رأى ١٥.٥٪ أنهم بعيدون تمامًا عن الصراحة فى أحاديثهم وتصريحاتهم.

وجاءت المعلومات الاقتصادية على رأس البيانات التى تخفيها الحكومة بنسبة ٥٢٪، يليها البيانات المتعلقة بالفساد بنسبة ٤٥٪، ثم البيانات المتعلقة بالأزمات والكوارث، كما كشفت الدراسة عن وجود بعض المعوقات الثقافية لدى المواطنين فى التعامل مع الحكومة الإلكترونية، وأشارت البيانات إلى أن ما يقرب من ثلثى العينة يفضلون استخراج وثائقهم الرسمية بالتعامل المباشر الذى يعطى قدرًا من الاطمئنان للمواطنين.

وأشارت الدراسة إلى ارتباط الارتفاع في المستوى التعليمى بتراجع مجموعة من القيم، أثبتت أن نسبة الذين يضطرون إلى الكذب بين المتعلمين، تصل إلى ٦٥٪، بينما تبلغ بين الأميين ٤١٪ (وهذا يضع علامة استفهام كبيرة حول نوعية التعليم الحالي وجدواه وآثاره السلبية)، كما ترتفع هذه النسبة حسب انخفاض فئة العمر، حيث تبلغ ٥٧٪ بين الشباب، وتنخفض إلى ٤٧٪ بين من هم أكبر من ٥٤ سنة.

وأرجعت الدراسة أسباب الاضطرار لعدم قول الحقيقة إلى تجنب المشاكل، أو سعيًا للأمان، وأكد ذلك وجود ١٦٪ فقط من عينة الدراسة يتعاملون بصدق مع الآخرين، بينما يلجأ ٧١٪ منهم إلى الكذب.

كما برر أكثر من ثلثى العينة موقفهم السلبى من الصدق بأنه بسبب مشكلات ويكون ضارا أحيانا، وجاءت مشكلة فقدان العلاقات الاجتماعية مع الآخرين فى مقدمة هذه المشكلات بنسبة ٨١٪، واعتبرت الدراسة ذلك إشارة إلى أن المجتمع لا يرحب بالصدق.

وعن قيمة المشاركة كشفت البيانات أن غالبية المصريين يرون أن الناس تتباعد عن بعضها وعن العمل الجماعى، وبلغت النسبة الأكبر ممن يؤكدون ذلك بين الريفيين بنسبة ٧٣٪، وبين الشباب بنسبة ٨٢٪، إلا أن المفارقة كانت أن ٧٦.٤٪ من عينية الدراسة أكدوا أنهم يفضلون العمل ضمن فريق.

وانتقدت عينة البحث طريقة عمل المسؤولين الحكوميين، فاعتبر ٦٨.٧٪ منهم أن كل مسؤول يعمل بمفرده، وأن المسؤولين لا يشكلون فريقا يعمل لتحقيق هدف متفق عليه، كما أوضحت الدراسة أن المصريين يقدرون العمل كفريق فى حالة المطالبة بالحقوق، حيث يفضل ٧٠٪ المطالبة بحقوقهم مع آخرين لهم نفس الحق.

وفى محاولة لقياس حجم المشاركة من خلال العضوية فى مؤسسات المجتمع، أظهرت الدراسة أن عضوية الأندية بين الحضريين تبلغ ٤ أضعاف العضوية بين الريفيين، أما عضوية الأحزاب فتزداد بين الريفيين، كما تنخفض بين الشباب بشكل ملحوظ، وتصل بين الذكور ٦ أضعافها بين الإناث.

وعن رؤية المصريين للمشاركة الانتخابية جاءت نسبة ٨٠.٥٪ من عينة الدراسة، لتؤكد ضرورة مشاركة المواطنين فى الانتخابات مقابل ١٣٪ فقط يرون أن المشاركة غير ضرورية، وهو ما اعتبرته الدراسة متناقضًا مع السلوك التصويتى فى الانتخابات فى مصر، واعتبرتها الدراسة نتيجة إيجابية للاصلاحات السياسية التى أجرتها الدولة فى الفترة الأخيرة، وعلى رأسها اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب.

وفسر ٦٣٪ من الذين يرون أن هناك انخفاضًا فى مشاركة المصريين فى الانتخابات ـ موقفهم بسببين رئيسيين، أحدهما عدم مصداقية الحكومة وأرجع ٥٣.٤٪ عدم مشاركتهم إلى تزوير الانتخابات، بينما يرى ٩٪ هذا التراجع لضعف الأحزاب السياسية فى مصر.

وفيما احتلت قيمة الثقة أهمية خاصة بين مجموعة القيم الحاكمة للشفافية، أكدت البيانات أن غالبية عينة الدراسة يرون أن الثقة انخفضت خلال السنوات الخمس الماضية، وأرجعوا أسباب ذلك إلى الاهتمام بالمصلحة الشخصية أو فقدان الضمير، أو غياب الصدق وانتشار النفاق وفقدان الوازع الدينى.

واحتل الأقارب المرتبة الأولى بين الجماعات التى تتمتع بثقة المصريين بنسبة ٨٣٪، يليهم بفارق كبير الأصدقاء بنسبة ٢٧٪، ثم الجيران بنسبة ١٨.٤٪، كما جاء المسؤولون الحكوميون فى مقدمة من يشك فيهم المصريون بنسبة ٤٨٪، يليهم السياسيون بنسبة ٣٣٪، وتناولت الدراسة إنجازات الحكومة.

وجاءت الطرق والكبارى والأنفاق كأهم الإنجازات التى تحققت فى مصر خلال الـ١٠ سنوات الماضية، يليها إنشاء مستشفى سرطان الأطفال بنسبة ٣٧.٨٪ وتحسين البنية الصحية بنسبة ٢٦.١٪، و١٩٪ اعتبروا أن هناك تطويرًا فى التعليم كأحد الإنجازات، بينما رفض ١٧٪ من أفراد العينة وجود أى إنجازات.

وعلى غير الطبيعى، أثبتت الدراسة أن التعليم فى مصر ساهم فى دعم القيم السلبية المؤدية إلى الفساد فى المجتمع، كان المتعلمون خاصة فئة الحاصلين على مؤهلات عليا، أكثر وضوحًا فى التعبير عن انتشار المحسوبية بنسبة ٨٧.٥٪، مقابل ٧٧.٦٪ للأميين، وهو ما اعتبرته الدراسة مؤشرًا على أن متغير التعليم أثر سلبًا على مؤشرات التعامل مع الفساد فى المجتمع.

أوضحت نتائج الدراسة أسباب التناقض بين القول والفعل فى سلوك المصريين، وعلى رأسها انتشار الكذب والنفاق، يليه الخوف على المصلحة الشخصية، ثم الفهلوة والكسب السريع، فالخيانة وعكست هذه النتيجة وجود تصورات سلبية فى المجتمع المصرى بسبب انتشار التناقض بين القول والفعل فى السلوكيات، وحصل رجال السياسة والشرطة الذين وصفتهم الدراسة بأنهم أكثر الأفراد نفوذًا فى المجتمع والأكثر تأثيرًا على حياة الناس، على المرتبة الأولى فى التناقض بين القول والفعل، كما تساءلت الدراسة عن احتلال رجال الدين للمرتبة الثالثة فى التناقض، فى الوقت الذى يفترض فيه أن التدين والإيمان من أكثر الفضائل التى أكد أفراد العينة توافرها فى المصريين، وفسرت العينة هذه النتيجة بأن تدين رجال الدين شكلى ومظهرى بنسبة ٨٤.٩٪.

وأظهرت الدراسة أن أسباب تفضيل المصريين لاختيار العمل الحكومى ترجع إلى الحصول على راتب كبير يعلى من مكانة الشخص بنسبة ٤٣.٥٪، ويخلق وضعًا محترمًا بين الناس بنسبة ٣١.١٪، ووزعت النسب الباقية بين مواعيد العمل المناسبة والإجازات الكثيرة والتكسب منه.

كما أجمع أكثر من نصف العينة على أن أولى المشكلات التى تواجههم فى التعامل مع القطاع الحكومى هى الروتين وتعقد الإجراءات البيروقراطية، تليها

مشكلة عدم إنجاز معاملاتهم، وسوء معاملة الموظفين، ودفع رسوم غير منطقية، وجاء غياب الموظفين عن العمل فى المرتبة الأخيرة.

وعن الفئات الأكثر جدية فى المجتمع احتل موظفو الحكومة المرتبة الأخيرة بنسبة ١٥.٩٪، بالتساوى تقريبًا مع التجار، وعكست هذه النتيجة ـ حسب الدراسة ـ الصورة السيئة عن الموظف الحكومى فى أذهان المصريين، نتيجة معاناتهم مع الجهاز الحكومى، واحتل العمل اليدوى المتمثل فى الفلاحين المرتبة الأولى بين الفئات الأكثر جدية فى العمل بنسبة ٨١٪، ثم الحرفيون ٦٢.١٪ والعمال ٥٤٪، مما يؤكد سيطرة قيم العمل اليدوى على العمل والإنجاز، رغم التطور الذى يحدث للمجتمع.

وأظهرت الدراسة استمرار انحياز المجتمع إلى الذكور، ويرى ٦٠٪ من العينة أن الذكور أكثر جدية من الإناث فى العمل، بشكل يتسق مع نظرة المجتمع الشرقى للمرأة.

حاولت الدراسة فى ختام بحثها أن تعرض نظرة عامة للقيم الحاكمة للفساد فى المجتمع المصرى، فأظهرت النتائج إدراك المصريين لانتشار المحسوبية وزيادتها، وعلى الرغم من ذلك فإنهم يقبلونها فى الممارسة الفعلية طالما حققت بعض النفع الشخصى لهم، كما أوضح التحليل أن المصريين يميلون إلى تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بنسبة كبيرة على الرغم من رفضهم لبعض المواقف التى تواجههم بذلك، وظهر التناقض واضحًا فى حديث العينة عن الإنجاز كقيمة مثالية وإيجابية، إلا أنهم أقرنوها بتحقيق بعض المنافع الشخصية.

كما أشارت البيانات إلى أن القيم الحاكمة للفساد بشكل عام تنتشر بشكل مرتفع جدًا فى المناطق الحضرية أكثر من الريفية، ووضعت الدراسة علامات استفهام حول تعامل المجتمع المصرى بعدم اهتمام مع تحول قيمة الإنجاز إلى قيمة سلبية فى ظل وجود وانتشار الواسطة والمحسوبية والظلم.

واهتمت الدراسة بإبراز نتيجة مهمة توصلت إليها، أظهرتها النتائج كانت ميل الشباب بشكل لافت إلى الفساد واعتبارهم أكثر فئات المجتمع استخدامًا له، وجاءت

العينات لتؤكد أن ٩٢.٧٪ من الشباب يلجأون للواسطة فى إنهاء مصالحهم و٢٨٪ منهم يدفعون الرشاوى، و٥٣٪ منهم يفضلون المصلحة الخاصة على العامة.

وتبدو أهم الملاحظات التى أظهرتها الدراسة أن الرجال أكثر مقاومة للفساد من الإناث، وأن عينة البحث أكدت أن الرجال كانوا أكثر ميلًا لتغليب المصلحة العامة، بينما تراجعت نسب الإناث المشاركة فى القضايا المجتمعية بنسبة ٤٧٪.

واختلفت رؤية الذكور والإناث فيما يتعلق بجدية العمل حيث ترى الإناث أنهن أكثر جدية من الرجال بنسبة ٣١٪ مقابل ٢٠.٥٪ للذكور.

دلالات النتائج

قد ينظر البعض إلى تلك النتائج على أنها مزعجة ومخيفة ومزلزلة وصادمة، وأنها تشير بالأرقام إلى انهيار منظومة القيم في المجتمع وأن أي مجتمع يفقد ضميره يصبح معرضا للإنهيار إن آجلا أو عاجلا. وقد يرى البعض الآخر (من المهونين الحكوميين) أننا نتعامل مع بشر وليس مع ملائكة وأن النتائج واقعية في كونها تصف أناس لديهم خليط من القيم السلبية والإيجابية حتى على الرغم من سيادة القيم السلبية وارتفاع وتيرتها. وقد يقول فريق ثالث بأننا لسنا بدعا من الناس فالفساد قد انتشرت معدلاته ومؤشراته عالميا، وأننا لو طبقنا هذا الإستبيان على مجتمعات أخرى لربما وجدنا نتائج متقاربة، وأننا لكي نجزم بأننا في أزمة يجب أن نقارن تلك النتائج بمجتمعات أخرى لنرى بشكل علمي أين نحن من بقية العالم. هذا سجال نظري قد يحدث وقد يؤدي إلى تمييع القضية وصرف الأنظار عن نتائج تلك الدراسة الهامة لصالح ترسيخ الأمر الواقع والرضا بما هو كائن.

وهنا يجب أن نعود مرة أخرى إلى قراءة الواقع المصري من جوانبه المرئية رأي العين والتي لا تحتاج لدراسات وأبحاث وأرقام وإنما تحتاج لعيون مفتوحة وعقول واعية وقلوب نظيفة لتدرك حجم المعاناة لدى المواطن المصري بسبب الفقر الذي يعيش تحت خطه ٤٤٪ من المصريين، وذلك التعليم الذي لا ينكر أحد تدهوره، وتلك الخدمات الصحية التي تتراجع يوما بعد يوم، وذلك الوضع السياسي

الفريد الذي تجمد مكانه ورفض التغيير. والأمر لا يحتاج لعمل دراسات مقارنة مع المجتمعات الأخرى بل قد يحتاج فقط لزيارة أي دولة عربية أو أجنبية ليرى الفروق واضحة بين جودة الحياة ومعدلات التنمية وتطور التعليم والصحة.

ومهما اختلفنا في قراءتنا للدراسة إلا أنها تعكس في النهاية خللا في الضمير العام، قد يسميه البعض ثقوبا في الضمير أو يسميه البعض الآخر تهتكا في الضمير أو يسميه فريق ثالث أزمة في الضمير العام، وكل من هذه الدرجات والتسميات تشكل عامل خطورة في حياة أي مجتمع تستدعي الإستنفار والمواجهة قبل فوات الأوان.

كيف يتكون الضمير (الفردي والعام)

لا يعرف أحد أين يوجد الضمير فى الإنسان، أهو فى دماغه أم عقله أم قلبه أم روحه؟، بل لا يعرف أحد تعريف دقيق له غير أنه: ما تضمره فى نفسك ويصعب الوقوف عليه، فهو شيء خفى أشبه برادار يلتقط الإشارات ويصنفها أهى من جانب الخير أم من جانب الشر، أى أنه استعداد نفسى لإدراك الخبيث والطيب من الأعمال والأقوال والأفكار والتفرقة بينها، واستحسان الحسن واستقباح القبيح. وعلى الرغم من خفاء الضمير واختفائه، إلا أنه قوة إدراكية عظمى فى النفس البشرية، تتفحص الأقوال والأفكار والأعمال وتصل إلى جوهرها بعد تجاوز الألوان البراقة والأشكال الخادعة، وقد يحاول الإنسان فى ظروف ما أن يخدع ضميره بمبررات أو إيهامات أو إيحاءات كاذبة، وقد ينجح هذا لبعض الوقت، ولكن الضمير ينهض من سقطته ويخرج من كهف عميق فى النفس ليعلن الحقيقة ويمارس الوخز المستمر لصاحبه ليوقظه من غفلته ويخرجه من خداعه لنفسه أو لغيره، وهنا قد يضيق الإنسان ذرعا بالضمير، فيحاول قتله نهائيا بالتمادى فى الخداع والتقلب فى الملذات والولوغ فى الموبقات، وقد يموت الضمير فعلا، ولكن يموت معه القلب وتضيع معه بوصلة الإهتداء فيجرى الإنسان بلا وعى أو هدى خلف كل ناعق. وربما يكون الرسول ﷺ قد قصد الإشارة إلى تلك القدرة الفطرية فى داخل النفس والتى تستطيع بشكل غامض التفرقة بين الخير والشر حين تتضارب الفتاوى والأقوال، فقال ﷺ: «استفت

قلبك وإن أفتوك وأفتوك»، ذلك الميزان الخفى العفى القابع فى أعماق النفس يوقظها ويوخزها ويهديها وسط الخطوط المتقاطعة والمتشابكة.

ولكي نعرف كيف يتكون الضمير العام علينا أن نعرف كيف يتكون الضمير الفردي الخاص، ذلك الضمير الذي يبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة ويكون مجرد تقليد للأب والأم في سلوكهما فيتبنى الطفل أوامرهما ويتجنب نواهيهما ويعرف من خلال ذلك ماهو مسموح وما هو ممنوع وما هو مستحسن وماهو مستقبح. ثم يأتي وقت في الطفولة المتأخرة يستدمج فيه الطفل النظام الأخلاقي للوالدين (أو من يقوم مقامهما) ويصبح هذا النظام جزءا من تكوينه النفسي الذي يضبط سلوكه حتى في غياب الأبوين أو المربين عموما. ولكي ينجح الطفل في استدماج النظام الأخلاقي للوالدين والمربين لابد وأن يكون لديه قدر من الحب والإحترام لهما، وإن لم يوجد هذا القدر فإن احتمالات رفضه لنظامهم الأخلاقي ستكون كبيرة. وفي المراحل التالية من المراهقة والرشد تتم مراجعة الضمير الموروث المستدمج لإدخال تعديلات عليه أو تغييره أو استبدال بعض عناصره، وإن كانت الكثير من العناصر المستدمجة في طبقات النفس الأعمق تظل رابضة وفاعلة حتى دون وعي صاحبها. إذن فالأسرة هي منبت الضمير، والعلاقة بالوالدين تشكل أهم المؤثرات في تكوينه، وتعكس هذه الحقيقة نقوشا وكتابات وجدت في الآثار القديمة أوردها جيمس هنري بريستيد في كتابه «فجر الضمير» (إني لا أقول كذبا لأني كنت إنسانا محبوبا من والده ممدوحا من والدته حسن السلوك مع أخيه ودودا لأخته)، وأكدتها الأديان.

وعلى المستوى الأوسع في المجتمع يوجد ما يسمى بالضمير العام، وهو مفهوم واسع يتشكل من مجموع الضمائر الفردية، ومن عصارة التراث الديني والثقافي، ومن الدستور والقانون السائدين، ومن الأعراف والتقاليد الإجتماعية، ومن الخبرات الحياتية للمجتمع. هذا الضمير هو ميثاق غير مكتوب ولكنه مدرك بشكل عام، وهو الذي يحدد المستملح والمستقبح من السلوك، والمقبول والمرفوض، والعيب والخطأ والصح، ودواعي الفخر ودواعي الخجل، ومعايير النجاح والبطولة ومعايير الفشل والنذالة.

والضمير العام ليس ملائكيا مطلقا وإنما يغلب عليه المعايير الإيجابية للسلوك لأنه ينتمي إلى الأنا الأعلى في التركيبة النفسية (طبقا للمدرسة التحليلية) وينتمي لذات الوالد (طبقل لمدرسة التحليل التفاعلاتي لإريك برن) وينتمي للذات المثالية (طبقا لرؤية كارين هورني). فالضمير العام يميل لأن يكون أخلاقيا ويميل لأن يكون مثاليا، وهو المسئول عن رعاية الثوابت في المجتمعات البشرية ورعاية القيم التي تحافظ على استمرار الحياة الآمنة المستقرة. ولذلك فإن المجتمعات البشرية تسعى للمحافظة عليه ليكون صمام أمان ضد مستويات أدنى في البشر وفي المجتمعات تسعى لأن تزيح هذا الضمير لتفسح المجال أمام نزوات ورغبات أنانية وشريرة وعدوانية.

وكما يشكل الأبوين مرجعية الضمير عند الطفل الصغير فإن النخبة في المجتمع تشكل مرجعية ذلك الضمير، ونعني هنا بالنخبة علماء الدين والمفكرين وقادة الرأي وفقهاء الددستور والقانون والمصلحين الإجتماعيين. وهؤلاء جميعا هم بمثابة حراس الضمير العام، ولذلك إذا خبا صوتهم وتراجع تأثيرهم فإن الضمير العام يضعف شيئا فشيئا إلى أن يتضعضع ويضمر وربما يموت. والقادة السياسيون والعسكريون ورجال الأمن لا يحسبون من حراس الضمير، فقد تحكمهم مصالح وأهواء تجعلهم يتمسكون بقيم براجماتية غير متوائمة مع الضمير العام، وهم إذ يفعلون ذلك لا يعلنون أنهم يتصادمون مع الضمير العام بل يتحايلون على ذلك وربما أظهروا ولاءهم واحترامهم ورعايتهم للضمير العام ولكنهم في سلوكهم الواقعي يعملون ضده. ولهذا حين تتضخم السلطة السياسية أو السلطة الأمنية في أي مجتمع وتتراجع السلطات الأخرى والقوى الأخرى في المجتمع فإن الضمير العام يتراجع وينكمش أو يتلوث لإرضاء احتياجات السلطة المتسلطة. ونحن هنا نفرق بين سلطة تنظم شئون المجتمع ولا يستغنى عنها في أي تجمع بشري وبين سلطة تتسلط على المجتمع وتتحكم فيه لمصالح ذاتية، فالأولى تهتم برعاية الضمير العام وتحافظ على روافده وتدعمه من خلال الدستور والقانون واحترام المؤسسة الدينية وتقدير رجال الفكر والقضاء، أما الثانية فهي ترى في الضمير العام عائقا أمام استمرارها ولهذا تقوض أركانه وتجفف منابعه فتعمد إلى احتواء المؤسسة الدينية

واختراق المؤسسة التشريعة والسيطرة عليها، والتحكم في المؤسسة القضائية، وربما تسعى بوعي أو بدون وعي إلى توسيع الثقوب في الضمير العام لكي تستطيع أن تمرر خططها ومشروعاتها وأن تحتفظ بمكانها ومكانتها فتفسد المجتمع في الوقت الذي تدّعي فيه الإصلاح.

المناخ السياسي وأزمة الضمير العام

لايستطيع أحد أن ينكر الدور الذي لعبه المناخ السياسي السائد بعد ثورة يوليو والذي تمحور حول الإستبداد في تلك التغيرات التي حدثت في الخريطة القيمية للمجتمع، إذ أفرزت الحكومات التسلطية حالة من الخوف والجبن لدى الناس ودفعتهم للنفاق والمداهنة والكذب واضطرتهم للرشوة والمحسوبية كي يواجهوا الظروف المعيشية الصعبة التي وضعتهم فيها.

كما أن النخبة السياسية في العقود الستة الأخيرة لم تكن قدوة للناس إذ مارست البطش والتزوير والتلفيق والكذب، ولم تعط الشعب الإحساس بالكرامة أو القيمة وتركته يحاول التقاط لقمة عيشه في ظروف غاية في الصعوبة وعلمته التنازل عن كرامته وحريته في مقابل أن يعيش هو وأبنائه بعيدا عن البطش والقهر.

وكانت معايير الإنتقاء للوظائف القيادية تمر عبر مؤسسات أمنية تعلي من قيمة الموالاة والثقة ولا تعطي أهمية كبيرة لنظافة الضمير أو معايير الجدارة والعلم والأداء، ولهذا تم تجريف المواقع القيادية من العناصر التي تصلح قدوة للمجتمع، وأصبحت الرسالة الواصلة للناس تقول بأن الوصول من نصيب الموالين والمصفقين والمزورين والمستسلمين والموافقين دائما، وأن قيم العمل والصدق والأمانة والمثابرة والإخلاص كلها لا تساوي توصية من مسئول أو ارتماءا في أحضان حزب أو مؤسسة سيادية.

وقد حدث جمود في الحالة السياسية امتد أكثر من ربع قرن لم تتغير فيه الوجوه أو السياسات فحدثت حالة من الشيخوخة السياسية، تصلبت فيها الشرايين وتيبست المفاصل وضعفت وتضعضعت الأعضاء وانتشرت العلل والأمراض وتسللت

الميكروبات والفيروسات ونتج عنها الكثير من التداعيات السلبية وخاصة على المستوى القيمي، حيث يئس الناس من تبادل السلطة فراحوا يوفقون أوضاعهم حسب مزاج السلطة الأبدية القائمة وحاولوا أن يتكيفوا مع متطلباتها، وهنا كانوا مضطرين لإعادة صياغة منظوماتهم القيمية لتتناسب مع المناخ السائد وكانت النتيجة هي ما نراه في هذا التقرير من تشوهات نفسية واجتماعية. وهذا يتماشى مع القوانين الطبيعية من حيث أن الماء الراكد يفسد ويتعفن في حين يحتفظ الماء الجاري بنقائه وصفائه وتجدده، وربما هذا هو السبب في أن النظم الديموقراطية (الحقيقية) تضع حدودا زمنية للسلطة حتى تتفادى مثل هذه النتائج السلبية فتتجدد الوجوه والأفكار والخطط والسياسات وتندفع دماء جديدة من وقت لآخر وتتجدد معها شرايين الحياة.

دور التربية والتعليم في نتائج التقرير

ليس من الصعب على أي مراقب موضوعي إرجاع تلك النتائج السلبية التي تمخض عنها التقرير إلى الأحوال المتردية للمدارس والجامعات والتعليم عموما في مصر، إذ أن هذه المؤسسات لم تعد تمارس دورا تربويا حقيقيا ولا دورا تعليميا مفيدا، بل على العكس فإن ما يدور بين أروقة المدارس والجامعات وما وصل إليه أخلاق المعلمين والأساتذة قد يكون عاملا مؤثرا في الإتجاه السلبي ويفسر لنا كثيرا من نتائج الدراسة. فلم تعد المدارس والجامعات تؤكد على الصدق كقيمة أو العمل الجاد أو المثابرة أو الأمانة، بل إن هذه المؤسسات قد تكون في بعض جوانبها مرتعا للغش والتزوير والوساطة والتوصيات والصعود بلا جهد وتلفيق النتائج وتسطيح المعلومات وتجهيل العقول وملأها بالتفاهات، وإلغاء ملكات التفكير وحشو الرؤس بما لا يفيد وإعطاء شهادات لاتفيد في سوق العمل.

ولا نستغرب عزوف التلاميذ عن المدارس والطلاب عن الجامعات وتوجههم إلى الدروس الخصوصية في البدرومات وفوق الأسطح لكي يكتسبوا مهارات اقتناص الدرجات بعيدا عن روح العلم وروح التربية، ثم تواطؤ أولياء الأمور في هذه المؤامرة التي يتفرج عليها أولي الأمر منذ سنوات ويقفون عاجزين عن عمل شيء يعيد التربية ويعيد التعليم إلى ما يجب أن يكونا عليه.

لقد افتقدنا ثقافة التعلم وأصبح همنا اقتناص الدرجات، ومن هنا صار للغش الفردي والجماعي سوقا رائجة واكتسب قدرا من المشروعية جعلت كثيرين من الطلاب وأولياء الأمور ونسبة غير قليلة من المشرفين على العملية التعليمية يتقبلونه ويقرونه بل ويشجعونه.

التدين الرسمي والتدين الشكلي

قد تصيبنا الدهشة حين نرى المؤسسات الدينية الرسمية لدينا ولها أسماء عريقة وتاريخ أعرق، ونرى هذا العدد من علماء الدين الرسميين وخطباء المساجد، ونرى هذا العدد الكبير من دعاة الفضائيات الهواة والمحترفون ونرى هذا العدد من اللحى والحجاب والنقاب، وهذا العدد من البرامج الدينية والندوات والمحاضرات واللقاءات، ومع ذلك نصدم بهذا الخلل الهائل في الضمير العام. بعض المحللين يقولون بأن هذه المؤسسات والنشاطات الدينية قد قامت بدورها ولكن طوفان الفساد كان هائلا وكان أقوى منها، ويقول أصحاب هذا الرأي بأنه لولا موجات التدين لانهار المجتمع منذ زمن، أي أن النشاطات الدينية الرسمية وغير الرسمية قد شكلت وقاية للمجتمع من يالإنهيار الكامل. ويرى فريق آخر أن المؤسسات الدينية الرسمية لم تعد تحظى بثقة الناس، وأن النشاطات الدينية غير الرسمية كانت معنية بشكل التدين دون جوهره، وأن حساباتها كانت تستوفى بعدد من يطلقون لحاهم أو يرتدون الحجاب أو النقاب، أما جوهر الإيمان وروح الدين فلم يفلحوا في ترسيخه في النفوس.

والرسالة الدينية القادمة من المصادر والتوجهات المختلفة تكاد تتفق على الإهتمام بالعقائد والعبادات، أما المعاملات والأخلاقيات والسلوكيات فلا تحظى بنفس القدر من الإهتمام بل نرى سلوكيات الدعاة الدينيين - في أغلبهم على الأقل - منافيا للقواعد السوية في السلوك. وبدلا من القيم المطلقة الراسخة القادمة من روح الدين وجوهره نرى الآن لدى نسبة قليلة من المتدينين نوع من الأخلاق النفعية السطحية القادمة من أطماع النفس والتي تتلون بصبغة دينية زائفة لتحقق مكاسب دنيوية من خلال اللعب على عنصر الثقة فيما هو ديني. وقد أدى هذا الموقف إلى فقد الثقة في الرموز الدينية وفي المتدينين وبهذا افتقد الناس مصدرا مهما من مصادر

القدوة في حياتهم، وربما يبرر هذا لهم سقوطهم في مستنقع الإنتهازية الأخلاقية طالما أنهم رأو الرموز الدينية (بعضها أو كثير منها) قد سقط فيها.

وثمة أزمة خطيرة حدثت حين فقدت المؤسسات الدينية الرسمية جاذبيتها أو مصداقيتها لدى الناس فأعطوها ظهورهم وتوجهوا نحو الدعاة الجدد خارج الإطار الرسمي فتلقوا منهم رسائل متضاربة بعضها قد ينتمي إلى صحيح الدين وبعضها الآخر يعكس توجهات شخصية أو طائفية أو فئوية، وهنا تشرذم الناس ليلتفوا حول دكاكين دعوية مختلفة ومتضاربة ومتصارعة وكل منها يدّعي امتلاكه للحقيقة المطلقة.

التناقض بين الأقوال والأفعال

كانت هناك تناقضات كثيرة بين الأرقام، وهذا يعكس الإضطرابات القيمية الناتجة عن رسائل متعاكسة يتلقاها الناس، فمثلا تأتي رسائل من مصادر دينية تحرم الكذب، بينما تأتي رسائل من مصادر حياتية براجماتية تبرر الكذب بل وتزينه، والصورة في مجملها تعكس فجوة كبيرة بين القيم المعلنة والقيم السائدة في المجتمع المصري، وبمعنى آخر إذا راجعنا الكثير من الأرقام في هذه الدراسة وقارناها بما نراه في حياتنا اليومية لأدركنا بوضوح الكثير من التناقض بين ما أعلنه الناس في إجاباتهم وبين ما يمارسونه، ولو أن الإستبيان المطبق به معايير للكذب والتناقض (كما هو الحال في اختبارات نفسية مثل اختبار الشخصية متعدد الأوجه) لظهر هذا الأمر بوضوح يدعو إلى التأمل والعجب. وهذا أمر آخر في الشخصية المصرية حيث تعلمت من عصور الإستبداد الطويلة أن تقول ما يرضي أصحاب السلطة وأن تفعل هي ما تريد خلسة. وهناك ما يسمى بإجابات المرغوبية الإجتماعية حيث يقول الناس ما يعتقدون أن الرأي العام يحب أن يسمعه، والمرغوبية الإجتماعية هنا لن تكون طول الوقت في صف التعبيرات البراقة اجتماعيا كالصدق والأمانة والشفافية والوضوح وإنما قد تكون في الجانب الآخر تأسيا بصحف المعارضة التي تنتقد الأوضاع ليلا ونهارا ويبدو محرروها أنهم أبطال أو مصلحون اجتماعيون، وهذا يجعل بعض المفحوصين يتكلمون نفس اللغة الإنتقادية تأسيا برموز المعارضة الصحفية، ويبقى في النهاية السلوك اليومي الملاحظ هو الحاكم على السلوك، ولهذا نتمنى أن تستكمل

هذه الدراسة بدراسة أخرى لا تعتمد على الآراء بل تعتمد على الملاحظة الإحصائية المنضبطة للسلوك.

توصيات الدراسة

انتهت الدراسة إلى رؤية متكاملة لصياغة الأطر الحاكمة للسلوك فى مصر، كان البند الأول فيها هو التغيير الشامل والعام الذى لا يعتمد على الترقيع أو التدخل فى أمور معينة دون الأخرى، وأن يكون مرتبطًا بإعادة صياغة النظام الاجتماعى العام، وشددت الدراسة على أهمية ربط القيم بالقانون والدستور وتوضيح العلاقة بينهما، وطالبت بتفسير نصوص القانون والدستور بشكل يؤكد على الضرر الاجتماعى الناتج عن الانحراف عنها والإعلان عن محددات للسلوك تطبق على الجميع وتراقب من السلطات العليا والدنيا، حتى يتحول القانون إلى قيمة سلوكية وممارسة يومية.

ودعت الدراسة إلى اكتشاف قادة التغيير بين أبناء الشعب، من خلال اكتشاف النماذج الفاضلة وتحفيزها ونشر قيمها على الناس للتواصل إلى حالة اتفاق عام حول القيم الفاضلة والبعد عن الفساد، مؤكدة أن هؤلاء القادة هم من يجب أن يتميزوا ويتقدموا الصفوف.

كما طالبت الدراسة قادة المجتمع الذين يمتلكون اليوم سلطة أن يقدموا نماذج مضيئة على احترام القانون، والتأكيد على مبادئ الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد وشجبه بالفعل لا بالقول فقط.

ووجهت الدراسة نداءً إلى كل أجهزة الدولة من القضاء والشرطة والإعلام وأجهزة الخدمات المختلفة، بأن تكون مستقلة وحيادية وألا تعطى انطباعًا بالتحيز، وألا تعمل على تدعيم ذلك الشعور لدى المواطنين عن طريق تغيير سلوكياتهم وعبر الشفافية فى إعلان الموازنات والتعامل العادل مع الجمهور فى الأماكن العامة والخدمات والعدالة والشفافية فى توزيع فرص الوظائف بعد الإعلان عنها وعدم المساس بفئات معينة واتهامها بالانحراف وفساد الأخلاق فى وسائل الإعلام.

هذه التوصيات كانت وافية بالقدر المعقول وربما لا تحتاج إلى إضافة بقدر ما تحتاج إلى تنبيه وتحذير بأن لا تمر مرور الكرام ـ كما يحدث في أشياء كثيرة في حياتنا ـ بل تظل نشطة وحية ومحرضة لكثير من الجهود البحثية والإصلاحية بهدف إصلاح الضمير المصري العام.

المصريون من الحراك إلى العراك

«في ظل نخلة على شاطئ النيل استلقت على ظهرها امرأة فارعة الطول ريانة الجسد. وكشفت عن صدرها ونادت يزحف نحوها أطفال لا يحصرهم العد. وتزاحموا على ثدييها ورضعوا بشراهة غير معهودة وكلما انتهت جماعة أقبلت أخرى وبدا أن الأمر أفلت زمامه وتمرد على كل تنظيم، وخيل إليّ أن الحال تقتضي التنبيه أو الإستغاثة ولكن الناس يغطون في النوم على شاطئ النيل. وحاولت النداء ولكن الصوت لم يخرج من فمي وأطبق على صدري ضيق شديد. أما الأطفال والمرأة فقد تركوها جلدة على عظم. ولما يئسوا من مزيد من اللبن راحوا ينهشون اللحم حتى تحولت بينهم إلى هيكل عظمي. وشعرت بأنه كان يجب عليّ أن أفعل شيئا أكثر من النداء الذي لم يخرج من فمي، وأذهلني أن الأطفال بعد يأس من اللبن واللحم التحموا في معركة وحشية فسالت دماؤهم وتخرقت لحومهم. ولمحني بعض منهم فأقبلوا نحوي أنا لعمل المستحيل في رحاب الرعب الشامل» (الحلم رقم ١١ من أحلام فترة النقاهة لنجيب محفوظ، دار الشروق).

يطاردني هذا الحلم (الكابوس) وأنا أرى المجتمع المصري يتحول من الحراك الذي كنا نستبشر به خيرا في التغيير الإيجابي إلى العراك الذي ينتقل من طائفة لأخرى ومن شارع لشارع ومن بيت لبيت ونحن عنه غافلون. تساورني الرغبة أن أمشي في الشارع وأنادي في الناس: «مصر تحترق... مصر تحترق.... مصر تحترق»، نعم مصر تحترق، والنار في كل مكان بعضها في حجم الشرر وبعضها يرتفع لهبه إلى السماء. صراع مرير بين القضاة والسلطة اعتراضا على تزوير الإنتخابات وإهانة القضاة حين فضحوا التزوير، ثم سعيا نحو استقلال السلطة القضائية... صراع بين المحامين

والقضاة سعيا نحو العدل الذي يشعر المحامون أنهم افتقدوه في حادثة اشتباك بين وكيل نيابة ومحام ثم سعيا نحو حصانة يرجوها المحامون لأداء وظيفتهم... معركة بين محام وضابط شرطة في قاعة محكمة.... صراع بين الكنيسة والدولة حول قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين.... صراع بين المطلقين وبين الكنيسة حول أحقيتهم في الزواج الثاني، والكنيسة ترفض الطلاق وترفض الزواج الثاني.... عنف أسرى يجعل ٦٠٪ من الجرائم جرائم عائلية بمعنى أن الجاني والضحية من نفس البيت... انتشار العنف وازدياد وحشية الجرائم.... الناس تقتل لأتفه الأسباب.. ٢٤٥ حكم إعدام في عام ٢٠٠٩ و٧٥ حكم إعدام في شهر يونيو وحده العام الماضي (أيضا ٢٠٠٩).... مظاهرات ضد قانون الطوارئ ومع هذا يتجدد بلا نهاية.... اشتباكات بين أنصار البرادعي ومنتفعي الحزب الوطني... صراع بين الإخوان والسلطة لم يصل إلى حل منذ عشرات السنين... صراع بين التيارات والجماعات الدينية المختلفة وكل منها يدّعي أنه يمتلك الحقيقة المطلقة وكل ما عداه باطلا.... مظاهرات واحتجاجات واعتصامات من أجل لقمة عيش جافة افتقدها عمال فقراء جاءوا من ربوع مصر الجافة وافترشوا رصيف مجلس الشعب ومجلس الشورى ومجلس الوزراء وهم يصرخون على شاشات التليفزيون ويستغيثون من قسوة الجوع ومعهم أبناءهم ينطق حالهم بالبؤس الشديد... ضباط شرطة ومخبرين يعذبون شبابا ورجالا حتى الموت فتخرج الجموع الغاضبة تحاصر قسم الشرطة عدة ساعات أو عدة أيام ثم تفرقها القوة لتعود مع حادث جديد بعد عدة أيام أو عدة أسابيع ولا جديد.... الستار الحديدي من عربات الأمن المركزي يحيط بالجامعات والنقابات وأي مكان يصدر منه نبض شعبي أو نداء بالتغيير... البلد يأكل بعضه بعضا بالضبط كما صورنا نجيب محفوظ - أو تنبأ لنا في حلمه العبقري - وهو لم يتنبأ فقط بالصراع بين المصريين بعد نهبهم لمصر وإنما تنبأ أيضا بسلبية المصلحين وخفوت صوتهم وضعف تأثيرهم وترددهم حتى يعم الخراب والرعب الشامل... تقارير منظمة العفو الدولية تدين مصر كل عام وأذن من طين وأذن من عجين... نتقدم الصفوف في قائمة أكثر الدول فسادا وأكثر الدول فشلا بمعايير منظمات دولية محايدة ولا تهتز لنا شعرة... نفقد ريادتنا السياسية والعربية والإسلامية والإفريقية ولا نشعر بأي أسى.... تهددنا دول حوض النيل بقطع

المياه أو تقتيرها ثم نروح في سبات عميق.... ويتعلق الناس بالتغيير ويزداد الوعي من خلال ما يكتب في الصحف المستقلة وبعض البرامج شبه المستقلة، ويزداد الحراك ونأمل أن يتمخض هذا الحراك المجتمعي عن تغيير سلمي وتبادل للسلطة وشفافية في الحكم وحرية وديموقراطية سليمة، ولكن تأتي انتخابات الشورى الأخيرة وما حدث فيها من تزوير سافر لتغلق باب الأمل أمام كل هذه التوقعات ولتقول لكل المحبين لهذا البلد والمشفقين على مصيره: هيهات أن يحدث التغيير وسترون نفس الأسلوب في انتخابات مجلس الشعب وفي انتخابات الرئاسة وفي كل الإنتخابات. ويعم اليأس من الإصلاح في ظل الإصرار على بقاء الحزب الوطني في السلطة إلى أن يعم الخراب والرعب الذي تنبأ به نجيب محفوظ، ونظل نحن أبناء هذا البلد الأصليين نصرخ: «مصر تحترق... مصر تحترق.... مصر تحترق....».

لماذا يقتل المصريون بوحشية؟

لم يعد المصريون بنفس الطيبة التي عرفهم الناس بها قديما، فالطيبة كانت إحدى سمات الشخصية المصرية الأساسية (الطيبة والمرح والذكاء والفن والتدين وحب الإستقرار)، والدليل على ذلك ما نراه في الشارع من ارتفاع الصوت بلا مبرر، والخشونة في التعامل، والألفاظ النابية والعبارات الجارحة، حتى النكتة أصبحت لاذعة بمرارة وعدوانية في الأغلب. ولا يخفى على أي متخصص أو حتى غير متخصص زيادة نبرة العنف في المجتمع المصري، وتقلص مساحة الطيبة والتسامح. وتزداد الصورة وضوحا حين نتتبع نمط جرائم القتل في السنوات الأخيرة، فعلى الرغم من كون القتل فعل شديد العنف في حد ذاته، وأن القتل موجود منذ فجر التاريخ (منذ قتل قابيل هابيل) إلا أن حوادث القتل الأخيرة تشير إلى حجم هائل من القسوة والوحشية والرغبة في الإنتقام.

وحشية البلطة والسكين المشرشرة

وإليك عزيزي القارئ وصفا لآخر جريمة قتل نشرتها الصحف، وقعت في حي النزهة بالقاهرة، والمتهم فيها (حتى الآن) مهندس كومبيوتر عانى من خسارة كبيرة في البورصة، وكما ورد في جريدة الدستور بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٩، فقد اشترى المتهم بلطة وسكينا مشرشرة، وذهب إلى البيت وانتظر حتى نامت أسرته فتوجه إلى غرفة ابنه (مهندس أيضا)، ولكن الإبن استيقظ على وقع خطوات أبيه، وحاول مقاومته.. لكن الأب عاجله بضربة من البلطة أصابته بذبح في جانب من الرقبة ثم سدد له ضربة أخرى في منتصف رأسه ثم أصابه بأخرى في ذراعه اليمنى، فسقط

الإبن يلفظ أنفاسه على السرير وسط بركة من الدماء كانت تسيل من رأسه ورقبته.. تأكد الأب من وفاته فتوجه إلى حجرة ابنته.. وقبل أن تنتبه له كان قد هوى على رأسها بالبلطة لكن ضربته لم تنه حياتها بعد أن حالت البطاطين بين حد البلطة وتعرضها لإصابة مؤثرة، فنزع الغطاء عنها وسدد لها ضربة محكمة أحدثت جرحا غائرا في رأسها أفقدها الوعي.. لكنه لاحظ أنها لا تزال على قيد الحياة فعاجلها بضربة أسفل أذنها أنهت حياتها.. ثم سارع إلى غرفة زوجته التي انتبهت له.. وكانت في طريقها لفتح باب غرفتها وهي مذعورة.. فهوى على رأسها بضربة من بلطته فسقطت أمامه وحاولت الفرار منه والإختباء أسفل السرير، لكنه تمكن منها وأصابها بضربة من بلطته فسقطت أمامه وأصابها بضربة أخرى في نفس مكان الضربة الأولى فشلت حركاتها.. فحملها ووضعها على السرير وانهال عليها بالضربات القاتلة.. ثم خرج من الحجرة وذهب إلى أبنائه فوجدهما جثتين هامدتين فعاد إلى زوجته ورقد بجوارها لعدة ساعات ثم نهض وأحضر السكين المشرشرة وقطع شرايين يديه وقدميه محاولا إنهاء حياته هو الآخر، ولكنه لم يمت، وتم نقله إلى أحد المستشفيات، وقد ذكر في التحقيقات المبدئية أنه نفذ جريمته خوفا على أولاده من الفقر بعد خسارته كل مدخراته في البورصة. وقد وجدت السلطات المختصة ورقة مكتوبة بالحبر الأسود بخط يد المتهم كتب فيها "تحيا البورصة المصرية الأمريكية". نحن أمام جريمة قتل، ولكنها تحوي إفراطا في استخدام العنف، فقد كانت تكفي السكين للقتل، فلماذا البلطة، كما أن السكين العادية تقتل فلماذا السكين المشرشرة والتي تحدث مزيدا من الألم، ودائما نقول بأن عدد القتلى في الجريمة يتناسب مع مخزون العنف في النفس، وواضح هنا أن مخزون العنف كان رهيبا، وهل يعقل أن يحمل زوجا وأبا كل هذا العنف لأسرته؟.. أم أنه عنفا موجها إلى أشخاص أو هيئات أو مواقف أخرى ولكن المتهم أزاحه في هذه اللحظة إلى أحب الناس إليه. وهل هذا القتل - إن ثبتت نسبته إلى المتهم - نوع من قتل الرحمة، بمعنى أنه لم يقتلهم كرها لهم بل حبا لهم وخوفا من أن يتعرضوا للفقر وويلاته بعد أن خسر هو كل أمواله أو معظمها في البورصة. وقد ورد في ثنايا الخبر أن هذا الأب كانت قد ظهرت عليه علامات الحزن في الشهور الثلاثة السابقة للجريمة، وكان معتزلا أسرته ويجلس أغلب الوقت في غرفته منفردا،

وفشلت محاولات أسرته لإخراجه من عزلته، فهل يا ترى أصيب هذا الأب باكتئاب، وكان للجريمة علاقة بهذا الإكتئاب؟؟؟، حيث تكون لدى المكتئب ميولا انتحارية ولكنه قد يخشى على من يحبهم أن يشقوا من بعده فيقوم بقتلهم راحة لهم (كما يظن من منطقه الإكتئابي)... عموما هذه ليست تشخيصات أو احتمالات مؤكدة، ولكنها مجرد مفاتيح لفهم ما جرى ويؤيدها أو ينفيها تفاصيل التحقيقات المؤكدة وتقارير الطب الشرعي، وربما يحتاج الأمر بل هو يحتاج فعلا عرض القاتل على لجنة طبية نفسية لتقييم حالته، إذ أنه ليس من السهل أن يقتل أب أبنائه وهو في حالة سوية، بمعنى أنه في أي جريمة يقتل أب أبناءه أو أحدهم فمن الواجب تقييم حالته النفسية لأن هذا لا يتفق مع القوانين الطبيعية للنفس البشرية، فالأب والأم هم أكثر الناس حرصا على حياة وسلامة وسعادة أبنائهم، وحين يفعلون عكس ذلك فلابد من تقصي الأمر، وهذا أيضا ليس دفاعا عن القاتل أو سبقا للأحداث أو محاولة تبرير طبي للجريمة، بل هي نوع من التفكير الموازي حتى تثبت أركان الجريمة ويعرف من القاتل وما دوافعه للقتل، ولكن يبقى العنصر المهم لدينا وهو بشاعة القتل ووحشيته، وكم العنف المستخدم فيه.

حوادث أخرى وحشية في مجتمع كان طيبا

ولو عدنا بالذاكرة قليلا فسنجد أحداثا مشابهة مع اختلاف التفاصيل نذكر منها:

١ ـ حادث بني مزار الذي قتل فيه عدد كبير من الضحايا (ربما عشرة أو أكثر) في قرية واحدة، ولم يكتف القاتل بقتلهم وإنما قطّع أجزاءا من أجسادهم وفرقها في اماكن متعددة من بيوتهم.

٢ ـ حادث الأب الذي قتل بناته الخمسة لخلافات بينه وبين زوجته (تم إيداع هذا الأب مستشفى الصحة النفسية حيث ثبت إصابته باضطراب نفسي وقت الجريمة).

٣ ـ حادث طبيب الجراحة الذي أطلق النار على شخص بسبب خلافات مادية، ثم قطع جسده بالمنشار ووضعه في أكياس ووزعها على أماكن مختلفة.

٤ ـ حادث هبة ونادين، حيث سدد القاتل طعنات كثيرة لجسد القتيلتين وشق لسان إحداهن.

٥ ـ قتل عدد غير قليل من الزوجات لأزواجهن وتقطيع أجسادهم ووضعها في أكياس بلاستيكية وتوزيعها على صناديق القمامة.

٦ ـ التعذيب حتى الموت في الأقسام وفي أماكن الإعتقال.

٧ ـ تورط بعض المنتسبين للشرطة في أحداث قتل باستخدام السلاح الميري على أثر نزاعات شخصية أو عائلية ليس لها علاقة بعملهم.

٨ ـ الأحداث الطائفية وما ينتج عنها من انفجارات عنف هائلة تقتل وتحرق وتدمر.

٩ ـ الأم التي قتلت ابنها المدمن لتستريح من مشكلاته.

١٠ ـ الشابين اللذين قتلا زميلهما وصديقه في شقة ثم أشعلا النار في الشقة والقتيلين.

براكين الغضب

كل هذه النماذج تؤكد أننا أمام انفجارات عنف وتؤكد وجود مخزون هائل من الإحباط والغضب، يتحول في مرحلة ما إلى عنف لفظي ثم ينطلق في لحظات أخرى في صورة عنف جسدي يصل إلى القتل والتمثيل ببشاعة غير معهودة في المجتمعات الأخرى أو حتى في المجتمع المصري قبل خمسين سنة. إذن فنحن أمام تغير نوعي في سلوك الناس تعكسه ملاحظات كثيرة من ضمنها الطرق المستخدمة في حوادث القتل في السنوات الأخيرة. وقد نرى في كثير من الحوادث أن القتيل لم يكن يستحق كل هذا العنف من القاتل، وأن الخلاف الذي أدى إلى القتل ربما كان خلافا عاديا لايستدعي كل هذا الإنتقام، وهنا لابد وأن نعرف آلية من الآليات الدفاعية النفسية وهي آلية الإزاحة، بمعنى أن القاتل يكون لديه كما متراكما من الغضب والعنف بداخله تجاه أحداث أو أشخاص أو مواقف، وفي لحظة من لحظات المواجهة مع أي

شخص يتحول كل هذا المخزون من الغضب إلى الشخص المواجه فتصوب ناحيته كل موجات العنف المخزونة عبر السنين، وهذه الآلية تفسر لنا الكثير من الأحداث في حياتنا اليومية، فمثلا الموظف الذي لا يرضى عن حياته الوظيفية لا يوجه عدوانه ناحية رئيسه في العمل (إذ لايقدر على ذلك)، وإنما يوجه عدوانه إلى المواطنين الذين يحتاجون خدماته فيبتزهم أو يوقف مصالحهم أو يذلهم، وربما يحول غضبه إلى زوجته أو أبنائه في البيت فيتسلط عليهم كما تسلط عليه رئيسه في العمل. وقد ذكر قاسم أمين في كتاباته أن الشعوب التي تعاني قهرا سياسيا تمارس قهرا على نسائها في البيوت.

إذن فنحن أمام كم هائل من الغضب المكتوم لدى الناس يخرج جزء منه من وقت لآخر في صورة انفجارات غضب (كالبركان)، ويتكرر الأمر من وقت لآخر، ولهذا وجب التحذير، ووجب التحفيز للدراسات العلمية المنضبطة لهذه الظواهر النفسية والإجتماعية قبل أن نواجه بمزيد من براكين الغضب، أو نواجه ببركان هائل يذهب بالأخضر واليابس. ولا ننسى حوادث التحرش الجماعي التي تكررت في القاهرة في مناسبات مختلفة، وهي إرهاصات لانفجارات نزوية وعدوانية من شباب صغير، قد تكبر في وقت ما وتشكل أخطارا أكبر، وهي ظاهرة جديدة أيضا على المجتمع المصري المحافظ بطبعه، والمتسامح بطبعه (القديم).

هل المجتمع المصرى فى أزمة؟

نعم فالملاحظ والمعايش لهذا المجتمع يدرك ذلك بسهولة بمجرد الخروج إلى الشارع والنظر فى وجوه الناس فسيدرك كم هم متأزمين ومتعبين وغاضبين، وتتضح الصورة أكثر إذا كان هذا الملاحظ يقارن وجوه الناس وأحوالهم بفترات سابقة، كانت الشخصية المصرية فيها تتسم بالطيبة والمرح والتفاؤل والإيثار، أما الآن فالصورة مختلفة كثيرا حيث حلت القسوة والكآبة والتشاؤم والأنانية والإنتهازية والفهلوة والرغبة فى الكسب السريع بأى شكل من الأشكال.

وتتضح الصورة أكثر لمن يسافر خارج مصر إلى أى بلد عربى أو أوروبى ثم يعود،

فسيلاحظ الفرق شاسعا بين نوعية الحياة المصرية ونوعية الحياة خارج مصر، وبين حالة المواطن المصرى وغيره من المواطنين.

وإذا تجاوزنا الملاحظة الميدانية، وفتحنا الصحف أو الراديو أو التليفزيون فسوف يذهلنا استخدام كلمة « أزمة » فى كل الأحاديث والمقالات أو على الأقل معظمها، فترى الحديث عن الأزمة السياسية، والأزمة الإقتصادية، والأزمات الإجتماعية، والأزمة الثقافية، وأزمة السينما، وأزمة المسرح، وأزمة الضمير، وأزمة المؤسسات الدينية، وأزمة الفتنة الطائفية، وأزمة الفكر الدينى، وأزمة الرياضة، وأزمة الشباب، وأزمة البطالة، وكأننا مجتمع يسبح فى بحر من الأزمات.

والسؤال الآن لماذا وصلنا إلى هذه الحالة الإستثنائية من الأزمات والتى تجاوزت ـ كما وكيفا ـ الحدود المقبولة للأزمات فى المجتمعات البشرية وأصبحت تهدد أمننا واستقرارنا وإحساسنا الطبيعى بالحياة؟

السبب وراء ذلك هو تراكم المشكلات يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر وعاما بعد عام دون وجود حلول علمية وعملية (حقيقية) لها، والإكتفاء بالحلول الشكلية أو الإعلامية أو الوهمية أو الفهلوية دون الدخول إلى جوهر المشكلات. فتراكم المشكلات دون حل حقيقى يؤدى إلى حالة من التأزم، وتراكم الأزمات دون حل حقيقى يؤدى إلى شعور متزايد بالإحباط، والذى يؤدى بدوره إلى تراكم شحنات الغضب والتى تظل كامنة إلى أن تصل إلى مستوى معين فيحدث الإنفجار فى ظروف مهيئة وضاغطة (وما أكثرها فى حالة المجتمع المصرى) فى صورة أعمال عنف ظاهرة، أو تتحول تلك الشحنات إلى غضب مزمن ومكتوم يؤدى إلى حالة من العدوان السلبى يظهر على شكل لامبالاة، كسل، تراخى، بلادة، عدم انتماء، عدم اتقان، .... الخ.

أما إذا أردنا معرفة أبعاد الأزمة بصورة إحصائية دقيقة فيكفى أن نرجع لإحصاءات المركز القومى للبحوث وغيره من الجهات البحثية، وسوف تصدمنا إحصاءات العنوسة (٩ مليون عانس)، نسب الطلاق (٢٦٪)، وأعداد الشباب العاطلين (حوالى ١٢ مليون)، ومعدلات الجريمة، والعنف الأسرى، والمخدرات، وغيرها.

إذن فنحن فى أزمة حقيقية ولا يجوز أن نهون منها، أو نمالئ أو نداهن لأن ذلك يزيد من حدة الأزمة ويجعلها أكثر خطورة وربما تصل إلى مرحلة اللاعودة فى وقت من الأوقات، إذا استمرت عمليات التغطية ودفن الرأس فى الرمال، وإذا استمرت الحلول القائمة على الخداع والفهلوة، والشكل دون المضمون، وهذه أمراض أخرى تفشت فى مجتمعنا فى السنوات الأخيرة.

هل هناك ظاهرة عنف فى المجتمع المصرى؟... وهل هى آخذة فى الزيادة أم فى النقصان؟

والإجابة: نعم، توجد ظاهرة عنف مقلقة جدا فى المجتمع المصرى، وهى فى تنامى مستمر كما وكيفا. ونحن نطلق عليها ظاهرة لأنها أصبحت تتكرر بشكل ملفت للنظر ومؤثر فى حياتنا كشعب على كل المستويات، فهى قد تجاوزت أحداث العنف الإستثنائية الموجودة والمتوقعة فى كل المجتمعات البشرية من لدن آدم حتى اليوم، وهذه الظاهرة قد دخلت مرحلة الخطر الحقيقى، فمنذ السبعينيات ونحن نعيش هذه الظاهرة والتى نضرب لها بعض الأمثلة فقط للتذكير والتنبيه:

أحداث العنف فى أسيوط على يد الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، أحداث العنف الطائفى فى الصعيد والوجه البحرى (الزاوية الحمراء، الكشح، الإسكندرية، ...، ....، ....، ....)، وحادث المنصة الذى أودى بحياة أنور السادات، محاولات الإغتيال السياسى المتكرة (الصحفى مكرم محمد أحمد، وزير الإعلام صفوت الشريف، وزير الداخلية حسن الألفى، رئيس الوزراء عاطف صدقى، رئيس الجمهورية حسنى مبارك) وحادث الأقصر، وحادث ميدان التحرير، وحادث الأزهر، وحادث ميدان عبدالمنعم رياض، وحادث ميدان السيدة عائشة، ومظاهرات الغضب المتكررة فى الكاتدرائية بالعباسية، والغضب الصامت أو الظاهر على الجانب الآخر، وبين كل هذا مئات من الأحداث العنيفة.

وهذه الزيادة فى الكم والكيف تدل على وجود العديد من عوامل الخطورة الكامنة، والتى تحتاج لحلول حقيقية، وليست حلول إسمية أو شكلية، فقد أصبح فى مصر ـ للأسف الشديد ـ خبراء فى إعطاء الشكل دون المضمون، وإعطاء الإسم

دون المحتوى، وممارسة خداع الذات والآخر طول الوقت، وهذه كلها جرائم كبرى خاصة فى موضوع كهذا أصبح يهدد أمن واستقرار هذا البلد.

أشكال العنف السائد فى مصر

العنف المباشر

لفظى: وهو يتبدى فى استخدام ألفاظ بذيئة أو جارحة فى الشارع المصرى، وعلو الصوت، وحدة النبرة، والصراخ، والصخب، وكلاكسات السيارات بدون داع.

جسدى: ويظهر فى الخشونة فى التعامل مع الدفع فى الشوارع ووسائل المواصلات، لكى يصل إلى التشابك بالأيدى لأتفه الأسباب، أو استخدام الأسلحة، واستأجار البلطجية والحراس الشخصيين لرجال الأعمال والفنانين والفنانات بهدف الدفاع أو الإرهاب.

العنف غير المباشر: (العدوان السلبى)

ممثلا فى اللامبالاة، والتراخى، والكسل، وتعطيل المصالح، والصمت، والسلبية، والإهمال...... الخ.

أسباب العنف فى المجتمع المصرى

١ ـ أسباب نفسية

ـ الإحباط: وهو أهم عامل منفرد يؤدى إلى العنف، ولدى الشعب المصرى كم هائل من الإحباط على مستويات متعددة نذكرها فى موضعها لاحقا.

ـ التلوث السمعى والبصرى والأخلاقى: والمتمثل فى الضوضاء والصخب والقاذورات والأخلاقيات المتدنية فى الشوارع والميادين والدواوين مما يخالف الطبيعة الهادئة والنقية التى اعتادها الشعب المصرى فى مراحل سابقة من تاريخه.

ـ الإحساس المؤلم بالدونية لدى المصرى داخل وخارج بلده، فالمصرى يشعر أنه مواطن من الدرجة الثانية سواء فى بلده أو خارجها، ويتأكد لديه هذا الإحساس

كلما ذهب إلى قسم شرطة أو سفارة أو أى جهة رسمية فى الداخل والخارج، فهو بلا حقوق وبلا كرامة، ولا يدافع عنه أحد، وفى نفس الوقت يرى المواطنين من الجنسيات الأخرى سواء كانوا عربا أو أجانب يحظون بالرعاية والحماية والإحترام

- فقدان الأمل فى المستقبل على كل المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية خاصة لدى طبقة الشباب الذين قضوا سنوات طويلة فى التعليم وأرهقوا أهلهم فى الدروس الخصوصية ثم اكتشفوا أنهم يحملون ورقة (شهادة) لا قيمة لها وأنهم لن يجدوا فرصة للعمل بها، وحتى لو وجدوا فستكون أعمالا دونية لا تتفق مع مستوياتهم الإجتماعية أو العلمية

- انسداد قنوات التعبير، وانسداد مسارات الحوار، وشيوع ألوان من الحوار السلبى مثل: حوار الطريق المسدود (لا داعى للحوار فلن نتفق)، وحوار الطرشان (قل ما تشاء فلن أسمعك)، والحوار السلطوى (اسمع واستجب)، والحوار الإلغائى أو التسفيهى (كل ما عداى خطأ)، والحوار المعاكس (عكسك على طول الخط)، وحوار العدوان السلبى (صمت العناد والتجاهل)، والحوار العدمى التعجيزى، وحوار المناورة (الكر والفر)، والحوار المزدوج، والحوار السطحى، وحوار البرج العاجى، والحوار المداهن (معك على طول الخط ورهن إشارتك وتحت أمرك)، والحوار الفهلوى (نفهمها وهى طايره، احنا اللى دهنا الهوا دوكو، احنا اللى خرمنا التعريفه واحنا اللى مشينا النمل طوابير، كله تمام يا سعادة الباشا،......).

- انسداد قنوات التغيير السلمى والشرعى مما يؤدى إلى علاقة ملتبسة بين المواطن والسلطة، فهو يراها سلطة مستبدة يحمل تجاهها مشاعر الرفض والغضب وفى نفس الوقت يداهنها ويخشاها، وشيئا فشيئا تحدث تشوهات فى شخصية المواطن فإما أن ينفجر غضبه فى أعمال عنف تجاه السلطة ورموزها، أو يزيح هذا الغضب تجاه غيره من المواطنين فيقهرهم ويعذبهم، أو تجاه زوجته وأبنائه فيحيل حياتهم جحيما، أو يحول غضبه إلى عدوان سلبى يظهر فى صورة عناد وسلبية ولامبالاة وكسل وتراخ، أو يتحول إلى فهلوى وسيكوباتى يلاعب السلطة ويخادعها ويستفيد من سلبياتها ويتعايش معها. أما السلطة فإنها تنظر إلى المواطن بتوجس وحذر وترى فيه مخادعا

أو متآمرا وبالتالى تحتاج لقانون طوارئ يحكمه ويتحكم فى نواياه الخبيثة (فى نظرها) التى لاتكفيها القوانين العادية، فهو فى نظر السلطة ماكر ومخادع ويمكنه الإحتيال على القوانين واستغلال ثغراتها

٢ ـ أسباب سياسية

* داخلية

ـ الجمود السياسى والذى أصبح سمة واضحة منذ سنوات عديدة، ذلك الجمود الذى أصبح عاجزا عن استيعاب حركة المجتمع وأصبح عائقا أمام النمو الطبيعى للحياة، فهناك فجوة هائلة بين حركة الحياة والحركة السياسية، وهذه الفجوة تتسع يوما بعد يوم وتهدد دائما باحتمالات خطرة، ولا يجدى فى الوقت الحالى تلك المحاولات السطحية والمترددة للتغيير الشكلى دون الجوهر والمضمون.

ـ الصمم السياسى: وهو عدم الإستماع للأصوات الأخرى المنادية بالإصلاح أو التغيير رغم علو نبرة هذه الأصوات ووصولها إلى مرحلة التجاوز.

ـ العناد السلطوى وعدم الإستجابة للمطالب الشعبية.

ـ القهر السلطوى لكافة ألوان المعارضة (باستثناء المستأنس والمنتفع منها) مما يدفع إلى العمل السرى والتنظيمات التحتية.

ـ انتشار الفساد بشكل وبائى ومستفز ومتجاوز لما هو مقبول فى المجتمعات البشرية ومع ضعف المحاولات للسيطرة عليه بما يوحى بقبوله أو التورط فيه على كافة المستويات.

ـ البيروقراطية الحكومية، وما تؤدى إليه من معاناة وعذابات يومية يعيشها المواطن المصرى بحثا عن حقوقه (صور هذا الموقف فى شكل كوميدى فيلم الإرهاب والكباب).

ـ الإحساس بالظلم لدى قطاعات عريضة من الناس مع عدم وجود آلية شرعية لدفع هذا الظلم نظرا لما سبق الحديث عنه من الجمود والصمم والعناد والفساد على كل المستويات.

- التحايل والمناورة والإلتفاف على الضغوط الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاح الحقيقى، مع التظاهر بالإستجابة من خلال عمليات شكلية مفرغة من أى مضمون حقيقى، بما يعطى إحساسا باليأس من التغيير السلمى ويفتح الباب أمام مخططات العنف بهدف تعتعة هذا الجمود والعناد السلطوى القاهر.

- غياب الديموقراطية الحقيقية والإكتفاء بأشكال هشة وخادعة للديموقراطية تكرس للأمر الواقع وتخفى تحتها وجها قبيحا للإستبداد. ونظرا لأن الشعوب ومن بينها الشعب المصرى أصبحت ترى ثمار الديموقراطية الحقيقية فى الدول المتقدمة (وحتى نصف المتقدمة) عبر القنوات الفضائية، لذلك أصبح غياب الديموقراطية عن أى شعب عملا مستفزا ينبئ بمخاطر جمة، فلم تعد المجتمعات مغلقة كالسابق، ولم يعد خداعها ممكنا فى وجود السماوات المفتوحة وقنوات الإتصال الهائلة، ومن يعتقد أنه قادر فى مثل هذه الظروف على الإستمرار فى الخداع والمناورة وكسب الوقت والإبقاء على الأوضاع كما هى فهو يعيش وهما يؤدى إن آجلا أو عاجلا إلى أوضاع مأساوية تأتى على الأخضر واليابس.

*** خارجية**

- جرح الكرامة الإسلامية والعربية والمصرية من خلال القهر العالمى والأمريكى والإسرائيلى من خلال احتلال فلسطين وأفغانستان والعراق، وإذلال ليبيا، والتمهيد لاحتلال السودان وسوريا وربما مصر، مع صمت واستسلام وتخاذل رسمى تجاه كل هذا.

- زيادة التبعية للغرب بوجه عام ولأمريكا بوجه خاص، مما يثير الحفيظة وربما الغضب تجاه التابع والمتبوع على السواء.

- القهر الخارجى وما صاحبه من تجاوز الشرعية الدولية بواسطة القوة الأمريكية الباطشة والغاشمة، مما يعطى تبريرا للبعض بتجاوز مماثل لكل أنواع الشرعية دفاعا عن الذات، ودفعا للإحساس المؤلم بالظلم.

٣ ـ أسباب اجتماعية

ـ تقلص المساحة الحضارية بسبب الزحام وسوء التوزيع والإختناقات المرورية وتفشى العشوائيات: ومفهوم المساحة الحضارية لدى علماء الإجتماع يعنى تلك المساحة المتاحة للفرد كى يتحرك فيها بحرية، ومن خلال التجارب العملية وجد أنه كلما ضاقت هذه المساحة كلما زادت دفعات العنف لدى الأفراد.

ـ شيوع وغلبة عدد كبير من القيم السلبية مثل الفهلوة والإنتهازية والنصب والإحتيال والكذب ومحاولة الكسب السريع بغير جهد أو بأقل جهد، والرشوة والمحسوبية، والظلم الإجتماعى.

ـ سفر عدد كبير من الآباء للعمل فى الخارج مما أدى إلى خلل فى الضبط الأسرى وفى التركيبة الإجتماعية.

٤ ـ أسباب دينية وطائفية

* تنامى الفكر الدينى الإستقطابى الذى يكفر الآخر أو يفسقه أو يلغيه ويستبعده.

* تنامى النزعات الطائفية فى غياب الإنتماء الوطنى العام وضعف الحكومة والأحزاب السياسية (اتجه الأقباط إلى الكنيسة والبابا، واتجه المسلمون إلى الجماعات الدينية وأمرائها ومرشديها).

* ضعف التربية فى المدارس وانتقالها إلى الكنائس المغلقة والمساجد المنزوية والغرف المغلقة، وجارى الشحن والتسخين حتى إشعار آخر.

* محاولات خارجية لتسخين الأجواء وتهيئتها لفتنة طائفية أكبر.

* انشغال السلطة بجنى مكاسبها الشخصية والحفاظ على الكراسى على حساب الإصلاح السياسي والاجتماعي ورعاية الناس.

* الإرتكان إلى عمق العلاقة التاريخية بين المواطنين المصريين مسلمين وأقباط، مع عدم الإنتباه إلى التغيرات الداخلية والخارجية التى ربما تغير الصورة وتدفع إلى مزيد من اليقظة والحذر واتخاذ التدابير الحقيقية لاستعادة سلامة النسيج الوطنى الذى كان معروفا لدى المجتمع المصرى.

٥ ـ أسباب أمنية

* الإكتفاء بالضبط الأمنى (دون السياسى والإجتماعى والإقتصادى) مما أدى إلى حالة من الصراع والثأر تتزايد عنفا يوما بعد يوم

* تضخم المؤسستين العسكرية والشرطية على حساب المؤسسات المدنية مما أعطى إيحاءا بعسكرة الحياة المصرية وعسكرة الصراع مع المختلفين والمعارضين وبالتالى سيطرة الحلول العنيفة ولغة القوة (بدلا من الحوار والتفاهم السياسى والمدنى) لمواجهة هذا الطغيان العسكرى الذى لا يعرف ـ غالبا ـ لغة الحوار المدنى، وإذا عرفها لايستجيب لها، بل إنه غالبا يقف معاندا ومتعاليا على المطالب والمقترحات المدنية. أى أننا أمام ظاهرة يمكن تسميتها «عسكرة الحوار»، سببها تضخم المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية، والمقصود بالأخيرة هو هذا العدد الهائل من أصحاب المناصب القيادية العسكرية على رأس المؤسسات المدنية بعد خروجهم من الخدمة العسكرية أو إحالتهم إلى المعاش، وهؤلاء وإن كان يفترض فيهم قدرتهم على الضبط والربط والحزم والحسم والإنضباط (بما لديهم من خلفية عسكرية)، إلا أنهم تنقصهم الحنكة والمرونة والتفهم لمتطلبات الحياة المدنية بتشابكاتها وتعقيداتها.

* العلاقة المشوبة بالخوف والحذر وأحيانا الكراهية بين السلطة الأمنية والمواطن، وذلك بناءا على خبرات سلبية متراكمة فى تعامله مع هذه السلطة مما يجعله يحجم عن التعامل معها أو حتى الإحتكاك بها بأى صورة، وتصبح كل أمنيته اكتفاء شرها. وقد أدى هذا إلى ابتعاد الناس عن فكرة أخذ حقوقهم بالقانون عن طريق الجهات المختصة ولجأوا إلى حل مشكلاتهم بأيديهم.

انتحار البراءة

«انتحر طالب بالصف الأول الإعدادي (١٢ سنة) بالإسكندرية لعدم رغبته في الذهاب للمدرسة، فقد قام بشنق نفسه بحبل مربوط في عرق خشبي بسقف حجرة أعلى سطح البيت».

حين قرأت هذا الخبر انتابتني مشاعر مختلطة منها الشفقة ومنها الدهشة ومنها الغضب ومنها الحيرة، إذ كيف تهون الحياة على طفل في هذا السن؟... وكيف اختل توازنه النفسي حتى يصبح الموت عنده أفضل من الحياة؟.... وماهي الظروف الأسرية التي عاشها؟.... وماهو حجم الضغوط المدرسية والدراسية التي تعرض لها في السنوات الماضية؟.... وكيف أصبحت المدرسة منفرة والدراسة موحشة إلى هذا الحد؟.... ومن المسئول عن وصول طفل إلى هذه الحالة من الإحباط واليأس؟... أهي الأمية التربوية لدى المدرسين والقائمين على العملية التعليمية؟.... أهي الأمية النفسية لدى الأسرة والمجتمع بحيث لم يستشعر أحد معاناة الطفل حتى وصل إلى هذه الحالة؟

ويطارد خيالي مشهد هذا الطفل وهو يصعد إلى سطح المنزل لا ليلعب أو يطيّر طيّارة ورقية ـ كما كان الحال من قبل ـ ولكن ليقف على كرسي ويربط الحبل في العرق الخشبي، ثم يلفه حول رقبته، ثم يضرب الكرسي بقدميه الصغيرين ليشنق نفسه هربا من جحيم المدرسة أو من جحيم الحياة التي يعيشها هو وأسرته.

وتتوالى الصور من حوادث انتحار الأطفال في السنوات الأخيرة: طفلة عمرها ٩ سنوات انتحرت بسبب سوء معاملة زوجة أبيها لها، وتدهور مستواها الدراسي...... انتحار طفل في قرية للأطفال بالإسكندرية حيث وجد معلقا في سقف حجرته يرتدي

كامل ملابسه، وقد قام بشنق نفسه بجنزير حديدي لمروره بأزمة نفسية قيل إنها بسبب سوء معاملة المشرفين والمشرفات على الدار..... طالب في الإعدادية يلقي بنفسه من فوق سطح منزله لحصوله على درجات متدنية وخوفه من عقاب والده.... طالبة في الصف الثاني الثانوي تلقي بنفسها من شرفة غرفتها بعد فشلها في الحصول على المجموع الذي تريده وتريده أسرتها للإلتحاق بأحد كليات القمة..... طفلة في الحضانة تتحدث لأمها عن رغبتها في أن تموت لأنها لاتستطيع فهم دروسها بالشكل الذي يرضي أباها... طفلة في الصف الثاني الإبتدائي تقف على كرسي لتقفز من فوق سور البلكونة وينقذونها في اللحظات الأخيرة والسبب هو ضغط الدراسة والواجبات.

قد نرى مثل هذه الأحداث في بلدان أخرى ولكنها تكون متناثرة ولا تشكل هذا الزخم الإنتحاري المقلق في هذا السن، فمن المعروف أن الإنتحار يكون نادرا في الأطفال، حيث يقضون وقتهم في اللعب واللهو والمرح، ولا يتحملون مسئوليات كثيرة، ولا يدركون من مشكلات الحياة وضغوطها كما يدرك الكبار، وأنهم في حماية ورعاية من والديهم ومن المجتمع.

فهل ياترى انتقلت الضغوط والمعاناة من الكبار إلى الصغار حسب نظرية الأواني المستطرقة، أم أن وعي الأطفال زاد عن ذي قبل وأنهم كبروا قبل الأوان وعانوا ما يعانيه الكبار؟... أم أن العملية التعليمية يشوبها خلل هائل أحدث ضغطا على الأسرة حين استزف جهدها ومالها ووقتها بلا عائد وأحدث ضغطا على الأطفال بلا مبرر؟

قد نفهم بسهولة لماذا تضاعفت نسب الإنتحار في مصر فزادت خمس أضعاف في عام ٢٠١٠م مقارنة بعام ٢٠٠٥م، ولكن لكي نفهم الزيادة في انتحار الأطفال ربما نحتاج إلى مزيد من القراءة والتحليل للظاهرة وخاصة في ارتباطها بالعملية التعليمية.

منذ سنوات والجميع يشهد بتدهور العملية التعليمية في مصر بدءا بالمقررات ومرورا بالمدرسين وانتهاءا بنظام الإمتحانات (ولا أحد يفعل شيئا). ولا يخفى على أحد دخول الدروس الخصوصية على الخط بحيث كانت في فترة نوع من التعليم المساعد، ثم تحولت إلى نوع من التعليم الموازي ثم أصبحت الآن تعليما بديلا

للمدارس، وأصبح الذهاب للمدرسة بلا جدوى في نظر الطلاب، وحين يذهبون فهم يفعلون ذلك مرغمين لتفادي تجاوز نسب الغياب والفصل من المدرسة. وقد أصبحت المدارس خالية من الطلاب خاصة في مرحلتي الثانوية العامة حيث يجد الطلاب أن من الأجدى لهم أن يذهبوا إلى الدروس الخصوصية، وأن وقت المدرسة يعتبر وقتا مضيعا. ولم يتوقف ضعف دور المدرسة على الجانب التعليمي بل ظهر هذا الضعف أكثر جلاءا في الجانب التربوي الذي يكاد يكون قد تلاشى في المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء، حيث لم يعد أحد يهتم به أو حتى يشعر بجدواه فالمدارس تضع أمام أعينها - إذا وضعت - درجات آخر العام، تلك الدرجات التي تهئ للطالب في الثانوية العامة دخول ما يسمى تجاوزا وخطئا بكليات القمة. ولما أصبحت الدرجات هي الهدف (وليس العلم) استعان أولياء الأمور بالمدرسين الخصوصيين المحترفين ليصنعوا من أبنائهم وبناتهم «كائنات امتحانية» تحقق درجات تتجاوز الدرجات النهائية (في مشهد لا يحدث في أي مكان في العالم أن يحصل طالب على ١٠٥٪)، وراحت قيمة العلم وتلاشت أهمية التربية، وأصبح الجميع يعيش حالة تنافسية ضاغطة على أعصاب الطلاب وأولياء الأمور والمدرسين.

ولما كانت الدرجات هي الهدف حاول الطلاب بتأييد ومباركة من أولياء الأمور وإغماض عين من لجان المراقبة، الحصول على الدرجات بالغش، أو الحصول على الإمتحان قبل موعده، وهكذا تلوثت العملية التعليمية بما تلوث به الشعب المصري في السنوات الأخيرة من الغش والتزوير والتلفيق على مستويات أعلى. وقد باءت كل المحاولات - إن كان ثمة محاولات جادة - بالفشل لوقف تسريب الإمتحانات إلى الدرجة التي تقرر فيها هذا العام نقل امتحانات الثانوية العامة بواسطة طائرات عسكرية!!!!! وهو أمر مثير للدهشة والحيرة، إذ لم يعد أحد مؤتمن على أسرار الإمتحانات. وقد أحدث هذا ضغطا هائلا على الشرفاء من الطلاب وأولياء الأمور واختل ميزان العدل، إذ قد يحصل طالب ضعيف المستوى على الدرجات النهائية بالغش ويأخذ فرصة طالب مجتهد رفض أن يغش، ومن هنا بدأ الخلل في الحياة المصرية حيث يتعلم الطالب مبكرا أن العدل مفقود في هذا المجتمع، وأن الحياة

فيه تحتاج إلى طرق ملتوية وغير شريفة لتحقيق الإنجاز المطلوب، وأن النجاح ليس مرتبطا بالضرورة بالعمل الجاد والصدق والأمانة والإخلاص، بل قد تكون تلك القيم الإيجابية غير مجدية في هذا المجتمع... كل هذا يسبب خللا هائلا في ميزان القيم في وعي الطلاب في هذا السن المبكر. ومن ينجح بالغش يستمر في حياته على هذا المنهج فيرتشي بعد ذلك ويلفق القضايا ويزور الإنتخابات ويسرق أموال البنوك بلا ضمانات ويشكل قاعدة واسعة للفساد.

وهذا ما يطلق عليه الكتّاب والمفكرون «انهيار العملية التعليمية»، وهو في الحقيقة ليس انهيارا فقط في العملية التعليمية بل «انهيار في العملية التربوية» و«انهيار في بناء المنظومة الأخلاقية» و«انهيار في المنظومة النفسية» و«انهيار في المنظومة الوطنية» و«انهيار لقيمة العدل وتكافؤ الفرص».

وعلى الرغم من كل تلك الإنهيارات التي يسببها الخلل متعدد المستويات في العملية التعليمية، فإن تلك العملية تشكل استنزافا لموارد الأسرة المصرية بلا عائد حيث يتخرج الطالب ويحصل على شهادة لا تتيح له فرصة عمل ويحصل قبل ذلك على تعليم لم يمنحه مهارات تؤهله لسوق العمل فيحدث إحباط للطالب وإحباط للأسرة ولكن الجميع لا يجد بديلا متاحا لهذا التعليم المتدهور فيستمر التنافس للوصول إلى اللاشيء، ويظهر التعليم الخاص ليعطي الناس أملا، ولكنه لظروف خاصة يتحول إلى وهم. وتبقى الوظائف مرهونة بعوامل أخرى مثل الرشوة والوساطة والمحسوبية. كل هذه العوامل أهدرت العلم كقيمة واستبدلته بدرجات امتحانية بلا معنى، وأهدرت التعلم كقيمة واستبدلته بشهادة ورقية لا تسمن ولا تغني من جوع.

ولنعود مرة أخرى إلى انعكاس هذه السلبيات على الحالة النفسية للطلاب وأولياء الأمور، فنرى عزوفا من الطلاب عن الذهاب إلى المدارس ثم بالتالي احتياجا شرها للدروس الخصوصية. وإدراك الطلاب لانعدام أو ضعف قيمة الشهادة التي يحصلون عليها في النهاية يجعل الدافع للدراسة ضعيفا لديهم مما يستلزم ضغوطا متوالية من الآباء والأمهات لكي يذاكروا ويحققوا أعلى الدرجات (لاحظ أنه لم يعد أحد يفكر في العلم أو في القدرات والمهارات ولكن فقط في الدرجات والتي أصبحت هي الهدف)،

ومن هنا اضطربت العلاقة بين الأبناء من ناحية وبين والديهم من الناحية الأخرى حيث أصبحت هذه العلاقة تتحدد بمدى التزام الطلاب بما يريده منهم والديهم في الأمور الدراسية، ومن هنا تراجعت تلك العلاقة الأبوية الفطرية الدافئة في البيوت واستبدلت بعلاقة محورها المذاكرة والإمتحانات وتحصيل الدرجات، وهذا يفسر حالات العناد والتمرد من الأطفال في كل البيوت تقريبا والشكوى المزمنة من الآباء والأمهات من أن هؤلاء الأطفال لا يسمعون الكلام ولا يحرصون على مصلحتهم.

ثم ننتقل إلى المدرسة لنرى حالها في الوقت الحالي:

فمن ناحية البنية نجد أن كثيرا من المدارس تخلو من الحدائق والملاعب وصالات الأنشطة، بينما تتكدس بالفصول الأسمنتية الكئيبة والمظلمة، وإذا انتقلت إلى دورات المياه فإما أنك تجدها محطمة أو تجدها مليئة بالقاذورات. قد تكون هناك استثناءات في بعض المدارس الخاصة عالية المصروفات، ولكن القاعدة تميل إلى أن تكون البنية المدرسية منفرة أو على الأقل غير جاذبة.

أما من ناحية البنية البشرية من إداريين ومدرسين فنرى أنهم في حالة لا تتيح لهم أداء وظيفتهم وهم منشرحي الصدر مرتاحي البال فالمرتبات غالبا متدنية، والأحوال الإجتماعية متدهورة، والظروف النفسية ضاغطة، وربما يخرجون معاناتهم في حياتهم في صورة معاملة فظة في بعض الأحيان أو في صورة لا مبالاة بالعملية التعليمية في أحيان أخرى.

والجو العام في المدارس عموما يخلو من اللمسات الوجدانية الإيجابية، فالمدرس في حالة «زهق» و«قرف»، وهو مضغوط من الإدارة لإنهاء المناهج الكثيفة في موعدها، ولهذا السبب ولغيره تقلصت الأنشطة المحببة إلى نفس الطلاب مثل الأنشطة الرياضية، أو المسابقات أو الرحلات، أو الأنشطة الفنية، وأصبح المتاح هو التعليم الجاف الخشن المنفر، علما بأن سن طلاب المدارس يحتاج لعمليات تلطيف للمادة التعليمية وأن تكون مقترنة بأنشطة استمتاعية وترفيهية، ومقترنة قبل ذلك بعلاقة ودودة محبة من القائمين على تلك العملية وهو ما يغيب بشكل كبير عن مدارسنا أو عن معظمها.

وتظهر صورة الإضطرابات جلية في فترة الإمتحانات حيث تشاهد حالات الإغماءات وتسمع الصراخ والعويل في اللجان وتظهر الأعراض الهستيرية في الطالبات والطلاب، وقد حدث في بعض اللجان أن قام عشرات الطلاب بتمزيق أوراق الأسئلة وأوراق الإجابة احتجاجا على صعوبة الإمتحانات. وقامت طالبة في محافظة البحر الأحمر بمحاولة إلقاء نفسها من الطابق الثالث أمام لجنة الإمتحانات، وطالب آخر من الإسكندرية حاول الإنتحار داخل لجنة الإمتحان بعدما كسر الشباك الزجاجي وتم إنقاذه في اللحظات الأخيرة. كما قام أولياء الأمور باقتحام إحدى مقار الإمتحان في لجنتين بمدرستين في القاهرة بعدما سمعوا صراخ بناتهم في الداخل، ووقف عشرات من أولياء الأمور يتظاهرون أمام ديوان عام وزارة التربية والتعليم مرددين هتافات ضد الوزير ومطالبين للرئيس بالتدخل لإنقاذ أبنائهم. ويقوم الإعلام بعملية تسخين قبل الإمتحانات وأثنائها وبعدها بما يوحي أننا نعيش حالة طوارئ شديدة الوطأة على الجميع.

هذا الجو المضطرب يجعل درجات القلق ترتفع كثيرا قبل الإمتحانات مما يجعل كثير من الطلاب غير قادرين على التركيز وتظهر لديهم أعراض التوتر النفسي فتقل ساعات نومهم أو تزيد بدرجة ملحوظة ويصبحون أكثر انفعالا وحساسية وتزداد لديهم الأعراض السيكوسوماتية مثل الصداع والقيء والإسهال، وتزيد لديهم السلوكيات الهروبية فيقضون أوقاتا طويل أمام التليفزيون أو على الإنترنت أو يقررون عدم دخول الإمتحانات. وهنا يزداد ضغط الأسرة على الطالب على اعتبار أنه مستهتر ولا يحرص على مصلحته فيزداد توتره وهروبه من المذاكرة والإمتحانات، وربما يود لو يهرب من الحياة نفسها.

ونعود لما بدأنا به: كيف تتكون الفكرة الإنتحارية لدى طفل وكيف يصل إلى قناعة بأن الموت أفضل له من الحياة؟

باختصار شديد فإن الأباء والأمهات يشعرون أنهم مرهقين ومستنزفين في التعليم والدروس الخصوصية وأن أبناءهم لا يقدرون ذلك ولا يشعرون بالمسئولية، وتتحدد علاقة الأبوين بما ينجزه الطفل في المدرسة بحيث يشعر الطفل أن أبويه لايحبانه

لذاته وإنما لما يحققه من تفوق دراسي، وهنا تختزل العلاقة ـ على الأقل في عقل الطفل ـ في مسألة الإنجاز الدراسي.

وقد يكون الطفل غير قادر على تحقيق توقعات أبويه في التفوق الدراسي أو حتى الإستمرار في المدرسة، وهنا يشعر الطفل بأنه أغضب أبويه وأنه سبب لتعاستهما وأنه فاشل وسيء وعاق، وهنا يتوجه إحباطه وغضبه نحو ذاته فيدمرها في لحظة يشعر فيها أنه قد خسر الحياة مادام قد خسر حب والديه، خاصة وأن الوالدين بالنسبة للطفل هما العالم كله. ويساعد على خيار الإنتحار ما يشاهده الطفل عبر وسائل الإعلام من حالات انتحار لدى الكبار تزداد يوما بعد يوم تحت وطأة الحياة القاسية والضاغطة على الجميع بلا رحمة.

بعد هذا الإستعراض لأزمة الطفل وأزمة الأسرة وأزمة التعليم في بلادنا فإن الأمر يستدعي مراجعة لدوائر ومناطق كثيرة في حياتنا... فمثلا نحن نحتاج أن نمحو أميتنا التربيوية فنفهم احتياجات أطفالنا في مراحلهم المختلفة، وأن نمحو أميتنا النفسية فنستشعر معاناة الطفل وأحاسيسه خاصة وأنه في هذا السن لايستطيع التعبير عنها بشكل مباشر بل تظهر في صورة اضطرابات سلوكية كاضطراب النوم والشهية أو العصبية الزائدة أو العنف والتمرد. ويحتاج الأمر دورات تربوية للوالدين للإحاطة بكل هذا.

أما العملية التعليمية والتربوية في المدارس فهي تحتاج لرؤية مختلفة تماما عما هو سائد في الوقت الحالي بحيث يعود الطلاب إلى حب مدارسهم واحترام مدرسيهم في مدرسة جاذبة لهم من حيث الشكل والأنشطة ومعاملة البشر. ولو أنفقنا كشعب وحكومة غالبية مواردنا وجهدنا في إصلاح التعليم فإننا نكون قد حققنا أهم هدف وبدأنا مسيرة التنمية الصحيحة فكثير من نماذج النهضة لدى الأمم المختلفة بدأت بإصلاح التعليم، أما لو استمر الحال ـ كما هو الآن ـ فسيتوالى انتحار الأطفال والكبار بما يشكل حالة انتحار لوطن بأكمله.

انتحار المصريين بين اليأس وقلة الحيلة

كانت مصر حتى وقت قريب ضمن حزام الأمان في موضوع الإنتحار ذلك الحزام الذي يضم أيرلندا وأسبانيا وإيطاليا ومصر وبعض الدول العربية (ففي هذه الدول تكون نسبة الإنتحار أقل من ١٠ أشخاص لكل مائة ألف من السكان)، ولكن مما يلفت النظر أن نسب الإنتحار ـ المعلنة ـ في ٢٠٠٩م تساوي خمسة أضعاف ماكان عليه الحال في ٢٠٠٥ م، أي أن مصر تشهد موجة انتحارية نقلتها من حزام الأمان الإنتحاري إلى حزام الإنفجار، ومن الواجب والأمانة على كل متخصص في مجاله أن يحاول تفسير ما يحدث، ويقترح حلولا للأزمة تناقش على مستوى مجتمعي واسع للخروج من هذه الأزمة، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن الأرقام الحقيقية للإنتحار لدينا تزيد بكثير عن الأرقام المعلنة.

وقد زادت حالات الإنتحار حرقا بعد أحداث ثورة تونس والتي أشعلها انتحار محمد بوعزيزي حرقا ردا على معاناته من السلطة التونسية وإهاناته منها، ومن يومها ازدادت حالات الإنتحار ومحاولات الإنتحار حرقا في مصر وفي الجزائر وغيرها، وهذا يعرف بانتحار التقليد، أي أن محمد بوعزيزي أصبح نموذجا للمحبطين والغاضبين يفعلون مثله أملا في الخروج من يأسهم أو الحصول على حقوقهم، وربما يظن البعض خطئاً أن الإنتحار المدوي بهذه الطريقة يعتبر فعل بطولي يدفع بحركة التغيير أو يفجر ثورة اجتماعية على غرار ثورة تونس، خاصة بعد يأسهم من التغيير السلمي وتبادل السلطة والسيطرة على الفساد.

وقبل الدخول في التفسيرات والتحليلات والمقترحات تعالوا نقرأ الظاهرة

إحصائيا وإنسانيا، ونعني بإحصائيا الأرقام والنسب المتاحة من الدراسات المختلفة، أما إنسانيا فيعني تلك الرسائل التي نتلقاها كمجتمع من الذين غادروا دنيانا يأسا أو ضعفا أو إحباطا أو احتجاجا خاصة وأن كثير منهم قد حرص على ترك الرسالة إما بصورة مباشرة في شكل كلمات كتبها قبل موته أو بصورة رمزية في طريقة إنهاء حياته والظروف المحيطة بالحدث.

القراءة الإحصائية

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن هناك ١٠٤ آلاف محاولة انتحار بين بنات وشباب مصر خلال عام ٢٠٠٩.، وأكدت الإحصاءات أن أغلب من حاولوا الانتحار من الشباب في المرحلة العمرية من١٥ إلى ٢٥ عاما بنسبة تقدر بـ٦ ,٦٦٪، وأن هناك ١١ ألف حالة في مركز السموم انقسموا ما بين ٨٥٠٠ أنثى «بنات وسيدات»، و٢٥٠٠ شاب من سكان القاهرة والجيزة نقلوا إلى مركز السموم بمستشفي الدمرداش مصابين بحالات التسمم الحاد إثر محاولتهم الانتحار بالمبيدات الحشرية أو المواد المخدرة خلال١٢ شهرا.

ومما يؤكد تعاظم وانتشار الظاهرة أنه منذ ٤ سنوات فقط وتحديدا عام ٢٠٠٥ شهدت مصر ١١٦٠ حالة انتحار ارتفعت إلى ٢٣٥٥ في عام٢٠٠٦، ثم إلى ٣٧٠٠ حالة في عام ٢٠٠٧، ليصل إلى ٤٢٠٠ في عام ٢٠٠٨، ثم يكسر حاجز ٥ آلاف منتحر في عام ٢٠٠٩ بمتوسط ١٤ حالة انتحار في مصر يوميا لنقارب أعلى معدلات الانتحار عالميا والتي تحتكرها الدول «الاسكندنافية»، ولكن الفارق أنهم هناك ينتحرون جراء الرفاهية المطلقة ونحن ننتحر هنا جراء الفقر المدقع والبطالة والغلاء الفاحش. هذه الأرقام المخيفة كشفت عنها أيضا دراسة صادرة من مركز المعلومات بمجلس الوزراء ضمن عدة دراسات عن جرائم الانتحار في مصر وأسبابها ومسبباتها.

وتشير التقارير إلى أن محاولات الانتحار بين النساء أكثر منها بين الرجال، وفي الشباب «بنين وبنات» أكثر من الكبار، كما أن محاولات النساء دائما ما تتسم بعدم الجدية فى سياق متصل، أشارت إحصاءات منظمة الصحة العالمية لعام٢٠١٠ أن

نحو ٣٠٠٠ شخص ينتحرون يوميًا على مستوى العالم، وهناك لكل حالة انتحار ٢٠ محاولة انتحار أو أكثر، ووفقا لإحصاءات المنظمة فإن نحو مليون شخص ينتحرون سنويا، وفي الـ٤٥ سنة الأخيرة قفزت معدلات الانتحار بنسبة ٦٠٪ في جميع أنحاء العالم، وقد كانت نسبة الانتحار في الماضي ٦٠٪ فوق سن الخمسين، والآن غالبية المنتحرين أقل من سن أربعين، وحتى انتحار الأطفال الذين لم يتجاوز عمرهم ١٦ عامًا زاد ٥٠٠٪ في السنوات العشر الأخيرة.

وقد كشف الدكتور جمال زهران في استجواب قدمه لمجلس الشعب عن انتحار ١٢ ألف شاب في مصر بسبب البطالة خلال ٤ سنوات فقط. واتهم زهران الحكومة بالتلاعب في أرقام ونسب العاطلين عن العمل في مصر لـ «تغطي علي فشلها»، وقال النائب إن «الأرقام التي تعلنها الحكومة في بياناتها المختلفة تصر علي أن نسبة العاطلين لا تتجاوز ٩٪ بينما يكشف الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عن نسبة ١٢٪، وكشف صندوق النقد الدولي عن ارتفاع النسبة إلى ١٨٪، فيما أكد البنك الدولي أن النسبة ٢٢٪، فيما أشارت منظمة العمل العربية إلى أن النسبة ٢٣٪ وتوقع النائب أن تكون النسبة نحو ٣٠٪. وطالب النائب بسحب الثقة من الحكومة وإقالتها، وقال إن هذا التلاعب في الأرقام يأتي في إطار محاولة من الحكومة للتغطية علي فشلها في حل أزمة البطالة وأضاف بأن الحكومة تعمل لصالح خريجي المدارس والجامعات الأجنبية الذين يحتكرون الوظائف المميزة.

القراءة الإنسانية

ومن حق المنتحرين علينا أن نقرأ رسائلهم ونعرف ظروفهم لنعذرهم ونسأل الله لهم الرحمة، ولكي ننقذ المعرضين للإنتحار في الحاضر والمستقبل. ولقد توافر لدينا الكثير من الرسائل والقصص أعرض بعضها بإيجاز كي نفهم منها مباشرة ماذا حدث وكيف حدث ولماذا حدث؟ وكيف يمكن أن لا يحدث؟:

• رسالة من منتحر ضاقت الدنيا في وجهه وتألم وتعذب، وصرخ واستنجد فلم يعره أحد اهتماما فقتل نفسه وترك الكلمات التالية:

«أقر واعترف أني مؤمن وموحد بالله وأني ما لجأت إلى هذا الأسلوب في التخلص من حياتي إلا بعد أن ضاقت بي سبل العيش، واغلقت في وجهي كل أبواب النجاة من طوفان الديون المتراكمة وملاحقات الدائنين.. فما أنا إلا إنسان عاجز كسيح أمام طلبات صغاري وأهم احتياجات أسرتي.. سامحوني وادعوا الله أن يغفر لي ويرحمني ويقبلني ويحتسبني شهيدا من شهداء الذل والحاجة والفقر وقتيلا ساقه المسئولون الذين يصمون آذانهم في وطننا عن صرخات المطحونين إلى مقصلة الموت مرغما، مضطرا، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله».

• منتحر آخر كان الأول على دفعته في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، وتقدم لوظيفة بأحد الوزارات المرموقة، واجتاز كافة الإختبارات بنجاح، ولكنه لم يحصل على الوظيفة لكونه ـ حسب التقرير الصادر من إحدى الجهات ـ غير لائق اجتماعيا حيث أن أباه يعمل فلاحا. لم يتحمل هذا الشاب النابغ قسوة المجتمع وعنصريته فأنهى حياته غضبا واحتجاجا.

شاب لم يتعد عمره اثنين وثلاثين عاما؟ كان متزوجا ولديه ابنتان بالمدرسة عجز عن توفير الزي المدرسي لهما، وعن دفع مصروفاتهما بل عن اطعامهما، طرق كل السبل، عمل بكل المهن وحتي هذه المهن المتواضعة رفضته فلم يجد بين أصحابها مكانا، استدان حتى ظل دائنوه يلاحقونه ويطاردونه، بحث وبحث وبحث حتى يئس من الحياة التي أضحت بلا أمل، وآخر ما بحث عنه في جيوبه هو بضعة قروش لا تكفي لاحضار وجبة افطار لصغاره لم تصلح إلا لشراء «سم فئران» تناوله ليتخلص من حياته وهمومه.

مهندس خسر أمواله في البورصة، وأحس باليأس ونظر حوله فلم يجد أحدا يأخذ بيده أو حتى يشعر بمعاناته، أصيب باكتئاب شديد ولم ينتبه إلى ذلك أحد، مكث ثلاثة أشهر لايريد أن يخرج أو يتحدث لأحد، وأخيرا قتل زوجته وابنه وابنته ببلطة وسكين مشرشرة ثم حاول أن يقتل نفسه ولكن الإعياء الذي أصابه لم يمكنه من ذلك، وحكم عليه بالإعدام فمات كمدا وحزنا قبل تنفيذ الحكم عليه.

شاب عمره ٢٨ عاما، عثروا علي جثته تتدلي من سقف غرفته ومعها رسالة بخط

يده كتبها قبل انتحاره.. تقول الرسالة: «أعتذر لكم.. سامحوني انني سببت لكم كل هذا الألم والحسرة.. لكني أؤكد أني لم أقدم علي خطوتي هذه إلا بعد أن انسدت كل سبل الحياة في وجهي، حيث فشلت في العثور علي عمل وطالما لم أجد عملا فهذا معناه انني لن استطيع الزواج من الفتاة التي أحببتها».

شاب عمره ٢٥ سنة ألقى بنفسه أمام عجلات مترو الأنفاق بمحطة الدقي فأخرجه الناس من فوق القضبان عبارة عن أشلاء ممزقة.

كان مشنوقا بحبل ومعلقا بكوبري قصر النيل في مشهد روع كل من رآه في الحقيقة أو على صفحات الإنترنت، ووجدت معه رسالة تفيد فشله في زواج الفتاة التي أحبها بسبب ضيق ذات اليد.

أب ضاقت في وجهه سبل الحياة يترك رسالة بعنوان: «خلّوا بالكم من آيه» يقول فيها: «والله والله أنا مؤمن وموحد بالله لكني أقر وأعترف بأنني أخذت المبيد الحشري بارادتي يوم ٥ مارس ٢٠٠٨ لأن ظروفي صعبة مالهاش حل خالص.. ما فيش حل.. خلوا بالكم من آية.. وأم آية».

فهل سيوجد في مجتمعنا من لديه المروءة والرحمة ولديه الوقت والجهد والمال لكي يخلّي باله من آيه؟

كانت هذه آخر الكلمات التي نطقها ذلك الإنسان البالغ من العمر ٣٩ سنة، وهو يلفظ آخر أنفاسه فوق فراش الموت بالمستشفي بعد تناوله المبيد الحشري احتجاجا علي غلاء المعيشة، وقد كتب في ورقة أرقام المبالغ التي اقترضها وأسماء دائنيه وكان قد حاول اخفاء ديونه علي زوجته كثيرا حتى انفلت الأمر من بين يديه، وسعي كثيرا للحصول علي أية وظيفة أو فرصة عمل إلا أنه لم يجد، اقترض واستدان ليحضر بعض البضائع البسيطة ويبيعها في الأسواق إلا أن الغلاء الفاحش في الاسعار حال دون قدرته علي سداد ديونه واطعام أسرته واستكمال تعليم ابنته ودفع الرسوم الدراسية لها.

وقد شهدت إحدى مدن الصعيد حادثا مأساويا عندما فوجئ المواطنون بسقوط

شخص من الطابق الخامس بإحدي العمارات السكنية بمدينة السادات نتيجة خلافات مادية بينه وبين أسرة الفتاة التي عقد قرانه عليها وعجز عن استكمال نفقات الزواج فطالبوه بتطليقها فلم يجد أمامه سوى الانتحار.

وفي مدينة مغاغة ذبح مدرس زوجته وابنته وحاول قتل أبنائه الثلاثة وأشعل النار فيهم وفي نفسه بسبب الخلافات المالية بينه وبين زوجته.

كما شهدت محافظة الغربية حادث انتحار بمدينة طنطا عندما انتحر رجل يبلغ من العمر ٤٢ سنة صاحب محل حلويات داخل غرفته ليلا لعجزه عن سداد ديونه، حيث اشتدت ضائقته المالية بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية.

وفي نفس المحافظة انتحرت فتاة عمرها ٢٢ سنة بتناولها أقراصا مهدئة تاركة والديها المسنين، حيث عجزت عن ايجاد فرصة عمل لاعالتهما.

وفي مدينة بورسعيد تلقت مديرية الأمن بلاغا من مستشفى بورسعيد العام بوصول جثة رجل يبلغ من العمر ٥٨ سنة مصابا في رأسه والدماء تملأ ملابسه وبالبحث تبين أن وراء الحادث زوجته، ٤٦ سنة وهي ابنة عمه وأن مشادة كلامية حدثت بينهما تطورت ووصلت لحد الاشتباك بالأيدي مما جعلها تدفعه بقوة فسقط صريعا، وعندما فوجئت بوفاته خافت فقررت أن تلحق به وألقت بنفسها من الدور الثالث، يبقي أن نقول إن سبب المشاجرة كان لقلة الدخل وعجز الزوج عن اطعام أسرته، حيث كان يعاني مرضا مزمنا أقعده عن العمل فاضطر لأن يعمل «فراشا» إلا أن دخله كان قليلا لا يسد حاجته وحاجة أسرته.

شاب مفتول العضلات كان يعمل «بودي جارد»، احتضن طفلته البالغة من العمر ٣ سنوات وألقى بنفسه ـ وهي معه ـ من الطابق السادس بشقة والد زوجته بسبب البطالة وبسبب رفض زوجته العودة إلى منزل الزوجية.

«آسف.. قررت الانتحار، فلم أستطع مواجهة الحياة أو تلبية مطالب أسرتي».. رسالة أخرى كتبها موظف ٣٦ سنة ووضعها فوق مكتبه، حيث كان يعمل فني صيانة بإحدى الشركات، وساءت حالتة النفسية مع الزيادة المرعبة في الأسعار فأحضر

سلكا من الكابلات الكهربائية بالشركة، وصنع منه مشنقة وربطه في ماسورة الصرف الصحي التي تمر في مكتبه ثم انتحر.

التفسير والتحليل

لقد زادت الضغوط المادية والإجتماعية والنفسية على الناس وزادت الفجوة الطبقية في المجتمع المصري، ففي الوقت الذي تتمدد المنتجعات ومناطق الفيلات والقصور يعيش ٤٤٪ من الناس تحت خط الفقر، ويعيش ثلث الشعب في عشوائيات لاتصلح للإقامة الآدمية، ويعيش مليون شخص أو أكثر في المقابر، ويعيش ثلاثة أرباع مليون طفل في الشوارع، وهؤلاء الفقراء والمعدمين والمهمشين ينظرون حولهم ويحاولن الإستغاثة وطلب النجدة ولكن لا أحد يسمعهم أو يشعر بهم أو يستجيب لهم، فقد تعودت الحكومة على سماع الشكوى في كل وقت حتى فقدت حساسيتها لها تماما، أو أن الحكومة تتعامل مع أرقام لديها تفيد بأن الأمور كلها على مالا يرام، وأن الناس هي التي أصبحت أكثر طمعا وأكثر شراهة، وأقل صبرا وأقل شعورا بالرضى.

وكان أمام هؤلاء الجياع بعض الحيل التي لجأوا إليها ومنها العمل الإضافي، أو الرشوة، أو دفع أبنائهم للسفر على مراكب متهالكة غرقت بهم على سواحل تركيا وإيطاليا واليونان، ثم قاموا بعمل وقفات احتجاجية واعتصامات لأيام طويلة انفضوا بعدها على وعد بتحسين أحوالهم التي لم تتحسن.

واكتشف بعض الناشطين السياسيين أن المشكلة ليست فئوية وليست في زيادات ضئيلة لبعض المرتبات، وإنما المشكلة في الفساد المتفشي وفي سيطرة رجال الأعمال على مقادير الأمور في مصر مما يجعلهم يمتصون خيرات البلد ويضنون بها على هؤلاء الملايين الجوعى. ولذلك اندلعت بعض المظاهرات ونظمت بعض الوقفات هنا وهناك، ولكنها كانت في النهاية تنتهي بالفتك بقسوة بهؤلاء المحتجين. وانقسم المعارضون والمطالبون بالإصلاح وتم احتواؤهم بالترغيب أحيانا وبالترهيب أحيانا أخرى، والحصيلة النهائية هي تخلي الجميع عن الفقراء أو متاجرة الجميع بآلامهم.

إذن فقد يأس الجوعى والمحتاجين والمهمشين من مخاطبة السلطة أو الشكوى لها أو مواجهتها أو الإحتجاج أمام دواوينها خاصة بعد أن أظهرت لهم السلطة عينها الحمراء وربما السوداء، لذلك سحبوا غضبهم وعنفهم الموجه نحو السلطة يأسا وخوفا وقهرا، وتوزع ذلك العنف في العلاقات البينية في المجتمع فازدادت الجرائم في الشوارع والبيوت وأصبح المصريون أكثر خشونة وقسوة، وحدثت جرائم قتل على أتفه الأسباب، وازدادت السرقة والبلطجة. وهذا ما يسمى بإزاحة العنف، أي تصريفه في اتجاه آخر غير الذي كان يجب أن يتوجه نحوه. ولكن هذه الوسيلة الدفاعية لم تكن كافية لتصريف كل طاقة الإحباط والغضب والعنف المخزونة في نفوس الناس الذين يعانون في كل يوم من صعوبات الحياة هم وأولادهم في الوقت الذي يجدون فيه مظاهر الثراء والترف والبذخ لدى طبقة امتلكت السلطة والثروة على حساب المساكين والمعدمين، لذلك اتجه المعدمون واليائسون والمحبطون بغضبهم وعدوانهم نحو أنفسهم في صورة محاولات انتحار أو انتحار كامل.

وكما رأينا فإن أغلب الحالات المنتحرة تترك رسالة استغاثة وشكوى يائسة موجهة للمجتمع الذي لم يرحم هؤلاء الناس، وللدولة التي تخلت عن وظيفتها في رعايتهم وتركتهم لآليات السوق ولاتفاقات الجات ولتوجيهات صندوق النقد الدولي ولخطط البنك الدولي ولأطماع رجال الأعمال المسيطرين على المال والحكم.

ويقول علماء النفس بأن الإنسان يختل توازنه ويفضل الموت على الحياة وتهون عليه نفسه ويهون عليه أولاده وكل شيء حين يصل إلى حالة اليأس وقلة الحيلة، وهذا ما تعكسه ظروف ورسائل المنتحرين التي استعرضناها. وإذا طبقنا هذه القاعدة على الشعب المصري في الظروف الراهنة فسنجد أعدادا كبيرة من الناس قد وصلت إلى هذه الحالة من اليأس وقلة الحيلة بسبب الفقر وانعدام العدل وبسبب القهر السياسي والاجتماعي وفقدان الأمل في التغيير بالوسائل السلمية أو غير السلمية، وهذا يضع أعدادا كبيرة من الناس على محك الخطورة من ناحية إمكانية الإقدام على الإنتحار في أي لحظة، وهذا نداء إلى كل من يهمه الأمر وإلى كل مسئول صغير أو كبير بقي لديه ذرة من ضمير أن يولي هؤلاء الناس اهتماما.

هل إلى خروج من سبيل؟

لقد أصبح التفكير في حل المشاكل في المجتمع المصري محاطا بالشكوك، ولا يرجع ذلك لصعوبتها (وإن كانت صعبة) وتعقيداتها (وإن كانت شديدة التعقيد)، ولكن يرجع إلى غياب الإرادة لحلها، فنحن أمام سلطة مشغولة بمكاسبها واستقرار حكمها إلى الأبد، وأمام شعب وصل إلى حالة من الإرتخاء واليأس وقلة الحيلة، وأمام نخبة منقسمة على نفسها وعاجزة عن فعل قيادة التغيير. وإذا استمر هذا الحال طويلا في ظل خوف الناس من السلطة وتجنبهم لها فإن طاقة الإحباط والعنف والغضب والعدوان ستنصرف عن مواجهة السلطة أو محاولة تغييرها أو تغيير أساليبها، وتتوزع في صورة عنف بيني في العلاقات بين الناس (يؤدي إلى كثرة الجرائم المجتمعية) وعنف داخلي موجه نحو الذات (يؤدي إلى تزايد حالات الإنتحار).

ويخطئ من يعتقد أن الأمر قد يحل بزيادة مرتبات بعض الفئات أو منح بعض العلاوات، أو إصدار بطاقات ذكية أو غبية لبعض الناس، أو إنشاء بعض الجمعيات الخيرية توزع شنط رمضان أو عمل موائد الرحمن أو غيرها، فالأمر يتجاوز ذلك بكثير، يتجاوزه إلى تغييرات كبيرة في بنية المجتمع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، بنية تعيد الشعور بالعدل، وبنية تضبط جماح الفساد المتفشي والقاهر والمستفز، بنية تقضي على الإستبداد المزمن والمتمترس، بنية تواجه تزوير إرادة الناس في الإنتخابات، بنية تعيد للعمل قيمته وللعلم مكانته، بنية تعيد للناس المفاهيم الدينية الحقيقية وليس الشكل الظاهر، بنية توقظ إرادة التغيير التي ضعفت كثيرا لدى الناس وتركوا أمرهم بيد مستغلهم وخضعوا واستسلموا وحاولوا التكيف والإستسلام بدلا من المواجهة والتغيير.

وبالتأكيد لن يستطيع عامة الناس الخروج من هذا النفق الذي انحشروا فيه دون قيادة من النخبة تتجرد من مصالحها الشخصية ومكاسبها الحزبية أو الفئوية وتعمل مباشرة في الناس ومن أجل الناس ومع الناس، قبل أن ينتحر هؤلاء الناس يأسا وضعفا وكمدا، وإلى أن يتحقق ذلك فلا مانع بل لابد من مبادرات أهل الخير على المستويات الفردية والجماعية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أهل مصر الفقراء والمعدمين الذين يعيشون ظروفا تجعلهم تحت خط الإبادة.

«شوية» مصريين ماتوا في حادثة و«شويه» أصيبوا

أصبح من المعتاد في حوادث السكه الحديد (المتكررة جدا في مصر) أن تتضارب الأقوال حول عدد القتلى والجرحى، ولهذا ربما يكون من المتوقع قريبا أن يتم استبعاد مسألة العدد نظرا لصعوبتها (أو التعتيم عليها)، والإكتفاء بقول: «شوية مصريين ماتوا في الحادثه وشوية مصريين أصيبوا»، ومصدر هذه الفكرة هو ما قالته الأستاذه أمينه خيري مقدمة برنامج «اقرأ الحادثه» تعليقا على حادث قطار العياط، وربما تكون قد استلهمته من شعر جمال بخيت القائل فيه: «مش باقي مني غير شوية لحم في اكتافي.. بلاش يتحرقوا في قطر الصعيد في العيد». وإذا أردنا بعض الدقة فربما نستعيض عن العدد بالوزن كأن نقول: «خمسه طن من المصريين ماتوا في حادث قطار».. «ثلاثون طن ماتوا تحت الصخور في الدويقه».. «عشرون طن من المصريين غرقوا في العباره سالم اكسبريس».. «ثمانية عشر طن من المصريين غرقوا مع العباره السلام بينما نجا طن ونصف»، فالوزن هنا أسهل من العد خاصة وأن أشلاء الضحايا الممزقة أو المحترقة بين عربات القطار أو المبعثرة في البحر يصعب تحويلها إلى أفراد يمكن عدهم، ولكن من السهل وضع هذه الأشلاء في كيس كبير ووضع الكيس على الميزان (الطبلية) وتحديد الوزن بواسطة قبّاني (وزّان) محترف، فالشعوب التي لا تعد توزن، وما داموا قد ماتوا فلا جدوى من التفرقة فكلهم مصريون وكلهم إلى التراب يصيرون. فحادث احتراق قطار الصعيد تراوحت أعداد قتلاه (أو بالأدق محترقيه أو بالأدق متفحميه) بين الثلاثمائة والأربعمائة، وحادث القطار الأخير في العياط تراوحت أعداد قتلاه (أو ممزقيه) بين الخمسة وثلاثين والخمسين، وبينهما حوادث كفر الدوار وقليوب ومرسى مطروح، وغيرها وغيرها

وغيرها. ولا يتوقف الأمر على حوادث القطارات فقد كانت نفس المشكلة قائمة في حوادث غرق العبارات في البحر الأحمر، وحتى الأن لم يعلن على وجه التحديد عدد الغرقى بشكل نطمئن إلى دقته.

فالمصريون (في نظر أولي الأمر) يتكاثرون كالأرانب خاصة في الأحياء الشعبية والمناطق العشوائية الفقيرة، ولا يستجيبون لنداء المؤسسات الرسمية الداعية إلى تنظيم النسل (أو قطعه)، ولهذا لا يستبعد أن تكون ثمة شماتة فيهم (ولو بغير وعي) من بعض المسئولين (الذين بحت أصواتهم للتحذير من تكاثر المصريين العشوائي) وأن يكون ثمة عدوان خفي تجاههم مع بعض الإشمئزاز من منظرهم ورائحتهم، كل ذلك يتجلى في صورة إهمال لعوامل سلامتهم وأمانهم أو تباطؤ في إنقاذهم إن هم غرقوا في البحر أو ركبوا القطار فانقلب بهم أو اصطدم أو مرضوا أو تناولوا طعاما ملوثا أو مسرطنا، وكأن لسان الحال يقول: «أنتم لم تفهموا ولن تفهموا فذوقوا بما قدمت أيديكم..». ويبدوا أن ثمة شعور لدى البعض من أولي الأمر والنهي بأن المصريين كائنات زائدة عن الحاجة، وأنهم ضيوف غير مرغوب فيهم على أرض مصر المحروسة.

وفكرة الوزن يمكن تعميمها في مجالات أخرى مثل الإنتخابات والتعليم والصحة. ففي الإنتخابات كثيرا ما تحدث مشكلة في عد الأصوات وفرزها، وكثيرا ما تتسلل أصوات الموتى ألى الصناديق، وكثيرا ما تقف حواجز أمنية تمنع الناخبين من التصويت، كل هذا يمكن تلافيه بدخول الناخبين على ميزان كبير (طبلية) مجموعات مجموعات ثم تعلن النتيجة وفقا للوزن فيقال أن المرشح الفلاني حصل على كذا طن من الناخبين وأن غيره لم يحصل (ولن يحصل) على جرام واحد وذلك لأسباب يطول شرحها. وفي التعليم نقول بأن المدارس استقبلت هذا العام كذا طن من الطلاب، وأن الجامعات خرّجت كذا طن من حملة الشهادات العليا «جدا»، وأن الوزن الذي استلمته المدارس هو نفسه الوزن الذي سلّمته الجامعات لم يتغير فيه شيء، وأن سوق العمل لا يحتاج إلا لعدة مئات من الكيلوجرامات من الخريجين. وفي الصحة نقول بأن المستشفيات استقبلت كذا طن من المرضى أعادت منهم كذا طن إلى ذويهم بينما خرج كذا طن في صورة موتى.

وهذه الطريقة في الوزن تجعلنا نتفادى مشكلة العدد والحسابات والتي يعاني منها كثير من الخريجين خاصة أصحاب التعليم المتوسط حيث ثبت أن أكثرهم لا يجيد القراءة ولا الكتابة على الرغم من أنهم يشغلون غالبية المواقع الوظيفية في الدولة، وهذا يجعل مسألة الدقة الحسابية واللغوية أمرا غير واقعي، ولهذا يستلزم الأمر أن نلجأ لطرق أكثر بساطة وربما بدائية لنكون أقرب للواقعية.

ونعود مرة أخرى لحوادث القطارات والتي أصبحت حدثا سنويا وربما نصف سنوي وأحيان حدثا شهريا، خاصة وأن طول خطوط السكة الحديد في مصر يبلغ خمسة آلاف كيلو متر تمتد بين المدن المثقلة والمتعبة والعشوائية وبين القرى والنجوع النائية عن الخدمة، وتمر عبر مزلقانات بدائية يقف عليها مناد يحاول أن يمنع الناس والبهائم من العبور لأن القطار قد اقترب، وأحيانا يستخدم جنزيرا أو حبلا ليمنع عبورهم (في القديم كان هناك حاجز خشبي يرتفه وينخفض بواسطة آلة حديدية متصلة بترس). والسكة الحديد تتكون من بنية تحتية هي القضبان والمزلقانات والورش، ثم مركبات (قطارات) ثم بشر يديرونها. وهذا الإمتداد وهذا التكويت ثلاثي الأبعاد يجعل من السكة الحديد ترمومترا للمنظومة المصرية سواء في انضباطها أو تخبطها، أي أن السكة الحديد لا تستطيع أن تكذب أو تتجمل، وحين حاول البعض أن يجملها من خلال إعلانات تليفزيونية صرف عليها ملايين الجنيهات باءت هذه المحاولة بالفشل وتهاوت تحت حطام القطارات المصطدمة والمقلوبة، ولم يتبق من هذه الإعلانات غير الإهانات التي وجهت للمواطن المصري غير الأمين على القطارات وغير المدرك لعوامل الأمان والسلامة وغير المقدر لأهميتها وروعتها.

وإذا كان العامل البشري يشكل ٧٠٪ من أسباب حوادث القطارات فما بالنا لم نضعه في الإعتبار واكتفينا في مسألة تحديث السكه الحديد بشراء جرارات حديثة جدا بتقنيات أمن وسلامة حديثة جدا جدا ثم أهملنا تعليم وتدريب السائقين ومراقبي الحركة وفنيي الورش، فوجدنا السائقين لا يعرفون كيف يتعاملون مع جهاز التحكم الإلكتروني ووجدنا الملفات الكهربية اللازمة لتشغيله تسرق وتختفي، ووجدنا السيمافورات تضيء وتنطفئ بلا فائدة، ووجدنا القطارات تحترق أو تصطدم لغياب الإتصال والتواصل بينها (رغم أن التليفون المحمول أصبح في أيدي الأطفال يلعبون

به في شوارع مصرنا الحبيبة). والعامل البشري ليس تدريبا تقنيا فقط وإنما رعاية كاملة تبدأ من تعليمه في المدارس تعليما حقيقيا يخلو من أي غش أو تدليس، والعناية بضميره وقيمه، والعناية بمستوى معيشته ووسائل راحته، والعناية بممارسته لحقوقه والشعور بكرامته في بلده وأنه يشارك في كل شيء فيها وأنه رقم مهم واسم مهم، حينئذ سنجد منه وعيا وظيفيا ودقة في الأداء والتزاما وانضباطا. أما حين يتعلم في مدارس مهترئة تعليما يزيده جهلا ويملأ عقله خرافة ويعوده على أساليب الغش والخداع، ثم يتخرج ليقبض جنيهات قليلة تدفعه دفعا للرشوة أو تضطره لممارسة أعمال إضافية تكون هي المصدر الأساسي لدخله، هنا نجد كل أنواع اللامبالاه والتراخي وعدم الدقة وضعف الإلتزام وغياب الإنضباط والفساد، ويترجم كل هذا من وقت لآخر في صورة حوادث قطارات متكررة لا يوقفها استقالة وزير أو إقالته ولا يوقفها إنفاق ثمانية مليار جنيه على مرافق السكه الحديد، وتسفر التحقيقات عن ترك موظف المراقبة لمكانه وعدم تلقيه الإشارة من القطار المتعطل بل يقال بأن موظف مراقبة الحركة استقل القطار المنكوب ليذهب إلى بلدته قبل أن يأتي زميله ويتسلم الوردية منه، ويقال أن موظف المراقبة المركزية في القاهرة كان في دورة المياه هو الآخر ولم يتلق الإشارة أيضا.

ولا يمكن قراءة هذا المشهد قراءة مكتملة إلا لو عرفنا ما حدث في شركة مصر للطيران، فعلى الرغم مما حدث فيها من تحسينات وخاصة بعد افتتاح المطار الجديد المتميز وبعد انضمامها لتحالف ستار، إلا أن الحلو عندنا لا يكتمل إذ أن الإتحاد الأوروبي في إطار حفاظه على سلامة أراضيه ومواطنيه يقوم بالتفتيش على وسائل الأمن والسلامة في الطائرات التي تهبط في مطارات أوروبا أو حتى التي تطير في أجوائها، وقد وجدت لجان التفتيش ملحوظات في طائراتنا (يقول مسئولينا بأنها ملحوظات بسيطة) فأرسلو خطابات سبعة وعشرين مرة لكي يتم إصلاح هذه الأشياء التي لاحظوها ولكن للأسف لم تعرهم شركة مصر للطيران اهتماما ولم ترد عليهم، مما استدعى تهديدا من الإتحاد الأوروبي باحتمالات عدم السماح لطائرات مصر للطيران بالهبوط في مطارات أوروبا أو التحليق في أجوائها، ولم نجد انزعاجا من المسئولين عن الشركة بل وجدنا مكابرة وتعاليا وزهوا وادعاءا بأن الإتحاد الأوروبي

لو نفذ تهديده هذا فسيكون هو الخاسر، وأن طائراتنا بسلام، وكل بلد أدرى بطائراتها، وأنهم يبالغون في تضخيم السلبيات حيث يعلقون على قطعة موكيت في أرضية الطائرة أو على شاشة تليفزيون معطلة أو مشوشة أو على لمبة صغيرة لا تعمل. إذن هي نفس العقلية ونفس الفلسفة التي تسمح بتفويت أشياء تحسبها صغيرة فإذا بمسألة التفويت والتساهل تتحول إلى حالة تسيب ينتج عنها كوارث. وهذا نفس ما حدث في حوادث البواخر الغارقة حيث ثبت تساهلا وصل إلى حد التسيب في إعطاء تراخيص الإبحار، وحدث إغماض أعين (أو كسرها) عن وسائل الأمن والسلامة بناءا على أن الأعمار بيد الله وأن كل إنسان يلقى نصيبه وأنه لا يغني حذر من قدر.

وهذا هو الرابط بين كل مشاكلنا وحوادثنا: تعليم متدن أنتج مواطنين لديهم مشاكل هائلة في الوعي والمعرفة والإلتزام والدقة والإنضباط، مع حالة من التساهل والتسيب واللامبالاة وتغطية كل ذلك بمفاهيم قدرية توضع في غير موضعها وتفهم على غير مقاصدها ومعانيها، كل هذا يتم ضمن منظومة حياتية مضطربة وظروف معيشية غاية في الصعوبة تسمح بتعدد الأخطاء وتكاثرها وتراكمها حتى تصل إلى أزمات وأحيانا إلى حوادث أو كوارث.

ورغم كل هذا نسمع من رئيس هيئة السكه الحديد أن سكك حديد مصر هي الأولى في العالم من حيث قلة عدد الحوادث، ونسمع مثل هذه التصريحات من مسئولين في الطيران ومسئولين في النقل البحري ومسئولين بلا حدود، وهذا يجعلنا نعيش حلما زائفا بأننا دائما الأفضل في العالم.

لو لم أكن مصريا... لحمدت الله على ذلك

أتنقل بين شوارع القاهرة ثم جدة وأطير إلى باريس لأعود إلى القاهرة مرة أخرى في فترة لا تزيد على عشرة أيام، فتحتد المقارنة بين هنا وهناك، ونحن وهم، وتثور بداخلي آلاف الأسئلة والإحتجاجات: لماذا وكيف ومتى و... و....... و.......، وحين تهدأ ثائرتي أعود لممارسة هوايتي (والتي هي جزء من مهنتي) في قراءة الوجوه وتفحص المشاعر والسعي وراء الأفكار التي صنعت الحياة في المدن، فأزداد ثورة على نفسي وعلى أهلي وناسي على ما فرطنا في حق الوطن، حتى ضاق بنا فضقنا به، وفقد جماله وسكينته فزهدناه، وضغط على أعصابنا بزحامه ومشاكله وأزماته فتمنى أكثرنا هجرانه وهجره غير قليليلين من أبنائه غضبا وهربا، فضاع من ضاع وغرق من غرق، وغضب من غضب وباع من باع.

قبل السفر بيوم واحد انحشرت بسيارتي في شوارع القاهرة وطريقها الدائري (كالعادة في كل أسبوع) ما يزيد على عشر ساعات لقضاء بعض المصالح، وأحسست بضيق شديد حيث أمر كل بضعة أمتار باختناق مروري يضيق معه صدري وتحترق أعصابي، وتفوتني المواعيد التي أسعى جاهدا للحاق بها، وأتأكد بأنه في مدينة القاهرة يصعب أن تضبط موعدا إلا إذا افترضت أن لك سيطرة مطلقة على حركة المرور في الشوارع، أو ذهبت قبل الموعد بأربعة ساعات على الأقل. وكلما نظرت من نافذة السيارة وجدت وجوها مكفهرة يبدو عليها الضيق الممتزج بالغضب واليأس سواءا كانوا في سيارات مثلي أو يمشون على أرجلهم في الشوارع، فالجميع تساوى في حالة الزهق والضيق من زحام الشوارع واختناقات المرور والحياة، والجميع تأكد له عبر السنين الطويلة أنه لآ حل، وأننا جميعا ندفع ضريبة كوننا مصريين، ومن لا

يعجبه الحال فإما أن يهاجر (جوا أو برا أو غرقا) وإما أن يخبط رأسه في الحيطان المنتشرة في كل مكان تسد شرايين الحياة. هذه هي الأحاسيس التي أقرأها في وجوه الناس الذابلة المحبطة وهم يسيرون أو ينحشرون في شوارع مدننا المصرية وخاصة مدينة القاهرة، والتي أصر مخططوها أن يكدسوا فيها وحولها كل المصالح وكل الهيئات حتى تموت خنقا أو كمدا، ولا توجد إرادة عبر السنين الطوال قادرة على تغيير هذا الحال، فالشكوى تزيد والمعاناة تزيد والزحام يزيد والزهق يزيد، والناس يبدون سكارى وماهم بسكارى ولكن الهم الشديد والدائم والمتزايد جعلهم يفقدون ملامحهم ويفقدون تعبيرات وجوههم، أو ربما يكون ذلك بسبب نقص التغذية وانتشار الأمراض الكبدية والكلوية والمعدية. ويبدو أن اختناقات المرور ما هي إلا انعكاسات لاختناقات وجمود الحياة في مصر، ولهذا يصبح انصلاح حال المرور مؤشرا على انصلاح الأحوال عموما.

حين انتقلت إلى مدينة جدة في اليوم التالي أحسست أنني أتنفس هواءا نقيا، وأمشي في طرقات واسعة ونظيفة، ولا أواجه اختناقات ،رورية إلا فيما ندر، فكل شيء قد أعد بعناية، والمدينة مقسمة تقسيما هندسيا رائدا وسلسا يسمح بالحركة عبر طريق دائري متسع في كل مراحله يؤدي إلى شوارع طولية وعرضية منتظمة ومستقيمة، وإشارات المرور الإلكترونية تعمل بدقة. وإذا تركت هذه المدينة وعدت إليها بعد عام فستجدها قد تغيرت كثيرا، فحركة العمران فيها هائلة، والأسواق الفخمة والجميلة في كل مكان، فهي - إن شئت الدقة - سوق كبير، وحين تراها وترى بضائعها وسياراتها وميادينها وكورنيش البحر فيها تشعر أن هذه مدينة أسست على الرفاهية من أول يوم، فكل شيء فيها جعل خصيصا للإستمتاع والإستهلاك، ولهذا يقولون عليها «جده غير»، أي أنها غير بقية المدن، وهي فعلا كذلك، وقد سعدت بالعيش فيها خمس سنوات كانت من أحلى سنين العمر، ومما يزيدها جمالا وجود بيت الله الحرام على مقربة منها حيث يفصلهما حوالي مائة كيلو مترا تقطعهما السيارة في أقل من ثلاثة أرباع الساعة عبر طريق سهل سلس متسع في كل أجزائه، ولو خلت هذه المدينة وما حولها من تعنت بعض رجال الشرطة تجاه الأجانب لأصبحت جنة. أما ميادين جدة وخاصة تلك التي على الكورنيش فكل منها لوحة فنية تعكس ذوقا عاليا،

وقد تمنيت أن آخذ بتلابيب رؤساء الأحياء ورؤساء المدن في مصر ليروا بأعينهم كيف يكون جمال المدن وتناسقها ونظامها ونظافتها.

ولا تتسم جدة فقط بالنظافة والنظام والجمال وإنما تتسم أيضا بالحيوية التجارية، فموقعها كمدخل للشعائر المقدسة يجعلها مركزا تجاريا عالميا تجد فيه البضائع من كل مكان في الأرض، وإن كان يغلب المنتج الصيني ـ كالعادة ـ على سائر المنتجات، ولكن حتى الصيني هناك ليس كالصيني هنا (أقصد في مصر) فيبدو أن المستوردين المصريين يستقدمون أسوأ ما في الصين إلى مصر، وقد علمت أن الصين انتبهت لذلك وعرفت أن سمعة بضاعتها قد ساءت في مصر ليس بسبب أن كل الصناعات الصينية سيئة ولكن بسبب إصرار التجار المصريين على استجلاب الأرخص والأردأ من هناك كنوع من الغش التجاري السائد (والمكمل لغش الإمتحانات وتزوير الإنتخابات) أو استهتار بالمستهلك أو شراهة للكسب المضاعف.

وجدة مدينة عالمية بمعنى الكلمة فهي تحوي كل الثقافات والجنسيات، وإن كان العنصر المصري فيها قد تراجع على مستوى العمالة ليحل محله بقوة العنصر الهندي والباكستاني والفلبيني، وذلك ليس تحيزا ضد المصريين (وإن كان التحيز ضدهم وارد لأسباب لا نود ذكرها)، ولكن بسبب أن تلك الجنسيات الأخرى تتسم بالخضوع والعمل في صمت وإطاعة الأوامر والرضى بالقليل، وهذا ما لا يتوافر في العمالة المصرية التي يعيبها كثرة الكلام، والتدخل فيما لايعنيها، وإثارة المشاكل، ولكن مع ذلك بقيت مهنا يفضل الناس فيها المصريون ومنها الطب والتدريس.

ومن العجيب أن عددا غير قليل ذهب ليستثمر أمواله في مشروعات تجارية وصناعية في جدة وفي غيرها من مدن المملكة فقد أتاحت التنظيمات الجديدة مرونة تسمح للمستثمرين الأجانب بالدخول والإستثمار في المملكة بحد أدنى مليون ونصف المليون ريال، وقد تشجع المستثمرون المصريون على الذهاب إلى هناك (والهرب من هنا) بسبب سهولة الإجراءات وشفافيتها وبسبب انعدام الضرائب أو قلتها ثم انفتاح السوق واستقراره.

ثم انتقلت بعد أيام قليلة إلى باريس «مدينة النور» كما يسمونها و«مدينة الجن

والملائكة» كما سماها طه حسين، وننزل في مطار شارل ديجول فنجده مطارا متواضعا مقارنة بمطار دبي الرائع، والخدمة فيه بطيئة، والممر إلى الجوازات ضيق وغير لا تق ببلد مثل باريس، ونظافة المطار وفخامته أقل بقليل مما نرى في كثير من دول الخليج. ويقف موظفون قبل الوصول للجوازات يتفحصون التأشيرات بعدسات مكبرة ويدققون كثيرا في جوازاتنا نحن العرب، وقد أصابنا هذا بالضيق وشعرنا أننا هانت علينا أنفسنا فهنا على الناس، وأننا نعاني على أرضنا وعلى أرض غيرنا، وأن الجنسية العربية اكتسبت وصمة، ربما من حماقات بعضنا، أو مما فعله السفهاء منا، وربما بروح العنصرية التي تغذيها وسائل الإعلام الغربية الصهيونية ضدنا. وكان يبدو على المطار تواضع إمكاناته، ولهذا حمدت الله على أنه لا يفوق مطار القاهرة (الجديد) إلا في بعض النظام والدقة والهدوء فليس فيه ما عندنا من منادين على أشخاص يميزونهم عن بقية الركاب في تسهيل إجراءاتهم أو تشهيل جماركهم، فالكل هنا يقف في الطابور، ولا أحد ينادي على أحد، ولم يتحول بعد المطار إلى محطة سكة حديد كما تحول عندنا، ولا يقابلك أشخاص شديدي السماجة يقولون لك «حمد الله على السلامة يابيه» وأنت تعلم ما يريدونه منك.

وتبدو باريس في شهر مارس كعروس جميلة يغسل وجهها مطر خفيف يتساقط زخات زخات، وهي عروس ذات جمال أصيل (يختلف عن جمال جدة المستحدث)، وليس فيها ما في دول الخليج من حمى البناء الضخم الحديث وناطحات الإبل والسحاب، بل كل ما فيها يشير إلى الجمال القديم العريق، فباريس تذكرك بأنك تعيش في القرن السابع عشر أو الثامن عشر من خلال مبانيها ومتاحفها، ثم تنقلك بهدوء وسلاسة إلى القرن الواحد والعشرين من خلال محلاتها وأسواقها وبضائعها وناسها.

والناس هنا قد نشأوا على الأدب والهدوء، فهم حقيقة شعب متحضر، لا تجد منهم صخبا أو مزاحا ثقيلا في الشارع، بل تجد جمالا في المظهر وانضباطا في السلوك وتحضرا في التعامل وحشمة في الملبس (على غير المتوقع)، وإذا ركبت مترو الأنفاق تجده أقل فخامة من مترو الأنفاق عندنا في مصر وأضيق كثيرا في مداخله ومخارجه، ولكنه هادئ ومنضبط في مواعيده، والناس تجلس أو تقف في

هدوء شديد. وأذكر أن سيدة مصرية ذهبت لتحضر تذكرة المترو فوقفت أمام الشباك مباشرة (كما تفعل عندنا) ولم تنتبه أن ثمة طابور عليها أن تقف فيه، وهنا انزعجت السيدة التي تقطع التذاكر وأشارت إليها وهي تصرخ لتقف في الطابور وقد أحست أن شيئا هاما قد انتهك. ومن الملفت للنظر إمساك أغلب الركاب لكتب يقرؤنها وهم في وسائل المواصلات، وهذا يجعل وسائل المواصلات هادئة ومهذبة للغاية، كما أنهم لا يتحدثون في التليفون المحمول إلا نادرا لدرجة توحي وكأن ليس لديهم أجهزة محمول كالتي عندنا، ويبدو أننا شعب ثرثار، وقد خرجت ثرثرتنا عبر المحمول فكلفتنا وتكلفنا أربعين مليون جنيه يوميا في مصر قيمة مكالمات أغلبها من قبيل الثرثرة الفارغة.

وتأتي متعة التجول بين آثار باريس من خلال جولة نهرية في نهر السين، وهو بالمناسبة ترعة صغيرة لو قارناه بنيلنا العظيم الذي لم نكرمه ولم نحسن رعايته والإستفادة منه، وألقينا فيه مخلفاتنا وملوثاتنا. وزيارة متحف اللوفر، أعظم متاحف الدنيا تعني أنك دخلت إلى عالم من الجمال اللانهائي، وأنك وسط أجمل ما صنعت أيدي البشر، والمتحف شديد الفخامة والضخامة والإتساع بحيث أنه لكي ترى كل قطعة فيه وتقف أمامها لمدة ثلاث ثواني فأنت تحتاج إلى ثلاثة شهور متصلة ليلا ونهارا. وفي قاعة الجيوكندة بهرني منظر رأيته يتكرر في مواضع كثيرة، وهي أنهم يأخذون تلاميذ الحضانة والمدارس الإبتدائية ومعهم كراسات الرسم ليجلسوا على الأرض ويقوموا برسم التماثيل اواللوحات الفنية العالمية، ويفعلون ذلك أيضا في الميادين، وكأنه درس مكثف وتلقائي في حب البلد والإنتماء إليه وتذوق الجمال ومحاكاته، ولهذا حين يكبرون لا يتصرفون بعشوائية ولا يصنعون القبح في الشوارع والمباني، ومن هنا عرفت من أين يأتي الرقي والجمال والإنتماء، فهذه بلاد ترعى أبناءها فيرعاها أبناؤها ويحبونها ويخلصون لها ويعملون بجد من أجل رفعتها لأن كل مواطن صغيرا كان أو كبيرا يعرف أن خير بلده عائد إليه لذلك يسعى إلى زيادة هذا الخير. وهذا يفسر لنا سر دخول ٤٥ مليون سائح إلى فرنسا في كل عام ليرى الأصالة والحداثة والثقافة والفنون والجمال في كل صوره مصحوبا بمعاملة ممتازة، وهذا ما يحدث أيضا في أسبانيا حيث يزورها كل عام ٤٠ مليون سائح على الرغم

من افتقارها للآثار، ولكن جمال الطبيعة وحسن المعاملة يغرى السياح بالذهاب إلى هناك، أما هنا أقصد في مصر حيث يوجد لدينا أكثر من ثلث آثار العالم فلا يأتي إلينا ـ في أحسن الأحوال ـ أكثر من خمسة ملايين سائح لأنهم يخشون من إرهابنا، ومن ينجو منهم من الإرهاب يتعرض لتحرشات ومضايقات شتى من لحظة وصوله إلى لحظة مغادرته (أو قتله أيهما أقرب).

أما برج إيفيل فهو بكل حق معجزة هندسية بكل المقاييس وتحفة جمالية تستحق أن تكون رمزا لباريس مدينة النور والجمال. ولا يعكر صفو المكان هناك إلا إلحاح المتسولين من العالم الثالث وإلحاح الباعة الجائلين من العرب والأفارقة، والعجيب أن الشرطة الفرنسية تطاردهم بواسطة أفراد أمن يركبون دراجات أنيقة ورقيقة ويكتفون بهروبهم من المكان دون محاولة للقبض عليهم أو إيذائهم أو مصادرة بضائعهم (كما يفعلون عندنا مع الباعة الجائلين).

وشعرت بالفخر حين تجولت في الشانزليزيه وقارنته بوسط البلد في القاهرة فوجدت أن الحركة التجارية لدينا أكثر نشاطا وحيوية، وشعرت بالفخر أكثر حين أكملت المسير ووصلت إلى أكبر ميادين باريس، ميدان الكونكورد حيث تقف المسلة المصرية شامخة على قاعدة رخامية تزيدها جمالا، وأسفت على آثارنا المبعثرة، ولكنني عاودت نفسي وحمدت الله على أنها في مكان تلقى فيه الرعاية والتكريم، وتذكرت مأساة رمسيس الثاني عندنا، والذي نزعوه من ميدان رمسيس حيث كنا نراه صباحا ومساءا وأودعوه المخازن لتدب فيه الأمراض، وتذكرت أيضا المسلات الملقاة على الأرض في الأقصر وفي غيرها، فأحسست أن مسلة الكونكورد «أمها داعيالها».

وذهبنا لزيارة ما يسمى بـ«معهد العالم العربي» على شاطئ نهر السين، وهو معهد اشترك في بنائه حوالي ١٥ دولة عربية (لأول مرة تتفق خمسة عشرة دولة عربية على عمل شيء)، ولست أدري الهدف من بنائه إذ لم يقابلنا أحد من المعهد ولم يشرحوا لنا ما فيه، ولكننا فقط تناولنا العشاء على حسابنا الخاص في مطعم أعلى المعهد. والمعهد يختلف عن كل بنايات باريس إذ يتكون من أعمدة وشرائح معدنية تخلو من

أي جمال، بل إن داخله يثير رهبة وانقباضا، وشعرت بندم شديد على تضييع الوقت في زيارة هذا المكان الموحش والخارج عن منظومة الجمال والشياكة الباريسية.

وعدت إلى القاهرة ونزلت المطار لأجدني في محطة سكة حديد قديمة ينادي فيها المنادون على أصحاب الحظوة والمكانة ويذكروننا بالتفرقة وانعدام العدل في التعامل، ويتسول فيه المتسولون بأشكال سمجة، وتعجبت لماذا يصرون أن تحط رحلات مصر للطيران في هذا المطار القديم ليحط من شأنها بينما تحط الخطوط الأجنبية في المطار الجديد الأنظف نسبيا وكأننا نريد أن نحارب الشركة الوطنية فنعاقب من يطير عليها بأن يحط في محطة سكة حديد ثم نشعره بانحطاطه حين يقف في طوابير مليئة بالهرج والمرج والمحسوبيات.

ولكن في النهاية، هي مصر أمنا التي نحبها ونعشقها رغم شيخوختها ورغم حزننا عليها وغضبنا من بعض أبنائها الذين آذوها وآذونا وجعلونا نشقى بمصريتنا وندفع ثمن الإنتماء من دمنا وأعصابنا اللذان احترقا في زحام المرور واختناقات الحياة.

الإنتماء الهستيري

أين العلم المصري الصيني

بعد انتهاء مباراة مصر والجزائر الفاصلة يوم ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩ م (والتي فاز فيها فريق الجزائر) وجدت عددا من المراهقين والشباب في أحد شوارع القاهرة الرئيسية وقد ألقوا الأعلام التي كانت بأيديهم وراحوا يشعلون النار بصناديق القمامة، وراحوا يمحون الأعلام المنقوشة على وجوههم، واكتمل المشهد بالأنباء الواردة من الخرطوم وأم درمان تقول بأن جمهور المشجعين المصريين (وأغلبهم من الفنانين والإعلاميين وأعضاء الحزب الوطني الديموقراطي «جدا» وبعض أعضاء مجلس الشعب) كانوا يتخلصون من الأعلام التي بحوزتهم والـ«تي شيرتات» التي رسم عليها العلم المصري حتى يأمنوا بطش الجزائريين. وكانت صدمة وطنية حين اتضح أن العلم الذي يحمله شباب مصر صناعة صينية وربما يفسر هذا سرعة اختفائه أو تمزقه فهو كالمصنوعات الصينية يستخدم لفترة قصيرة أو لمرة واحدة مثل المناديل الورقية. لسنا هنا بصدد إدانة سلوك أو إصدار حكم قيمي أو نقد فشلنا في صناعة علمنا الوطني أو إدارة الأزمة برمتها، بقدر ما نحاول فهم ما يجري، فقد كان البعض يستبشرون بخروج ملايين الشباب والمراهقين والكبار إلى الشوارع رافعين علم مصر ويعتقدون بأنها موجة عودة الإنتماء حتى ولو كان انتماءا كرويا، المهم أن يحمل هؤلاء الشباب العلم المصري (بشرط أن يكون صناعة مصرية) ويرددون: «مصر»... «مصر» على أنغام الطبول. كنا جميعا نريد أن نصدق عودة الإنتماء على أمل أن يكون ذلك طاقة محركة تتعتع الوضع الراكد والمتجمد للوطن العزيز، ولكن الواقع أكد أن الإنتماء الكروي انتماءا هستيريا صاخبا ووقتيا بالضرورة، وأن الإنتماء الحقيقي له

مواصفات وشروط مختلفة، وأن الحد الأدنى له أن يشعر المواطن بأن وطنه يمنحه احتياجاته الأساسية بشكل كريم وأنه يشعر بالعزة والشرف والفخر والكرامة بانتسابه إليه، وأن يكون هذا الإنتماء حالة دائمة لا تهزها الأحداث والمواقف الصعبة بل تقويها.

جرح الإنتماء

كنت مدعوا منذ شهور قليلة لإلقاء محاضرة في معسكر دولي للشباب عن الإنتماء، وكان الحاضرون حوالي ٣٤٠ فتاة مصرية في سن المراهقة وبدايات الشباب، وعلى الرغم من أنني حاولت أن أتكلم عن قضية الإنتماء وإشكالياتها بشكل موضوعي إلا أنني لمست جرحا غائرا في نفوس الفتيات حول موضوع الإنتماء فهن يتساءلن في براءة وصدق وغضب: «كيف نشعر بالإنتماء ونحن لا نجد لقمة العيش الكريمة»... «كيف نشعر بالإنتماء وإخوتنا يموتون على شواطئ أوروبا غرقا بحثا عن حلم لم يجدوه في بلدهم»... «كيف نشعر بالإنتماء وكرامتنا تهان كل يوم داخل بلدنا وخارجها»... «كيف نشعر بالإنتماء ونحن لا نشارك في تحديد مصير هذا البلد».... «كيف نشعر بالإنتماء ونحن نتلقى تعليما متخلفا ليس له علاقة بسوق العمل أو بالحياة»... «كيف نشعر بالإنتماء ونحن لا نتلقى رعاية صحية في المستشفيات الحكومية، ولا نملك في نفس الوقت مصروفات المستشفيات الخاصة»... «كيف نشعر بالإنتماء في ظل هذه الحياة الطبقية التي استولى فيها الأغنياء على الثروة والسلطة وراح الفقراء يتسولون أو يرتشون أو يبحثون عن الطعام في صناديق القمامة»... «كيف نشعر بالإنتماء ونحن لا نجد عملا إلا بالواسطة أو الرشوة أو المحسوبية»... «كيف نشعر بالإنتماء وأمريكا وإسرائيل يدوسون كرامتنا كل يوم»... «كيف نشعر بالإنتماء بعد أن سقطت هيبة مصر وتطاول عليها الجميع»... «كيف نشعر بالإنتماء والمصريون يهانون في الداخل والخارج ولا يجدون من يدافع عن كرامتهم»... «كيف... كيف..... كيف....». كنت أشعر بالشفقة عليهن وعلى البلد من هذه المشاعر السلبية من فتيات في مقتبل العمر، وحاولت أن أقاوم هذه النزعة السلبية وأن أنزع عنهن فكرة الكفر بالوطن وأستشهد على ذلك بوقائع وأحداث كثيرة (بعضها شخصي من خلال إحساسي بالوطن في

سنوات غربتي وبعضها عام) تبين قيمة الوطن على الرغم من كل المشاكل التي نحياها على أرضه، وأن هذا الوطن نعرف قيمته بشكل أوضح حين نعيش في الغربة، وحين نواجه التمييز ضدنا في البلاد الأخرى ولا نجد في النهاية غير حضن الوطن يضمنا رغم قسوة ظروفه واضطراب أحواله.

هذا الجرح الغائر تجده واضحا حين تتحدث إلى الشباب المصري فتجد أن أحلامهم مرسومة خارج حدود الوطن، وأغلى أمانيهم الحصول على فرصة تعليم أو فرصة عمل خارج الوطن، وبعد أن كانت إحدى سمات الشخصية المصرية حب الإستقرار، تغير الأمر وأصبح السفر أو الهجرة حلما أساسيا يداعب خيال غالبية الشباب إن لم يكن كلهم.

ضعف هيبة مصر

ومما يقوي الإنتماء أن يكون الوطن له هيبة وعزة وكرامة وأن يكون مرفوع الرأس، أما إذا اهتزت تلك المعاني أو تراخت أو ضمرت فإن الإنسان لا يرغب في الإنتماء إلى وطن مكسور أو ذليل أو خائف أو خاضع أو مرتعش أو تابع أو مطأطئ الرأس. ومصر من البلاد التي كانت لها مكانة وهيبة، وعلى الرغم من صغر مساحتها ومحدودية اقتصادها إلا أنها كانت تعتبر دولة عظمى حضاريا وثقافيا، ومركز ثقل عربي وإسلامي لا يستهان به. وقد مرت مصر في السنوات الأخيرة بظروف وأحوال واتخذت مواقف هزت من هيبتها أمام الصلف الإسرائيلي والبطش الأمريكي والتطاول العربي، إذ تخلت مصر عن دور الدولة الكبيرة الرائدة ذات المواقف العظيمة المليئة بالعزة والكرامة والشرف، وتبنت مواقف رخوة مائعة براجماتية استسهالية، وتخلت عن كثير من واجباتها كدولة كبيرة في المنطقة، وأصبح انتماءها العربي شكليا هامشيا وانتماءها الإسلامي أضعف من انتماءها العربي ولا يتعدى المشاركة في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي على فترات شديدة التباعد وشديدة الضعف. ولما انفض عنها العرب والمسلمون ـ لزهدها فيهم أو عدم إيمانها بهم ـ لم تجد إلا دور الميسر للسياسات الأمريكية وحامل الرسائل بين الفلسطينيين والإسرائليين أو بين الفلسطينيين بعضهم البعض، ودور الباحث عن لقمة العيش بعيدا عن المشاكل.

وكانت المواقف الرخوة والمترددة والغامضة أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان ٢٠٠٦ م والمجزرة الإسرائيلية في غزة ٢٠٠٨ م القشة التي قسمت ظهر البعير إذ بدأت الإنتقادات اللاذعة لمصر على تراخيها وارتخائها في تلك الأحداث، إذ لم يستطع الجمهور العربي والإسلامي أن يفهم أو يتفهم أو يتقبل إصرار مصر على المشاركة في حصار غزة وإغلاق معبر رفح بينما إسرائيل تقوم بمجزرة وحشية ومحرقة ضد الفلسطينيين. وهكذا سقط عمود الخيمة العربية، وصغرت مصر في عيون العرب والعجم، وتشجع الكثيرون على انتهاك حرمتها والتطاول عليها.

ظهر الأمر جليا في صورة مظاهرات أمام السفارات المصرية إبان أحداث غزة بشكل خاص، واستمر الأمر في صورة عبارات لاذعة ضد مصر على مواقع الإنترنت صادرة عن شباب عربي ومسلم من كل مكان، وازدادت حدة التجريح لمصر قبل وأثناء وبعد مباراة مصر والجزائر في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩ م والتي انتهت بهزيمة المنتخب المصري وإهانة الجمهور المصري إهانة قاسية على يد جمهور جزائري غوغائي مدفوع بشكل منظم من قيادته السياسية أو العسكرية بهدف إهانة المصريين وإذلالهم، كل هذا مصحوبا برسائل على الإنترنت وفي الصحف تدور حول ذم مصر والمصريين ومعايرتهم بتحالفهم مع العدو الصهيوني والأمريكي. وقد يقول قائل: وماذا فعل بقية العرب أو المسلمون المنتقدون لتراجع مصر؟.. وهذا تساؤل منطقي إذ لم يفعل المنتقدون شيئا أكثر من الصراخ والسباب، ولكن رغم هذا كان الخاسر الأكبر هو مصر التي تخلت طواعية عن دورها المحترم فشجعت السفهاء على التطاول عليها وتمزيق علمها وإهانة مواطنيها ليس فقط في مباراة كرة قدم بين مصر والجزائر وإنما في كل مكان يتواجد فيه مصري. وهنا يشعر المصري بأن جنسيته المصرية تجلب له المتاعب، وأن بلده غير قادر على بسط حمايته عليه في أي بلد عربي أو أجنبي (دعك من التصريحات والتطمينات السياسية التي لا تر لها أثرا على أرض الواقع)، والمواقف والأحداث كثيرة حول إهانة المصريين وإذلالهم وضياع حقوقهم في كل مكان، ودائما ينتظر الناس موقفا حازما من بلدهم يعيد لهم حقوقهم أو كرامتهم فلا يجدوا إلا صمتا غير مفهوم أو تذرع بضبط النفس والحكمة والتعقل والحفاظ على المصالح العليا، وكأن كرامة المواطن وهيبة الوطن لا ينتميان

إلى المصالح العليا، وكأن الحكمة وضبط النفس يتعارضان دائما مع القوة والحزم والكرامة. وإذا أضيف إلى هذا الضياع الخارجي للكرامة والحقوق ضياعا داخليا لهما يستشعره المواطن المصري في حياته اليومية تبينت أزمة الإنتماء المصري في هذه الأيام.

التوظيف السياسي للإنتماء الهستيري

لسوء الحظ تقابل المنتخب المصري مع نظيره الجزائري في المباراة النهائية للتأهل للصعود لمباريات كأس العالم، حيث تعاني كل من مصر والجزائر أزمات حادة في الإنتماء، فمصر تتجاذبها انتماءات استقطابية عديدة فالبعض يحاول إحياء الإنتماء الفرعوني (أطلق الإعلاميون الرياضيون على المنتخب المصري لقب الفراعنة)، والبعض يدافع عن الإنتماء العروبي (امتدادا لنزعة القومية العربية في الستينات)، والبعض يحاول التمسك بالإنتماء الطائفي القبطي (وهذا ينقسم إلى أرثوذكس وإنجيليين وكاثوليك)، وفريق كبير يرى الحل في العودة إلى الإنتماء الإسلامي (وحتى هذا الإنتماء يتفرق بين تيارات عديدة مثل الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعة الإسلامية والجهاد)، أما الجزائريون فيتوزعون ويتنازعون بين الإنتماء العربي تارة والإنتماء البربري تارة والإنتماء الإسلامي تارة والإنتماء الفرنسي تارة أخرى. ويوجد فريق آخر في كلا البلدين يكفر بالإنتماءات كلها ويريد أن يحصل على لقمة عيش وحياة كريمة وآمنة ولكنه لا يجدها. أما فئة الشباب فإنهم يعانون جوعا إلى الإنتماء حيث فشلوا في أن يجدوا وطنا يحبونه ويفخرون به ويتفانون في خدمته والولاء له.

ويبدو أن أولي الأمر في البلدين أسعدهم ذلك الإنتماء الهستيري الكروي فساعدوا بشكل مباشر أو غير مباشر على إظهاره بل وإشعاله إلى أقصى درجة ممكنة حتى ولو وصل إلى حالات الخطورة، وتم السماح بالتعبير الحر المباشر عن الفرحة بانتصارات الكرة في حين كان يمنع التعبير عن الإنتماء الوطني في قضايا أخرى سياسية أو اجتماعية أو عربية أو إسلامية حتى ولو كان المعبرون عن ذلك عدة مئات أو آلاف، وكان يحتج على ذلك بمنع تهديد حركة المرور أو سلامة الناس والممتلكات.

وقد التقط الإعلام الرياضي هذا الضوء الأخضر وذلك السماح والتشجيع للتعصب الكروي فراحوا يمدون ساعات البث الرياضي على القنوات الفضائية الحكومية والخاصة يشغلون الناس طول الوقت بأخبار الرياضة والرياضيين ويلهبون حماسهم ويحولون اهتماماتهم بالكامل نحو المستطيل الأخضر داخل أرض الإستاد. واندفع الناس في سذاجة يبحثون عن حياة بديلة في الملاعب ويخدرون وعيهم بمباراة أو أكثر يشاهدونها قبل النوم فينعمون بنوم هادئ وأحلام سعيدة.

وحدثت الخطيئة الكبرى فى المباريات الكروية مع الجزائر وظهر التوظيف السياسي للكرة وظهر الإستغلال البراجماتي لمشاعر الجماهير الساذجة المندفعة الهائجة والمتحمسة، وتم توجيه الإنتماء نحو الكرة والملاعب، مع توجيه الغضب نحو الخصم الكروي واعتبار المباراة معركة، واستخدام الأغاني الوطنية التي ألفت ولحنت وغنيت في وقت الحرب مع العدو الإسرائيلي وهاهي الآن يتم إذاعتها في وقت اللعب وقبله وبعده مع الفريق الجزائري. وظهر السياسيون يحاولون أن يدخلوا على الخط ويظهروا في المربع المحبوب لدى الناس، وكان في تخطيطهم أن يعودوا من السودان بعد الفوز على الخصم الجزائري وهم محمولون على الأعناق ليتم ترسيمهم كأحباء للشعب وكقادة لمسيرته، ولم لا وقد أدت حكمتهم وجهودهم إلى النصر المبين، وكانت هناك آمال كبيرة معلقة على هذا النصر الكروي لتلميع وتصعيد وجوه بعينها.

وتورط الطرف الجزائري في نفس الأمر فدخلت القيادة السياسية على الخط الكروي لعلها تحل مشكلة مشروعيتها ومقبوليتها وجاذبيتها للجماهير الجزائرية، تلك الجماهير التي فقدت حلمها الديموقراطي بعد الإنتخابات البرلمانية التي فازت فيها جبهة الإنقاذ وإذا بالجيش الجزائري يسرق هذا الحلم ويلغي الإنتخابات ويعود بالحكم العسكري مرة أخرى حتى هذه اللحظة. والأجنحة السياسية والعسكرية في الجزائر تريد أن توحد الجزائريين المنقسمين حول الكرة لتصرفهم عن الصراعات الداخلية التي تكاد تفتك بالجزائر منذ ألغيت نتيجة الإنتخابات، وتريد أن تلمع السياسيين الحاليين وتجعلهم أبطالا شعبيين وتمحو عنهم تهمتهم في اغتصاب السلطة وفي قهر الشعب الجزائري وإلغاء إرادته في اختيار من يمثله ومن يحكمه.

والشعبين المصري والجزائري يعيشان ظروفا حياتية صعبة وإحباطات سياسية واجتماعية شديدة، وربما كانت فرصة الصراع الكروي منفذا لخروج الكثير من المشاعر الغاضبة عبر عمليات الإسقاط والإزاحة، وهذا يفسر لنا ذلك العداء المحموم الذي واكب المباريات الكروية بين البلدين.

والسياسيون في البلدين أغمضوا عيونهم عما يحدث أو باركوه أو شجعوه ليصرفوا الأنظار عن قضايا أكثر أهمية وعن صراعات أكثر إلحاحا، وليصدروا كل مشاكلهم إلى الخارج حتى يتفرغوا لترتيب أوراقهم في تثبيت كراسيهم، وليذهب الجميع إلى الجحيم.

وعلى الرغم من أن النظامين المصري والجزائري قد باركا أو شاركا، إلا أن العديد من الدلائل تشير إلى تورط النظام الجزائري بشكل مباشر في إشعال النار إلى درجة خطرة من خلال دعمه المباشر لنقل نوعيات معينة من المشجعين وإمدادهم بوسائل الضرب والتهديد وتشجيعهم على القيام بمهمة إيذاء وإهانة الجمهور المصري بشكل منظم ومتعمد لا تخطئه العين. وقد نجحت خطة النظام الجزائري بسبب ضعف وتراخي وتهاون النظام المصري في حماية المشجعين المصريين أو حتى تحذيرهم أو تنبيههم بما ينتظرهم في السودان، فوقع المشجعون المصريون في مصيدة نالوا فيها قدرا كبيرا من الضرب والإهانة والتحرش والإذلال. وزاد الطين بلة رخاوة وارتخاء رد الفعل الرسمي المصري وعدم تقديره لمسألة جرح الكرامة المصرية ومسألة الإهانة التي لحقت بجمهور غالبيته من الإعلاميين والفنانين والسياسيين الذين تعودوا على التفاف الناس حولهم وإعجابهم بهم فإذا هم يطرحون أرضا في الشوارع وفي الحافلات ويسمعون أكثر الشتائم بذاءة من الجمهور الجزائري، ويتعرض النساء منهم لتحرشات قبيحة.

ومن السذاجة أن تفرح السلطة في الجزائر وتشعر بأنها انتصرت في المعركة الكروية وفي المعركة السياسية وأنها نجحت في إهانة المصريين وتأديبهم وأنها جعلتهم يهرولون في شوارع أم درمان يبحثون عن مأوى في أي بيت، وأنها أجبرتهم على إلقاء علم مصر أرضا وعلى خلع وإزالة كل الشعارات والعلامات الوطنية في لحظة هلع شديدة.

والذي يعرف الشعب المصري جيدا يدرك أنه شعب مسالم بطبعه ولا يميل إلى الثورة إلا في مواقف قليلة في تاريخه حين تنتهك كرامته الوطنية أو عقيدته الدينية أو تنتزع لقمة عيشه. إذن فنحن في هذا الموقف أمام إحدى الحالات التي تثير غضب المصريين وتستنهض ثورتهم ونقمتهم، ومن السذاجة أن يعتقد أحد أنه كان مجرد حدث كروي عابر يحدث في كل مكان بالعالم وأن الناس سرعان ما تنسى ما حدث وتنصرف إلى أمورها ومشاغلها بل يمكن تشتيت انتباهها بوسائل وأحداث جديدة فينسون ما حدث.

الجرح النرجسي

والشعب المصري يشعر في داخله بمرارة شديدة إذ يشعر بأنه يمتلك حضارة عريقة وتاريخا مضيئا ويمتلك قدرات وملكات هائلة تجعله منجم الإبداع في العالم العربي ومركز العلم والفن والأدب والثقافة والعلم فيه، ومع ذلك يضطر إلى الذهاب إلى بلاد العرب والعجم بحثا عن فرصة عمل مناسبة، وهناك يتعرض للغبن والإهانة والمعاملة العنصرية، وإذا استقر في بلده فهو لا يسلم من انتهاك حقوقه وكرامته، لذلك ترى هذه المرارة وهذا الحزن الدفين في وجوه المصريين على الرغم من محاولاتهم تغطية ذلك بالبشاشة والنكتة والمبالغة في إظهار الفرح.

والشعب المصري لديه قدر من النرجسية تشعره بأنه الأفضل والأقوى والأقدر، وربما ترجع هذه النرجسية إلى ظروف تاريخية وضعت مصر في موضع الريادة السياسية والثقافية والعلمية في محيطها العربي في كثير من الأوقات، وهو الشعب العربي الوحيد الذي حصد أبناؤه ٤ جوائز نوبل. هذه النرجسية تجرح الآن بشكل شديد ومؤلم من الداخل والخارج، ففي الداخل يشعر المصري أنه لم يأخذ حقه في بلده كما ينبغي وأنه يتعرض للكثير من الضغوط التي تكسر ظهره، وأن حكومته لا تهتم برعايته أو تحسين أحواله وإنما تهتم بكل ماله علاقة باستتباب السلطة واستمرارها في أيدي فئة قليلة من الناس، وأن السلطة تستأسد وتظهر أنيابها حين يقترب أحد من سيادتها بينما تتهاون تهاونا شديدا ويظهر إهمالها الواضح حين يتعلق الأمر بسلامة المواطن أو صحته أو كرامته، أما من الخارج فيشعر المصري أن دور بلاده يتضاءل

ويتراجع بسبب سياسات لم تدرك حجم مصر ودورها وتأثيرها وحصرت مصر في دور الوسيط أو السمسار السياسي، ونزعت عنها روح عروبتها وقيادتها للمنطقة.

إذن فالمصري تنتابه مشاعر متناقضة بين الإحساس بالقيمة والجدارة وفي ذات الوقت يجد إحباطا داخليا وخارجيا يصيبه بالحزن والإنكسار والإحساس بالدونية، وربما يهرب من ذلك مؤقتا باستعادة أمجاد حضارية وتاريخية، وكان هذا واضحا حين تباهى قادة الإعلام الرياضي بفرعونيتهم واعتادوا أن يطلقوا على المنتخب «الفراعنة» وأحيانا يلجأون إلى صبغة دينية يداعبون بها مشاعر المتدينين خاصة بعد سطوع نجم أبو تريكة فأسموهم «الساجدين».

العدل أساس التصالح

تعلو أصوات عاقلة كثيرة تدعو لرأب الصدع بين مصر والجزائر يتبناها مثقفون ومفكرون وسياسيون من البلدين ومن العالم العربي، وجميل أن يعلو صوت العقل في مثل هذه الأزمة فيواجه الأصوا ت الغوغائية في الإعلام الرياضي (هناك اشتباكات وصراعات بين رموز الإعلام الرياضي ظهرت فضائحها أمام الناس على شاشة الفضائيات) وفي الإعلام بوجه عام وعلى صفحات الإنترنت التي تفتقد لأي ضابط والتي ربما يلهبها أطراف خفية عربية وغير عربية، ولكن نحذر من التصالح القائم على نسيان ما فات، إذ قد يصعب نسيانه، بل الأصح والأجدر أن تقترن جهود التهدئة والإصلاح الصادقة والمطلوبة بشدة بالبحث عن المخطئ من الجانبين وكشفه ومحاسبته، ورد اعتبار من أهين أو ظلم أيضا من الجانبين والإعتذار عما حدث بشكل كريم، هنا فقط يصبح التصالح عادلا وحقيقيا، أما إذا اكتفينا بسلامات وأحضان على المستوى السياسي أو الثقافي أو غيره (على طريقة علاج المشكلات الطائفية في مصر) فإن الضغائن والأحقاد تظل كامنة وتبحث عن الثأر في أي فرصة خاصة وأن الطرف المهان (مصر والجمهور المصري) لديه ـ حين يغضب وتستبعد منه الرخاوة والإرتخاء السياسي ـ القدرة على القصاص بما له من وزن وتأثير في كثير من المجالات.

ولست ممن يدفعون في اتجاه العنف المضاد تجاه الجزائر أو الإنتقام من الجزائريين، ولكنني أيضا لست من مؤيدي السكوت عما حدث تحت ادعاءات الحكمة والتعقل والنسيان، فكلا التوجهين خطأ وخطر. ولابد من إدراك حقيقة أن مواقف الحكومة المصرية في القضايا العربية أو في الصراع العربي الإسرائيلي لا تتطابق مع مواقف وآراء الشعب المصري بالضرورة، لذلك فاتهامات الجزائريين لمصر بخيانة القضية وبحصار غزة وبالتحالف مع اليهود لا يصح تعميمها فكثير من المصريين يختلفون مع حكومتهم حول هذه القضايا، ومن الخطأ والخطر أن ينظر الجزائريون إلى كل المصريون على أنهم راقصون وراقصات ومؤيدين لحصار غزة ومتحالفين مع اليهود أو الأمريكان ضد المصالح الوطنية أو المصالح العربية. كما أنه من الخطأ والخطر أن يعتقد المصريون أن كل الجزائريين أهانوهم على أرض السودان، بل في الحقيقة فإن الذين قاموا بهذا الفعل مجموعة من البلطجية والخارجين على القانون أو رجال الأمن السريين جاءوا من الجزائر لتنفيذ مهمة منظمة كلفهم بها بعض القادة الجزائريين الذين يمثلون بعض أجنحة الحكم هناك، وأن الجزائر كشعب مثل أي شعب في الدنيا قد يكون وقع تحت تأثير البث الإعلامي الكاذب والمبالغ، ولكن حين تتضح الحقيقة بعد زوال هذا الغبار الكاذب قد يكتشف خطورة ما حدث تجاه أشقاء حقيقيون له. وعلينا أن نتذكر بأننا لم نختلف مع الشعب الجزائري في أي مجال آخر سوى الكرة، وكلنا يعرف حفاوة الجزائريين بعلمائنا ومثقفينا وفنانينا، وعلينا أن نحذر من الآن فصاعدا من الإنجراف وراء دكاكين الإعلام الكروي على الجانبين، هؤلاء الذين أشعلوا نار الفتنة وكادوا يضعون البلدين على شفا مواجهة لا يعلم مداها إلا الله. ولا ننسى أن طبيعة جمهور ومشجعي الكرة هي الإندفاع والإنفعال والتهور لذلك يبدو من االخطر انسياق شعوب بأكملها خلف مجموعة من المندفعين والمنفعلين والمهووسين.

وإذا كنا نقدر أصوات العقلاء على الجانب المصري ونتمنى أن نسمع صوتا عاقلا على الجانب الجزائري فإننا نريد أن تحل الأزمة التي حدثت بقدر كبير من ضبط النفس ولكن في نفس الوقت بقدر كبير من العدالة والحزم حتى نتفادي انفجارات الغضب أو محاولات القصاص خاصة من الطرف المغبون يعقبها محاولات مضادة

من الطرف الآخر وندخل في دائرة انتقام جهنمية. ولنحذر من النزعات العنصرية والنرجسية على الجانبين تلك التي ذكاها وأشعل نارها مجموعة من الإعلاميين الرياضيين لا يعلمون شيئا عن التاريخ أو الجغرافيا أو الظروف النفسية والسياسية للشعبين.

ونحذر من اللاعبين بالأوراق والذين يحاولون استغلال الأزمة للتخلص من الإنتماء العربي والإنتماء الإسلامي والعودة إلى الإنتماء الفرعوني في مصر والإنتماء البربري أو الفرنسي في الجزائر. ولا يغيب عن فطنتنا أن أطرافا بعينها لعبت دورا في إشعال النار بين الشعبين وهي الآن تحاول إعادة ترتيب الأوراق بما يخدم أهدافها أو أهداف من يقفون خلفها.

وقد يحتاج الأمر بعض الوقت لالتقاط الأنفاس وتهدئة الخواطر ثم يبدأ الحل من خلال لجنة تحكيم ومصالحة عربية تضم العقلاء من المفكرين والعلماء والسياسيين الذين تتفق الأمة على نزاهتم وعدالتهم يقومون بالتحري في الأمر من الجانبين وتحديد الأخطاء التي حدثت ومعرفة من المسئول ومحاسبته ثم رد الأمور إلى طبيعتها بعد تنظيف هذا الجرح المؤلم حتى لا يتقيح ويمتد صديده إلى أماكن أخرى في الجسد العربي.

عودة إلى الإنتماء الإيجابي الأصيل

بعد استعراض نموذج الإنتماء الهستيري ورؤية آثاره المدمرة يحسن بنا أن نرى الإنتماء في صورته الحقيقية الأصيلة البناءة والذي يعني انتساب الفرد لجماعة معينة والولاء لقضاياها والتفاني في خدمتها بما يحقق خير الفرد والجماعة التي ينتسب إليها.

الإنتماء فطرة في الإنسان

الإنسان كائن اجتماعي بحكم تكوينه وجزء هام من دواعي سعادته ورضاه أن يكون مرتبطا بآخرين ومنتسبا إليهم، كما أن هناك احتياجات بيولوجية ونفسية

واجتماعية وروحية لا تتحقق إلا من خلال الانتماء الذي يشعر الإنسان من خلاله بهويته المتكاملة. والانتماء الصحي يشكل القاعدة التي ينطلق منها الإنسان لتحقيق ذاته وفي نفس الوقت يربطه بالواقع ويمنحه سياقًا للحياة، فالإنسان الفرد بمثابة كلمة في سطر في فقرة في فصل في كتاب. والإنسان بطبيعته لديه انتماءات متعددة، وهذه الإنتماءات قد تتصارع وقد تتكامل. والانتماء الإيجابي يدعم حرية الإنسان وتفرده ويضعه في مكانه الصحيح في المنظومة الاجتماعية، أما الانتماء السلبي فهو يشكل قهرًا اجتماعيًا أو تعصبًا فكريًا أو دينيًا عرقيًا.

خصائص الإنتماء

ويتميز الإنتماء بأنه اختياري تلقائي، وأنه يغطي الدوائر الثلاثة من الفكر والعاطفة والسلوك، كما توجد قضية تربط أفراد الجماعة وتوحدهم وتميزهم عن غيرهم من الجماعات. والشخص يشعر بالسعادة والفخر والإكتمال بهذا الإنتماء.

أركان الإنتماء

ويتكون الإنتماء من الفرد الذي يسعى لتحقيق ذاته، والجماعة التي تسعى إلى الترابط والقوة، والقضية التي تشغل الفرد والجماعة وتخدم مصالحهما، وأخيرا روح الانتماء التي تجمع كل ما سبق.

أنواع الإنتماءات

هناك الانتماء العائلي أو القبلي، والانتماء الوطني، والانتماء الديني والطائفي، والانتماء العرقي، والانتماء السياسي، والانتماء الفكري، والانتماء المهني، والانتماء اللغوي، والانتماء الجغرافي..... الخ.

الانتماء المستنير

وهو الذي يحقق احتياجات الإنسان الفطرية، ويلبي كافة مستويات ودوائر

الإنتماء (من الأسرة إلى الحي إلى الوطن إلى الإنسانية إلى الكون)، ويحقق التكامل بينها ويخلو من التعصب والعنصرية، ويكون قادرا على التعامل والتفاعل الصحي مع الإنتماءات الأخرى.

آثار ضعف الإنتماء

وحين يضعف الإنتماء نرى العديد من المظاهر السلبية المرضية مثل الاغتراب، ضعف الولاء أو انعدامه، التفكك الاجتماعي، التناحر والاشتباك، تنامي النزعات الفردية والأنانية، تعدد الصراعات الفكرية والطائفية والسياسية، الانتهازية، الفساد، الخيانة...... الخ.

العوامل المؤدية لضعف الإنتماء

عوامل أسرية وعائلية: كأن يعيش الإنسان حياة بائسة في أسرة مفككة.

عوامل تتعلق بالعملية التعليمية: حين يكون التعليم مغتربا وغير مرتبط بقضايا الوطن ولا يعطي الشخص مهارات حياتية نافعة ولا يمنحه قدرة على الحياة الكريمة بعد ذلك.

عوامل تتعلق بالمؤسسات التربوية: إذا أهملت احتياجات الإنسان من الحب والأمان والتقدير الإجتماعي، وإذا لم تزوده بالنظام القيمي والأخلاقي الذي يساعده على الإرتقاء في كافة المجالات الحياتية.

عوامل إعلامية: والتي تعجز عن رسم صورة حقيقية مشرفة للوطن، أو تركز طول الوقت على سلبياته وسقطاته ومواطن ضعفه.

عوامل اقتصادية: تلك التي تؤدي إلى صعوبات شديدة في حياة الناس وتؤدي إلى حرمانهم من احتياجاتهم الأساسية.

عوامل دينية: حين تتعارض توجهات الوطن مع معتقدات الشخص وثوابته الدينية.

عوامل سياسية: تتمثل في غياب الحرية وضياع الحقوق وضياع الهيبة والكرامة، والهزائم المتكررة، وغياب المشروع القومي العام أو القضايا التي تهم غالبية الناس وتحرك هممهم وتشحذ عزيمتهم.

خصائص المنتمي

تكون لديه رغبة صادقة في خدمة من ينتمي إليهم، ويقدم المصلحة العامة على مصلحته الشخصية، ويترجم انتماءه وولاءه وإخلاصه إلى أنماط سلوكية بناءة، ويعيش حالة انتماء كامل تستغرقه بالكلية، ويكون مستعدًا لأن يموت ويحيا طبقًا لتوجهات القضية ومتطلباتها، كما تمثل القضية العامة قيمة ذاتية وشخصية بالنسبة للفرد فيكون مهتمًا بها وسعيدا بذلك الاهتمام، ويشكل له الانتماء نوع من الاستقرار والتوازن النفسي والرضا، ويعطيه توافقًا بين مشروعه الشخصي والمشروع الجماعي، كما يحرره من الصراع بين إرادته الذاتية وإرادة المجتمع، ويشعر بالفخر والاعتزاز من خلال انتمائه، ويكون مستعدًا لتقديم ماله ونفسه وولده فداءًا لوطنه أو للقضية التي يؤمن بها في وقت الحروب والأزمات ويكون راضيًا وفخورًا بذلك، ويرى معنى لحياته من خلال ذلك الانتماء، ويشبع من خلال انتمائه حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية والروحية.

خصائص اللامنتمي

لديه تضخم الإحساس بالذات، ويفضل مصلحته الشخصية على المصالح العامة، وينغمس بالكامل في مشروعه الشخصي، وينظر للآخرين على أنهم معوقون ومهددون لطموحاته وتحقيق احتياجاته الشخصية، ويكره النظام الإجتماعي وعاداته وتقاليده ولا يتحمس لقضايا المجتمع، ويشعر بالغربة تجاه الناس والأفكار السائدة، ولا يشعر بالولاء لأحد.

دعاة الإصلاح وعلاقتهم بالإنتماء

هل يعد المفكر الناقد لسلبيات المجتمع بعيدًا عن الانتماء؟

هل الفيلسوف صاحب الرؤية المخالفة للوضع السائد خارجًا على الانتماء؟

هل كان سقراط بأفكاره الجديدة محطمًا لقواعد الانتماء في مجتمع أثينا؟

هل كان اعتراض برتراند رسل على قيم الاستعمار الأوروبي خيانة لروح الانتماء للحضارة الغربية؟

وهل كان الأنبياء والرسل في حالة خروج عن الانتماء حين جاءوا بمبادئ وأفكار وقيم تخالف تلك السائدة في مجتمعاتهم؟

ما الفارق إذن بين المصلح واللامنتمي المغترب المتمرد؟

هذه تساؤلات تكمن إجابتها في نوايا وتوجهات المفكرين والمصلحين، فعلى الرغم من ضعف انتمائهم لسلبيات وآفات المجتمع وسلوكياته الخاطئة إلا أنهم يحتفظون بدرجة عالية من الحب والشفقة والتوجهات الإيجابية للإصلاح، ولا يميلون لهدم المجتمع بل لتغيير المنظومات السلبية إلى منظومات إيجابية، وهم يفضلون المصلحة العامة على مصالحهم الشخصية وربما دفعوا ثمنا غاليا لأفكارهم وجهودهم الإصلاحية.

علاقة الإنتماء بالحرية والتفرد

هل تتعارض روح الانتماء مع روح الفردية والحرية والاستقلال الذاتي؟

هل يصبح الانتماء وسيلة للقهر الاجتماعي وقتل روح التفرد والابتكار والتغيير؟

هل يلغي الانتماء الفوارق والتميزات الفردية؟

هل يغذي الانتماء روح التعصب والعنصرية؟

هل هناك فرصة لظهور البطولات الفردية لدى المجتمعات المتصفة بروح الانتماء؟

هل الحياة العصرية تدفع نحو الانتماءات الذاتية من ناحية ونحو الانتماءات الإنسانية من ناحية أخرى؟

هل الانتماء في انقراض وزوال أم في تنامي وازدهار في عصر العولمة؟

يستلزم الإجابة على هذه التساؤلات التفرقة بين الإنتماء الإيجابي المستنير وبين التعصب والعنصرية وانتماءات القطيع.

الهدف والقضية والمشروع القومي

لكي يتحقق انتماءا إيجابيا أصيلا يتطلب الأمر وجود هدف واضح ومشترك يتفق عليه الفرد مع الجماعة ووجود قضية محورية تشغل بال الفرد والمجتمع الذي ينتمي إليه ووجود مشروع قومي يوحد الأفكار والطاقات ويشحذ الهمم لتحقيقه.

كيف ندعم روح الإنتماء

يبدأ ذلك من أسرة متماسكة متحابة، ومؤسسات تعليمية متطورة وناضجة، وإعلام صادق ومتوازن يدعم الجوانب الإيجابية في المجتمع، وخطاب ديني معتدل ومتسامح، وإشباع للحاجات البيولوجية والنفسية والإجتماعية والروحية لكل أفراد المجتمع بشكل عادل، وإعطاء الفرصة للمشاركة السياسية والإجتماعية، واحترام حقوق الفرد وإعطائه الفرصة لتحقيق ذاته في الإطار المجتمعي، مع إعطاء الفرصة للإنتماءات الفردية وتواصلها وتكاملها مع الإنتماء العام.

الانتماء والتضحية والعمل التطوعي

من علامات الإنتماء الإيجابي في أي مجتمع أن تجد ميلا واضحا للتضحية في سبيل مصالح الوطن، كما تجد ميلا للعمل التطوعي لدى نسبة كبيرة من الناس.

وهنا يهتف صلاح جاهين:

قالوا ابن آدم روح وبدنه كفن

قالوا لأ بدن

قالوا لأ ده روح في البدن

رفرف فؤادي مع الرايات في الهوا

أنا قلت لأ روح في بدن في وطن

ونتذكر رسولنا العظيم محمد ﷺ حين وقف مخاطبا مكة لحظة هجرته قائلا:

«والله إنك لأحب بلاد الله إليّ، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت».

الكراهية العادية والحب المسموم

(دراسة نفسية لمشهد الغضب وضعف الإنتماء)

سألنى أحد الأصدقاء: ما هو التحليل النفسى لشخصية الجاسوس م. س. ص الذى صرح بأنه يحب إسرائيل؟.... ثم فاجأنى بما يشبه الإتهام: أنتم ـ الأطباء النفسيون ـ تتحدثون كثيرا فى قضايا هامشية وتتركون المسائل الخطيرة دون تعليق عليها، مع أن هذا الأمر أعتبره أنا واجبا وطنيا، وجهادا مدنيا، ودفاعا عن سلامة المجتمع. ورغم انزعاجى من هجومه غير المبرر علىّ وعلى أبناء وأشقاء وآباء مهنتى، إلا أننى انتبهت إلى أنه محق فى ذلك، وعاودت قراءة اعترافات م. س.ص على مهل، وعدت إلى قصة م. أ الجاسوس السابق مباشرة، ووجدت خيطا نفسيا مهما يربط بينهما وهو محبة إسرائيل والإعجاب بها إلى الدرجة التى جعلتهما يهرعان إليها لتقديم الخدمات، وهذا تطور جديد فى هذا المجال يشبه توصيل الخدمة للمنازل، فقد كان ضباط أجهزة المخابرات الإسرائيلية يدفعون الكثير ويقومون بعمل استراتيجيات عديدة ويضعون الكثير من المغريات أمام من يرغبون فى تجنيدهم من الشباب المصرى والعربى، ويقومون بالكثير من المناورات قبل اصطياد الضحية، أما الآن فهم يجلسون فى مكاتبهم ويستقبلون الشباب المصرى المحبط والساخط والهارب من جحيم بلده ليعرض عليهم خدماته بمقابل زهيد (بضع آلاف من الدولارات) على الرغم من غلاء الأسعار، وأخشى أن يأتى الوقت الذى تضع فيه المخابرات الإسرائيلية قائمة انتظار لاختيار أفضل الجواسيس من الشباب المصرى المتقدم إليها بأعداد تفوق طاقتها فى التجنيد.

وسأحاول التقاط بعض العبارات الدالة من اعترافات م. س. ص لنرى التركيبة النفسية والجو النفسى والإجتماعى الذى نشأت فيه فكرة التعاون ثم التخابر مع جهاز الموساد الإسرائيلى:

«أنا تركت عملى فى هيئة الطاقة الذرية لإحساسى بالقهر والإضطهاد وعدم تقدير خبراتى العلمية وتخصصى فى مجال هندسة الطاقة النووية»...... «أنا ذهبت للسفارة بعدما فشلت فى الحصول على حقوقى كاملة سواء فى مفاعل إنشاص أو هيئة الطاقة الذرية، وأرسلت شكاوى للمسئولين بدءا من رئيس هيئة الطاقة الذرية فى ذلك الوقت ومجلس الوزراء والجهات الرقابية ثم رئاسة الجمهورية، لكن لم يصلنى رد مما دفعنى للذهاب للسفارة الإسرائيلية للإلتحاق بجامعة تل أبيب والحصول منها على درجة الدكتوراه».... «إسرائيل ليست عدوة، والحروب انتهت، وهى دولة كبيرة تتمتع بثقل علمى وأكاديمى على مستوى العالم وتعتبر جامعاتها أولى جامعات العالم والأكثر قدرة على استخراج أجيال وعلماء»...... «أحب إسرائيل لأنها دولة علمية من الدرجة الأولى.. ولماذا أكره إسرائيل؟».... «إنهم فى إسرائيل يقدرون الكفاءات ويقفون بجوارها ووأنا كمتخصص فى هندسة المفاعلات النووية يمكننى الحصول على كافة الدراسات فى جامعة تل أبيب»... «نعم ما قام به رؤسائى ولد لدىّ حقدا وكرها، لأنه كان هناك نظام شللية وكان يتم حرمانى من الترقيات والسفر للحصول على دورات فى الخارج»..... «أنا ذهبت للسفارة الإسرائيلية كنوع من الإحتجاج ولفت الأنظار إلىّ، وهذا ما حدث بالفعل، لكن إعجابى بدولة إسرائيل موجود عندى باعتبارها أصبحت فى مصاف الدول المتقدمة».... «الناس واخده فكره عن إسرائيل أنها دولة عدوة، لكن الحكومة تقيم معها معاهدة سلام، واحنا حاليا مفيش معاها حرب وليه نكرهها؟»...... «المجتمع الإسرائيلى مجتمع منظم جدا، وتشعر أن هذا المجتمع لديه هدف يقدم التضحيات من أجل الوصول إليه».... «غالبا لا أقبل التنازل عن الجنسية المصرية والحصول على الجنسية الإسرائيلية لأننى عندى انتماء لوطنى، وبعدين أنا عايز أجلس فى معمل فقط وليس لى طموح أكثر من ذلك سوى الحصول على المعرفة».... «الحرب انتهت وأصبحت لدينا معاهدة سلام فلماذا لا توجد علاقات طبيعية بيننا؟».... «لا أحمل ضغينة تجاه إسرائيل»..... «أى

إنسان يمكن أن تأتى إليه لحظات يكره فيها بلده... هناك أزواج يكرهون زوجاتهم وهى كراهية عادية»...... «قلت لهم وأنا على جهاز كشف الكذب أننى لا أحب مصر كده وكده علشان أهرب من الموضوع بعدما شعرت بالخوف»..... «نعم حين ذكرت أننى أكره مصر تذكرت واقعة تعرضت فيها للضرب من مباحث أمن الدولة عندما ذهبت إلى التجنيد».......

هل يحتاج الأمر بعد استعراض هذه العبارات أن نقوم بتحليل نفسى لما ورد فيها؟.... أنا شخصيا أرى أنه لا يحتاج فالعبارات شديدة الدلالة وشديدة الوضوح، ومع هذا سأقوم بما يشبه إبراء الذمة لدفع التهمة عن نفسى وعن الأطباء النفسيين بالتقصير فى رصد مثل هذه الوقائع المهمة واستخلاص الجوانب النفسية والرسائل الواردة من خلالها بهدف تجنيب مزيد من الشباب خطر الوقوع فى هذا المأزق وتجنيب الوطن الذى نعيش عليه خطر كراهية بعض أبنائه له بسبب ممارسات بعض أبنائه الآخرين.

باختصار شديد مر م س ص بصعوبات وأزمات الحياة اليومية المصرية الخانقة والمحبطة فعلى الرغم من عمله فى أحد الهيئات المميزة واحتمالات حصوله على مرتب معقول بالمقاييس المصرية إلا أن الأمر نسبى فشاب مثله لديه طموحات علمية عالية ومشروعة، والجوع لديه ليس جوع لقمة العيش وإنما الجوع للمعرفة والتميز - كما ورد فى كلماته - يضاف إليه جوع آخر للعدل فى فرص البعثات والترقى بعيدا عن الشللية والمحسوبية. وقد يعتبر البعض أن البحث عن المعرفة والجرى وراء البعثات والدورات العلمية والسعى نحو الترقى والإرتقاء فى العلم أمر ترفى لا يدفع الإنسان لكل هذا الغضب من بلده التى حرمته من كل هذا، ولكن هذا الأمر نسبى فلكل إنسان مستوى من الإحتياجات حين يحرم منه يشعر بالإحباط والغضب.

ومع كل هذا هناك رصيد متراكم من الإحساس بالمهانة، ولكن عندما سئل وهو جالس على جهاز كشف الكذب عن كراهيته لمصر أراد أن يشحن جهازه العصبى بشحنة كراهية تظهر على الجهاز فقفز إلى ذهنه حادثة محورية فى عقله الباطن والواعى وهى حادثة ضربه بواسطة مباحث أمن الدولة وهو ذاهب إلى التجنيد، ففى

اللحظة التى يذهب فيها للإندماج فى الخدمة الوطنية يحدث انتهاك لكرامته يجعله يكفر بهذه الوطنية، ويجعل هذا الحدث يحتل مساحة من الوعى تبرز فى لحظة امتحان حقيقى تكشفه أجهزة رصد حساسة وغالبا نجح فى إخراج مكنون الكراهية لديه من بؤرة هذا الحدث المهم.

ويلاحظ أن م س ص يكرر ما يقوله كثير من المسئولين فى مستويات مختلفة وما يفعلونه مما يؤكد انبهارهم بإسرائيل على مستويات مختلفة، فهذا أحدهم يصف شارون بأنه رجل سلام ورجل شجاع، وهذا آخر يصف حرب أكتوبر بأنها آخر الحروب، ويقول «بيجين صديقى»... وهذا مسئول رفيع يحتضن أولمرت بحميمية بالغة... وذاك مسئول بوزارة الزراعة يبعث بالعديد من خبراء وزارة الزراعة لتعلم فنون الزراعة الراقية فى إسرائيل.... وهذا رجل أعمال وعضو بارز فى الحزب لديه تعاملات اقتصادية هائلة مع الصهاينة.... وتلك صفقة غاز تباع لإسرائيل لمدة ١٥ سنة بالسعر الحالى، وهذا مسئول فى التعليم يقوم بحذف كل ما يشير إلى كراهية إسرائيل أو عداوتها فى المناهج الدراسية...... ألخ. وقد انعكس كل ذلك فى اذدواجية أو تعددية أو ضبابية أو اختلاط المشاعر تجاه الوطن وتجاه إسرائيل، وازدواجية أو تعددية أو لخبطة الإنتماء والإعجاب والمحبة والكره، تلك هى التركيبة النفسية المختلطة التى صنعتها المعاهدات الزائفة والتصريحات الكاذبة المتناقضة والمواقف المتلونة، والسياسات ذات الوجوه المتعددة، وضياع الهدف القومى العام وضياع الرؤى الوطنية المخلصة.

أى أن م س ص مرآة نرى فيها كل سلبياتنا وتناقضاتنا وفشلنا وكذبنا على أنفسنا وعلى غيرنا. وهو فرصة نرى فيها أزمة الإنتماء التى يمر بها أغلب شبابنا وهم يقضون سنوات طويلة من عمرهم يتعلمون لكى يحصلوا على شهادة لا تسمن ولا تغنى من جوع ويكتشفون أن أهليهم أنفقوا كل ما لديهم واستدانوا ليعلموهم، ولكن ما تعلموه ليس له أى علاقة بسوق العمل، وأن سوق العمل مغلق بشكل شبه تام وأن الفرص القليلة الموجودة قاصرة على أصحاب النفوذ والمال، وأن الكفاءة لا سعر لها فى هذا الوطن، وأن العدل مفقود، والكذب والتزوير والفهلوة أهم سمات المجتمع، وهنا وفى هذه اللحظة الكاشفة تهتز كل الثوابت لدى هؤلاء الشباب وتنهار أحلامهم فى

وطنهم ويبدأ الحلم يتشكل خارج الوطن ويصبح الأمل الوحيد هو الخروج من هذا الوطن المحبط الخانق إلى أى مكان فى الأرض، ولهذا لا يترددون فى ركوب سفينة تغرق بهم وهم فى طريقهم إلى استراليا أو إيطاليا، أو عبور غابة جليدية فى أوروبا يموتون فيها بردا وتجمدا وكمدا. لا تستطيع أن تلزم مثل هؤلاء الشباب بالحفاظ على درجة انتمائهم إلا إذا افترضت فيهم قدرات غير عادية تجعلهم يتحملون كل هذا ويظلون يتغنون بحب الوطن وتحية العلم ليل نهار. طبعا من السذاجة أن يعتبر أحد هذا الأمر دعوة لضعف الإنتماء أو خلع الإنتماء، فهذا تصور قاصر وإرهاب فكرى يمنع رؤية الواقع كما هو بهدف إصلاحه، فالواقع أن ظروف الحياة فى مصر خاصة بالنسبة للشباب هى ظروف محبطة ومثيرة للغضب، ومهيئة لكل الآفات من التطرف إلى الجاسوسية إلى اللامبالاة إلى الإنهيار القيمى والأخلاقى. وأى محاولة للتخفيف أو التلطيف هى أشبه بمرهم نضعه على سرطان خطير حتى نوهم أنفسنا أننا عالجناه.

وإذا انتقلنا إلى م أ، وهو الجاسوس السابق الذى حكم عليه بعقوبة ١٥ عاما لثبوت تهمة التجسس عليه فإن المعلومات المتاحة عن حياته الشخصية قليلة وغير كافية لتكوين صورة مكتملة عن تركيبته الشخصية، ولكن على قدر ما أتيح لنا يتضح الآتى:

هو ينحدر من أسرة مصرية عريقة ولها تاريخ وطنى فجده الأعلى هو الشيخ ح ا ويصفونه بأنه رائد النهضة المصرية الحديثة حيث كان أستاذا لرفاعة الطهطاوى وكثير من مشايخ الأزهر وقادة التنوير فى مصر. أما جده لأبيه فقد كان طبيبا قام بجهود مشهودة فى مكافحة مرض الكوليرا فى مصر ومنحه الملك فاروق وساما على ذلك، ثم شارك بعد ذلك فى الجهود الطبية إبان حرب ١٩٥٦ على بورسعيد وكافأه الرئيس عبدالناصر. أى أن تاريخه الوراثى لا يشوبه شيء.

انفصل أبوه عن أمه وهو بعد مازال جنينا وكانت العلاقة بينه وبين أسرة أبيه ضعيفة جدا حيث فاجأهم بالزيارة وعمره حوالى ١٥ سنة ليتعرف عليهم ثم اختفى بعد ذلك ولا يزورهم إلا لماما. وعاش مع أمه التى سافرت فترة إلى الجزائر (لاتوجد تفاصيل عنها). وبعض الأخبار تقول أنه عاش مع جدته بعد انفصال أمه عن أبيه. وما يهمنا هنا

هو أنه عاش طفولة غير مستقرة بسبب تفكك الأسرة، وهنا تبدأ جذور مشكلة ضعف الإنتماء فعندما يتعدد المربون لطفل وتتغير أماكن إقامته ويعيش فى ظروف بعيدة عن دفء الأسرة وتماسكها تصبح مسألة الإنتماء محاطة بعلامات استفهام كثيرة.

يضاف إلى ذلك أنه لم يكن سعيدا بدراسته فى الجامعة فى كلية العلوم وكان يأخذ السنة فى سنتين حسب تصريحات عميد الكلية وتأخر فيها كثيرا، وهذه أزمة لا تواجه م ا وحده وإنما يكتوى بها غالبية الشباب فى مصر حيث يعانون من المناهج الدراسية الصعبة والمنقطعة الصلة عن حياتهم العملية ويفتقدون الأمل فى الإستفادة منها بأى شكل فى حياتهم المستقبلية لذا نلاحظ منهم فتورا فى الإقبال على الدراسة التى لا يجدون منها عائدا مشجعا.

والمحطة الأخيرة ل م ا فى مصر كانت عندما استأجر سيارة من أحد المكاتب وحدثت بها تلفيات نتيجة حادث ووجد نفسه مطالب بدفع ٧٠ ألف جنيه لا يملك منها شيئا وإلا فعليه أن يقضى عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وهنا اتخذ قراره بالهجرة النهائية من مصر، والتى أعلن قبل ذلك مرارا لأفراد أسرته أنه غير سعيد بحياته فيها، وأنه لا يجد نفسه فى بلده.

وحين وصل إلى تركيا لم يتجه إلى السفارة الإسرائيلية ـ كما يدّعى البعض ـ وإنما ذهب إلى مفوضية شئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة طالبا اللجوء الإنسانى والهجرة إلى أى دولة غربية، وهنا التقطه ضابط الموساد ـ حسب الروايات ـ وساعده على الحصول على حق اللجوء الإنسانى، وتوالت أحداث استغلال الضابط له بعد ذلك طبقا لما أوردته التقارير الأمنية.

ونحن نترك التفاصيل الأمنية والقضائية للسلطات المسئولة تقرر فيها ما تشاء ولكن يهمنا هنا الجانب النفسى والإنسانى والذى شكل عامل خطورة فى سقوط م ا ويمكن أن يشكل عامل خطورة مع أى شاب مصرى مغترب أو غير مغترب. فهذا الشاب قد تعرض لظروف أسرية صعبة خلخلت شعوره بالإنتماء العائلى رغم أنه ينتمى إلى أسرة عريقة فى نسبها ووطنيتها، وازدادت هذه الخلخلة بسبب تعثره الدراسى وشعوره باللاجدوى من التعليم الذى يرى (مثل كثير من الشباب) أنه لن

يحقق له حلما، ثم يواجه أزمة مادية تهدد بوضعه فى السجن لمدة ثلاث سنوات، أى أنه وجد أن استمراره فى بلده يحمل مخاطر ضياع مستقبله تماما، وهنا تصبح الهجرة حلما (ليس ل م ا وحده وإنما لغالبية شباب مصر، وهذا مؤشر خطير يجب أن نتداركه جميعا قبل فوات الأوان وسقوط المزيد من الضحايا)، وحين يهاجر شاب فى مثل هذه الظروف فإنه يعمل كل ما يستطيعه لتثبيت وجوده فى البلد الغريب لأن طريق العودة أمامه مغلق ومحاط بمخاطر كثيرة أقلها السجن. وهذا يجعل م ا فى غاية الضعف أمام من يقدم له المساعدة على استكمال مشروع هجرته. ولا يخفى علينا المشاعر السلبية المتراكمة فى نفس شاب خرج من بلده مضطرا بعد أن ضاقت به السبل وعانى الكثير من المشاكل الحياتية، تلك المشاعر التى تشكل أرضية لاتخاذ مواقف سلبية تجاه البلد الذى سبب له كل هذه المعاناة وتركه يواجه آلام الغربة ومصاعبها، وفى نفس الوقت تلوح الأيدى التى تبدو حانية فتأخذه وتسهل له سبل الحياة التى افتقدها وتساعده على تجاوز أزمته مقابل فاتورة يتم سدادها ربما من وطنيته.

وهذا يجعلنا فى حاجة شديدة إلى مراجعة ظروف النشأة وظروف الحياة وظروف التعليم ومسألة غياب الحلم لدى الشباب المصرى ومسألة الإنتماء التى تضعضعت بسب الظروف الإقتصاديةةوالإجتماعية والسياسية التى تمر بها البلاد وتجعل حلم الشباب الهرب خارج بلادهم للحصول على فرصة للحياة وتحقيق أحلامهم التى أجهضت فى بلدهم الأم. وهذا ليس تبريرا للجريمة التى وقعت وإنما هو تفسير ووقاية حتى لا نفاجأ بالمزيد من الشباب المصرى يقع فريسة فى أيدى الموساد الإسرائيلى وغيره تحت ضغط الحاجة والضياع وضعف الإنتماء.

ولا تكتمل الصورة إلا بإضافة مشهد ثلاثة آلاف من بدو سيناء يقفون محتجين وغاضبين على الحدود مع إسرائيل طالبين العبور إلى إسرائيل غضبا من وطن أهانهم وضيق عليهم معيشتهم وهز استقرارهم وأهان مشايخهم ونساءهم. ولا يكتمل المشهد بغير إضافة صورة القضاة وهم يقفون غاضبين محتجين أمام ما يحدث من انتهاكات للشرعية التى ينتسبون إليها وللعدل الذى يحرسونه، وصورة العمال الغاضبين المطالبين بتوفير الحد الأدنى من لقمة العيش. ورغم درامية هذا المشهد

ودلالاته الخطيرة فيما يخص الإنتماء والمحبة والكراهية وغيرها من المشاعر، ورغم الدراسات النفسية والإجتماعية والسياسية التى يقدمها المتخصصون إلا أننى أعتقد أن الأمور ستسير كما هى إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا، فقد أصبحنا نحن أبناء مصر المحروسة أشبه بمجموعة من البشر وقفوا أمام مريض يحتضر، وكلنا يتحدث عن اسباب مرضه وخطورة حالته إلا أنه لا توجد حتى الآن يد قادرة مخلصة تمتد لمساعدته، والجميع ينتظر وقوع الكارثة أو قدوم الحل من الخارج أو هبوطه من السماء.

ماذا حدث للفلاح المصرى؟

قليلا ما يفكر أحد فى الفلاح المصرى وماذا جرى له من تحولات بسبب الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ربما لأن من يكتبون أغلبهم يعيشون فى المدينة، وحتى لو كانت أصولهم قروية إلا أن علاقتهم بالقرية وبأهلها اقتصرت على زيارات عارضة أو موسمية لحضور فرح أو عزاء أو عيد، وسرعان ما يعودون إلى مدينتهم وهم يحمدون الله على النعمة التى هم فيها وينسون الموضوع برمته بقصد أو بغير قصد. وحتى فى الأعمال الدرامية لا يظهر الفلاح الحقيقى غالبا وإنما يظهر فلاح تخيلى ذو صورة نمطية يعيش فى رأس المؤلف وتفصله مسافات شاسعة عن الفلاح الحقيقى. ويخطئ من يظن أنك لكى ترى الفلاح فلابد أن تذهب إلى القرية، فالقرية وإن كانت هى الموطن الأصلى للفلاح إلا أنها أصبحت بيئة طاردة له إلى المدينة فى داخل مصر وخارجها، فأصبح الفلاح يظهر فى كل مكان وبكثافة يحمل معه كل موروثه القروى بعدما أضيف إليه من تعديلات أوتشوهات، وهذه الصورة لا تغرى أحدا بتأمله وإنما يكتفى بتسخيره (أو استخدامه) لأداء بعض المهام المطلوبة لساكنى المدن. والفلاح المصرى ليست له إرادة سياسية تغرى أصحاب القرار بالإقتراب منه ودراسة أحواله ورصد تغيراته، وليس له ثقل اجتماعى يغرى الباحثين بالتعمق فى أحواله وتحليل جوانب حياته، ولهذا بقى هو وبقيت القرية المصرية منطقة غائمة فى الوعى العام. وهناك مثل شعبى شديد القسوة يصور هذا الموقف بقوله: «الفلاح ريحته زفره». وقديما كان الباشا التركى المتعالى والمتغطرس يصف المصرى عموما بأنه «فلاح خرسيس»، حتى ولو كان ذلك المصرى زعيما شعبيا بحجم أحمد عرابى. وليس فقط الباشا التركى هو الذى يستخدم لفظ الفلاح بهذا الشكل السلبى وإنما

اعتاد المصريون أنفسهم أن يستخدموه كأداة سب وتحقير فى حوارهم اليومى. ولم يظهر الفلاح فى صورة إيجابية حقيقية إلا فترة قصيرة فى بدايات ثورة يوليو وهو يسلم على الزعيم عبدالناصر ويتسلم منه عقد ملكية الأرض الجديدة التى اقتطعتها الثورة ممن أسمتهم إقطاعيين فى ذلك الوقت.

العلاقة بالأرض

كانت هناك أورجوزة فى التراث الشعبى وردت فى أوبريت غنائى إذاعى شهير هو «عواد باع أرضه» وكلمات الأورجوزة تقول:

عواد باع أرضه

يا ولاد

شوفوا طوله وعرضه

يا ولاد

يا ولاد غنوا له

يا ولاد

على عرضه وطوله

يا ولاد

كان الإرتباط بالأرض قيمة بل كان طين الأرض نفسه قيمة ورائحته قيمة، بحيث أن التفريط فى أى شيء من ذلك يساوى التفريط فى الشرف والكرامة، وكان الفلاح يأنف من بيع أرضه ويجده عيبا يستحق الخجل والتوارى من الناس كما يتضح فى الأورجوزة السابقة.

والآن لم تعد للأرض نفس القيمة والقدسية عند الفلاح المصرى فبيعها لم يعد عيبا كما كان، وتجريفها وتبويرها والبناء فوقها أصبح شيئا مستحبا بل مرغوبا بشدة لديه. وربما يرجع ذلك لأن الأرض لم تعد تستر الفلاح أو تسد احتياجاته،

فقد تفتت الملكية الزراعية مع توارثها جيل بعد جيل، ولم تتوسع رقعتها لتواكب الزيادة السكانية، ومن المعروف أن العائد الزراعى أبطأ وأقل من العائد الصناعى أو التجارى، ولكى تتوازى هذه العوائد أو حتى تقترب من بعضها لا بد من وجود مساحة أرض زراعية واسعة، وهذا مالم يحدث لأسباب كثيرة بالشكل المناسب والمتناسب مع أعداد الفلاحين، لذلك ارتبطت مهنة الفلاحة بالشقاء والفقر والحاجة والوضع الإجتماعى الأدنى، ولهذا وجدنا الفلاح يكره أن يورث مهنته لأبنائه لذلك يسعى بكل يملك لتعليمهم حتى يلتحقوا بوظائف حكومية أو غير حكومية أو صنعة من الصنائع تبعدهم عن مهنة الفلاحة والزراعة، وهو لا يرضى لأحد أبنائه بالبقاء معه فى الأرض إلا مضطرا، وكأن الفلاحة أصبحت مهنة اضطرارية يلجأ إليها من فشل فى التعليم وفشل فى التجارة وفشل فى أن يتعلم صنعة معينة، وهكذا يتم تجريف هذه المهنة العظيمة من النابغين والنابهين، وتكون النظرة إلى الفلاح نظرة دونية لا تشجع أحدا على أن يكون فلاحا، على الرغم من عظمة هذه المهنة وأهميتها. وعلى الرغم من قدم الزراعة والفلاحة فى مصر أكثر من أى بلد آخر إلا أن تطور هذه المهنة قد توقف فى مصر فما زالت هي هي نفس الأساليب المتبعة من أيام الفراعنة وما زالت هى هى نفس الوسائل البدائية وقطع الأرض الصغيرة التى لا تتجاوز عدة أفدنة بل قد تقاس بالقراريط فى كثير من الأحيان، وما زالت سلعة الفلاح تشترى بأسعار زهيدة. كل هذا يكمن وراء ضعف انتماء الفلاح المصرى لأرضه وضعف تمسكه بها، ورغبته فى هجرها.

وهذه العلاقة الفاترة أو السلبية بالأرض ربما تكمن وراء الرغبة المحمومة لدى كثير من الفلاحين لتبوير أرضهم وتحويلها إلى أرض بناء تدر عليهم ربحا سريعا، وربما تكمن أيضا وراء التراخى فى استصلاح الأراضى المتاحة فى الصحراء والصبر عليها حتى تصبح صالحة للزراعة.

تآكل الأسرة الممتدة

كانت الأسرة الممتدة من خصائص المجتمع القروى، وهى الأسرة التى تضم ثلاث أجيال يعيشون فى بيت العائلة الكبير: الجد (والجدة)، الأبناء (والبنات)، ثم

الأحفاد. ومع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية قل عدد الأسر الممتدة وتزايد عدد الأسر النووية الصغيرة (الأب والأم والأبناء) يعيشون فى شقة صغيرة أو بيت صغير. وقد تظل الأسرة الصغيرة على اتصال يومى بالأسرة الكبيرة ولكنه فى الغالب اتصال وظيفى وليس اتصالا عضويا. وقد أثر هذا على علاقة الأبناء والأحفاد بجيل الأجداد فلم تعد كلمة الكبير لها نفس المكانة كما كان فى الماضى حين كان الكبير يملك الأرض والبيت ومن فيهما، وأصبحت الروح الفردية أكثر شيوعا فكل إنسان يحاول أن يدير حياته كما يريد ويرى، والجيل القديم يقاوم هذه النزعة الفردية ويحاول قدر استطاعته الإبقاء على حالة الوصاية القديمة والتى كانت سائدة فى عهدهم، وقد أدى هذا إلى صراع بين الأجيال يبدو أكثر حدة فى هذه الأيام.

وفكرة غياب الكبير انتقلت إلى المستويات السلطوية والإجتماعية فلم يعد للعمدة أو شيخ الخفراء أو شيخ البلد نفس التقدير، بل كثيرا ما تتعرض هذه الرموز للسخرية والإستهزاء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ولم تعد لدى الفلاح المصرى رغبة فى إنجاب عدد كثير من الأولاد، ولم تعد فكرة العزوة تراوده بنفس الدرجة التى كانت موجودة لدى الآباء والأجداد، فهو الآن يعلى من قيمة الثروة وقوة المال والنفوذ الوظيفى.

الهجرة إلى المدينة

حين ضاقت الرقعة الزراعية وافتقرت أو أفقرت أصبح أحد أحلام الفلاح المصرى الهجرة إلى المدينة حيث أحلام الثروة والحياة المدنية الحديثة، وحين ذهب إلى المدينة نقل إليها خصائص الحياة الزراعية فبنى العشوائيات، وأضفى ذوقه الريفى على المساحة التى يشغلها، ونقل أخلاقيات المجتمع الزراعى إلى المدينة كالبطء والتراخى والإحساس الممتد بالزمن، وعدم تقدير أهمية المواعيد، وعدم تحرى الدقة، وضعف الإهتمام ببروتوكولات العلاقات الإجتماعية. وقد أثر هذا تأثيرا سلبيا على مجتمع المدينة، ذلك المجتمع الذى يحتاج إلى خصائص نفسية واجتماعية تناسب سرعة الحياة ومتطلبات الدقة فيها، ومراعاة مستويات أعلى من الذوق العام

فى الأماكن ذات الطابع السياحى أو الجمالى، وتقدير احتياجات المجتمع الصناعى من الدقة والسرعة واحترام الوقت.

السفر إلى الخارج

كان معروفا عن الفلاح المصرى ارتباطه الشديد بأرضه وقر يته وعزوته وقد ظل على هذا الحال قرونا طويلة على الرغم مما كان يمر به من مشكلات فقر واحتياج، ولكن حدث فى النصف قرن الأخير تغير ملحوظ حيث بدا السفر إلى الخارج حلما يداعب خياله، ويسعى إليه بكل ما أوتى من قوة، وإذا نجح فى السفر فإنه يقضى سنوات طويلة هناك، ويأتى لزيارة أهله لمدة شهر أو شهرين كل عام أو عامين، وتصبح علاقته بزوجته وبأولاده علاقة موسمية مؤقتة وعلاقة تمويل أكثر منها علاقة أسرية متينة. ويفسر البعض إقبال الفلاح المصرى على السفر بهذا الشغف إلى ما تعرض له من إغراء استهلاكى عن طريق وسائل الإعلام حيث نقلت له أنماطا من الحياة الرغدة المرفهة فى مجتمعات أخرى لم يألفها من قبل، وفتحت شهيته للتطلع إلى مثل هذه الأنماط المعيشية ما دام ذلك ممكنا. وفى بعض الإحصائيات تبين أن ٢٠٪ من الأسر المصرية بلا أب نظرا لسفره بالخارج. ومن الناحية النفسية والإجتماعية فقد أثر ذلك الوضع كثيرا على بنية الأسرة، فالزوجة محرومة من حقوقها الزوجية الطبيعية، وهذا يجعلها فى حالة غير سوية فى الأغلب حتى وإن تظاهرت بالسواء، والزوج كذلك، والأولاد والبنات فقدوا صورة الأب، تلك الصورة الهامة تربويا ونفسيا لهم، وبهذا تغيرت التركيبة النفسية والقيمية لهذا الجيل فلم يعد منتميا للأب أو متأثرا به، فصورة الأب لديه باهتة أو منقوصة أو منعدمة. والأم تورطت فى دور مزدوج (أب وأم) تحاول القيام به فيرهقها ويفقدها أنوثتها الطبيعية خاصة حين تحاول أن تستلهم الصفات الرجولية لكى تسيطر على أبنائها الذكور الذين دخلوا فى مراحل المراهقة أو الشباب، وهى تشعر بعدم الأمان وتشعر بالخوف من الفشل فى القيام بمهمتها فتبالغ فى حماية أبنائها أو السيطرة عليهم، فيواجهون هم ذلك بالعناد والتمرد.

والأب يشعر بالذنب والتقصير تجاه زوجته وأبنائه فيحاول تعويضهم ماديا بإغداق الإنفاق وكثرة الهدايا (قدر استطاعته) وتلبية طلباتهم بشكل فورى وهو لا يعلم أن

ذلك فى النهاية يفسدهم لأنه يفتح شهيتهم الإستهلاكية الإعتمادية، ويعودهم على الأخذ الدائم، ويعطل لديهم قيم العمل والإجتهاد والعطاء والسعى وراء الإحتياجات.

وعلى الجانب الإجتماعى نرى الفلاح المسافر يعلو ببنائه على جاره المقيم ويتباهى بما حققه من ثروة (أو تتباهى أسرته) ويثير روح المنافسة أو الحقد لدى من لم يسافر، ونتيجة هذا حالة من عدم التوازن الإجتماعى ربما تصل إلى نوع من الطبقية تدفع المقيم إلى السفر أو إلى تحقيق الثروة بأية طريقة لكى يلحق بمستوى من سافروا.

وعلى الجانب الثقافى والدينى فإن من سافروا قد عادوا بقيم البلاد التى سافروا إليها وثقافتها وحاولوا نقلها إلى مجتمعهم الريفى فحدث تغير نوعى فى التركيبة الدينية والثقافية فى الريف المصرى.

النمط المعمارى

اختفى النمط المعمارى المميز للقرية (البيوت المبنية من الطين ذات الطابق الواحد أو الطابقين على الأكثر والتى تحوى غرفا صغيرة وحظيرة للحيوانات ثم حظيرة للطيور)، وحل محلها مبان بالطوب الأحمر ذات طوابق متعددة وليس لها أى نمط مميز بل هى تبنى كيفما اتفق، ولذلك أصبح شكل القرية عشوائيا يحوى بعض البيوت القديمة الطينية مع الكثير من الكتل الأسمنتية والطوب الأحمر الذى يخلو من البساطة والجمال، وبجانب هذا بعض البيوت الفارهة على نمط المدينة، وكل هذا يشكل مسخا لا ينتمى إلى القرية أو إلى المدينة، وربما هذا المسخ المعمارى يقابله مسخا ثقافيا وأخلاقيا فى نفوس الناس فلاهم ينتمون إلى قيم القرية ولا هم استوعبوا قيم المدينة.

الإنتاج الغذائى

كان الفلاح المصرى فيما مضى ينتج غذاءه من أرضه ومن حظيرة مواشيه وكانت زوجته تقوم على تربية الدواجن التى تغطى احتياجات البيت من اللحوم.

ففى البيت القمح والأرز واللبن والبطاطس والكوسة والبامية والملوخية، وكلها أشياء منتجة محليا، أما الآن فهو يشترى الخبز من الفرن أو من محلات البقالة، وقد عزفت زوجته عن «الخبيز» وعزفت عن تربية الدواجن، وعزف هو عن تربية المواشى (ربما لغلاء تكلفة هذه التربية على المستوى الفردى)، وأصبح الفلاح مطالب بشراء الكثير مما يأكله. وبما أن دخل الزراعة ضعيف مقارنة بدخل الصناعة أو التجارة لذلك وجد الفلاح نفسه متأزما أمام احتياجات غذائية لا يملك القدرة عليها، خاصة مع تقلص الرقعة الزراعية بشكل مستمر بسبب البناء عليها أو تبويرها أو تجزئتها بالميراث.

ولم يعد فى كثير من البيوت فرنا تقليديا كما كان واستبدل ذلك بفرن البوتاجاز، وكان هذا وراء الإستغناء عن قش الأرز كوقود تقليدى، واستتبع هذا حرقه فى الحقول مع ما تخلف عنه من خلق سحابة سوداء ودرجة عالية من التلوث فى القرية والمدن المجاورة لها.

أخلاقيات القرية

تغيرت كثيرا أخلاقيات القرية فتقلصت روح العائلة الواحدة واتسعت مساحة الفردية، وانسحبت الكثير من قيم المروءة والشهامة والنجدة وحلت محلها قيم أنانية ونفعية، ولم تعد الغيرة على العرض والشرف بنفس الدرجة فأصبح الفلاح يتقبل أشياء وسلوكيات من أبنائه وبناته لم يكن يتقبلها من قبل، وأصبحنا نرى ونسمع عن العلاقات العاطفية المتعددة والمفتوحة فى المجتمع القروى، وعن حالات حمل غير شرعى بنسب ليست قليلة، وانتشر تعاطى المخدرات بأنواعها، وكثر عدد المقاهى، ومحلات الإنترنت، واختفت الأزياء الريفية وظهر خليط من الأزياء المدنية المختلطة ببعض اللمسات الريفية. ولم يعد احترام الكبير قائما، واهتزت صورة الزوج فلم يعد يحظى بنفس التقدير العالى كما كان وأصبحت المرأة قادرة على أن تعنفه وتلومه وأحيانا تضربه، ولم يعد المراهقون والشباب يطيعون أوامر الآباء والأمهات بل أصبحوا مصرين على خياراتهم ورؤاهم الشخصية بشكل أكثر وضوحا وجرأة.

حالة التدين

كان يغلب على أهل القرى نوع من التدين البسيط حيث كان المسجد يتوسط القرية ويشكل مركزا جغرافيا وروحيا لأهلها، والناس يبدأون يومهم بصلاة الفجر وينهونه بصلاة العشاء، وتسرى فى حياتهم روح دينية مبسطة وبسيطة، وأحيانا يغلب عليها الطابع الصوفى المشبع بالرضا والتسليم والمتمثل فى انتشار الموالد والأضرحة والتبرك بالأولياء. ولم يخلو التدين القروى من بعض المعتقدات الأسطورية والمبالغة فى تأثير الجن والسحر والحسد فى حياتهم.

وفى النصف قرن الأخير بدأ التدين يأخذ منحى آخر حيث نشطت الجمعيات والجماعات الدينية فى مجتمع القرية فتغيرت مفاهيم وطقوس دينية كثيرة طبقا لتفسير الجمعية أو الجماعة للدين، ونشأت خلافات عميقة وحالات استقطاب بين أنصار الجمعيات والجماعات الدينية المختلفة، وتوارت الطقوس والمظاهر الصوفية. ومن أشهر الجمعيات والجماعات المؤثرة على الجانب الدينى فى القرية نجد الجمعية الشرعية والإخوان المسلمين وجماعة أنصار السنة ثم التبليغ والدعوة. وفى الوقت الحالى تحتل جماعة أنصار السنة بمنهجها السلفى مساحة واسعة فى التأثير، وهو ما نلحظه من انتشار اللحى الطويلة والثياب القصيرة للرجال والنقاب للنساء، والإهتمام بالعودة إلى نمط حياة السلف بكل تفاصيله. وقد تقبل مجتمع القرية هذه المفاهيم نظرا لقرب عهده النسبى بها ونظرا لجذوره المحافظة التى يحاول العودة إليها لحمايته من غزو القيم الحياتية الجديدة الواردة إليه عبر الفضائيات والإنترنت وعبر أبنائه العائدين من الخارج. يضاف إلى ذلك كثرة عدد الريفيين الذين سافروا إلى الخليج حيث يسود هناك المذهب السلفى، وقد تأثروا به وتوحدوا معه، وربما ربطوا بينه وبين الثروة والرفاهية والحياة الرغدة، أو نظروا إليه من موقعهم الأدنى فتوحدوا معه على أنه الأقوى والأفضل.

مجتمع القرية والشاشة

لقد أحدثت الشاشة بكل تنويعاتها (التليفزيون والكومبيوتر والموبايل) تغيرات

نوعية فى المجتمع الريفى، فالفلاح يجلس أمام التليفزيون لوقت متأخر فلا يتمكن من الإستيقاظ مبكرا كما كان، وقد انفتح عقله على عوالم جديدة يراها أمام عينه فترفع من مستوى طموحه وربما مستوى شراهته الإستهلاكية، وقد أدى هذا إلى تقلص حالة الرضا التى كان يتسم بها الفلاح والتى كانت سمة مميزة له فلم يعد الآن راضيا أو قانعا. وغيرت شاشة التليفزيون وشاشة الكومبيوتر والإنترنت من قيم الفلاح حيث انفتحت عينه على الكثير من المحظورات والمحرمات، واتسعت مساحة رؤيته فى المناطق الإيجابية والسلبية على السواء، ولكن هذا أحدث شرخا هائلا بداخله، حيث يرى هذا العالم الواسع الذى يعد بالثروة والمتعة وفى ذات الوقت حين يغلق الشاشة يصحو على واقعه الفقير المؤلم.

وهذه الشاشات قد أثرت على القدرة الإنتاجية للفلاح المصرى تأثيرا سلبيا حيث استنزفت جزءا كبيرا من قوته وطاقته (بالسهر أمام التليفزيون والإنترنت) وماله (من خلال الإنفاق المتزايد على التليفون المحمول).

وحين تزور قرية مصرية تفاجأ باختفاء مخازن الغلال التى كانت تعلو السطوح بشكلها المميز، وقد حل محلها أعداد هائلة من أطباق الفضائيات، وهذا يعنى الإنتقال من الإنتاج والتخزين إلى السهر والرفاهية.

وثمة صورة كاريكاتورية تراها الآن كثيرا فى القرية فى شكل فلاح يمتطى حماره ويتحدث فى تليفونه المحمول إلى زوجته الجالسة أمام التليفزيون أو إلى ابنه الجالس فى مقهى الإنترنت حيث يقضى معظم وقته.

الطقوس الإجتماعية

مر زمن طويل على القرية المصرية اتسمت فيه بالبساطة فى طقوس الأفراح والمآتم، أما فى السنوات الأخيرة فثمة سباق محموم فى التظاهر والتفاخر فى مثل هذه المناسبات، حيث المبالغة فى تجهيز أساس العروسين بما يتجاوز بكثير قدرة الأسرتين، والمبالغة المستفزة أحيانا فى طقوس الأفراح بإقامتها فى قاعات النوادى وبتكلفة هائلة نسبيا (بدلا من إقامتها قبل ذلك فى البيت أو فى الشارع بتكلفة بسيطة).

وفى بعض القرى تقام وليمة ضخمة لأهل العريس فى الأيام التالية للخطبة تتكلف مئات وأحيانا آلاف الجنيهات، وقد تستبدل هذه الوليمة بسيارة تحمل مؤنا غذائية وهدايا من أسرة العروس إلى أسرة العريس تمشى فى موكب يشق شوارع القرية فيستفز الآخرين ويدفعهم إلى التسابق للمزيد. ونفس الشيء يحدث فى «الصباحية» حيث تتكون من عدد من السيارات تحمل موادا غذائية ولحوما ودواجن وأحيانا بقرة أو جملا تزف إلى بيت العروسين فى اليوم التالى للزفاف. وفى بعض القرى ظهر تقليد أن تذهب العروس فى فترة خطبتها إلى بيت العريس من وقت لآخر لتقضى يوما بأكمله عندهم، وقد حدث من هذا التقليد مشاكل كثيرة بعضها يمس الشرف وأخلاقيات القرية التى كانت سائدة مما استفز خطباء المساجد وراحوا يدعون إلى مقاومة هذه العادة المستحدثة.

وأصبحت المآتم فرصة للتباهى وإظهار القدرة المادية والمكانة الإجتماعية، حيث تقام السرادقات الضخمة وتذبح العجول أو الأبقار أو الجمال وتقدم المشروبات، ويأتى الناس من كل حدب وصوب لإظهار المكانة الإجتماعية للمتوفى وأسرته.

وانتشرت فى القرية عادة التصييف وهى عادة جديدة عليها لم يعرفها الآباء والأجداد من قبل ربما بسبب جو القرية المعتدل وطبيعتها الجميلة، وقد أصبح القرويون يصيفون كل عام، ويضعون ميزانية خاصة لهذا الأمر ربما لا يتحملونها.

وقد يقول قائل بأن هذه التغييرات هى من صميم التطور والتغيير فى الحياة فليس معقولا أن تسير الحياة فى المجتمع القروى أو المدنى على وتيرة واحدة دون تغيير، وهذا صحيح فالحياة بطبيعتها متغيرة، ولكننا دائما ننظر إلى التغيير: هل هو فى الإتجاه الإيجابى البنّاء؟ هل هو فى اتجاه تأكيد الخصوصية وتقوية الإنتماء؟ هل هو فى اتجاه النمو الإقتصادى والإجتماعى والثقافى؟.. أم أن التغيير ضد كل هذا؟

يبدو أن التغيير فى حياة الفلاح المصرى قد حدث فى ظروف سياسية غير مواتية جعلت هذا التغيير يأخذ شكلا استهلاكيا ترفيا مغتربا فرديا أنانيا، وهذا ما يدعو للقلق ويحفز للمراجعة والتصحيح والإصلاح.

من المحله إلى مارينا وبالعكس

(حين تموت المدن وتحيا المنتجعات)

بعد يومين من انتهاء أحـداث المحلة الكبرى وبالتحديد يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٨/٩ كنت متوجها لحضور ندوة علمية في «بورتومارينا» بالساحل الشمالي حول «اقتصاديات الصحة النفسية والعلاج الدوائي في مصر»، وكان المحاضر هو أستاذنا العظيم الأستاذ الدكتور أحمد عكاشه. وحين انطلق بنا الباص من المنصورة لم يخطر ببالي أن يخترق شوارع مدينة المحله في مثل هذه الظروف التي ما زالت تشهد تواجدا أمنيا كثيفا على مداخل المدينة وفي شوارعها مما يعكس تخوفا أمنيا مستمرا من اشتعال الوضع في أي لحظة. وكانت فرصة لأن أتأمل وجوه الناس في الشوارع بما في ذلك وجوه رجال الأمن الرابضين في كل مكان وأيديهم على الزناد وفي عيونهم قلق وتربص لا تخطئه العين. وبدت المدينة حزينة ومرهقة فالناس يبدو عليهم آثار الفقر والخوف والقهر، والوجوه شاحبة والأجساد منهكة والملابس (في مدينة الملابس) بالية، وبقايا المصانع قديمة ومتهالكة وكأنها تلفظ أنفاسها الأخيرة قبل أن تموت. والشوارع مليئة بالمخلفات، والجو مشبع بالغبار، وطوابير الخبز الطويلة تمتد وتتلوى وتئن تحت حرارة الشمس التي لم تفلح أوراق الجرائد أو قطع الكراتين أو بقايا ألواح الخشب في حجبها عن رؤوس الفقراء الذين يحاولون البقاء في ظروف تجاوزت قدراتهم على التكيف والصبر. وتذكرت مدينة بورسعيد التي تذبل يوما بعد يوم وتختنق في صمت وكبرياء يليقان بمدينة قاومت كل المستعمرين الخارجيين وخرجت منتصرة.

وفجأة خرجت من أرشيف ذاكرتي صورا قديمة للمحلة الكبرى (حين كنا نراها كبرى) وقد كنت أزورها وأنا طفل بصحبة أبي ـ يرحمه الله ـ حيث شركة المحلة وهي في أوج عظمتها تنتج أفخم الأقمشة القطنية والصوف في ذلك الوقت، وأرى جموع العاملين في ثياب نظيفة وفي حالة متنعشة ذاهبين إلى الوردية أو عائدين منها، وقد أنصفتهم حكومة الثورة فهيئت لهم الوظائف وأيضا منحتهم أراضي الإصلاح الزراعي، وكانت مرتباتهم في ذلك الوقت ـ على ضآلتها ـ تتيح لهم حياة كريمة. كانت المحله في ذلك الوقت أشبه بخلية النحل لا تنام ليلا أو نهارا، ولذا استحقت عن جدارة وصف «مانشستر الشرق». وحين افتتح مشروع المياه العذبة في مدينة شربين ليغذي جزءا كبيرا من منطقة الدلتا، راح الناس يدللون المدينتين في أورجوزة شعبية تبدأ بهذا المقطع اللطيف: «شربين شربنا في قلتها بعد المحله ما حلتها».

والآن تغير كل شيء، وبدلا من تصاعد أدخنة المصانع الحية النشطة تتصاعد الآن أدخنة الغضب من الصدور، وبدلا من أن تشتعل المراجل تشتعل الآن إطارات السيارات في الشوارع، وبدلا من زيارات المسئولين (المحبين للعمال) لافتتاح خطوط إنتاج جديدة رأينا زيارات عربات الأمن المركزي الزرقاء الداكنة الكثيفة لهذه المدينة المنخنقة والمتردية، وبدلا من أفواج الورديات الرائحة الغادية نرى جموع المتظاهرين (من أجل لقمة العيش الجاف) يطاردهم الأمن أو يطاردون هم الأمن في مشهد مأساوي حزين.

وظلت الصور القديمة والحديثة تتبادلان الظهور على شاشة وعيي إلى أن بدأنا نرى الساحل الشمالي، وهو مجموعة من القرى والمدن والمنتجعات السياحية تمتد لمئات الكيلومترات بلا انقطاع، إلى أن وصلنا إلى مارينا، تلك الأيقونة السحرية على أرض مصر المحروسة. وقد بدت مارينا أشبه بالمستوطنات في فلسطين عبارة عن فيلات وقصور لها نفس التصميم تقريبا ومحاطة بأسوار أو جدران عازلة، ولكي تدخلها لابد وأن تحمل كارنيها يفيد أنك من ملاك الفيلات أوالقصور في المدينة، أو تدفع رسم دخول حوالي ٢٠ جنيها للفرد الواحد، فهي ليست كأي مدينة مصرية تدخلها أو تخرج منها كما تشاء وفي أي وقت تشاء. وإذا كنت ممن سيدفعون رسوم الدخول فسوف تلاحقك نظرات شك واستهجان من حراس المدينة فأنت بالتأكيد

دخيل على هذا المكان الراقي أو متطفل أو جئت لتحقد على قاطنيها. وهي ليست مدينة واحدة بل ثمان مدن متصلة يشقها بحيرة صناعية باتساع قناة السويس وقد تم حفرها على مدى عشر سنوات بأيدي العمال المصريين الذين حفر أجدادهم القناة من قبل مع فارق هام وهو أن قناة السويس حفرت لتكون معبرا مائيا عالميا هاما، أما البحيرة الصناعية في مارينا فقد حفرها فقراء المصريين لتدخل البهجة والسعادة إلى قلوب الأغنياء.

وأخذني الزميل العزيز الدكتور أشرف سليم في جولة بسيارته في أنحاء مارينا لنرى الفخامة والرفاهية في كل مبنى وكل شارع وكل كوبري، وشاهدت بعيني لسان الوزراء ـ الذي طالما سمعت وقرات عنه ـ ووجدته أكثر مما سمعت وقرأت فهو عبارة عن مجموعة قصور عالية الفخامة وكل قصر له حديقته الخاصة التي تصل إلى بداية شاطئه الخاص ومرساه الخاص، وهذه القصور لم يقتصر توزيعها على السادة الوزراء فقط وإنما استفاد منها غالبية المسئولين الكبار ليريحوا أعصابهم بعيدا عن مشكلات الناس التي لا تنتهي.

وعدت لأسترخي بعض الوقت على شاطئ بورتومارينا الهادئ الجميل وأحاول التخلص من همومي وأحزاني الشخصية والمهنية والعامة وأنا أتأمل البحيرة الساحرة تتناثر فيها اليخوت الجميلة، وإذا بالأخ العزيز الأستاذ شريف الدواخلي يتصل بي على المحمول ليسألني عن بعض التفسيرات النفسية لما رآه خلال ثلاث أيام قضاها داخل مدينة المحلة (تاني المحله؟؟؟؟) أثناء تغطيته الصحفية للإضراب الذي تحول لمظاهرات والتي تحولت بدورها إلى أحداث عنف مزعجة وموجعة. وفهمت منه أن السبب الأساسي وراء انفجار أحداث المحله هو علاقة مضطربة منذ فترة بين أجهزة الأمن وبين المواطنين، وقد لمس هو ذلك من خلال لقاءاته الصحفية مع عدد كبير من أهل المحله، وأن هذا الإضطراب في العلاقة وصل إلى ذروته في طريقة تعامل الأمن مع المتظاهرين يومي ٦ أبريل و٧ أبريل ٢٠٠٨، وأن هذا الأمر يحتاج لمعالجة جادة ومسئولة وعاقلة حتى لا يتكرر السيناريو مرة أخرى في المحله أو في أي مكان آخر. ومما قاله لي ـ مما شاهده ـ أثر في نفسي كثيرا وآلمني حيث ذكر بأن جنود الأمن المركزي كانوا يقولون للجماهير الغاضبة في الشوارع والأزقة «لا تضربونا»،

وهم في نفس الوقت لا يريدون أن يضربوا الناس، وتخيلت هذه المواجهة المؤلمة بين جماهير مصرية جائعة تتألم وتعلن عن غضبها وهي تواجه جنودا مصريين من أبنائها هم أيضا جائعين ومتألمين، وكل منهم لا يريد أن يؤذي الآخر، ومع هذا تصدر الأوامر العمياء من هنا وهناك بأن يأكل الفقراء بعضهم البعض، وهذا يذكرنا بمصارعة الموت عند الرومان حيث كان السادة يجلسون في منصة عالية يشاهدون مصارعات حتى الموت بين العبيد وهم (أى السادة) يتصايحون ويصفقون ويشجعون ويحتسون الخمر في سعادة بالغة بينما يسقط أحد المتصارعين مقتولا بيد الآخر.

عدت مرة أخرى من المحله وأحداثها إلى مارينا وجمالها وحاولت أن أتخيل: كم تكلفت هذه المدينة؟ ومن أين جاءت كل هذه الأموال؟.. وإذا كنا أغنياء إلى هذا الحد فلماذا إذن الشكوى من غياب رغيف العيش ومن ضعف المرتبات؟.. ولماذا تركنا موظفي الضرائب العقارية في الشارع كل هذا الوقت؟.. ولماذا نترك الأطباء وأساتذة الجامعات والعمال يصرخون ليلا ونهارا يطالبون بزيادة المرتبات؟؟.. قد يقول قائل إن هذه مشروعات سياحية استثمارية تدر دخلا كبيرا للبلد، ولكن الواقع يقول بأن هذه الكتل الأسمنتية بطول الساحل الشمالي انتهاءا بمارينا وما يوازيها من سواحل سيناء الجنوبية والشمالية هي نوع من الإقتصاد المغلق، حيث وضعت أموال هائلة في قرى ومدن ومنتجعات سياحية لايزورها السائحون العرب أو الأجانب إلا فيما ندر، بينما تقتصر الإستفادة منها على قلة من المصريين الأثرياء يستفيدون بها في الترفيه والإسترخاء لمدة أسبوع أو أسبوعين أو شهر في السنة، وتبقى بعد ذلك في حاجة إلى صيانة مكلفة طوال العام. وعلى الرغم من ضياع أموال البنوك في هذه المدن والقرى والمنتجعات (كما ضاعت في توشكى) فإن أعداد السائحين لدينا (٦ مليون في السنة) متواضعة مقارنة بتركيا (٢٠ مليون في السنة) أو أسبانيا (٤٠ مليون في السنة) أو فرنسا (٤٠ مليون في السنة). وإذا كنا دولة فقيرة يعيش أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر فكيف يتفق هذا مع كل البذخ الموجود في مارينا وغيرها، وهل في مثل ظروفنا الضاغطة الخانقة يصبح هذا الترفيه المترف أولوية تتجه إليها الأموال الطائلة بينما الناس في القرى والمدن والنجوع يقتلون بعضهم بعضا بحثا عن رغيف عيش؟.. وهل تفرغ المصريون للرفاهية والمرح بعد أن تجاوزوا كل مشكلاتهم؟؟..

وهل نحن الآن مجتمع وفرة وراحة واستجمام إلى هذه الدرجة؟؟؟!!!.... وهل بنى الصينيون والماليزيون والكوريون والإندونيسيون والأتراك مثل هذه المنتجعات السياحية أم بنوا قلاعا صناعية رفعت عمالهم في السماء إنتاجا ووفرة؟؟... وهل من بنى كل هذه القصور والفيلات للراحة والإستجمام والرفاهية يعرف أولويات المجتمع المصري واحتياجاته؟؟؟!!!

وتلح فكرة ذبول مدينة بورسعيد التي خلت شوارعها من الناس وخلت محلاتها من المشترين وخلا جمركها من حاملي البضائع التي تستحق الرسوم الجمركية، ثم فكرة احتضار مدينة المحله وانتظارها المصير الذي آلت إليه شركة إسكو في القليوبية والتي تم خنقها لعدة سنوات حتى أصبحت جاهزة للبيع البخث فبيعت، وهل تموت فعلا المدن أو تذبل أو تحتضر أو تختنق؟؟

ومرة أخرى تطاردني مشاهد ساكني مقابر البساتين والتونسي والإمام الشافعي وباب الوزير والغفير والمجاورين والإمام الليثي وجبانات عين شمس، وأذكر على وجه الخصوص تلك الليلة الحالكة التي قضيتها العام الماضي بين سكان هذه القبور ضمن برنامج تليفزيوني يستكشف حياة هؤلاء الناس وهم يعيشون ويتزوجون وينجبون أطفالهم بين الموتى، وأعتقد أننا الشعب الوحيد الذي اضطر أن يعيش في القبور رغم وجود كل هذه القرى والمدن والمنتجعات السياحية لدينا.

هربت من كل ذلك وذهبت لحضور الندوة واستمتعت ـ كالعادة ـ بحديث أستاذي الفاضل العظيم الأستاذ الدكتور أحمد عكاشه وهو يستعرض اقتصاديات الصحة النفسية والعلاج الدوائي في ظروفنا الحالية وفي عصر العولمة، ثم مناقشات الزملاء وتعليقاتهم، وكان السؤال الذي يطاردني طول الوقت: وأين اقتصاديات حياتنا في بقية الجوانب، وماذا يقول جهابذة الإقتصاد لدينا عن كل هذا الإنفاق والبذخ في مدننا السياحية مقابل الشح الشديد والتقتير البالغ في التعامل مع احتياجات الفقراء والمعدمين.

وفي رحلة العودة وحين اقتربنا مرة أخرى من القرى المحيطة بالمحله بدأنا نرى سكان مصر الأصليين في عشوائياتهم وفي فقرهم وبؤسهم وفي بيوتهم المبنية

بالطوب الأحمر فقط وتعلوها أعمدة المسلح العارية انتظارا لفرج قريب يكسو هذه الأعمدة بالطوب الرخيص حين ميسرة لكي تشكل صناديق ضيقة تحوي أجسادا متهالكة ومقهورة ولا تملك من أمرها أو إرادتها شيء.

وكنت قد اشتريت كيسا من الحمص من استراحة في الطريق قريبة من مدينة طنطا، ولذا طلبت مني زوجتي ـ كنوع من الكرم ـ أن أعطيها تلك الأوراق التي كنت أكتب فيها ملاحظاتي وخواطري طوال الرحلة لكي تعمل منها قراطيس توزع فيها الحمص على رفاق الرحلة ولكنني خشيت أن تتسرب هذه الكلمات بين زملائنا في الباص فتفسد عليهم سعادتهم بالرحلة من المنصورة إلى المحله إلى مارينا وبالعكس.

الباشا والخرسيس

في يوم الجمعة ٣ من أغسطس ٢٠٠٧ نشرت أكثر من صحيفة (خاصة المصرى اليوم والدستور) خبرا مفاده أن نقيب شرطة بمركز المنصورة يدعى م. م قام هو وأفراد قوته بضرب وتعذيب المواطن نصر أحمد عبدالله الصعيدى من قرية تلبانه حتى الموت. فقد داهمت هذه القوة منزل القتيل بحثا عن أخيه «على» (الذى يشتبه فى اتجاره بالمخدرات)، وضربوا زوجته وبناته الأربع، وسارع شقيقه نصر (يعمل نجارا) إلى البيت عند سماعه الخبر وسأل الضابط عن سبب الغاره فرد عليه الضابط «وانت مين يا روح امك» (تعتبر هذه العبارة من أكثر العبارات تأدبا فى مثل هذه المواقف، وهذا يحسب للضابط قائد الغارة).. وعندما علم أنه شقيق «على» انقض عليه هو وأفراد قوته بالضرب (يحتمل أن يكون نصر قد تجاوز حدوده وطلب أن يرى إذن النيابة كما رأى فى الأفلام الأجنبية)، وتم نقله إلى المستشفى حيث توفى بعد ٢٤ ساعه متأثرا بجراحه (نصيبه كده وما حدش بيموت ناقص عمر). وفى نفس اليوم نشرت العديد من الصحف أخبارا وتحقيقات عن الشاب «يحيى عبدالله» من واحة سيوه والذى قام ثلاثة من الضباط ومعاونيهم (حسب ما ورد فى الصحف) بوضع الكحول الأحمر على جسده (هذا إكرام له فالكحول أفضل من الجاز الو..) وإشعال النار فيه مما نتج عنه حروق شديدة حاولوا معالجتها فى الإسكندرية للخروج من المأزق ولما لم يفلحوا فى ذلك نفوه إلى ليبيا ليخفوا الجريمة، وقد حدث كل هذا على أرضية شكوك حامت حول مجموعة من شباب سيوه بأنهم ربما يكونوا قد شاركوا فى سرقة كابلات كهرباء.

ليست هاتين الحادثتين هما الأوليان من نوعهما ولن يكونا الآخران فقد تكررت

حوادث الضرب والتعذيب حتى الموت فى أقسام الشرطة وفى السجون فى تاريخنا الحديث ولكن زادت المعدلات فى السنوات الأخيرة، أو ربما زاد الكشف عنها بواسطة الصحافة المستقلة، ومع هذا لم نسمع عن محاكمات جادة تجاه من قاموا بهذه الأفعال التى تقشعر منها جلود الحيوانات المفترسة، والسبب فى ذلك ربما يكون تقفيل المحاضر بشكل معين، أو شهادة الشهود المنتقين بعناية بوليسية، أو تدخلات سلطوية عليا، أو تليفونات أو رسائل محمول، أو ضغوط تمارس على أهل الضحايا للتنازل، أو يأس واستسلام وخضوع تلقائى من أهل الضحايا، أو تسليمهم الأمر لله لعدم ثقتهم بتحقيق العدل فى دنياهم وتأجيل ذلك ليوم تشخص فيه الأبصار، أو انشغالهم بلقمة العيش ومصاريف الدروس الخصوصية وكروت المحمول واشتراك وصلة التليفزيون، أو انشغالهم فى هموم حياتهم واحتساب الموتى عند الله، أو إحالة الأمر إلى القضاء والقدر وأن القتيل عمره انتهى عند هذه اللحظة وأن الباشا الذى ضربه أو عذبه لم يكن إلا سببا، أو يتنازلون مقابل عدة آلاف قليلة من الجنيهات يدفعها أقارب الباشا للحفاظ على مستقبله، وأحيانا لمجرد أنهم دعوا لشرب كوب من الشاى فى مكتب أحد الباشوات الكبار الذين لم يحلموا يوما بالوقوف أمام مكاتبهم فضلا عن دخولها والجلوس فيها والإستمتاع بابتسامة الباشا الودودة الدافئة وكلماته المهدئة للخواطر.

وإذا كنا اعتدنا أن نتساءل دائما عن موقف الباشا وجنوده الخاطئين الذين لفظ القتيل أنفاسه بين أيديهم وتحت نعالهم وعصيهم وعلى خوازيقهم: كيف ينامون وكيف يأكلون وكيف يجلسون مع زوجاتهم وأولادهم، وكيف يذهبون إلى الصلاة فى يوم الجمعة، وكيف يصومون رمضان، وكيف يذهبون إلى المصايف؟.. فإننا نتساءل فى هذه المرة عن أهل الضحية المعذب حتى الموت: كيف ينامون وكيف يأكلون وكيف يجلسون مع زوجاتهم وأبنائهم وكيف يتابعون أغانى الفيديو كليب وأفلام الكوميديا طوال الليل فى الوقت الذى تدور بمخيلتهم صورة ابنهم أو شقيقهم وهو يعانى آلام الضرب بالعصى والصعق بالكهرباء والحرق بالنار والتعليق فى السقف لساعات طويلة فى غرفة مظلمة وهو جائع وعطشان يستغيث ولا يجد من يغيث حتى لفظ أنفاسه ألما ويأسا وكمدا؟ (بالمناسبة بعض الحالات

تموت موتا نفسيا بسبب الشعور بالمهانة والظلم والقهر، حتى ولو لم توجد إصابات جسدية تفسر الوفاة).

ويسرح الخيال عائدا للخلف فى التاريخ (كعادتنا حين نفقد الأمل فى الحاضر والمستقبل) ليواكب ما دار فى نفس المصرى الذى سبق ابن عمرو بن العاص فى سباق الخيل فضربه ابن عمرو بدرة كانت فى يده قائلا: أتسبق ابن الأكرمين؟!... فى حدث نستطيع فى عصرنا الحاضر هضمه وابتلاعه وتبريره وتمريره بسهولة فائقة نتميز بها على غيرنا من الشعوب (فكثيرا ما يعتدى نجم كره أهلاوى على الحكم فى مباراه مع الزمالك اعتراضا على كارت أحمر ويصرخ فى وجهه قائلا: انت عارف انت بتطرد مين؟ ويتبع ذلك بلكمات سريعة تنتهى بسقوط الحكم، ويتم الصلح بعد ذلك فى غرفة الملابس مع الإعتذار للحكم، إذ ليس لدينا فيفا توقف اللاعب عن المباريات التالية، ونحن شعب طيب ومتسامح)، فلماذا لم يستطع الحاضرون فى هذا السباق أن «يلموا الموضوع ويراضوا المصرى بكلمتين ويصالحوه على ابن عمرو بن العاص، وكفايه عليه الهزيمه فى السباق، ويا دار ما دخلك شر، ودى لحظة انفعال والشيطان دخل بيناتهم، وحماس شباب ما انت عارف، والعين ما تعلاش على الحاجب، والمياه ما تطلعش فى العالى، وانت عارف القوى عايب، والباب اللى يجيلك منه الريح سده واستريح، ويعنى هى الشتيمه يتلزق، ويا بخت من بات مظلوم ولا بات ظالم، والمسامح كريم، وعديها المر دى، وطنش، وسماح النوبه، وروق ال G وكبر الـ D...»... للأسف كل هذا لم يحدث وركب الشاب المصرى دماغه التى لم تبرمج بعد بكل ما سبق، و«نقحت عليه» كرامته وقرر خوض الفيافى والقفار سيرا على الأقدام أو راكبا حصانه (اللى سبق بيه وجاب له وجع الدماغ) فى رحلة غاية فى المشقة إلى المدينة المنورة ليصل إلى أعلى سلطة فى الأرض فى ذلك الوقت مطالبا بحقه الذى انتهكه ابن الأمير عمرو بن العاص رغم أن الضربة التى تعرض لها لم يثبت (فى تقرير طبى موثق) أنها أحدثت كدمات أو تشوهات فى الجسد (يحتمل أنها كانت درة كهربائية تحدث ألما ولا تترك أثرا يتعلق به وكيل النيابة ويثبته فى التحقيق). لماذا لم يتردد وهو فى الطريق ويقرر العودة، لماذا لم يلحق به أصحاب الحلول التوفيقية والتلفيقية ويقنعوه بالعودة ويردوه إلى صوابه؟.. مالذى كان يدور

فى رأسه وفى حناياه طوال الطريق الوعر ليلا ونهارا على مدى ما يقرب من الشهر وهو يتعرض للمخاطر من قطاع الطرق ووحوش البرارى؟.. أى قدر من الكرامة والشعور بالذات يسكن جنبات هذا المواطن ويدفعه إلى هذا السلوك؟؟... أى ثقة فى عدل الخليفة يسعى إليها وهو متأكد منها؟؟.. وهل لم يخف بطش عمرو بن العاص وابنه حين يعود إلى مصر وقد اشتكاهم إلى رئيسهم الأعلى وأحدث لهم هذا الحرج؟؟.. وهل لم يخف من استدعاء جنود عمرو لأبيه وزوجته وابنته وتهديدهم بالإغتصاب لو لم يعد هذا الشخص عن غيّه؟؟.. هل أمن على نفسه وأسرته تلفيق قضية آداب أو مخدرات أو إرهاب؟؟.. كيف تركه حرس الحدود يمر وهم يعلمون نيته فى شكوى أمير البلاد وابنه؟؟.. كيف غفل عنه المخبرون وهم مندسون فى كل مكان وجالسين على كل القهاوى؟؟.. كيف لم يتنبه له أحد الباشوات فيدعه لشرب الشاى فى مكتبه ويمارس ضغطا أدبيا عليه للتنازل والتصالح، وإذا لم يفهم الرسالة يسحب الشاى ويستبقى هو للنظر فيما إذا كانت عليه قضايا أم لا؟؟.. ولماذا لم يقم رجال الحزب والحكم المحلى بدورهم فى ترضية هذا المواطن الغاضب ذى الرأس الناشفة بكلمتين وبس؟؟.. ولماذا لم يستدع رجل دين يذكره بوجوب الطاعة والإنحناء والرضا بما يفعله ولى الأمْر على أساس أنه أدرى بما يصلح رعيته؟؟. لا نعرف لما ذا لم يحدث كل هذا، ولكن الذى بلغنا أيها الملك السعيد ذو الرأى الرشيد هو أن الخليفة العادل العظيم عمر ابن الخطاب رضى الله عنه استقبله بنفس الروح الكريمة العالية فلم يكتف بتعويضه (من بيت مال المسلمين الذين لم يضربوه) ولم يكتف بالإعتذار له أو تطييب خاطره، وإنما استدعى عمرو بن العاص رضى الله عنه وابنه وطلب من المصرى أن يرد الضربة لابن عمرو ثم زاد فى الطلب وأمره أن يضرب صلعة عمرو بن العاص فتردد المصرى كرما وحياءا ونبلا قائلا: إنما ضربنى ابنه ولم يضربنى هو.. فقال له عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما معناه: قد ضربك بعز أبيه، ولم يكتف الخليفة العادل العظيم بذلك بل أرسل عبارته المدوية لتكون قانونا للعدل يجلجل فى صفحات التاريخ ليخيف كل من يجور ويوقظ أصحاب الحقوق: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا».

ما هذا الفارق الهائل بين البشر فى هذا الموقف والبشر فى أى قرية أو مدينة أو

واحة مصرية معاصرة، لماذا تصرفوا هناك بكل هذا النبل وتلك الكرامة وذلك العدل، ويتصرفون هنا بعكس ذلك تماما؟؟. يبدو أن الفارق هو فارق نفسى بالأساس.. فارق فى إحساس كل طرف بذاته.. ففى زمن عمر بن الخطاب كان المصرى يشعر بكرامته وعزته وكيانه ويشعر بأن له حق المواطنة حتى أمام أمير البلاد وفاتحها، وهو لا يتنازل عن حقه وكرامته، ولا يطالبه أحد أو يضغط عليه ليتنازل، وفى المقابل نرى عمر بن الخطاب يجل هذه الروح الكريمة العظيمة (رغم اختلاف الديانة حيث كان المصرى قبطيا) ويصر على رد الإعتبار بكل الوسائل ويستدعى أمير مصر (ويغامر فى ذلك بالأمن القومى والمصالح العليا للبلاد) لتحقيق العدل حتى ولو كان على المستوى الفردى فالعدل لا يتجزأ، وإذا رأيت جورا بيّنا على حقوق الأفراد فتأكد من وجود الجور الأكثر بيّنة على حقوق الشعب بأكمله.

ويبدو أن الباشا (أى باشا) الذى ضرب وعذّب حتى الموت (قبل ذلك والآن وبعد ذلك) يشعر فعلا فى قرارة نفسه أنه «باشا» فالإسم لم يأت من فراغ وإنما أملاه الواقع الذى يعطى للضابط تضخما فى ذاته وتوسعا فى سلطاته يصل (بل يتجاوز) ما كان يحظى به الباشا التركى من حق فى رقبة الفلاح «الخرسيس» الذى كان يستعبده فى أرضه ويمتلكه هو وأسرته، ويجلده بالكرباج، ويلقى عليه الماء الساخن يسلخ به جلده (كما ورد فى الأخبار والروايات)، ولا يجرؤ أحد أن يسائله فى ذلك، ومن هنا ربما نستطيع أن نفهم سر ارتباط لقب «باشا» بضباط الشرطة أكثر من غيرهم فهى إن قيلت لغيرهم تقال على سبيل المجاملة الإجتماعية أما لهم فهى لازمة وواجبة ومؤكدة. والفلاح هنا هو المواطن المصرى، وهو خرسيس فى نظر الباشا، وقد بحثت فى القاموس عن معنى كلمة خرسيس فلم أجد، ويحتمل أن تكون كلمة تركية أو أن تكون كلمة من صنع المرحلة الباشوية، وبصرف النظر عن أصل الكلمة ومعناها اللغوى إلا أنها تحمل ظلالا تدور حول الحقارة والدناءة والخبث والقذارة والجهل والوضاعة وعدم الجدارة وضعف الإستحقاق. وهذه الصورة الذهنية التى ترسخت فى نفس الباشا التركى أو المملوك السلطانى أو الخديوى أو الملك للمواطن المصرى هى نفسها فى نفس الباشا الحالى، وإذا أردت أن تتأكد من ذلك فاذهب إلى أى قسم شرطة واقض فيه يوما أو عدة ساعات، وانظر ماذا يدور فيه، وما هى

الألفاظ التى ينادى بها الباشوات على المترددين على القسم (من أول «ياله» إلى يا «ابن ال...».. «يا ابن ال....» «يا.....»). ولست أدرى لماذا يتفرد الباشوات عندنا بهذا القاموس اللفظى الذى نسمعه فى اقسام ومراكز الشرطة، وكيف يتعلمونه وأين يتعلمونه وممن يتعلمونه، على الرغم من انتسابهم فى الأصل لأسر طيبة فى كثير من الأحيان، وأن هذا القاموس لم يكن واردا أو محتملا فى بيئتهم العائلية الأصلية، بل إن القليلين منهم الذين لا يستخدمون مفردات هذا القاموس ليشعرون بالغربة بين أبناء مهنتهم، وربما يتهم الواحد منهم بأنه «فافى» أو «طرى» أو «عامل ابن ناس». وروح الباشا تسكن من يعمل فى هذا الجهاز المهم وتترسخ مع الوقت ومع تكرار سماعها، وتتضخم معها الذات خاصة حين ترى السلطة فى يدها بلا حدود، وهنا لا تحتمل أن يسألها أحد عن سر اقتحامها للبيوت أو عن إذن النيابة، أو عن الموقف القانونى، وليس أخطر من غضب الذات المتضخمة حين يعترضها أحد خاصة إذا كان فلاحا خرسيسا، هنا يطيش صواب الباشا ويشعر بامتهان كرامته وسقوط هيبته التى هى فى نظره هيبة الدولة كلها، ومن هنا يحق له التضحية بالفلاح الخرسيس فى سبيل الحفاظ على هيبة الدولة وسلامتها. وهذا التضخم الباشواتى يجعلنا نفهم سر الحسد والتباغض الخفى (وربما أكثر من ذلك) بين جهاز الشرطة والجهاز القضائى حيث يسعى جهاز الشرطة إلى التخلص من القيود التى ربما يفرضها عليه الجهاز القضائى، وفى المقابل يشعر الجهاز القضائى بأنه يقضى فى الأمر ولا يملك القوة للتنفيذ إلا من خلال جهاز الشرطة الذى يتنافس معه على السلطة بدلا من أن يتكامل معه فى إرساء الحق والعدل.

وأحداث التعذيب حتى الموت التى تكررت كثيرا فى الآونة الأخيرة مع شيوع العنف اللفظى والعنف البدنى بدرجاتهم المختلفة فى مراكز الشرطة ومقار الأمن يستدعى مراجعة للتركيبة النفسية للباشوات وكيف يتم إعدادهم، وما الذى يقال لهم فى أروقة المحاضرات وفى السكاشن وفى قاعات وساحات التدريب، وماهى الصورة الذهنية لضابط الشرطة لديهم، وماهى الصورة الذهنية للمواطنين بطبقاتهم الإجتماعية المختلفة، وما الذى يجعل شخصا من جلدتنا يقوم بتعذيب مواطن من جلدتنا أيضا حتى يلفظ أنفاسه بين يديه ثم لا يشغله غير سلامته وكيفية خروجه من

هذا الأمر بلا محاسبة، وهل هذه أعمال فردية يتحمل وزرها من فعلها وتأتى بطريق الصدفة، أم أنها روح عامة تتسم بالعدائية والإحتقار للمواطن المصرى الذى هو فى النهاية مجرد «فلاح خرسيس» لا يستحق إلا الجلد بالكرباج أو السحل على الأرض أو الحرق بالنار أو الصعق بالكهرباء؟. وقد يثور سؤال برئ، كيف تدخل أدوات التعذيب أقسام الشرطة ومقارها، وكيف تشترى، وماهى البنود التى توضع تحتها، وهل هى عهدة مثل باقى الأشياء والأسلحة والأساسات؟.. وهل هناك تدريب على استخدامها؟.. أم ان استخدامها بدون تدريب كاف هو الذى يؤدى إلى المخاطر التى تحدث دون أن يقصد مستخدموها؟؟ كل هذه تساؤلات مشروعة تفرضها المصلحة العامة والخاصة على السواء فقد يجد أى منا نفسه أو أى فرد من أسرته ضحية لمثل هذه الممارسات دون حماية من قانون أو عدل، فليس أخطر من شخص متضخم الذات تضع فى يده سلطة بلا ضوابط. ولكى لا نبتعد عن العدل الذى ننشده وعن الموضوعية التى ننادى بها لا بد من التنبيه إلى وجود عدد لا بأس به من ضباط الشرطة المخلصين المتفانين الذين يضحون براحتهم وبحياتهم الشخصية والعائلية فى سبيل أداء واجبهم، ويقضون ساعات طويلة فى العمل مقابل مرتبات زهيدة نسبيا، وهم منا ونحن منهم، ونرتبط بالكثيرين منهم بصداقات وقرابات وعلاقات زمالة وجوار. ومن المنطقى أيضا أننا لا نطالب بأن يكون ضابط الشرطة فى رقة الفنان أو الأديب ووداعتهما، فهذا يعيق أداءه لمهمته ويخالف طبيعة وظيفته التى تتطلب الحزم والقوة الراشدة والجدية والإنضباط. ويخطئ أيضا من يحاول التعميم ووصم جهاز الشرطة بما يقوم به بعضهم أو كثير منهم واعتبار أن هذا الجهاز فى مصاف الأعداء فهذا أيضا توصيف خطر، فهم أولا وأخير إخوتنا وأقاربنا وجيراننا وزملاءنا وأصدقاءنا، وكل ما نطالب به هو مراجعة لما أصاب المهنة (كما أصاب مهن أخرى) من خلل بسبب بعض التصورات أو السياسات أو الممارسات مما وصل إلى مرحلة الخطر خاصة تجاه جهاز شديد الحساسية وعظيم الدور فى مجتمعنا وفى أى مجتمع. وقد يخطئ البعض فيتصور أن جهاز الشرطة لا يمكن أن يقوم بدوره دون ممارسة العنف اللفظى والجسدى معا ودون بعض التجاوزات، وهذا خطر كبير ففى كل الدول المتقدمة يمارس جهاز الشرطة دوره بحزم وقوة وفى نفس الوقت باحترام لحقوق المواطن

(مهما كانت جريمته) وانضباط بالقانون. وربما تختفى الكثير من المشكلات لدينا حين يختفى لفظ الباشا من تعاملاتنا مع رجال الشرطة فقد رأينا فى بلاد كثيرة أنهم ينادون برتبهم، وفى هذا تقدير لهم ولمنازلهم وفى ذات الوقت ابتعاد عن التضخيم المبالغ فيه لذواتهم والذى يحمل خطرا عليهم وعلي من يتعامل معهم على السواء. وأيضا تعتدل الموازين حين يشعر ضابط الشرطة أن التزامه بالقانون وحراسته له هو سر قوته واحترامه بين أهله وناسه. وربما يحتاج الأمر زيادة جرعة تدريس حقوق الإنسان فى كليات الشرطة، وربط ذلك بحرمة النفس فى الأديان، وقبل كل هذا تغير روح هذا الجهاز المهم بحيث يعود مرة أخرى (حقيقة وشعارا) فى خدمة الشعب (فقط لا غير).

نأتى أخيرا للتركيبة النفسية للطرف الآخر وهو الفلاح الخرسيس، الذى تضيع حقوقه وتضيع كرامته وربما تضيع حياته، وهو ساكت أو خائف أو خانس أو قانع أو جاهل أو متربص أو متآمر، أو متنازل. وهو يفعل كل ذلك ولديه تقدير متدن لذاته، وهبوط حاد فى كرامته، وجفاف خطير فى عزته وشموخه، وجهل شامل بحقوقه كمواطن، وفشل فى علاقته بالسلطة يجعله هو والسلطة يخسران، وسلبية عدوانية خبيثة تؤدى إلى تدهور مستويات حياته، وإرث تاريخى استعمارى يجعله مملوكا أو عبدا للباشا (أى باشا) يخشاه ويتزلف إليه ويلعنه فى قرارة نفسه ويمارس الفهلوة للتحايل عليه وعلى الحياة فيخسر نفسه ويخسر حياته ويخسر مستقبله ومستقبل أبنائه الذين ادّعى الخضوع والخنوع من أجل الحفاظ على مستقبلهم. وشيئا فشيئا يتشوه الفلاح الخرسيس وتتضاءل صورته فى عين الباشا (أى باشا) فيبالغ الأخير فى احتقاره وسحقه ويتعدى على حقوقه ويقهره، وربما يستمتع (كل منهما) بذلك أو يتعود عليه ويألفه. ولسنا نبالغ إذا قلنا بأننا فى حاجة إلى إعادة تأهيل قد تستغرق سنوات للخروج من عقلية ونفسية الفلاح الخرسيس إلى عقلية ونفسية المواطن الكريم الذى يسعى لحقوقه ويؤدى واجباته بشكل لا ئق وكريم، فلا يتملق السلطة فى الظاهر ويلعنها فى الخفاء، ولا يتوحد مع المعتدى فتتسع دائرة العدوان والفساد، ولا يجعل ظهره مطية لكل من تسول له نفسه بالركوب. إننا فى حاجة إلى تحرر داخلى يبدأ من داخل أنفسنا التى أصابها العفن والوهن، وإلى أن نرى أنفسنا فى وضع نستحق فيه الحياة الكريمة

فنسعى لتحقيقها وقد نزعنا معا ثياب الباشا والخرسيس ولبسنا ثيابِ العدل والعزة والكرامة، ولن يتحقق هذا حتى نرى الباشا الذى عذب وضرب وصعق وحرق قابع فى السجن يقضى عقوبة فعله ونرى الفلاحين وقد أصروا على القصاص القانونى الموضوعى العادل صيانة لأرواح أبنائهم وأعراض بناتهم دون شغب أهوج أو عنف منفلت، ونرى تقارير الهيئات الدولية وقد خلت صفحاتها من اتهامنا المتكرر بانتهاك حقوق الإنسان والحيوان والنبات والأرض والبحر والجو.

شورى مهببه

كان «أبونا نجم» هو حكيم القرية وصاحب الرأي والمشورة فيها، يرجع إليه أهل القرية في كل صغيرة وكبيرة فهو قادر على حل المعضلات، وكانت آخر مشورة له قبل وفاته حين أتى إليه أهل القرية فقالوا: يابا نجم.. الجمل دخل دماغه في الزير علشان يشرب ودماغه اتحشرت في الزير مش عايزه تطلع... نعمل إيه دلوقتي؟. وهنا أطرق «أبونا نجم» طويلا ثم رفع ر أسه وقال: إن رقبة الجمل مائلة ولذلك لا يمكن أن تخرج الرأس هكذا، فلابد من قطع رقبته حتى يمكن جذب الرأس لأعلى بسهولة من داخل الزير. فذهب أهل القرية وقطعو رقبة الجمل ولكنهم لم يستطيعوا إخراج رأسه من الزير فعادوا إلى أبيهم نجم يسألونه مزيدا من المشورة فأطرق طويلا ثم قال: لابد من كسر الزير حتى نخرج رأس الجمل... وفعلا نفذ أهل القرية مشورة «أبيهم نجم» ونجحوا في إخراج رأس الجمل بعد تكسير الزير... ومات أبونا نجم بعد هذه المشورة بأيام وافتقد أهل القرية حكمته ورأيه ومشورته، وكانوا مثل اليتامى الحيارى من بعده... وذاع مثل مازال الناس يرددونه حتى الآن في أي موقف يحتاجون فيه إلى المشورة ولا يجدون المشير: «ياويلكم من غير شور أبوكم نجم».

قفز هذا المثل إلى ذهني وأنا أشاهد مبنى مجلس الشورى يحترق تحت أعيننا وبين أكثر الأماكن حصانة في مصرنا «المحروثة»، وتساءلت في حيرة: كيف ستعيش مصر هذه الأيام بدون مجلس شورتها؟.... وتركت كلام خبراء الحرائق والأمن والسلامة يقولون ما يقولون حول احتمالات التقصير والإهمال، واحتمالات التأخير، والربط بين هذا الحريق وحريق العبارة التي غرقت، وحريق قطار الصعيد وحريق مسرح بني سويف، وحريق الأوبرا، تركت كل هذا ورحت أقرأ دفتر أحوال المصريين من نكتهم

وتعليقاتهم وأقوالهم في مثل تلك الظروف، وجمعت كل هذا من كلام الناس في الشارع وفي الفضائيات وعلى صفحات الإنترنت ومن رسائل الموبايل، وأنا أعتقد أن في هذا ثروة كبيرة يمكن أن يستفيد بها صناع القرار في مصر خاصة في ظل غياب نظام استطلاع الآراء عندنا لأسباب لا نعلمها، وأتمنى أن يهتم الأخ الفاضل والعالم الجليل الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء بهذا الأمر وإخضاعه للدراسة والتحليل بواسطة خبراء في علم النفس وعلم الإجتماع للوقوف على دلالات ومعاني آراء الناس ومشاعرهم ومواقفهم في هذا الحدث الذي يعتبره بعض المحللون من أهم الأحداث التي مرت بمصر في السنوات الأخيرة، فمجلس الشورى ليس مجرد مبنى وإنما هو رمز للحكومة ورمز للشورى والرأي ورمز لمطبخ القرارات المؤثرة في حياة الناس، وهو الركن الثالث المدعم والمكمل للركنين الآخرين مجلس الشعب ومجلس الوزراء.

والآن دعنا من الكلام الكبير وتعالى نقرأ النص الشعبي كما هو «بعبله» حول هذا الحدث:

* رسالة وصلتني على الموبايل لا أعرف مرسلها تقول باختصار وتصرف: «مسئول كبير بيسأل اللي حواليه: إيه اللي خللى مشرف يستقيل؟.. قالوا له: البرلمان أجبره ياباشا. قال لهم: خلاص، ولعوا في البرلمان!!!».

* وظهر طبيب نفسي (مبتدئ) على إحدى الفضائيات (المبتدئة) وراح يشرح كيف أن النكتة كانت إحدى أسلحة المصريين للتغلب على الشدائد، وأن الشعب المصري شعب مرح وابن نكته... وبدت المذيعة (المبتدئة أيضا) فرحة ومبتهجة بهذا التفسير الذي يدخل السرور على الناس ويزيدهم إحساسا بالفخر بمصريتهم، وحاولت جاهدا أن أتصل بالبرنامج لأصحح هذه المعلومة (من باب المسئولية العلمية) وأقول بأن النكتة تستنزف غضب الشعب المصري وطاقته، وتصرفه عن الفعل الجاد ويشعر بعدها أنه قد أخذ حقه واستراح وكأنه أخذ نفسين حشيش وغاب في سبات عميق، وأن الشعب المصري ليس شعبا مرحا وإنما هو شعب حزين يحاول أن يزيح جبال حزنه بالمبالغة في مظاهر الفرح...... ولكن للأسف الشديد كانت

الخطوط مشغولة وانتهى البرنامج دون أن أوصل الرسالة، وحمدت الله على ذلك لأنها لو وصلت لأصابت الناس بالغم ولضيعت عليهم فرحتهم بمصريتهم الطروب.

* مندوب أحد الصحف يحاول أن يستوقف رجلا سائرا على عجل في شارع القصر العيني ليسأله:

ـ إيه إحساسك تجاه حريق مجلس الشورى؟

ـ فرد الرجل وهو يكمل سيره وكأن الأمر لا يعنيه: «شورى مهببه»

ـ هل تعني ذلك الهباب الذي أحاط بالمجلس بسبب الحريق

ـ يا عم سيبني في حالي، هو انا ناقصك

* تعليقات على موقع مصراوي لشباب يقضي أغلب وقته أمام الإنترنت، وأبوه الذي ينفق عليه خير منه:

ـ هى دى مصر يا عبله قصدى يا حكومة ويا مطافى ويا......

ـ واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله!.. من وراء هذا الحريق؟.. ماذا تريدون أن تتستروا عليه؟

ـ هييييييييييييه عظيمه يا مصر

ـ الذكي هو اللي هايفهم ليه الحريقه دي حصلت والشعب ده طيب بس مش بيريّل.

ـ منظر صعب للغاية ربنا يستر مع كل الناس.

ـ الحريق ده شكله مقصود لأن مفيش ماس كهربائي يعمل ده كله وبعدين انا عرفت ان المبنى ده كلف ١٠ مليون لصيانته!! طب فين انذار الحريق؟ وفين الأمن والحراسة، ده منشأ حيوي ياخوانا موش كشك سمك، حسبي الله ونعم الوكيل وياريت ميطلعش مسئول يسرح بدماغنا ويقول ده ماس أو عقب سيجارة لان المفروض ان من يعمل بالمبنى ده بيشربوا سيجار كوبي!!!!!!!!!!

ـ حسبى الله ونعم الوكيل فى كل من يسبب كوارث وكل من يتقاعس عن اداء الواجب وحسبى الله فى الحكومه.

ـ ربنا لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا.

* سألوا أستاذ في كلية الهندسة عن رأيه فيما حدث فقال:

ـ الوقاية خير من الإطفاء.. تذكروا الحريق الذي حدث منذ خمس سنوات في مركز المعلومات بمجلس الوزراء، وأشرنا إلى أن استخدام التنر في الدهانات يجعل أي مبنى قابل للإشتعال بل للإنفجار في لحظات.

* يقف رجل قروي (غير ساذج) على الرصيف المقابل يضرب كفا بكف ويقول:

ـ يا اخواننا دا لو الحريقه دي حدانا في البلد كان زمان الناس طفوها بالحلل وجرادل المياه... طب ما يسيبونا واحنا نطفيها.. ما احنا اتعودنا نعمل كل حاجه دلوقتي بس همّا يسيبونا في حالنا.

* والتقط أحد الصحفيين المبتدئين هذه الكلمات من القروي الفصيح، وراح يسأل أحد الضباط الذين أوكلت إليهم مهمة إبعاد الناس عن مكان الحريق:

ـ لماذا لا تتركون الشعب يطفئ الحريق بنفسه؟..... جربوه هذه المرة ولن تخسروا شيئا... سيبوا الناس على النار وشوفوا ها يعملوا إيه.. دي تبقى ملحمه شعبيه هايله

ـ إبعد ياد من هنا الساعه دي، وخد منه الزفت الكاميرا دي يا عسكري ومش عايز أي صحفي ابن...... من بتوع المعارضه يقرب من الناحيه دي.. جايين تشمتوا في الحريقه ياولاد ال..... انتوا مصريين انتوا؟.

وجرى الصحفي حتى يحتفظ بكاميرته وكرامته، وجرى وراءه جمع من الجنود والناس يتفرجون ويضحكون ولا يبكون، وهم واقفون.

* تعليقات القراء على موقع قناة الجزيرة دوت نت (تم حذف الأسماء حفاظا على أرواح أصحابها وممتلكاتهم):

يا جماعة انا اضايقت جدا من التعليقات..........مش عارف هو انتوا مقريتوش الموضوع كويس بيقول الخبر مساحة المبني ٦٠٠٠ متر مكعب وخشب واجهزة

كمبيوتر يعني فعلا صعب السيطرة عليه ليه بقه كل الاحباط في الكلام ده. يا ريت دايما نحكم عقلنا قبل اتهام الناس بالباطل.

هذا يدل على استمرار عجز الحكومة المصرية فى عدم معالجة الكوارث مما يزعزع الأمن والاستقرار فى ارجاء الجمهورية وهذا دليل قاطع على ان الحكومة المصرية لا تزال تستخدم الاساليب التقليدية فى اطفاء الحرائق المشبثة ولا يزال الوضع على ما هو عليه ولا يزال كل مواطن يتوقع اكثر من ذالك وهذا ان دل فانما يدل على فقد الثقة فى الحكومة وهذا ايضا فى حد ذاتة اكبر مصيبة تحل على البلد فى غضون الأيام المقبلة وربنا يسترها عليا الفقير إلى الله.

ياخراشي ياخراشي.

حسبنا الله ونعم الوكيل.

لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السماوات ورب الارض ورب العرش الكريم انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجرهم فى مصيبتهم واخلف لهم خيرا منها.

كنت أتمنى أن الأعضاء المزورين يكونوا وقت الحريق داخل المجلس وعلى العموم هى دى نهايتهم سواء أكانت فى الدنيا أو فى الآخرة وعلى فكرةالموضوع ده أكيد أكيد بفعل فاعل وطبعًا الفاعل مجهول لأنهم هما عوزين كده وسلامى إلى الأغلبية المطلقة المطّلقة من الشعب كله.

ياااااااااااارب مع ترميم المبنى حد يفتكر ان فيه مستشفى جامعى لطب الأزهر تحت الأنشاء من ١٩٨٤ وحد من الزيبطه إلى آل يتبرع يفتكرها ولو بجنيه لأن الدوله عندها كراااااااااااامه وحترمم المبنى من ميزانية الدوله الضخمه اللى هى اساسا فلوس الشعب.

قرأت ان احد رجال الاعمال سوف أو تبرع بمبلغ مالي للمعاونة في اصلاح المبنى ولم اسمع احدا (لحد الان) سيعاون في مساعدة الموظفين ممكن دايما بتروح على الصغار والغلابة الله يعوض ويفرج على الجميع.

لا الة الا انت سبحانك اناكنا ومازلنا ظالمين.

يا ترى ده له علاقة بالحكايات القديمه ١ حريق القطار ٢انقلاب القطار ٣ قتل ١٣ فرد من عا ئله واحده ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ وغيره وغيره وغيره.

من الاخر كلنا عرفين ان مصر فيها حرامية كتير بس فى كلمتين هقول المختصر مصر طول عمرها هتبقى بخير وهيجى اليوم اللي كل واحد هياخد حقة حتى لوكان من من من من.

هذا غضب علينا من ربنا والحمد لله أنه لم يحدث حريق القاهرة الثانى واللهم أغفر لنا وشكرا.

* فتاة تمشي هي وصديقها يتبادلان النظرات والهمسات واللمسات تقول في دلال ومرح شبابي:

- ياكشي تولع

* رجل وقور جاوز السبعين:

- ياناس كفايه شماته حرام عليكوا.. دي في الآخر حاجتنا مش حاجة الحكومه.. والمجلس ده ها يتبنى على حسابنا ومن دم الغلابه اللي زينا

* يرد عليه رجل أقل وقارا وهو في منتصف العمر:

- همّا حرقوه علشان يتاووا أوراق ممدوح اسماعيل وشركة هايدلينا وبلاوي كتير زرقا

* يستطرد شاب في أول العمر في تساؤل يخلو من البراءة:

- هي ليه حرايق الحكومه دايما تجيب الموضوع لآخره وما تنطفيش إلا لو جابت آخر حته في المبنى؟.. دي حكومه جايبه جاز.

* ترد عليه سيده محترمه جدا:

ـ إحنا ها نفضل بالسلبيه دي في كل حياتنا؟!.... واقفين تشمتوا وتشتموا في الحكومه وأموالكم بتتحرق قدام عينيكم والآخر تولولوا زي العواجيز الخايبه!!!!.

* مراسله في أحد القنوات الفضائية تسأل شابا متدينا:

ـ إيه رأيك؟

ـ ده غضب ربنا علينا علشان ما بناخدش بمبدأ الشورى الحقيقي في الإسلام

* ثم تسأل مراسلة أخرى أحد أعضاء كفايه المعروفين فقط لأصدقائهم:

ـ وانت شايف إيه؟

ـ شايف ان مصر من غير مجلس الشورى ومجلس الشعب تبقى أجمل وأحسن، لأن المجلسين دول رمز لتزوير إرادة الشعب، وهما دراع الحكومة ووسيلتها لتمرير كل القرارات والقوانين اللي بتخنق الناس، فاكره قانون رفع الأسعار، وقرارات تمديد الطوارئ ٢٧ سنه، وتعديل الدستور، وتعديل تعديل الدستور، وغيرها وغيرها، فاكره الموافقه والإجماع؟.. فاكره ترزية القوانين اللي قاعدين ليل نهار في المجلس ده واللي جنبه يشوفوا ازاي يمكنوا الحكومه تمسك رقبة الناس؟.... فاكره قهر المعارضه الشريفه؟.... مش كل ده بيتم في المجالس دي؟... طب عمرك شفتيهم ضغطوا على الحكومه أو سحبوا الثقه منهم؟... ياريت يوفروا مصاريفهم ومرتبات الأعضاء والموظفين.. ويطرحوا المباني بتاعتهم للبيع ودي تجيب مليارات دلوقتي بشرط انها تتباع بذمه.

ـ لكن هل ممكن تبقى بلد من غير مجلس شورى ومجلس شعب؟

ـ مادام مالهمش وظيفه يبقى كفايه علينا مجلس الوزرا ومقر الحزب الوطني ولجنة السياسات والأهم من دا كله مبنى الرئاسه (وهنا انقطع الإرسال قبل أن يكمل الناشط في حركة كفايه كلامه).

* متعلقات من أرشيف مواطن مصري لم يدركه عته الشيخوخه:

■ مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٨ بحريق في سجن مصري

■حريق يلتهم حيا فقيرا بقلب القاهرة

■السجن عشر سنوات لثمانية مسؤولين بحريق مسرح مصري

■مقتل ٢٩ على الأقل في حريق بني سويف بمصر

■التدافع ضاعف خسائر حريق مسرح بني سويف بمصر

* تتوالى تعليقات موقع الجزيره دوت نت، ننشرها دون حذف الأسماء هذه المره نظرا لضيق الوقت والصدر (وهمّا ونصيبهم):

مصرى اوى اوى

على فكره مصر بقى بيحصل فيها بلاوى كتيره والشعب ميعرفش ده كله منين والحكومة بتدارى على الخبر وتطلعلها باى حجة فى كل مصيبة ومصر دى بلد حضارى.. وحسبى الله ونعم الوكيل على الظالم والمفترى

زينهم محمود حجاج

لااعتقد ان تعليقات المهرجين بالشماتة والاستظراف وخفة الظل لها محل الان فهى تشبه الكثير من البيانات والقرارات غير المسئولة التى صدرت عن الكثير من المسئولين تحت قبة المبنى المحروق متى ناخذ الامور جد- الموضوع يمكن ان يكون اخطر بكثير جدا مما حدث وتعليقات المهرجين من المصريين هنا للاسف هى اقوى دليل على ذلك ربى لا اسالك العوض فيماخسرت مصر فى هذا الحريق بقدر مااسالك الرحمة من هذه العقول الخاوية

ليدى هايدى

حرام والله حرام المصريين مايستهلوش كده شعب ضعيف مستكين لكن فيه من يسومه العذاب

الجزيرة دوت نت

انا متهيقلى لو واحد من السادة الافاضل من الحكومة وخاصة وزير الداخلية لو شاف التعليقات هيقول ظلم ايه اللى احنا بنعمله للشعب واكيد الريس هيقول مهو

مش معقول ارضى كل الشعب، وانا معاه بس لما نتعامل بمهانة فى اقسام الشرطة ومن اصغر عمالها فى الشوارع وده غير الارقام السودة الصغيرة والنسر اللى على عربيات المسؤلين أو خريجى كلية الشرطة واللى ابنائهم بيلعبوا بيها فى الشوارع وغير الوسايط لدخول الكليات العسكرية ده حتى الطرق العامه منظرها مش كويس طيب بعد ده كله قلولى انا غلطان

لينا

شاهدوا تاريخ مصر وهو يحرق..!!

مصطفى كمال محمد

السبب معروف طبعًا لدى أجهزة الأمن المصرية والسبب هو ماس كهربائي أصل عندنا في مصر الحرائق لا تحدث سوى بسبب الماس الكهربائي ربنا يلطف بينا إن شاء الله

هاني

علي فكره الحياه ابسط من كده مجرد مكان اتحرق ايه يعني ما كل يوم الف طموح شاب بيحترق والف كلمة حق بتحترق، المهم ان ربنا معانا للنهوض ببلدنا ياجماعه دي مصر والله لو فاهمين ماتقعدو سكتين دي مصر اغلي الغاليين

بوسلمة المصرى

السلام عليكم حسبنا الله ونعم الوكيل فى حكام مصر الا من رحم ربى نسال الله العافية مصر التى اهلها ظالموها وحسبنا الله ونعم الوكيل فى..........

سيد حميدو

ياجماعة ده آخر انذار... بعد كل الكوارث دي اللي بتحصل في مصر لازم من وقفة عاقلة. ياتري اية الأسباب؟؟؟؟ الشاطر فيكم يقول لي!!!

ahmed zaher

مجرد حريق فى مبنى.....شيء عادى ووارد الحدوث ولكن...ولأن الشعب

المصرى لايثق فى حكومته إطلاقا...إطلاقا (وأنا أولهم)..تلاقى ٣٠٠٠ شكوى و٣٠٠٠ تهمة و٣٠٠٠ حكاية...ياريت الحكومة تعرف يعنى إيه ثقة شعب..(فى المشمش)

ربيع ابراهيم صبري

ده غضب من ربنا علينا لان الشعب نايم علي ودانة ولازم حاجة تفوقة؟

بكرة النكد

بكره يعملوا مبنى جديد باموال الناس الغلابة فانتظروا قراراتهم الجديدة اولا ـ رفع وخصم قيمة منحة الولاء والانتماء على المدى البعيد ثانيا ـ ارتفاع بالمزيد من غلوا الاسعار والعيشه كمان اكتر هتبقى ميت فل ونار

السلام على من اتبع الهدى

دي دعوة واحدة ما نزلتش الأرض أرجو أن تكون الموعظة وصلت خاصة وأن الحريق تم في نفس الشارع اللي حصل فيه هبوط أرضي عند وزارة العدل شارع مجلس الشعب كما أرجو أن ينقلواالمجلس لمكان بعيد علشان الخنقة وتوقيف الشوارع اللي في وسط البلد لما ينعقد المجلس الموقر يا ريت يعملوه في آخر القاهرة بعيد عن الناس كما هو في الحقيقة والسلام

بنت حلال

أنا قلت أنا اللي بييجي عليّه ما بيكسبش عرفتوا دي دعوة مين؟ مش بقالهم كام أسبوع في مصايب زي العقد المفروط يا رب يتعظوا

محمود نحنوح

يللا ناااام بلا وجع دم دماغ، النوم اللي بنهرب فية من وجع الدماغ والملل ومن الحر والقر والولعة والحرائق والبوائق والشوري ومجلس االشوري والكوابيس، نروح ننام احسن بعد صلاة الفجر لنهرب من وا قعنا الاليم للنوم العميق عن اذنكم: محمود

* وحضر مجموعة من الشيوخ والشباب ووقفوا في صفوف أمام المبنى وهو يحترق وقادهم أحدهم في دعاء تقطعت له القلوب والأفئده بأن يرفع الله الوبا والغلا وسائر المحن عن بلدنا خاصة وعن سائر بلاد المسلمين عامة، وقرر هؤلاء الشباب الإستمرار في مسيرة الدعاء حتى تنطفئ النار بإذن ربها، أو تصبح بردا وسلاما على المبنى وما حوله، فالدعاء بلا شك هو من أقوى الأسلحة في مواجهة المحن والشدائد. والتف جمع كبير من الناس يتابعون هذا المشهد الجلل وقد انشغلوا به عن الحريق والدخان، وهنا أدرك رجال الأمن خطورة الموقف فطلبوا من الداعين والملتفين حولهم أن يخلوا المكان حتى تمر عربات الإطفاء وسيارات الإسعاف فرفض الجميع وحدثت مواجهة بين الفريقين استمرت لعدة ساعات قبل أن يسيطر الأمن على الموقف ويعتقل قادة المجموعة والمحرضين فيها.

* ويرد أحد الضباط في جهاز اللاسلكي على قيادة يبدو أنها كبيرة:

ـ كل شيء تمام يافندم، الموقف تحت السيطره سعادتك،.... سيادتك اطمئن تماما وطمن القياده السياسيه، احنا عملنا اللازم وأكتر شويه في وقت قياسي.

ولكن يبدو أنه سمع ردا غير مناسب فتغير وجهه وراح يتمتم بكلمات غير مفهومه

* نشط المدونون (ولو ناموا) كعادتهم في مثل هذه المواقف وفي غيرها وهم في حيرة بين وطنيتهم وتمردهم على الأوضاع:

اندهشت كثيرا حينما سمعت نبرة الفرح فى صوت احد المواطنين وهو يخبر صديقه منتشيا بالأمس:

(مجلس الشورى ولّع يا جدعان) وكان حكومته الغاليه أخذت صفعه فوق الوجه الذى استوى تلطيشا وبهدله

آلمنى جدا الوجه الذى ظهرت عليه القاهرة بالأمس الثلاثاء ١٩ أغسطس ٢٠٠٨ اذاعت وكالات الأنباء خبرا بالأمس: اندلع حريق هائل فى مبنى اقدم برلمان فى الشرق الأوسط «مجلس الشورى المصري»، والذى يعود تاريخ بنائه إلى عام ١٨٨٩ م واشارت الحكومه المصريه انها سيطرت على الحريق بعد ٧ ساعات كامله، حيث

ان المبنى قديم للغاية آلمتنى الوجوه التى ظهرت بالأمس:

(١) وجه المواطنين:

تضارب فى ردود الافعال بين الفرح والمنتشى باحتراق مبنى مجلس الشورى

ومنهم من اراد ان يحترق مبنى اخر................

ومنهم من راى انه انتقام السماء على موافقه مجلس الشورى الموقر على قانون المرور الجديد

ومنهم من حزن على احتراق اول مظهر من مظاهر الديموقراطيه فى مصر والشرق الأوسط

(٢) وجه الحكومه:

الحكومه سارعت إلى اطفاء الحريق والذى بدأ يلتهم اروقه المجلس وقاعته الرئيسيه ولجان مجلس الشعب فى داخله، وسارعت طائرات الاطفاء التابعه للقوات المسلحه بمعالجة الوضع، حيث ان المبنى تتكون اغلبيته من الخشب، والتهمته النيران.

(٣) وجه العداله:

لا ادرى ان كان ذلك حقا هو جزء من عدالة السماء التى صبت جام غضبها على المجلس الموقر الذى ساهم بشكل أو بآخر في تضييق الخناق على المواطن المطحون

ولا ادرى

ان كان الناس حقا ضاق بهم ذرعا

واختنقوا

ويبدو ان اختناق الارض وسكانها

قد أشعل الغضب فى السماء

فاختنقت بدخان الاخشاب التى شهدت جلسات لرجال صنعو تاريخ مصر

كل ما يمكننى قوله

انه الآن

هنا القاهرة

* إحدى المدونات تعلق بجرأة

الحقيقة أنا مستغربة جدا من الناس اللي مستغربين من رد فعل الناس «التانيين» اللامبالي والساخر من حريقة مجلس الشورى.. رد الفعل ده منطقي جدا في ظل اللامبالاة والإهمال اللي بيتعامل بيهم أعضاء مجلسي الشورى والشعب ـ عن الحزب الوطني ـ مع هموم الناس.

نظام........ نجح في حاجة واحدة بس..إنه يحسس الناس إنه هو والبلد واحد......... كل حاجة يبنوها يقولك مدرسة.... مستشفى....... مكتبة....إلخ لغاية ما للأسف اختلط الأمر على الناس فعلا وبقت أي حاجة وحشة تحصل في مصر يتم التشفي فيها على أساس إنها حصلت للحكومة ورئيسها...... باعتبار إن مصر دي خلاص بقت بتاعتهم مش بتاعتنا

أيوه زعلت على المبني لأنه تاريخ...ولأن شكله والنار والعة فيه لغاية الليل مرعب بجد..لكن مقدرش أدين أو حتى مافهمش رأي الناس اللي فرحت في اللي حصل صعبان عليا كمان عامل المطافئ اللي دخل بصدره في النار ـ طبعا لأن مفيش أقنعة واقية للغلابة دول ـ وراح فيها

النار فكرتني بحريق قصر ثقافة بني سويف من تلات سنين اللي مات فيه مجموعة من شباب الفنانين والنقاد اللي بيحبوا شغلهم بجد وبيعملوه في مكان فقير في الأقاليم، للأسف كل اللي بيموت بلاش في البلد دي هما الغلابة والمحترمين اللي يستاهلوا يعيشوا

هناك شيء خطر يحدث أظنه أخطر من حريق مجلس الشورى، ذلك الشيء الذي ظهر جليا تحت أضواء نيران الحريق الكاشفة، وقد تصبح الكلمات المستخدمة

تافهة أو هزيلة، وقد لا تستطيع توصيل الحقيقة لمن يهمهم الأمر خاصة إذا تشبعت تلك الكلمات بشئ من الدبلوماسية أو الحذر أو مراعاة اللياقة أو الحفاظ على الوقار العلمي. إنه شيء أبعد من الشماتة وأخطر من ضعف الإنتماء، إنه نوع من الغضب الداخلي يتفجر في وقت المحن بدلا من تلاقي الأيدي للخروج من الأزمة، إنه نوع من اللوم الصامت والصارخ لكل من أقصى الناس عن المشاركة في صنع مصيرهم، واعتبرهم قاصرين عن التفكير فضلا عن قصورهم عن الفعل. إنه نوع من تمني الشر الكامن في النفوس يخرج عند كل مصيبة، وكأن الناس فقدوا قدرتهم على التعبير فتركوا الأمر لغضب السماء يحقق لهم ما يريدون حتى ولو كان على حساب مصالحهم الشخصية والعامة، أي أنهم يحققون الإفيه الذي ورد في أحد المسلسلات التليفزيونية «ياكشي تولع»، أو يحققون القول الشرير القديم «عليّ وعلى أعدائي».

لقد يئس الناس من التغيير السلمي فاقتنعوا بأن آخر العلاج الكي.. لا ليس الكي ولكن الحرق.. وكأن كل حريق يقربهم من الخلاص.

إن صورة السلطة في الوعي العام ـ كما تتضح من التعليقات والمواقف السابقة ـ تدعو إلى الفزع حيث لا ولاء ولا انتماء لهذه السلطة بل عداء يتخفي تحت قناع من الخوف والمداهنة ويظهر في وقت المحن لوم وشماتة وتشفي، مع أن المتوقع في مثل هذه الأوقات نسيان الخلافات وتجاوز الإساءات وتكاتف الأيدي والقلوب. إنه ليس خطأ النظام فقط بل خطأ الناس أيضا الذين يلجأون لهذا النوع الخبيث من العدوان السلبي حيث يتركون حقوقهم تضيع أمام أعينهم ثم يلجأون إلى اللامبالاه والسلبية والتشفي وإالقاء السبب على الحكومة وسبها أو الدعاء عليها في السر (لاحظ تكرار: حسبي الله ونعم الوكيل في أكثر من تعليق، وهي في الوعي المصري والديني تعني تسليم الخصم العنيد لقدرة الله وجبروته وبطشه)، وتسير الأمور كما هي بلا أي نهاية تبدو في الأفق، وكأنها حالة من التواطؤ السلبي العام. إنها حقا أخلاق العبيد الذين لا يملكون شيئا تجاه أسيادهم وينتظرون المصائب تحل بهم فيفرحون ويبتهجون، والسادة يزدادون تحكما وتسلطا على هؤلاء العبيد الأوغاد، ولا يجدون سببا مقنعا لاحترامهم، فهم في أعينهم قطيع لا يستشار ولا يوضع في الإعتبار.

إن مجلس الشورى ليس مجرد مبنى وإنما هو رمز للحكم والتدبير والتخطيط، وهو مطبخ للقوانين والقواعد والأفكار التي تحكم حياتنا، وهو الضلع الثالث في مثلث السلطة ـ كما ذكرنا ـ وبهذا تعتبر مشاعر الناس تجاه احتراقه كاشفة وفاضحة لمشاعرهم تجاه السلطة بكافة أركانها.

والناس لا ترى في المجالس النيابية فائدة، فأعضاؤها يصلون إليها بطرق يعلمها الجميع، وأغلبهم يسعون لتحقيق مصالح خاصة، ولا يشكل أي مجلس رقابة حقيقية على الحكومة، ولم يعرف في تاريخ المجالس النيابية الحديثة في مصر (وربما القديمة أيضا) أنها سحبت الثقة من الحكومة أو أقالت مسئولا كبيرا أو صغيرا، وإنما هي بمثابة أذرع للحكومة، وهيئات تعطي ستارا من الشرعية لكل ما تريد الحكومة فعله. ولذلك فالناس لا ترى فيها فائدة تعود عليها بل على العكس قد ترى ضررا أو أضرارا، فهي تذكرهم بتزوير انتخاباتهم وتزييف إرادتهم، وتذكرهم بالموافقة على قرارات ضد مصالحهم وضد جودة حياتهم مثل قرارات غلاء الأسعار وتمديد قانون الطوارئ، وقانون المرور الجديد، والقوانين التي تخدم مصالح رجال الأعمال وتأتي على حساب مصالح الشعب.

ربما كل هذا يفسر تلك المشاعر المتناقضة والسلبية في أغلبها تجاه هذا الحريق. إذن لا تسل عن الإنتماء أو الولاء أو اللحمة الشعبية أو التضافر بين الشعب والحكومة أو بين السلطة والأمة، حتى في وقت الأزمات، فثمة شروخ عميقة ظهرت تحت ضوء هذا الحريق بشكل يثير الفزع ويدعو إلى المراجعة التي نعرف جميعا بحكم الخبرة أن لا أحد يهتم بها من الشعب أو من الحكومة، والجميع في النهاية يدفع الثمن، إما بحرق أمواله وممتلكالته ومستقبله ومستقبل أبنائه، أو بحرق أعصابه. ويظل هباب المشاعر الذي أحاط بهذا الحدث أخطر بكثير من هباب الدخان الذي ملأ هذا المبنى والمباني المجاورة... ذلك لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

اتركونا مع الله فى صلاة العيد

لسنوات عديدة مضت اعتاد أهل مدينة المنصورة أداء صلاة العيد فى الإستاد الرياضى للمدينة مستمتعين بخطبة العيد يلقيها عليهم أحد الخطباء المحبوبين لديهم وكان أكثر هؤلاء الخطباء ارتباطا بصلاة العيد هو الشيخ محمد حسان الداعية الإسلامى المعروف على اعتبار أنه من أبناء الدقهلية ونجبائها وله شهرة عالمية ومصداقية عالية لدى شرائح واسعة من الناس، إضافة إلى أنه لا يتبنى موقفا سياسيا معارضا للنظام، ولا ينتمى إلى حزب معارض، ولا ينتمى إلى الإخوان المسلمين، ولا يسعى إلى الترشيح فى أى انتخابات، وأن لديه علاقة تفاهم وتفهم مع القيادات الأمنية، وليس لديه رغبة فى تكدير النظام العام، ولا فى إثارة الجماهير. وكان من المعتاد أن المحافظ ومعه القيادات الرسمية يؤدون الصلاة فى مسجد النصر المجاور للمحافظة وسط مراسيم وإجراءات حكومية خاصة. ومنذ حوالى ثلاث أعوام حضر السيد المحافظ والقيادات الأمنية صلاة العيد فى الإستاد الرياضى، وخطب العيد أمامهم فضيلة الشيخ محمد حسان وظننا وقتها أن ثمة تصالح وتقارب بين القيادات الرسمية وبين جموع الشعب ودعاتهم المحبوبين، وأنه آن الأوان ليلتقى الجميع فى مكان واحد فى يوم العيد، وبروح طيبة نتمناها جميعا لمصرنا العزيزة حتى نخرج من حالة الإستقطاب والتشنج السياسى والدينى التى نعيشها، ولكن فى السنة التالية مباشرة اختفى الشيخ محمد حسان وحل محله خطيب من وزارة الأوقاف، وكانت صدمة مؤلمة لما يقرب من نصف مليون مصلى فى يوم العيد حين غاب (أو غيّب شيخهم المفضل) وواكب هذا الغياب حضور القيادات السياسية والأمنية بكثافة شديدة. ومع هذا قبل الناس ذلك طوعا أو كرها، وربما تفهم بعضهم الدافع لذلك الأمر سواء من

الناحية الأمنية أو السياسية أو حتى الدينية، فالصلاة هى الصلاة يجب أن لا ترتبط بشخص معين مهما كانت مكانته فى نفوس الناس، كما أن الذى يؤم الصلاة هو عالم فاضل من وزارة الأوقاف ومن علماء الأزهر. وفى العيد الماضى بدأ الظهور الواضح للحزب الوطنى فى الإستاد بلافتاته وقياداته ورموزه. أما فى هذا العيد (منذ أيام) فقد تكثف هذا الحضور بشكل ملح ومستفز، فمنذ لحظة الوصول للمصلى تجد لافتات كبيرة للحزب الوطنى ولافتات تحمل أسماء قياداته بشكل نرجسى وكأنها حملة انتخابية وليست شعيرة دينية، ولكن الأكثر إيذاءا للمشاعر هو وضع لوحتين كبيرتين على يمين خطيب العيد وعلى يساره يحملان اسم أمين الحزب بالدقهلية (والذي تملأ لافتاته شوارع المنصورة) مما يعد إقحاما غير مقبول وغير مسئول لأسماء بشر (مهما كانت مكانتهم) فى شعيرة يجب أن تكون خالصة ومتوجهة نحو الله وحده، فهذا موقف لا يجب أن تعلو فيه أسماء أو شعارات سياسية، وإنما تخلو الساحة فيه تماما لله وحده، ولعبادته وحده، خاصة وأن الدستور فى صورته الجديدة يمنع استغلال الدين لأغراض سياسية، وهذا العمل الذى يمارسه الحزب الوطنى هو قمة استغلال الدين لأغراض سياسية، وهو بالتالى مخالف للدستور. والحزب الوطنى، قد دأب فى المرحلة الأخيرة على تكثيف لافتاته ووضع أسماء قياداته بشكل نرجسى فى كل مكان وفى كل مناسبة، وفى تصورى أنه يحاول أن يكون متواجدا فى الشارع ليواجه تواجد فئات أخرى غير مرغوبة حكوميا تنجح فى استقطاب الشارع أكثر منه، ولكنه أخطأ الطريق فالتواجد فى الشارع لا يكون باللافتات، ولا يكون باقتحام صلاة العيد واغتصابها، ولا يكون بتوزيع أدوات منزلية وكهربية بناءا على مسابقات طفولية بعد صلاة العيد (كما فعل فى العيد الماضى بكل أسف)، ولا يكون بإعلانات «فشنك» عن دورات للتوظيف أو لتعليم الكومبيوتر، ولا يكون باغتصاب المقرات فى دار الكتب وفى غيرها. إذن هى نصيحة للإخوة فى الحزب الوطنى فى الدقهلية بأن لا يتواجدوا بالطريقة الخطأ التى تزيد الناس غضبا منهم أونفورا أو انصرافا عنهم، وأن لا يؤذوا الناس فى مشاعرهم الدينية، وأن لا يكتفوا بالتواجد الإعلانى فوق رأس الإمام فى صلاة العيد أو حول مبنى المحافظة، وإنما يتواجدوا وسط الناس الحقيقيين والمستحقين للمساعدة وهم كثر، وأن يحرصوا على أن يكون تواجدهم وسط الناس

بشكل مباشر وحقيقى، ووقتها سيحبهم الناس فعلا ويعطونهم أصواتهم دون حاجة إلى تزوير انتخابات أو تقفيل لجان أو منع الناخبين من الوصول إلى الصناديق. ورجاء أخير فى هذه المناسبة للإخوة فى الجهاز الأمنى وهو أن يكفوا عن تدليل ومساندة الحزب الوطنى لكى يقوى عوده ويصحح أخطاءه ويصبح جديرا بالمنافسة الحقيقية فى حياتنا السياسية، فالتدليل والحماية لهذا الحزب يقفان وراء الكثير من مواطن الضعف والخلل والفساد فيه، وهذا سيوفر جهدكم لقضايا أهم ويحمل عنكم أعباءا تثقل كاهلكم ليل نهار، فأنتم فى النهاية أبناء مصر «كلها»، وحماة الوطن «بكل فئاته». وإلى أن تتولد القناعة بذلك نرجو جميع الأحزاب والجماعات والجمعيات أن يتركوا لنا صلاة العيد خالصة لوجه الله وأن يبتعدوا بلافتاتهم وأسمائهم ورموزهم عن مكان الصلاة المقدس الذى لايجب أن يذكر فيه غير اسم الله الواحد الأحد.

الخطيئتين الأعظم في حياة المصريين

ظاهرتان شديدتا الخطورة تهددان سلامة المجتمع بل وربما بقاءه، وتزداد درجة الخطورة مع عدم الوعي بهما واعتبارهما أحداثا عادية تمر بسلام دون مراجعة أومحاسبة. إذا لم تكن أيها القارئ العزيز عرفت ما أقصده بالظاهرتين فهذا دليل على صحة ما أقول من عدم الإلتفات إليهما والشعور بمدى فداحتهما. وعلى الرغم من أن الظاهرة الأولى تربوية تعليمية والثانية سياسية، إلا أننا سنلقي الضوء على الجانب النفسي والاجتماعي للظاهرتين، ونترك الجوانب الأخرى لأهل الإختصاص التعليمي والتربوي والسياسي.

الظاهرة الأولى هي الغش في الإمتحانات، والثانية هي تزوير الإنتخابات، وقد تسميها ظاهرة أو تسميها خطيئة فكلا الإسمين كما سنرى مناسب لما يحدث.

والظاهرة هي التصرف الذي ينتشر بين الناس بحيث يصبح جزءًا من حياتهم اليومية دون شعور بالحرج حين تطبيقه أو اتباعه ولو كان هذا التصرف سيئًا. ويعرف دوركايم الظاهرة بأنها كل ضرب من السلوك ثابت أو غير ثابت يعم المجتمع بأسره ويكون ذا وجود مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية. وبعض العلماء يقول بأن الشيء يعتبر ظاهرة إذا كان يشكل ٣٠٪ من مساحة سلوك الناس.

والخطيئة هي الخطأ الفادح ذو الأثر الخطير على الفرد والمجتمع، وهي شيء أشنع من الخطأ فالإنسان ربما أراد الحق فأخطأه، أما الخطيئة فهي كونه أراد الباطل فأصابه.

والغش في الإمتحانات وتزوير الإنتخابات يدخلان تحت وصف الظاهرة

والخطيئة في آن فهما من ناحية الشيوع والإنتشار في المجتمع المصري لا ينكرهما أحد، ومن ناحية التأثير والخطورة لا يغيبان عن فطنة عاقل.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه في الصحيحين: «ألا أدلكم على أكبر الكبائر، قالوا: بلى يا رسول الله. قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين»، وكان متكئًا فجلس ﷺ أي: إظهارًا للاهتمام بما سيقول، فقال: ألا وشهادة الزور ألا وقول الزور. وفي رواية: وظل يرددها (أي عبارة شهادة الزور وقول الزور) حتى قلنا ليته سكت.

أولا: الغش في الإمتحانات

والغش في الإمتحانات كان يحدث بصورة فردية قبل ذلك وكان فعلا مستهجنا في الماضي، أما الآن فهو يحدث بشكل جماعي في غالبية المدارس إن لم تكن كلها وأصبح أولياء الأمور قبل الطلاب يعتبرونه حقا مشروعا لأبنائهم، ولذلك تثور ثائرتهم على أي رئيس لجنة يحاول أن يمنع الغش ويعتبرونه شخصا ظالما يتسبب في ضياع مستقبل أبنائهم وربما ضربوه أو فتكوا به. وهذا الشخص الذي يصمم على منع الغش يعتبر مثيرا للقلق والشغب، وربما سمع نصائح من المسئولين الأعلى بأن يلين بعض الشيء حتى لا يتسبب في مشكلة كبيرة خاصة لو كانت اللجنة الإمتحانية في قرية نائية أو حي شعبي، أو في مدرسة ينتمي تلاميذها إلى أسر صاحبة سلطة وسطوة في المجتمع. والغريب أن هناك تواطؤ واسع الإنتشار على مشروعية الغش في الوقت الحالي يتورط فيه جهلاء الناس ومتعلميهم ومثقفيهم. بل ويتورط فيه قيادات يفترض أنها مسئولة فتسعى إلى تسهيل الغش في لجان بعينها يكون لهم فيها أبناء أو أقارب.

ولا يتوقف موضوع الغش في الإمتحانات على الغش في اللجان الإمتحانية وإنما ما يشوب عملية التقدير من البداية فنظام التعليم والتقييم كله يشوبه الخلل، فمثلا مناهج التعليم وطرق الإمتحانات لا تقيس لدى الطلاب القدرة على تحصيل المعرفة ومعالجة المعلومات والتفكير والتخطيط، ولا تقيس من الذكاءات غير الذكاء اللغوي اللفظي والذكاء المنطقي الحسابي مع إهدار لبقية أنواع الذكاءات.

ولا يتوقف الأمر على المدارس بل يمتد إلى الجامعات حيث زادت الدروس

الخصوصية بها وتسللت إليها المجاملات وشراء الدرجات واستخدام النفوذ بشكل مخيف، ولم يعد أستاذ الجامعة بنفس حيدة ونزاهة الماضي. ويمتد التقدير غير العادل وغير الصادق إلى رسائل الماجستير والدكتوراه وأبحاث الترقية للدرجات العلمية والوظيفية الأعلى.

وقد أهدر العلم كقيمة وهدف وحل محله تحصيل الدرجات بأي وسيلة، وهنا ظهر المدرسون المحترفون يقدمون هذه الخدمة للطلاب وأولياء الأمور بحيث يعدون كائنات امتحانية تعرف كيف تحصد الدرجات وتصل إلى أعلى النسب في الإمتحانات دون أن تكتسب القدرة على حل المشكلات أو التفكير الإبتكاري ودون أن تثقل شخصياتهم أو تنضج. وإذا لم ينجح المدرسون المحترفون في هذه المهمة فإن الجامعات الخاصة تكمل المطلوب حيث تقبل الطالب بمجموع صغير أو بأي مجموع وتمنحه الفرصة للنجاح والحصول على شهادة ورقية في كل سنة يدفع ثمنها والده بينما الطالب يلهو ويمرح مع زميلاته وزملائه وهو مطمئن للنتيجة طالما أن والده قد عمل اللازم ودفع الرشوة (المصروفات للجامعة).

وما دام الأمر لا يتعدى الدرجات فالطالب يحتال للوصول إليها بأي شكل فإذا استطاع أن يشتري الإمتحان فإنه (ومعه أهله) لا يتردد في ذلك، ولذلك انتشرت ظاهرة بيع أسئلة الإمتحانات خاصة الثانوية العامة أو تسريبها للدرجة التي فشلت معها كل المحاولات للحفاظ على سرية الإمتحانات مما اضطر وزارة التربية والتعليم أن تنقل أوراق الأسئلة بواسطة طائرات حربية في يوم الإمتحان.

ولا يخلو تصحيح أوراق الإمتحانات من خلل، حيث يتم التصحيح باستعجال شديد لإذاعة النتيجة في وقت معين، ومراجعة التصحيح تتحول إلى عملية شكلية يقوم المراجع فيها بالتوقيع على ما قد سبق دون تمحيص حقيقي مما يجعل الخلل في التصحيح المبدئي أمر واقع. هذا في المدارس، أما في الجامعات فإن عملية التصحيح يشوبها الكثير من الخلل حيث يوكل أمره إلى أستاذ المادة الذي يقوم بتصحيح أعداد كبيرة جدا من الأوراق في وقت قصير جدا لا يسمح له بقراء ة ما كتبه الطلاب ولكن فقط بأخذ فكرة عامة وسريعة جدا وغير دقيقة جدا يعطي بعدها

الدرجة بشكل جزافي وغير موضوعي مما يهدر جهد كثير من الطلاب. ويكمن وراء تلك الحالة من الإستعجال واللامبالاة روح من الزهق والضيق والإحساس باللامعنى لدى عدد كبير ممن يقومون بهذه العملية الهامة من المدرسين وأساتذة الجامعات بسبب ظروف نفسية أو اجتماعية يعيشونها، وبعضهم بسبب موقف شخصي يتسم بالإستهتار واللامبالاة بالعملية الإمتحانية بل والعملية التعليمية برمتها، وما يحيط بذلك من عدم احترام لقيمة العلم أو قيمة العدل أو قيمة الإتقان والدقة والموضوعية، فكل هذه القيم مهتزة بشدة في المجتمع التعليمي والمجتمع العام.

ويلحق بذلك ما يحدث في الدراسات العليا من مجاملات وتوصيات لأصحاب الحظوة من أبناء الأساتذة وزملائهم وأقاربهم، وذوي المكانة في المجتمع بوجه عام، أو من يدفعون لهذا أو ذاك، أو من يسهلون السفر للخارج أو من يسهلون المزايا تحت أي اسم أو بدون اسم. وتكتمل الصورة المزيفة بترقيات قائمة على أبحاث مسروقة أو مزورة أو مقتبسة أو مكررة أو غير ذات معنى أو قيمة.

والنتيجة النهائية لكل ذلك ابتعاد المجتمع التعليمي والعلمي عن الهدف الأساسي وهو العلم والمعرفة بالمعنى الصادق الحقيقي، ذلك العلم الذي يستكشف أسرار الكون ويصل إلى المعرفة الحقيقية لقوانين الحياة، ومن هنا تتكون صورة مزورة للحياة يتبناها الأساتذة والطلاب في كل المراحل فتجعل الحياة كاذبة خاطئة.

ثانيا: تزوير الإنتخابات

وإذا تكلمنا عن الظاهرة (الخطيئة) الثانية وهي تزوير الإنتخابات فسنجد حدثين قريبين جدا مليئان بالدلالات الشديدة على بشاعة التزوير وقبحه في المجتمع المصري فقد شهدت مصر في عام ٢٠١٠ م انتخابات مجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب، وقد شهدت تلك الإنتخابات عمليات تزوير وتزييف وبلطجة وعنف ورشوة واسعة النطاق، وكان الإقبال من الناخبين ضعيفا جدا (وإذا كانت الأرقام الرسمية والتصريحات الرسمية تقول عكس ذلك كالعادة منذ ستين عاما)، وتورع الناس المحترمون عن الترشح في الإنتخابات أو حتى التصويت لما يشوب

العملية الإنتخابية برمتها من سلوكيات تنفر الناس من المشاركة فضلا عن أن الجميع يعلمون أن الإنتخابات في مصر نتائجها معروفة مقدما، وهي محسومة للحزب الوطني بالضرورة، وأن عملية التصويت ماهي إلا ديكور سخيف وإسباغ للشرعية على ممارسات غير شرعية.

وفي الإنتخابات الأخيرة تم استبعاد كل التيارات والرموز المعارضة والمستقلة حتى بدا مجلس الشعب بدون معارضة حقيقية، وفقد القائمون على الإنتخابات تلك الحنكة القديمة التي تميز بها من سبقهم من حبكة التزوير وإعطاء الفرصة لبعض المعارضين من باب الديكور وسد الذرائع وتحسين الصورة عالميا، ويبدو أن شهية الحزب الوطني انفتحت بشكل غير منضبط ليبتلع كل المقاعد غير عابئ بالصورة أو الشكل أو الديكور، وليذهب الجميع إلى الجحيم. ولقد شهد الجميع حرق واستبدال الصناديق بالجملة، وتسويد البطاقات لصالح مرشحي الحزب، واستبعاد الإشراف القضائي الحقيقي والمباشر لكي يتم التزوير بشكل سهل. ولكي يتم ذلك فلابد من الإستعانة بعدد كبير من البلطجية وأصحاب السوابق، ولقد بلغ أجر البلطجي في اليوم الواحد ألف جنيه، ووظيفته هي ترويع الناخبين والسيطرة على محيط لجنة الإنتخابات وتيسير عمليات التزوير.

وعلى الرغم من انضباط السلوك الإنتخابي لدى المصريين في انتخابات النقابات والأندية الرياضية والإجتماعية، إلا أن الصورة تختلف تماما في الإنتخابات العامة (المحليات والشعب والشورى)، ويعود السبب إلى أن الإنتخابات الأولى لا تتدخل فيها الحكومة وتخلو غالبا من التزوير لذلك يشعر الناخب بأن صوته مؤثر وله قيمة، أما في الإنتخابات العامة فإن الجو يفسد تماما بالتدخلات السلطوية ومحاولات التزوير ويبتعد الناس عن صناديق الإنتخابات ويتركونها نهبا لإرادات عابثة فاسدة.

والناخب المصري لا يركز على البرنامج الإنتخابي لمن ينتخبه، وإنما يتحرك بدافع المشاعر أو المعرفة أو القرابة أو العصبية القبلية أو بحثا عن قضاء مصالح شخصية يقوم بها المرشح، ولا يوجد وعي كاف أو إرادة شعبية كافية لحماية صناديق الإنتخابات وعمليات الإقتراع من التزوير سواء منه الرسمي أو الشعبي. وحين تزور

الإنتخابات لا ترى الناس تغضب كثيرا لذلك (باستثناء المرشحين المستبعدين وبعض النخبة) ويمر الأمر وكأن شيئا لم يكن، وهذا يشجع على مزيد من التزوير في الإنتخابات التالية. وإذا قارنا هذا السلوك الإنتخابي المصري بنظيره في إيران أو تركيا أو إسرائيل أو باكستان فسنجد اختلافا كبيرا في هذه الدول حيث الإرادة الشعبية لها وزن كبير، وتعمل لها السلطة المشرفة على الإنتخابات ألف حساب، وحين تكون هناك شبهة تزوير تجد الجماهير تخرج غاضبة إلى الشارع ولا تسكت عن ذلك أبدا، وهذا ما حدث في إيران بعد الإنتخابات الرئاسية الأخيرة.

ولقد ظهرت نية الإدارة في التزوير حين أصرت على تعديل المادة ٨٨ من الدستور واستبعدت بذلك الإشراف القضائي الكامل والمباشر على العملية الإنتخابية، واستبدلته بلجنة عليا للإنتخابات تشرف من بعيد، وبذلك أصبحت العملية الإنتخابية برمتها في يد السلطة التنفيذية صاحبة المصلحة في دعم الحزب الوطني وتقييد واستبعاد المعارضة بكل أطيافها. وكان هناك إصرار آخر على عدم تنقية الجداول الإنتخابية من أصوات الموتى، وإصرار على حرمان عدد كبير من الأحياء من التصويت بسبب عدم وجود بطاقات انتخابية لهم، وأيضا حرمان المقيمين بالخارج من ممارسة حقهم الطبيعي في التصويت.

ولقد نادى كثير من الشرفاء والعقلاء بمقاطعة العملية الإنتخابية من الأساس وذلك لعدم وجود ضمانات لانتخابات نظيفة وحقيقية، وقد ذهب البعض إلى النداء بإلغاء موضوع الإنتخابات من الأساس والإعتراف بغياب الديموقراطية والحياة النيابية في مصر إلى أن تتوفر الإرادة الشعبية وتتوافق معها الإرادة الحكومية (مختارة أو مضطرة) لإجراء انتخابات حقيقية وصادقة تغير وجه الحياة في مصر إلى الأفضل.

ولا يخفى على عاقل ما تحدثه الإنتخابات المزورة بهذا الشكل من تلوث نفسي ـ أخلاقي في وعي المصريين، إذ تعطي المثل للجماهير بمشروعية التزوير والغش والخداع، ومشروعية البلطجة والإستيلاء على مقاعد البرلمان بالقوة، ومشروعية شراء أصوات الفقراء بأموال الأثرياء الطامعين في مزيد من الثروة والسلطة، ومشروعية الفساد الحكومي والشعبي على السواء، كما تعطي إحساسا باليأس من

التغيير والإصلاح عبر صناديق الإنتخابات، وهذا في النهاية يضع الشعب المصري أمام خياران: الأول هو السلبية واللامبالاة والإبتعاد عن السياسة تماما مادام غير قادر على التأثير بصوته في المجلس التشريعي الذي يشرع ويراقب، والثاني هو فتح الباب أمام هبّات العنف العشوائي الناتج عن تراكم الإحباط والغضب الناشئ عن سد منافذ الإصلاح والتغيير السلميين.

والإنتخابات المزورة فيها إفساد كبير للأجهزة الحكومية المشرفة عليها والمنظمة والمنفذة لها إذ تتلوث أيديها بممارسات سلبية معيبة ويتعود المنتسبين إليها على هذه الممارسات، ويفقدون الثقة في قادتهم الذين أمروهم مباشرة بالتزوير أو لمحوا لهم به أو تستروا معهم عليه، ومع تكرار الإنتخابات تتحول تلك الممارسات إلى سلوك حكومي وشعبي دائم يتقبل الكذب والإحتيال والغش والرشوة والبلطجة وغيرها من آفات الإنتخابات غير الشريفة وغير النظيفة.

وإذا أضفنا الإمتحانات المغشوشة والتقييمات المغشوشة إلى الإنتخابات المزورة المتراكمة نجد أن الحصيلة حياة مزورة متدهورة فاشلة في كل المجالات، وهذا ما نلمسه في حياتنا في الستين سنة الأخيرة، ويزداد التدهور يوما بعد يوم مع توحش ظاهرتي الغش في الإمتحانات وتزوير الإنتخابات.

الإنشطار الديني وخطر المواجهة الطائفية

ظاهرة فرط التدين العشوائي

جاءت تستشيرني في أن ترتدي النقاب، فقلت لها هذا أمر يخصك، فقالت ولكن ذلك سيستدعي تركي لوظيفتي بالضرورة، فسألتها: ولماذا تتركين وظيفتك وقد تعبت أسرتك حتى وفرتها لك وهي وظيفة حكومية محترمة، وأنت مازلت في الثالثة والعشرين من عمرك وأمامك مستقبل مبشر خاصة وقد كنت من المتفوقات في دراستك؟.. ردت بأنها ترغب في التفرغ للدراسات الشرعية وأنها ستلتحق بمعهد إعداد الدعاة؟.. فسألتها إن كانت ترغب أن تتحول لداعية فأجابت بالنفي، إذ هي لا تملك مقومات الداعية، ولكنها ستتعلم لنفسها.. وانصرفت وعرفت بعد سنوات أنها تركت وظيفتها وانتقبت، ولم تكمل مشوارها في معهد إعداد الدعاة حيث تعثرت فيه كثيرا، وهي تجلس في البيت ولا تفعل أي شيء سوى التردد على دروس العلم الشرعي المنزلي لدى بعض الدعاة الهواة، وهو يقنعها بأن ما فعلته هو الصواب.

سيدة أخرى تعب والدها وقطع من قوته الكثير لكي تدرس في الجامعة الأمريكية، وتخرجت وكان ترتيبها الثانية على دفعتها وحصلت على شهادة متميزة في علوم الإدارة تبعتها بدورات متقدمة في نفس الجامعة وتعرفت على زميل لها من نفس الجامعة وتزوجا، وكان في تخطيطهما أن يعملا معا في مشروعات خاصة ليحققا طموحاتهما العالية، ولكنها بعد الإنخراط في بعض الجلسات الدينية المنزلية قررت التوقف عن كل شيء والتفرغ لحضور الدروس والندوات الدينية وابتعدت عن معارفها وصديقاتها وحتى عن أسرتها الأصلية، وأصبحت تشعر بالغربة تجاه

زوجها، فهو منشغل بالنجاح في مشروعاته الحياتية وهي منشغلة بالآخرة، فانفصلا، وأصبحت تعاني معاناة شديدة في توفير وسائل العيش لها ولولديها وتعتمد في ذلك على ما يأتيها من معونات من إخوتها، ومما يجود به أهل الخير الذين يشاركونها حضور الندوات المنزلية، وهي لا ترى بأسا في ذلك على اعتبار أنها فعلت ما يجعل الله عنها راض فالدنيا فانية والآخرة باقية، وليس من الخير أن تزاحم الرجال في الشوارع والطرقات وأماكن العمل.

شاب قرر ترك الدراسة في كلية الطب، وقد كان من أوائل الجمهورية في الثانوية العامة وكان الجميع يعول على أنه سيكون أحد علماء مصر في الطب نظرا لتميزه الواضح وذكائه المتوقد، ولكنه قرر التفرغ للخروج في سبيل الله حيث انتمى إلى جماعة التبليغ والدعوة وأقنعه بعضهم أن دراسة الطب عمل دنيوي أما الدعوة إلى الله فهي ما سيتبقى له. وشبيه بذلك زميل قبطي رحت أتفقد أخباره لأنني كنت أتوقع أن يحقق إنجازات علمية هائلة في مجاله فإذا بي أعلم بأنه ترك كل شيء وأقام في أحد الأديرة بالصحراء الغربية.

هي للأسف ليست حالات فردية وإنما هو توجه يكاد يكون ظاهرة، حيث يهجر كثيرون من أبنائنا الحياة ويهاجرون إلى الآخرة قبل أن يعمروا الحياة الدنيا، وبينما تمارس الدول المتقدمة تنمية مواردها وتطوير حياتها ورعاية أبنائها وإرساء قواعد التفكير العلمي الذي ينهض بالحياة ويحسن جودتها، نرى انشغالا هائلا في مصر بما يمكن أن نسميه «فرط التدين العشوائي»، وهو نوع من الإستغراق والتشبع بمفاهيم وتصورات دينية بعضها موافق لصحيح الدين وبعضها صناعة بشرية مغلفة بغلاف ديني. وهذا التدين العشوائي يتم على يد أشخاص هواة يميلون إلى زرع توجهات دينية عدمية أو انسحابية أو هروبية، ويتلقاها منهم أشخاص يجدون صعوبات في التكيف مع الحياة فيسعدون بهذه الرؤى الدينية التي لا تتطلب منهم إلا حضور بعض الجلسات الدينية وإقامة بعض الشعائر.

ونظرا للفراغ السياسي والجمود السياسي الذي يميز ثلث القرن الأخير في مصر فإن الناس ارتمت في أحضان التيارات الدينية التي تلوح لهم بالخلاص والسعادة

في الدنيا والآخرة وتلطف من أثر ما يعانونه في حياتهم اليومية من شقاء. وفي مقابل انعدام الأحزاب السياسية الحقيقية في مصر ترى ازدهارا وتعددا في الجماعات والتيارات الدينية بما يناسب كل الأذواق والتوجهات من أقصى درجات التشدد إلى أكثر درجات التسامح، ومن السلفية الموغلة في التقليد إلى التيارات الموغلة في التحديث والحداثة. والفقر ليس فقط سياسيا وإنما هناك حالة من الفقر المادي وحالة من الفقر العلمي وحالة من الفقر الثقافي، وفوق كل هذا هناك انعدام للأهداف الوطنية أو القومية أو الأممية الكبرى التي تجمع شتات الناس حول مشروع مشترك. وحين قرر السادات أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وحين ذكر مبارك أن السلام هو الخيار الإستراتيجي الوحيد، وصلت رسالة للناس أن ينصرفوا كل يبحث عن لقمة عيشه بطريقته، فالدولة قد اتجهت إلى الخصخصة، ولم تعد تقوم بدورها في تشغيل العاطلين أو رعاية المرضى، وإن قامت بشيء من ذلك فهو قدر رمزي لا يغطي احتياجات الجماهير الغفيرة. وهنا أصبح كل شخص يبحث عن مشروعه الفردي، واستشرت الأنانية والذاتية لدى الناس وضعفت الروابط بينهم، ولم يعودوا أصحاب وطن واحد بل أصبحوا وكأنهم سكان في مكان جغرافي واحد ليس بينهم أكثر مما بين سكان العمارات من علاقات سطحية عابرة وأحيانا بلا علاقات.

السلفية السياسية والسلفية الدينية

في انتخابات نقيب الصحفيين الأخيرة رفع جموع الصحفيين شعار: «الكبير كبير... مش عايزين تغيير»... وكان غريبا جدا أن يصدر هذا الشعار عن فئة الصحفيين بالذات، والذين يفترض أنهم من النخبة المثقفة وأنهم هم المحركون لوعي المجتمع وأنهم مواكبون للتغيير السريع في العالم وفي االحياة، ومدركون أن التغيير هو سنة الحياة السوية الطبيعية. وربما يفسر لنا هذا بقاء الحال على ما هو عليه في مصر لأكثر من ثلث قرن على الرغم من أن الدنيا حولنا تتغير، ويفسر حالة الجمود والركود التي نحياها، فهاهي النخبة الثقافية تعلن انحيازها لبقاء الحال القديم دون تغيير، وأنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، وأن الكبار والقدامى على حق دائما، وأن الصغار والشباب والمحدثين لا يصلحون لقيادة الحياة، وهذا هو بالضبط نفس المنظور السلفي الديني،

وكأننا الآن في مصر نعيش بين سلفيتين إحداهما دينية والأخرى سلفية، وكلاهما تحاولان تثبيت الزمن على التوقيت القديم وتكفران بكل ما هو جديد أو مستحدث.

والسلفية السياسية (مثل السلفية الدينية تماما) لا تؤمن بتعدد الرؤى والتوجهات، ولا تؤمن بتعايش المختلفين، وإنما تؤمن بوجود حزب واحد لا شريك له في الحكم، ورئيس واحد لا بديل له، وأن الخروج عن هذه الواحدية السياسية خيانة (كما أن الخروج عن عقيدة السلف كفر على المستوى الديني). ومن هذا المنطلق يصبح هناك توجها نحو نبذ الآخر وإنكاره واستنكاره ومحاولة إلغائه أو على الأقل تطويعه واحتوائه لينضوي تحت اللواء الواحد. هذه هي العقيدة السياسية التي تحكم مصر في الربع قرن الأخير على الرغم من بعض المظاهر والأشكال الديموقراطية التي لا ترقى لمستوى الحقيقة الديموقراطية إلا في مجال واحد وهو حرية التعبير الإعلامي (المشروط).

التكتلات الدينية المستقطبة

تحتل الظاهرة الدينية مساحة كبيرة في الوعي المصري بعنصريه المسلم والمسيحي، وربما يرجع ذلك إلى سببين رئيسين: الأول هو تجذر العقائد الدينية على مدى تاريخ طويل من الأديان في مصر القديمة وما تلاها في الحقبة اليهودية ثم القبطية ثم الحقبة الإسلامية حيث احتضنت مصر الأديان السماوية الرئيسية وساهمت بقوة في نشرها على مستوى العالم، الثاني هو حظر الفعل السياسي على المصريين في حقب تاريخية كثيرة مما دفع المصريين إلى الإنصراف إلى لقمة عيشهم ودينهم.

ولما كانت فكرة الأحزاب والتعددية السياسية وتبادل السلطة مرفوضة على المستوى العملي والواقعي (على الرغم من التغني بها ليل نهار) فإن الناس اتجهوا إلى تجمعات دينية بعضها رسمي وأغلبها غير رسمي وأحيانا محظور، وأصبحت الإنتماءات الدينية بديلا للإنتماءات السياسية. ولما كانت الدنيا تضيق وتضيق بالمصريين فقد تزايدت الأعداد التي تفر إلى الآخرة وتبحث عن طريق الجنة لدى التجمعات الدينية. ومن هنا ازدهرت التجمعات والجماعات الدينية في مصر، وكل

منها توحي بالخلاص من عناء الدنيا وتوحي بالوصول إلى نعيمي الدنيا والآخرة، وتقلصت الإهتمامات بجهود إعمار الحياة وتطويرها بالعلم والجهد والإبتكار، وازدحمت المساجد والكنائس وخربت المدارس والمعاهد والكليات والمصانع ومراكز البحث. وانتشرت معاهد إعداد الدعاة ومدارس اللاهوت على أمل أن يتحول أكبر عدد من الناس إلى دعاة ومبشرين. وهذه المعاهد والمدارس الدينية تعطي للدارسين علوما دينية متخصصة جيدة، ولكنها لا تهتم بعلوم الحياة فمثلا لا تعلمهم اختيار شريك الحياة ولا تعلمهم طرق المعاملة بين الزوجين ولا تعلمهم كيف يربون أبناءهم، ولا تعلمهم كيف ينجحون في وظائفهم وأعمالهم ولا تعلمهم قبول الآخر، وإذا أشارت إلى أي من هذه الأشياء فهي إشارات سطحية غير منطقية وغير علمية وغير ناجحة.

وكل مجموعة دينية تعتقد أنها تمتلك الحقيقة المطلقة وبالتالي فإن ما عداها باطل أو كفر، ومن هنا نشأت حالة شديدة من الإستقطاب المتباعد الذي لا يسمح بالتقارب أو التفاهم أو التعايش، لأن اعتراف أي مجموعة بالمجموعة الأخرى يسحب بساط الحقيقة المطلقة التي تجتذب بها مريديها وأعضائها والمنتمين إليها.

وراحت كل مجموعة دينية تربي منتسبيها على مبادئها، وغالبا ما يحدث هذا في مجموعات صغيرة في دور العبادة المفتوحة أو المغلقة أو في البيوت، ثم اتسع الأمر وامتلكت كثير من المجموعات أسلحة تربوية وإعلامية ثقيلة متمثلة في قنوات فضائية أو إذاعات أو مواقع ومنتديات على الإنترنت، ومن هنا يتوقع أن يحتدم الصراع ويشتد، وأن يتحول إلى مواجهة بالأسلحة الدعوية والإعلامية الثقيلة.

وقد كانت المؤسسات الدينية الرسمية في الماضي لها القدرة على ضبط إيقاع الحياة الدينية بما يحقق التناغم والتعايش ويوسع دائرة الإيمان المتسامح للجميع ويعلي من جوهر الدين وروحه، ولكن لأسباب سياسية داخلية وخارجية ضعف دور هذه المؤسسات نسبيا أو تم تسييسها واحتوائها، مما أعطى للتكتلات الدينية غير الرسمية مساحة أكبر للتأثير والحركة والإستقطاب فخرج الأمر ـ أو كاد أن يخرج ـ عن السيطرة، خاصة وأن كثيرا من هذه التكتلات الدينية تعلي من قيمة الشكل الديني

بما يعطي لونا صارخا للتدين الظاهري على الرغم من ضعف الجوانب الإيمانية والروحية، وهذا الشكل الصارخ للتدين يؤدي إلى حالة من استفزاز المجموعات الدينية الأخرى والتي تبادر هي الأخرى بالإعلان الصارخ عن تدينها.

من الإنشطار إلى التشظي

وقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ م كان يعيش المسلمون والأقباط واليهود والجاليات اليونانية والإيطالية وغيرها في وئام وأمان، وكانت محلات التجار اليهود متناثرة في حي الأزهر وفي القاهرة الفاطمية، ومشروعاتهم الإقتصادية لها شهرة واسعة (عمرافندي، وبنزايون ووعدس، وريفولي)، وفي ظروف معينة تم التضييق عليهم ربما بأمر من عبدالناصر وهاجروا أو هجروا من مصر إلى إسرائيل، وخرج اليونانيون، وعلت لهجة المصريين والأجانب بشكل شبه عنصري.

وفي عهد الرئيس السادات ومع تنامي دور التيار الإسلامي في الشارع المصري (بدعم من السادات)، حدث بالتوازي نوع من التسييس لدور الكنيسة وبدأ البابا يظهر على الساحة مدافعا عن حقوق الأقباط ومتحدثا باسمهم أمام الدولة، ومن هنا نشأت حالة من الإنشطار في الجماعة المصرية إلى مسلمين وأقباط، وتزايدت حالة الإستقطاب على الجانبين بتأثير عوامل داخلية وتحفيزات خارجية، خاصة وأن المناخ الديني على الجانبين تحكمه الرؤية السلفية التي ترى الآخر (أي آخر) خارج عن دائرة الإيمان كما تراها أو تعتقد فيها.

وعجزت الدولة (الرخوة سياسيا والمستأسدة أمنيا) أن تعيد اللحمة لعنصري المجتمع واكتفت بمعالجات جزئية تبدو على السطح وكأنها حلت المشكلة في حين أنها تغطي عليها لتتفاقم تحت السطح يوما بعد يوم.

ولم يقتصر الأمر على هذا الإنشطار بين عنصري الأمة الرئيسيين وإنما بدأت تحدث انشطارات داخلية أخرى على الجانب الإسلامي والجانب القبطي، فمثلا وجدنا انقسام الشارع الإسلامي بين الإخوان االمسلمين والجماعة الإسلامية والجمعية الشرعية وأنصار السنة والتبليغ والدعوة والجهاد وغيرها من الجماعات

والتجمعات والتيارات، في حين انقسم البيت القبطي إلى الأورثوذوكس والكاثوليك والإنجيليين وبينهم جميعا صراعات هائلة. وقد يقول قائل: إن هذه اختلافات في التناول والرؤية والممارسة الدينية وهي علامة صحة وعلامة تعددية تعطي خيارات متنوعة للناس حسب طبيعتهم وتوجهاتهم، وهذا مما يدعم حرية الإعتقاد. وقد يكون هذا صحيحا لو أن هناك حالة من التفاهم والتعايش بين هذه التيارات والجماعات الدينية المختلفة ولكن الصورة غير ذلك حيث هناك تناحرا وتصارعا بينها يصل إلى درجة التفسيق أو التكفير بما يؤدي إلى مزيد من التمزق والمواجهة.

والأخطر في الأمر أن التكتلات الدينية سابقة الذكر لم تبق على حالها إذ عملت حالة التشرذم والتفكك الإجتماعي من ناحية وعوامل التوظيف والتدعيم الخارجي على إحداث مزيد من الإنشطارات والتصدعات داخل كل كتلة فتحولت إلى كتل أصغر وكلها تتصارع مع بعضها البعض. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل بدأت شظايا صغيرة تتطاير من الكتل الصغيرة المنشطرة، وهذه الشظايا يصعب معرفة مصدرها ووجهتها، وهي مهددة للجميع ومهددة للإستقرار. وهذه الشظايا تجدها بكثرة على مواقع الإنترنت تسب وتلعن وتحقر في الجماعات والطوائف والديانات الأخرى، وإذا سألت عن انتماءاتها الأساسية ربما لا تعرف، فهي شظية شاردة تطيح بالرؤس والأفئدة وتشعل الحرائق في كل مكان، وتحفز خروج شظايا مضادة.

ولما كان هناك صعوبة في الوئام السياسي وصعوبة في تقبل فكرة التعددية السياسية المتعايشة في سلام، كان هناك بالتوازي كفر بالتعددية الدينية وكفر بالتعايش الديني السلمي، وأصبحت هناك رغبة في إقصاء الآخر أو إضعافه للإستئثار بمقعد القيادة والريادة، وكأن الدنيا لا تسع إلا لشخص ولا تسع إلا لحزب ولا تسع إلا لدين ولا تسع إلا لطائفة ولا تسع إلا الجماعة ولا تسع إلا لمجموعة منشقة، وهذه هي فلسفة الإنفراد والإقصاء والإستبعاد التي تسيطر على الحالة السياسية والدينية في مصر وتشكل أرضية خصبة للصراع الديني والطائفي والسياسي.

«يا كنيسة يا قيادة.. إحنا جاهزين للشهادة» كان هذا هو الشعار الذي رفعه شباب الأقباط (حوالي خمسة آلاف) في تظاهرة فى الكاتدرائية القبطية بعد حادث نجع حمادي الذي قتل فيه ستة أقباط أمام كاتدرائية نجع حمادي في عيد الميلاد ٢٠١٠م. هذا الشعار يجب أن ننتبه إليه جيدا إذ هو يعبر عن المرحلة التي وصلنا إليها أو التي اقتربنا منها «جدا»، وهي مرحلة المواجهة الطائفية المسلحة التي ينتج عنها شهداء، وأن الكنيسة هي التي ستقود (حسب ما جاء في الشعار) هذا الجهاد المقدس. ويؤيد هذا الشعار عنوان لموقع على الإنترنت هو «الأقباط متحدون» وحين تتساءل: متحدون ضد من؟.. تأتي الإجابة حاملة معها كل السيناريوهات المرعبة. وعلى الجانب الآخر خروج المظاهرات الإسلامية تطالب بإطلاق سراح وفاء قسطنطين وكاميليا. ثم تصاعد المواجهة الإعلامية لتنتقل من مستوى الشباب على الإنترنت إلى مستوى قيادات دينية وفكرية كبيرة على الفضائيات. وتزداد الصورة وضوحا وخطورة مع أحداث العنف في العمرانية، ورفع الصليب في المظاهرات، ثم حادث كنيسة القديسين.

ولكي نفهم لماذا وصل الأمر إلى هذه المرحلة الخطرة لابد وأن نرجع إلى المراحل السابقة التي مرت بها الحالة الدينية في مصر، والتي غفلنا عنها وتركناها تتصاعد بينما نغمض أعيننا ونقنع أنفسنا بأن الأمور بسيطة وتحت السيطرة مادامت القيادات الدينية على الجانبين مازالت قادرة على التصافح والعناق أمام كاميرات التليفزيون، ومادام الأمن قادرا على اعتقال مثيري الشغب من الطرفين وعقد جلسات الصلح «المضغوط أمنيا» بين الجانبين. وفيما يلي المراحل التي يمر بها الصراع الطائفي في أي مجتمع:

١ ـ المناخ الطائفي: وهو حالة وجدانية تتسم بالشعور بعدم الإرتياح بين طائفتين دينيتين أو أكثر، وهذا الشعور قد يترجم بشكل متناثر في صورة نكات على الطرف الآخر أو تقليل من شأنه أو النظر إليه على أنه الأدنى، أو أن رائحته كريهة، أو أن طعامه فيه زناخة، أو أن بيته ليس نظيفا، أو أنه ماكر ومخادع، أو أنه ناقص الإيمان،

وفي المقابل يشعر كل طرف أنه الأصح إيمانا وأنه الأقرب إلى الله وأنه الأفضل في كل شيء وأنه الأجدر بتسيير دفة الحياة في المجتمع. وقد تنفجر بعض هذه المشاعر بصورة فردية من وقت لآخر بين شخصين أو أكثر ولكن غالبية الناس لا تستدرج إلى صراع جماعي رغم المشاعر الطائفية بداخلها إذ مازالت ترى أن التعايش ممكنا على الرغم من بعض الصعوبات والتحديات. وفي هذه المرحلة يحاول كل طرف أن يجمع أسباب قوة مادية وروحية ومعنوية وكأنه يتوقع ضغطا من الطرف الآخر فيتحسب له، ثم إنه يهتم بتربية أبنائه على الولاء للطائفة التي ينتمي إليها بشكل مطلق وربما يحتاج هذا الأمر إلى بيان عيوب وتشوهات الطرف الآخر لكي يتأكد هذا الولاء المطلق.

٢ ـ الفكر الطائفي: وهنا ينشط الدعاة والمنظرون والمفكرون من الجانبين ليظهروا صحة معتقداتهم ومذهبهم الديني، ولا يكتفون بذلك بل يعمدون إلى بيان آفات ومنزلقات وأخطاء الفكر المقابل ولا يخلو الأمر من الغمز واللمز والتحقير والإستخفاف. ويبحث كل طرف في تراث الآخر على نقاط الضعف ـ أو ما يعتقد أنها كذلك ـ لكي يحرق بها عقيدة الآخر أو يضعفها في نظر معتنقيها، ويحاول أن يستقطب أكبر عدد ممكن من المنتمين للطرف الآخر ويعتبر هذا دليلا على صحة عقيدته.

٣ ـ السلوك الطائفي: وهنا يتشكل السلوك في المجتمع على قاعدة مسلم ومسيحي، أو إخواني وسلفي، أو أورثوذكسي وإنجيلي، ويتم التمييز في المعاملات والوظائف والحقوق بناءا على الهوية الدينية. وهنا يستشعر الطرف المظلوم (أو من يظن أنه كذلك) بالخطر ويحاول جمع شتاته وحشد مصادر قوته وربما حاول الإستقواء بعناصر خارجية تساعده في الحصول على حقوقه وحماية نفسه. وفي هذه المرحلة نرى تفرقة بين الناس على أساس هويتهم الدينية تصل إلى حد الحرمان من الفرص التعليمية أو الوظيفية، أو الحرمان من حق ممارسة الشعائر التعبدية، أوغيرها.

٤ ـ الصراع الطائفي: وفي هذه المرحلة تحدث مواجهات متناثرة على القاعدة الطائفية وعلى الهوية الدينية، وتصبح هناك حالة من الحساسية الشديدة والإستنفار

لكل حدث يكون أحد طرفيه من طائفة والطرف الآخر من الطائفة المخالفة، وحينئذ لا يسأل الناس: من ومتى وأين وكيف ولماذا، وإنما يندفعون بقوة المشاعر المخزونة وبتوجيه من الأفكار السلبية تجاه الآخر. وفي هذه المرحلة يزداد الإستقطاب وتزداد قوة القيادات الدينية وسطوتها إذ تصبح هي الملاذ لأصحاب الطائفة فيرتمون في أحضانها ويسألونها الحل.

٥ ـ المواجهة الطائفية: وهي تبدأ حين يشعر الطرف المستضعف (أو الذي يشعر بأنه مستضعف) بأن الوقت حان كي يرد بالقوة، وأنه لا يصح أن يسكت على حقوقه، وأن لديه من عوامل القوة (الداخلية والخارجية) ما يجعله يقف ويواجه ويأخذ حقه بيده. ويتأكد خيار المواجهة إذا شعر الطرفان بأن آليات الدولة ليست كفيلة بتحقيق العدل أو التوازن، أو أن الدولة متعاطفة مع أحد الأطراف أو متساهلة أو متهاونة مع طرف آخر، هنا تشعر الطوائف المتصارعة أن عليها أن تحمي نفسها بنفسها، وهنا ينهار مبدأ المواطنة في لحظة فاصلة، ويحل محله مبدأ المواجهة الطائفية حتى النصر أو الشهادة. وخطورة الصراع الطائفي أنه صراع شديد الحدة حيث يستند إلى العقيدة الدينية وهي ذات جذور عميقة في النفس البشرية (بصرف النظر عن صحتها أو خطئها) وهي تدفع الإنسان إلى التضحية بحياته بمنتهى السهولة رغبة في نصرة الدين أو الشهادة في سبيل الله.

ويبدو أن هناك من يعمل على أن تجتاز مصر هذه المراحل المذكورة لكي تصل بسرعة إلى مرحلة المواجهة (وقد اقتربت منها فعلا للأسف الشديد والدليل على ذلك ما حدث من مواجهات في الإسكندرية وفي نجع حمادي) ليتم الإنشطار الذي يصل إلى حالة التشظي، وعندها يعاد ترتيب البيت المصري طبقا للأجندة الأمريكية والصهيونية والعالمية. وهذا هو ما حدث في أفغانستان والعراق، ويحدث حاليا في السودان واليمن ولبنان.

مقترحات للخروج من الأزمة

١ ـ إعادة المجتمع إلى صوابه من حيث استعادة التوازن بين الدنيا والدين،

وبمعنى آخر مواجهة «فرط التدين العشوائي» والتدين التعصبي والتدين العدمي والتدين الهروبي والتدين الدفاعي والتدين الإنتحاري الغاضب، من خلال فتح مجالات للعلم والثقافة والعمل الجاد والتنمية الإقتصادية الحقيقية، وأن يكون ثمة مشروع قومي للخروج من دائرة الفقر والجهل والمرض بشكل حقيقي يجعل الناس مقبلون على عمران حياتهم وممارسون لشعائر دينهم بشكل عميق متوازن ومتسامح.

٢ ـ إصدار قانون لمنع التمييز العنصري يطمئن الجميع على أن حقوقهم مرعية بواسطة الدولة فلا يلجأون إلى معابدهم أو كنائسم أو مساجدهم بحثا عن حقوقهم لدى المشايخ والقساوسة.

٣ ـ استعادة هيبة الدولة فلا تخضع لابتزاز طائفة أو ضغطها، ولا تحابي أحد على أحد بناءا على اعتبارات طائفية أو سياسية وإنما تطبق القانون كما هو على الجميع.

٤ ـ عودة رجال الدين إلى ثكناتهم الدينية والروحية، وأن لا يفتئتوا على حق الدولة في الفصل في قضايا مواطنيها، إذ ليس هناك شعبا مسلما وشعبا قبطيا، ولكن هناك شعبا مصريا تحكمه حكومة مصرية ذات هيبة وعدالة

٥ ـ عدم ترك الملف الديني والطائفي في يد الأمن وحده، فهذا فوق طاقته، وإتاحة الفرصة للحلول السياسية والإجتماعية بشكل واسع ومؤثر للوصول إلى حلول حقيقية لمشكلات الطرفين

٦ ـ الإنتباه إلى عمليات التسخين والتوظيف الخارجي الذي يسعى إلى زعزعة الإستقرار وخلق حالة من الفوضى في مصر بغية إعادة ترتيب الأوراق بناءا على تحقيق مصالح أجنبية في مصر والمنطقة العربية على اعتبار أن مصر هي النواة الأكبر والأقوى، وكسرها يعني السيطرة الكاملة والدائمة على العالم العربي

٧ ـ الحذر من شبهات الإستقواء بالخارج، فهي تزرع الضغينة في النفوس، وتحمل على تخوين الطرف المستقوي ونزع رداء الوطنية عنه.

٨ ـ تجنب توسيع دائرة الخلافات الشخصية والعائلية والقبلية إلى خلافات

طائفية، فالطبيعي أن يختلف الناس وربما يتصارعون حتى داخل الطائفة الواحدة، إذن فليس كل شجار بين مسلم ومسيحي هو شجار طائفي بالضرورة

٩ ـ وضع حل منطقي لما ينشأ من علاقات عاطفية أو جنسية بين الشباب والفتيات من الجانبين، ويشارك في وضع قواعد هذا الحل مجموعة من المفكرين والعلماء من الجانبين حيث أن تشابك العلاقات سيفرز أحداثا على هذه القاعدة تحتاج إلى نظرة غير طائفية، نظرة تضع في الإعتبار طبيعة الميول العاطفية والجنسية وكيف نضعها في إطار اجتماعي آمن.

١٠ ـ عدم اللجوء إلى الكنيسة في كل مشكلة قبطية لأن هذا يسحب دور الدولة في رعاية مواطنيها ويوحي بأنها طرف معاد للأقباط ويزيد من حالة الإستقطاب الخطرة، مما يدفع إلى استقطاب مقابل، فالكنيسة لها سلطة روحية وليست سلطة سياسية.

١١ ـ المعالجة المجتمعية المستنيرة والحقيقية لمشاعر الإضطهاد لدى الأقباط، ويقوم بذلك مجموعة من علماء النفس والإجتماع والسياسيين للوقوف على مصدر أو مصادر هذا الشعور وكيفية علاج أسبابه

١٢ ـ الكف عن نغمة مسلم وقبطي في الحياة العامة لأن هذا يرسخ فكرة التعامل على الهوية، ويساعد على ذلك قانون منع التمييز العنصري الذي يجرم التفرقة في التعامل على أساس الدين أو المذهب.

١٣ ـ مراجعة الفكر السلفي الإقصائي ذات الرؤية الأحادية على الجانبين حيث أن تفشيه يزكي الصراع طول الوقت خاصة وأنه يتمتع باستحسان شعبي وله من الإمكانات الإعلامية والدعوية ما يجعله في كل مكان. وهذا يتأتى بمناقشة هذا الفكر وتصويبه، وإعطاء الفرصة للعلماء الراسخين والمعتدلين أن تصل أصواتهم إلى الناس.

١٤ ـ الإصلاح السياسي «الحقيقي» للخروج من حالة الجمود التي دفعت الناس للتصارع فيما بينها يأسا من التغيير ويأسا من الحياة. والإصلاح السياسي سينتج عنه أحزابا قوية تستوعب الناس من الطرفين وتمنحهم الفرصة للتعبير عن احتياجاتهم

بشكل آمن ومتحضر، وسينتج عنه حكومة قوية منتخبة "فعلا" من الشعب بلا تفرقة تحقق مصالح هذا الشعب، وإن لم تنجح في ذلك يسقطها الشعب في الإنتخابات ويأتي بغيرها. والإصلاح السياسي سيتبعه إصلاح اقتصادي يفتح للناس آفاق العمل والإنتاج وأبواب الحياة الكريمة الرغدة ويسحبهم من التقاتل الطائفي اليائس والبائس. والإصلاح السياسي سيؤدي إلى توجيه أنظار الناس للعلم النافع الذي يحسن أحوالهم ويرتقي بسلوكهم. والإصلاح السياسي يعطي القدوة للجميع بقبول التعددية وقبول الإختلاف والتعايش مع التبادل السلمي للسلطة، ويزيل الإحتقان الذي يتم إزاحته إلى أحداث وصراعات طائفية. ومع الإصلاح السياسي يزدهر مبدأ المواطنة، ويزدهر الإنتماء الوطني، ويشيع العدل بين الجميع ويأمن كل شخص على نفسه وأهله، ويمارس شعائر دينه بحرية لا تؤذي الآخرين. ومع الإصلاح السياسي يشعر الناس أنهم مواطنون في دولة حقيقية ذات مؤسسات فاعلة، ولذلك حين تواجههم مشكلات حياتية يلجأون إلى مؤسسات الدولة وإلى الجهات القانونية وإلى الأحزاب السياسية، ولا يلجأون إلى الكنائس أو المعابد إلا في مسائلهم الروحية.

ولم يعد الأمر يحتمل كثيرا من الإنتظار والتسويف والتمييع والإنكار، وسوف ندفع الثمن جميعا إذا تركنا مصر تسير نحو نار الطائفية ونحن عنها غافلون.

العلاقة بإسرائيل تحتاج اغتسالا

بما أننا الآن في عصر الصورة فقد استطاع مصوروا الصحف التقاط عدد من الصور ذات الدلالة منها على سبيل المثال صورة لمحمود عباس وهو يقبل كونداليزا رايس تحت أذنها، وصورة للرئيس حسني مبارك وهو يقف بجوار أولمرت ويضع يده على كتفه وكلاهما يبتسم في سعادة حقيقية ومكتوب تحتها صديقي أولمرت، وصور مثلها وغيرها كثيرة لمسئولين عرب يعانقون ويصافحون بحرارة وحميمية واضحة زعماء إسرائيليين، وقد يقول قائل: «إنها ضرورات دبلوماسية لا أكثر ولا أقل»، ولكن يبدو أن الصور تعكس عبور تلك الضرورات الدبلوماسية المهنية والإنتقال بالمصافحة أو الأحضان أو المداعبات إلى مستويات أخرى قد تراها أعلى أو تراها أدنى حسب زاوية رؤيتك وحسب موضع الكاميرا.

ولكن الصورتين الأخطر قد نشرتهما جريدة البديل المصرية في العدد ٥٢١ يوم الأحد ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨، إحداهما للسيد الرئيس مبارك وهو يصافح ليفني وزيرة خارجية إسرائيل مصافحة مطولة ويداه الإثنتين ممتدة نحوها بينما تصافح هي بيد وتضع اليد الأخرى بعيدا عن سيادته (علامة تحفظ وإخفاء)، والثانية يظهر فيها السيد أحمد أبو الغيط ممسكا بيد الوزيرة ليفني وكأنه يساعدها على نزول سلم أو يحميها من تعثر محتمل وتبدو يده قابضة على يدها في حرص واهتمام بينما هي تشعر بسعادة أنثوية واضحة لهذه الرعاية وهذا الإهتمام تظهر في ابتسامتها الممزوجة ببعض الخجل. وقد وضعت صحيفة البديل هاتين الصورتين على يمين الصفحة الرئيسية للجريدة ووضعت صور جثث وأشلاء الفلسطينيين في الجزء المتبقي من الصفحة، في إشارة إلى الربط بين هذا وذاك، ولم تترك للقارئ فرصة الربط العشوائي (خاصة

وأن هذه الصور كانت قبل غزو غزة بيومين فقط) بل كتبت عنوانا رئيسيا: إسرائيل تحترق.. ونواب: قرار الحرب صدر من القاهرة.

وقبل ذلك عايشنا أزمة مصافحة بيريز لفضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي، والتي استغلتها إسرائيل بشكل سياسي واسع النطاق، ولا يستبعد أن تكون هذه الصورة قد رتب لها بيريز وأعوانه ليوظفها كيفما يريد. ويبدو أن زيارة ليفني للقاهرة، وما حصلت عليه من لقطات موحية ومعبرة كان مقصودا ليضرب أكثر من عصفور بحجر واحد، فهذه الصور قد شوهت الموقف المصري وجعلته في مربع الإتهام عما حدث بعد هذه الصور بيومين من تدمير وحشي لغزة، فمن ناحية قد يعتقد المشاهد لهذه الصور مدى الإتفاق أو التوافق أو قل الإنسجام بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية حيث تعكس الصور حالة النشوة والإرتياح بين أطراف المباحثات، كما أن تعمد الزيارة والتصوير قبل ضرب غزة مباشرة يحرج النظام المصري ويضعه في موقف سلبي أمام الفلسطينيين وأمام بقية العرب، وربما يجعله في موضع المتهم بالتواطؤ أو الموافقة أو على الأقل السكوت، وهذه لعبة لعبتها إسرائيل مع النظام المصري عدة مرات منذ أيام الرئيس السادات وحتى الآن، ولكننا لا نتعلم من التجارب والأخطاء مهما تكررت.

وعلى الرغم من تورط زعماء عرب كثر في العلاقات المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل إلا أنهم أكثر حرصا في عملية التصوير هذه، فلا يظهرون في هذه الأوضاع الحميمية على صفحات الجرائد أو شاشات التلفيزيون مع زعماء إسرائيل، وقد بلغ الأمر أن أحدهم كان يمرح على شواطئ إسرائيل في الوقت الذي تحاصر فيه إسرائيل غزة وتدك بيوتها وشوارعها وتكسر عظام أهلها، ولم يتورع هذا المستلقي على شواطئ إسرائيل أن يلف جسده العاري بـ«بشكير» ويصرف جليسته الإسرائيلية وينادي لعقد قمة عربية!!!!

وعلى الرغم من الوحشية الهائلة التي تغتال بها إسرائيل قطاع غزة أمام أعيننا، إلا أنه لم يصدر أي رد فعل رسمي من أي دولة عربية أو إسلامية أو أي منظمة محلية أو دولية، وكأن هناك تواطؤ مشترك بين الجميع، وحجتهم أو أمنيتهم الساذجة هي

إسقاط حماس وتسليم مفاتيح القضية لعباس ودحلان ورفاقهما يعبثون بها على موائد المفاوضات في فنادق إسرائيل الفاخرة، ولكي يعود دحلان مرة أخى بتسريحة شعره الشهيرة حيث تنسدل خصلاته على جبينه في مشهد نضالي واضح، ويجلس بين بيريز وباراك في وضع حميمي دافئ.

ولست أدري إن كان قادتنا وزعماؤنا يعرفون دلالات الصور، ودلالات اللغة غير اللفظية التي تنطق بها بوضوح شديد أم لا؟... فالمعروف أن اللغة غير اللفظية (نظرة العينين، وتعبيرات الوجه، وحركة اليدين، وطريقة المصافحة، وحركة الجسم، والمسافات بين الأشخاص) تنقل أكثر من ٧٠٪ من محتوى التواصل بينما تنقل التعبيرات اللفظية أقل من ٣٠٪ من محتوى التواصل، وبناءا عليه فإن الناس لن يهتموا بما نوقش في الغرف المغلقة بين السيد أحمد أبو الغيط وبين ليفني وزيرة خاجية إسرائيل وبما قيل في المؤتمر الصحفي المشترك، ولكنهم سيعرفون عمق العلاقة، وحلاوتها وانسجامها وتوافقها واتفاقها من طريقته في الإمساك بيدها وكأنه يقول لها باللهجة المصرية «اسم الله عليكي يا حلوه»، وهي تستقبل هذه القبضة الحانية منه بسعادة بالغة، وتنظر إلى أسفل في حياء مصطنع أو ربما خجل حقيقي (فهي أولا وأخيرا أنثى وتتأثر بهذه المشاعر الفياضة)، كما تأثرت كونداليزا بقبلة محمود عباس على رقبتها وظهرت (وهي السياسية الداهية) في حالة نشوى أنثوية واضحة. والناس بطبيعتها تنسى الكلام والتصريحات بالذات لو كانت من سياسيين خاصة لو كانوا عربا ويتذكرون جيدا الصور واللقطات الموحية والمعبرة.

فهذه الصور وغيرها تعكس مدى حميمية العلاقة بين زعمائنا وقادتنا ونظرائهم في إسرائيل، وهذا يقطع الأمل تماما أمام أي موقف عربي حازم تجاه ما تفعله إسرائيل في غزة الآن وما يمكن أن تفعله غدا، والواقع يؤكد هذا تماما. وإسرائيل تفهم ذلك جيدا بل لا نبالغ إذا قلنا بأن لديها خبراء في علم النفس يتابعون هذه الصور ودلالاتها ومراميها، بل ويحللون اتجاهات الزعماء من طريقة سلامهم، فالزعيم الذي يحتضن يد بيريز أو باراك أو نتنياهو، أو يحتضن أولمرت وعلى وجهه ابتسامة عريضة، يقول باللغة غير اللفظية أنا معكم على طول الخط يا أصدقائي الأعزاء في إسرائيل. وإذا وصل أي قائد أو زعيم عربي إلى مربع الصداقة مع إسرائيل فلا يمكنه إلا أن يقف في

مربع العداوة مع أي فصيل مقاوم لاإسرائيل، إذ لا يمكن منطقيا الجمع بين صداقة إسرائيل وصداقة من يطلبون التحرر من احتلالها.

ولسنا ندري بعد أن حدث ما حدث.. هل سيستمر زعماؤنا في هذا الطريق، وهل يصلح أن نكون أصدقاء لمن أصدر الأوامر بحرق غزة وأهلها الذين هم أهلنا... وهل يصلح أن نلعب دور الوسيط المحايد بين إسرائيل عدوتنا الأولى وبين الفلسطنيين إخوتنا وأهلينا؟؟... أم أن الحياد في هذه الحالة خيانة لحق الأخوة؟؟. هل سنستمر كما نحن في مسلسل الخيار الإستراتيجي الأوحد وهو الإستسلام لإسرائيل تحت زعم السلام؟.. وهل سيبقى السفير الإسرائيلي في مصر؟ وإذا بقي فماهي فائدته إذا كان وجوده لم يوقف أكبر اعتداء على الفلسطسينيين منذ عقود طويلة؟؟ أليست هذه كانت الحجة من استبقائه لكي يكون همزة وصل في مصلحة الفلسطينيين.. فأي مصلحة تحققت من وجوده؟... وهل يليق بنا أن تصفعنا إسرائيل على قفانا حين تزورنا قبل الغزو بيومين لكي تضع على أكتاف مصر أوزار هذا الغزو الوحشي بشكل خبيث؟.... وهل يليق بعد كل ما حدث أن نبعث لإسرائيل بالغاز الطبيعي تشغل به مصانع سلاحها لكي تضربنا وتضرب إخوتنا وأهلينا به؟... وهل سنبرر ما حدث بأنها أخطاء حماس وأن عليها أن تتحمل نتيجة أخطائها وذلك بهدف إراحة ضميرنا؟؟... وهل سنقول لحماس «خلي إيران تنفعك» ونحن ننظر إلى شهدائهم بشماتة وقد تقطعت أوصالهم في الشوارع وحملوهم قطع لحم بشرية؟؟... وهل سنستمر في إغلاق المعابر في وجه الفلسطيطنيين ليصبحوا بين المطرقة الإسرائيلية والسندان المصري (كما يقولون)؟؟... وهل سنضع أبناءنا ضباط حرس الحدود في مواجهة مع الفلسطينيين الهاربين من الجحيم الإسرائيلي عبر معبر رفح ليقتلوا بعضهم بعضا وتشتعل الفتنة في الصدور العربية؟؟

وقد يقول قائل: ولم تحملون مصر كل هذه المسئولية ولا تنظرون إلى ما يفعله قادة العرب من تعاملات هائلة مع إسرائيل بشكل مباش وغير مباشر؟.. والجواب هو أن مصر هي التي بدأت رحلة التطبيع، تلك الرحلة التي أفسدت توجهات الكثيرين من القادة العرب ودفعتهم للهرولة إلى إسرائيل يطلبون رضاها ويطلبون رضا أمريكا من خلالها وعن طريقها.

لقد فجرت أحداث غزة شريط ذكريات مؤلم نرى فيه مدينة بورسعيد بعد حرب الإستنزاف وهي مدمرة تمتما ومبانيها المهدمة عبارة عن ثقوب بسبب النيران والصواريخ والدانات الإسرائيلية، وهكذا الحال في الإسماعيلية والسويس والقنطرة شرق وغرب، ويمر الشريط فنرى فيه الأسرى المصريين وهم يدوسونهم بالدبابات بأوامر شارون، ويمر الشريط فنرى مذابح إسرائيل في صابرا وشاتيلا وجينين. ونتعجب من الذين رأوا كل هذا معنا وعايشوه كيف تطاوعهم ضمائرهم على هذه المصافحات الدافئة وتلك القبلات الحارة، والتعبيرات السائدة عن صداقتنا لإسرائيل، وكل الرسائل غير اللفظية العاكسة لعمق وحميمية وحرارة العلاقة مع إسرائيل، مع أن إسرائيل لا تترك فرصة للذاكرة العربية أن تنسى مآسيها فهي تلاحقنا بالعدوان مرات ومرات، وهو ليس عدوانا عاديا وإنما عدوان مشبع بالإهانات والغدر والإحتقار لكل ما هو عربي أو فلسطيني أو إنساني.

لقد ضيع الدكتور عبدالوهاب المسيري من عمره عشرين سنة ليكتب لنا موسوعة عن اليهود واليهودية والصهيونية، وكان يأمل أن يستيقظ وعينا ويصفو إدراكنا ونعرف طبيعة أعدائنا، ولكننا للأسف لم نفعل، فحاول الرجل أن يختصر الموسوعة في أجزاء صغيرة لعله يغرينا بقراءتها، ولكننا تجاهلناه وتجاهلناها كما فعلت إسرائيل تماما، وكأن بيننا وبين إسرائيل اتفاقا مكتوبا وغير مكتوب. ولقد كتب الدكتور حسن ظاظا كتابا قيّما عن الشخصية الإسرائيلية، وقبله وبعده كتب الدكتور قدري حفني، وبعدهم وضع كاتب هذه السطور كتابا عن سيكولوجية الصهيونية، ولكن لا أحد يقرأ أو يتذكر، ولهذا نتعامل مع إسرائيل بطريقة خاطئة دائما، فإسرائيل كيان ينتمي إلى النمط البارانوي في السلوك أوهو نمط يتصف بالشك والعدوان والإستعلاء والإحتقار للغير، ولا يحترم أي ضعيف مهما توسل إليه أو تسول منه بل يدوس أي ضعيف يصادفه في طريقه، ونحن طول الوقت نتوسل إلى إسرائيل أن تعفو عنا وترضى عنا وعن الفلسطينيين، وإسرائيل ككيان عدواني لا يصلح معها هذا السلوك بل يزيدها شكا فينا واحتقارا لنا وعدوانا علينا، وكأننا بسلوكنا هذا أفسدنا إسرائيل وأشعلنا رغبتها في العدوان أكثر وأكثر، وكذلك فعلنا مع أمريكا. وقد خرج علينا بعض المسئولين في وزارة الخارجية من تلامذة السيد أبو الغيط يقولون بأن مصر

والدول العربية سيتحركون لدفع الدول الأوروبية للضغط على إسرائيل كي توقف العدوان على الفلسطينيين؟؟!!! (أرأيت هذه الحكمة وتلك الشجاعة؟؟!!)... أما نحن فلا نملك إلا ضبط النفس ولعب دور الوسيط المحايد، ولا نستغل أي أوراق ضغط بأيدينا، ولا نكلف أنفسنا حتى بإظهار الغضب، ولا ندرك بأن الأمور الآن لا تسير في صالح إسرائيل فأمريكا الحامي الأكبر لإسرائيل تمر بأزمة مادية قد تؤذن بنهاية امراطوريتها، وهذا سيضعف كثيرا من موقف إسرائيل، ويمكننا الإستفادة من هذه المتغيرات لقلب الأمور في صالحنا، ولكننا لا نفعل.

إن هذه الأحضان والمداعبات والمصافحات والقبلات تدخل في نطاق الحدث الأكبر الذي لا يكفيه وضوء، ولا يكفيه الغسيل سبع مرات أحدهما بالتراب، وإنما يحتاج لغسل كامل الأركان يزيل النجاسة المغلظة التي لحقت بأيدينا وشفاهنا وقبلها قلوبنا، فهل آن الأوان لنستعيد وعينا ونستعيد قدرتنا على الغضب التي فقدناها؟.. هل آن الأوان أن نتخلى عن هذا السكون البليد وهذه الإستكانة الماسوشية المحشوة بكل معاني العار والخزي؟؟... هل سنترك الأمر يمر هذه المرة كما مرت أشياء كثيرة قبل ذلك ونراهن على أن الناس ينسون بعد قليل؟؟

«اللي بنى مصر في هذا العصر عشوائي»

حين تمشى فى شوارع أى مدينة أو قرية مصرية تجد حالة من العشوائية فى التنظيم الهندسى للشوارع والبيوت وكل شيء، فالعشوائية سمة سائدة فى الحياة المصرية وفي الشخصية المصرية، وتكاد تكون هي السمة الثالثة من حيث الترتيب في الأهمية بعد الفهلوة والتدين، وهناك تسامح كبير تجاهها وقبول غير مبرر لها وكأنها أحد السمات المميزة لمصر. وهذا يتناقض بشكل كبير مع آثار الحضارة المصرية القديمة التى اتسمت بالإنضباط والجمال والتناسق والدقة المبهرة، ويتناقض مع الآثار القبطية والإسلامية التى اتسمت بالجمال والبساطة والإعتدال والنظام والترابط.

ويبدو أن العشوائية فى الشوارع والبيوت وكل مظاهر الحياة (اللافتات، واللوحات، والمرور، والألوان، والأصوات، و.......،...........) هى تعبير عن تشوهات نفسية داخلية لحقت بالشخصية المصرية عبر عصور الإستبداد والتدهور الحضارى والأخلاقى، تلك التشوهات التى تقبل بالقبيح والمعوج والقذر والملتوى فى الخارج لأنها قبل ذلك قبلته فى الداخل. فهذا التشوه البيئى (صورة وصوتا) يعبر عن تشوها مقابلا بالداخل، لأن النفس المستقيمة النقية النظيفة الجميلة الصادقة، لا ترضى بالإعوجاج أو التلوث أو القذارة أو القبح أو الكذب حولها وبينها.

أرقام ودلالات

تختلف الجهات الرسمية فيما بينها حول عدد المناطق العشوائية ويعود هذا التباين إلى عدم اتفاق الجهات الحكومية على تعريف موحد للمنطقة العشوائية

فمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء قدرها بـ ١٠٣٤ منطقة عشوائية أما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فقد أكد أن عددها ٩٠٩ مناطق في حين أن معهد التخطيط القومي قال في دراسة حديثة له بوجود ١١٠٩ مناطق عشوائية في ٢٠ محافظة يسكن بها نحو ١٧,٧ مليون نسمة (جريدة الشرق الأوسط ١٩/ ١١/ ٢٠٠٥).

وتمثل العشوائيات ٣٠٪ من الخريطة السكنية في مصر، ويبلغ عدد المناطق العشوائية في محافظة القاهرة وحدها والمقامة علي أراضي الدولة ٨١ منطقة علي مساحة ٢٦٨٠ فدان (المهندس ماجد جورج، وزير البيئة، نقلا عن المصري اليوم ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧).

والمناطق العشوائية في القاهرة الكبرى تحتل مساحة ٢٢ كم٢ يسكنها أكثر من ٢ مليون نسمة ففي الشمال تحتل العشوائيات مناطق شبرا الخيمة والمطرية وعين شمس وفي الجنوب تحتل مناطق دار السلام والبساتين وحلوان والتبين وفي الوسط توجد في الفسطاط واسطبل عنتر وحكر أبو دومة وماسبيرو وفي الشرق توجد في منشأة ناصر والدويقة والزبالين. كما تنتشر العشوائيات في الحدود المشتركة بين محافظتي القاهرة والجيزة بمناطق بولاق الدكرور وامبابة (جريدة الشرق الأوسط ١٩/ ١١/ ٢٠٠٥). وكشفت دراسة حديثة أيضا صادرة عن جامعة القاهرة عن ارتفاع نسبة مخالفات البناء في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق، مشيرة إلى أن نسبة مخالفات المباني في مصر وصلت إلى ٩٠٪ من إجمالي العقارات الموجودة، حيث وصلت في حي المطرية إلى ٩٢,٨٪ وحي السلام إلى ٩٤٪. ووصل إجمالي محاضر المخالفات التي تم تحريرها عشرة أضعاف تراخيص البناء وفي عين شمس ٩٦٪ بإجمالي عدد مخالفات ٥٠٣٠ مخالفة وفي الدرب الأحمر ٧٠٪ وفي حي الجمالية ٥٠٪ (حمدي مصطفى، الأهرام العربي ١٢/ ١/ ٢٠٠٨).

وتستطيع عزيزي القارئ أن تنسى كل الأرقام ولكن أرجوك أن تحتفظ فقط برقمين وهما أن ٣٠٪ من الخريطة السكانية في مصر عبارة عن عشوائيات (ثلث البلد)، وأن ٩٠٪ من المباني في مصر مخالفة، فهذين الرقمين يعكسان حجم الخلل

والإضطراب ليس فقط في المنظومة المعمارية والسكانية ولكن أيضا في المنظومة الحياتية والنفسية والأخلاقية والجمالية والحكومية.

وهذه الأرقام المقلقة تتزايد يوميا حيث تقوم أحياء وربما قرى ومدن كاملة بعيدا عن تخطيط وتنظيم الحكومة، ولا يقتصر هذا الأمر على المناطق النائية البعيدة عن السلطة المركزية بل تتزايد العشوائيات بصفة خاصة في القاهرة، ويكفي فقط أن تمر على الطريق الدائري (الذي يمر عليه يوميا زوار مصر من الأجانب) لترى هذا الكم الهائل من المباني العشوائية التي لا يزيد اتساع الشوارع فيها عن ثلاثة أو أربعة أمتار، ولا يوجد فيها أي تخطيط أو تنظيم، وهي عبارة عن أعمدة أسمنتية وطوب أحمر، والبلكونات متلاصقة تحجب ضوء الشمس وتمنع وصول الهواء النقي، والشوارع مليئة بالقمامة والقاذورات ومواسير المياه التالفة والصرف الصحي المتسرب. وإذا سرت في أي حي عشوائي فستصدمك هذه المناظر القبيحة بالإضافة إلى الروائح الكريهة التي تتصاعد من المباني والشوارع وأجساد البشر المكدسين، والأصوات النشاز الصادرة عن المسجلات والتليفزيونات والبشر المطحونين مما يشكل حالة من التلوث السمعي والبصري يؤدي بالضرورة إلى تلوث أخلاقي وفساد الذوق. وقد سجلت منطقة شبرا الخيمة وشارع الجلاء بمدينة القاهرة أعلى نسبة تلوث في العالم.

وفي تقرير للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تبين أن ٣٠٪ من الأسر في مصر تقيم في غرفة واحدة بمتوسط عدد أفراد سبعة (عن كتاب الدكتور أحمد المجدوب: زنا المحارم، مكتبة مدبولي ٢٠٠٣، صفحة ١٦٨، القاهرة). وفي هذه الغرفة يمارس أفراد العائلة كل شيء بما في ذلك العلاقة الزوجية والتي تتم بالصوت والصورة على الهواء مباشرة تحت سمع وبصر الأبناء. وغالبا ما تضم هذه الغرفة ثلاثة أجيال هم الجد والجدة ثم الأب والأم ثم الأبناء.

وتتضاعف المشكلة في القاهرة بالذات نتيجة نزوح كثير من أبناء الريف وأبناء الصعيد من قراهم ونجوعهم التي ضاق بهم العيش فيها وحضروا للقاهرة التي تكدست فيها كل الوزارات وكل المؤسسات وكل الأنشطة التعليمية والصناعية حتى أصبحت القاهرة أشبه برأس متضخم له أزرع وأرجل نحيلة (وهي الأقاليم).

وقد أعدت الحكومة مشروعا للقضاء على العشوائيات في مصر (إما بالتطوير أو بالإزالة ـ بناءا على تصريحات إبراهيم سليمان وزير الإسكان السابق) عام ١٩٩٣ بحيث ينتهي هذا المشروع وتنتهي المشكلة بحلول عام ٢٠٢٥، ولكن الشواهد كلها تؤكد تزايد المناطق العشوائية الزاحفة على الأرض الزراعية أو الصحراوية على السواء.

ويبدو أن النمط العشوائي أصبح نمطا معماريا سائدا في مصر، ففي مدينة مثل راس سدر نرى الكثير من المباني والشوارع العشوائية على الرغم من اتساع الأفق الصحراوي حول المدينة من كل جانب، فقد قام بعض أصحاب النفوذ بالبناء في أماكن غير مخصصة للبناء، وقام بعض الأهالي بتشويه الوحدات التي أعطيت لهم وذلك بإضافة أماكن لتربية الطيور مكان الحدائق الملحقة بتلك الوحدات، وإغلاق الشرفات وتحويلها إلى غرف، وتغيير الألوان في الواجهات بشكل يجعلها أكثر قبحا.

ويلحظ أي زائر لمصر مدى اضطراب النظام العمراني في المدن والقرى بمجرد أن ينظر من شباك الطائرة فلا يرى نظاما هندسيا للشوارع مثل المدن والقرى في أي مكان في العالم (طريق دائري وشوارع طولية وعرضية مستقيمة) وإنما يرى حلزونيات وشوارع ملتوية ومغلقة ومبان متداخلة وألوان غير متناسقة.

كيف نشأت العشوائيات

سنتحدث عن عشوائيات القاهرة كمثال على أساس أنها المشكلة الأكبر، وقد نشأت تلك العشوائيات مع بداية الثورة، حيث شعر العمال والفلاحون أنهم الفئة المميزة لدى رجال الثورة والحكام الجدد، فانطلقوا نحو العاصمة بحثا عن فرص أفضل في التعليم (خاصة مع دعم مجانيته وتأكيدها)، وفي العمل خاصة بعد بناء عدد من المصانع في شبرا الخيمة وحلوان تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المدربة أو نصف المدربة أو حتى غير المدربة، ويقال أن رجال الثورة تعمدوا بناء تلك المصانع قريبا من القاهرة حتى يجتذبوا أعدادا كبيرة من العمال على اعتبار أنهم مستفيدين من الثورة وبالتالي يشكلون قوة تأييد شعبية للثورة ضد الطبقات الغنية التي أطاحت

بها الثورة، وبالفعل كان هؤلاء العمال يخرجون للهتاف لزعماء الثورة وخاصة عبدالناصر في المناسبات المختلفة. وقد جاء هؤلاء العمال من ريف مصر وجنوبها وهم يحملون معهم عادات وتقاليد الريف والصعيد من ناحية كثرة الإنجاب، وعشوائية البناء، والإفتقاد لما تتطلبه الحياة في المدينة من تقاليد ونظم، فبنوا بيوتا صغيرة متزاحمة بلا نظام، وأنجبوا أعدادا كبيرة من الأطفال، وزحفوا على بقية مناطق القاهرة فصبغوا الحياة فيها بصبغتهم، ولم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تنظم حركتهم أو ترتقي بهم سكنيا وصحيا واجتماعيا ونفسيا، وبهذا تكاثرت التجمعات العشوائية بكل قيمها وتقاليدها ونظم حياتها وامتدت كأذرع سرطانية لتتغلغل في كل مناحي الحياة في القاهرة. ولم تستطع السلطات المختصة توفير أماكن للبناء تخضع للتنظيم الحكومي وتتوافر فيها خصائص هندسية مناسبة، فانطلق الناس ـ كعادتهم في مصر ـ يدبرون أمور حياتهم بلا تنظيم أو ترتيب من الحكومات المتعاقبة. كما كان لانتشار الرشوة والفساد دور كبير في نمو هذه المجتمعات إذ كانت تقام الأبنية المخالفة في كل مكان بعد دفع المطلوب، أو بعد الإستناد إلى سطوة مسئول أو رجل أعمال أو صاحب مال. وكانت طريقة التفكير السائدة طوال سنوات نمو العشوائيات هي «التنفيذ قبل التخطيط»، حيث تقوم أحياء سكنية كاملة ثم تكتشف الحكومة أنها نسيت أن تخطط لهذه الأحياء فتبدأ في التفكير في تطوير العشوائيات وترصد ملايين عديدة لهذا التطوير الذي لا يمكن تنفيذه في هذه المناطق نظرا لاضطراب البنية الأساسية والبنية المجتمعية فيها. وشيئا فشيئا اعتاد الناس على النمط العشوائي في الحياة وفي البناء، ولم يعد يستنكره إلا قلة من أصحاب الرأي والرؤية لا يكاد يسمع لهم أحد.

تجربة الفئران والمساحة الحضارية وأخلاق المصريين

هناك تجربة شهيرة في علم النفس قام بها أحد العلماء نلخصها ونبسطها لنفهم منها أسباب تغير أخلاق المصريين في السنوات الأخيرة. فقد قام هذا العالم بوضع عدد من الفئران في صندوق كبير متسع، ووفر لها الطعام والشراب، فلاحظ أن الفئران تتصرف بطريقة ودية ومتسامحة وتلاعب بعضها البعض، وتجري وتمرح في سعادة،

ثم بدأ بعد ذلك يضيق الصندوق شيئا فشيئا ويقلل من كمية الطعام والشراب، فوجد أن سلوكيات الفئران تتغير بحيث أصبحت أكثر ضيقا وعدوانية، وأكثر خشونة في التعامل، وأكثر تنافسا وصراعا على الطعام والشراب، وأن هذا التغير السلبي يزيد كلما ضاق الصندوق أكثر وكلما قل الطعام والشراب.

وقد وجد علماء النفس والإجتماع أن نفس الشيء يحدث في الإنسان، فهو يحتاج لمساحة معينة يتحرك ويعيش فيها ولا يزاحمه أحد في هذه المساحة. وهناك عدة مستويات لهذه المساحة، فالإنسان له ما يسمى بالمنطقة الخاصة جدا (Intimate zone) وهي حوالي ٧٥ سم، وهذه المنطقة لا يتحمل أن يدخل فيها أحد إلا في أحوال خاصة جدا (كاقتراب المحبين مثلا)، تليها المنطقة الشخصية (Personal zone) وهي حوالي متر ونصف، تليها المنطقة العامة (Public zone). وكلما اقترب أحد من المنطقة الشخصية، أو اقترب أكثر فدخل في المنطقة الخاصة جدا، فإن ذلك من شأنه أن يثير مشاعر القلق والغضب وربما العنف لدى الإنسان الذي اخترقت تلك المناطق لديه.

وفي المناطق العشوائية نجد الناس وقد التصقوا ببعضهم كما التصقت مبانيهم وبيوتهم، وهذا الإلتصاق يؤدي إلى حالة من الشعور بالإختناق والضيق وسرعة الإستثارة والغضب، وربما لهذا السبب شاع تعبير «انت خنقتني» و«أنا اتخنقت منك» و«انت خانقني» وكلها تعبيرات مصرية معاصرة تصور حالة الإختناق والضيق من الزحام في البيوت ووسائل المواصلات والشوارع والمدارس والجامعات.

وفي هندسة المدن والمباني هناك بعض القواعد التي توفر الشروط الإنسانية للحياة الصحية، فمثلا يجب أن لا يقل اتساع الشارع عن عشرة أمتار، حتى لا تحدث اختناقات في حركة الناس فيه، ويجب أن تكون حصة كل شخص في بيته غرفة لا تقل مساحتها عن ثمانية أمتار مربعة إضافة إلى ثمانية أمتار أخرى خدمات في الصالة والمطبخ ودورة المياه، أي أن الشخص الواحد من حقه ستة عشر مترا مربعا في مسكنه حتى يعيش حياة إنسانية سليمة ومريحة، فضلا عن مساحات الخضرة داخل وحول المكان. ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا تحول

أهل العشوائيات إلى كائنات عدوانية تثور لأتفه الأسباب، ولماذا انخفضت قيمة الذوق والجمال لديهم، ولماذا تدهورت الكثير من الأخلاقيات في تلك الأحياء العشوائية المحرومة والمقهورة والمختنقة.

الغياب الحكومي وظهور السلطة الشعبية

ونظرا لضيق الشوارع وقذارتها، ونظرا للإزدحام الشديد في المناطق العشوائية، ونظرا لانشغال الحكومة بأشياء أخرى ليس من بينها سكان هذه المناطق (إلا فيما ندر وفي وقت الكوارث بشكل خاص)، فإن الخدمات المتاحة تعجز عن تغطية احتياجاتها، بل إن الحضور الحكومي عموما في العشوائيات يكون باهتا وضعيفا بشكل عام، وهذا يعطي فرصة لنشأة قيادات شعبية من أهل العشوائيات تتمثل في صور مختلفة، فقد يقوم أحد البلطجية بالسيطرة على الشارع أو المنطقة، أو قد يقوم أحد الناس الطيبين بتنظيم حياة الناس وحل مشاكلهم والفصل في خلافاتهم ورعاية ضعفائهم بالتعاون مع أهل الخير أو من خلال بعض المساجد أو الجمعيات الأهلية، وقد تكون القيادة بيد بعض المتطرفين (كما حدث في امبابة حين تحكم أحد الأشخاص في حي عشوائي مغلق بأكمله، وأنشأ ما يشبه الدولة فيه في فترة السبعينات والثمانينات). وهذه القيادات الشعبية البديلة تملأ الفراغ الذي تركته الحكومة طوعا أو كرها، وتوجه الحياة في العشوائيات طبقا لرؤيتها.

والدور الحكومي الراعي والمساند يضعف كثيرا في العشوائيات، ويظهر بديلا له الدور الحكومي المقتحم لها في صورة هجمات وحملات للبحث عن المجرمين والمتطرفين والخارجين عن القانون المتغلغلين في العشوائيات نظرا لضيق شوارعها واذدحامها وسهولة التخفي فيها، ولذلك فإن لفظ «حكومة» في لغة العشوائيات، وربما في الوعي الشعبي المصري عموما، يعني «هجمة بوليسية»، ولهذا حين يرى الناس في العشوائيات سيارة حكومية فإنهم ينبهون أهليهم إلى أن «الحكومة» وصلت، وهذا يستدعي الإختباء والإحتماء وأخذ الحيطة وتوقع الشر والبطش، وتلك علاقة سلبية بالسلطة تجعل الحكومة في وعيهم كيان مهاجم ومقتحم ومؤذ، وليس كيان راع ومساند وداعم.

العشوائيات والفساد

والعشوائيات هي تجسيد حي للإهمال والتراخي الحكومي، وللرشوة في المحليات، وضعف التنظيم والتخطيط والمتابعة والتوجيه، فقد نشأت ككيانات سرطانية تحيط وتلتف حول المدن أو الأحياء الراقية أو العادية دون أن يوقفها أحد، حتى أصبحت بقعا تلطخ وجه القاهرة والمدن الكبرى، وهي لم تظهر فجأة بين يوم وليلة، وإنما ظهرت على مدى سنوات طوال، ظل الكتّاب والمفكرون والمصلحون يصرخون خلال هذه السنوات محذرين من تنامي العشوائيات، وأنها بؤر للفقر والجريمة والمخدرات والتطرف، وأنها مرتع للسلوكيات اللاأخلاقية المشوهة، ولكن ذهبت هذه الصرخات والتحذيرات أدراج الرياح، وراحت العشوائيات تتمدد في كل مكان حتى خنقت شرايين الحياة الطبيعية في مصر وشوهتها. ونظرا للفقر وقلة فرص التعليم وانتشار الأمراض، والحرمان من أساسيات الحياة، وقلة فرص العمل، فقد انتشرت البلطجة والسرقة وتعاطي المخدرات وزنا المحارم، والرشوة، والقتل، وغيرها من الجرائم المرتبطة ببيئة العشوائيات المحرومة والمحبطة.

ثقافة العشوائيات

وهي نفسها ثقافة الفقر وثقافة الزحام، وقد ظهرت في أشكال كثيرة، ومنها اللغة الجديدة التي شاعت بين أهل العشوائيات وانتشرت بسرعة البرق إلى باقي الطبقات الإجتماعية، ونذكر منها بعض الكلمات كأمثلة: «كبّر».... «نفّض».... «فاكس»...... «طنش».... «بيشتغلني»...... «بيشتغل نفسه»... «بيزاولني»..... «بيزاول نفسه»..... «محوراتي»...... «بيحوّر عليّا».... «ثبتّه»..... «قلّبه»...... «بعته».

كما ظهرت هذه الثقافة في شيوع أغان جديدة مثل «العنب» و«باحبك ياحمار» و«خش عليّا»، ولمع في هذه الثقافة مطربين شعبيين مثل أحمد عدوية وشعبان عبدالرحيم وسعد الصغيّر وعماد بعرور وعبد الباسط حموده وشفيقه وأمينة، وغيرهم. ليس هذا فقط بل إن أغلب كلمات الأغاني للمطربين غير الشعبيين تنتمي إلى لغة العشوائيات وكأنها أصبحت موضة جديدة عند العشوائيين وغيرهم، ونذكر على سبيل المثال: «باحبك

وحشتيني... دا حتى وانت مطلعه عيني».... «مش حاسأل فيكي.. حتى ولو وقفت على إيديكي»..... «كلمنجي قوي وبتحب تبان.. واحد غلبان»...... «انت اللي طلبت تتطلقي وتسيبي بيتك وتفلقي»..... «أركب الحنطور واتحنطر.. درجن درجن».... «أنا جايلك وناويها باظبط.. وقتيل ع الباب باخبط.. ها تعمل لي إيه.. هاتسلم بعديها فقصّر.. وبجد انا مش باهزّر»... «صفايح الجبنة السايحة وبراميل القشطه النايحه».... «سامحيني لازم أربيكي»...... «والله ما هرجع تاني لو وقفت تتنططي»... «ارجع لك يعني حرقة دم... أسمع لك كل كلامك غم».

وقد نجح فيلم «اللمبي» نجاحا باهرا لأنه قدم لنا صورة الحياة المصرية في العشوائيات بلغتها وثقافتها وتناقضاتها وهبوطها وانحدارها، وجعلنا نرى أنفسنا في مرآة مكسورة، ولهذا شاعت عبارات الفيلم وطريقة كلام اللمبي لفترات طويلة على لسان الشباب في العشوائيات وغيرها.

ونظرا لأن القاهرة عبارة عن عدد قليل من الأحياء الراقية أو حتى السويّة مثل الزمالك والمهندسين والعجوزة وجاردن سيتي ومدينة نصر تسبح في بحر من العشوائيات، فإن ثقافة العشوائيات طغت وتغلغلت في الأوساط الراقية فأصبح روّاد نادي الجزيرة ونادي الشمس ونادي الصيد يتباهون بإجادتهم للغة العشوائيات، وأصبح البطل الشعبي العشوائي هو الصورة المفضلة لدى أطفال ومراهقي وشباب مصر، فلغة اللمبي هي لغة الشباب الروش طحن (وهي تلك اللغة التي رصدها الشاب المبدع ياسر حماية في قاموسه اللغوي المصري)، وهي لغة الشاب المقطّع، الصايع، ولم يتوقف هذا الإعجاب بالبطل العشوائي عند الشباب والمراهقين بل إن أحد الوزراء تفاخر في لقاء إعلامي بأنه «مش خيخة» وبأنه «صايع»، فقد صارت كلمة «صايع» يفتخر بها في هذه الثقافة العشوائية، وأصبح الشخص النظيف المنظم المهذب المنضبط والملتزم بالقواعد والقوانين مسار سخرية الجميع.

وهكذا طفحت المجاري في المناطق العشوائية، وطفحت ثقافة العشوائيات على الثقافة المصرية حتى امتدت إلى لغة الصحف والمجلات وبعض الكتب وبعض الوزراء.

تنقسم المجتمعات من ناحية معامل الذكاء إلى ٢٠٪ ذكاؤهم فوق المتوسط، و٤٠٪ ذكاؤهم متوسط، و٢٠٪ ذكاؤهم تحت المتوسط. ومن المفترض أن أصحاب الذكاء فوق المتوسط يشكلون مجتمع النخبة، وهم يخططون لبقية الفئات حياتهم وينظمون حركتهم ويكونون قدوة تتطلع إليها الفئات الأدنى وتحاول أن تقترب من لغتها وعاداتها على اعتبار أنهم الأفضل والأرقى. ومع قيام الثورة كان هناك نوع من الإستعداء على النخبة على أساس أنهم ينتمون إلى المجتمع الإقطاعي أو الأرستقراطي الذي حملت الثورة على عاتقها محاربته والنيل منه، وفي هذه الظروف تخلت النخبة عن دورها أو انكمشت على نفسها أو عاشت بشكل أناني تبحث عن مصالحها، وخانت بقية الطبقات وتخلت عنها فاضطربت حياتها وأصبحت الطبقات الأدنى تعيش حياة عشوائية فقيرة ومضطربة، وفي ذات الوقت دأبت الثورة على تمجيد طبقة العمال والفلاحين، وتمجيد الطبقات الأدنى. وربما تظن النخبة أنها نجت بحياتها بعيدا عن الطبقات العشوائية التي رعتها الثورة بقصد أو بدون قصد، ولكن الواقع يقول بأن الطبقات العشوائية توحشت وزادت مع الفقر والزحام حتى صارت خطرا يهدد الحياة السوية في مصر. وربما تكون مظاهرات واعتصامات العمال الجوعى في أماكن كثيرة شيء من إرهاصات الثورة العشوائية، ويشابهها مظاهرات وانتفاضات العطشى، والمعذبين والمقتولين والمحروقين في أقسام الشرطة وفي الشوارع، فكلهم ينتمون إلى المجتمعات العشوائية التي أكلها الفقر والعطش والظلم ونحن عنها غافلون. ولا ننسى حوادث التحرش الجماعي العشوائي في وسط شوارع القاهرة، وكأنها «بروفات» لثورات أو انفجارات «عشوائية» أكثر جمعا وأكثر خطورة تحدث في المستقبل، لو لم يتم احتواء هذا الغول العشوائي.

أزمة الذوق والجمال

لا يكاد المرء يصدق أن المصريين الذين صنعوا الجمال وعلموه للدنيا ووضعوا حدوده ومقاييسه فى فترات صعودهم الحضارى سواء كان مصريا قديما أو قبطيا أو إسلاميا، هم أ نفسم الذين يبنون هذه البيوت العشوائية الأسمنتية القبيحة والفقيرة

من أى جمال بل والمليئة بالقبح والتشوه حول القاهرة ومدن الأقاليم والقرى المصرية.

ولا يصدق أحد أن بلدا له هذا العمق الحضارى الكبير تمتلئ شوارعه بأكوام القمامة فى كل مكان لتفوح منها روائح عفنة، أو تنبعث روائح البول فى بعض الميادين الهامة وتحت الكبارى فى أماكن حيوية بمدينة القاهرة، ولا يصدق أحدا أن أحفاد صنّاع الجمال يعيشون فى مدن ليس لها نظام معمارى متناسق بل كل بيت له شكل ولون مختلف ومتنافر مع الذى بجواره، واللافتات معلقة بلا أى نظام أو قواعد، والأصوات تتصاعد بشكل عشوائى ومتداخل من كل شيء.

والأغرب من كل هذا أن يعتاد الناس على ذلك فلم يعودوا يتذمرون أو يستنكرون، وتبقى قلة قليلة تستنكر وتنادى دون أن يستجيب لها أحد.

وهذا لا ينفى ما فى مصر من أماكن جميلة تستحق الإشادة والفخر بها، وهى تجذب السائحين ومحبى الجمال من كل مكان، ولكنها تبقى استثناءا فى الحياة المصرية يؤكد القاعدة سالفة الذكر ولا ينفيها.

ولم يقتصر الأمر على المباني والشوارع وإنما انعكس كل هذا فسادا في الذوق العام وانعداما في الحس الجمالي بشكل يتزايد يوما بعد يوم، ولا يستطيع أحد أن يجزم، أهي العشوائية الخارجية تغلغلت في النفوس فقبحتها وأفسدتها، أم أن العشوائية والقبح انتشرا من داخل النفوس إلى الشوارع والبيوت والحياة المصرية؟

عشوائية الحياة

ولم يقتصر الأمر على ظهور بعض الأحياء العشوائية هنا أو هناك بل أصبحت العشوائية سمة حياة في مصر، فتراها في الشوارع الضيقة والملتوية، وتراها في إشارات المرور المضطربة، وتراها في لافتات الأطباء الملطخة بلا نظام على واجهات المباني، وتراها في اضطراب التناسق في الأشكال والألوان والمباني في كل مكان (باستثناء بعض المدن السياحية الجديدة)، وتراها في وسائل المواصلات، وتراها في المواعيد المضطربة لكل شيء، وتراها في القرارات والقوانين، وتراها في

التعليم والصحة، وتراها في الغش في الإمتحانات، وتراها في تزوير الإنتخابات، وتراها في انعدام النظافة وانهيار النظام في كل شيء تقريبا. وتكاد تشعر أن هذا النمط العشوائي للحياة في مصر أصبح أقوى من كل القوانين وأقوى من سلطات الحكومة، وأقوى من أي رغبة تفكر في السيطرة عليه، وكأن العشوائية أصبحت ديناصورا ضخما لا يستطيع أحد السيطرة عليه، بل تبدو الأمور وكأن هناك رضا به وقبولا له، أو على الأقل تساهلا تجاهه، فهو بيئة ومرتع خصب للفساد وانحراف الذوق والأخلاق.

وهناك من يقول بأن الشوارع لن تستقيم حتى تستقيم النفوس، وأن اختناقات المرور لن تنتهي حتى تنتهي اختناقات النفوس، وأن القمامة لن تختفي من الشوارع قبل أن تختفي من جنبات الضمير، وأن الضوضاء لن تهدأ حتى تهدأ النفوس من الداخل ويعمها السلام، وقد يكون ذلك صحيحا، وهناك من يقول العكس بمعنى أن البيئة الخارجية حين تنصلح تؤثر في البيئة النفسية، وقد يكون ذلك صحيحا أيضا، ولكن المهم أن نبدأ الإصلاح بحق وصدق سواء من الخارج للداخل أو من الداخل للخارج، وذلك قبل أن يستفحل السرطان العشوائي فيأكل ما تبقى من الجسد ونحن نتفرج أو نكتفي بالوصف والتشخيص أو حتى بالحسرة والألم.

العشوائيات والمرور ترمومتر نجاح أي حكومة مصرية

هناك مقولة بأنك تستطيع الحكم على نظافة أي بيت أو مطعم أو فندق من خلال دورة المياه في هذا المكان، ومقولة أخرى بأن نظافة وذوق أي شخص يتحددان من حذائه الذي يلبسه، ومقولة ثالثة بأن أي مجتمع تبدو درجة تحضره في مدى عنايته بالضعفاء والمهمشين، وبناءا على هذه المقولات لا نبالغ إذا قلنا بأن رصد نجاح أي حكومة مصرية يكمن في ملاحظة حالة المرور في الشارع، وأحوال العشوائيات في مصر، فالمرور يعبر عن قدرة الحكومة على التنظيم وعلى تطبيق القانون على الجميع فلا ترى سيارة ضابط شرطة أو مستشار أو رجل أعمال أو مسئول (أو أبنائهم) تقف مخالفة فتخنق الشارع وما حوله، ولا ترى عسكري مرور يمد يده لسائقي الميكروباص مقابل التغاضي عن مخالفاتهم، أو يقف مرتعشا أمام من يقول له «وسع يابني من سكتي... انت عارف انت بتكلم مين؟». والعشوائيات وأحوالها تبرز إلى

أي مدى تهتم الحكومة بالضعفاء والفقراء، وإلى أي مدى هي جادة فعلا في الوصول بخدماتها ورعايتها إلى تلك الفئات المهمشة، وإلى أي حد توقفت الرشاوى التي تسمح بالبناء العشوائي في كل مكان، وإلى أي مدى وصل الذوق الحكومي وخلفه الذوق العام إلى الإحساس بالجمال ورفض القبح ليس فقط في البيوت والشوارع ولكن أيضا في ساحات النفوس وجنبات الضمائر.

الآثار النفسية للبطالة فى مصر

بعد مشوار مضنى من الدراسة يكتشف الشاب الذى تخرج فى جامعات مصر ومعاهدها ومدارسها ومعه أسرته أن ما بذلوه من جهد وما أنفقوه من أموال ليس له ثمرة ـ على الأقل فى المدى المنظور ـ وتكون هذه أول صدمة له ولأسرته ولا يعرف أحد متى ستنتهى، ولكن فى أغلب الحالات تستمر هذه الصدمة لعدة سنوات، تحدث خلالها أشياء تزيد من حدتها حيث يكتشف هذا الشاب أن بعض زملائه قد التحقوا بوظائف عامة أو خاصة على الرغم من تفوقه الدائم عليهم طوال مراحل الدراسة، لا لشئ إلا لأنهم يملكون وساطة لا يملكها أو يدفعون رشوة لا يقدر عليها، وهنا تتكون فى وعيه صورة الوطن وصورة المجتمع وصورة الحياة، تلك الصورة التى تحمل الكثير من العوامل السلبية التى تهز ثقته بكل شيء وتضع مسألة الإنتماء والولاء فى مأزق شديد. فالوطن يكتسب مكانته فى النفوس بما يمنحه من احتواء ورعاية وطمأنينة وسكن وإحساس بالأمان والعدل وتكفؤ الفرص، فإذا فقدت هذه العناصر فى نفس الشاب اهتزت معها الكثير من ثوابت الوطنية والإنتماء وبات محبطا من وطن لا يجد فيه حاضرا ولا مستقبلا، ويصبح أمله الوحيد ومخرجه الذى يحلم به هو الخروج من هذا الوطن (أو هذا السجن كما يراه الكثيرون من الشباب المحبطين) الذى تنكر لاحتياجاته المشروعة وتركه نهبا للضياع.

والعمل ليس فقط وسيلة لتحصيل لقمة العيش للشخص وأسرته وإنما هو فرصة للإحساس بالأمان والحصول على التقدير الإجتماعى وتحقيق الذات والدخول فى شبكة العلاقات الإجتماعية على مستوى أوسع، وتنظيم أوقات النوم واليقظة، وتحقيق التفوق والتميز..... الخ. وحين تنعدم هذه الفرصة تتدهور كل هذه الأشياء

ويصبح الشخص فريسة لكل مشاعر الدونية وتحقير الذات والضياع والإحباط والغضب، وإذا لم يحتمل الشخص هذه المشاعر المؤلمة فربما يسقط إحباطاته وفشله على الآخرين فيتهمهم بأنهم سبب شقائه ومعاناته، وأن الحكومة تركته دون أن تهيئ له فرصة للعمل وأن القطاع الخاص يمتص دمه، وأن وزارة التعليم ضيعت منه سنين عمره فى مناهج لا تؤهله لسوق العمل. ومن هنا تنشأ مشاعر الغضب تجاه رموز المجتمع ومؤسساته، وربما تجاه المجتمع ككل، وتصبح هذه المشاعر أرضية مناسبة للسلوك العدوانى تجاه المجتمع وربما يصل هذا السلوك العدوانى إلى قبول فكرة التجسس لحساب الأعداء ـ كما حدث مع بعض المحبطين ـ أو يتحول إلى سلوك إرهابى يلبس قناعا ثوريا أو جهاديا أو إصلاحيا يعطيه مشروعية لدى الشخص فيعتقد أنه يقوم بعمل بطولى تجاه تغيير الأوضاع التى عانى منها ويعانى منها أمثاله.

وبما أن العمل هو الوسيلة التى تفتح الباب أمام فرص الزواج وتكوين أسرة ينعم فيها الإنسان بالسكن والمودة والرحمة، لذا فإن البطالة تجعل هذه الفرصة منعدمة وبالتالى يفقد الشاب الأمل فى ذلك تماما، ونظرا لضغط احتياجاته الفطرية فإنه إما أن يكبتها مع ما ينتج عنه من اضطرابات نفسية وتشوهات سلوكية، أو يطلقها فى صورة سلوكيات منفلتة ومنحرفة، أو يسلك سلوكا معاكسا فيصبح متشددا دينيا لينجح فى السيطرة على غرائزه واحتياجاته الدنيوية المشروعة والمحبطة فى ذات الوقت. وكل هذه المسارات موجودة وبكثرة فى الشباب الذى لم يجد فرصة للعمل الشريف.

وقد يجد بعض الشباب أعمالا ولكنها لا تتناسب مع دراسته ونشأته ومكانته الإجتماعية وظروفه، فمثلا يجد شاب جامعى نفسه موظف أمن على باب عمارة أو فى مدخل مؤسسة، أو يجد خريج كلية الحقوق نفسه فى وظيفة كمسارى (قاطع تذاكر) فى هيئة النقل العام، أو يجد نفسه يعمل محصلا للأجرة فى ميكروباص، أو يعمل جرسونا فى أحد المقاهى، أو عاملا فى عيادة أحد الأطباء. فى هذه الظروف نتوقع انهيار إحساسه بكرامته ومكانته وما حصل عليه من علم طوال سنوات الدراسة، ومن هنا تنهار قيمه فيقبل الرشوة ويتسول البقشيش ويتقبل المهانة فى سبيل الحصول على المال، ويزور صوته فى الإنتخابات وتسلب إرادته الوطنية دون أن يغضب أو يحتج، ويخون زوجته مع زميلة أو خادمة أو راقصة، ويتعاطى المخدرات، ولو وجد

فرصة للسرقة أو للإختلاس فلن يجد حرجا فى انتهازها بعد أن ماتت فى داخله بسبب الظروف معانى العزة والحرية والكرامة والعفة والطهارة وحلت محلها معان انتهازية نفعية دنيئة.

ومع مرور الوقت تتشكل سمات سيكوباتية فهذا الشخص الذى تم اغتياله معنويا فى فترات جلوسه بلا عمل ثم تم اغتياله مرة أخرى فى عمل غير مناسب وبأجر زهيد لا يكفى أدنى احتياجاته، يتعلم فى هذا الجو الرشوة والكذب والخداع والمناورة والنصب والإحتيال والمراوغة وانتهاز الفرص والبحث عن المنفعة الشخصية على حساب أى شيء. تلك المنظومة السلبية من القيم تتكون يوميا فى نفوس آلاف الشباب الذين لم يجدوا عملا أو وجدوا عملا تغتال فيه كرامتهم وإنسانيتهم.

وإذا لم يجد الشاب عملا أو رفض عملا غير مناسب، فإن مصيره إما الجلوس فى البيت أو الجلوس على المقاهى أو الإنضمام إلى شلة أصدقاء، ومع مرور الوقت بلا عمل يألف حياة الكسل والتراخى واللامبالاة، فينام فى النهار ويصحو فى الليل، ويقضى الساعات الطويلة أمام التليفزيون أو الإنترنت يشاهد القنوات الإباحية ويتصفح المواقع المشبوهة والمنفلتة، ويموت بداخله الإحساس بالكرامة فلا يجد حرجا فى طلب المصروف من أمه أو أبيه أو أخيه أو أخته، وربما يحاول ابتزاز الجميع للحصول على ما يريد من مال. والقصة تكتمل ببدأ التعرف على عالم المخدرات من خلال شلة الأصدقاء، والمخدرات هنا تؤدى وظائف متعددة لهذا الشاب المحبط، فهى من ناحية تخدر وعيه وتقتل مشاعره وتبعد عنه أى إحساس بالخجل أو العار وتقتل فيه الدوافع للحركة، أى أنها تسهل له الإستمرار فى هذه الحياة الكسولة الفارغة بأقل قدر من تعذيب الضمير. وفى نفس الوقت تعطيه إحساسا بالسعادة المؤقتة حتى ولو كانت زائفة فهو يريد أن يهرب من واقعه المؤلم ولو للحظات. وربما تتيح له المخدرات مجموعة من العلاقات بأصدقاء التعاطى يشعر معهم بالإنتماء والأنس، وربما يقوم بترويج أو تصريف بعض الكميات المتاحة من المخدرات بهدف الحصول على المال الذى يحتاجه.

والشخص العاطل دائما مصدر للخطورة فهو مشروع سرقة من بيته أو من خارجه

ومشروع انحراف أخلاقى ومشروع خيانة لوطنه فى بعض الحالات نظرا لاهتزاز قيم الوطنية والإنتماء لديه خاصة مع انعدام إعانة البطالة التى تصرفها الدول المتقدمة للعاطلين كنوع من توفير الحد الأدنى للإحتياجات الإنسانية، فإذا انعدم هذا الحد الأدنى فيمكن أن نتوقع من العاطل كل السلوكيات السلبية، حيث يصبح كل عاطل قنبلة موقوتة تنفجر فى وجه المجتمع فى أى لحظة.

وقد يتأخر انفجار هذه المشكلة لبعض الوقت نظرا لاحتواء الأسر لأبنائها بدرجة أو بأخرى ولكن لا يغرينا هذا الإحتواء الجزئى المؤقت فنغمض أعيننا ونشعر بالطمأنينة، لأن هذا وهم خطير فمهما حاولت الأسرة ـ راضية أو مضطرة ـ تغطية بعض احتياجات العاطل فإنها لن تنجح أبدا فى تلافى الآثار والسلبيات والمخاطر التى تحدثنا عنها، ولذا وجبت اليقظة والحذر حتى لا نفاجأ فى وقت من الأوقات ومع تراكم جحافل العاطلين ببركان يأخذ فى طريقه الأخضر واليابس.

هل مازال للعمال عيدا؟

يقترب أول مايو هذا العام (٢٠١٠م) بشكل مختلف، فالمفترض أنه يوم «عيد العمال»، ولكن العمال ينامون (هم وأسرهم) الآن على الأرصفة المحيطة بمجلس الشعب ومجلس الوزراء، ويقفون معتصمين هنا وهناك للمطالبة بالحد الأدنى من ضرورات الحياة المفقودة، بعد أن طردهم أو تحكم فيهم المستثمر الأجنبي الذي اشترى المصانع التي عاشوا يعملون فيها طيلة عمرهم. لقد اختلف المشهد كثيرا عما كان عليه الحال وقت أن تقرر أن يكون للعمال عيدا، فقد كان عبدالناصر ـ رغم أخطائه الجسيمة ـ منحازا للعمال والفلاحين والفقراء عموما، وقد أطاح بالملك والباشوات والأحزاب والرأسماليين وتوجه بالرعاية نحو جموع الكادحين والفقراء فأنشا لهم المصانع في حلوان وكفر الدوار والمحله وشبرا الخيمة والصعيد، واستكمل منظومة الإقتصاد الوطني التي بدأها طلعت حرب، وكانت سعادته تتحقق وهو يفتتح المصانع كل يوم ويعين آلاف العمال فيها، وتتحقق كلما زادت أعمدة المداخن، وتتحقق كلما سلم أعدادا كبيرة من الفلاحين عقود الأراضي الزراعية، وتتحقق وهو يعيش وسط الشعب ويصافحه في غبطة وسعادة، وتتحقق وهو يخصص ٥٠٪ من مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين حتى يمنع طغيان رأس المال على الحكم، لذلك لم يكن غريبا أن يغفر الناس لعبدالناصر كارثة ٥ يونيو ويطالبونه بالإستمرار في السلطة لحين إزالة آثار العدوان، ولم يكن غريبا أن يخرج أربعة ملايين مصري يودعون جثمانه حين مات في أكبر جنازة شعبية في التاريخ، حيث كان يشعر المصريون باليتم لوفاته. وربما يكون العهد الناصري قد بالغ في تدليل العمال والفلاحين بما أوحى لهم بأن الدولة هي بمثابة الأب والأم والراعي الحنون، تلك الفكرة التي مازال يتوهمها العمال والفلاحون حتى اليوم رغم تغير الظروف والأحوال.

وفي عهد السادات بدأ التراجع في الحفاوة بالعمال والفلاحين والكادحين والمطحونين، وبدأ عصر الإنفتاح بفتح الأبواب على مصراعيها لرجال المال والأعمال يغترفون من ثروات البلد تحت دعوى تشجيع الإستثمار وتمهيد الطريق للإقتصاد الحر، والتحول من الإشتراكية للرأسمالية، ومنذ هذا الوقت وحتى الآن انقطعت الصلة الودية بين الدولة وبين الطبقات الفقيرة بكل تنويعاتها، وأصبح رجال المال والأعمال هم أصحاب الحظوة ومحل الحفاوة، وصارت ألقاب العمال والفلاحين صفات انتخابية يستخدمها الرأسماليون للوصول إلى مقاعد مجلسي الشعب والشورى لتسهيل مصالحهم وتأمين مكتسباتهم، أما العامل الحقيقي والفلاح الحقيقي فقد خرج من اللعبة تماما.

واستمر نفس النهج في الثلاثين سنة الأخيرة، فبدلا من افتتا ح المصانع أصبح هناك بيعا متسارعا للمصانع، وبدلا من الإحتفاء بالعمال والفرح بهم وهم يهتفون للثورة وزعيمها نجد الآن حكومة تهرب من مقرها في شارع القصر العيني حتى لا تواجه جموع العمال المفترشين للأرصفة هناك وتذهب لتعقد اجتماعاتها في «القرية الذكية» في «دريم لاند» بعيدا عن العمال وما يصدر عنهم من روائح وما يصدرونه من احتجاجات وصرخات. ولم يعد قصر الرئاسة في «منشية البكري» أو في «قصر القبة» في القاهرة قريبا من الناس بل صار هناك هناك بعيدا في شرم الشيخ حيث تفصله عن الناس مئات الأميال والتحصينات ونقاط التفتيش، ولم يعد العمال مصدر حفاوة للدولة بل صار منظرهم مثيرا للإشمئزاز، وأعدادهم الكثيرة مثيرة للغضب، ومطالبهم مثيرة للخوف والتوجس، ولم يعد العمال يرون القيادات تسلم عليهم في المناسبات وتهنئهم بالوظائف الجديدة وبالمنحة بل صار العمال لا يرون إلا جنود الأمن المركزي وهم يحوطونهم حتى لا ينتشروا كالوباء في أماكن اعتصامهم. وربما يرجع ذلك إلى إحساس المسئولين تجاه العمال حيث يرونهم كائنات زائدة عن حاجة العمل، وأنهم ليسوا ثروة بشرية يمكن الإستفادة منها بل مخلوقات طفيلية كثيرة الشكوى تتكاثر بشكل عشوائي وتسبب عبئا وحرجا للمسئولين على المستويات المختلفة.

وهناك من يقول بأن العمال المفترشين للأرصفة ليسوا فوق مستوى المساءلة والمحاسبة فهم قد تركوا أعمالهم وأهملوا مسئولياتهم وهم يطالبون بزيادة الأجور

دون أن يحسنوا من أدائهم ومن إنتاجيتهم وجودة عملهم، وأنهم أدمنوا الشكوى والبكاء وأهملوا العمل والإبداع. وقد يكون بعض ذلك صحيحا، ولكن علينا أن نعرف أن غالبية العمال هم من الفئات البسيطة التي لاتتمتع بمهارات حياتية عالية، وأنهم تحت الضغوط المزمنة قد يكتسبون صفات سلبية من التواكل والإعتمادية وإهمال العمل والتحايل على الإدارة وإدمان الشكوى والمطالبة بالحقوق دون تقديم الواجبات. وهذه الفئة تحتاج لمن يضعها في منظومة حياتية وإنتاجية مناسبة تخرج منها أفضل ما فيها، وتساعدها على الإتقان والإبداع وتحسين جودة الإنتاج وأن تكون هناك علاقة حقيقية بين أداء العامل وراتبه والحوافز التي يحصل عليها.

إذن فتغير المشهد يستدعي مراجعة فكرة عيد العمال إذ لم يعد ثمة أجواء عمالية تستدعي تسمية العيد، إذ كيف يعيش العامل عيدا وهو لايجد لقمة العيش له ولأولاده، وكيف يعيش عيدا والمستثمر الأجنبي يطرده من المصنع أو يهدده بالطرد ليصفي المصنع ويبيعه أرض بناء ويجني الأرباح الطائلة ويعود لبلده سالما غانما، وكيف يعيش عيدا وأولي الأمر يتأففون من منظره ومن رائحته ويعيشون بعيدا عنه وعن مشاكله التي لا تنتهي، وينظرون إليه على أنه ضيف غير مرغوب فيه. وليس فقط عيد العمال هو الذي يستدعي المراجعة بل أيضا عيد الفلاح وعيد العلم، إذ لم يعد ثمة اهتمام بالعامل أو الفلاح أو العلم. وربما من الأنسب أن يستبدل عيد العمال مثلا بعيد المال (نسبة إلى أصحاب الأموال الذين يرتعون ويسعدون بما كسبوا في هذا العصر)، أو عيد رجال الأعمال (حيث أنهم هم الطبقة المدللة في هذه الحقبة من الزمن)، أو أي اسم آخر غير عيد العمال الذي لم يصبح له وجود على أرض الواقع، بل أصبح مثارا للشفقة والسخرية.

فإذا انتقلنا إلى ما أصاب التركيبة النفسية للعمال نتيجة هذه الحياة التي يحيونها وتلك المعاملة التي يعاملهم بها المجتمع لوجدنا أن العامل المصري قد تغير كثيرا فلم تعد لديه الرغبة في إتقان ما يعمله فخرج انتاجه ناقصا أو مشوها، ولم يعد لديه الإنتماء لمصنعه أو شركته بل أصبح يشعر بالغربة تجاه مكان عمله ور بما تجاه وطنه، ولم يعد مبدعا في عمله إذ يتطلب الإبداع حالة من انشراح الصدر وصفاء البال والرضا، وهي أشياء يفتقدها العامل المصري بشدة، ولم يعد العامل المصري

مهتما بالنواحي الجمالية في إنتاجه إذ هو يفتقد الرؤية الجمالية في مسكنه العشوائي وفي الشوارع التي يسير فيها كل يوم وفي الميكروباصات التي يركبها وفي الأغاني التي يسمعها، ولم يعد العامل المصري طيبا وصبورا ومتسامحا بل صار خشنا عنيفا جراء ما يجده في المجتمع من فقر ومرض وضغوط حياتية ومصادر للقهر، ولم يعد العامل المصري مؤمنا بالعمل والجهد والكفاح طريقا للكسب والترقي وإنما اتجه للنفاق والفهلوة والدسائس ليقترب من مديريه ويحصل على ما يريده، ولم يعد العامل المصري كريم النفس بل صار يقبل الرشوة أو التسول في بعض الأحيان ليحل مشاكله خاصة في وقت الأزمات وما أكثرها في حياته. وهذه الصفات السلبية ليست لازمة للعامل، إذ نجد أنه يتخلى عنها ويظهر معدنه الأصيل حين يوضع في منظومة إنتاجية صحيحة وسوية وخالية من الفساد والإفساد في داخل أو خارج الوطن.

وربما يكون من الأنسب أن نضم عيد العمال إلى يوم اليتيم، فقد أصبح العامل المصري يتيما بعد أن تخلت عنه الحكومة أو لم تعد قادرة على حمايته ورعايته وسلمته وسلمت مصيره إلى المستثمر الذي باعت له المصنع أو الشركة، وهذا المستثمر لم يأت إلى هنا ليرعى ذلك العامل بل جاء ليخطف خطفته من المال ليستمتع بها في بلده، وليذهب العامل إلى الجحيم. وهذه هي الأزمة التي ستواجهها مصر في الأيام المقبلة، أزمة العمال المسرحين والمطرودين والمظلومين والجائعين والغاضبين، تلك الأزمة التي ظهرت بوادرها منذ فترة في تلك الجموع المعتصمة في المصانع أو على الأرصفة أو في الشوارع. ولم يعد أحدا قادرا على رعاية هذا العامل، وما يصدر من تطمينات ووعود ماهي إلا مسكنات لن تصمد كثيرا أمام قسوة الجوع والحاجة والإحباط والغضب وتراكم أعداد المسرحين، ولا حل سوى أن تعلن الدولة مرة أخرى تصحيح انتمائها لهذا الشعب، وتخليصه من سيطرة وسطوة رجال الأعمال الذين ما عملوا يوما إلا لمصالحهم الخاصة، وعلامة ذلك أن يستطيع رئيس الوزراء الذهاب إلى مقره في شارع القصر العيني وأن يتحدث مباشرة مع العمال المفترشين للأرصفة ويسمعهم جيدا وفي نيته حل مشاكلهم (بحق وحقيق وليس الإلتفاف حول مطالبهم) وأن يعود العمال إلى مصانعهم وشركاتهم ومنازلهم وقد تأكدوا أنهم أصبحوا محل الرعاية والحب والإحترام، وأن يعود قصر الرئاسة من

منتجع شرم الشيخ إلى وسط القاهرة، وأن تتراجع جحافل الأمن المركزي لتعطي الفرصة لحوار مباشر بين الناس وحكامهم، وأن تتخلى الدولة عن حالة الصمم السياسي والعناد السلطوي وتنزل إلى الشارع دون خوف أو قرف أو اشمئزاز من العمال والفلاحين والكادحين والجائعين وكل من أكلهم الفقر والمرض وصاروا تحت خط الإبادة ونحن عنهم غافلون.

جغرافية الجسد... بين الفورسيزونيين والدويقيين

«جسد المرأة الذي له جغرافيا، سوف يكون له تاريخ صعب».. حكمة قالها (أو ربما تناقلها) أنيس منصور، ولكن للأسف لم تصل إلى أذن الحسناء سوزا ن تميم فدفعت حياتها ثمنا لجغرافيا جسدها وتقاسيم وجهها وعاشت تاريخا مأساويا رغم تقلبها في نعيم العاشقين لجمال الخرائط. وربما يمنعني صيامي (وخلفه حيائي) من الدخول في تفاصيل جغرافية تكمن وراء هذا الحدث التاريخي الذي يعكس علاقة الثروة والسلطة بالجمال في مجتمعاتنا العربية، ولكنني أترك لخيالك العنان في تخيل ما تريده من خلال الأرقام المذكورة في الصحف ومنها: أن رجل الأعمال العاشق وعدها بخمسين مليون دولار إن هي عادت إليه، واتهمها بسحب ٤٠٠ مليون دولار من حساباته السرية في البنوك (طبقا لتصريحات زوجها عادل معتوق)، ثم الأخبار التي تقول بأنه دفع ٢ مليون دولارا ثمنا لقتلها، فإذا عرفت أن رجل الأعمال لديه القدرة على تقييم الأشياء فلك أن تتخيل جسدا يدفع فيه كل هذه الملايين. وهذا ما جعل أحد المتابعين للأحداث يحسد من قام بتغسيل جسد سوزان وتكفينها، وتساءل: كم دفع هذا الرجل «المغسل» مقابل تغسيل هذا الجسد الأسطورة الذي انتزع قلوب رجال الأعمال والأمراء وغيرهم.

ولسنا هنا نصدر أحكاما مسبقة ضد أحد، فالمتهم برئ جدا حتى تثبت إدانته، وإن كان هذا القول قد تغير بعد أحداث العبارة ومحاكمة ممدوح إسماعيل، وبعد قضية هايدلينا، وقضايا أخرى مماثلة، فالقاضي في النهاية بشر يحكم بما يصل إليه من وثائق وأوراق وشهادات شهود، وكل هذه أشياء يمكن إجراء تعديلات كثيرة فيها قبل أن تصل إلى ساحة القضاء، وهناك محترفون لإجراء مثل هذه التعديلات خاصة إذا كان المستفيد سيقدر هذه الخدمة بسخاء كما قدر جغرافية الجسد الساحر.

ويبدو أن سيناريو رجل الأعمال والفنانة سيتكرر كثيرا خاصة إذا عرفنا أن سيكولوجية رجل الأعمال تقوم على اقتناء كل جميل أو ثمين أو مبهر، وهو لا يكتفي بالإقتناء بل يصر على الإمتلاك، وعلى الرغم من نجاحات رجل الأعمال في عالم المال إلا أنه أحيانا تنقصه الشهرة، فيحاول أن يعوض هذا النقص من خلال اقترابه من مشاهير الفن خاصة من تتحقق فيهن معايير عالية في الجمال تغري رجل الأعمال باقتنائها، والشعور بالظفر على أقرانه وهو يمتلك هذا الجمال الأنثوي الأخاذ. وإذا انتقلنا إلى سيكولوجية المشاهير من الفنانات (خاصة فنانات الدرجة الثانية والثالثة) نجد أنها تقوم على الإستعراض والتحرر والتعددية، بمعنى أنها تسعى نحو استعراض ملكاتها وإمكاناتها وجمالها وجاذبيتها أمام أكبر عدد ممكن من الجمهور، وهي تشعر بالنجاح والطمأنينة كلما زاد عدد معجبيها والمفتونين بها، وإذا خيرت بين الزواج المستقر في أحضان رجل واحد وبين تصفيق وإعجاب الجماهير العريضة فإنها تفضل الجماهير، ولهذا حين تقترن الفنانة برجل الأعمال تحدث أزمة ربما تؤدي إلى التورط في القتل، حيث يعمد رجل الأعمال إلى امتلاك تلك التحفة الجمالية وحده، بينما ترى تلك التحفة أنها أغلى وأثمن وأروع من أن يمتلكها رجل واحد مهما كان ثراؤه، وهنا يحدث الصراع بين الإثنين، وربما ينتهي ذلك الصراع بقرار من رجل الأعمال بتصفية الفنانة حتى لا يمتلكها أحد غيره، وهو في غمرة إحساسه بالغيرة والهزيمة من ناحية، وإحساسه بتضخم نفوذه وقوته وثروته من ناحية أخرى يشعر بأن من حقه أن يفعل ذلك، وأن ثروته ونفوذه وعلاقاته سيحولان بينه وبين القانون فلا تقع عليه عقوبة أو يطاله قانون، وهنا تحدث الكارثة. وتزداد الأزمة وتتعقد حين يكون رجل الأعمال متلحفا بالسلطة في صورة عضوية الحزب أو الأمانة أو المجلس، هنا يصاب بحالة من الثقة والطمأنينة الزائدة، فهو قد جرب مرارا اختراق حواجز القانون، وشعر أنه يملك ويمتلك كل شيء بما فيها أراضي الدولة وأجساد الحسناوات.

ومن المفارقات أن حادث مقتل سوزان تميم مع تفاصيل الملايين التي ألقيت حولها وعليها يتزامن مع حادث انهيار صخور المقطم على أكواخ المعدمين في الدويقة، وربما تتعمد الصحف المعارضة والمستقلة نشر صفحات متقابلة عن الحدثين. وربما يكون القاسم المشترك بين الحدثين هو أن الجسد يموت سواءا في

شقة شديدة الفخامة في حي راق بمدينة دبي الأسطورية أو في كوخ تحت صخور جبل المقطم، والأجساد كلها تتعفن سواءا تلك التي ألقى عليها الملايين أو ألقى عليها الصخور، وكل يبعث على نيته، ولكن الشيء المختلف هو أن جمال جسد سوزان تميم (في حياتها طبعا) يجعل رجل الأعمال يسرع كثيرا في نثر الملايين على تضاريس ذلك الجسد، بينما تشوهات أجساد أهل الدويقة (جراء الفقر والجهل وفيروس س والفشل الكلوي والأمراض الجلدية وآثار انحناءات الظهر ذلا وتسولا وقهرا) تجعل رجل الأعمال نفسه يتردد كثيرا قبل أن يتبرع للدويقيين بجنيه واحد، أو أن يفكر في تطوير عشوائيتهم أو عشوائيات غيرهم، وربما يدعوهم إلى شراء شقق وفيلات في مشروعاته المعمارية المنتشرة بطول مصر وعرضها متهما إياهم بالتكاسل عن حضور معارض شركاته والتراخي عن ركوب الأتوبيسات المكيفة التي تنقلهم إلى مدنه الجديدة ليروا على الطبيعة القصور والفيلات وحمامات السباحة وأراضي الجولف الخضراء. وأهل الدويقة مسئولون عن تشوهات جسدهم وعن روائح عرقهم وعن تلوث أحيائهم، تلك الأشياء التي منعت جموع المتبرعين من رجال الأعمال ورجال الحزب ورجال الأمانة (أي أمانة) من الوصول إليهم، واكتفائهم بعمل صور مركبة على الكومبيوتر تبين تواجدهم وسط الفقراء، ويتم أخذ تلك الصور في حي العجوزة أو مصر الجديدة.

والدويقيون لا يعرفون الموت بمعناه التقليدي الذي يعرفه الناس إذ أنهم عاشوا أمواتا بين الأحياء يتسولون، وإذا «طلعت أروحهم» تحت صخرة ثقيلة فإنهم ينتقلون إلى حياة أفضل في رحاب الله الكريم الرحيم، وقد استبدلوا الشقق التي وعدهم بها المسئولون عشرات السنين بقصور شاسعة، واستبدلوا أحياءهم المحشورة بين الصخور بجنة عرضها كعرض السماوات والأرض، أي أن موتهم كان مكسبا يحسدهم عليه الأحياء منهم. ولكي تفهم الصورة أكثر دعني آخذك لجيرانهم سكان المقابر، وقد عشت ليلة كاملة بينهم في ظروف استكشافية إعلامية وعلمية، ورأيت بعيني ولم يحك لي أحد كيف يعيشون ويأكلون وينامون ويتزاوجون ويفرحون ويحزنون ويحبون ويكرهون ويموتون، ووجدت أن موتهم أبسط بكثير من موت غيرهم، وربما تكون هذه هي الحكمة التي من أجلها يعيش حوالي مليون من أهل

القاهرة في المقابر، فهم مع معايشتهم للأموات تجري لهم عملية تقليل حساسية تدريجي (حسب أقوال علماء النفس السلوكيين) للموت فلا يخشونه أبدا، فالمسافة بين موتهم وحياتهم مجرد جدار يفصل بين فناء القبر والقبر ذاته. وأذكر أنه في تلك الليلة القبورية التي قضيتها بينهم (الله لا يعودها)، كنا نتحرك بحذر شديد حيث أن أجساد الرجال والنساء والأطفال كانت مبعثرة هنا وهناك بلا تمييز (على الأقل لنا)، وكنا نخشى أن ندوس أي جسد دون أن نقصد، ففي ظلمة المقابر تستوي الحجارة والأجساد، وحتى المستيقظين من سكان القبور كانوا يجلسون في هيئة تجعلهم يبدون وكأنهم شواهد قبور، فإذا اقتربت منهم سمعت سعالا مختنقا أو صوت أنفاس متحشرجة.

وبحكم مهنتي واهتماماتي وفضولي، أتنقل بين أقصى الطبقات فقرا وأقصاها غنى ورفاهية، وهذا يجعلني أشبه بالبندول الذي يتحرك بين الطبقات الإجتماعية المختلفة صعودا وهبوطا، ويوقظ وعيي بما يحدث هنا وهناك ويجعلني أشفق على من يعيشون تصورا أحاديا للطبقات كهؤلاء الذين يعيشون في رحاب القصور الرئاسية، أو المقرات الحزبية، أو المدن العالمية التي هي على أرض وأجساد مصرية، وأشفق أيضا على أولئك الدويقيين الذين لا يجدون ميكروباصا ينقلهم إلى مارينا أو إلى سان استيفانو أو فندق الفورسيزون أو حتى مدينة الرحاب. وحين كنت أنزل ـ بشكل عارض حتما ـ في فندق سان استيفانو أو الفور سيزون (لمجرد حضور مؤتمر علمي وأغادره فورا عند انتهاء المؤتمر)، كانت تقفز إلى ذهني المقارنة فورا بين ما أراه في حمام غرفتي (الطارئة) بهذا الفندق أو ذاك وبين ما أراه في المساكن القبورية أو الدويقية (أو ما أتخيله من حمامات هذه المساكن، إن كان بها حمامات أصلا).

ولست أنكر أنني كنت من المعجبين جدا بمدينة الرحاب النظيفة الجميلة، وبفندق سان استيفانو الرائع، وبالفور سيزون المذهل، وكنت أفخر بالمجموعة التي قامت على هذه المشروعات المعمارية الراقية والعملاقة، وأصدق فعلا أنهم بناة المستقبل، وصانعي الجمال على أرض مصر العشوائية، ولكنني تراجعت كثيرا عن هذه المشاعر ومعي عدد غير قليل من أهل مصر الأصليين حين تطايرت الأخبار المصاحبة لمقتل الحسناء (صاحبة الجغرافيا والتاريخ) سوزان تميم، والتي تفيد أن العاشق وشركاته

قد حصل على ما يصل إلى ٤٠ مليون متر مربع من أرض مصر الحزينة لكي ينشئ عليها مدنه ومشروعاته، ولكي ينفق من ريعها ليس على الدويقيين وأصحاب عزبة الزبالين وعزبة الصفيح وبطن البقرة واسطبل عنتر، وإنما على هيفاء لبنانية تقيم في جناح خاص بالفورسيزون، وتذهلني الأرقام المبعثرة تحت أقدامها ويدفعني خيالي الساذج إلى تصور إنفاق هذه الملايين من الدولارات على تطوير بعض العشوائيات والقبوريات، ولكني أعود إلى وعيي وأقول أين جغرافيا الجسد التي تصنع التاريخ في تلك المناطق؟، ثم أتساءل في سذاجة: ولماذا لم ينثر بيل جيتس (صاحب شركة ميكروسوفت والثري العالمي الأشهر) أمواله على أجساد وتحت أقدام الحسناوات، وفضّل بدلا من ذلك أن يقضي بقية سنوات عمره في المشروعات الخيرية، فيأتي الرد مرة أخرى بأن بيل جيتس على الرغم من ذكائه الهائل إلا أنه كان ضعيفا في الجغرافيا.

إيجار قديم

حين ترك قريته وحضر إلى القاهرة ليعمل في مصنع الحديد والصلب بحلوان ربما كان غاية أمله أن يجد غرفة فوق «سطوح» أي بيت قديم في حي شعبي، ولكن يبدو أن الحظ كان مواتيا حيث رأى رئيس الوردية أن عبدالدايم «حمار شغل»، وأنه يطيع الأوامر بشكل حرفي، وليس له في السهر أو شرب الجوزة، تلك الأشياء التي اعتادها كثير من العاملين بالمصنع في ذلك الوقت حتى أنهكت قواهم، إضافة إلى ذلك أن ليست له أطماع كبيرة في مرتبه أو وظيفته، لذلك توسط له في استئجار شقة في حي مصر القديمة، وقد فرح عبدالدايم بشقته الجديدة القديمة، ولكنه لم يظهر فرحته خوفا من الحسد من ناحية ومن ناحية أخرى لأنه بطبيعته الجامدة لا يعرف كيف يعبر عن مشاعره في مثل هذه المواقف أو في غيرها، وادّعى بأنه لن يمكث فيها كثيرا فهي أكبر من احتياجاته، إذ ليس لديه أسرة كبيرة تملأ هذه الشقة غير زوجته وولديه الصغيرين، وكان دائما يتحدث عن نيته في الرجوع إلى قريته فور بلوغه سن المعاش ليبني بيتا صغيرا وسط القراريط البسيطة التي ورثها عن والده، وأن يعيش حياة هادئة فيما تبقى له من العمر، غير أن بعض زملائه في العمل كانوا يتعجبون من قوله خاصة وأنهم يعرفون أن عبدالدايم لا يحب قريته ولا يحب أهلها من الفلاحين ولا يحب غيرهم ولا يحب أحدا، وقد تمر سنوات دون أن يفكر في زيارة أقاربه هناك، بل ويتحاشى الحديث عنهم، وليس له أصدقاء من قريته (أو من غير قريته).

وأصبحت الشقة تشغل بال عبدالدايم أكثر من العمل ومن الناس، وكلما خرج منها أو عاد إليها وقف ليتأمل العمارة العتيقة بواجهتها الممتدة في الفضاء ونقوشها وبروزاتهاالأثرية. وعلى الرغم من عدم معرفته بمعنى هذه النقوش أو تلك البروزات

ولا بنوع طراز العمارة الكبيرة إلا أنه كان يشعر بالفخر أنها تشبه سرايات الباشوات التي عاش هو وأجداده ينظرون إليها بمزيج من الإعجاب والحسد والرهبة. وعلى الرغم من أن العمارة عتيقة إلا أنها تحمل آثار عز قديم، فمدخلها هائل الإرتفاع والإتساع ويحمل سقفه أعمدة رخامية ضخمة، ومطلع الدرج يسع لعشرة أشخاص يصعدون معا دون مشقة، وغرفها واسعة وأسقفها عالية، وطراز بنائها يوحي بأن من بناها كانت لديه وفرة من الوقت والمال وراحة البال واتساع الصدر فجعل فيها كل هذه الأعمدة والنقوش والبروزات والتماثيل بما يفوق ضرورة احتياجات المكان للسكنى. وكثيرا ما كان عبدالدايم يتعجب من وجود مثل هذه الأشياء في مكان معد أساسا للسكن وليس للسواح الأجانب، وقد قام بالفعل بتكسير بعض الأعمدة والتماثيل والنقوش البارزة الموجودة في شقته ليتمكن من وضع سرير أو كنبة أو كرسي في مكان يرغبه.

ولم يكن عبدالدايم يدرك معنى كلمة «إيجار قديم» حتى صدر قانون «الإيجار الجديد»، والذي يحدد مدة معينة للإيجار يتم بعدها إخلاء الشقة أو تغيير بنود العقد طبقا للأسعار الجديدة، وهنا أدرك الرجل أنه يضع يده على ثروة هائلة، إذ بموجب العقد الذي معه يعتبر وكأنه مالك للشقة طوال عمره، وإيجارها لا يتعدى ثلاثة جنيهات يرميها لصاحب العمارة آخر كل شهر وحين يرفض الإيجار يودعه باسمه في المحكمة، ولا يستطيع أحد مهما علا أن يخرجه من هذه الشقة فالقانون معه. ولأول مرة في حياته يشعر بأنه يملك شيئا ثمينا بهذا الحجم وبهذه القيمة خاصة بعد أن عرض عليه صاحب العمارة إخلاء الشقة مقابل مبلغ كبير من المال وصل إلى مليون جنيه، وهذا مبلغ جديد جدا على سمع عبدالدايم وعلى تصوره للمال. وقد جعله هذا الشعور يصرف نظره عن العودة إلى القرية (تلك العودة التي كان يدّعيها ويشكك في مصداقيتها كثير ممن يعرفونه)، خاصة وقد كبر ولديه وأصبح أحدهما يعمل بالتجارة والسمسرة في الحي، وصار وسيطا في أغلب عمليات البيع والشراء في المنطقة، وقد طلب هذا الإبن من أبيه تخصيص غرفة من الشقة لتكون بمثابة مكتب سمسرة وغرفة أخرى لتكون مكتبا للإستيراد والتصدير، وتدفقت الأموال على أسرة عبدالدايم، وأيقنوا أن هذه الشقة كانت «وش السعد» عليهم، وما كان يؤرقهم إلا شيئين: الأول، هو اتجاه الإبن الأكبر للدروشة وزهده في الدنيا وجلوسه مع الدراويش حول مسجد

الحسين أغلب الوقت، والثاني، هو أن هذه العمارة قديمة وثمة تلميحات بتفكير صاحبها في استصدار قرار إزالة لها وإعادة بنائها، وهذا يستلزم طرد السكان منها. وعلى الرغم من هذين الشيئين المؤرقين إلا أن عبدالدايم كان يحاول أن يتناساهما ويعيش حياته بشكل سعيد، فاشترى جلابيب صوف وعباءة خليجية وطاقية شبيكة، وراح يعمل بالسمسرة في الحي مع ابنه، ويشتري بيوتا وأراضي حتى تضخمت ثروته وأصبح قادرا على أن يبني لنفسه بيتا مستقلا أو حتى قصرا يعيش فيه هو وأسرته ولكنه كان يرفض هذه الفكرة حرصا منه على الشقة التى رأى فيها أحلى أيامه وانفتحت له من خلالها أبواب «العز» و«السعد». وحاول صاحب العمارة أن يقنعه مرات ومرات بإخلاء الشقة مقابل زيادة «خلو الرجل» بشكل فلكي على أساس أن العمارة فعلا أصبحت آيلة للسقوط ولم يعد فيها سكان غير عبدالدايم وأسرته، إلا أنه رفض كل هذه المحاولات على الرغم من وجود تقارير هندسية تؤكد بأن العمارة على وشك الإنهيار فعلا في أي لحظة، وراح من خلال علاقاته في مجلس المدينة يستصدر تقارير مضادة تفيد بأن حالة العمارة جيدة، ويحمل التقارير إلى ساحات المحاكم وهو يعلم أن الإستشكالات القضائية ستأخذ وقتا طويلا. ولما ثبت أنه لن يترك الشقة طلبت منه رئاسة الحي السماح للعمال والمهندسين ليقوموا ببعض الإصلاحات والترميمات في الشقة فوافق على مضض، ولكن بعد فترة احس بأنهم يتوسعون في الإصلاحات والترميمات أكثر من اللازم، وأحس أن مسألةالترميمات خدعة يراد بها طرده من الشقة فقام هو بطرد العمال والمهندسين، وأقنع رئاسة الحي أن الترميمات قد تمت وأن الشقة بحالة ممتازة.

ولم يعد عبدالدايم يخرج من الشقة خوفا من أن يداهمها صاحب العمارة أو أهل الحي أو مهندسو الحي خاصة وأن العمارة أصبحت تهدد ما حولها إذا سقطت فجأة، وظل سنوات يظهر فقط من «بلكونة» الشقة أو أحد شبابيكها يراقب حركة الناس في الشارع ويتوجس منهم خيفة، ويتوقع أن كل واحد منهم قادم لإخراجه من شقته، وكثيرا ما كان يظهر ممسكا ببندقية يصوبها نحو من يقترب من العمارة حتى أصبح الناس يخشون المرور من الشوارع المجاورة لها. ولما ازداد خوفه وترقبه استدعى عدد من شباب قريته وأعطى كل واحد منهم «نبوتا» ووزعهم على باب الشقة وسلم

العمارة ومدخلها والشوارع المؤدية إليها، وطلب منهم البطش بكل من تسول له نفسه الإقتراب من الشقة أو حتى من العمارة، وعلى الرغم من تهافت صحة هؤلاء الشباب حيث أغلبهم مصاب بالبلهارسيا وأمراض الكبد المختلفة وسوء التغذية إلا أن عددهم وأصواتهم التي كانوا يصدرونها والأقنعة التي كانوا يلبسونها كل ذلك سبب رعبا لأهل الحي فلم يفكروا في الإقتراب منهم.

ولم يكتف عبدالدايم بذلك بل راح يستدعي كل من يعرفه من المحامين الضليعين في معرفة ثغرات القوانين لكي يدعموا موقفه القانوني في التمسك بإيجاره القديم الذي يتيح له الإنتفاع بالشقة طوال حياته، وحين ذكرت كلمة «طوال حياته» راح القلق يساوره، إذ ماذا يكون الأمر لو أنه مات؟.. أيأخذون الشقة ويطردون ابنه وزوجته؟؟.. وصار هذا الخاطر يؤرقه ليل نهار، لذلك أصبح يقضي ساعات طويلة مع المحامين الذين يتوافدون على شقته يوميا ليبحثوا كيف ينتقل الإيجار القديم إلى أبنائه وأحفاده، فالشقة بسعر اليوم تساوي ملايين وليس من المعقول أن يفقد هذه الملايين بمجرد وفاته فهي حق لأولاده وأحفاده من بعده (كما يذكر دائما). واختلف المحامون، فمنهم من قال بأن من حق زوجته وابنه الإقامة في الشقة بعد موته دون تغيير العقد، ومنهم من قال بأن موقفهم قد يتغير إذا ثبت أن الإبن غير مقيم بالشقة بشكل «دائم» أو أنه قد غيّر في بنية الشقة وطرق الإنتفاع بها. وراحت كلمة «دائم» تدرو في رأس عبدالدايم، وأصبح يحذر ابنه من ترك الشقة لأي سبب من الأسباب حتى لا تأتي لجنة معاينة فلا تراه فيها، واقتنع الإبن بذلك وراح يدير أعماله التجارية سرا من داخل الشقة حيث يتجمع أصدقاؤه وشركاؤه في المكتب الذي اقتطعوه من الشقة.

ومن طول الوقت وثبات الموقف كما هو اعتاد أهل الحي على هذا الوضع الغريب وكيّفوا حياتهم عليه، كعادتهم، ولكن لوحظ منذ عدة أيام صدور رائحة كريهة جدا من ناحية الشقة، ولوحظ أيضا زيادة أعداد المحامين المتوافدين على الشقة، وعرف أهل الحي بعد محاولات مضنية أن عبدالدايم قد مات وأن زوجته وابنه يرفضون إخراج جثمانه من الشقة خوفا من فقدانهم حق الإقامة فيها بعد موته، وأنهم يتباحثون مع المحامين حول الطريقة التي تتيح للزوجة والإبن حق الإنتفاع

«الدائم» بالشقة على الرغم من موت «الأب» صاحب العقد. واستمر هذا الوضع عدة أسابيع حتى أصبح أهل الحي لا يطيقون الرائحة الصادرة من شقة عبدالدايم، وحاولوا إقناع الزوجة والإبن بضرورة دفن الجثة إلا أنهم رفضوا بإصرار، فما زالوا يحتاجون لبعض الوقت لضبط الأمور القانونية التي تتيح لهم نقل عقد الإيجار القديم إلى الزوجة أو الإبن، ولكن أهل الحي لم يحتملوا هذا الوضع على الرغم من صبرهم الطويل الذي اشتهروا به وتسليمهم للأمر الواقع «دائما»، وقد أفتى لهم بعض الشيوخ بضرورة دفن جثمان الميت حتى ضد إرادة أهله، وهنا تجمعوا ألأول مرة منذ زمن بعيد، واقتحموا باب الشقة ووجدوا منظرا عجيبا، فقد تمدد جسد عبدالدايم في كل أرجاء الشقة الواسعة، حيث كان رأسه الضخم العنيد وجزعه المنتفخ يملآن الصالة بينما امتد ذراعاه وساقاه كل في غرفة من الغرف، ليس هذا فقط، بل لقد تحول جسده إلى ما يشبه شجرة قديمة متعفنة لها جذور تمتد في كل مكان بالشقة متشبثة بأي شيء يمكن التشبث به، ووجدوا زوجته وابنه منزوين في ركن من الشقة ممسكين بعقد الإيجار القديم. وهنا دخل أحد المحامين الذين كان يستخدمهم عبدالدايم، وأظهر تنازلا عن العقد بإمضاء وبصمة عبدالدايم وبموافقة صاحب العمارة، وبموجب هذا التنازل تنتقل الشقة إلى المحامي بإيجارها القديم مقابل دفع مبلغ لصاحب العمارة، واندفع أهل الحي، كعادتهم في مثل هذه المناسبة وفي غيرها، وحملوا المحامي الفائز على أعناقهم وطافوا به شوارع مصر القديمة وهو يلوح بعقد الإيجار القديم بعد تعديله.

مولد سيدي «راعي البقر»

وقف الناس ينظرون ويتساءلون: لماذا ينفرد هذا المرعى بالذات بالبقر بينما المراعي من حوله كلها مليئة بالغنم؟... بل لماذا تبقى هذه المراعي أصلا بينما تحولت المناطق القريبة والبعيدة إلى مزارع وورش ومصانع وعمارات. ودائما تأتي الإجابة جاهزة عن السؤال الأول: إنه الماء المتوفر في المرعى والذي يسمح بزراعة البرسيم الذي يتغذى عليه البقر، مع أن هذا الماء أصبح شحيحا في السنوات الأخيرة، ولم يعد البرسيم بنضارته كما كان.

ليس هذا هو الغريب في الأمر، ولكن الغريب فعلا هو تلك العادة التي تحدث عنها الناس وتناقلوها، وهي تخص راعي البقر ويدعى «ثابت»، فقد قرر (وقراره دائما لا يرد) أن يشرب لبن المسمار من كل بقرة تلد ولمدة ٢٧ يوما بعد الولادة على الأقل، ولبن المسمار هذا لمن لا يعرفه هو اللبن الذي ينزل من البقرة عقب الولادة، وكان الرعاة والفلاحون يأخذون بعضه ويصنعون منه ما يسمونه «سرسوبة» وهي نوع لذيذ من «المهلبية». ولا يعرف أحد على وجه التحديد سر غرام «ثابت» بلبن المسمار، ولكن الشائع عموما بين رعاة البقر والريفيين عموما أن هذا اللبن يمنح قوة غير عادية في الجسد ويمنح أيضا صلابة في الرأي، وربما يكون هذا هو السر في تسميته لبن المسمار، إذ لا توجد علاقة بين اللبن والمسمار لو أننا استبعدنا هذا التفسير الشائع. ومما يؤكد هذا التفسير تضخم جسد «ثابت» بعد اتباعه لهذه العادة وتصلب رأيه في كل شيء، وبالمناسبة فإن تصلب الرأي بين أهل المراعي وأهل القرى عموما صفة لها قيمتها فهي صفة الرجال عندهم، وهي تعني أن الرجل لا يخطئ، وكلمته «لاتنزل الأرض»، وإذا كان الرجل العادي لا يخطئ فكيف ب «ثابت» صاحب أكبر قطيع من البقر.

وكان «ثابت» لا يأتمن أحد ممن حوله في أن يحضر له لبن المسمار من الأبقار، لذلك اعتاد أن يذهب بنفسه كل صباح إلى حيث تقف البقرة حديثة الولادة ويمص حلمات ثديها حتى تفرغ تماما من لبنها، وبعدها يصدر صوتا من أعلى ومن أسفل ثم ينطلق منتشيا يدب برجله في الأرض، وهو يشعر براحة هائلة. ولم يفهم الناس قيمة لبن المسمار على حقيقته إلا بعد أن رأوا «ثابت» وقد تضخم جسده أكثر ممن حوله بشكل واضح، فقد اذداد عرضا وإن بقي على قامته القصيرة كما هي. وربما تكون القامة القصيرة هي الدافع وراء إصرار ثابت على هذا الأمر، فهو يدرك حقيقة قصر قامته وكان يخجل منها طيلة حياته، ولهذا فهو يشرب لبن المسمار على أمل أن تطول هذه القامة (هكذا قال له أحد الأطباء البيطريين الذين يأتون من وقت لآخر للكشف على أبقاره)، ولكن الذي يحدث أنه يزداد عرضا وليس طولا، وهذا يجعله أكثر قبحا، بل إن ملامحه يوما بعد يوم تقترب من ملامح البقر ففمه يزداد اتساعا وشفتاه تزدادان غلظة وترهلا، وعيناه تزدادان جحوظا، ولكنه لا يهتم بهذا الأمر، وعموما في المراعي لا يعيب الراعي مظهره، ولكن يعيبه ضعف جسده ولين قوله، وخضوعه لغيره مهما كان هذا الغير، و«ثابت» عموما لا يهتم برأي الناس ولا يعطيهم أدنى تقدير، ولا يصاحب أحدا منهم.

وكان بعض الرعاة العاملين عنده يحاولون التسلل من وقت لآخر لأخذ «شفطة» من لبن المسمار، ولكنه كان يعرف ذلك بطريقته، ويعاقب من يفعل ذلك منهم عقابا قاسيا، أو يستخدم هذا الأمر للضغط عليه لكي يفعل ما يريد بعد ذلك. وقد أصبح منذ فترة يغمض عينيه عن بعض الرعاة ليتسللوا و«يشفطوا» بعض اللبن، وذلك لضمان السيطرة عليهم بما يملكه عليهم من أدلة السرقة والخيانة، أو أنه يفعل ذلك ضمانا لاستمرار ولائهم له. وقد أدى هذا الأمر إلى تشابه في الرعاة مع اختلاف في الأحجام، فكلهم يتضخم بالعرض ولكن يظل طوله كما هو، وأصبح من السهل التعرف عليهم من بين جموع الناس الذين لا يطالون لبن المسمار فملامح الأبقار تعتبر عاملا مشتركا بينهم مهما اختلفت هيئاتهم. ولم يكن التعرف على من يشربون لبن المسمار بالحجم والشكل والملامح فقط ولكن بما يصدر عنهم من ريح، فقد كان تناولهم المفرط والمتكرر للبن المسمار يؤدي إلى عفونة في بطونهم مع غازات

هائلة تخرج من وقت لآخر في صورة انفجار، يتوقف حجمه على كمية لبن المسمار التي تناولها الشخص منهم. والناس قد اعتادوا هذا الأمر ولم يعودوا يتأففون منه كعادتهم، ولم يعد إصدار صوت الضراط (صوت يخرج من فتحة الشرج) مع الرائحة الكريهة شيء يخجل منه، بل كان أكثر الناس إصدارا لدفعات من الضراط هو «ثابت»، حيث يسمع خروج ريحه من مكان بعيد وكأنه بركان وانفجر، وكان أكثر ما يحدث ذلك ويسمعه أهل المرعى جميعهم في الصباح حين يفرغ «ثابت» من مص أثداء البقرات حديثة الولادة ويصدر بعدها صوتين يرتج لهما المرعى:أحدهما من أعلى والآخر من أسفل، وصار الضراط ذو الصوت المرتفع أحد عادات أهل المرعى على الرغم من أنهم كانوا يتأففون منه في الماضي. وأصبح من المعتاد أن يقيموا مسابقات في الضراط يفوز فيها صاحب أعلى صوت وأبغض رائحة، وكان «ثابت» هو راعي هذه المسابقات وغيرها ووإن كان لا يشترك فيها ترفعا وحفاظا على الهيبة.

ولاحظت زوجة ثابت ما طرأ على زوجها من تغيرات بعد شربه الدائم للبن المسمار وكانت تشمئز منه من ناحية (شكلا ورائحة)، ولكنها تتقبل ذلك من ناحية أخرى وتفخر به حين ترى الهيبة والمكانة التي احتلها «ثابت» بسبب ضخامة جسده وصلابة رأيه (رغم قصر قامته)، فحاولت أن تشجع أبناءها لتقليد أبيهم، وكان «ثابت» يسمح بذلك في حذر، فهو يخشى كثيرا أن يصبح أحد منافس له في القوة أو الضخامة أو التصلب، حتى لو كان من أبنائه.

أما على مستوى البقر، فقد كان معروفا أن البقرة التي تلد حديثا لا تسمح بسهولة أن يقترب منها أو من وليدها أحد، ويصعب أن يمص أحد ثديها غير رضيعها، وإذا حاول أحد أن يقترب من ثديها «تنطحه» برأسها أو قرنها، ولكن مع تكرار «ثابت» وأتباعه لامتصاص أثداء البقر أصبح هذا الفعل مألوفا، ولم تعد الأبقار تمارس «النطح»، بل أصبحت أقرب إلى الرضى والإستسلام. ومنذ عدة سنوات لوحظت بعض التغيرات على الأبقار الصغيرة التي حرمت من لبن المسمار، فقد وجد أنها تنمو ببطء شديد، وتظهر عليها علامات نقص التغذية من هزال وشحوب، وعلى الرغم من ضعفها وشحوبها وهزالها إلا أنها تنطح بعضها كثيرا، ولا تعرف الطريق بين المراعي، وحركتها تبدو عشوائية وغير منظمة، وأصبحت أكثر بلادة وخمولا وجبنا، وربما تأكل بعضها. وحين عرض الأمر على الأطباء البيطريين نظروا في

استغراب وقالوا: «ربما يكون السبب هو التغيرات المناخية الحادثة في العالم كله بسبب ثقب الأوزون»، وأخذ كل منهم قيمة الكشف عدد من البقرات وانصرف عائدا إلى أهله وهو يكاد يطير من الفرح بنجاحه المهني. وعرض الأمر على أحد المشايخ الملاصقين لـ«ثابت» فقال: «إنه قضاء وقدر ولله في خلقه شئون، ولا يجوز الإعتراض على تصريف الله للكون في الإنسان أو البقر».

ولوحظ في الشهور الأخيرة تسارع في ضخامة جسد «ثابت» لدرجة أنه أصبح يتحرك بصعوبة، بل إنه يكاد يتدحرج بسبب عرض جسمه وانتفاخه الهائل مع قصر قامته، وحين حاولت زوجته أن تلفت نظره لهذا الأمر كان هو يهون عليها ويقول بأن هذا أمر طبيعي، وربما كان في دخيلة نفسه يفرح بضخامة جسده حتى ولو كان على حساب حركته، بل إن الحركة أساسا لم تكن تهمه فهو يعشق الجلوس في مكانه وحوله أتباعه من الرعاة المنتفخين، بشرط أن لا يكون أحدهم بدرجة انتفاخه. وكان «ثابت» يعرف ولاء من حوله بحجم أجسادهم، فإذا وجد أحدهم وقد انتفخ جسده وتضخم كثيرا عرف أنه تجاوز حصته المسموح بها (أو المسكوت عنها) في لبن المسمار، وهنا يبدأ ثابت في محاصرته أو حرمانه، أو التشهير به، أو إقصائه، أو التخلص منه بأية طريقة.

وسرت شائعة بين أهل المرعى بأن من يشرب لبن المسمار يوميا لمدة ٦ سنوات لا يموت، أو أنه يعيش طويلا جدا، وقد سر «ثابت» بهذه الشائعة ونظر إلى نفسه مبتهجا بمعرفته «سر» لبن السمار الذي لم يعرفه من سبقوه وكانوا يتركونه للبقر يشربونه، وقد سلم الناس بأن «ثابت» لن يموت، أو على الأقل لن يشهدوا هم موته وربما أبناؤهم وأحفادهم، وقد رتبوا أمورهم على هذه الفكرة، فلا يوجد دليل واحد على احتمال موته فهو يزداد قوة وضخامة وصلابة مع الوقت... ونظرا لثبات «ثابت» وطول عمره فقد أطلق على المرعى «مرعى ثابت» وعلى الطريق الذي يمر به «طريق ثابت».

وفي يوم من الأيام صحى أهل المرعى على صرخة هائلة سبقها انفجار شديد، وهرعوا إلى مصدر الصوت المختلف هذه المرة عما عهدوه فوجدوا زوجة ثابت تصرخ في ذهول وهي تقول: لقد مات «ثابت»، ووقف أهل المرعى مذهولون، وهم لا يصدقون ويحسبون أن في الأمر خطأ ويريدون أن يتأكدوا، ولم يكن في المنطقة أو قريب منها طبيب يفحص «ثابت»، فاستعانوا بأحد الأطباء البيطريين المتواجدين

قريبا من المرعى فأكد فعلا أن «ثابت» قد مات. والغريب في الأمر أن «ثابت» بعد موته أخذ ينتفخ وينتفخ بشكل متسارع، ويبدو أن آلية إخراج الريح من بطنه قد توقفت أو ضعفت بموته (هكذا قال الطبيب البيطري) بينما العفونة الناتجة عن الكميات الهائلة من لبن المسمار مازالت تتزايد، وقد أدى هذا إلى مشكلة عند تغسيل ثابت إذ لم يجدو شيئا يمكن أن يضعوه عليه لكي يغسلوه، فقال أحد الواقفين إنه كبيرنا ولا يحتاج إلى تغسيل فجسده طاهر بطبعه، فنظر إليه الواقفون وهم يضعون أيديهم على أنوفهم اتقاءا للرائحة الصادرة عن جسد «ثابت» ومن فتحات جسده، ولكنهم وافقوا على هذا الرأي للخروج من المأزق، فحملوه وذهبوا لدفنه، ولكنهم لم يستطيعوا إدخاله في القبر، حيث لا يوجد قبر يتسع لهذا الجسد الضخم المنتفخ، فأشار عليهم بعض أولي الرأي بأن يصرفوا نظرا عن مسألة القبر، وأن يحفروا له حفرة هائلة تتسع لجسده، فظلوا يحفرون عدة أيام حتى تستوعب الحفرة هذا الجسد، وقد عانوا تلك الأيام من رائحة الجسد التي كانت تشم على بعد هائل. وبينما انشغلوا هم في الحفر والدفن، تسلل أعوان ثابت إلى البقرات الوالدات حديثا يحاولون ارتشاف لبن المسمار قبل أن يأتي أحد أبناء «ثابت» ويستأثر بذلك اللبن كما استأثر أبوه.

ويذكر أهل القرية والقرى المجاورة أن جسد «ثابت» كان يبرز من الأرض من وقت لآخر، فيقول البعض إن الأرض تلفظه ويقول آخرون بل هي كرامة تظهر له بعد مماته، وبعد أن يختلفوا يضطرون إلى تغطية الجسد المنتفخ المتعفن بالطين والرمال حتى ارتفع المكان بشكل ملحوظ وأصبح يسمى «هضبة ثابت»، وكانت تصدر منه رائحة يصعب تسميتها أو وصفها، وكان الناس يأتون من أماكن بعيدة ليروا الهضبة التي يقبع فيها الجسد المتمدد، تلك الهضبة التي تعلو وتتسع على حساب المرعى وبيوت الناس، ولكي يحدوا من تمدد الجسد والهضبة أشار عليهم أحد المهندسين بعمل حجرة هائلة من المسلح تحيط بالهضبة من كل جوانبها، وأن يبطنوها ويطلوها بال «بيوتامين» حتى تحجب الرائحة المنبعثة، وأصبحت «هضبة ثابت» مزارا يتبرك به أهل المرعى والقرى المحيطة بهم، ويقيمون لذلك مولدا سنويا يسمونه « مولد سيدي راعي البقر».

الرهينة

لافتة صغيرة توضع على مدخل القرية مكتوب عليها «عزبة عبدالجبار»، والعزبة في عرف المصريين تعنى القرية الصغيرة التى يملكها شخص أو تملكها عائلة، وله أو لأفراد عائلته حق التصرف فيها بحكم السيطرة والغلبة، أو بحكم ملكية أكبر مساحة من الأرض الزراعية أوبرضا الناس أو تسليمهم أو خضوعهم، وهذه اللافتة تتغير كلما تغير كبير هذه العزبة، فقد كانت منذ عدة سنوات معروفة بـ: «عزبة الحاج سالم»، وهذه مشكلة تواجه أهل العزبة فهم يحتاجون لتغيير بطاقاتهم الشخصية والعائلية كلما تغير اسم عزبتهم، وأحيانا كانت تسمى بأسماء غرباء عليهم وكان هذا يسبب لهم حرجا ومع هذا تعودوا على ذلك، وأصبحوا يتندرون عليه فى جلساتهم المسائية فى المقاهى حيث تدور عليهم «الجوزة» وتغمرهم السعادة خاصة فى ليالى الخميس حيث تعمّر الجوزة بالحشيش فتعلوا أصواتهم وتتفتق قرائحهم عن نكات وقفشات تذهب عنهم الهم والغم وتجعلهم يقضون ليلهم فى أحلام لذيذة تعوضهم عن شقاء أيام طويلة. وكان عبدالجبار أحد خفراء الحاج سالم المغمورين والعاديين جدا، ولسبب لا يعلمه أحد جعله الحاج سالم قبل موته شيخ الخفراء مقدما إياه على رجال لهم قيمتهم فى العزبة ولهم رأيهم الراجح وعقلهم الواسع، ولم يكتف بذلك بل زوجه من عزيزه أجمل بنات القرية على غير رغبة من أهلها أو من أهل القرية، فقد كانت عزيزة جديرة بمن هو أفضل من عبدالجبار بكثير بل إن عبدالجبار نفسه لم يكن يحلم بهذه الزيجة ولا تصل إليها تخيلاته فهو ـ إن شئنا الدقة ـ بلا تخيلات وبلا أحلام، ولم يكن يجيد فى حياته إلا تنفيذ أوامر الحاج سالم، وليست له أية ميزة يتميز بها فكل شيء فيه يدور فى إطار العادية ـ كما ذكرنا ـ أو ربما فرط العادية فهو لا يفعل

إلا ما يفعله الناس من طبقته، ولا يعرف فى تاريخه أى فضيلة غير أنه كان « فى حاله »، وأنه فى أحد الليالى رأى لصا يحاول أن يسرق الماشية من أحد بيوت القرية فقفز من فوق سطح بيته وصرخ فهرب اللص، ومن يومها وهو يحكى هذه القصة لأهل العزبة حين يجلس معهم على القهوة على أنها من مآثره ومن دلائل شجاعته وحرصه على أهل عزبته. وفجأة مات الحاج سالم فى ظروف غامضة لم تتضح حتى الآن (رغم حضور المأمور ورجال المركز وعمل التحقيقات اللازمة حول هذا الموت المفاجئ المثير للريبة) ووجد عبدالجبار نفسه يجلس مكان الحاج سالم فى الدوار وسلم له أهل العزبة ـ كما هى عادتهم ـ بأن يكون هو عمدتهم، ورضى بذلك وأظهر طيبة وتواضعا فى مبدأ الأمر، وكان يشاركهم فى البداية سهرهم وسمرهم على المصاطب والمقاهى، ويحضر أفراحهم ومآتمهم. ومع مرور الوقت فكر فى بناء دوّار جديد للعمودية فبناه مكان الدوّار القديم ولكن الناس فى القرية هالهم ارتفاع جدران الدوّار أكثر مما اعتادوا من قبل فالدوّار يبدو كقلعة شاهقة الإرتفاع لها شبابيك حديدية صغيرة يرى من خلفها بالكاد، وحول الدوّار أسوار عالية بها فتحات ضيقة للمرور وحوله حراسة لم يألفها أهل العزبة ولا يستدعيها الأمر بالنسبة لهم، ولكنهم فسروا ذلك بشعور عبدالجبار بالخوف من طمع بعض كبار العائلات المعروفين فى العزبة فى أن يحتلوا مكانه فى الدوّار، وقد بدا خوفه على العمودية واضحا، لدرجة أنه أصبح يخشى الخروج فى الليل خاصة وأن العزبة تحوطها حقول الذرة والقصب مما يزيد من احتمالات اختباء المترصدين له، وهم كثر حسب ما يذكر شيخ الخفراء، وشيئا فشيئا أصبح يخشى حتى الظهور فى النهار خشية أن يصيبه عيار مقصود أو طائش. ولم يكتف عبدالجبار ورجاله الذين يزداد عددهم يوما بعد يوم بهذا بل أتوا بكلاب شرسة تحوط الدوار وتملأ أفنيته. وأهل العزبة ينظرون إلى هذا التغير الذى طرأ على عبدالجبار ويستغربون هذا الدوار القلعة، ولم يعودوا يرون عبدالجبار إلا من خلال شبابيك الدوار الحديدية حيث يطل بوجهه الجامد الخالى من المشاعر ويتنقل من شباك إلى آخر ينظر باستعلاء وكبر نحو أهل العزبة الذين أكلهم الفقر وفاحت منهم رائحة البؤس والذل. وبعد أن كان عبدالجبار يقطن الطابق الأول من الدوّار صار يتنقل من طابق إلى طابق أعلى حتى أصبحت تتعذر رؤيته حين يظهر وجهه المقنّع

من خلف حديد الشبابيك العالية فى الطابق العاشر. ويشاع فى العزبة أن عبدالجبار يلبس أقنعة حتى لا يظهر أثر الزمن على وجهه ولكى يظل على حالته التى عرفها به أهل العزبة قبل أن ينعزل عنهم فلا يطمعون فيه أو يفكرون فى الخروج عن طوعه. ولم يكتف عبدالجبار بمكان الدوار القديم وإنما فكر فى التوسع بدواره الجديد فبعث برجاله يغرون أهل العزبة بشراء مساحات من بيوتهم القديمة وأرضهم الفضاء بأسعار عالية وكلما اشترى قطعة من أرض تمدد بالدوار فيها من الأمام ومن الخلف ومن الجوانب حتى أصبحت امتدادات الدوار أشبه بأذرع أخطبوط أو سرطان تتخلل بيوت وشوارع وحوارى العزبة الصغيرة وهذه الأذرع الشاهقة الإرتفاع غير المتساوية فى الطول تبدو مخترقة وضاغطة وساحقة لبيوت الفقراء بجوارها والتى تبدو كحبات رمل أو كنمل صغير بجوار هذا المبنى السرطانى الشاهق والمتمدد باستمرار. ونتيجة لهذا التمدد المتزايد حجما والشاهق ارتفاعا ضاقت شوارع العزبة وحواريها، وضاقت نفوس أهلها، وأغلقت امتدادات الدوار عليهم كثيرا من المنافذ والطرقات وحجبت عنهم الشمس والهواء. وصار هذا الدوار السرطانى الشاهق يثير العجب ويثير الرهبة فى نفوس أهل العزبة بشكله غير المنتظم وحجمه الهائل، وقد أغرى هذا الأمر عمدا آخرين فى القرى المجاورة لبناء دوّارات مماثلة، ولم يقتصر الأمر على القرى بل امتد إلى أحياء شعبية وفقيرة فى المدن المزدحمة، وأصبح هذا الشكل السرطانى الشاهق والمتمدد فى الشوارع والحوارى نمطا هندسيا شائعا فى القرى والأحياء البائسة، وهو علامة جديدة على القوة والشكيمة والوجاهة والسيطرة، وأصبح مهندسوا المبانى يطلقون على هذا النمط الهندسى «دوّار عبدالجبار»، وأصبحوا يروجون له على الرغم من مخالفته لما تعارفوا عليه فى فنون الهندسة والبناء فشكل هذا البناء ليس دائريا ولا مربعا ولا مستطيلا ولا شبه منحرف، وقد راح بعضهم يقول بأن عدم انتظام شكل البناء يعبر عن خصوصية تناسب أحياء وقرى مصر والتى تتميز بالإلتواء والتعرج والإنسدادات وعدم الإنتظام وأن هذا يعرف فى علم الأشكال بال «شواش» وهو جمال الشكل غير المنتظم مثل الجبال وتشكيلات السحب. وأهل عزبة عبدالجبار لا يعنيهم هذه المجادلات الفلسفية أو النظريات الهندسية والجمالية، فهم يعانون من ضغط دوّار عبدالجبار على شوارعهم وحواريهم وأرزاقهم وأنفاسهم

لسنوات طويلة ولا يبدو لهذا الأمر نهاية فى الأفق، وكلما ذهبوا للشكوى لدى مأمور المركز تلقوا وعودا مطمئنة وسمعوا عن تهديدات تعيد عبدالجبار إلى رشده وتزيل تعدياته على شوارع العزبة وطرقاتها وبيوت أهلها، ولكن بعد وقت قصير يكتشف أهل العزبة أن عبدالجبار عرف كيف يتفادى كل هذا بطرقه الخاصة، فهو يعرف كيف يتعامل مع المأمور ورجاله، فكل شخص منهم له مدخله الذى يعرفه عبدالجبار جيدا، ويبدو أنهم استراحوا لهذا الوضع القائم خاصة أنهم يخشون إن ذهب عبدالجبار أن يسود الهرج والمرج وأن يتحكم الغوغاء فى مصير العزبة وهذا يشكل إزعاجا للسلطات وخللا بالأمن لا يحبه القائمون على الأمن ولا يرغبونه مهما كانت دواعيه. إضافة إلى أن محاولات إزالة الدوار أو امتداداته السرطانية فى الشوارع وبين البيوت وفوقها سيؤدى إلى انهيار الكثير من منازل أهل العزبة الآيلة للسقوط بطبيعتها، والتى أصبحت مستندة إلى جدران الدوار الأسمنتية المسلحة، أى أن الأمر تجاوز عبدالجبار وأهل عزبته إلى مشكلة هندسية يصعب حلها، وهذه المشكلة ليست قاصرة على أهل العزبة فقط بل يقال أن عبدالجبار يعانى منها هو شخصيا فنظرا للإمتدادات السرطانية للدوّار وسط الشوارع والبيوت لم يعد هناك مخارج مناسبة يخرج منها المقيمون فيه إن أرادوا الخروج، ولذلك اكتفوا بمعرفة ما يحدث فى الخارج عن طريق حرّاس الدوار المحيطين به من كل جانب والحصول على كل احتياجاتهم عن طريقهم، وقد أعطى هذا قوة وسطوة غير عاديين لشيخ الخفراء والذى أصبح يتباهى بين خاصته بأنه هو الذى يتحكم فى عبدالجبار وليس العكس، وأحيانا يراهنهم على تحديد موعد ظهوره خلف الشبابيك الحديدية بإشارة منه. وأخيرا قرر أهل القرية الذهاب للمحافظ ليجدوا حلا نهائيا لمشاكلهم المزمنة مع عبدالجبار، فاستقبلهم بابتسامة أبوية ملؤها الطيبة والحزم ووعدهم بحل المشكلة فى أقرب وقت، وكان واضحا أنه غاضب من تجاوزات عبدالجبار التى تضعه دائما فى حرج أمام الحكومة وأمام مجلس الشعب الذى شهد استجوابات كثيرة حول ظاهرة عبدالجبار وشائعات احتمائه بالحكومة مقابل خدمات وتسهيلات متبادلة، وأنه قرر وضع حد لهذا التحدى السافر الذى يمارسه خارج إطار القانون خاصة وأن صحف المعارضة أصبحت تتحدث بصوت مرتفع عن فساد عبدالجبار ورجاله وعن تفشى

هذه الظواهر السلبية فى القرى المجاورة وفى أحياء بعض المدن وأن هذا يهدد الأمن والسلام القوميين. وعلى الرغم من كل هذه الإعتبارات والوعود علم أهل العزبة أن عبدالجبار قد قام بعمل الإتصالات اللازمة لاحتواء غضبة المحافظ، ووعده برصف مدخل العزبة وعمل نافورة فى وسطها وتعليق لوحات فى شوارعها تحمل صورا للمحافظ مع الإشادة بإنجازاته، وإرشاد رجال أمنه على مثيرى الشغب ولصوص المواشى والقتلة فى العزبة والقرى المجاورة، ويبدو أن السيد المحافظ قد رضى عن ذلك أو على الأقل سكت بعد أن كان يهدد ويتوعد، أو نصحه أحد معاونيه بأن هذه العزبة لا يصلح معها إلا شخص مثل عبدالجبار بقبضته الحديدية ورجاله الذين يعرفون كيف يسيطرون على نزعات الشغب والفوضى التى تراود بعض أهل العزبة وربما تنتقل إلى غيرهم.

وحين تزوج عبدالجبار من عزيزه وهى من أجمل بنات الحى، كان الجميع يرى أن عزيزه تستحق ـ لجمالها وعراقة أسرتها ـ زوجا أفضل بكثير، وأن عبدالجبار بطبيعته الجامدة ومشاعره الجافة والباردة لا يعرف قيمة عزيزة ولا يقدر جمالها وجاذبيتها وسحرها، ولكن من المؤكد أن الحاج سالم قبل وفاته هو الذى دفع بهذا الزواج كما هى عادته دائما مع أهل العزبة حيث يعتبرونه أبا لهم ويسلمون له بكل شيء حتى بناتهم، وهم لا يجدون فى ذلك حرجا فقد ورثوا هذه التقاليد عن آبائهم وأجدادهم ويغرسونها فى أبنائهم، وهم كثيرا ما يتفاخرون بها، فطاعة الكبير ـ أى كبير ـ مقدمة لديهم على أى شيء. ومنذ أن تزوجت عزيزه من عبدالجبار لم تخرج من القصر، ولم تزر أهلها، ولم يعلم عنها أحد شيئا، وعرف الناس أن عبدالجبار يمنعها من الخروج ربما لإدراكه بأنها كثيرة عليه وأنها تفوقه فى كل شيء فحاول تحجيمها داخل نطاق قصره حتى لا تتمرد عليه، وبعض الذين رأوها منذ سنوات قالوا أنها لم تصبح عزيزة التى يعرفها أهل العزبة والتى تغنى بجمالها شعراء الربابة والصييتة فى الموالد والأفراح، وإنما أصبحت كائنا شاحبا ذاهلا لا تتكلم ولا تغنى بصوتها العذب الذى كان يذيب القلوب فرحا وطربا، وتوقف عقلها الذى كان مضربا للأمثال فى رجاحته. ومن وقت لآخر كان أهل العزبة يرون عزيزه تطل من أحد الشبابيك الحديدية العالية، ومع الوقت بدأت علامات الكبر تتسلل إلى وجهها الجميل (أو

الذى كان جميلا) وبدأت التجاعيد تعلن عن نفسها برغم محاولات التزين المبالغ فيها أحيانا، وقد تأكد الآن أن عزيزه تمر بحالة شيخوخه قبل الأوان، وأنها لم تعد زوجة لعبدالجبار بل أصبحت أسيرة لديه، أو درعا بشريا له، فعبدالجبار كان يهدد بقتلها إذا فكر أهل القرية فى إزاحته عن العمودية أو فكروا فى اقتحام أسوار الدوّار، وهو يعرف جيدا مدى خوف أهل العزبة على عزيزة (وعلى أنفسهم قبلها). وحين توسل أهلها لعبدالجبار لرؤية ابنتهم عارض ذلك بكل ماهو معروف عنه من عناد وتصلب، وقد تسربت أخبار بأن عبدالجبار قد ربط قدم عزيزه بقدمه حتى لا تستطيع الفرار، فعلى الرغم من حراسه الكثيرين إلا أنه لا يثق فى أحد، ويبدو أنه يعيش فى حالة خوف دائم على الرغم مما يشيعه هو عن نفسه من أنه لا يخاف ولا يتأثر بأى شيء. وقد شاع فى بعض الأوقات أن عبدالجبار قد مات وتنفس أهل القرية الصعداء فهم قد تعودوا أن يخلصهم الموت ممن يضيق عليهم حياتهم أو أرزاقهم، ولكن ماهى إلا أيام قليلة حتى بدأ وجه عبدالجبار يلوح من شبابيك الدوار الحديدية العالية وأصبح يتنقل من شباك إلى شباك بملامحه الجامدة المتيبسة والمتعالية، وحاول بعضهم أن يناديه ولكن يبدو أنه قد فقد سمعه لكبر سنه، أو هو يسمع ولكنه لا يشعر بالحاجة للرد على أحد (عنادا أو استكبارا أو احتقارا). ويعتقد بعض كبار السن فى العزبة أن الوجه الذى يظهر من شبابيك الدوّار العالية ليس لعبدالجبار وإنما هو وجه أحد أبنائه وهو يلبس قناع أبيه بعد موته، ولا يعرف الحقيقة إلا الله.

وهنا أسقط فى يد أهل العزبة وراحوا يطلقون الحكايات والنكات فى جلسات الحشيش حيث يضحكون ويمرحون ويبكون وينسون ويمارسون ـ كعادتهم ـ لعبة الإنتظار.

الباب الثاني
مصر والمصريون أثناء الثورة

كتبت الكثير من عناصر هذه الموضوعات إما في ميدان التحرير أو في المظاهرات المليونية وكان حرصي على ذلك مدفوعا بأن تحمل نبضا حيا مباشرا من هتافات الجماهير وروحها الثائرة الطاهرة، فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أن المصريين يصنعون حدثا هائلا سيقف أمامه التاريخ طويلا.

وليعذرني القارئ إن وجد تكرارا أو سوء تنظيم، فقد آثرت أن أنشر ما كتبته كما هو بدون تحسينات حتى يعكس الظروف الحقيقية التي عشناها كمصريين لحظة الكتابة.



في رحاب ميدان التحرير

لقد أصبح ميدان التحرير هو أيقونة الثورة المصرية، وهو مركز التجمع والتأثير والإلهام، وهو نقطة الإرتكاز للمسيرات المليونية في القاهرة والمحافظات، وهو النواة الصلبة للثورة والتي حاول نظام مبارك أن يكسرها بكل الطرق فلم تنكسر، ولهذا فكثير من معالم عبقرية الثورة المصرية تجدها في ميدان التحرير الذي أصبح حضنا للمصريين ورحما لثورتهم عاشت فيه ثمانية عشر يوما (من أجمل أيام مصر) حتى نضجت وأصبحت مولودا مصريا جديدا أزاح فرعون وهامان وقارون وجنودهم.

أي سر عظيم وضعه الله في هذا الميدان؟

وأي روح سرت فيه فجعلته مجالا روحيا يشحن كل من أقام فيه أو ارتاده بشحنة قدسية؟

ربما تكون أرواح الشهداء الأبرار ترفرف فوق هذا الميدان العظيم!!

ربما تكون روح الحرية والعدل والكرامة تسري في جسد كل من يرتاد الميدان!!

لقد تطهر أهل الميدان من أدران الفساد والحقد والضغينة والتعصب والطائفية والعنف... لقد سمت نفوسهم وأرواحهم فأصبحوا ملائكيين.. لقد تحولوا من السلبية واللامبالاة والخوف والتردد إلى الإيجابية والمبادرة والشجاعة والحسم.

إن ثمة إلهام لم يكن متفق عليه بوضوح منذ بداية الثورة في أن يتجه المتظاهرون إلى الميدان من ناحية شارع قصر العيني ومن ناحية دار القضاء العالي ومن أماكن أخرى لتتكون الكتلة الحرجة (مائة ألف أو يزيدون) اللازمة لإحداث التغيير، وقد

أجبر النظام مضطرا أو مراوغا على ذلك ولكن حين أحس بالخطر بدأت الهجمة البربرية وأظهر النظام القمعي وجهه القبيح بعد منتصف أول ليلة في الثورة فهاجم الجمع الحر الكريم المسالم بأقسى ما يملك من وسائل البطش فقتل من قتل وجرح من جرح وأصاب من أصاب، وظن أنه نجح في فض الإحتجاج الهائل وإخلاء الميدان وأدى تحية التمام لسيده القبع في قصر العروبة والذي تعالى على الناس ولم يكلف نفسه عناء مخاطبتهم أو محاورتهم. وعشنا كمصريين لحظات سوداء شعرنا فيها بالقهر والهزيمة الوطنية، إذ كيف تقهر القوة البوليسية إرادة شعبية بهذا الحجم، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن الشعب المصري لن يقبل هذه الإهانة وسيردها بعنف لأن في قبولها عار وطني وهزيمة جماعية مخجلة.... ولكن كيف وأين ومتى؟.

في صباح ٢٦ يناير ٢٠١١ م كنت أجتاز الميدان متوجها لفندق سميراميس لحضور مؤتمر الجمعية العالمية للطب النفسي حيث كنت مكلفا أنا والأخ العزيز الدكتور وائل أبو هندي والأخ العزيز الدكتور أحمد عبدالله بجلسة تحت عنوان: «مواجهة الكوارث والأزمات» (وتعجبنا من موافقة موضوع الجلسة المعدة سلفا من شهور مع ما يحدث في وقت انعقاد المؤتمر وعلى بعد خطوات منه)، وكان الميدان وقتها خاليا من المتظاهرين بينما تحتله مجموعات كبيرة من الأمن تلبس ملابس غريبة وتتسلح بأسلحة غير معتادة إضافة إلى أعداد كبيرة من قوات الأمن المركزي المعهودة في شوارع مصر طوال عهد حسني مبارك. وبالطبع تأثر هذا المؤتمر الدولي بالأحداث حيث لم يستطع الكثيرون من المصريين والعرب والأجانب الوصول إلى الفندق المجاور لميدان التحرير، وحين انتهينا من الجلسة العلمية خرجت وتوجهت نحو الميدان فوجدت أعدادا كبيرة من الناس تأتي من الشوارع المؤدية للميدان تحاول الدخول ولكن قوات الأمن تمنعهم وقد شكلت كردونا ضخما حوله حتى لا يتكرر ما حدث يوم ٢٥ يناير.

ولم تستطع قوات الأمن ـ رغم ضخامتها ـ بعد ذلك من منع التسلل إلى الميدان ولكن الأعداد لم تكن كبيرة بطبيعة الحال، إلى أن جاءت جمعة الغضب وتحرك المصريون بوعي مدروس هذه المرة من كل حدب وصوب نحو الميدان ليشكلوا النواة الصلبة للثورة والتي أصبح عصيا على الأمن كسرها، بل لقد انهار الأمن في

ذلك اليوم وانسحب من الشوارع بطريقة مزرية ومهينة ظلت مؤثرة في الحالة النفسية لضباط الشرطة بعد ذلك (وما زالت). وقد أدت التجمعات المتتالية والمتناثرة في القاهرة والمحافظات من يوم ٢٥ إلى يوم ٢٨ يناير إلى الضغط على الأمن ليكون في حالة استنفار دائمة بكل تشكيلاته الأصلية والإحتياطية ولأوقات ممتدة لدرجة أن الجنود لم يكن لديهم وقت كاف لتناول الطعام والشراب أو للذهاب للحمام، وقد ساهم هذا في انهيار القوة الأمنية مساء جمعة الغضب.

وعلى الرغم من برودة الجو في شهر يناير إلا أن جموع المعتصمين في الميدان كانوا يشعرون بالدفء الجماعي ويدبرون أمورهم الحياتية في الميدان حسب استطاعتهم، وكانت هناك مشكلات صعبة أهمها: توفير الطعام وإدخال البطاطين والخيام وحل مشكلة دورات المياه لأعداد هائلة من البشر، والأهم من ذلك كله تأمين مداخل الميدان ضد كل من يحاول اقتحامه من البلطجية وميليشيات الحزب الوطني وفلول الأمن.

وهنا ظهرت عبقرية المصريين (وهي تتجلى دائما في الشدائد) فقد تشكلت لجان إعاشة ونظافة وإعلام وأمن وعلاج وصيانة، وأصبحت هناك دولة تلقائية ومنظمة ومتحضرة في الميدان... دولة بديلة لدولة مبارك التي ترنحت وأصبحت تلفظ أنفاسها الأخيرة. وظهر ما عرف باللجان الشعبية، والتي انتشرت بعد ذلك في ربوع مصر تحمي الناس بعد أن انهار الأمن بهروب أو انسحاب أو تخلي الشرطة.

وتحول الميدان إلى محل إقامة لعدد كبير من خيرة شباب مصر وشيوخها ونسائها ومثقفيها ومفكريها، ولم يكتف هذا الجمع العظيم بالإعتصام بل راحوا يمارسون نشاطات متعددة بعضها يتجه نحو الحشد السياسي وبعضها نحو إثارة العواطف الوطنية من خلال الأغاني والأشعار وبعضها مارس الكتابة أو الرسم أو عمل تشكيلات ذات معنى ثوري بالحجارة التي كانت تجمع للدفاع عن الميدان. وفي المساء تكون حفلات السمر والنقاشات المفتوحة رغم التهديد الدائم باقتحام الميدان وقتل من فيه. لقد تجلت العبقرية المصرية والحضارة المصرية في الميدان، وتحول المكان إلى مساحة من الإبداع الإنساني المتميز على كل المستويات، ولهذا أصبح الميدان مزارا حتى لمن لم يشاركوا في الثورة.

ولست أنسى ما حييت تلك الأغاني الوطنية التي كانت تبث من الإذاعة الداخلية في الميدان، فتملأ النفس بمعاني الوطنية والإنتماء حيث تعيد هذه الأغاني ذكريات وطنية عديدة جرت في إبان ثورة يوليو ١٩٥٢ م، وأحداث العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ م، وانتصار أكتوبر ١٩٧٣ م، فكأن الثورة المصرية في ٢٥ يناير تستلهم الروح النضالية المصرية في كل المراحل وتكثفها وتشحن بها الثوار البطال في ساحة التحرير وفي غيرها من الساحات في السويس والإسكندرية والمنصورة والزقازيق وغيرها، إذ كانت روح ميدان التحرير تواكبها روح مماثلة في تلك الأماكن، حتى أصبح في كل محافظة ميدان تأسيا بميدان التحرير.

ومن الأشياء التي كانت مؤثرة قصيدة الميدان للشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودي والتي خرجت جديدة طازجة ساخنة وملهمة في وقت الثورة فكان لها أثر كبير في الدعم المعنوي للشعب المصري والتي أدرك فيها سر وسحر هذا الميدان ومن وقف فيه حيث يقول في أحد مقاطع القصيدة:

يادي الميدان اللي حضن الفكرة وسهرها

يادي الميدان اللي فتن الخلق وسحرها

يادي الميدان اللي غاب اسمه كتير عنه وصبرها

ما بين عباد عاشقة وعباد كارهة

شباب كان الميدان أهله وعنوانه

ولا في الميدان نسكافيه ولا كابتشينو

خدوده عرفوا جمال النوم على الأسفلت

والموت عارفهم أوي وهما عارفينه

لا الظلم هين يا ناس ولا الشباب قاصر

مهما حاصرتوا الميدان عمروا ما يتحاصر

فكرتني يا الميدان بزمان وسحر زمان

فكرتني بأغلى أيام فى زمن ناصر

ولا ينسى رواد الميدان قصائد الشاعر الكبير عبدالرحمن يوسف (شاعر الثورة وأحد صناعها) والشاعر الكبير هشام الجخ، واتضح في هذه الظروف الدور الهائل للفن الراقي والأدب الرفيع في بث روح الوطنية والإنتماء ورفع الروح المعنوية للثوار.

وأجواء الميدان في هذا الوقت كانت عجيبة، إذ بمجرد أن تجتاز نقاط التفتيش وتدخل إلى ساحة الميدان تشعر أنك في مجال مختلف، وتوحي إليك الخيام والناس النائمون على الأرض بأجواء روحانية تشبه تلك التي تجدها في الأراضي المقدسة، ويبدو أن المساحة المشتركة بين الميدان والأراضي المقدسة هي حالة التطهر التي وصل إليها الناس وحالة الإخلاص وحالة التفاني وحالة الزهد في تفاهات الحياة وحالة التعلق بمعالي الأمور وحالة بذل النفس والمال في سبيل القيم العليا سعيا لوجه الله. هذا الصفاء وذاك النقاء وتلك الأخوة قليلا ما تراها إلا في منى وعرفات والمزدلفة، والآن قريب منها في ميدان التحرير، إنها حالة السمو والرقي الإنساني في مواجهة شرور النفس وشرور الناس وشرور الحياة، إنها نزعة الخير التي تحرك الجميع في مسارات تقودها وتوجهها بوصلة الضمير النقي العفي.

وفي هذه الأجواء الروحانية الصافية ذابت الخلافات وتوارت العصبيات والطائفيات وانصهر الجميع (وهم كانوا قبل ذلك مختلفين ومتصارعين)، فترى المسلم بجوار المسيحي، وتري الليبرالي بجوار الإخواني، وترى اليساري بجوار السلفي، وترى الرجال والنساء والأطفال والشيوخ والمعاقين، الكل يشكل منظومة متناغمة، وحركة التجمعات والتظاهرات تتكون بنظام يتشكل في وعي الناس دون أن يدروا في كثير من الأحيان.

وكان يتشكل رأي عام في الميدان من خلال اللافتات والشعارات والهتافات والإذاعة الداخلية التي تعرض آراء كل الإتجاهات. ولم تكن ثمة قيادة مركزية مشخصنة، ولكن قيادة جماعية متناغمة.

والميدان بما فيه من زخم إنساني هادر كان يغطي على الأشخاص مهما كانت

قيمتهم وقاماتهم ومهما كان حجمهم، فكنت ترى شخصيات مهمة في السياسة والفكر، أو نجوم فن وغناء، أو أبطال كرة قدم يتجولون في الميدان فلا ينبهر بهم أحد كما كان معتادا قبل ذلك، إذ أن المشهد في ساحة التحرير أكبر من الأشخاص حتى لو كانوا نجوما متألقين.

وتبقى صورة الميدان بعد ذلك هي أجمل صور الثورة المصرية، وسيظل الميدان ـ إن شاء الله ـ رحما تولد منه نهضة المصريين وثوراتهم ضد الإستبداد والظلم والقبح ـ ففيه الملتقى وفيه الإلهام الوطني وفيه الإلتحام والإنصهار وفيه القوة الجماعية التي ترهب الطغاة والمفسدين.

كسر الجدار الأمني في جمهورية الخوف

كان مبارك يشعر بخوف عميق انعكس على نظام حكمه طوال ثلاثين عاما على الرغم من ادعاءاته في تصريحات كثيرة بأنه لا يخاف ولا يتأثر ولا يهتز وعلى الرغم من محاولاته دائما أن يظهر بوجه كأنه قناع من الجبس لا تبدو عليه أية مشاعر، بل إن هذه الإدعاءات وهذه المحاولات هي نفسها دليل على وجود الخوف الهائل والدفين في أعماقه، وأن ما يظهر على السطح هو محاوللات تسمى رد الفعل العكسي، بمعنى أنه يظهر عكس مابداخله.

وربما يكون مصدر هذا الخوف الدفين هو إحساسه بعدم جدارته بالمنصب فقد وصل إليه بالصدفة البحتة، حين كان السادات يريد أن يعين نائبا له بمواصفات معينة لا تشكل خطورة عليه فوجد في مبارك هذا الشخص الذي يتسم بقدرات محدودة وإمكانات فقيرة على الرغم من كونه كثير العمل وكأنه يعوض ضعف ملكاته بكثرة عمله. ولكي يحافظ على هذا المنصب الكبير الذي وصله دون استحقاق كان لابد وأن يكون قوة أمنية هائلة لذلك أعطى جل اهتمامه لوزارة الداخلية ومباحث أمن الدجولة على وجه الخصوص ليشكل بذلك درعا يحميه، فهو أشبه بمن اختطف شيئا ليس من حقه ويحاول أن يحتفظ به فيحوطه بذراعيه ويراوغ بجسده حتى لا يفقده. الشيء الثاني الذي فعله هو أنه قام بالتخلص من كل أنواع المعارضة أو التهديد لكرسي الحكم الذي يجلس عليه فكان كلما ظهر شخص أو ظهر حزب أو ظهرت قوة أو جماعة يقوم بالتخلص منهم بأي طريقة حتى يشعر بالطمأنينة وهو جالس على كرسي الحكم.

ولما كان يفتقد إلى القدرات العقلية العالية وإلى الرؤية الثقافية والحضارية لذلك استبعد العلماء والمثقفين وأحاط نفسه بالمنافقين والوصوليين والإنتهازيين الذين يمجدونه طول الوقت ويستغلون قربهم منه ليكونون ثروات هائلة وفي المقابل يمنحونه الطمأنينة على السلطة التي توحد معها وأصبحت تشكل حياته نفسها.

ولما كان في أعماقه يشعر باحتقار العلماء والمثقفين ورواد الفكر في المجتمع لذلك كان يحاصر بقوات أمنه الجامعات والنقابات بشكل مستامر حتى أن مشهد عربات الأمن المركزي السوداء أو الزرقاء وهي تشكل حلقة حول كل جامعة وكل نقابة وكل تجمع كانت من المشاهد الثابتة في الحياة المصرية في عهد مبارك. ومشكلة مبارك هو أنه كان لا يفهم في السياسة أو الثقافة ولا يقرأ ولا يريد أن يعرف إلا مايعرفه، ولهذا كان لا يستطيع محاورة أحد أو إقناع أحد أو سماع أحد، ولهذا انقطعت الصلة بينه وبين كل رموز السياسة أو الثقافة أو الفكر، وبما أنه يشعر في أعماقه بالدونية تجاه هؤلاء لذلك تعالى عليهم واحتقرهم وصدر لهم عصا الأمن المركزي وحذائه وكأنهم في نظره لا يستحقون غير ذلك.

وشيئا فشيئا جف بحر السياسة في مصر وتوحشت جمهورية الخوف التي لا تقوم وتستقر إلى في وجود أعداد هائلة من الأمن المركزي تشكل جدارا أسود كئيب يغلق كل منافذ التغيير، ويحرك هذا الجدار بل يحرك كل القوى المؤيدة لمبارك كتائب من أمن الدولة الذين وهبوا أنفسهم للحفاظ على النظام ورموزه وأصبحوا ضد الشعب على اغعتبار أن الشعب المصري لديه نوايا التمرد على الحكم القائم، فكانت كل محاولة للنداء بالتغيير أو الإصلاح تجهض في مهدها قبل أن تصل لأي درجة تشكل أي تهديد للحكم. وكان لابد من إثارة الفزع لدى المعارضين بل لدى الشعب بأكمله وذلك من خلال القسوة الشديدة في التعامل داخل مقرات أمن الدولة وداخل أقسام الشرطة، تلك القسوة التي كانت تتمثل في عمليات تعذيب حتى الموت أثارت الرعب في نفوس الجميع وأشعرتهم بأنهم أمام قوة لبوليسية باطشة ومتحللة من كل ضوابط القانون، ولهذا عاش المصريون في عهد مبارك في حالة من الرعب جعلتهم ينصرفون عن السياسة وينشغلون بلقمة العيش ويتجنبون المواجهة مع جحافل الأمن المركزي التي كانت تظهر في الشوارع عند أي بادرة مطالبة بتغيير أو إصلاح.

وقد نجحت جمهورية الخوف في بث الرعب في نفوس الناس لسنوات طويلة، ونجحت في تثبيت حسني مبارك على كرسي الحكم لسنوات طالت حتى الملل، وكانت تعد لتسليم الكرسي لابنه جمال وبذلك تحول الجمهورية إلى ملكية.

لذلك كان لابد من كسر حاجز الخوف لدى الناس كي يتم التغيير، وبالفعل بدأت محاولات جريئة ومحدودة التأثير في البداية قام بها أعضاء حركة كفاية والإخوان المسلمون وحركة ٦ غبريل وحركة ٩ مارس والجمعية الوطنية للتغيير من خلال وقفات احتجاجية محدودة عددا وزمنا ولكنها كانت تمثل ما نسميه في علم النفس بتقليل الحساسية التدريجي، أي تقليل حساسية الناس تجاه الخوف من السلطة بشكل متدرج. وقد تحقق هذا الهدف بالفعل فمنذ ٢٠٠٤م والوقفات الإحتجاجية تتصاعد حتى شملت فئات كانت بطبيعتها بعيدة عن السياسة وبطبيعتها مملوءة بالخوف من السلطة، ولكن هذه الفئات خرجت اقتداءا بالمجموعات السياسية سابقة الذكر ولكنها هنا خرجت تطالب بحقوقها في المعيشة اليومية كزيادة الأجور وتحسين أحوال المعيشة. وكانت هذه الإحتجاجات تتصاعد وتنذر بالتوسع والإنتشار، وكان المحللون السياسيون والغجتماعيون والنفسيون يحذرون من دلالات ذلك التوسع والتنامي ولكن السلطة القائمة آنذاك كانت لا تسمع ولا تقرأ ولا تفهم ولا تستجيب إلا في حدود المراوغة وكسب الوقت.

وبعد أن وصل هذا الأسلوب الإحتجاجي إلى درجة معقولة كان لابد من تحرك كبير يكسر حاجز الخوف لدى الملايين حتى تتحرك وتشكل الكتلة الحرجة اللازمة لتعتة النظام الجاثم على الصدور لثلاثين سنة والذي لاينوي الرحيل في المستقبل القريب أو البعيد. وهنا دخل البرادعي (المدير السابق لهيئة الطاقة الذرية) في المعادلة وبدأ هو ومجموعة من الشباب من حوله يلفتون النظر لآفاق أوسع في الحركة، آفاق نوعية تهدد استقرار النظام بشكل حقيقي، ومن هنا بدأت فكرة جمع مليون توقيع من المصريين على المبادء الستة للتغيير، وكان هذا يتم في الواقع بشكل حي أو من خلال الإنترنت، وتم جمع المليون توقيع، وكان هذا يعني أن مليون مصري اجتمعت إرادتهم على التغيير، ولكن الأمر كان لا يزال حبرا على ورق أو حتيت بدون حبر لأولئك الذين وقعوا (أونلاين) على الإنترنت، ولهذا كان بعض الناس يسخرون من

محاولات البرادعي ومن معه من الشباب. واستمر الشباب في مواصلة الحشد على الواقع الإفتراضي من خلال صفحات الفيس بوك والتويتر، وكانت تلك الفترة بمثابة حضانة للثورة، حيث تشكلت المفاهيم وتوافقت الرؤى، وتحددت الأهداف، وهذا بمثابة بروفة تخيلية للثورة، وهذا مهم جدا من الناحية النفسية، إذ لكي تحدث تغييرا معينا فإن من المفيد أن تمارس هذا التغيير في الخيال أولا لكي تنجح في ممارسته في الواقع بعد ذلك. وهذا ما حدث إذ بدأ الشباب يفكرون ويخططون لنقل ما تم من نجاحات في الواقع الإفتراضي إلى الواقع الحقيقي في الشوارع والميادين، فكان لابد من النزول إلى الشارع وكسر حاجز الخوف وكسر الجدار الأمني الرهيب.

وبالفعل تم التوافق على يوم ٢٥ يناير ٢٠١١م وهو يوم له دلالة عميقة إذ يمثل عيدا للشرطة، وكأن الرسالة هي أن الشرطة أصبحت تمثل الحاجز الأهم أمام التغيير والإصلاح، وأن ثمة حاجة لكسر الإرادة الأمنية الموالية لمبارك وأسرته وعصابته ونظامه. وتمت الوقفات في ذلك اليوم أمام دار القضاء العالي وأمام نقابة الأطباء وفي بعض الأماكن الأخرى، وكالعادة أحاطت قوات الأمن المركزي بتلك الوقفات لمنع انتشارها، وهنا كانت أهم نقطة في التحول النفسي المؤدي لنجاح الثورة، إذ لم يكتف المتظاهرون هذه المرة بالوقوف في أماكنهم كالعادة، وإنما صمموا على كسر الحاجز الأمني والخروج من نصف الدائرة الضيق المتاح لهم والإنتشار في الشوارع والميادين، وفعلا كانت المجموعات الأولى من المتظاهرين قد اكتسبت زخما ثوريا ونفسيا وأخلاقيا مكنها من تحمل الثمن واختراق الجدار الأمني وكسر الإرادة الأمنية والإنتشار في الشوارع ليرى بقية الناس هذا المشهد الشجاع النبيل فيتحركون معهم وتتسع دوائر الشجاعة لتشمل عشرات بل مئات الآلاف ثم الملايين بعد ذلك، وكانت الحركة التلقائية والعبقرية تجاه ميدان التحرير، والذي كان بمثابة الرحم للثورة.

ولم يكن كسر حاجز الخوف وليد شهور بل كان تراكما تم على مدى سنين شارك فيه عدد كبير من الكتّاب والمفكرين كسروا صنم الحاكم وحطموا قدسية الرئيس الكاذبة وجرأوا الناس على رفع الصوت، ولهذا فالثورة المصرية ليست ثورة الشباب وحدهم بل هي ثورة الشعب المصري بأكمله الذي شعر وعيه العام بخطورة استمرار حكم مبارك وعصابته ونظامه فهب ذلك الوعي يدافع عن وجوده ويوقف عملية

الإنتحار الحضاري التي كاد المجتمع المصري أن يصل إليها. ولهذا كانت قيادة الثورة في يد العقل الجمعي المصري الذي حرك أحداث الثورة بعبقرية يعجز عنها أي عقل منفرد أو حتى مجموعة عقول مجتمعة.

وتم التأكد من كسر الجدار الأمني وكسر الإرادة الأمنية يوم ٢٨ يناير يوم جمعة الغضب حين انهار الجهاز الأمني تماما وانسحب من الشوارع، وقام المصريون بتأمين أنفسهم بأنفسهم من خلال لجان شعبية تم تشكيلها بسرعة مذهلة، وهذه كانت من عبقريات هذه الثورة العظيمة أنها كونت جهازا أمنيا بديلا، بل كونت في التحرير وفي الميادين الأخرى بالأقاليم ما يشبه نظاما بديلا للنظام الذي سقط.

ثورة جيل عربي مختلف

(رؤية تحليلية لثورة الشباب العربي ضد الهوان)

كان جيل الأجداد يرتعد من العمدة وشيخ الخفراء ويدعو للوالي بطول العمر والبقاء، وكان جيل الآباء يهرب فزعا من أي «بذلة ميري» ويقبل أيدي الحاكم ورأسه وكتفه وربما قدميه ويدعو له بدوام الحكم وتوريثه لأبنائه وأحفاده، وحين ينصرف من حضرته يلعنه في سره فإن لم يستطع ففي منامه. واستقرت هذه الصورة في إدراك أولي الأمر العرب فتعاملوا مع الشعوب العربية على هذا الأساس لسنوات طالت حتى الملل، بعضهم يكتفي بالترهيب وبعضهم يمزج الترهيب الواسع بقليل من الترغيب، وسادت قناعة لدى القاصي والداني بأن الشعوب العربية ليست شعوبا وإنما رعية (مأخوذة من رعي الغنم وليس من الرعاية)، وليسوا مواطنين وإنما ضيوف ثقلاء على أولي الأمر إن شاءوا أكرموهم وإن شاءوا صرفوهم أو أهانوهم. ومع طول الوقت وتنامي الخوف اكتسبت الشعوب العربية أخلاق العبيد وتنازلوا لحكامهم طوعا أو كرها عن الحرية والكرامة الإنسانية ورضوا بلقمة العيش المغموسة في المذلة والهوان. واستدعت الذاكرة التحليلية تعرض غالبية الشعوب العربية للإستعمار مرات عديدة من أراذل البشر وبادر المحللون بالقول بأن الشعوب العربية شعوبا قابلة للإستعمار، وحين تحررت تلك الشعوب من الإستعمار الأجنبي وقعت في قبضة بعض أبنائها الذين ألغوا إرادتها وسلبوا خيراتها واستبدوا بها فأصبحت تلك الشعوب توصف بأنها «قابلة للإستحمار».

الآن قد تغير الوضع وظهر جيل جديد لم يفهمه الآباء ولم يفهمه أولي الأمر،

جيل لم يتعود تقبيل أيدي أبيه أو عمه أو جده، جيل لا يخشى الكاب أو النجمه أو الدبوره، جيل بدا مستهترا بالضوابط والقوانين فخرج بسيارته يقود بسرعة جنونية ويقطع إشارات المرور، جيل لا يشرب اللبن مساءا ولا ينام مبكرا، جيل تمرد على نظام التعليم وعلى القيم السائدة، جيل دخل على الإنترنت منذ نعومة أظفاره وتجول في كل المواقع ورأى كل شيء وأي شيء دونما استثناء أو خجل أو استحياء، ورأى وعرف في طفولته المبكرة مالم يره أو يعرفه آباؤه في شيخوختهم المتأخرة، جيل كبرت طموحاته وقصرت إمكانياته، جيل تعرض لإغراءات بالمتعة والرفاهية والصعود ثم اكتشف أن إمكاناته لا تسمح بشيء من ذلك، جيل اطلع على أنماط الحياة في دول العالم المتقدم فرأى الحرية والمساواة والعدل وحقوق المواطنة والرفاهية ووسائل المتعة ثم حين أغلق جهاز الكومبيوتر رأى واقعا تعسا في بيته ووطنه، جيل رأى ديموقراطية حقيقية في أكثر دول العالم بينما وطنه مازال يركع للحاكم الأبدي ويدعو له ولأولاده بدوام البقاء، جيل رأى الشفافية في بلاد كثيرة بينما رأى في بلده كل ألوان الفساد واللف والدوران والألاعيب الثعبانية والثعلبية، جيل عجز أن تدور أحداث حلمه داخل حدود الوطن فكفر بالوطن وظل ينتظر بلهفة تلك اللحظة التي يعبر فيها الحدود إلى وطن آخر أكثر عدلا وحرية وجمالا وشفافية وديموقراطية وعطاءا، جيل حاول الهروب من الوطن فغرق على سواحل أوروبا أو تجمد في جليد غاباتها، جيل رفض أن يتلوث وعيه بأفكار الآباء الإنهزامية البالية فتمرد على كل شيء حتى على نفسه، جيل وجد بعضه معرضا للإنتحار يأسا وكمدا دون أن تمتد إليه يد المساعدة حتى لو أعذر وأنذر واستغاث وهدد، جيل يئس من الكبار الذين تربوا على الكذب والنفاق والفهلوة والغش والخداع والرشوة والمحسوبية والذل والهوان وأخلاق العبيد، جيل يملك الكثير من الإمكانات والمهارات والطموحات ولا يجد لها مكانا في وطنه، جيل عجز عن تحقيق حلمه في زواج من أحبه فتورط في علاقات ألهبت ضميره فاستبدلها بزواج عرفي عله يشعر ببعض الطمأنينة، جيل تلقى تعليما فارغا من المضمون ومتخلفا عن العصر وتسلم في نهاية مشواره المضني ورقة (شهادة) اكتشف أن ليس لها قيمة في سوق العمل أو معترك الحياة، جيل حاول الهروب بالإنغماس في المخدرات أو سماع الأغاني أو مشاهدة الأفلام على الإنترنت

ولكنه حين يفيق يشعر بالإنحدار والهوان أكثر فأكثر، جيل حاول البحث عن معنى عميق لحياته لدى الدعاة الدينيين فاكتشف أنهم سطحوا فهمه وزيفوا وعيه ودعوه لمزيد من الإستكانة والخضوع لكل كبير واختزلوا قضيته في لحية وثوب وسواك وبعض الطقوس، جيل اكتشف أن حكامه ربضوا على أنفاسه سنوات طوال عجاف وخدروا وعيه بوعود تتجدد مع كل دورة حكم وطالبوه بالصبر حتى تؤتي السياسات نتائجها في المستقبل القريب واكتشف أنه يجري وراء سراب، جيل اكتشف أن ثمة تمثيلية تجري في وطنه يشارك فيها أشخاص يسمون أنفسهم رؤساء أحزاب وقادة معارضة ورموز فكرية وثقافية والجميع في النهاية يسعون لمصالح شخصية ضيقة ويتبنون مواقف براجماتية انتهازية ويعملون على ترسيخ وتثبيت الوضع القائم لأجل غير مسمى.

ربما يشكل «محمد بوعزيزي» في لحظة حرقه لنفسه تجسيدا مكثفا لأزمة هذا الجيل من الشباب العربي، فهذا الشاب قد حصل على مؤهل عال يفترض أن يؤهله لحياة كريمة في وظيفة لائقة، ولكنه لم يجد ذلك وإنما اضطر (كي يعيش) أن يعمل على عربة خضار، ولنا أن نتصور قدر الهوان الذي يشعر به كل يوم وهو يجر أو يدفع عربة الخضار ليعود بقروش قليلة آخر النهار بالكاد تسد رمقه، ولنا أن نتصوره وهو جالس مع نفسه يحلم بشريكة حياته التي حلم بها سنوات طويلة، كيف يتقدم لها ولأهلها بأنه بائع خضار على الرغم من كونه حاصل على مؤهل علمي، وكيف يتخيل حياة أبنائه ونظرتهم إليه وهو يقضي يومه في الشارع على هذه العربة. وللعلم فإن الذين وصفوا محمد بوعزيزي من أهله وجيرانه وأصدقائه ذكروا بأنه كان شابا نشطا واعدا مبدعا ومحبا للحياة، وهذا يجعله أكثر وعيا وألما بما يحدث له. إذا كنا قد استطعنا أن نستوعب الأزمة التي عاشها بوعزيزي حتى هذه المرحلة فإن بإمكاننا أن نقترب من اللحظة الحرجة التي جعلته يفضل الموت حرقا على تلك الحياة (وهي حالة مرشح لها الكثير من الشباب العربي المحبط)، وذلك حين أتت الشرطة لتخطف منه لقمة عيشه الجافة (ممثلة في عربة الخضار) وحين يعترض على ذلك (كأبسط حقوقه الإنسانية) تصفعه امرأة «شرطية» على وجهه فتهين كرامته كرجل وتهين كرامته كمواطن وتهين كرامته كإنسان. وربما يكون في طبقات وعيه

إحساس بالهوان والإذلال والغضب من «امرأة» أخرى غير تلك الشرطية، امرأة هي زوجة الحاكم لبلده وهي تتحكم في ثروات البلد وتنتزعها من الشعب وتوزعها على أقربائها، أو يكون في طبقات وعيه امرأة أخرى يذهب ليتقدم لخطبتها فتنظر له باذدراء على أنه بائع خضار في الشوارع، أو امرأة أخرى أحبها وحلم بزواجها ولكنها هجرته نظرا لحاله المتردي. إنه إحساس الهوان والإذدراء ذلك الإحساس الذي يسيطر على كثير من الشباب العربي وهو يرى نفسه «لا شيء» ولا يعبأ به أحد ولا يهتم به أحد ولا يحترمه أحد. تلك هي اللحظة الفاصلة التي شعر فيها بوعزيزي بمشاعر مركبة ومعقدة منها غضبه الشديد من المرأة التي أهانته وأذلته ومن الحكومة التي أفقرته وسلبته حقوقه وحريته ومن الناس الذين خذلوه ولم يدافعوا عنه في محنته، وربما كره نفسه لأنه رضي بالمهانة والذل والخضوع، ولأنه ضعيف أمام كل هذه القوى المسيطرة عليه فقد توجه بغضبه وعدوانه نحو ذاته فدمرها بأقصي درجات التدمير وهي الحرق، وكانت صورته وهو منحني أو راكع تحت وطأة الألم والشعور بالهوان ملهمة ليس فقط للشعب التونسي كي يهب ويطالب بحقوقه، ولكن للشعوب العربية كلها التي عاشت نفس الظروف بأشكال مختلفة. وتوالت أحداث الإنتحار حرقا بين أفراد عديدين في أكثر من بلد عربي ربما تقليدا لنموذج بوعزيزي الذي نال شهرة إعلامية واسعة وربما رغبة في أن يتكرر سيناريو التحرر التونسي في بلاد عربية أخرى تهفو نحو التغيير من سنوات طويلة وربما لإثارة الإنتباه نحو معاناة الناس لدى سلطات عربية فقدت القدرة على سماع معاناة الناس مهما ارتفع صوتها، وربما انتقاما من ذات المنتحر وكراهية واحتقارا لها لأنها رضيت بالذل والهوان سنوات طوال، ومن هنا نستطيع القول بأن ظاهرة استشرت في العالم العربي وهي «حرق الذات» أو «الإنتحار الإحتجاجي» أو «البوعزيزية».

واستنفر المستبدون على طول الوطن العربي وعرضه كلهم يرددون عبارة واحدة «نحن لسنا مثل تونس»، والجميع يعلم بأنهم «أسوأ من تونس» لأنهم يمارسون القهر السياسي والفساد بطرق ملتوية، وهنا فقط يصدق قولهم بأنهم ليسوا مثل تونس. وقد فوجئ هؤلاء الذين حاولوا الإستمرار في الإنكار بموجات الإحتجاج والغضب تجتاح شوارعهم طلبا للخبز والحرية والعدل والمساواة والديموقراطية والكرامة

الإنسانية، حدث هذا في مصر واليمن والجزائر والأردن والسودان ولبنان. والمراقب للأحداث والتداعيات يدرك بوضوح أننا أمام ثورة شعبية عربية حقيقية لايحركها تجار السياسة ولا يحركها المنظرون والفلاسفة، وإنما يحركها ذلك الشباب الذي وصفناه آنفا بكل مزاياه وعيوبه، وقد نجح فعلا هذا الشباب في تحريك الشارع العربي بقوة وفعالية بعد أن يئس الجميع من إمكانية قيامه من سباته العميق، وكان الرأي السائد هو أن الشعوب العربية شعوبا ليست ثورية بطبيعتها، وأنها شعوبا منقادة قابلة للإستهواء والإستلاب والقهر والإغواء والإحتواء والإستعمار والإستحمار، فإذا بهذا الشباب يغير هذه النظرة ويفعل شيئا مختلفا. ولقد استخدم أدوات جديدة على الجيل القديم، تلك الأدوات التي كان يقضي فيها ومعها ساعات طويلة مثل الإنترنت والموبايل، هاهو الآن يستخدمها للحشد والتنظيم، وينشئ بها غرف عمليات، ويدير بها المظاهرات والإعتصامات بشكل حيّر المراقبين وأدهشهم.

وشعور الهوان لدى الشباب العربي ليس فقط من العوامل والظروف الداخلية وإنما من القهر الخارجي الذي يعانيه حين تتعامل إسرائيل وأمريكا مع بلاده وغيرها من البلاد العربية بقدر هائل من الإستعلاء والإحتقار والإذلال، وحين يحاول أن يأخذ موقفا تجاه كل هذا يفاجأ بموانع وعقبات داخلية، ويفاجأ باستسلام وتسليم أولي الأمر، ويفاجأ بضياع الحقوق العربية وامتهان الكرامة العربية واحتلال الأراضي العربية وسلب الإرادة العربية واحتقار الذات العربية.

وإذا حاولنا قراءة الشعارات المرفوعة في المظاهرات الأخيرة في تونس ومصر والجزائر واليمن والأردن ولبنان وغيرها فهي تتركز حول لقمة العيش والبطالة ورفض الإستبداد والمناداة بالحرية والعدل والمساواة ورفض التمديد والتوريث، ووراء كل هذا تجد محورا هاما وهو الشعور بالهوان، ذلك الشعور الذي أصبح يسيطر على المواطن العربي ويوخز وعيه، ويزداد ذلك الوخز كلما ازدادت مساحة الوعي، ومساحة الوعي تزداد كل يوم خاصة مع الوسائط الإعلامية الحديثة والمتعددة.

والصورة الآن هي كالتالي: أنظمة حكم عربية شاخت على كراسيها وتجاوزها الزمن منذ سنوات بعيدة وهي مصرة على التشبث بكراسيها بأي ثمن وبأية طريقة

حتى لو تفتتت أو ضاعت أو احترقت الأوطان، وحتى حين تشعر باستحالة أن تعيش للأبد تسعى لتوريث السلطة للأبناء، وفي حالات الخطر نراهم يركبون طائراتهم ويحملون أموالهم ويتركون الوطن يحترق بأهله ويعيشون في رفاهية في البلد الذي يقبل إقامتهم، وفي المقابل نرى شبابا تفتحت عينه على عوالم وتقنيات حديثة وأفكار جديدة لاتفهمه تلك الأنظمة ولا تتواصل معه ولا تضعه في الإعتبار، وهذا الجيل ليس قابلا للخداع أو للإحتواء أو للإستهواء كما كان الحال مع جيل الآباء والأجداد، فهو أكثر وعيا وأكثر اطلاعا على الثقافات وأكثر تواصلا مع العالم الخارجي المتقدم، وأكثر تمردا، وأكثر معاناة، وأكثر طموحا وأقل إمكانيات وفرص. ومن هذا الفارق في التوقيت نفهم ثورة الشارع العربي على أيدي هذا الجيل الشاب المختلف الذي لم يفهمه زين العابدين بن علي (على الرغم من ادعائه بالفهم بعد فوات الأوان) ولا يفهمه بقية الحكام العرب الذين ظنوا أن بإمكانهم إيقاف عجلة الزمن أو على الأقل ضبط إيقاعه على إيقاع قلوبهم وأفكارهم البطيئة بحكم الشيخوخة.

والمشكلة لا تنحصر فقط في فارق التوقيت وفارق السرعة وفارق الإيقاع بين هذا الجيل الجديد والجيل الذي يحكم ويتحكم، وإنما تتمثل - كما ذكرنا - في شعور عام بالهوان لدى المواطن العربي شابا كان أو مسنا، فالجميع يشعر بالتهميش والإستبعاد على المستوى السياسي، حيث لا انتخابات ولا مظاهر حياة ديموقراطية في بعض الدول، أو انتخابات مزورة وديموقراطية شكلية خادعة في دول أخرى، والنتيجة النهائية حالة من الإستبداد المتواصل بلا نهاية ينتج عنها حالة من الفساد تجعل السلطة والثروة في أيدي حفنة قليلة من المنتفعين الإنتهازيين بينما غالبية الشعب يعيش على بقاياهم ويفتقد الحياة الكريمة.

وثمة تصرفات كثيرة ترسخ حالة الهوان لدى المواطن العربي، ربما نكتفي بذكر بعضها في الحالة المصرية كمثال، فعلى الرغم من كثرة المعاناة في الحياة اليومية المصرية، ومحاولة الشكوى والإحتجاج، والنوم على الأرصفة لأيام وأسابيع أمام مجلس الشعب ومجلس الوزراء ومجلس الشورى إلا أن الإستجابة لهؤلاء الشاكين والمتوسلين والمتسولين تكون إما منعدمة وإما ضعيفة للغاية، والسمة السائدة هي التجاهل وصم الأذان وإغلاق الأعين والأفهام من المسئولين. وتستمر المعاناة

في التعليم وفي الصحة وفي الشوارع وفي المصالح الحكومية وفي أقسام الشرطة والمحاكم وفي كل مكان دون وجود علامات تغيير حقيقي وكل مايراه أو يسمعه الناس هو بيانات حكومية متكررة تؤكد أن معدلات النمو الإقتصادي في ارتفاع، ثم يكتشف أنها ارتفعت فعلا ولكن على شاشات الكومبيوتر أو لدى الطبقات الأكثر غنى بينما يزداد هو فقرا وحاجة كل يوم، ويخرج منظرو الحزب الوطني كل يوم يتحدثون عن إنجازات عملاقة ويعدون المواطن أنه يحتاج لبعض الوقت كي يشعر بتلك الإنجازات، وأن المشوار مازال طويلا على طريق التنمية وعليه بالصبر، وكأنه لم يصبر عليهم ثلاثين سنة مضت بلا نتيجة اللهم إلا زيادة المعاناة. ويحلم الناس بتغير الوجوه والسياسات عن طريق صندوق الإنتخابات، ولكن يفجأ الجميع بتزوير انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشورى ومجلس الشعب، فتزداد حالة اليأس ويزداد الغضب ويتراكم خاصة مع خروج أقطاب الحزب الوطني يتباهون بانتصارهم العظيم وسحقهم للمعارضة وإزالتها من الوجود (في انتخابات يرونها رائعة وحرة ونزيهة) وكأن المعارضة مرض أو فيروس ضار نفخر بإزالته من الحياة السياسية. وحين تنغلق فرصة التغيير عن طريق صندوق الإنتخابات لا يبق إلا التغيير بالإحتجاجات والمظاهرات والضغط الشعبي، وهذا ما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١٠ م ومازال مستمرا. وحين حدث ماحدث لم ينتبه المسئولون في هذا البلد ولم يفيقوا، ولم يتفهموا ثورة هذا الجيل الجديد المختلف، وتعاملوا باستخفاف واستعلاء مع الحدث (وتكررت نفس العبارات التي ذكرت في تونس من أنهم قلة مندسة أو مجموعة تحاول أن تركب الموجة وتهدد الإستقرار)، ومرت أيام والشوارع مشتعلة في أكثر من مدينة مصرية وسقط ضحايا أعزاء من أبناء مصر من الشباب الثائرين ومن الضباط والجنود، ولم يخرج علينا أحد من كبار المسئولين يطيب الخواطر أو يدعو للهدوء وضبط النفس أو يعد بتلبية بعض المطالب المشروعة (وكلها مشروعة)، وإنما هي حالة التجاهل والإستعلاء وحالة الإحتقار للشعب وكأنه لا يستحق أن يخرج عليه مسئول كبير يخاطبه أو يخطب فيه أو يحاوره أو يهدئ من روعه، وإنما تنحصر الإستجابة في تصدير قوات الأمن المركزي تفرق المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع أو بخراطيم المياه الجبارة أو بالرصاص المطاطي والحي ليموت من يموت

ويصاب من يصاب ويشتبك رجال الشرطة (المصريون) مع المتظاهرين الجوعى والمحبطين والمقهورين والغاضبين (المصريين)، بينما يجلس الكبار متعالين مترفعين في أبراجهم العالية، وهذا يرسخ الشعور بمزيد من الهوان الذي هو مستقر في النفس منذ سنوات ويكمن وراء ما يحدث وما سوف يحدث. وللأسف الشديد كان التعامل الأمني هو الأسلوب المتبع في كل الحالات على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث يوكل للأمن التعامل مع الناس مع غياب الحلول السياسية وغياب الحوار بين السلطة والمجتمع، وغياب القدرة على الإنصات لصوت الشارع مباشرة، وقد ألقى هذا أعباءا شديدة على الجهاز الأمني وورطه في مواجهات مع الناس أثرت على إدراك رجل الشارع لذلك الجهاز المهم، وربما نفهم ذلك من اختيار القائمين على المظاهرات ليوم عيد الشرطة ليكون موعدا للإحتجاج.

وحين خرج من خرج متأخرا جدا ليخاطب الجماهير جاء كلامه خاليا من المضمون وبعيدا جدا عن حرارة الحدث، فعاود الكرة ببعض الوعود كانت تنسفها الممارسات في اليوم التالي مع المتظاهرين، ومع هذا ـ للأسف الشديد ـ خرجت الخلايا النائمة في الإعلام والحزب الوطني تروج للخطاب التاريخي وتلهب مشاعر العوام ليخرجوا في مظاهرات تأييد للنظام الأبدي ولتكون تلك المظاهرات غطاءا لعدد كبير من البلطجية يعتدون بوحشية على الشباب النظيف النقي الطاهر في ميدان التحرير مؤكدين بذلك أن النظام لم ولن يتغير، وأن من شبّ وشاب على شيء لا يستطيع الآن تغييره حتى لو وعد، ولقد نسي الناس ـ وهم دائما ينسون ـ وعودا على مدى ثلاثين عاما كان يتحقق عكسها.

والسؤال الآن: ماهي التوقعات لتلك الحالة الثورية التي أصابت الشارع العربي، وامتدت من تونس إلى الجزائر إلى مصر إلى الأردن واليمن ولبنان والسودان؟

غالبا ستمتد تلك الحالة وتحدث تغيرات جذرية وتغير التوقعات التقليدية من الشارع العربي، وذلك لأن القائمين بها جيل مختلف شعر بالهوان ولم تعد ترضيه وعودا ببعض الوظائف أو زيادة المرتبات فالأمر تجاوز ذلك بكثير، ومازالت الأنظمة العربية تعيش حالة من الإنكار وضعف الرؤية وضعف السمع واضطراب الإدراك لما يجري في الشارع على أيدي هذا الجيل الجديد المختلف.

عودة الروح وشيء من الوعي

نعم عادت الروح للشعب المصري بعد طول رقاد ظنه البعض مواتا، واستيقظ الديناصور الهائل وبدت حركته في البداية بطيئة نظرا لضخامته، ولكنه بدأ يتمدد من ميدان التحرير إلى الإسكندرية والسويس والمنصورة والفيوم والعريش والمنيا وأسيوط. لقد جاءت الصحوة من أكثر الأماكن اخضرارا ونقاءا وبراءة وتمردا، من جيل لم يتشبع بعد بأخلاق العبيد كما تشبع آباؤه وأجداده، جيل لم يستجب للكهنة حين أمروه بالسجود للفرعون الإله، جيل جلس ساعات على البلاي ستيشن يخوض معارك كبيرة فتعود على التخطيط والحشد وعشق المغامرة، جيل لم يرتعد من أفلام الرعب بل عشقها واستمتع بها، جيل تواصل مع نفسه ومع غيره عبر الشبكة العنكبوتية العالمية الجبارة فتعود السباحة في البحار المفتوحة وفي السماوات المفتوحة، جيل خلق لنفسه لغة جديدة مختصرة وسريعة وساخرة ليتمرد بها على المفردات المعلبة التي سممت وعي مجتمعه وخدرته. واستجاب الجسد المصري في البداية على حذر، ثم أيقن بعد وقت قصير أن الروح عادت فعلا فاستجاب وتغير وكسر حاجز الخوف وخرج في البداية إلى الشارع بالمئات ثم بالألاف ثم كسر حاجز الملايين وكسر قبلها شوكة الشرطة التي أرهبته وقمعته لسنوات طويلة، ثم كسر حاجز الخوف من الفوضى الذي طالما هددوه به إن هو ثار أو تحرك، فقد تأكد من قدرته على تنظيم المرور بنفسه وحفظ الأمن بنفسه في غياب الشرطة.

ونبتت زهور جميلة في ميدان التحرير وفي ميدان المنشية وفي ميدان الشون وفي ميدان المحافظة وفي أغلب ميادين مصر. واستجاب الناس وتدافعوا لري تلك الزهور والثورة على الأشواك التي طالما مزقت أجسادهم، وفرح الجميع بأن التغيير أصبح وشيكا، وهنا دارت آلة التزييف الجهنمية التي تدربت على اللعبة وأجادتها على مدى

عقود طويلة فلعبت على مشاعر الجماهير مستغلة في ذلك بعض كلمات ووعود في خطاب رئاسي ومحركة خلايا نائمة أو مستيقظة على قنوات تليفزيونية حكومية وقنوات أخرى تابعة، وتحرك المزيفون بهمة ليلعبوا على أوتار ضعيفة لدى الشعب المصري، ولعبوا على احتياج الأمان فأثاروا خوفه الدفين من الفوضى بانسحاب الشرطة المقصود من الشارع لمدة ثلاث أيام، ولعبوا على عنصر الإحتياجات الأساسية فأنهكوه بعدم صرف المرتبات وإغلاق البنوك ونقص البنزين وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأوهموه بأن الثوار ينتمون لجماعات محظورة ويتحركون بأجندة أجنبية وتم تدريبهم على أيدي خبراء يهود، وأن ثمة عناصر أجنبية مندسة بين الشباب الثائر. هنا وقع كثير من الناس في الفخ ونجح المتلاعبون بالعقول في تحريك مظاهرات مضادة تهتف باسم النظام وتطالب بعودة الأب الذي صوروه أبا راعيا حافظا رحيما. وهنا ظهرت أزمة الوعي التي مازالت قائمة لدى قطاعات كبيرة من المصريين، وظهرت أزمة الذاكرة المصرية الضعيفة التي لا تختزن أحداثا أو مواقف أو وعود، وظهرت أزمة العقل المصري الذي لا يستطيع أن يفكر باستقلال كاف وتغيب عنه كثيرا الملكة النقدية التي تمكنه من تمحيص مايرى ويسمع. وافترق المعارضون التقليديون من رؤساء الأحزاب وقادة الرأي حول جني مكاسب الثورة التي لم يتعبوا فيها وراحت نزعات الزعامة والمكاسب الشخصية تسيطر على المشهد.

كل هذه الآفات التي ذكرناها باتت تهدد عودة الروح خاصة وأن هناك عقولا شيطانية تحاول رؤية أي ثغرة في البناء الثوري والبناء المجتمعي تتسلل منها لتقتل تلك الروح الناشئة وتعيد عجلة الحياة في مصر إلى الوراء. إذن فبراءة الثورة ونقائها، وحماس شبابها لايضمن استمرارها خاصة مع محاولات قوية ومستميتة للإلتفاف حولها وتفريغها من مضمونها ومحو آثارها.

ثمة قطاع كبير من الشعب لم يتعلم (وهذه مسئولية الجميع)، وحتى المتعلمين منهم تلقوا تعليما سطحيا مشوها، وثمة بطون خاوية ترضى بأي شيء مقابل وجبة طعام (وهذه مسئولية الجميع)، وثمة نفوس خائفة من المجهول، وثمة متطلعين للإنتفاع بما يجري وتحقيق ثروات ومكاسب على حساب دم الشهداء، فانتبهوا يا أولي الأباب.

حرب الترويع والتجويع

في الوقت الذي كانت تدور فيه أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م في مصر، كانت هناك عقولا على الجانب الآخر تدير معركة نفسية ضخمة ومؤثرة تلخصت أدواتها في التالي:

١ ـ عنصر المفاجأة حين سمح للمظاهرات بالخروج تحت حماية الأمن ثم فجأة وبعد منتصف ليل اليوم الأول للحدث يتم هجوم مباغت بعدد هائل من القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه العملاقة والرصاص المطاطي والحي، وقد أحدث ذلك صدمة للمتظاهرين الذين كانوا يستعدون للنوم بعد يوم حافل وشاق، وفعلا نجحت الصدمة في تفريقهم وإخراجهم من الميدان ليعودوا إليه بعد ذلك في الأيام التالية ويتشبثون بالبقاء فيه مع كل المحاولات لإخراجهم.

٢ ـ الترويع للشعب، وذلك بالإنسحاب المفاجئ لقوات الشرطة بالكامل من كل المدن والقرى على طول مصر وعرضها بشكل يثير الريبة والفزع ويفتح كل الإحتمالات لفقدان الأمان، ومن المعروف أن الأمان هو أحد أهم الإحتياجات النفسية للإنسان، وهو يلي مباشرة حاجته للمأكل والمشرب والمأوى (الإحتياجات الأساسية). وقد زاد من الترويع فتح السجون المتزامن وخروج عدد هائل من المجرمين والبلطجية والخارجين على القانون، واستيلائهم على عدد كبير من الأسلحة من حراس السجون، وزاد الأمر سوءا تدمير وإحراق الكثير من أقسام ومراكز الشرطة وتسرب أسلحتها للمجرمين الذين شكلوا مجموعات سلب ونهب وسطو مسلح، ولم يوقف ذلك الترويع إلا الخطوة العبقرية السريعة التي تكونت فيها اللجان الشعبية للحفاظ على الأمن وتنظيم شئون الحياة.

٣ ـ التجويع، وذلك من خلال عدم صرف المرتبات والإصرار على إغلاق البنوك (حتى بعد عودة الأمن للشوارع بعد غياب ثلاثة أيام متصلة)، وافتعال أزمة نقص البنزين ونقص المواد الغذائية وغلاء أسعارها.

٤ ـ التهديد بالفوضى والدخول في المجهول، وهذا يرعب الناس كثيرا ويجعلهم في حالة ترقب مؤلم حيث لا يعرفون ماذا سيحدث بعد لحظات.

٥ ـ قطع التواصل الإلكتروني من خلال وقف الإنترنت وقطع الإتصالات على المحمول، والذي نتج عنه تقطيع أوصال شبكة التواصل الإجتماعي وما يستتبعه من شعور بالوحدة والخوف.

كل هذه الوسائل والخطوات وغيرها كانت تهدف إلى اللعب على احتياجات الإنسان الأساسية، خاصة وأن الشعب المصري كان يعيش على الحافة وكثيرون منهم يحصلون على أرزاقهم يوما بيوم وقد هددهم الجوع فعلا نظرا لتوقف الأعمال وتوقف الرواتب، وهو شعب لم يتعود على افتقاد الأمان بهذا الشكل المفاجىء، وكان المخططون لذلك والمنفذون له يسعون إلى إيجاد جو نفسي مشحون بالقلق والخوف يدفع الناس للبحث عن مصدر الإستقرار الذي يعيد إليهم أحتياجاتهم المفقودة من الغذاء والأمن والتواصل الإجتماعي، وأن يكونوا في لهفة لعودة الحياة الطبيعية التي ألفوها بأي ثمن، وأن يقارنوا بين ماهم فيه من كرب مع الثورة الجديدة مع ما كانوا فيه من ظروف قبلها فيكتشفوا أنهم كانوا أفضل على الرغم من شكاواهم الكثيرة قبل ذلك. والإنسان حين يصاب بهلع ويعيش في المجهول يتولد لديه اشتياق طبيعي للعودة إلى أقرب نقطة استقرار وإشباع كان عليها من قبل حتى ولو لم ترض طموحه، وهذا ما حدث فعلا للشعب المصري أو لطوائف كثيرة فيه خاصة بعد الخطاب الثاني للرئيس مبارك والذى أعطى فيه بعض الوعود ولمح فيه إلى العودة للإستقرار والحياة الطبيعية، هنا شعر كثير من الناس بالفرحة وانفراج الأزمة وشعروا بالأمل في العودة للحياة الطبيعية مرة أخرى في ظل وضع ألفوه ثلاثين عاما حتى ولو تألموا منه أو ضاقوا به أو جاعوا معه فالجوع النسبي -في نظرهم - أفضل من الجوع المطلق والدخول في المجهول، لذلك خرج بعض الناس يهتفون لمبارك ويعتذرون

له في اليوم التالي للمظاهرات المليونية التي خرجت في سائر المدن المصرية تطالب بإسقاط النظام وإسقاط الرئيس. لقد نجح الرئيس في استمالة الناس إليه من خلال خطاب يحوي بعض الوعود التي توحي بانفراجة جزئية للموقف وعودة للإستقرار ومن خلال بعض العبارات العاطفية مثل رغبته في أن يموت على أرض مصر التي عاش عليها ودافع عنها. وقد نجح النظام فعلا في أن يكسب جولة من خلال الظروف النفسية التي وضع الشعب فيها على مدى أيام الثورة ثم كلل ذلك بخطاب يراعي جوانب نفسية لدى الشعب المصري مثل احترام الكبير، وعدم الرغبة في إذلال عزيز، وقيمة العرفان بالجميل لمن قدم جميلا حتى لو أساء بعد ذلك. وخرجت مظاهرات مؤيدة لمبارك تكونت من عدة طوائف، الطائفة الأولى خرجت تلقائيا وعفويا مدفوعة بمشاعر طبيعية تجاه الرئيس وراغبة في عودة الحياة الطبيعية، والطائفة الثانية جيشها الحزب الوطني من عمال المصانع والشركات والهيئات الحكومية نقلوهم بوسائل نقل حكومية وأعطوهم مكافآت أو حذروهم من عقوبات، والفريق الثالث كان مجموعة من البلطجية والجياع الذين استحضروا من المناطق العشوائية ومن السجون ليقوموا بدور مدفوع الأجر لترويع الجانب الآخر من المظاهرات المناوئة للنظام، وهذا الفريق الثالث يعتبر دائما الذراع الأمني السري للحزب الوطني يستخدمه في الإنتخابات لتزويرها ويستخدمه في مواجهة المعارضين. وفي وقت محدد تراجع فريقين ليستكمل فريق البلطجية مشواره في ميدان التحرير في أعمال عنف وترويع هائلة ضد الشباب المرابط في الميدان لتكتمل الحرب النفسية في كل الإتجاهات. وقد خسر النظام تعاطف الناس معه بالهجمة الشرسة للبلطجية على المرابطين في ميدان التحرير، وأثبت الحزب الوطني فشله الدائم في التعامل مع الأحداث حيث أبطل كل تأثير لخطاب الرئيس مبارك، إذ جاءت الرسالة لتقول بأن الوعود الرئاسية قد تم نسفها في اليوم التالي مباشرة وأن النظام مازال يمارس تلك الأساليب غير الشريفة في التعامل مع المعارضين.

كان هذا هو جانب النظام في التأثير النفسي في الأحداث، وعلى المقابل كان الجانب المعارض يحاول مواجهة آثارتلك الضغوط النفسية أملا في الوصول إلى نقطة النهاية التي يسعى إليها وهي تغيير النظام، وقد نجح هذا الفريق أيضا في الصمود

حتى الآن بل واستفاد من أخطاء النظام في محاولاته لإحداث الضغوط النفسية، وعلى الرغم من الصمود الواضح لمجموعة الشباب الذين صنعوا الثورة إلا أن الصمود الشعبي العام تحوطه بعض الشكوك نظرا لتفشي الأمية ونقص الوعي وقابلية الجماهير للإحتواء والإستهواء والإستلاب. وفي كلمات قليلة نقول بأن الشباب قام بالثورة بعقله ووجدانه وجوارحه وشاركه قطاع كبير من الشعب، ولكن بعد عدة أيام حدث انقسام على المستوى الشعبي للأسباب التي ذكرناها، ومازال الحدث جاريا ومفتوحا لكل الإحتمالات على مسارات القوى المختلفة المؤثرة في الحدث.

الحرب النفسية في «موقعة الجمل»

لا يوجد أدنى شك في أن معركة ميدان التحرير التي جرت يوم الأربعاء الثاني من نوفمبر ٢٠١١ م (والتي عرفت إعلاميا فيما بعد بموقعة الجمل) للتنكيل بشباب ثورة ٢٥ يناير قد تم التخطيط لها على أيدي خبراء في علوم مختلفة أمنية ونفسية (أو على أيدي خبراء في الشر بطبيعتهم من قيادات الحزب الوطني وأمن الدولة)، وسأتحدث هنا عن الجانب النفسي في هذا الحدث، فمثلا بداية الهجوم على الميدان بواسطة الخيول والجمال والبغال هو مشهد قد يبدو بدائيا صادرا عن مجموعة من سكان العشوائيات والبلطجية، ولكنه من ناحية أخرى مشهد يثير الفزع في نفوس مستقبليه، إذ هو شيء غير معهود وغير متوقع في مثل تلك الظروف، وهو يحدث خللا فيما يسمى بالإفتراضات الأساسية لدى الإنسان، تلك الإفتراضات التي تعني أن الحياة تسير وفق منطق معقول، وأن ثمة تسلسلات مفهومة للأحداث، وأن الحياة الإنسانية والكرامة الإنسانية غالبا مصانة، وأن هناك حدودا يقف عندها المعتدي ويصعب عليه تجاوزها لأسباب أخلاقية أو قانونية أو دينية، وأن الإنسان ينظر إلى نفسه نظرة إيجابية ويتوقع من الآخرين نفس النظرة. تلك هي الإفتراضات الأساسية القابعة في أعماق تكويننا النفسي في الأحوال العادية، وهذه الإفتراضات حين تنتهك بواسطة أحداث مفاجئة يحدث ارتباك شديد في الجهاز النفسي وتحدث حالة من الهلع لدى الإنسان وربما يصاب بما يسمى «التفاعل الحاد للصدمة» أو «كرب ما بعد الصدمة»، وهذا ما خطط له المهاجمون للمتظاهرين في ميدان التحرير وتلخص ذلك في الدخول بالخيول والجمال التي يحمل أصحابها السيوف والخناجر والعصي، ثم تلا ذلك جحافل من البلطجية وأرباب السجون يقذفون المتظاهرين بالحجارة من كل جانب.

هذا المشهد المختلف والمفاجئ، وظهور نوعية من البشر لا تعرف أخلاقا ولا يردعها قانون وليس لها سقف معروف في العدوان يجعل كل الإحتمالات الخطرة قائمة في أقصى درجاتها وهذا ما قصده المخططون على أمل أن تحدث حالة رعب شديدة في صفوف المتظاهرين على اعتبار أنهم كلهم أو غالبيتهم من الطبقات المتعلمة ومن الطبقات الإجتماعية الأرقى ولم يسبق لهم مواجهة مثل هذه النوعية من البلطجية واللصوص وأرباب السوابق، وأنهم سيفرون فورا تاركين الميدان خاليا للمهاجمين، وهنا ينتصر المخططون في المعركة دون كلفة سياسية داخلية أو خارجية على اعتبار أن ما حدث هو صراع بين فريقين من المتظاهرين فريق يؤيد النظام وفريق يعارضه، وأن الأمن التزم الحياد حفاظا على الأرواح. ولا ينكر أحد أن المرابطين في ميدان التحرير تعرضوا لحالة من الهلع والرعب للحظات (حسب رواية بعض شهود العيان) ولكنهم استطاعوا استعادة تماسكهم سريعا ووقفوا يواجهون هذا الهجوم المرعب على الرغم من كونهم شباب مهذب راق ومتحضر ولم يتعودوا على حرب الشوارع أو مواجهات البلطجية والعشوائيين والمجرمين. مالذي أعطاهم تلك القوة وتلك الجرأة التي مكنتهم من الصمود ساعات طويلة أمام الهجمات تأتيهم من كل جانب؟، وما الذي حافظ على كل ذلك حتى مع شعورهم بأنهم أصبحوا محاصرين من كل الجوانب (وهذا مصدر رعب إضافي) وعلى الرغم من تطوير وسائل الهجوم واستخدام كرات الناروزجاجات المولوتوف، وعدم معرفتهم بحجم المهاجمين والإمدادات التي تصلهم في كل لحظة؟، وكان المؤكد أن وتيرة الهجوم تتزايد بلا سقف معروف، وأن الوسائل تتزايد وتتنوع، وأن الحصار يشتد، وأن الهدف هو قتل وجرح أكبر عدد من المتظاهرين والمعتصمين في ميدان التحرير، وأن الجيش والشرطة لا يتحركان لإنقاذهم على الرغم من وجودهم على مد البصر، وأن سيارات الإسعاف يتم منعها من محاولة إنقاذهم، بل هم يتشككون في سيارات الإسعاف لأن لديهم تجارب قريبة في سيارات إسعاف تحمل مسلحين يروعون الناس. والجواب هو تلك الروح الجديدة التي سرت في هؤلاء الشباب وانتقلت للشعب المصري بدرجات متفاوتة، لقد حدث تحول هائل في نفوس هؤلاء الشباب، فمنذ عدة أسابيع أو شهور كانت الصورة النمطية أن المصريين تجمعهم صفارة وتفرقهم عصا، وكان

هذا يتأكد ـ للاسف ـ في مواقف كثيرة، وقد نجح الأمن فعلا في تفريقهم وإجلائهم من الميدان مؤقتا بالقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه بعد منتصف ليل الإثنين ٢٥ يناير، أما الآن فلا لقد تغير الحال، هاهنا شباب تعرض لأقصى درجات الرعب التي تفنن فيها خبراء أمنيون وخبراء نفسيون، ومع ذلك صمدوا وكسروا جحافل المهاجمين وبقوا في الميدان يرفعون مطالبهم المشروعة في وطن آمن وحر وعادل وجميل، فتحية لهؤلاء الأبطال الذين نفخر بأنهم أبناؤنا ونعتذر لهم عن نظرتنا الخاطئة السابقة لهم على أنهم شباب مترف مرفه لا يتحمل الصعاب أو المسئوليات، وسوف يأتي اليوم الذي يفتح لهم التاريخ صفحاته ليسطروا بأنفسهم تلك الملحمة البطولية الرائعة، وتحية للشهداء الذين قضوا قبل أن يروا ذلك اليوم وهنيئا لهم فقد رحلوا عن وطن مخطوف مضطرب إلى دار الأمن والسلام.

سلوك الحشد

(سيكولوجية البشر في المظاهرات والإحتجاجات والثورات)

كنت في حالة ذوبان إنساني رائع في أحد أيام الثورة المصرية العظيمة في ميدان التحرير في يوم الجمعة حيث الملايين الهادرة تتحرك نحو هدف مشترك على الرغم من عدم وجود قيادة محددة معروفة بالإسم، وكان يدور في خاطري ما ذكره علماء النفس والإجتماع السياسي عن سلوك الحشد وطبيعته، وكنت أقفذ بعقلي ووجداني بين ما قرأته في الكتب وما أعيشه في الواقع.

فقد اهتم علماء النفس بسلوك البشر حين يتجمعون فى أعداد كبيرة حيث اتضح اختلاف سلوكهم فى هذه الحالة عن سلوكهم فى حالاتهم الفردية، وكأن الحشد (التجمع) يأخذ أبعادا نفسية تتجاوز مجموع اتجاهات وآراء الأشخاص منفردين، وكأن تغيرا نوعيا يطرأ يساعد على خروج أفكار ومشاعر لم تكن متاحة لوعى الفرد فى حالته الفردية أو فى التجمعات الصغيرة (عدة أفراد)، وهذه هى خطورة سلوك الحشد، وهذا هو السبب وراء حرص السلطة (أى سلطة) على تجنب المواقف الحاشدة للجماهير خاصة حين تكون غاضبة أو تكون ممنوعة من التعبير لفترات طويلة حيث تصبح إمكانات الإنفجار المدمر أكثر احتمالا. ويصف جوستاف لوبون الجماهير فى حالة احتشادها وانفعالها واندفاعها وغضبها بأنها «أبعد ماتكون عن التفكير العقلانى المنطقى، وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوم المغناطيسى الذى يجعل شخصا ما يغطس فى النوم فإن روح الجماهير تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المحركين أو القادة الذى يعرف كيف يفرض إرادته عليها، وفى مثل هذه الحالة من

الإرتعاد والذعر فإن كل شخص منخرط فى الجمهور يبتدئ بتنفيذ الأعمال الإستثنائية التى ما كان مستعدا إطلاقا لتنفيذها لو كان فى حالته الفردية الواعية والمتعقلة. فالقائد أو الزعيم إذ يستخدم الصور الموحية والشعارات البهيجة بدلا من الأفكار المنطقية والواقعية يستملك روح الجماهير». ويمكن تفسير سلوك الحشد على أنه خروج للمشاعر المكبوتة بعد إزالة عوامل الكبت والقمع مع الإحساس بالأمان فى وسط المجموع ومع هدير أصوات الشعارات الجماعية وبتيسير من قائد يعرف ما يعتمل بطبقات الوعى الأعمق للجماهير فيناديها ويحركها، أى أن القائد الجماهيرى هنا لا يستلب الجماهير ولا ينشئ موقفا جديدا وإنما ييسر خروج مشاعر مكبوتة لديهم ويوجهها إلى حيث يريد بموافقة الجماهير. وفى حالات التجمع والحشد يتكون ما يسمى بالجمهور النفسى، وهو كيان نفسى اجتماعى مؤقت يقوم بدور مطلوب من قبل هذا الكيان. ويصف لوبون هذا الجمهور النفسى بقوله: «الظاهرة التى تدهشنا أكثر فى الجمهور النفسى هى التالية: أيا تكن نوعية الأفراد الذين يشكلونه وأيا يكن نمط حياتهم متشابها أو مختلفا، وكذلك اهتماماتهم ومزاجهم أو ذكاءهم فإن مجرد تحولهم إلى جمهور يزودهم بنوع من الروح الجماعية، وهذه الروح تجعلهم يحسون ويفكرون ويتحركون بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التى كان سيحس بها ويفكر ويتحرك كل فرد منهم لو كان معزولا، وبعض الأفكار والعواطف لا تنبثق أو لا تتحول إلى فعل إلا لدى الأفراد المنضوين فى صفوف الجماهير»... «إن الجمهور النفسى هو عبارة عن كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة ولكنهم متراصوا الصفوف للحظة من الزمن، إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحى التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحدها كائنا جديدا يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدا عن الخصائص التى تملكها كل خلية»..... وفى حالة الذوبان هذه يحدث «تلاشى الشخصية الواعية، وهيمنة الشخصية اللاواعية، وتوجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار، والميل إلى تحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة، وهكذا لا يعود الفرد هو نفسه، وإنما يصبح عبارة عن إنسان آلى ما عادت إرادته بقادرة على أن تقوده».... ولذلك يرى لوبون أن «الجمهور دائما أدنى مرتبة من الإنسان الفرد، فيما يخص الناحية العقلية الفكرية، ولكن من وجهة نظر

العواطف والأعمال التى تثيرها هذه العواطف فإنه يمكن لهذا الجمهور أن يسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ـ وكل شيء يعتمد على الطريقة التى يتم تحريضه أو تحريكه بها». والسلطة تعرف بفطرتها كما تعرف بمفكريها وعلمائها كل هذه الحقائق عن سيكولوجية الحشد وطبيعة الجماهير أثناء المظاهرات أو التجمعات الهائلة لذلك تحول قدر الإمكان دون تكون هذا الكائن الخطر، وإذا حدث وتكون فإنها تحاول حرمانه من قائد يوجه حركته ضدها، أو تدفع هى بقائد يوجه حركة الجمهور فى صالحها، أو تحاول تملق هذه الجماهير بإظهار احترامها وتقديرها (فى الوقت الذى تنظر فيه السلطة إلى الجماهير بأنها لا عقلانية ولا منطقية وكأنها تتعامل مع طفل صغير تريد استرضاءه حتى يهدأ ثم تفعل هى ماتشاء بعد ذلك)، وفى حالة السلطة الطاغية المستبدة يكون الحل هو قمع هذه الجماهير أو تفريقها بقوات الشرطة وإذا استدعى الأمر قوات الجيش، وقد تفشل هذه الجهود أو تنجح بناءا على موازين القوى بين السلطة والجماهير والتى كثيرا ما تتغير بتعاطف أو انضمام قطاعات من السلطة إلى صفوف الجماهير خاصة حين تكتشف تلك القطاعات أن فردا يريد استخدامها لسحق الجماهير لصالحه وأنه لا يدرك عواقب ما يفعله، خاصة وأن قوى الشرطة والجيش فى لحظات حرجة فى المواجهة تتذكر أنها منتمية إلى هذه الجماهير انتماء قرابة وانتماء مصير، وهنا تتمرد على رأس السلطة (خاصة إذا كان فردا) وتنحاز إلى الجماهير فتنقلب موازين القوى بسرعة وتنتصر إرادة الجماهير.

وفى وسط الحشد يشعر الفرد بالأمان لأنه الآن جزء من كيان ضخم يصعب عقابه أو مساءلته، ويتمركز الشخص حول هذا الكيان الضخم أكثر من تمركزه حول ذاته، ويضعف التزامه بالقيود السياسية أو الإجتماعية أو الأمنية أو الأخلاقية، ويتوحد مع الجموع الهائجة فى حركة أقرب ما تكون إلى حركة القطيع، وتصبح العواطف الملتهبة هنا هى سيدة الموقف فتتحرك الجموع بمشاعر الحرمان أو الرغبة أو الظلم أو القمع أو الإحباط أو الغضب.

وسلوك الحشد من الناحية النفسية أشبه ما يكون بالهستيريا الجماعية حيث يبدأ الحشد بفرد أو مجموعة من الأفراد يظهرون حماسا معينا بشكل مؤثر فينتقل هذا الحماس بما يشبه العدوى إلى الأفراد المحيطين بهم ثم تتسع دائرة العدوى بسرعة

تتوقف على قدرة المحركين للحماس وعلى الحالة الإنفعالية لبقية الجموع وكل هذا يحدث بشكل غير واع. ولكى يحدث هذا لابد من وجود أرضية مشتركة تدعم انتقال هذا الحماس وتصاعده بشكل تلقائى وسريع، كأن يكون تحمسا وحبا لفريق كرة معين أو كرها وغضبا تجاه شخص أو نظام معين، أو استجابة لشائعة أو فكرة تجد لها فى اللاوعى مقابلا يدعمها، كل هذا يوفر أرضية مشتركة للتحرك الجماعى غير الواعى والذى يفجر طاقات طال كبتها فى اللاوعى الفردى والجمعى على السواء.

وسلوك الحشد لا يقتصر على المواقف السياسية التى نراها فى المظاهرات، وإنما نراه أيضا فى مباريات كرة القدم حيث تندفع الجماهير فى حماس طاغ نحو تأييد فريق معين أو الغضب من قرار الحكم فينفلت عيارها وتندفع فى خطورة بلا ضابط أو رادع، وقد يؤدى ذلك إلى كارثة يموت فيها الكثيرون أو يصابون.

ومثال آخر لسلوك الحشد حدث فى وسط القاهرة فى شارعى عدلى وطلعت حرب وأمام سينما مترو حين حضرت إحدى الراقصات لترقص أمام السينما ترويجا لفيلمها، واندمجت فى الرقص وظهرت ملابسها الداخلية المثيرة وسط حماس الشباب الهائج فاستدعى ذلك من ذاكرتهم صورا ومشاهد أكثر عرى للراقصة واستدعى بعضهم أو أكثرهم مشاهد تسربت عبر اسطوانات كومبيوتر تصور الراقصة فى أوضاع جنسية، إضافة إلى ذلك كان هناك مطرب شعبى مبتدئ دخل عالم الشهرة من خلال أغنية تتحدث عن العنب لتسقط عليه تلميحات وتصريسحات جنسية فاضحة ومثيرة، كل هذا فى أول أيام عيد الفطر عام ٢٠٠٦ حيث يتناول بعض الشباب أنواعا من المخدرات والمسكرات تساعد على إذابة ضمائرهم وانفلات رغباتهم وغرائزهم وهنا انطلقت الجموع الهائجة من الشباب فى حالة سعار جنسى غير مسبوفق فى وسط مدينة القاهرة تحت سمع وبصر الناس والأمن وكان الجميع فى دهشة ربما لتسارع الأحداث واختلاط الحابل بالنابل، كل هذا حدث على الرغم مما هو معروف عن المجتمع المصرى أنه مجتمع متدين ومحافظ، وذلك دليل على أن هناك شيء ما كان يجرى تحت السطح مفاده أن هناك أعدادا هائلة من الشباب تعانى كبتا وجوعا جنسيا ولا تجد منصرفا لذلك بل تجد استثارة مستمرة لكل ذلك عبر الفضائيات ومواقع الإنترنت، كل هذا تفجر فى لحظة معينة وفى ظروف معينة

فتحولت أعداد غفيرة من الشباب (الذى ربما يبدو كل منهم بمفرده مؤدبا وملتزما بالدين والأخلاق والعرف والتقاليد) إلى حيوان يبحث عن إشباع شهواته خاصة حين تيقن من غياب أو ضعف الضابط الأمنى والإجتماعى فى هذا السياق.

وفي ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م كان هناك نوع آخر من الحشد الثوري قام به مجموعة من الشباب المصريين الذين حفزوا الناس للخروج من أجل الخبز والحرية والكرامة الإنسانية، وقد حاولت السلطات المصرية المنضوية تحت نظام حسني مبارك قهر هذه الإنتفاضة في مهدها بالقوة البوليسية من خلال استخدام خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي والحي، ولكن كل هذه الممارسات القمعية كانت تزيد الثورة اشتعالا حتى نجح الثوار في قهر نظام سلطوي مستبد غاشم ربض على قلب مصر والمصريين ثلاثون عاما. والعجيب أن الحشد في هذه الثورة الحضارية العظيمة خالف كثيرا من افتراضات «جوستاف لوبون» وغيره من العلماء، حيث كان حشدا رشيدا عاقلا، لم يمارس عنفا أو تخريبا، بل حافظ على سلمية حركته وتدفقه رغم أن هذا الحشد قد تجاوز الملايين العشرة في القاهرة والمحافظات ولأيام عديدة، وقد استطاع ضبط نفسه وضبط حركته على الرغم من استفزازات السلطة وتحرشات البلطجية التابعة لها، ولهذا كانت الثورة المصرية نموذجا لأكبر حشد بشري في أي ثورة على مدى التاريخ الإنساني، ونموذجا لحضارية الحشد وتعقله على الرغم من عدم وجود قيادة موحدة لهذا الحشد، إذ يبدو أن القيادة كانت تتمثل في العقل الجمعي المصري الذي احتفظ في طبقاته العميقة بقيم حضارية سامية.

باستيل مصر

نزلت في محطة الباستيل في باريس وسألت عن سجن الباستيل وكنت شغوفا بزيارته أو زيارة ماتبقى منه من آثار، ولكنني علمت أنهم أزالوه بالكامل، وأسفت لذلك وتمنيت لو أنهم تركوه متحفا يذكرنا بممارسات الظلم والقهر التي دفعت إلى قيام الثورة الفرنسية، أحد أهم الثورات الإنسانية التي ساهمت في إرساء مبادئ الحرية والمساواة ليس في فرنسا وحدها وإنما في العالم كله، ولكن يبدو أن غضب الثوار لم يحتمل الإبقاء على الباستيل فقاموا بهدمه رغم ما هو معروف من حرص الفرنسيين على الإحتفاظ بكل الآثار حتى المباني القديمة يحافظون عليها للإبقاء على الطابع المعماري للمدينة.

والباستيل (كلمة تعني المبنى القوي) هو سجن أُنشئ في فرنسا بين عامي ١٣٧٠ و١٣٨٣م كحصن للدفاع عن باريس ثم أصبح سجنا للمعارضين السياسيين والمسجونين الدينيين والمحرضين ضد الدولة (في عرف الملك). منذ تحول الباستيل من قلعة إلى سجن كان سجنا «ملكيا» تابعا للملك مباشرة ينفق عليه من أمواله الخاصة، ويجري فيه كل شيء بعيدا عن رقابة القانون العام، وكان يتم احتجاز بعض الشخصيات في الباستيل بأمر الملك مدى الحياةأو لسنوات مديدة. وأصبح على مدار السنين رمزًا للطغيان والظلم وانطلقت منه الشرارة الأولى للثورة الفرنسية في ١٤ يوليو ١٧٨٩ م. وما تزال فرنسا حتى اليوم تحتفل بمناسبة اقتحام السجن باعتبارها اليوم الوطني لفرنسا (Fête Nationale) في الرابع عشر من يوليو من كل عام وانتهاء حقبة طويلة من الحكم المطلق.

ففي ١٤ يوليو ١٧٨٩م حاصر الثوار الباستيل، وأطلق الجنود النار على الجمهور المهاجم ومات حواي ٩٨ شخصا. لكن الناس اقتحموا القلعة وتغلبوا على الجنود وقتلوا مدير السجن وفي اليوم التالي بدأ الناس في هدم الباستيل.

ننتقل من باستيل فرنسا إلى باستيل مصر وأقصد به مباحث أمن الدولة، وكما حدث في باستيل فرنسا فإن جهاز أمن الدولة قد أنشئ في البداية لحماية أمن الدولة ولكن مع الوقت ومع فساد نظام حسني مبارك على مدى ثلاثين عاما ومع تعطيل القوانين العادية طوال هذه السنين ومع استمرار العمل بقانون الطوارئ تحول هذا الجهاز إلى أداة للتجسس على المعارضين السياسيين والإعلاميين والقادة الدينيين والإجتماعيين ثم أصبح يتجسس ويتنصت على كافة شرائح المجتمع ومؤسساته الحكومية والمدنية. ولم يقف دوره عند التجسس والتنصت، وإنما أصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المصريين من تعيين العمد والخفراء والموظفين في كافة مرافق الدولة حتى الوزراء، كما كان يوقف التعيين لأي شخص بناءا على استطلاع الأمن، وكان هذا الإستطلاع يرفض التوظيف بناءا على اعتبارات سياسية وليس اعتبارات جنائية محددة، وتدخل في الجامعات فزور انتخابات الإتحادات الطلابية ومنع تعيين أعضاء هيئة التدريس الذين لا يوالون النظام مهما كانت كفاءاتهم، وأصبح يعين المعيدين والعمداء ورؤساء الجامعات ويتحكم في قراراتهم ونشاطاتهم. وتحكم في الإعلام القومي والخاص وأصبح يختار القيادات الإعلامية ويعزلها وفقا لولائها للنظام أو عدم ولائها، ويتحكم في اختيار المتعاملين مع هذه الوسائل الإعلامية. وتحكم في الأحزاب السياسية وقام باختراقها بعملاء سريين وفجر بعضها من الداخل وطوع الباقي تحت امرته وأفسد الحياة السياسية في مصر بإجهاضه لكل حركات الإصلاح التي هبت لمقاومة النظام الفاسد، واعتقل المعارضين السياسيين والإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية بالآلاف على مدى سنوات طويلة، ومارس أشد أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي حتى الموت لكثير من هؤلاء، وكان يفعل كل ذلك بعيدا عن سلطة القانون حيث كان يتمتع بحصانة تجعله فوق القانون أو على الأقل بعيدا عن أعين القانون. واستعان هذا الجهاز بجيش من البلطجية وأرباب السوابق (بلغ عددهم حسب أحد الإحصاءات أربعمائة وخمسين ألف بلطجي)

لتزوير الإنتخابات وترهيب المعارضين وإحداث الفتن الطائفية وذلك بهدف بسط السيطرة على الجميع ووضع المجتمع كله في حالة رعب واستسلام حتى يعطي الفرصة لنظام مبارك وعصابته للإستمرار في الحكم. وفي السنوات الثلاث عشر الأخيرة التي تولى فيها حبيب العادلي وزارة الداخلية توحش جهاز أمن الدولة وازداد قسوة وضراوة وتعذيبا للشرفاء حتى الموت، وتوغل في كل تفاصيل الحياة اليومية للمصريين وبث عملاءه وأعوانه في كل مكان وتحكم في تعيين القيادات في كل مؤسسات الدولة بحيث يضمن ولاءها وعمالتها التامة له، ومكن للحزب الوطني وقياداته في الإمساك بالثورة والسلطة حتى نهبوا مصر تماما وقزموا دورها الإقليمي والعالمي، وكان الجهاز يقوم بأدوار غير وطنية لصالح الحزب الوطني ولصالح توريث الحكم لجمال مبارك، وكرس لكل أنواع الفساد في المجتمع.

ولم تكن قيادات الجهاز السابقة أو الحالية تعترف بهذا، بل كانت تدّعي أنها تقوم بعمل أخلاقي، وأذكر أنه في أحد الندوات بعد قيام ثورة ٢٥ يناير كنت أتحدث عن تدخل أمن الدولة في التعيين في الوظائف العامة للدولة بكافة مستوياتها، وذكرت أنني كنت أحد الضحايا لاستطلاع أمن الدولة حيث رفض تعييني بالوظيفة الجامعية رغم أنني كنت المرشح الوحيد للوظيفة على مستوى الجمهورية (نظرا لندرة التخصص) وقد حصلت على الوظيفة بعد ذلك بحكم قضائي، فرد السيد فؤاد علام (وهو أحد قيادات أمن الدولة البارزين والمدافع على مدى سنوات طويلة عن النظام السابق وعن ممارسات الداخلية في أغلب برامج التليفزيون، والذي ينتقل من قناة إلى أخرى في نفس اليوم للقيام بهذه المهمة) وقال بأن جهاز أمن الدولة يمنع تعيين بعض الناس بناءا على حسن السير والسلوك، أي أن هذا الرجل وفي هذا السن وبعد قيام الثورة مازال يعتقد ويروج بأن جهاز أمن الدولة يتصرف في مستقبل الناس وفي تعيينهم أو عدم تعيينهم بناءا على معايير حسن السير والسلوك، والغريب أنه قال هذا الكلام في اليوم التالي لقيام ضباط أمن الدولة بفرم وحرق الملفات والمستندات، واقتحام المتظاهرين لمقار الجهاز واكتشاف غرف وأدوات التعذيب ورؤية المقابر السرية وعرض كل ذلك على القنوات الفضائية، وتعجبت كيف يتحدث الرجل (وقد تجاوز السبعين من عمره وأحيل للتقاعد) عن قيام هذا الجهاز بالحكم على حسن

سير وسلوك المصريين الشرفاء، إذ كيف يحكم شخص يقتل ويعذب ويزور ويلفق على حسن سير الناس وسلوكهم من عدمه، ولكنها العقيدة التي تربى عليها كل من عمل في هذا الجهاز فأصبح لا يسمع إلا رأيه ورأي قادته ويبرر كل ما يفعله تبريرا يجعله مستريح البال.

ومن هنا كان توقيت قيام الثورة في ٢٥ يناير الموافق لعيد الشرطة، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن أحد أهم أسباب قيام الثورة هو ممارسات الشرطة وعلى رأسها جهاز أمن الدولة خاصة وأن الدعاة للثورة كان من أبرزهم مجموعة "كلنا خالد سعيد" التي تكونت إثر قتل شاب سكندري بأيدي مخبرين بالشرطة ثم العبث بالمحاضر لتبرئة القاتلين وتواطؤ وزارة الداخلية بأكملها في هذا الفعل المشين مع تشويه صورة القتيل بأنه مات إثر محاولة ابتلاعه لفافة من البانجو.

ومن أهم علامات ودلائل فساد جهاز أمن الدولة ما حدث بعد الثورة من محاولة حرق وفرم الوثائق والمستندات الخاصة بعمل الجهاز في كل مقار الجهاز المنتشرة في أنحاء الجمهورية (وهذا عمل مشين وجريمة بشعة وخيانة لأمانة الوظيفة وإهدار لوثائق رسمية مهمة) وقد تم ذلك بناءا على أوامر صدرت من رئيس الجهاز بناءا على وثيقة تم ضبطها أثناء اقتحام الجمهور للمقرات. وهذا العمل يشير بما لايدع مجالا للشك أن هذا الجهاز كان يقوم بمهام غير قانونية وغير وطنية وغير شريفة ولهذا هو يحاول التخلص من دلائل إدانته وخيانته لأمانة الحفاظ على سلامة الشعب وطمأنينته وأمنه، فنحن إذن أمام سلوك عصابي وليس أمام جهاز حكومي منضبط بالقانون والأخلاق العامة.

ونظرا لطبيعة الجهاز وما أحدثه من قهر وتعذيب وترويع للمجتمع المصري وما نشره من فساد على نطاق واسع وما لعبه من دور في تمكين حكم عصابي فاسد على مدى ثلاثين عاما، فقد كان أحد أهم مطالب الثورة المصرية في ٢٥ يناير حل جهاز أمن الدولة والتحقيق في الجرائم التي ارتكبها المنتسبون إليه ومعاقبتهم عليها بشكل قانوني عادل. ومع هذا تحدث مراوغات في هذا المطلب الشعبي الثوري، والذي هو في عرف الثورات أمر واجب النفاذ لأن خروج عشرات الملايين تطالب

بهذا على مدى أسابيع يعني استفتاءا شعبيا على هذا المطلب لا يملك أحد مهما كانت مكانته ان يوقفه أو يتحداه. وأذكر الجميع بأن الجحماهير حين هتفت وطالبت برحيل مبارك ظهر لنا في رجال السلطة مَن يقول بأن هذا أمرا مستحيلا، ولكن في النهاية رضخ الجميع لنداءات الشعب ورحل مبارك، وحدث نفس الأمر فيما يخص وزارة أحمد شفيق، ورحل شفيق في النهاية. والآن بقي هذا المطلب الثوري ينتظر التحقق ولابد من تحققه رغم أنف الفاسدين والمتواطئين والخانعين والخائفين والمترددين والمتآمرين. وبعد حل الجهاز يتم تحويل مقاره إلى متحف يزوره الناس (ولا يتم هدم تلك المقار كما يقترح البعض) ليتعرفوا على هذا التاريخ الأسود وتلك الفترة المظلمة في حياة المصريين، ويشاهدو غرف ووسائل التعذيب والقبور السرية، والوثائق التآمرية، وبهذا تظل الذاكرة الوطنية نشطة وواعية حتى لايتكرر ذلك فيما بعد.

وإرادة الشعب تصدر عن وعي جمعي هائل وعميق يدرك الحسن والقبيح بشكل فطري ومنطقي في ذات الوقت، ومع هذا نورد بعض الأسباب لحتمية حل هذا الجهاز:

أولا: يمثل هذا الجهاز تاريخا أسودا للمصريين الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم داخل مقاره، ليس هم فقط بل هم وأسرهم وأصدقائهم ومعارفهم وكل من قرأ وسمع عما حدث لهم. وأصبح هذا الجهاز أقرب ما يكون إلى سجن الباستيل بالنسبة للفرنسيين (للعلم فإن سجن اباستيل على مدى تاريخه دخله ١٤٠٠٠ معتقل وهو رقم متواضع إذا قورن بعدد المعتقلين على أيدي مباحث أمن الدولة في مصر)، ولا يمكن تجاوز هذا الحاجز النفسي أو علاجه مع السنين فقد اكتسب صورة ذهنية غاية في السوء لدى الوعي الشعبي العام.

ثانيا: كان المناخ الذي تربت فيه قيادات هذا الجهاز وأفراده مناخا فاسدا حيث قام نظام الحكم الفاسد أيام مبارك وحزبه باستخدام هذا الجهاز لتحقيق أهداف غير وطنية تخص مصالحهم الشخصية، ومن هنا تكونت عقلية فاسدة وعقيدة فاسدة على مدى ثلاثين عاما داخل أروقة هذا الجهاز وسراديبه، فقام على القمع والتعذيب

والقهر والتلفيق والتزوير والتجسس واغتيال الشرفاء من أبناء هذا الوطن، وكان دائما في خدمة النظام ضد مصالح الشعب. ولكي يؤدي هذه الوظائف فقد تم تشويه البناء المعرفي والأخلاقي والمهني للمنتسبين إليه حتى يقوموا بعملهم دون إدراك واع لخطورة ما يقومون به، بل يتم عمل غسيل مخ لهم بحيث يظنون أن ما يقومون به هو لمصلحة البلد، وأن المعارضين السياسيين هم بالضرورة خونة وعملاء، وأن الثورة الشعبية قلة مندسة وعملاء للموساد، وأن الإخوان المسلمين إرهابيين. ومن العبث أن نعتقد بأن هذه العقلية وهذه العقيدة يمكن أن تتغير في خلال أيام أو أسابيع أو حتى سنين.

ثالثا: ستظل هناك مشاعر عدائية سلبية من عموم الشعب المصري تجاه كل من يعمل في هذا الجهاز، بمعنى أن هذا الجهاز والعاملين فيه سيحملون وصمة تجعل قبولهم الإجتماعي صعبا وتضعهم دائما في موضع الإتهام حتى لو افترضنا تغير أسلوب عملهم وسلوكهم.

رابعا: ان القول بأن الجهاز تعاد هيكلته بحيث يختص فقط بمحاربة الإرهاب هو قول عجيب ويفترض السذاجة في الشعب المصري (حتى بعد قيام الثورة وإثبات أن هذا الشعب ليس ساذجا)، فمن المعروف أن هذه الأجهزة القمعية تنشأ أو تستمر في عملها تحت لافتات مشروعة، ولكنها تنحرف عنها سريعا، وهذا ما حدث في سجن الباستيل وحدث في جهاز أمن الدولة، ثم إن كلمة الإرهاب كلمة فضفاضة ومرسلة، وقد كان جهاز أمن الدولة ينظر إلى كل المعارضين السياسيين على أنهم مشاريع إرهابية تهدد أمن الوطن، وإلا لما اهتم بمراقبة تليفوناتاهم والتجسس عليهم طوال الوقت، ولما اهتمّ باختراق الأحزاب وتفتيتها، هذا عن الأحزاب المشروعة التي نشأت بأوامر حكومية ورعاية أمنية فما بالك بأفراد المجتمع المختلفين مع التوجهات السائدة للنظام؟

وهناك البعض الذي يتخوف من حل هذا الجهاز، وتخوفه قائم على احتمالات أن يتم تسريح المنتسبين إليه ويسبب هذا مشكلة في المجتمع نظرا لاحتمال تورطهم في أعمال انتقامية عدائية تجاه المجتمع، ولتفادي هذا الإحتمال نقترح توزيعهم على

إدارات شرطية مختلفة بحيث يتم تفكيك هذا الكيان الجهنمي مع الإبقاء على أفراده في أعمال خدمية أخرى.

والبعض يتحجج بأهمية هذا الجهاز لحماية أمن الدولة من الجواسيس ومن المؤامرات الخارجية والداخلية، ولهؤلاء نقول بأنه من الممكن إنشاء جهاز جديد بعقيدة جديدة وعقلية جديدة وقيادات جديدة وعقد جديد، ويقوم هذا الجهاز بأداء هذه المهمة تحت إشراف المخابرات العامة ووفقا لأحكام القانون وضوابطه. وفي الحقيقة فإن الشعب المصري بعد كل ما رآه من جهاز أمن الدولة لا يستطيع أن يأتمنه على مصالحه الخاصة أو العامة، الداخلية أو الخارجية، إذ لا يمكن لمن يقوم بالتزوير والتلفيق والتعذيب والقتل والفرم والإحراق أن نوكل له الحفاظ على أمننا ومصالحنا العليا.

وأخيرا فحل هذا الجهاز هو أحد أهم مطالب الثورة، وهي مطالب لا تقبل المساومة أو المراوغة أو الإلتفاف أو التأجيل، ونرجو أن يكون الجميع قد تعلموا الدرس وفهموا كيف يتم التعامل مع إرادة الشعب.

لماذا رفض المصريون مبارك

حين مات عبدالناصر خرج أكثر من أربعة ملايين مصري يبكونه ويودعونه، فقد أحب المصريون عبدالناصر وغفروا له أخطاءه في هزيمة ١٩٦٧ م وغيرها، وحين قتل السادات لم يتعاطف معه غالبية المصريين، وانقسم الناس حوله بين معجب وكاره، ولم يمش في جنازته غير نفر قليل من الشخصيات الرسمية المحلية والدولية التي حضرت كأداء بوتوكولي، وضن المصريون عليه بجنازة شعبية رغم أنه انتصر في حرب ٧٣ واسترد لهم سيناء. إذن يبدو أن معايير الشعوب في الحب والكراهية وتقدير الرؤساء لها حسابات خاصة يتصل بعضها بالتركيبة الشخصية للرئيس والبعض الآخر بتلك العلاقة الخاصة بينه وبين الشعب ثم أخيرا إنجازاته أو أخطائه.

ولقد عاصر مبارك الرئيسين وشهد نهاية كل منهما، ولكنه شهد بشكل خاص ومباشر مصرع السادات برصاص كارهيه من القوات المسلحة ومن خارجها، وكان من المتوقع أن يتأمل الرئيس في مسألة علاقة الرؤساء بشعوبهم ومتى يرضون عنهم ومتى يرفضونهم ومتى يكرهونهم، ومتى يغتالونهم معنويا أو جسديا، ولكن يبدو أن هذا لم يحدث، والدليل هو ما وصل إليه الحال في ثورة المصريين وخاصة الشباب في ٢٥ يناير والذي نستطيع رصده من خلال مشاعرهم وهتافاتهم ضد الرئيس ونظامه بتلك المشاعر التي كانت تتراوح بين الرفض والغضب وتعلوا في أحيان كثيرة حتى تصل إلى الكراهية. وكان الظن أنها مشاعر عابرة فجرتها طريقة تعامل الشرطة مع المتظاهرين ووفاة عدد كبير منهم بالرصاص المطاطي والحي والدهس بالسيارات والإختناق بالقنابل المسيلة للدموع، ولكن اتضح مع مرور الوقت أن هذه المشاعر تستمر وتتأكد وتزداد.

لقد ردد الثوّار هتافات مدوية: «الشعب يريد إسقاط النظام»، ثم تطورت لتصبح «الشعب يريد إسقاط الرئيس»، ثم تطورت لتصبح «إرحل إرحل يا مبارك»، ثم تطورت لتصبح « الشعب يريد محاكمة الرئيس»، ثم تطورت بعد ذلك إلى عبارات لا تصلح للنشر.

وقد أتخيل أنني في مكان مبارك، أجلس وحيدا مع نفسي بعد أن بلغت من العمر ٨٤ عاما وأتساءل: كيف يهب الناس بالملايين هكذا يطالبون بسقوطي أو خروجي أو رحيلي أو محاكمتي أو.... بعد هذه السنوات الطويلة التي قضيتها في خدمتهم وفي خدمة الوطن والدفاع عنهم وعنه، أهذا هو جزائي في النهاية بعد هذا المجهود الهائل الذي بذلته طوال سنوات خدمتي التي امتدت لأكثر من ٦٢ سنة منها ثلاثين سنة في الرئاسة، أهو شعب ناكر للجميل؟ أهو شعب مغرر به لايفهم ولا يقدر ماقدمته له من تضحيات حربا وسلاما؟... وكيف تنتهي سنوات خدمتي للوطن بهذا الشكل؟... وماذا سيكتب هؤلاء الغاضبون عني بعد أن أترك كرسي الحكم وبعد أن أموت؟... هل سينصفني أحدهم؟... وماذا فعلت بهم كي يخرجوا بكل هذه الأعداد المليونية يوميا يطالبونني بالتنحي والرحيل؟... وكيف يطالبون برحيلي عن مصر لأعيش بقية عمري بعيدا عن أرضي وأموت غريبا مطاردا من أبناء وطني الذي كنت أعتقد أنني من أبطاله التاريخيين؟.. كل هذه تساؤلات قد تدور بذهن الرئيس وقد تؤلمه، ولست أدري إن كانت ظروفه تسمح له بمصارحة الذات والإعتراف ببعض الأخطاء، أم أن التبرير لما حدث أو إسقاط ما حدث على قوى داخلية أو خارجية ستكون دفاعات مريحة للذات؟

وللإجابة على هذا التساؤلات نيابة عن السيد الرئيس ربما نحتاج إلى استعادة بعض الأحداث والمواقف مع قراءة ماكتب وماقيل وما نشر على مدى ثلاثين سنة من حكم مبارك الممتد والمتمدد، وسنحاول أن نمسك ببعض الخيوط المفتاحية التي تفسر لنا هذا الغضب الهادر العنيف الذي يستولي على المتظاهرين، وفيما يلي نعرض بعض وليس كل العوامل والأسباب التي أدت في النهاية إلى هذه الحالة على أمل أن لايكررها أو يقع فيها أي رئيس قادم:

أولا: التعالي على الشعب، وهذا التعالي يشعر به الناس من مواقف كثيرة، منها مثلا تركه للقاهرة، وإقامته شبه الدائمة في منتجعه الهادئ في شرم الشيخ بعيدا عن مشاكل الناس في العاصمة، وكان الناس يتهامسون بأن الرئيس مبارك لا يحب مجاورة المصريين ويفضل أن يكون هناك في شرم الشيخ قريبا من أصدقائه اليهود، كما أن رأيه في الناس كان يعكس ذلك التعالي، فهو لا يهتم بالتحاور السياسي معهم، ولا يهمه رأيهم في أي قضية، ويكتفي في التعامل معهم بعصى الأمن المركزي و«بيادته».

ثانيا: حالة العناد الشديدة التي كانت الميزة الأساسية لقرارات ومواقف مبارك، حيث لم يكن يستجيب لتطلعات الشعب وآماله وتوجهاته، وكان ثمة حالة من التجاهل لكل ذلك مبني على قاعدة أن الشعب تحكمه عواطفه، وأن الرئيس أكثر حكمة وأكثر معرفة وأكثر تأنيا في اتخاذ القرارات. وكان من المعروف والمستقر في وعي الشعب المصري أن مبارك يتحرك عكس اتجاه الناس، فإذا شكوا من مسئول أو رفضوه أو كرهوه فإن ذلك يعني بقاء هذا المسئول في موقعه إلى أجل طويل، وإذا رغب الناس في موقف في بعض القضايا الداخلية أو الخارجية فإن المتوقع من مبارك أن يأخذ رأيا معاكسا تماما.

ثالثا: عدم الإهتمام بمخاطبة الجماهير من وقت لآخر كما كان يفعل عبدالناصر والسادات حيث كان من عادة كل من الرئيسين الراحلين أن يجلسا إلى الشعب ويتحدثا معه باستفاضة عن الأحوال الداخلية والخارجية حديثا يغلب عليه العفوية والتلقائية، أما مبارك فلم يكن يتحدث إلا في مناسبات رسمية نادرة وكان الحديث غالبا من ورقة معدة سلفا ويغيب عنه التفاعل التلقائي العفوي المباشر، بل كان يهتم في الأغلب باللهجة الخطابية التقليدية الحازمة الجافة الخالية من النداوة الوجدانية والإنسانية.

رابعا: الخلل في الإدراك لقضايا الناس واحتياجاتهم، حيث كان لا يستمع إلى صوت الشارع بشكل مباشر، وإنما يعتمد على التقارير في الأغلب، فتتكون لديه صورة غير مطابقة للواقع فتأتي الردود في غير محلها، أو أقل مما يجب. وربما يكون لطول مدة بقائه في الحكم أثر في ذلك فهو منذ ثلاثين سنة لم يعش ظروفا حياتية

طبيعية، ولم يمش في الشارع بشكل طبيعي، ولم يتعامل مع الناس بشكل عفوي، بل هو طول الوقت محاطا بالحراسة، وكل من حوله من مستشاريه يتحدثون إليه وبينهم وبينه هالات المنصب ومحاذيره، لذلك فقد الإدراك الطبيعي للناس والحياة، ولأن هذا حدث على مدى سنوات طويلة وبالتدريج فإنه فقد إدراك تغير الإدراك.

خامسا: حالة التزاوج بين الثروة والسلطة، تلك الحالة التي نشأت على أرضية محبة الإبن جمال مبارك للأثرياء ورجال الأعمال وجذبهم حوله وتمكينهم من الوظائف الحيوية والمواقع الوزارية على اعتبار أنهم أقدر على تحقيق النمو الإقتصادي بطبيعتهم الإقتصادية، وأنهم «شبعانين» من المال فلن ينظروا إلى مال الدولة، أو أن هؤلاء هم المحببين إلى قلب الإبن الشاب عاشق البيزنس الذي لم يتعود التعامل مع الفقراء بل ربما لم يعرفهم في حياته إلا في صور الجرائد وعلى شاشات التليفزيون. وقد ثبت أن رجال الأعمال ناجحون فعلا في تنمية الثروة ولكن ثروتهم هم، وثبت أن طلاب المال لا يشبعون أبدا بل ان كونهم اتجهوا إلى عالم المال والأعمال يدل على رغبتهم العارمة في جمع المال.

سادسا: استبعاد المثقفين والعلماء من الدائرة المقربة من الرئيس ونجله، ولو حدث وتم استدعاء أحدهم فيكون ذلك بمباركة وزير الثقافة الذي حاول أن يسيطر على عقول المثقفين ويتعامل معهم كموظفين يحاول استمالتهم لخدمة النظام وتدجينهم لأداء وظائف وأدوار بعينها يحتاجها النظام في بعض اللحظات، ولهذا شعرِ المثقفون بالإهانة والغبن، وقد تجسد ذلك في رفض صنع الله ابراهيم جائزة رفيعة من الدولة، وتبعه في ذلك بهاء طاهر الذي رد الجائزة بعد قيام ثورة يناير.

سابعا: غياب الحلم القومي لدى الرئيس وأعوانه، مما جعل الحياة المصرية تبدو شديدة التصحر والجفاف، وشديدة البؤس والغرق في دوامات الحياة اليومية، وغياب الأمل.

ثامنا: غياب الجانب الوجداني في العلاقة بين الرئيس والشعب، فقد كان الرئيس لا يملك تلك الموهبة الربانية التي تجعل شيئا ما يربطه بالشعب غير الوقائع والأرقام والمواقف الرسمية. والشعب المصري شعب عاطفي ربما يرضى بالمتاعب والمشكلات إذا سمع كلمة حلوة أو رأى ابتسامة صادقة.

تاسعا: ممارسات الحزب الوطني وأعضائه التي استفزت غالبية الشعب المصري. كما أن الرئيس أخطا خطئا فادحا برئاسته للحزب الوطني، تلك الرئاسة التي أصر عليها رغم مطالبة المخلصين له بأن يتخلى عنها ويصبح رئيسا لكل المصريين، وهذا جعل هذا الحزب يتوحش في الحياة المصرية ويجذب إليه المنتفعين والإنتهازيين وأصحاب المصالح والمطامع، وكلهم يستظلون بظل الرئاسة، ويحتمون بها، ويمارسون كل المفاسد وهم متمترسين بالرئيس والحكومة. وقد اكتسب الحزب الوطني كراهية شديدة من جموع الشعب خاصة بعد سيطرة صفوت الشريف وأحمد عز عليه وبعد التزوير الفاضح لانتخابات مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية، وبعد وقوف أحمد عز يعلن انتصار حزبه على سائر أحزاب المعارضة بشكل لا يخفي شماتة وتشفيا، ثم وقوف الرئيس مبارك للثناء على انتخابات مجلس الشعب الأخير ومباركة خطوات الحزب الوطني الذي يحركه ابنه جمال وصديقه الحميم أحمد عز بفكر يعتقدون أنه جديدا. وربما يفسر هذا لجوء كثير من الجموع الغاضبة إلى حرق مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات ورميها بالحجارة.

عاشرا: عدم الوفاء بالوعود، فقد كانت هناك وعودا كثيرة بانتخابات نظيفة ولم تتحقق، ووعودا بانفراج الأزمة الإقتصادية التي يعيشها الشعب ولم تتحقق، ووعودا بالتخلي عن منصب الرئاسة بعد فترة أو فترتين ولم تتحقق وووعودا بملاحقة الفساد والفاسدين ولم تتحقق. وهذا أدى إلى فقدان ثقة كامل في النظام باكمله.

حادي عشر: مسألة توريث الحكم لنجله جمال، حيث كانت كل الدلائل تشير إلى سير هذا المشروع في الطريق بخطى ثابتة، وحين يسأل الناس عن مشروع التوريث تأتي إجابات مراوغة، أو ذات دلالات مزدوجة أو مائعة، والجميع تشكل لديه يقين بأن التوريث قادم لا محالة وأنها فقط مسألة وقت وإعداد للمسرح. وكانت مسألة التوريث تشكل كابوسا للشعب المصري الذي كافح وقام بالثورة من أجل إنهاء الإحتلال والتخلص من الحكم الملكي فكيف به يعود للوراء بعد ستين سنة من الحكم الجمهوري إلى توريث الحكم، ثم إن هذا الأمر كان يبدو فيه إهانة شديدة للشعب لكونه أصبح إقطاعية تورث للأبناء، كما أن عمليات التمويه والخداع التي

صاحبت ملف التوريث وخطواته جعلت الشعب يشعر أن ثمة خديعة تتم لكي يركب الإبن على كرسي الحكم بشكل ما وفي لحظة ما دون أن يكون للشعب اختيار.

ثاني عشر: سلوك وزارة الداخلية خاصة في عهد الوزير حبيب العادلي من تعذيب حتى الموت داخل أقسام الشرطة ومراكز الإعتقال والسجون، وتلفيق القضايا، والإستعانة بالبلطجية في فض المظاهرات ومعاقبة المعارضين، وتزوير الإنتخابات، وإفساد العلاقة بين المسلمين والمسيحيين من خلال تصرفات غير مسئولة في هذا الموضوع الحسّاس حتى كاد الأمر أن يصل إلى حرب طائفية، والإقتصار على الحل الأمني في سائر القضايا، مع الجفاف السياسي المريع، فكل الملفات تحال للأمن ولأمن الدولة على وجه الخصوص، وقد بات واضحا لدى الخاصة والعامة أن الأمن يتحكم في كل شيء في الحياة المصرية، وأنه يملك التعيين في المناصب الصغيرة والكبيرة ويملك الحرمان من التعيين مهما كانت الكفاءات والشهادات، وأنه يحرك كل المسئولين ويكتب عنهم التقارير التي تحدد مستقبلهم، ويتحكم في الصحف والقنوات الفضائية، ويتحكم في الأحزاب، وفي الإنتخابات وفي كل شيء. وقد أدى هذا إلى تضخم الجهاز الأمني وامتداد أذرعه وعيونه في كل مكان، ودخل في خصومات كثيرة مع المجتمع، وفقد دوره الخدمي والاجتماعي وترك الشارع المصري دون أمن اجتماعي وركز كل جهوده على حماية النظام، وتضخم دوره التسلطي العقابي فاضطربت صورته في وعي الناس بالذات مع كثرة الكشف عن حالات التعذيب المتكررة التي أدت إلى الوفاة. وربما يفسر هذا اختيار القائمين عالى ثورة ٢٥ يناير ليوم عيد الشرطة ليكون موعد تظاهرهم واحتجاجهم، ويفسر أيضا خروج جموع من الجماهير الغاضبة في القاهرة والمحافظات لتحرق أقسام الشرطة وتتهجم على مراكز أمن الدولة. وكان الإقتصار على الحل الأمني يغفل جوانب كثيرة في المشكلات كانت تحتاج للحلول السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الدينية، ولكن النظام أدمن واستسهل الحل الأمني لأنه لايحتاج أكثر من حشد العشرات من عربات الأمن المركزي تشكل حائط صد بين الجماهير وبين السلطة فيعود الجماهير خائفين محبطين منكسرين يائسين، وبهذا تراكمت المشاكل دون حل حتى تحولت لأزمات وتراكمت الأزمات دون حل حتى تحولت لكوارث، وتورط جهاز الشرطة

في تحمل مهام وهموم أرهقته وأخرجته من إطاره المحدد في خدمة الوطن فتحول في عهد حبيب العادلي إلى تمكين النظام والحزب الوطني.

ثالث عشر: الزهق والملل والضجر من استمرار نفس النظام بنفس الأسلوب بنفس الوجوه بنفس الممارسات السلبية وغير النظيفة في التعامل مع الشعب ومع قضاياه مثل الكذب واللف والدوران والقفز على الحقائق واللغة المزدوجة، مع فقدان الأمل في التغيير بالطرق السلمية عن طريق صندوق الإنتخابات.

رابع عشر: الجمود والركود في الحياة السياسية مما أصابها بالتصحر والجفاف وتفشي كل أمراض الفساد في أركانها دون وجود نية أو إرادة حقيقية لوقف هذا الحال المتدهور، وكان ثمة شعار مرفوع يعطي مشروعية حكومية لهذا الجمود وهو «استمرار الإستقرار واستقرار الإستمرار».

خامس عشر: انفصال الرئيس عن توجهات الشعب وإرادته في أغلب القضايا ان لم يكن كلها، فمثلا في أحداث الهجوم الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦ م كان الشعب المصري يؤيد المقاومة اللبنانية بينما يعاديها مبارك، وفي الهجوم الإسرائيلي على غزة كان الشعب المصري يسعى لإنقاذ غزة من الوحشية الإسرائيلية وينادي برفع الحصار عن غزة وفتح معبر رفح ولكن الرئيس كان على الجانب الآخر تماما، وحين همّ بإنشاء السور الفولاذي على الحدود بين مصر وغزة كان هناك رفض شعبي عارم لتلك الخطوة التي تساهم في خنق سكان غزة أكثر وأكثر لحساب الأمن الصهيوني ولكن الرئيس لم يلتفت إلى ذلك. والشعب المصري كان يرغب في التواصل مع القوى الإقليمية الإسلامية المؤثرة في المنطقة مثل إيران وتركيا، ولكن الرئيس كان له حسابات أخرى لم يتفهمها أو يقبلها الشعب المصري. وهكذا شعر المصريون بأن رئيسهم لا يمثلهم وإنما يمثل رؤيته وإرادته هو، وأنه يعتبرهم قاصرين عن فهم مجريات الأمور وبالتالي ليس من حقهم التدخل في مثل هذه القضايا، وهذا أمر يجرح كبرياء أي شعب.

سادس عشر: التشبث بالسلطة والإعلان أكثر من مرة بأنه سيبقى طالما بقي فيه قلب ينبض، إضافة إلى تراكم شواهد لا تدع مجالا للشك بترتيب التوريث لنجله جمال في حالة ترك الرئيس للسلطة مضطرا بحكم المرض أو العجز.

سابع عشر: بطء الإستجابة للأحداث، وهي سمة كانت مميزة للرئيس طوال عهده، ولكنها زادت أكثر في سنواته الأخيرة وربما يكون وراء زيادتها التقدم في السن وما يصاحبه من تغيرات بيولوجية، وقد كان مؤيدو الرئيس يحاولون تبرير هذه الصفة من البطء الشديد بأنها حكمة وترو من الرئيس، ولكنها في الحقيقة لم تكن كذلك بل كانت تؤدي إلى مشاكل هائلة خاصة في هذا الزمن ذات الإيقاع السريع للأحداث. ولم يكن الرئيس قادرا على التفاعل مع الأحداث الساخنة فتمر الأيامة وربما الأسابيع والشهور وهو لا يستجيب بينما الجماهير تغلي طالبة حسم الأمور والتفاعل الحي مع الحدث ولكن دون جدوى، وقد اتضح ذلك جليا في أحداث ثورة ٢٥ يناير حيث كانت مصر تشتعل بالثورة وتداعياتها من هجوم الأمن على الثوار وقتل ما يزيد على ثلاثمائة من أنبل وأشرف شباب مصر بالرصاص الحي وتجرح وتشوه مايزيد على خمسة آلاف شاب، والجميع ينتظرون ظهورا للرئيس أو كلمة أو تصريحا ولكنه لم يفعل ذلك إلا متأخرا جدا حيث بدأت الثورة يوم الثلاثاء ولم يخرج هو لإلقاء خطابه إلا يوم الجمعة، وكان من الممكن لو خرج على الناس مبكرا أن يجنب البلاد مخاطر جمة.

كانت هذه بعض الأسباب (وليست كلها) التي تسببت في رفض المصريون وغضبهم تجاه الرئيس مبارك، ولقد نبه لها الكتّاب والمفكرون والمصلحون على مدى سنوات طويلة، ولكن الرئيس مبارك لم يكن يلتفت إلى شيء من ذلك، فهو يفخر دائما بأنه لا يتأثر ولا يستجيب إلا لما يراه هو صوابا، وكان ذلك يوصل رسالة مفادها أن ثمة حالة ازدراء وتجاهل للشعب المصري ورموزه وقياداته الفكرية، وكانت تتأكد هذه الحالة بوقوف عربات الأمن المركزي السوداء أو الزرقاء حول الجامعات والنقابات المهنية وتجمعات المعارضة، وكأن هذه المؤسسات التي تمثل عقل المصريين وضميره لا تستحق في نظر الرئيس إلا عصا وحذاء الأمن المركزي.

فهل ياترى يتعلم أي رئيس قادم من هذه الدروس، أم سنجد أنفسنا ندور في حلقات مفرغة تنتهي نفس النهايات المأساوية التي انتهى إليها الرئيس السادات ومن بعده الرئيس مبارك؟

لماذا بكى المصريون عبد الناصر
بينمـا لفظـوا مبـارك وخلعــوه؟

عبد الناصر كان أبا وزعيما حقيقيا للمصرين وانحاز للفقراء منهم، اهتم بالفلاحين فأخذ الأراضي من الإقطاعيين ووزعها عليهم وبني المصانع والشركات للعمال،وكان يخطب في الشعب كثيرا بشكل ثابت ويحكي لهم ما حدث ويحدث بطريقة حميمية، وكانت شخصيته مليئة بالسحر والدفء والجاذبية وأعطى الناس شعورا بالأهمية والعزة والكرامة.

أما مبارك فقد كان معزولا بعيدا وانحاز للأغنياء ومنحهم (بشكل مباشر أو غير مباشر) فرصا لامتلاك مساحات هائلة من أراضي الدولة، وبيعت في عهده المصانع والشركات وطرد منها أغلبية عمالها، ولم يكن يهتم بالخطابة المباشرة في الجماهير ولم يكن بينه وبينهم تلك الجاذبية الإنسانية الخاصة، وأعطى الجماهير شعورا بعدم الأهمية، فقد كان يشعر أنهم زائدون على الحاجة وأنهم عبء على برامج التنمية، وأنهم ضيوف ثقلاء، وحكمهم بالطواريء ثلاثين عاما، وأحاطهم بقوات الأمن المركزي في كل مكان وهذا يعكس سوء ظن فيهم وعدم قدرة على محاورتهم على المستوى السياسي والإنساني، وعدم قدرة على استيعاب حركتهم وتطلعاتهم وأحلامهم وخلافاتهم ومطالبهم.

كان عبد الناصر منحازا إلى الشعب في الداخل وممثلا لعقله الجمعي الذي يكره إسرائيل ويعتبرها العدو الأساسي والخطر الأعظم، وينظر إلى الوطن العربي كعمق استيراتيجي يجب الإهتمام به والتواصل معه وينظر إلى أفريقيا بإهتمام وحب.

أما مبارك فكان اهتمامه موجها نحو الخارج وخاصة أمريكا وإسرائيل (حتى قال الإسرائيليين عنه إنه كنز استراتيجي لإسرائيل) وكان الناس يستشعرون أنه منفصل عنهم فيما يخص العلاقة بأمريكا وإسرائيل وأنه لا يمثل رؤيتهم، وأنه أكثر صداقة معهم وأبعد عن العرب وأفريقيا والعالم الإسلامي، وكانت مواقفه معاكسة لمشاعر الناس وتوجهاتهم خاصة في الحرب على لبنان والحرب على غزة وبناء الجدار العازل بين مصر وغزة وتصدير الغاز لإسرائيل، والتسامح مع الإسرائيليين حين يوجهون الإهانات لمصر على المستوى السياسي أو العسكري.

لقد أدرك المصريون بوعيهم الجمعي أن عبد الناصر اجتهد واخطأ، وقد أوقعهم في كارثة هزيمة ٦٧ وحرمهم من الديمقراطية، ولكنهم أدركوا أيضا إنه كان وطنيا خالصا ومنحازا لشعبه المصري وللشعب العربي، وأن يده نظيفه، لذلك عشقوه حيا ورفضوا تنحيه بعد الهزيمة وخرجوا بالملايين يطلبون عودته وساندوه لإعادة بناء القوات المسلحة وبكوه ميتا وخرج أربعة ملايين يودعونه في أكبر جنازة عرفها التاريخ الإنساني.

كان الناس فقراء في عهد عبد الناصر ولكنهم كانوا يشعرون بالعدل ولديهم حلم جميل بالوطنية والعروبة والتحرر والنمو.

كان عبد الناصر يبني الجيش ليدافع به عن الوطن بينما كان مبارك يبني وزارة الداخلية والأمن المركزي ليقمع به المعارضين والمحتجين والمتظاهرين من أبناء الشعب.

لقد أخطأ عبد الناصر حين وثق في عبد الحكيم عامر ورفاقه فحدثت الهزيمة البشعة وضاعت سيناء وأجزاء من فلسطين وسوريا، وشعر بمسؤليته عن كل ماحدث ووقف بصدق يبكي أمام الشعب ويعتذر ويتنحى، وهنا قبل الشعب الإعتذار وخرج بالملايين إلى الشارع يطلب منه الإستمرار.

ومبارك أخطأ أيضا حين ترك ابنه ومساعدوه ورفاقه يديرون البلد لصالح الأثرياء فورطوا البلد وورطوه وهيجوا ضده كل الفئات والطوائف، ولكنه لم يعترف ولم يعتذر ولم يستمع لأصوات الإستغاثة وصرخات الغضب التي انطلقت كثيرا في

أروقة الجامعات وفي الشوارع وعلى أرصفة مجلس الشعب ومجلس الوزراء ومجلس الشوري.

عبد الناصر لم يفكر يوما في توريث الحكم لأحد أبنائه بينما مبارك وأسرته قد انشغلوا بموضوع التوريث كثيرا وكانت كل جهود الدولة متوجهة نحو إعداد المسرح لركوب نجله جمال على كرسي الرئاسة بينما تجري تمويهات وتنطلق تصريحات ذات طبيعة مراوغة، وخرجت موجات من الصيحات والإحتجاجات ترفض التمديد والتوريث فلا تقابل إلا بالسخرية وبمزيد من الإجراءات ترسخ للتمديد وللتوريث، وهنا شعر الشعب بالإهانة وبأنه ضيعة يورثها الآباء لأبنائهم.

مات الكثيرون من شباب مصر في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة تحت وطأة التعذيب، وساءت العلاقة بين الناس وبين أجهزة الشرطة، ومع هذا لم ينتبه أو يتألم مبارك ولم يبادر بإصلاح هذه العلاقة بين الشرطة والشعب، وإنما كانت سياساته تدفع بالشرطة في مواجهة الشعب حتى تجلى هذا في أحداث ٢٥ يناير حين اشتدت المواجهة بين الشرطة والشعب ليموت ثلاثمائة شاب من أفضل شباب مصر برصاص الشرطة وتحت عجلات عرباتها المصفحة، ثم إنهار جهاز الشرطة ماديا ومعنويا وانسحب من الشوارع لعدة إيام وترك مصر بلا أمن على الرغم من أن ٢٠ مليارا من الجنيهات كانت تقتطع سنويا من قوت هذا الشعب للإنفاق على هذا العدد الكبير من قوات الشرطة الذي بلغ أكثر من مليون ونصف.

إنه درس مهم في حكم الشعوب.

كيف أثرت شخصية مبارك في مصر والمصريين؟

كانت معدلات العنف (المجتمعي والأسري) والتحرش والإنتحار تزداد بشكل يدعو للقلق في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، وتعددت التفسيرات والتحليلات، وكان العامل المشترك بينها أن ثمة حالة من الكراهية للآخر وللذات تكمن وراء هذه الجرائم، وأن حالة الحب والوئام تتآكل، وأن المصريين فقدوا الثقة ببعضهم وبأنفسهم، والنتيجة أنهم راحوا يقتلون بعضهم أو يتحرشون أو ينتحرون. وتراجعت الكثير من القيم الإيجابية التي اشتهر بها المصريون (كالشهامة والمروءة والطيبة والتسامح والإيثار والتكافل) وحل محلها قيما سلبية (كالأنانية والإنتهازية والفهلوة والقسوة والعدوانية والطائفية والعنصرية)، وسادت أغاني هابطة وتسللت إلى كل طبقات المجتمع، وتوحشت العشوائيات، وقلّ الذوق وتوارى الجمال، وأصبحت الصورة مزيجا من البلادة والسلبية والجمود والركود والملل وبطء التفكير وسلحفائية الحركة وبلادة الحس وفقد الهيبة والإحترام وعدم القدرة على المواجهة أو التغيير والخضوع للأمر الواقع والتسول والتوسل والخنوع والإستلاب والإستهواء، وفشلت محاولات الإيقاظ المتكررة في تغيير هذه الحالة وبدا أن مصر مخطوفة وأن الشعب المصري «مربوط»، والربط هنا بمعناه الشائع في الثقافة المصرية أي عدم القدرة على ممارسة الدور الذكوري في الحياة الزوجية، وأن ثمة حالة من الخصاء العام قد تمت فأثرت على صفات الرجولة فيه، وكأن فرعون العصر بدلا من أن يقتل الذكور (حتى لا يهددوا ملكه) اكتفي بربطهم وخصائهم فكانت النتيجة حالة من الإرتخاء العام أصابت الجميع بنوع من اليأس وضعف الإنتماء وكراهية الآخر والذات وكان ختام المشهد أكثر من ثمان حالات تنتحر حرقا في ظرف أسبوع أمام الجهات السيادية.

فما هو يا ترى دور مبارك في ترسيخ هذه الصورة؟

قد كان مبارك يشعر أن المصريون أعدادهم زائدة عن الحاجة وأن تلك الأعداد ليست قوة بشرية مبدعة وإنما هم عبء على برامج التنمية الكسيحة الفاشلة التي كان يتبناها هو ونجله ونظامه، وأن المصريون يأكلون كثيرا (همهم على بطنهم) ولهذا فهم سمان ولهم كروش، وأنهم كسالى وفوضويون، وأنهم لايعرفون مصلحتهم ولذلك يقرر لهم مبارك كل شيء بدءا من اختيار الخفراء والعمد والعمداء مرورا برؤساء تحرير الصحف والإذاعة والتليفزيون ونواب الشعب والشورى وانتهاءا بالسياسة الخارجية، وكان تصوره عن الشعب أنه يفكر بعواطفه ويندفع بلا تفكير ولديه تطرف ديني وعنف طائفي، وانه لا يهش ولا ينش وأنه «بق على الفاضي»، وأنه يعيش على الشعارات الفارغة، ولا يعي الواقع المحلي والعالمي، ولذلك كان يتحرك عكس اتجاهه دائما في السياسات الداخلية والخارجية. باختصار كان المصريون في نظر مبارك (كما كان يتبدى من كلماته ودعاباته الثقيلة وزلات لسانه وسياساته) شعب ناقص الأهلية، أو ضيف ثقيل، أو كائنات زائدة عن الحاجة. وبناءا على هذه الصورة الذهنية التي ترسخت في وعي مبارك عن المصريين مارس قدرا هائلا من التعالي عليهم والإحتقار لهم، وإهمال رأيهم، والإستخفاف بتوجهاتهم ومطالبهم، والإنعزال بعيدا عن صخبهم ورائحتهم والعيش في منتجع هادئ في شرم الشيخ ثم تسليط جيشه الجرار من الأمن المركزي عليهم إن هم تذمروا أو رفضوا أو صرخوا. وللحقيقة لم يكن مبارك وحده يقوم بهذا الدور السلبي تجاه المصريين بل لقد تماهى به وتوحد معه عدد كبير من قيادات الحزب الوطني وأمانة السياسات وكثيرين ممن يشغلون وظائف قيادية في البلد (وهم مازالوا للأسف موجودين حتى الآن ولم يبتعد عن الصورة إلا الرؤس الكبيرة)، فأصبح في كل موقع قيادي مبارك متوسط أو صغير يتعامل مع الناس بنفس أسلوبه وطريقة تفكيره وإدراكه، حتى أصبح النظام كله مباركيا.

لقد أسدل مبارك (والذين معه وتحته وخلفه) على مصر حالة عامة من الإنطفاء والرتابة و«التناحة» والبلادة والملل ففقدت الأشياء معانيها وروحها وتحولت إلى مسوخ مشوهة، وتوقف النبض الحيوي في الوطن، وفقد الإنتماء حرارته، وفقد

علم مصر ألوانه الزاهية وأصبح رماديا كئيبا، وفقدت الأغاني حلاوتها، وتراجع الدور المصري حتى أصبح مجرد نوع من السمسرة السياسية أو المقاولات المحلية أو الإتصالات التليفونية بين بعض الأطراف، واختفى معنى الأمة العربية والأمة الإسلامية والقارة الإفريقية، وضبط مبارك والمباركيون موجات مصر على الموجات الأمريكية والإسرائيلية حتى أنه في آخر لحظاته قبل الرحيل اتصل بأحد كبار القادة الإسرائيليين يحذرهم من آثار تنامي الديموقراطية في مصر وباقي المنطقة، وقد ظل يلعب على هذا الوتر في اتصالاته بالقادة الأمريكيين والإسرائيليين وظل يراوغ في خطاباته ويحاول كسب الوقت لعلهم ينعموا عليه بقبلة الحياة مرة أخرى وهو لايدرك ـ كعادته ـ حجم القوة الشعبية التي تريد خلعه لتتحرر من ركوده وملله وجموده وبطء تفكيره وحركته. وقد استعان بأصدقائه الإسرائيليين لإقناع أمريكا بالكف عن الضغط عليه لإحداث التغيير وبالفعل اجتمع إيهود باراك مع أوباما وخرج بعد الإجتماع يصرح محذرا من خطر سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحكم في حالة رحيل مبارك، وأنه يتفهم تخوف مبارك من سيطرة المتطرفين على الحكم إذا تنحى أو سمح بانتخابات في وقت قريب... وبدأت اللهجة الأمريكية تتغير وتتفهم، وهذا ما جعل مبارك يخرج على الشعب متعاليا مرة أخرى ومستفزا لمشاعر الملايين التي تهتف بسقوطه، وتخرج الخلايا النائمة في الإعلام تطلب من الناس الصبر حتى ينهى ولايته، ويرتب للشعب المصري حياته ويقود الإصلاح والتغيير الذي ينشده الشباب الثائر، وانطلقت أبواق الكذب والتزييف والعهر الإعلامي تطلب من الثوار العودة إلى منازلهم والإكتفاء بما حققوه من مكاسب، ولكن الثوار كانوا مدركين لحجم الخديعة حيث خبراتهم مع مبارك على مدى ثلاثين عاما أنه دائما يعد ولا يفي وأنه من السخرية أن يكون شخصا قام بإفساد الحياة المصرية على مدى ثلاثين عاما هو نفسه الذي يصلحها في تسعة أشهر، لذلك استمروا في الضغط حتى أسقطوه، بعد أن تأكدوا من طول الوقت ومحاولات الإلتفاف والمراوغة والإستقواء بأصدقائه في إسرائيل وأمريكا، أن هذا الشخص ونظامه جديرون بالإسقاط.

مبارك كان لديه مشكلة كبيرة في إدراك الأمور فكان دائما يراها كما يريدها أن تكون وليس كما هي عليه، وقد اتضح هذا جليا في أيامه الأخيرة حيث ظن أن الحركة

الشعبية الحادثة هي مجرد مظاهرات واحتجاجات كالتي تعود عليها طوال عهده الطويل الثقيل، وأن وزير داخليته سيقمعها كالعادة في وقت قصير ولهذا ضنّ على الشعب بالخروج عليه أو مخاطبته أو تهدئته، وبعد أربعة أيام من الأحداث جاءت استجابته بطيئة ومتأخرة وغير متوافقة مع حجم وسخونة الحدث، ثم جاء خطابه الثاني مخيبا للآمال وأكثر بعدا من وتيرة الأحداث، ثم كان الخطاب الثالث كارثة كادت تحدث مواجهة بين الجماهير التي ازداد غضبها ونفد صبرها وبين أي قوة تحاول أن تقف في طريقها، ولكن الله سلم. وعناد مبارك الذي أصبح سمة حكمه ونظامه خدم الثورة كثيرا حيث أعطاها وقتا إضافيا ازداد فيه زخمها ونضجها.

وفي الخطابات الثلاثة كان مبارك مهتما بنفسه وبصورته وبرسم نهايته بصرف النظر عن احتياجات الشعب وإرادته، لقد بدا وكأنه يخاطب نفسه ويتحدث عن إنجازاته وبطولاته في الحرب والسلام على مدى ستين عاما وينظر إلى المطالبين برحيله على أنهم أبناء عاقين لا يعرفون تاريخه أو قيمته، وراح يلعب على عواطف الأبوة للشعب وعلى مسائل الموت والحياة التي لم يعرها اهتماما قبل ذلك طوال حكمه. لقد عاش مبارك وهما طوال حياته أنه الزعيم الحكيم المتأني، وأن العالم يجب أن ينهل من حكمته ويتأسى بروبته، وأنه الأروع والأجمل والأقدر والأعرف. لقد تضخم شعوره بذاته على مدى سنوات طويلة من السلطة والتسلط لم يكن يسمع فيها غير صوته وأصوات المديح والنفاق، لقد انفصل عن الحياة الطبيعية وفقد اتصاله بالشعب الحقيقي، ولم يعد يتحمل كلمة نقد أو تعديل أو اعتراض أو توجيه. وفي اللحظات الحرجة التي سمع فيها الملايين يطالبونه بالرحيل راح يستخدم في خطاباته الأخيرة دفاعات نفسية لكي يتوازن أمام هذا الطوفان الشعبي فراح يذكر نفسه ويذكر الناس ببطولاته وتضحياته، وراح منكفئا على ذاته يبحث عن نفسه بعيدا عن صوت الحقيقة، ذلك الصوت الذي يناديه بأن يرحل. لم يكن يستطيع أن يستوعب تلك الحقيقة المرة في وعيه أو لا وعيه، وراح يتشبث بالكرسي الذي عشقه وتوحد به محاولا إيجاد تبريرات وهمية لاستمراره ولو لعدة شهور، وظن أنه مازال قادرا على أن يوهم الشعب بأنه الأب القادر على حمايته من الفوضى ومن تحكم قوى يخشاها مثل الإخوان المنسلمين، ويتحدث عن مصلحة مصر وسلامة الوطن، ويتحدث عن

رفضه للتدخل الأجنبي وللإملاءلات الأجنبية وهو الذي عاش طيلة عمره وضبط دقات قلبه على إيقاعات أمريكية إسرائيلية. وهو حين يمارس هذه الدفاعات النفسية يعتقد فيها تماما لأن الدفاعات النفسية هي عمليات غير واعية يلجأ إليها الإنسان ليتوازن نفسيا في مواجهة الأزمات والضغوط، وقد تدرج مبارك في دفاعاته النفسية من الإنكار إلى التهوين إلى التبرير إلى الإسقاط، وكلها لم تجد صدى حيث كانت أصوات الجماهير مدوية وكان الطوفان عاليا يجرف في طريقه كل الأكاذيب والخداعات والألوان الزائفة والإدعاءات، هو وحده مبارك الذي لم يرد أن يرى أو يسمع أو يفهم ما يجري وظل لآخر لحظة يقنع نفسه أنه قدم لمصر والمصريين تضحيات هائلة ويصدق أن غالبية المصريين يعرفون من هو حسني مبارك وأنه مستاء مما يسمعه من «بعض» بني وطنه. لقد اضطر مبارك في خطاباته الثلاثة أن يقدم تنازلات متزايدة مع الوقت والضغط، وعلى الرغم من نطقه لهذه التنازلات بلسانه إلا أن اللغة غير اللفظية لديه كانت مليئة بالتعالي والعجرفة والإستهانة بالحدث، فقد كان يهتم بصبغ شعره والتأنق الشديد في ملبسه، ويستخدم الإشارة السلطوية التهديدية بسبابته، وكان هذا أوضح ما يكون في خطابه الأخير الذي أعلن فيه لفظيا تفويضه لنائبه للقيام بمهامه، ولكن لغته غير اللفظية كانت توحي ببقائه واستمراره، لذلك غضب الناس غضبا شديدا واستفزوا لأقصى درجات الإستفزاز وقرروا الذهاب للقصر الجمهوري ليواجهوه مباشرة ويسقطوه من عرشه.

كان مبارك يحكم بلدا لايعرف قيمته الإنسانية والحضارية بل كان يسخر من كل ما يتصل بهذه المعاني ويعتبرها شعارات وعنتريات فارغة، وكان يتصرف في مصر كأي خولي أنفار في عزبة، كل مايهمه هو أن ينهى يوميته دون مشاكل أو وجع دماغ لكي يتسلم من صاحب الشأن نصيبه بعد أن أنهى مقطوعيته في الشغل وينصرف لينام. كان إيقاعه البطىء يخنق كل شيء في مصر ويوقف عجلة التقدم والتغيير ولا يتناسب مع إيقاع العصر ولا مع روح الشباب وعقولهم التي تواصلت مع العالم كله بالوسائط الحديثة واستوعبت علومه وفنونه.

وحين انصرف المصريون عن مبارك وأداروا له ظهرهم وخرجوا بالملايين في مشهد سلمي أخلاقي نظيف ومنظم ومتناغم كانوا يخلعون عن أنفسهم أغلال مبارك

وأوهامه عن نفسه وعنهم، كانوا يستعيدون روحهم التي قتلها ووعيهم الذي أطفاه، وحيويتهم التي كبتها، وألوانهم التي محاها، ومعالمهم التي طمسها، وحركتهم التي قيدها، وحضارتهم التي أهال عليها التراب، وتميزهم الذي أنكره، وشبابه الذي وأده، ورواده ومبدعيه الذين وضعهم على دكة الإحتياطي.

ثمانية عشر يوما ـ عمر الثورة ـ استعاد فيها المصريون مانزعه منهم مبارك، وحين تدخل ميدان التحرير أو تمشي في مظاهرة مليونية تشعر أن شيئا هائلا قد حدث، الروح تدب من جديد، ألوان العلم أصبحت واضحة ومؤكدة وزاهية ومبهجة، الأغاني الوطنية صارت تحرك الوجدان: «حلوة بلادي السمرة بلادي الحرة بلادي».. «عظيمة يامصر يا أرض النعم.. يامهد الحضارة يابحر الكرم.. نيلك دا سكر وشهدك دا عنبرك»... «مصر هي أمي نيلها هو دمي شمسها في سماري شكلها في ملامحي حتى لوني قمحي لون نيلك يامصر»... «بلادي بلادي بلادي لك حبي وفؤادي»... «دولا مين ودولا دولا مين.. دولا ولاد الفلاحين.. دولا القوة ودولا العز»... «وقف الخلق ينظرون جميعا كيف أبني قواعد المجد وحدي.. وبناة الأهرام في سالف الدهر كفوني الكلام عند التحدي.. أن إن قدر الإله مماتي لا ترى الشرق يرفع الرأس بعدي». حتى الأغاني العاطفية أصبحت أجمل وأرقى، وابتسامة المصريين صارت أكثر صدقا وصفاءا، والنكتة أصبحت مبهجة، والدموع صادقة، والأحضان دافئة، والعلم أكثر جدوى، والسياسة واضحة ومستقيمة، والجو نقي وصاف، والنسمات رقيقة، لقد عادت ساعة العصاري وبياض القطن وذهبية القمح ورائحة غيطان الأرز ودخان المصانع ووردیات العمال وغناوي الصعايدة والفلاحين، عادت الحمرة لخدود بنات ثانوي، وعاد العشاق لكلمات الحب والغزل، وعاد القمر بدرا، وعاد صوت مصطفى اسماعيل وعبدالباسط عبدالصمد والحصري والبنا، وعادت أم كلثوم وعبدالوهاب وعبدالحليم يغنون للوطن (بحق وحقيق). كل شيء في ميدان التحرير وفي المظاهرات صار أصليا وأصيلا... كلمات عبدالرحمن الأبنودي وعبدالرحمن يوسف وهشام الجخ تعلو في الميدان فتثير مشاعر الناس، وتسبقها كلمات صلاح جاهين يشدو بها عبدالحليم أو شادية أو سعاد حسني.

كيف عاد كل هذا؟... بل كيف استطاع مبارك (ومن معه وعلى شاكلته) على مدى

ثلاثين عاما أن يطفئ كل هذا؟... الإجابة تتضح لكل شخص خرج إلى الشارع بعد إعلان تنحي مبارك عن الحكم... ملايين البشر خرجوا مبتهجين متعانقين ملوحين بإشارات النصر... والأعلام ترفرف في البلكونات وفي السيارات.. والأغاني الوطنية تنطلق من كل مكان... لقد عادت الروح المصرية.. ونفضت الشخصية المصرية عن نفسها تراب مبارك وبطانته..إنه إذن انتصار وطني.. انتصار النبل على الإنحطاط.. انتصار الشباب على العواجيز المتصابيين.. انتصار الشفافية على الضبابية.. انتصار الصدق على الكذب... انتصار الشرفاء على اللصوص... انتصار الرقي الأخلاقي على البلطجة والبلطجية.. انتصار الحلم على الكابوس... انتصار الحب على الكراهية... انتصار الإستقامة على اللف والدوران والمراوغة.. انتصار الأسود على الثعالب والجرزان... انتصار النور على الظلام.. انتصار الحق على الباطل... انتصار الحركة الشبابية العفية الغضة على العجز والجمود والتصلب والتعفن والموت... انتصار ورد الجناين على الإبل والبغال والحمير... لقد تعافى المصريون من الربط والخصاء والإرتخاء والإنطفاء والرتابة والملل والجمود والبطء والبلادة والنفاق والخداع والجبن والسلبية... كل ذلك حدث في رحاب ميدان التحرير وبتوفيق من الله... والآن يخرج أوباما ليقول للعالم: لقد كانت الثورة المصرية المتحضرة ملهمة لنا وللإنسانية كلها... وكانت بمثابة قوة أخلاقية تعبر عن حضارة ورقي الشعب المصري..... شكرا أوباما، ومعذرة مبارك فقد حكمت وتحكمت في شعب لم تعرف قيمته وحضارته وأصالته.

لماذا يصر المتظاهرون على رحيل مبارك؟

كانت أكثر الهتافات سخونة وحدة في كل المظاهرات في القاهرة والمدن المصرية هتاف: «الشعب يريد إسقاط النظام».... وبعد أيام قليلة من بداية مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأ هذا الهتاف يتناوب مع هتاف آخر وهو «ارحل ارحل يا مبارك السعودية في انتظارك».. ثم تطور إلى «ارحل ارحل يا مبارك تل أبيب في انتظارك». ومن الواضح زياة حدة الهتافات وما تحمله من دلالات الغضب والرفض، على الرغم من أن المجتمع المصري مجتمعا أبويا (على الأقل في أغلبه) ويسامح ويغفر بسهولة، وقد غفر لعبد الناصر نكسة ٦٧ بكل بشاعتها وغفر له استبداده ودكتاتوريته وتعذيبه لمعارضيه في السجون وخرج ٤ ملايين من المصريين يشيعون جنازته، فما الذي جعل المصريون يختلفون هذه المرة ويأخذون هذا الموقف الصارم نحو ضرورة رحيل الرئيس، والمظاهرات تحتدم في كل مكان على الرغم من بعض الخطوات نحو تعديل الدستور وتغيير الوزارة (جزئيا) وإبعاد بعض الوجوه المكروهة في الحزب الوطني، كل هذا لم يكن كافيا في نظر المتظاهرين لأنهم يريدون إسقاط النظام وإسقاط الرئيس، ويبدو أن الوعي الجمعي لدى المصريين يدرك أن النظام هو الرئيس والرئيس هو النظام، وهم يحملون الرئيس كل خطايا النظام.

وكلما حاول أحد تذكير الهاتفين بسقوط الرئيس بأن له تاريخ في حرب أكتوبر وأنه فعل كذا وكذا من أجل وطنه، تجد الرافضين له وقد اشتد غضبهم واستنكروا أن يكون له أي انجازات أو يعتبرون أخطاءه لا تغتفر وتغطي على أي انجازات.

فما هو يا ترى السر الدفين وراء هذا الرفض الذي يصل إلى الكراهية؟

إن التفرقة بين الأبناء... بمعنى أن مبارك الرئيس يعتبره الناس بحكم التكوين الثقافي أبا لهم، ولكنهم اكتشفوا أنه فضل بعض أبنائه عليهم فأعطى ابنه جمال فرصة التصرف في مصر بطولها وعرضها، وليس فقط جمال بل أيضا أصدقاء جمال من رجال الأعمال الذين ترك لهم الحبل على الغارب يمرحون ويرتعون في المال العام في حين عاش بقية أبنائه من المصريين تحت خط الفقر بل تحت خط الاباده، وهم ينظرون إلى أصحاب الحظوة والسطوة من أصدقاء «جيمي» يستولون على الأموال والأراضي بضراوة شديدة، وإذا شكوا أو احتجوا أو ناموا على رصيف مجلس الشعب أو الشورى خرج لهم عساكر الأمن المركزي بهراواتهم الغليظة. ولم يكن الفقراء فقط الذين يشعرون بالغبن من مبارك وابنه وأصدقاء ابنه ولكن أيضا المحامون والأطباء والمدرسون والمثقفون وموظفي الضرائب العقارية وعمال المصانع التي بيعت للهنود والإسرائليين.. وهكذا اتسعت دوائر المظلومين والمقهورين والمغبونين وهم جميعا يستغيثون بالأب والرئيس مبارك ولكنه لم يكن ليسمع أو يستجيب، فقد هجر مصر والمصريين وعاش في منتجعه الهادىء في شرم الشيخ وترك البلاد لمن ينهبها ويقهر أهلها ويذلهم. إذن فالشعب المصري يعتبره مسئول عن كل ما اقترفه أباطرة الحزب الوطني ولجنة السياسات وباشورات الداخلية بحق الشعب المصري.
لقد وثق مبارك أكثر من اللازم ببطانته (صفوت الشريف وزكريا عزمي وفتحي سرور) وبابنه وأصدقائه وعلى رأسهم أحمد عز، فكانت النتيجة أن تورطت هذه البطانة في حماقات أورثت المصريين بغضا شديدا للنظام ورمز النظام. وكان المصريون على عادتهم القديمة صابرون خانعون خائفون صامتون، ولذلك واصلت البطانة ظلمها وسلبها ونهبها وقهرها، وواصل مبارك تجاهله وانكاره وإغلاق عينيه وأذنه وقلبه عن صرخات المعذبين وأنات الجائعين وآهات المقهورين واستمر الحال سنوات طويلة تراكمت فيها المشاعر السلبية في النفوس. وحين هبت رياح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ استيقظ وعي المصريين وخرجت مشاعرهم المتراكمة من تحت الرماد واكتشفوا الظلم البيّن الذي وقع عليهم جميعا فانفجروا تظاهرا وسخطا ورفضا للنظام ورموزه، وخاصة الرمز الأكبر مبارك ولم يستطيعوا أن يغفروا له ما فعله بهم ولم يستطيعوا أن ينسوا أنه تركهم بين فكي بطانة شرسة مزقت لحمهم ومصت دمهم وانهكت قواهم

وأهدرت كرامتهم لذلك لا نستغرب هذا التمسك العنيد برحيل مبارك واعتبار ذلك الرحيل هو العلامة المؤكدة لنجاح الثورة في تحقيق أهدافها، وأن بدون هذا الرحيل تكون الثورة قد دفعت ثمنا غاليا ممثلا في ثلاثمائة شهيد وخمسة آلاف جريح (حتى الآن) دون أن تحقق شيئا.

وهذه هي المعضلة الآن فالمتظاهرون يرون أن أهم هدف لهم هو رحيل مبارك، ومبارك عنيد لا يريد أن يرحل عنوة، وهو قد تمترس بالمؤسسة العسكرية، والأخيرة في حرج ولا تقبل إهانة أحد أبنائها وقادتها.. وتريد أن تهيء له خروجا كريما، ولكن الوقت يمر وكل طرف مصر على موقفه ولا أحد يعرف ماذا ستأتي به الأيام.

وبعض العقلاء يقترح أن يتبرأ مبارك من كل الخطايا التي ارتكبت بحق المصريين في عهده وأن يحاسب المسئولين عنها حسابا عسيرا لأنهم أولا آذوا الشعب المصري وثانيا أهالوا على تاريخ مبارك التراب ووضعوه في هذا الوضع الحرج في نهايات حياته ونهايات حكمه وجعلوه يخرج من الحكم بعد ثلاثين سنة بهذه الطريقة التي لا يرضاها لنفسه، ولم يكن ليرضاها أحد لولا أن الجرح عميق.

أما إذا لم يفعل ذلك، وبالتأكيد هو لن يفعل، فإن ذلك يحمل توقعات كارثية نتيجة غضب الجماهير الهادر وصرخاتهم المدوية: «الشعب يريد إسقاط الرئيس» «ارحل ارحل يا مبارك»، والقاعدة المعروفة هي: «إذا الشعب يوما أراد الرحيل فلا بد أن يستجيب القدر».

العقل الجمعي المصري يقود الثورة

يقولون بأن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ليس لها قائد وأنها جسد بلا رأس، وهذه حقيقة يستشعرها جيدا كل من شارك في المظاهرات أو وقف في ميدان التحرير حيث ترى مجموعات ضخمة تتحرك في تناعم وتوافق دون قيادة مركزية، وعلى الرغم من كونها مجموعات تلتف دائريا حول من يقومون بالهتاف (وهم متغيرون من وقت لآخر) إلا أن ثمة رابط خفي يربطهم جميعا وكأنهم كيان متكامل تكاملا حركيا.

والحقيقة العلمية أنه لا توجد ثورة بغير قائد يحركها، ولكن الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ كان قائدها العقل الجمعي المصري، ذلك العقل الذي اتفق على فساد النظام القائم وعلى ظلمه وتوحشه واحتقاره للمصريين وإذلالهم ولذلك كان الهتاف الأكثر سخونة في كافة المظاهرات هو «الشعب يريد إسقاط النظام».... ولقد أدرك العقل الجمعي المصري بأن النظام في مصر يختزل في الرئيس الذي يتحكم في كل شيء وأن كل من حوله كومبارس وسكرتارية لذلك توافق المتظاهرون على النداء برحيل الرئيس «الشعب يريد إسقاط الرئيس»... «الشعب يريد محاكمة الرئيس»....

ومن يزور ميدان التحرير يدرك صعوبة تجميع الآراء وتوحيد الاتجاهات بشكل عملي بين هذه المجموعات المتباينة والمنتشرة في أرجاء الميدان، ومع هذا تحدث التوافقات بشكل أشبه بالسر العام.

وربما يعود السبب في ذلك أن الثورة كانت أكبر من أي قائد وهي تتجاوز قرارات أي شخص وكونها بلا قائد معلن وظاهر أعطاها زخما شعبيا هائلا، إذ لو كان لها قائد

لاتفق معه البعض واختلف معه آخرون ولتفتت الثورة، أما أن يقودها الوعي المصري العميق فهذا أدعي للاتفاق والتوافق.

ومن الواضح أن العقل الجمعي المصري اختزن الكثير من الذكريات المؤلمة والأحداث المؤسفة والمشاعر السيئة لنظام مبارك، وما كان يبدو على السطح من تسامح هذا الشعب وخضوعه وخنوعه لم يكن يعبر عن حقيقة ما يجري بداخله، إذ كان أشبه بالجمل الذي يصبر طويلا على الايذاء ولكنه يختزن الإهانة والإحتقار والذل لفترة ولكن حين ينتفض لا يسامح أبدا بل ينقض على من احتقره وأهانه وظلمه بكل عنف.

ولو كان للثورة قائدا معروفا لتم اعتقاله أو اغتياله أو تشويهه أو احتواؤه، ولكن العقل الجمعي المصري كان ومايزال عصيا على الإغتيال أو الإعتقال أو التشويه أو الإحتواء. ومع ذلك تأتي مرحلة من مراحل الثورة تحتاج لإفراز قادة أو قائد ليتم تفعيل روح الثورة في صورة برامج وخطط محددة، وسوف يحدث ذلك في وقته المناسب حين تصل الثورة إلى محطة التمكين، أما في مرحلة التحفيز والحشد فتكفي قيادة العقل الجمعي المصري ذلك القائد العبقري العظيم.

ظلام الإستبداد

ليس مثل الإستبداد شيء يقمع النفس البشرية ويطمس إنسانية الإنسان ويمحو الرؤية والرأي فيترك المجتمع في ظلام دامس يتخبط فيه الناس بينما ينعم المستبدون بما نهبوه في هذا الظلام.

منظومة الإستبداد

استشرت منظومات الإستبداد طويلا في العالم العربي في صور أنظمة ملكية أو حتى جمهورية، وتشوهت صورة العالم العربي داخليا وخارجيا بسبب وجود أنظمة دكتاتورية تقوم على القهر والإستبداد واحتقار الشعوب واستحمارها وإذلالها ونهب وتبديد ثرواتها مستندين في ذلك إلى قوة بوليسية ضخمة ومرعبة. وقد سادت حالة من اليأس من تغيير هذه الأنظمة التي لم تكتف بكل ما ذكرناه تجاه شعوبها بل تحالفت هذه الأنظمة في تسليم إرادة الأمة لأعدائها وفي التفريط في مقدساتها، وكنا نرى اجتماعات القمة العربية المستفزة والتي تعكس صورة الإنهيار المخزي في الأنظمة العربية بلا استثناء، وكان هذا يصيبنا بحالة من اليأس والأسى تزداد مع استمرار تعرضنا للقهر والإهانة من العدو الصهيوني كل يوم وهو يتكئ في قهره وإهانته لنا على هذه الأنظمة الفاسدة المترفة.

والحمد لله فقد لاحت تباشير فجر عربي جديد على أيدي جيل عربي مختلف ثار ضد منظومات الإستبداد في العالم العربي وبدأت شرارته في تونس وانتقلت إلى مصر وهاهي تواصل زحفها نحو ليبيا واليمن وسوريا وغيرها لتتغير الخريطة العربية

ويتغير معها التاريخ العربي الحديث. والأمر يحتاج ليقظة وعمق معرفة بخصائص منظومة الإستبداد التي تكررت في التاريخ العربي بشكل ملفت للنظر وكانت لها ملامح مشتركة نرصدها فيما يلي:

تتضمن منظومة الإستبداد صفات المستبد (بكسر الباء) والمستبد (بفتح الباء) بهم (المستعبدين)وطبيعة العلاقة بينهما، والبيئة التى يعيشون فيها. وفيما يلي أهم عناصر تلك المنظومة:

١ ـ التأله (العلو والكبر): يشعر المستبد بعلوه على من حوله من البشر وملكيته لهم، وبالتالى يطلب منهم الطاعة والانقياد، ولا يسمح لهم بمخالفته أو مناقشته، ويتقمص صفات القاهر الجبار. وهكذا شيئًا فشيئًا تتضخم ذاته خاصة مع خضوع من حوله، ويصل فى النهاية إلى الاعتقاد بألوهيته، وهذا هو نهاية متصل الاستبداد والذى وصل إليه فرعون حين قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [القصص: ٣٨].

٢ ـ الاستخفاف: وفى داخل نفس المستبد استخفاف واحتقار لمن يستبد بهم، ويزيد هذا الشعور بداخله كلما بالغوا هم فى طاعته ونفاقه والتزلف إليه لأنه يعلم بداخله كذبهم وخداعهم، ويعلم زيف مشاعرهم، ويشك فى ولائهم وإخلاصهم، كما أنه من البداية يشك فى قدراتهم وملكاتهم وجدارتهم، وبالتالى يصل فى النهاية إلى الشعور بالاستخفاف بهم. وكلمة الاستخفاف التى وردت فى القرآن الكريم ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ﴾ [الزخرف: ٥٤] تحمل فى طياتها معانى الاحتقار والاستهزاء والإذلال والاستغلال.

٣ـ الجبروت والعناد: فالمستبد جبار متجبر عنيد وهى صفات متصلة ببعضها لأن جذورها فى النفس واحدة، فالمعنى اللغوى للجبّار «هو الذى يقتل على الغضب» وتجبَّر الرجل بمعنى تكبر (مختار الصحاح لمحمد بن أبى بكر الرازى المتوفى سنة ٦٦٦ هجرية ـ دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان ص ٩٠، ٩١ طبعة عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م). فمنظومة الاستبداد تبدأ بالتكبر والاستعلاء الذى يصل إلى درجة التأله، ومن هنا كان بغض الله للمستبد وسخطه عليه لأنه ينازعه صفة الجبار وينازعه الألوهية بصفة

عامة، وينازعه نفاذ الأمر الذى لا يبدل ولا يغيَّر، ولهذا توعده العذاب الشديد، فعن أبى موسى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن فى جهنم واديًا، وفى الوادى بئر يقال له هبهب، حق على الله أن يسكنه كل جبار عنيد» (راوه الطبرانى بإسناد حسن كما قال المنذرى فى الترغيب، والهيثمى فى: المجمع ٥/ ١٩٧ والحاكم وصححه ووافقه الذهبى ٤/ ٣٣٢).

وعن معاوية رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ستكون أئمة من بعدى يقولون فلا يرد عليهم قولهم، يتفاحمون فى النار كما تفاحم القردة» [رواه أبو يعلى والطبرانى، وذكره فى صحيح الجامع الصغير برقم ٣٦١٥].

وواضح من طريقة العذاب عظم الجرم الذى يقع فيه كل طاغية ومستبد ودكتاتور فى أى موقع وعلى أى مستوى.

والمتكبر لا يحتمل اختلافًا فى الرأى، بل لا يسمح من البداية أن يكون هناك رأيًا آخر يزاحمه لأن هذا الرأى الآخر يعتبر قدحًا فى تألهه وجبروته فهو يفترض أنه على صواب دائمًا وأن ما يراه هو الحق المطلق، وبالتالى فهو يعتبر أن صاحب الرأى الآخر سفيهًا أو مضللًا ومتعديًا على مقامه الأرفع ومن هنا يكون غضبه شديدًا يصل إلى درجة قتل المخالف مرورًا بتعنيفه أو سجنه أو تعذيبه أو نفيه.

والمتكبر دائمًا وأبدًا عنيد لأنه يفترض أنه يمتلك الحقيقة المطلقة وبالتالى لا يقتنع برأى آخر ولا يريد أصلًا ولا يقبل أن يكون هناك رأى آخر.

٤ ـ الفسق: ومع استمرار السلوك الاستبدادى يتحول الناس (المستبد بهم) إلى كائنات مشوهه وذلك من كثرة الأقنعة التى يلبسونها لإرضاء المستبد فيتفشى فيهم النفاق والخداع والكذب والإلتواء والخوف والجبن وتكون النهاية كائنات مشوهه خارجة عن الإطار السليم للإنسان الذى كرمه الله، والقرآن الكريم يصفهم بالفسق، والفسق هنا كلمة جامعة لكل المعانى السلبية التى يكتسبها الخاضعون للمستبد ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ ﴾ [الزخرف ٥٤].

٥ ـ الفساد: وحين تجتمع الصفات السلبية للمستبد مع الصفات السلبية للمستبد

بهم تكون النتيجة بيئة مليئة بالفساد ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي ٱلْأَوْتَادِ ۝١٠ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِي ٱلْبِلَٰدِ ۝١١ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ﴾ [الفجر ١٠-١٢] فالفساد نتيجة طبيعية ومباشرة للاستبداد مهما كانت مبررات الاستبداد ومهما كانت اللافتات التى يتخفى وراءها لأن الاستبداد تشويه للتركيبة النفسية للمستبد وتشويه أيضًا للتركيبة النفسية للمستبد بهم وبالتالى يحدث تشويه للبيئة التى يعيشون فيها، وكأن الاستبداد أحد أهم عوامل التلوث الأخلاقى والبيئى فى الحياة.

٦ ـ الضلا ل: ونظرًا لمحدودية رؤية المستبد وتشوه تركيبته النفسية منذ البداية ثم زيادة هذا التشوه نتيجة تضخم ذاته بالمدح والثناء من المستعبدين (بفتح الباء)، ورفضه للإسترشاد برؤى الآخرين، وإصراره العنيد على إنفاذ أمره وحده فإن النتيجة هى قرارات خاطئة فى كل المجالات «فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعون برشيد».

٧ ـ الهلاك: والنتيجة المنطقية لتشوه المستبد وتشوه المستبد بهم، وفساد البيئة التى يعيشون فيها معاً هى الهلاك المحقق، فما من مستبد إلا ووصل بجماعته إلى الهاوية فضاع وضاعوا معه «فاتبعوا أمر فرعون وما أمر فرعو ن برشيد يقدم قومه يوم القيامة فأوردوهم النار وبئس الورد المورود» (هود ٩٧/ ٩٨).

﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِي ٱلْيَمِّ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (القصص ٤٠).

والهلاك ليس فقط فى الآخرة وإنما يسبقه هلاك فى الدنيا، وهلاك منظومة الإستبداد ليس قائمًا فقط على إعتبارات أخلاقية أو دينية وإنما هو سنة كونية وقانون حياتى لأن الإستبداد يسير ضد تيار الحياة الإنسانية وهو تشويه للفطرة (للمستبد والمستبد بهم) ولذلك فلا يمكن أن يستمر طالما قُدِّر للحياة أن تستمر وتنمو وتتطور، فالمستبد مثل أى ميكروب أو فيروس يدخل الخلية ويوجه نشاطاتها لخدمته وفى حالة عجز الخلية عن إكتشافه ومقاومته بجهاز المناعه لديها فإن المآل الحتمى هو ضد قانون تطور الحياة ونموها.

والأمثلة التاريخية لهلاك منظومات الإستبداد ليس لها حصر، ففرعون قد هلك غرقًا هو وجنوده، ونيرون أحرق كل شيء وإحترق معه، وشاه إيران ضاع وضاع ملكه

ولم يجد فى نهاية حياته مأوى يؤيه وظل حائرًا بطائر ته فى الجو وقد ضاقت عليه الأرض بما رحبت، وشاوشيسكو انقض عليه شعبه سخطًا وغضبًا وألقاه فى مزبلة التاريخ، وقبلهم هتلر تسبب فى قتل ٤٥ مليونًا من البشر ثم مات منتحرًا أو مقتولًا تلاحقه اللعنات فى كل مكان، وصدام حسين أضاع ثروات العراق وأسلمها لاحتلال أمريكى بغيض لا يعرف أحد متى يرحل.

الإستبداد وعلاقته بنمط الشخصية

هل توجد أنماط شخصية معين تميل إلى السلوك الإستبدادى؟

نعم، فدراسة حياة مشاهير المستبدين على المستويات المختلفة تؤكد وجود أنماط شخصية معينة تميل إلى السلوك الإستبدادى خاصة إذا واتتها الظروف، ومن هنا تصبح معرفة هذه الأنماط مهمة للوقاية من السلوك الإستبدادى ومن المستبدين. ونذكر من هذه الأنماط الشخصية ما يلى:

الشخصية النرجسية: صاحب هذه الشخصية لديه شعور خاص بالأهمية وبالعظمة ويبالغ فى قيمة مواهبه وقدراته وإنجازاته ويتوقع من الآخرين تقديرًا غير عادى لشخصه وملكاته وإنجازاته المبهرة فى نظره وهو يعتقد أنه متفرد فى تكوينه وفى أفكاره ويحتاج لمستويات عليا من البشر كى تفهمه وتقدره، ويحتاج للثناء والمدح الدائم والتغنى بجماله وكماله وأفكاره وبطولاته الأسطورية وتوجيهاته التاريخية ومواقفه العظيمة غير المسبوقة وهو لا يشعر بالتعاطف مع الآخرين ولا يتفهم إحتياجاتهم بل يريدهم فقط أدوات لتحقيق أهدافه وإسعاده وبلوغ مجده وهو أنانى شديد الذاتية ويسعى طول حياته ليضخم هذه الذات التى يعتبرها محور الكون، وربما ينجح فى الوصول إلى مراكز عليا فى الحياة بسبب إخلاصه الشديد فى تحقيق ذاته ورغبته فى التميز والإستعلاء على الآخرين.

الشخصية البارانوية: تدور هذه الشخصية حول محور الشك وسوء الظن، فصاحبها لا يثق بأحد ويتوقع الإيذاء من كل الناس ولا يأخذ أى كلمة أو فعل على محمل البراءة بل يحاول أن يجد فى كل كلمة أو فعل سخرية منه أو إنتقاصًا من قدره

أو محاولة لإيذائه، ولهذا نجده دائم الحذر من الآخرين، لا يهدأ ولا ينام، ويكافح طول عمره ليقوى ذاته ويحمى نفسه من الآخرين «الأعداء دائمًا وأبدًا»، وهذا الشك والحذر وعدم الولاء للناس يدفعه للعمل الجاد والشاق لكى يصل إلى المراكز العليا فى مجال تخصصه، وهو حين يحقق ذلك يمارس السيطرة والتحكم فى الناس الذين يحمل لهم بداخله ذكريات أليمه من السخرية والإحتقار والإيذاء وبما أنه لا يسامح أبدًا ولا ينسى الإساءة لذلك فهو يمارس عدوانه على من تحت يده انتقامًا وإذلالًا، ويحقر كل من دونه كراهية ورفضًا.

الشخصية الوسواسية: والشخص الوسواسى يميل إلى الدقة والنظام والصرامة والإنضباط ولا يحتمل وجود أى خطأ، وهو فوق ذلك عنيد ومثابر إلى أقصى حد، ولهذا يميل إلى أن يتأكد من كل شيء بنفسه ولا يثق فى أحد لأنه يعتبر الآخرين عشوائيين وغير منضبطين وأنهم سوف يفسدون الأمور التى توكل إليهم، لذلك نراه إن كان والدًا أو مسئولًا يريد أن يستحوذ على كل شيء فى يده ويتابع كل شيء بنفسه ولا يترك لأحد فرصة للتعبير عن نفسه أو تحمل مسئولياته، فالآخرين فى نظره غير جادين وغير دقيقين وغير صارمين مثله وهم يحتاجون دائمًا للوصاية والتوجيه والتحكم، فهم فى نظره أطفال عابثون يحتاجون فى النهاية لمن يضبطهم ويوجههم وإلا فسدت كل الأمور.

الشخصية السادية : وهو الشخص الذى يستمتع بقهر الآخرين وإذلالهم والتحكم فيهم وكلما شاهد الألم فى عيونهم استراح وانتشى وواصل تعذيبهم وقهرهم ليحصل على المزيد من الراحة والنشوة.

الشخصية المعادية للمجتمع: وهو نوع من الشخصية لا يحترم القوانين والنظم والشرائع، بل يجد متعه فى الخروج عليها، ولا يشعر بالذنب تجاه شيء أو تجاه أحد، ولا يتعلم من تجارب فشله، ويعيش على ابتزاز الآخرين واستغلالهم مستغلًا سحر حديثه وقدرته على الكذب والمناورة والخداع، وهو شخص لا يفكر إلا فى نفسه وملذاته، والآخرين ليسوا إلا أدوات يستخدمها لتحقيق ملذاته.

وبعد استعراض هذه النماذج الشخصية الأكثر ميلًا للإستبداد نود أن ننوه أن

المستبد يمكن أن يكون أحد هذه الأنماط ويمكن أن يكون خليطًا منها بعضها أو كلها.

أما المستبد بهم (المقهورين) فيمكن أن يكونوا أناسًا ذوى سمات متباينة ولكن يغلب أن يكون لديهم سماتًا ماسوشيه بمعنى أن لديهم ميل لأن يتحكم فيهم أحد وأن يخضعوا له ويسلموا له إرادتهم ويستشعروا الراحة وربما المتعه فى إيذائه لهم وإذلاله إياهم، فلديهم مشاعر دفينة بالذنب لا يخففها إلا قهر المستبد وإذلاله لهم على الرغم مما يعلنون من رفضهم لاستبداده. وهؤلاء المستعبدين ربما يكون لديهم معتقدات دينية أو ثقافية تدعوهم إلى كبت دوافع العنف وتقرن بين العنف والظلم وتعلى من قيمة المظلوم وتدعو إلى التسامح مع الظالم والصبر عليه وترى فى ذلك تطهيرًا لنفس المظلوم من آثامه.

والشخصيات المستعبدة لديها شعور بالخوف وشعور بالوحدة لذلك يلجأون إلى صنع مستبد ليحتموا به ويسيروا خلفه ويعتبرونه أبًا لهم يسلمون له قيادتهم وإرادتهم ويتخلصون من أية مسئولية تناط بهم فالمستبد قادر على فعل كل شيء فى نظرهم، وفى مقابل ذلك يتحملون تحكمه وقهره وإذلاله ويستمتعون بذلك أحيانًا.

إذن فالمستبد ليس وحده المسئول عن نشأة منظومة الإستبداد ولكن المستعبدين (المستبد بهم) أيضًا يشاركون بوعى وبغير وعى فى هذا على الرغم من رفضهم الظاهرى للإستبداد وصراخهم منه أحيانًا. ولا تزول ظاهرة الاستبداد عمليًا فى الواقع إلا حين تزول نفسيًا من نفوس المستعبدين حين ينضجوا ويتحرروا نفسيًا ويرغبون فى استرداد وعيهم وكرامتهم وإرادتهم التى سلموها طوعًا أو كرهًا للمستبد، حينئذ فقط تضعف منظومة الاستبداد حتى تنطفئ، وليس هناك طريق غير هذا إذ لا يعقل أن يتخلى المستبد طواعية عن مكاسبه من الاستبداد خاصة وأن نمط شخصيته يدفعه دفعًا قويًا للمحافظة على تلك المكاسب الهائلة. وإذا رأينا المستعبدين (المستبد بهم) ينتظرون منحهم الحرية من المستبد فهذه علامة سذاجة وعدم نضج منهم توحى ببعدهم عن بلوغ مرادهم وتؤكد احتياجهم لمزيد من الوقت والوعى ليكونوا جديرين بالحرية، فقد أثبتت خبرات التاريخ أن الحرية لا تمنح وإنما تسترد وتكتسب.

إن دافعى التملك والخلود ليسا قاصرين على المستبد وحده فهما دافعين أساسين فى النفس البشرية وقد عرفهما إبليس وحاول اللعب عليهما عندما أراد أن يغوى آدم فقال له مغريًا إياه بالأكل من الشجرة المحرمة ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]. ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وفعلًا نجح الإغواء لآدم على الرغم من التحذير الإلهى له ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] وعلى الرغم من إتاحة فرص التنعم المتعددة فى الجنة، وهذا يدل على قوة هذين الدافعين وعمقهما فى النفس البشرية، وعلى أنهما نقطتى ضعف يسهل الإغواء عن طريقهما.

ويبدو أن هذين الدافعين يكونان متضخمين فى نفس المستبد فهو لا يشبع من التملك وهو يسعى إلى الخلود وينكر فى أعماقه فكرة الموت. وكلما اتسعت دائرة نفوذه وكلما انتشرت صوره وتماثيله فى كل مكان كلما انزلق إلى الإعتقاد بفكرة خلوده، ولو أصابه المرض أو أدركته الشيوخة وأيقن بفكرة موته فإنه يتسمك بملكه ويتعلق بخلوده من خلال أبنائه فيحرص على توريثهم كل ما استطاع أن يتملكه فهم امتداد لذاته، وهذه هى سيكولوجية الأنظمة التى تقوم على فكرة التوريث حفاظًا على بقاء المُلْك وخلود الذِكْر.

ومن سنن الكون التى قدرها الله أن كل من يتعلق بالملك أو الخلود يزول منه لأن الملك لله وحده والخلود له وحده، وحين سعى آدم نحو الملك الذى لايبلى والخلود، ابتلاه الله بالحرمان من الجنة بل والحرمان مما يستره من ملابس ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، هكذا يحدث مع كل مستبد تخدعه ذاته أو يخدعه إبليس بفكرة الخلود أو الملك الذى لا يبلى، حيث يبتلى بضياع الملك ويبتلى بالطرد من الجنة التى عاش فيها وظن أنه خالد فيها.

تبدأ بذرة الاستبداد داخل النفس ثم تنبت وتتمدد شجرته الخبيثة لتمد فروعها داخل الأسرة ثم داخل المدرسة ثم داخل المؤسسات ثم داخل المجتمع ثم داخل النظام السياسى حتى يصل إلى المستوى الدولى. وفيما يلى إيضاح لهذه المستويات:

١ ـ الاستبداد النفسى: ربما يكون هذا المفهوم غريبًا بعض الشيء، ولكنه فى الحقيقة هو جذر شجرة الاستبداد، وهو النموذج الأولى للاستبداد (Prototype) ولكى نفهم الاستبداد النفسى لابد أن نعلم بأن النفس البشرية رغم وحدتها الظاهرة إلا أنها تتكون من كيانات مختلفة تختلف أسماؤها باختلاف النظريات النفسية، ففى النظرية التحليلية لفرويد نجد الهو والانا والأنا الأعلى، وفى نظرية التحليل التفاعلاتى لإريك برن نجد ذات الطفل وذات الناضج وذات الوالد، وفى علم النفس التحليلى نجد الأنيما والأنيموس ونجد القناع والظل، وفى نظرية كارين هورنى نجد الذات المثالية والذات الاجتماعية والذات الحقيقية.

وتبدأ فكرة الاستبداد داخل النفس حين يتضخم أحد الكيانات أو أحد الذوات داخل النفس على حساب الكيانات أو الذوات الأخرى وهنا يختل التوازن النفسى ويتوحش هذا الجزء المتضخم فى حين تضمر وتنسحب الأجزاء الأخرى منتظرة اللحظة المناسبة للانقضاض على الجزء المستبد، وفى كل هذه الحالات تمرض النفس أو تتشوه أو تهلك.

٢ ـ الاستبداد الأسرى: ففى الأسرة تتأكد مفاهيم الحرية أو تنتفى، فهى المحضن الأول والأساس لقيم الحرية والمساواة والعدل وغيرها من القيم، فإذا مارس الأب أو مارست الأم الاستبداد كان ذلك بمثابة نموذج أوّلى للاستبداد يحمله الطفل معه ويتحرك بموجبه فى كل المواقع التى يذهب إليها، فهو يتصنع الخضوع والاستسلام ويسلم إرادته لوالده المستبد، ثم حين تواتيه الفرصة (حين يكبر هو أو يضعف أبوه) ينقض عليه منتقمًا ومتشفيًا.

٣ ـ الاستبداد المدرسى: ويمارسه ناظر المدرسة على مدرسيه ثم يمارسه المدرسون على الطلاب ثم يمارسه الطلاب الأقوياء على الطلاب الضعفاء.

وبما أن المدرسة دارًا أساسية للتربية فهى تنمى ذلك السلوك وتدعمه بل وتعطيه شرعيه تربوية وأخلاقية.

٤ ـ الاستبداد المؤسسى: وهو امتداد طبيعى للاستبداد الأسرى والاستبداد المدرسى حيث تقوم كل المؤسسات على فكرة شخص واحد كبير يعرف كل شيء ويتصرف وحده فى كل شيء، وقطيع من المرؤسين يسمعون ويطيعون. والعلاقة هنا بين الرئيس والمرؤس تقوم على الخوف والعداوة المستترة تحت غطاء من النفاق والخداع.

٥ ـ الاستبداد الدينى: فعلى الرغم أن الدين الصحيح يؤكد مفهوم الحرية (حتى فى الاعتقاد الدينى نفسه) ويؤكد مفهوم المساواة ويؤكد مفهوم الشورى إلا أن بعض الأفراد أو بعض المؤسسات ربما تستغل بعض المفاهيم الدينية أو شبه الدينية لتمارس تسلطها على الناس بحجة أنها تتحدث باسم الإله وبأمره وأنها تملك الحقيقة المطلقة التى لا يصح معها حوار أو نقاش، وربما يكون هذا هو أخطر أنواع الاستبداد لأنه يذل أعناق البشر باسم الدين وتحت رايته. وهذا النموذج نراه واضحًا فى زوج يقهر زوجته محتجًا بنصوص مأخوذة بغير معناها وخارج سياقها، أو أب يستبد بأبنائه ويلغى إرادتهم شاهرًا آيات الطاعة فى وجوههم، أو رجل دين يمنح صكوك الغفران لمن يرضى عنه ويلقى بسخطه وغضبه على من يخالفه، أو حاكم يتستر تحت مفاهيم دينية ليخفى طغيانه.

ومن علامات الإستبداد الدينى تآكل منطقة المباح، تلك المنطقة فى السلوك البشرى التى سكت الله عنها لا نسيانا ولا إهمالا وإنما ليعطى فسحة للعقل البشرى أن يتصرف بحرية فى أشياء لاتقع فى منطقة الحلال أو منطقة الحرام. ومنطقة المباح هذه هى التى قال عنها الرسول ﷺ «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، وهى منطقة أرادها الله أن تكون واسعة وأن يحررها من قيود الحلال والحرام لكى يعطى العقل البشرى فسحة للعمل والإبداع دون حرج. وفى مجتمعات الإستبداد الدينى تعلو أصوات رجال الدين معلنة تحكمهم فى كل صغيرة وكبيرة فى حياة الناس تحت زعم أن الدين لم يترك شيئا إلا ووضع له حكما، ونسوا أو تناسوا أن حكم منطقة المباح أن تكون حرة،

وأن الرسول ﷺ كان يكره كثرة السؤال حتى لايقع الناس فى فخ التشديد والإلزام فى أشياء لاتستدعى ذلك. وهذه المجتمعات التى تتآكل فيها منطقة المباح ويصبح الناس أسرى لآراء رجال الدين فى كل صغيرة وكبيرة يقعون فى فخ «الكهنوت» وهو مقدمة الإستبداد الدينى.

٦ ـ الاستبداد الاجتماعى (الطبقى): بمعنى أن تستبد طبقة ما بمقاليد الأمور مثل طبقة النبلاء أو الإقطاعيين أو طبقة رجال الأعمال أو طبقة البروليتاريا، فى حين تستبعد باقى الطبقات وتعيش مقهورة ذليله ولا تملك إلا الإنتظار المؤلم الحقود للحظة تتمرد فيها وتنقض على الطبقة المسيطرة وإذا انتصرت هذه الطبقة الجديدة المنقضة أو الثائرة أو المتمردة فإنها تستبد هى الأخرى بالأمور وتلغى أو تستبعد أو تستعبد الطبقات الأخرى وتبدأ دورة جديدة من دورات الاستبداد تنهك قوى المجتمع وتفقده أفضل ملكاته وإمكاناته.

٧ ـ الاستبداد السياسى: وهو أكثر مستويات الاستبداد شهرة لدرجة أنه حين تذكر كلمة الاستبداد يخطر فى الذهن مباشرة هذا النوع من الاستبداد دون غيره، ربما لأنه الأكثر وضوحًا أو الأكثر شيوعًا أو الأوسع تأثيرًا. وهذا الوضوح وهذه الشهرة للاستبداد السياسى يجعلنا فى غنى عن الحديث عنه بالتفصيل فقد أصبح من البديهيات ولكننا فى فقط ننوه إلى جذوره التى جاءت من نفس مستبدة وأب مستبد وناظر مستبد ومدير مستبد ووزير مستبد ورجل دين مستبد، فالاستبداد السياسى ثمرة مرة لثقافة استبدادية على مستويات متعددة وهو لا يزول بمجرد ثورة أو انقلاب ولكنه يزول حين تسرى ثقافة الحرية والمساواة والعدل فى كل أو أغلب المستويات سابقة الذكر. وسريان ثقافة الحرية وحده لا يكفى بل لابد من أن يكافح معتنقوا الحرية من أجل ترسيخ آليات لممارسة الحرية مثل الشورى أو الديموقراطية أو أى آلية أخرى تكون ضمانًا لاستمرار الحرية وحاجزًا أمام كل مستبد طامع يحاول الانقضاض فى أى لحظة على هذه القيم تحت أى لافتة مهما كانت براقة.

٨ ـ الاستبداد الدولى: وقد أصبح هذا الاستبداد واضحًا منذ ظهور عالم القطب الواحد حيث تتحكم الامبراطورية الأمريكية الآن ـ منفردة ـ فى مقاليد الأمور، حتى

الهيئات والمنظمات الدولية التى نشأت للمحافظة على الشرعية الدولية قد أطيح بها وأصبحت أداة فى يد الدكتاتورية الأمريكية المستبدة. وتقوم بريطانيا بدور هامان للفرعون الأمريكى المتغطرس فبريطانيا لديها طموح سياسى تحققه من خلال تقديم الخدمات لأمريكا وتبرير أفعالها والسير فى ركابها وتقوم اليابان والصين بدور قارون المستفيد ماديًا من هذا النظام العالمى الفاسد. أى أن أطراف الثالوث الاستبدادى (فرعون وهامان وقارون) التى ذكرناها آنفًا متحققة تمامًا فى النموذج الدولى.

وهذه الأطـراف الاستبدادية تتحكم فى مقدرات الضعفاء والمستضعفين والخاضعين والمستسلمين من شعوب العالم.

أطراف الاستبداد

وهناك أطراف (أو أضلاع أو أركان) ثلاثة للاستبداد تتحالف مع بعضها وتتآمر لخلق منظومة الاستبداد التى تحاول أن تستفيد منها (أو تتوهم أنها ستستفيد منها) ويحدد الدكتور/ يوسف القرضاوى (فتاوى معاصرة، الجزء الثانى، دار الوفاء المنصورة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م صفحة ٦٣٩) أطرافًا ثلاثة للإستبداد هى:

الأول: الحاكم المتأله المتجبر فى بلاد الله، المتسلط على عباد الله، ويمثله فرعون.

والثانى: السياسى الوصولى، الذى يسخر ذكاءه وخبرته فى خدمة الطاغية، وتثبيت حكمه، وترويض شعبه للخضوع له ويمثله هامان.

والثالث: الرأسمالى أو الإقطاعى المستفيد من حكم الطاغية، فهو يؤيده ببذل بعض ماله، ليكسب أموالًا أكثر من عرق الشعب ودمه، ويمثله قارون.

ولقد ذكر القرآن هذا الثالوث المتحالف على الإثم والعدوان، ووقوفه فى وجه رسالة موسى، حتى أخذهم الله أخذ عزيز مقتدر: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢٣﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٣، ٢٤]. ﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مُّوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ﴾ [العنكبوت ٣٩].

والعجيب أن قارون كان من قوم موسى، ولم يكن من قوم فرعون، ولكنه بغى على قومه، وأنضم إلى عدوهم فرعون، وقبله فرعون معه، دلالة على أن المصالح المادية هى التى جمعت بينهما، برغم اختلاف عروقهما وأنسابهما (انتهى كلام الدكتور/ يوسف القرضاوى).

أدوات الاستبداد

لابد للاستبداد من أدوات للترهيب والترغيب حتى تخضع له الرقاب ويسلم له العباد (أو العبيد) إرادتهم وخياراتهم.

والمستبد يعرف جيدًا مواطن ضعف البشر ويحاول استغلالها بأبشع الطرق وأكثرها حقارة ودهاءًا فى نفس الوقت. ونذكر من هذه الأدوات حسب ترتيب أهميتها:

١ ـ السلطة: فالأب المستبد يستغل نفوذه المالى وقوته الجسدية ومكانته المعنوية فى قهر أبنائه، والزوج المستبد يستغل حق القوامة (كما يفهمه) ويستغل تفوقه العضلى وربما المالى فى إذلال زوجته ووأدها، والمسئول المستبد يستغل ما يملك من صلاحيات للتحكم فى رقاب مرؤسيه، والحاكم المستبد يستغل جنوده (الشرطة والجيش) لإرهاب رعيته ويستغل النظام السياسى الموالى له لإضفاء الشرعية على أفعاله وتجريد خصومه من تلك الشرعية ووصفهم بالتآمر والخيانة والإفساد فى الأرض وتعكير صفو الأمن.

والقرآن يصور هذا الموقف فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ [القصص ٨]. وقوله ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص ٤٠].

٢ ـ المال: ومن لا يصلح معه الترهيب بالسلطة يصلح معه الترغيب بالمال، ولهذا يحرص المستبد على إمساك الثروة فى يده لتكون وسيلة ضغط على من تحت يده ووسيلة ترغيب وشراء ذمم.

٣ ـ المناصب: ينتقى المستبد من بين الناس أولئك المتعطشين للمناصب والراغبين فى العلو بأى ثمن فيستخدمهم ويستعملهم كدروع له وكأدوات لحمايته وتبريد أفعاله وتمجيده وتحلية صورته أمام العامة.

٤ ـ الإعلام: فالمستبد يحتاج لمن يدارى سوءاته ويزين عوراته ويسوق مشروعاته وأفكاره بين الناس ويبرر أخطائه ويحولها إلى انتصارات ويمارس التزييف للوعى والتخدير للعقول ودغدغة المشاعر طول الوقت. ومن هنا يمكن أن نعتبر الإعلاميين الموالين لأى مستبد بمثابة سحرة فرعون الذين كانت مهمتهم أن يسحروا أعين الناس بمعنى تزييف وعيهم.

٥ ـ رجال الدين: ونقصد بهم فئة معينة من رجال الدين يقبلون إضفاء شرعية دينية على فكرة الإستبداد وإضفاء شرعية على كل أفعال المستبد وإستغلال المفاهيم الدينية لتبرير وتمرير كل ما يقوم به المستبد، وإصدار الفتاوى المبنية على تفسيرات تلوى عنق الحقيقة لمصلحة المستبد. وكل مستبد يسعى إلى تقريب عدد من رجال الدين (حتى ولو كان هو ملحدًا أو علمانيًا) لمعرفته بقيمة الدين لدى الناس وتأثرهم به.

المستبد يصنعه الناس من حوله

قد يبدو للنظر القصير أن مجموعة المحيطين بالمستبد ضحايا له إذ يعانون من إستبداده ويتحملونه على مضض وهذا صحيح من جانب واحد أما الجانب الآخر فهو أنهم شاركوا فى صنع هذا المستبد، بعضهم شارك بالأقوال والأفعال التى ضخمت ذات المستبد (كالمدح والثناء والتبرير لكل صفات المستبد وأفعاله والمشاركة فى تنفيذ مشروعات المستبد) وبعضهم الآخر شارك بالصمت والإنكماش مما سمح لصوت المستبد أن يعلو عمن سواه وسمح لذاته أن تتمدد فى الفراغ الذى انسحب منه الآخرون كرهًا أو طوعًا.

ولهذا كانت قاعدة تغيير المنكر واجبة وفاعلة على مختلف مستويات القدرة من اليد إلى اللسان إلى القلب (والإستبداد من أخطر المنكرات): «من رأى منكم منكرًا

فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»... «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

وعلى الرغم من أن التغيير بالقلب يبدو هافتًا وضعيفًا إلا أنه مهم جدًا حين يعجز الإنسان عن التغيير بالوسائل الأخرى (اليد واللسان) فبقاء الرفض القلبى للمنكر هو بمثابة بذرة للخير وجذوة للحق تظل كامنة إلى أن تتاح لها الظروف للنمو والظهور ولولاها لاختفى الخير وضاع الحق إلى الأبد.

والناس يدفعون ثمن سكوتهم على الإستبداد مرتين مرة فى الدنيا ومرة فى الآخرة ففى الدنيا فساد وضياع ومعاناة وفى الآخره عذاب شديد، وكأن الإستبداد خطيئة دنيوية وأخروية معًا. عن جابر رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال لكعب بن عُجْره: «أعاذك الله من إمارة السفهاء يا كعب» قال وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدى، لا يهدون بهديى، ولا يستنون بسنتى، فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا منى ولست منهم ولا يردون على حوضى، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم، أولئك منى وأنا منهم وسيردون على حوضى (رواه أحمد والبزار ورجالهما رجال الصحيح، كما فى إلى الترغيب للمنذرى، والزوائد للهيثمى ٥/ ٢٤٧).

وعن عبدالله بن عمرو مرفوعًا: «إذا رأيت أمتى تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودع منهم» (رواه أحمد فى المسند، وصحح شاكر إسناده (٦٥٢١) ونسبه الهيثمى للبزار أيضًا بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح ٧/ ٢٦٢، والحاكم وصححه ووافقه الذهبى ٤/ ٩٦).

علاج الإستبداد

إن علاج أى مرض يبدأ بالتشخيص الصحيح المبنى على أحدث ما وصل إليه العلم فى هذه المرحلة، ويلى ذلك مصارحة المريض بمرضه حتى يتعاون فى مراحل العلاج المختلفة، وفى حالة رفض المريض للعلاج فهنا أحد احتمالين:

إما أنه يريد أن يزيد عليه المرض حتى يموت أى أن لديه ميول انتحارية خفية،

أو أن هذا المريض فاقد للقدرة على الاستبصار بمرضه وهنا يتدخل العقلاء المحيطون به لعلاجه رغمًا عنه حتى لا يكون بؤرة مرضية ينشر المرض فى المجتمع الإنسانى.

والعلاج لمرض خطير مثل الاستبداد لا يكون بالبخور والتمائم والشعوذة والزار ولا يكون علاجًا شعبيًا غامضًا، وإنما يكون علاجًا على أسس علمية يسير على محاور أربعة:

إعلاء قيمة الحرية فى النفوس: خاصة وأن موضوع الحرية لم يأخذ مكانه اللائق به فى الفكر العربى والإسلامى، ويبدو أن العلماء قد عزفوا عنه خوفا من بطش الحكام فى المراحل المختلفة من التاريخ الإسلامى وانصرفوا إلى مناقشة مسائل فقهية وخلافات مذهبية لا ترقى إلى مستوى قيمة الحرية، أو أن التهديد الخارجى المتتابع (الصليبى والتترى والإنجليزى والفرنسى والإيطالى والإسرائيلى والأمريكى) قد أدى إلى تأجيل النظر فى موضوع الحرية لحساب الحشد فى مواجهة الأخطار الخارجية، وربما يكون المستبدون الداخليون قد استفادوا من هذه الظروف لتبرير استمرار استبدادهم. على أية حال فقد وجب إعادة موضوع الحرية إلى أعلى مستوى من الوعى العربى والإسلامى وعدم الإلتفات إلى أى مبررات للتأجيل أو التهميش.

ونحن نقصد أن تنتشر ثقافة الحرية على كل المستويات كما ذكرنا من قبل حتى لا يختزل الأمر إلى المستوى السياسى فقط كما يحدث دائمًا.

إعلاء قيمة المساواة (المواطنة): فالكل شركاء فى الوطن (بحق وحقيق)، ولهم الحق فى التفكير والتخطيط والتنفيذ لصالح هذا الوطن، ونقصد هنا بالكل، كل الناس على إختلاف ألوانهم وأجناسهم ومعتقداتهم وهذا هو اصل مبدأ التعددية الذى هو الضمان الوحيد لأمن وسلامة المجتمع، حيث أن التمييز العنصرى وإستبعاد أو تهميش أو إلغاء أى طائفة أو مجموعة يؤدى بالضرورة إلى نمو تيارات عدائية تحتية تهدد أمن واستقرار الوطن بأكمله. فالديموقراطيات الحديثة أعطت فرصة التمثيل والعمل حتى للتيارات المتطرفة. وهذا فى حد ذاته صمام أمان حتى لا تعمل هذه التيارات سرًا، بالإضافة إلى أن العمل العلنى يرشد ويحد من التطرف. والمساواة

تتضمن فى طياتها قيمة العدل فما دام الناس متساوون إذن فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

ومبدأ المساواة يتضمن حقيقة أنه لاتوجد فئة مميزة تملك وتحكم طول الوقت وتستبعد وتعزل باقى الفئات وتصمها بالإنحراف أو الخيانة للوطن، فالمجتمع الدولى والإنسانى لم يعد يحتمل هذا التمييز العنصرى فى القرن الواحد والعشرين، ومن يصر على التشبث بهذه الأفكار العنصرية المتحجرة فسوف يدهسه قطار التاريخ وسوف ينظر إليه على أنه بؤرة صديدية تستحق الإجتثاث، والوقت لم يعد يحتمل المناورات أو الإلتفافات فالأوطان ملك لأبنائها جميعًا، ولم يعط أحد الحق لفئة معينة لتكون وصية على باقى أبناء وطنها تمنح من تشاء وتمنع عمن تشاء وتصف من تشاء بالمروق.

٣ ـ وجود آلية مناسبة للتطبيق: ويجدر هنا أن نشير إلى الديموقراطية كنظام وآلية لتحقيق المساواة، حيث ثبت من تطبيقها فى المجتمعات الأخرى قدرتها (النسبية) على تحقيق الكثير من قيم الحرية والمساواة. والديموقراطية ليست هى النظام الأمثل لتحقيق الحرية ولكنها هى أفضل مال وصل إليه الفكر السياسى البشرى لتحقيق مبادئ الحرية وهى بالتالى قابلة للتطوير والتغيير مع استمرار نضج العقل البشرى، فهى فى النهاية ليست نصوصا مقدسة. وربما يعلن البعض أن الديموقراطية نظام غربى ولا يصلح لنا، والرد على ذلك هو أن الديموقراطية ما هى إلا آلية لتحقيق الهدف مثل التليفون الذى يتيح لك الإتصال ومثل السيارة التى تتيح لك السفر، فالآليات تستخدمها لتحقيق أهدافك وليس لها دخل فى عقيدتك وأخلاقك وعباداتك، ومع هذا إذا تطورت مجتمعاتنا وأصبحت قادرة على صنع آلية افضل للشورى فلا بأس فى ذلك فنحن أشبه بمريض يحتاج للعلاج فورًا والعلاج هنا ليس له جنسية المهم أنه يؤدى للشفاء طالما أنه ليس محرمًا، ولو أصبح لدينا مصانع محلية للدواء تنتج دواءًا أفضل من المستورد لوجب علينا إستخدام دواءنا. وعدم وجود آليه كان هو السبب الرئيس فى أننا ندور حول أنفسنا منذ مئات السنين فنحن نتشدق بالحرية وبالمساواة وكتبنا الدينية وغير الدينية مليئة بالمبادئ العظيمة، لكننا نتوقف عند الأفكار والوجدانيات ولا نحولها إلى مشروعات سلوكية ولا نبحث لها عن آليات

تطبيق ووسائل تقييم. ولقد وردت آيات الشورى فى القرآن مجملة وترك الله لنا كبشر إيجاد الآليات المناسبة لتحقيقها بما يتناسب مع تطور المجتمعات البشرية، ولو كانت قد وضعت آلية محددة وثابتة لما ناسبت المجتمعات المختلفة فى المراحل التاريخية المتعاقبة. ولذلك وجدنا آليات متباينة مثل رأى أهل الحل والعقد، والبيعة وغيرها، وترك الأمر لمزيد من الإجتهادات. ولم يشأ الرسول ﷺ أن يسمى خليفته من بعده صراحة وإنما ترك اختياره للناس وقد تم ذلك بالبيعة، وكان اختيار كل خليفة بعد ذلك بآلية ناسبت الظروف التى أحاطت بتوليه وفى هذا إشارة إلى ترك الآلية للإجتهاد البشرى بما يلائم ظروف الزمان والمكان. ومن خلال خبرات التاريخ المتعاقبة ونمو الفكر البشرى الإجتماعى والسياسى وجد الناس ضرورة أن يكون هناك نظاما ثابتا ينظم ويكفل تطبيق مبادئ الحرية وا لعدل والمساواة ويحول فى ذات الوقت دون انقضاض أى مستبد مغامر على هذه القيم الأساسية فى حياة البشر، وكان هذا النظام هو الديموقراطية.وربما يجد البعض حساسية خاصة فى تطبيق نظام غربى فى المجتمعات الإسلامية خاصة أن مرجعية الديموقراطية هى الشعب ومرجعية المجتمعات الإسلامية هى ا لكتاب والسنة، وهذه إشكالية يجب مناقشتها بصدر رحب وإيجاد الحلول المناسبة لها مع الحذر من الإنتقاص من قيمة الحرية تحت دعاوى الخصوصية الثقافية (راجع مناقشة هذه الإشكالية وغيرها فى كتاب حوار لا مواجهة للدكتور/ أحمد كمال أبو المجد، إصدار الهيئة العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ٢٠٠٠، وكتاب فتاوى معاصرة للدكتور/ يوسف القرضاوى، إصدار دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة).

٤ ـ وسائل تقييم الإصلاح: عندما نعالج أى مرض فلابد لنا من علامات ومحكات ومقاييس توضح لنا مدى التحسن أو عدم التحسن بعد استخدام العلاج. وهذه أيضًا آلية نفتقدها فنحن لا نهتم ابدا بالرؤية المرتجعة أو التقيم المرتجع Feed back لأى نشاط قمنا به، وهذا التقييم المرتجع هو سر كبير من أسرار الحضارة لأنه يتيح الفرصة للمراجعة والتطوير والتحسين على أسس علمية.

ـ الإيمان بروح الفريق ومنظومات العمل: فقد عشنا دهرًا نطرب للبطولات الفردية ونصفق لها ونصنع لها الملاحم (عنترة بن شداد، أبو زيد الهلالى، سيف بن ذى يزن،

أدهم الشرقاوى) ومازلنا نعمل بشكل فردى ونفتقد لروح الفريق ولمنظومات العمل، وقد أصبح واضحًا أن العمل كفريق والعمل من خلال منظومة (System) يعتبر سرًا من أسرار التقدم والحضارة، وأن الإنجازات الفردية مهما عظمت فلن تصنع أمه أو حضارة وإنما تصنع مجدًا شخصيًا لصاحبها وربما بالإضافة لذلك أصابته بالنرجسية وصنعت منه مستبدا.

شمس الحرية

الحرية هي الأصل.. والاستبداد مرض

الحرية هى الأصل فى الوجود الإنسانى، وقد تفرد الإنسان بها من بين المخلوقات، فقد خلقه الله قادرًا على فعل الخير وفعل الشر ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، وأعطاه حرية الاختيار كاملة، ومنحه الإرادة لفعل هذا أو ذاك ثم جعله مسئولًا عن خياراته فى الدنيا وفى الآخرة. وبهذا التكوين الحر الناضج المسئول استحق الإنسان التكريم على سائر المخلوقات. ولم يضمن الله الحرية للإنسان فقط بل ضمنها أيضًا لإبليس فمنحه الفرصة للاعتراض على أمر السجود لآدم ولم يشأ سبحانه أن يقهره على السجود، ولو أراد لكان فلا راد لأمره، ولم يكتف بذلك بل منحه فرصة إلى يوم القيامة يمارس فيها دوره الذى ارتضاه لنفسه فأسس حزب الشيطان والذى أنضم إليه ملايين من الأنس والجن بكامل حريتهم.

وأرسل الله الرسل تترى إلى البشرية ليبلغوهم كلمة الله وليؤسسوا حزب الرحمن الذى يضم المؤمنين من البشر، وليصححوا للناس معتقداتهم، ولينشروا الحق والخير والعدل فى الأرض فى مواجهة حزب الشيطان الذى ينشر الباطل والشر والظلم فى الأرض، ومع هذا فقد علم الله رسله درسًا هامًا فى الحرية فى أعلى مستوياتها وهى حرية الاعتقاد الدينى حيث قرر بوضوح لا لبس فيه أنه: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وسيدنا نوح عليه السلام لم يشأ أن يقهر ابنه على الاعتقاد فيما يعتقده ولكنه حاوره وحذره ثم تركه يقرر ما يريد رغم علمه بأن ما يريده ابنه فيه هلاكه فى الدنيا (الغرق) وهلاكه فى الآخرة (جهنم)، ولكن نوحًا يعلم مراد الله من البشر ويعلم قيمة الحرية التى منحها الله الإنسان حتى إذا عبده كان ذلك عن طواعية وحب وليس عن قهر وخوف.

والحرية على المستوى النفسى ضرورة للنمو النفسى الطبيعى ولتطور الوظائف النفسية وبالتالى لنمو وتطور الحياة، فهى التى تعطى فرصة للتفكير الحر وللإبداع الحر وللعمل الخلاق الذى يثرى الحياة وينميها ويطورها.

ومن هنا يصبح الاستبداد مرضًا إنسانيًا واضطرابًا نفسيًا لكل من المستبد (بكسر الباء) والمستبد (بفتح الباء) به فهو يشوه الطرفين ويشوه البيئة ويلوثها بكل أنواع الفساد. ولهذا نجد أن الأديان السماوية والحركات الإصلاحية الفلسفية والاجتماعية والسياسية حرصت فى كل مراحل التاريخ على علاج هذا المرض العضال الذى يعصف دائمًا بمكتسبات الحضارة الإنسانية ويحدث ـ كما ذكرنا ـ تشويها لفطرة البشر وتلويثًا للبيئة الإنسانية بكل ألوان الانحراف والفساد، فالاستبداد هو مصدر الكثير من المفاسد الفردية والجماعية. وفي التاريخ الإنساني مآس كثيرة حدثت بسبب الطغاة المستبدين سواءا في فترات حكمهم أو في لحظات اقتلاعهم.

ويبدو أن المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص قد أصابها من هذا المرض العضال الكثير ومازال حتى الآن، فعلى الرغم من أن المجتمعات البشرية الحديثة قد انتبهت إلى خطر هذا المرض وكافحت كثيرًا حتى وضعت الضمانات والآليات لمنع انتشاره فى صورة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وفى صورة الأنظمة الديمقراطية المختلفة، وقبل هذا كله فى صورة ثقافة الحرية والعدل والمساواة، على الرغم من كل هذا الذى حدث فى المجتمعات المتقدمة حولنا، إلا أننا مازلنا نعانى الكثير من أعراض هذا المرض لدرجة أن العالم الخارجى (سواء بحسن نية أو بسوء نية) قد أصبح يعتبرنا مرضى نحتاج لتأهيل سياسى واجتماعى ونفسى حتى نرتقى إلى مستوى العالم الحر من حيث اعتناق قيم الحرية وحقوق الإنسان ومن حيث تطبيق الديموقراطية كآلية لمنع انتشار فيروس الاستبداد الكامن فينا مرة بعد مرة.

وقد حاولت دعوات الإصلاح قديمًا وحديثًا علاج هذا المرض، فقديمًا كتب عبدالرحمن الكواكبى عن «طبائع الاستبداد» فشخص المرض ووضع العلاج، ولكن كلماته وصرخاته لم تؤثر بالقدر الكافي في المجتمعات العربية، وحديثًا حذر المصلحون فى الداخل دون جدوى، ويضغط علينا النظام العالمى الجديد لقبول العلاج حتى لا نصبح بؤرة مرضية فى المجتمع الإنسانى، وفى المقابل تجرى محاولات الإنكار والالتفاف حول جهود الإصلاح ومحاولات العلاج بإدعاء أننا لسنا مرضى إلى هذا الحد وبادعاء أن الديموقراطية نظام غربى لا يصلح لمجتمعاتنا الإسلامية وبادعاء أن الحرية تعنى الإنفلات من القيم والعادات والتقاليد العربية والإسلامية، وبادعاء أن لنا خصوصية يجب المحافظة عليها وأن الحرية والديموقراطية تهددان هذه الخصوصية، وفى الحقيقة هذه تبريرات يسوقها المستبدون لاستمرار طغيانهم.

ويخطئ من يعتقد أننا نتحدث عن الاستبداد على المستوى السياسى فى أنظمة الحكم فحسب، وإنما نحن نتحدث عن كل مستويات الاستبداد فى النفس والأسرة والمجتمع، حيث يبدو أن لدينا خللًا فى منظومتنا الفكرية سمح لتغلغل فيروس الاستبداد فى نفوسنا وأدى إلى تأخر العلاج وإلى رفض الدواء القادم من الداخل ومن الخارج على حد سواء، بل وأدى إلى فقد البصيرة حيال هذا المرض لدى قطاع كبير منا فلم يعد يشعر بأعراض المرض أو يشكو منه أصلًا، فنحن مجتمع أبوى يقوم على فكرة أن الكبير يعرف كل شيء ويملك كل شيء والصغير جاهل غرير لايعرف أى شيء ولا يملك أى شيء (فى بعض المجتمعات العربية يطلقون فعلا على الطفل والمراهق لقب «جاهل» ويتعاملون معه من هذا المنطلق).

وحاليا نرى صحوة كبرى في العالم العربي تثور على الإستبداد وتنادي بالحرية وكانت تونس رأس حربة لهذه الحركة التحررية حيث استطاع شعب تونس البطل أن يخلع الطاغية من عرشه، ومازال يحاول إرساء قواعد نظام ديموقراطي سليم بعد سنوات طويلة من القهر والإستبداد، ثم تبعه الشباب المصري بثورة ٢٥ يناير والتي ما تزال تكافح من أجل تحقيق الحرية والعدالة الإجتماعية والديموقراطية في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، وبدأت الكثير من الكراسي والعروش في العالم

العربي تهتز تحت أصحابها الذين ربضوا عليها سنين طويلة وورثوها لأبنائهم، وكأنما هو بزوغ فجر جديد للحرية في العالم العربي ينتقل من بلد لآخر مؤذنا بتغير خريطة المنطقة.

منظومة الحرية

في هذه الأيام ومع تباشير الثورة العربية ضد القهر والطغيان التي انطلقت في تونس ثم مصر ثم ليبيا واليمن وغيرها، نتحدث كثيرًا عن الحرية وعن الديموقراطية وعن الشورى، وغالبًا ما يكون حديثنا مرسلًا أو غير محدد المعالم وبالتالى تصبح هذه الأشياء أمنيات وأحلام يبعد أن تتحقق فى الواقع، ولكى ننجو من هذا المصير علينا أن نتعرف على منظومة الحرية بشكل منهجى حتى إذا سعينا إليها كان سعينا راشدًا ومثمرًا.

ومنظومة الحرية هى عبارة عن سلسلة متماسكة الحلقات تبدأ بمفهوم الحرية ثم مفهوم المساواة (المواطنة) ثم آلية تحقيق هذين المفهومين (الحرية والمساواة) ثم نتيجة كل هذا وهو صلاح الحياة. ولنأخذها بشئ من الإيجاز:

الحرية: الحرية ليست مطلبًا سياسيًا أو اجتماعيًا أو أخلاقيًا فحسب وإنما هى ضرورة وجودية ارتبطت بالنشأة الأولى للإنسان. وإذا عدنا إلى المشهد الكونى الذى تم فيه إعلان خلق الإنسان لوجدنا أن هذا المشهد تضمن إعلانًا مدويًا لمبدأ الحرية، ويتبدى ذلك فى الحوار الحر بين الله والملائكة وحتى بين الإله القادر العظيم وبين إبليس.

﴿وإذا قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء، ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إنى أعلم مالا تعلمون﴾ [البقرة: ٣٠].

﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى وأستكبر وكان من الكافرين﴾ [البقرة: ٣٤].

وتبدو قمة الحرية فى إعطاء إبليس الفرصة للتعبير عن رأيه حتى وهو يتمرد على

أمر الله بالسجود ولو شاء الله لقهره على السجود ولكنه درس عميق فى الحرية وفى احترم الاختيار وفى تحمل مسئولية المخلوق لنتائج خياراته.

وخلق الإنسان نفسه بما يحمله من قدرة حره على فعل الخير أو الشر ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ كل هذا كان إعلانًا كونيًا مدويًا لمولد الحرية كمكون أساس فى الإنسان وكضرورة نفسية لوجوده ككائن يملك الاختيار ويملك الإرادة لتنفيذ خياراته ويتحمل مسئولية ذلك. وقد ضمن الله سبحانه وتعالى هذه الحرية للإنسان حتى ولو استغلت هذه الحرية فى معصية الله والخروج عن أمره.

وقد تأكد مفهوم الحرية حين أعلن الله سبحانه وتعالى مبدأ عدم الجبر فى الاعتقاد ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦].. ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ ...﴾ [الكهف: ٢٩]. وإذا كان الله قد منحنا الحرية فى الاعتقاد وحملنا مسئولية الإختيار، فمن باب أولى نكون أحرارًا فيما دون ذلك.

إذن فالحرية ليست ترفًا فى حياة الإنسان وليست من كماليات حياته وإنما هى من أساسيات وجوده، ولا تتحقق رسالته التى أرادها له الله إلا إذا تحققت حريته، فالمجبر غير مكلف وغير مسئول بالمعنى الكامل.

وتبنى مفهوم الحرية (سواء كان مفهومًا فلسفيًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو أخلاقيًا) لا يكفى لتحقيقها وإنما يلزم وجود بقية مستويات المنظومة.

المساواة (المواطنة): هذا المبدأ غاية فى الأهمية فى منظومة الحرية، وهو يعنى أن البشر كل البشر متساوين فى الحقوق والواجبات ومتساوين فى حقهم فى الحرية، فكلهم من خلق لله. وهذا المبدأ حين يتحقق يستبعد حق إنسان فى استعباد إنسان آخر على قاعدة أفضلية عرقية أو طائفية أو غيرها، فالجميع لهم حق الحياة ولهم حق المشاركة، بمعنى أن الجميع لهم حق المواطنة فى الدولة أو فى الأمة أو فى الأسرة البشرية كلها. وحين يختل هذا المبدأ يعتقد بعض الناس أنهم جديرون بالحرية دون غيرهم وأنهم فوق من يعتقدون أنهم دونهم وهنا تبدأ بذور القهر والاستبداد.

الشورى (أو الديموقراطية): وهى آليات لتنفيذ مفهومى الحرية والمساواة، وهذه الآليات تتشكل حسب الظروف فيمكن أن تأخذ صورة أهل الحل والعقد، أو صورة البيعة، أو صورة الانتخابات. وقد مرت البشرية بتجارب كثيرة سعيًا نحو أسلوب أمثل لتحقيق مبادئ الحرية والمساواة ووصلت إلى نجاحات نسبية ولا نقول مثالية لذلك، فوضعت النظم والدساتير والآليات التى تمنع الاستبداد وتحافظ على الحرية. وهذه الآليات ليست هدفًا فى حد ذاتها وإنما هى وسائل لتحقيق الحرية قدر الإمكان فى حياة البشر وبالتالى يمكن أن يتم تطويرها وتعديلها من وقت لآخر.

٤ ـ الصلاح: وبما أن الحرية والمساواة والشورى (أو الديموقراطية) ليست مفاهيم فلسفية مجردة وإنما هى مبادئ وأسس لصلاح الحياة فلابد وأن يتحقق هذا الهدف كثمرة لكل ما ذكرنا. وإذا حدث ولم يتحقق هذا الصلاح (عمارة الأرض) فلابد من مراجعة المفاهيم والوسائل السابقة للوقوف على مصدر الخلل.

الباب الثالث
ما بعد سقوط النظام



الثورة المصرية والمشهد الحضاري

(لماذا وكيف جاءت الثورة المصرية ثورة حضارية.. وكيف يستمر المسار الحضاري لها؟)

الصورة الحضارية للثورة المصرية في عيون غربية

كان أكثر وصف يتكرر على ألسنة المعلقين والمحللين السياسيين والكتّاب والمفكرين هو «حضارية» ورقي الثورة المصرية، وفيما يلي عينة من أقوالهم وتصريحاتهم:

* أوباما: المصريون ألهمونا وعلمونا أن الفكرة القائلة بأن العدالة لا تتم إلا بالعنف هي محض كذب.. ففي كل مراحل الثورة كان الثوار يرددون «سلمية.. سلمية».. لقد كانت الثورة بمثابة قوة أخلاقية.. يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر.

* رئيس النمسا: شعب مصر أعظم شعوب الأرض CNN.

* لأول مرة نرى شعبا يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها.

* الجارديان: الثورة أعادت الشعب المصري في الصميم الأخلاقي لهذا العالم.

* رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: الأحداث في مصر تثبت انه يتوجب علينا التواضع والحذر في تقديراتنا للعالم العربي.

* رونالدو: أتابع أخبار الثورة المصرية أكثر من أخبار برشلونة.

* سيلفيو برلسكوني رئيس وزراء إيطاليا: لا جديد في مصر فقد صنع المصريون

التاريخ كالعادة.. لقد استعادت مصر وجهها الحضاري المفقود وتغلبت على الصورة السلبية التي كان يطبعها عليها مبارك ونظامه.. الثورة المصرية هي قوة تغيير أخلاقية غير عنيفة.

* ستولتنبرج رئيس وزراء النرويج: اليوم كلنا مصريون.

* هاينز فيشر رئيس النمسا: شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحق جائزة نوبل للسلام.

* وزير الخارجية الألمانى فستر فيله: أتطلع إلى زيارة مصر والحديث مع الذين قاموا بالثورة.

* السفير الألمانى بالقاهرة: الثورة المصرية تشبه ثورة وحدة ألمانيا منذ ٢٠ عامًا.. فقد حافظت على كونها سلمية، خاصة بعد خطاب الرئيس مبارك الأخير الذى قال فيه إنه سيبقى فى المنصب فاتخذ المتظاهرون رد فعل إيجابى واكتفوا برفع الأحذية تعبيرا عن الازدراء والاحتقار.

* الكاتب البريطاني الشهير روبرت فيسك: هب المصريون ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذي يحبه الغرب ويعتبره زعيما معتدلا، نعم ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة علي مواجهة الوحشية وتحديها.

* الهولندي مارك فوتا المدير الفني للإسماعيلي: الثورة في عيون أوروبا تعبر عن رقي مصر، وتوضح أن الشعب أراد الحرية ولم يرتض دونها.

* الروائي البرازيلي الشهير باولو كويلهو: العالم يتحول للأفضل لأن هناك شعوبا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل.. شكرا يا مصريون.

لماذا كانت الثورة المصرية حضارية؟

وقبل أن نجيب عن هذا التساؤل نود أن نعرف ماهو معنى الحضارة؟

تزخر كتب علم الإجتماع بتعريفات لغوية واصطلاحية كثيرة عن الحضارة، يمكن أن نبسطها ونوجزها في التالي:

«الحضارة هي حالة ارتقاء في العلوم والفنون والأخلاق والمعتقدات والعادات والتقاليد تؤثر إيجابا في حياة الفرد والجماعة وفي طريقة تعاملهم مع الآخرين».

أما لماذا كانت الثورة المصرية بهذا المستوى الحضاري فذلك يرجع إلى بعض أو كل الأسباب التالية:

١ ـ لأنها نشأت في أرض هي مهد الحضارة الإنسانية وفي شعب يحوي في عقله الجمعي وفي وجدانه طبقات متعددة من الحضارات، فتاريخ مصر هو أطول تاريخ مستمر لدولة في العالم لما يزيد عن ٣٠٠٠ عام قبل الميلاد، ونهر النيل الذي يشق أرضها والذي يعتبر عاملا مساعدا لقيام حضارة عريقة بها، كما تتميز مصر بموقع جغرافي متميز يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا ويرتبط بقارة أوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط. كل هذا أدى إلى قيام حضارة عرفت بأنها أقدم حضارة في التاريخ الإنساني

٢ ـ لأن الذين قادوها ينتمون إلى طبقة متحضرة فصبغوا الثورة بصبغتهم.

٣ ـ لأن أهدافها كانت حضارية منذ البداية: «عيش.. حرية.. كرامة إنسانية».

٤ ـ لأن محاولات التغيير بالعنف التي مارستها بعض التيارات في مراحل مختلفة ثبت فشلها تماما بل كانت تعطي ذريعة للنظام البائد أن يزداد توحشا وقسوة وأن يتمترس خلف القوة البوليسية الجبّارة.

٥ ـ لأن الوعي المصري العام بضرورة وحتمية التغيير كان قد نضج بما فيه الكفاية وأصبح قادرا على التغيير بالقوة الأخلاقية الناعمة.

٦ ـ لأن آباء الثورة كانوا متحضرين، أولئك الكتّاب والمفكرون والمصلحون الذين بعثوا روح التغيير ورسموا ملامحه الحضارية على مدى سنوات سبقت الثورة.

٧ ـ لأن طبيعة الشعب المصري لا تميل غالبا للعنف.

٨ ـ لأن القوات المسلحة اتخذت موقفا حضاريا مع الثورة.

٩ ـ لأن النظام السابق كان بعيدا كل البعد عن معنى الثقافة والحضارة، فهو نظام

أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يفهم، ولا يحترم العقل أو الحوار بل كان يعرف فقط عصا الأمن وحذائه (لذلك كان يحاصر العقل المصري في الجامعات والنقابات بعربات أمنه المركزي طول الوقت)، ويعرف السلب والنهب في الأراضي والبنوك، ولا يعرف قيمة مصر الحضارية، لذلك تأتي الثورة مناقضة تماما له ومظهرة لوجه مصر الحضاري الذي شوهه النظام السابق، وذلك طبقا لقانون الأطروحة والأطروحة المضادة.

مظاهر حضارية الثورة (كيف كانت حضارية؟)

تمت عملية التجهيز والحشد للثورة باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا في الإتصال على مواقع الإنترنت وبواسطة شباب حصل على تعليم متميز وثقافة عالمية راقية ولديه قدرات متميزة، وهو فوق ذلك يمثل عقلية مختلفة عن الأجيال السابقة فهو أكثر ثقة بنفسه وأكثر تحررا من الخوف والخضوع.

وحين يطلق لفظ ثورة يتبادر إلى الذهن معاني الخشونة أو العنف وصور المظاهرات الغاضبة والصدامات والدماء والقتلى. والثورة المصرية لم تخل من بعض هذه الصور خاصة في مراحلها الأولى، ولكن ذلك كان منسوبا لأدوات البطش في الدولة البوليسية التي أطلقت الرصاص الحي على المتظاهرين وداستهم بالسيارات، ولم تتورط الثورة في مواجهة ذلك بالعنف المقابل وإنما تحملت ذلك في صبر جميل ونبل راق وألم مسئول، وواصلت ضغطها الأخلاقي على النظام اللاأخلاقي حتى تضعضعت قوته البوليسية وانسحبت تماما من الساحة في أقوى هزيمة لأعنف وأشرس نظام بوليسي قهري وغاشم، واستقرت النواة الصلبة للثورة في ميدان التحرير وامتدت أذرعها الطاهرة النقية البيضاء في أحياء القاهرة والمحافظات.

كانت النواة الصلبة في الميدان تمثل ثبات الثورة، وكانت المظاهرات المليونية تمثل حركية وتصاعدية الثورة، وبهذا التكوين الثنائي الرائع الذي يجمع بين الثبات والحركية خضع رأس النظام ولم يجد بدا إلا التسليم رغم ما عرف عنه من عناد شديد وتوحد مرضي بالسلطة.

ربما تمثل الثورة المصرية أكبر تجمع ثوري في تاريخ البشرية، إذ لم نعرف في تاريخ الثورات الكبرى خروج كل هذه الملايين في العاصمة والأقاليم والتي بلغت في بعض الأيام عشرة ملايين بطول مصر وعرضها وبلغت في ميدان التحرير والشوارع المؤدية إليه حوالي ثلاث ملايين، وبهذا تكسر الثورة المصرية حاجزا كميا جديدا وتسجل رقما قياسيا في تاريخ الثورات.

ومن المعروف لدى علماء النفس والإجتماع أن ثمة خصائص للحشود الكبيرة تجعلها أكثر ثقة وأكثر جرأة وأكثر اندفاعا وأكثر ميلا نحو اكتساح ما يعترضها ولو حتى بالقوة، وأن هذه الحشود تكون بعيدة عن المنطق والتعقل، وتغريها قدرتها على سحق المناوئين لها. ولكن في الحالة المصرية لم تتجه الجموع المليونية إلى شيء من هذا بل كانت تتحرك حركة عاقلة حضارية محسوبة، ولا تميل للإكتساح أو السحق أو العنف، حتى في تلك اللحظات التي كانت تستفزها مجموعات ضئيلة جدا من المناوئين من بلطجية الأمن والحزب الوطني، وكان شعارها دائما في تلك اللحظات الحرجة «سلمية.. سلمية»، وكان لهذا التوجه السلمي أثر هائل في نجاح الثورة، إذ لو كانت الثورة قد تورطت في العنف لانفض عنها كثير من أنصارها المتحضرين ولأعطى هذا فرصة ذهبية للنظام البوليسي أن يمارس أقصى درجات عنفه الدموي وكانت المعركة حينئذ تجري على أرضه التي يعرفها جيدا. أما وأن الثورة سحبت المعركة على أرضها السلمية فقد جعلت النظام في حالة ضعف شديد نظرا لفقره السلمي والحضاري.

ولم يكن للثورة قائدا مشخصنا ومحددا، ومع هذا كانت تتحرك بشكل منتظم ومتصاعد ومتناغم بدرجة حيرت المراقبين، وقد كانت هذه ميزة كبيرة إذ لو قاد الثورة شخصا واحدا لاختلف بشأنه الناس، بعضهم يؤيده وبعضهم يعارضه، وربما لجأ النظام الفاسد لتصفيته أو احتوائه أو تشويهه، ولذلك كانت القيادة جماعية خفية وعفية يمثلها العقل الجمعي المصري الذي اتفق على التغيير، واتفق على الحركة المؤكدة نحو هدف واضح ومحدد. ولما كان العقل الجمعي هو القائد، وكان الهدف هو الوجهة لذلك حدث تجاوز رائع للتفاصيل الصغيرة والخلافات والإختلافات، إذ أيقن الوعي المصري أن الأمر وصل إلى تهديد البقاء الحضاري المصري وبقاء

الإنسان المصري ذاته أيا كانت انتماءاته الفكرية أو الدينية أو السياسية فخلق هذا حالة من التوحد توارت معها كل النزعات الطائفية والخلافات الأيدولوجية.

والنداء الأول للثورة يعكس المحتوى الحضاري لأهدافها حيث لم تقتصر على بعض المطالب الفئوية أو الإصلاحات الجزئية وإنما خرجت تهتف «عيش... حرية... كرامة إنسانية» بما يعكس منظومة من احتياجات الإنسان المتكاملة بما فيها الإحتياجات الأرقى من الحرية والكرامة الإنسانية، فالحرية هي الدرس الأول في المشهد الكوني المهيب الذي طلب فيه الله من الملائكة أن يسجدوا لآدم فسجدوا ورفض إبليس، ولم يقهره الله على السجود رغم قدرته اللانهائية على إبليس وغيره، بل أمهله إلى يوم القيامة ومنحه الحرية، وقرر إبليس لحظتها وفي حضرة الذات الإلهية تكوين حزب الشيطان، وجاءت الرسل بعد ذلك تترى ليتكون حزب الرحمن، وليستمر الجدل بين الحزبين الكونيين الرئيسين، ويقرر الله تعالى أن لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، ويمنح الإنسان حرية كاملة في الإختيار على أن يتحمل مسئولية اختياره، وكان هذا نواة الحضارة الإنسانية التي تقوم على الحرية والإختيار والتنوع والتعدد والمسئولية.

وعلى الرغم من حالة التردي في القيم التي شهدها الشعب المصري قبل قيام الثورة من تفشي للفهلوة والإنتهازية والأنانية والعنف والتحرش والسلبية واللامبالاة والخوف والخضوع، إلا أن هذه القيم تلاشت تماما في ميدان التحرير ونشأ ما يسمى بأخلاق الميدان أو أخلاق الثورة، حيث ترى حالة من الجدية والشجاعة والنظام والتكافل والتواصل والحوار الإيجابي بين التيارات المختلفة والإيثار والتعفف والعزة والكرامة والإصرار على تحقيق الهدف والنفس الطويل والنظافة والدقة.

ويبدو المشهد الحضاري في الميدان واضحا في تنوع أنشطة المقيمين فيه فهم يتظاهرون، ويتحاورون، ويصلون، ويتعبدون، ويلقون الأشعار، ويرسمون، ويغنون، ويسمرون، وينشئون إذاعات داخلية للحشد المعنوي والتوعية، وشاشات للعرض لمتابعة الأخبار العالمية، ويشكلون لجانا للإعاشة والنظام والحماية والتأمين

والنظافة والإعلام، ويؤلفون الشعارات والهتافات القوية والطريفة، ويطلقون النكات التي شكلت ما يسمى بكوميديا الثورة. إذن كانت الثورة حالة تفتح إبداعي على مستويات متعددة أنشأت حالة من الجمال الإنساني الحضاري الذي يندر أن تراه في ثورات أخرى يغلب عليها الصراع والتجهم والقلق والخوف.

وقد انبهر العالم وهو يرى الثوار صبيحة اليوم التالي لرحيل مبارك وهم يقومون ليس فقط بكنس ميدان التحرير وإنما غسله بالماء ليصبح نظيفا تماما، والذين قاموا بذلك هم أرقى وأنظف وأنبل شباب مصر، وكانت هذه أول مرة في تاريخ الثورات أن يقوم الثوار بتنظيف مكان ثورتهم.

بعد نجاح الثورة في إسقاط رأس النظام لم تقم بعمليات تصفيات انتقامية أو قتل أو ترويع للمناوئين لها، كما كان يحدث في أكثر الثورات، ولكن ضغطت لإحالة بعض الرموز الفاسدة إلى الجهات القانونية لمحاسبتها.

كيف تستمر الثورة المصرية حضارية

حين يتعمق وعي قادة الثورة ووعي الشعب ككل بمكانة مصر الثقافية والحضارية، تلك المكانة التي جهلها وأهدرها النظام البائد

حين نعي أن الثورة وعي وسعي دائم ومستمر لا يتوقف عند تاريخ قيام الثورة أو سقوط النظام الفاسد أو حتى تحقيق الأهداف الإجرائية المعلنة للثورة بل هي حركة نمو وتطور حضاري مثمر ومستمر

حين لا نختزل الثورة في أنها ثورة شباب ولا نختزلها في المطالب السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، بل نراها ثورة شعبية شاملة، ومطلبها هو إعادة البعث الحضاري لمصر والوطن العربي والعالم الإسلامي سعيا لإثراء الحضارة الإنسانية بقيم حضارية راقية

حين تتحول الروح الثورية ويتحول الوعي الثوري ويتحول الزخم الثوري إلى منظومات ومؤسسات حضارية تضع الشعب على الطريق الصحيح

حين نتخلص من كل آثار الدولة البوليسية وعلى رأسها جهاز مباحث أمن الدولة الذي كان عقل وذراع وقدم وعصا النظام الفاسد.

حين نرتب أحوالنا السياسية بشكل يحول دون تكون منظومات فرعونية جديدة أو نشأة فرعون جديد.

حين يكون نظامنا السياسي قائم على التعددية وتبادل السلطة واحتواء كل طوائف الشعب المصري دون استبعاد أو إقصاء.

حين يمتلئ نهر السياسة بالماء العذب فيشرب الناس ويزرعون ويأكلون.

حين نتحرر من البرمجة الفكرية المعوقة التي طالت الإنسان المصري فأفسدت عقله وملأته بالخرافات وكبلت طاقاته وعطلت إبداعه.

حين نواصل سعينا للتخلص من القيم السلبية وأخلاق العبيد التي أرساها ورسخها العهد السابق مثل الخوف والإستهواء والإستلاب والنفاق والخضوع والخنوع واللامبالاة والسلبية والفهلوة والإنتهازية والفردية والعنف والتحرش والإعتمادية والكسل.

حين نستعيد صفات الأحرار من الإيجابية والجدية والشجاعة والصراحة والمبادرة والأنفة والعزة والكرامة والشموخ والتفكير النقدي الحر.

حين يصبح صندوق الإنتخابات هو وسيلة التجديد والتغيير.

حين تعود النقابات وتعود وسائل التعبير السلمي المشروع إلى نشاطها فستوعب وتنظم حركة المجتمع في اتجاهات بنائية.

حين نستمر في إعلاء قيمة الحرية والمساواة والمواطنة والعدالة الإجتماعية في النفوس ونتأكد من توفير وصلاحية آليات راسخة لتحقيق ذلك، ثم الإطمئنان لوجود وسائل تقييم لما وصلنا إليه في كل مرحلة.

حين ننشئ متحفا للثورة يضم آثار فساد النظام السابق ويضم أثار الثورة الحضارية

ليكون بمثابة ذاكرة وطنية تنشط جهاز مناعتنا حتى لا نقع في براثن حكم فرعوني بوليسي فاسد مرة أخرى.

حين تكون للثورة قوة راشدة تحميها وتحمي مبادئها فكونها ثورة حضارية لا يعني أن تكون ثورة طرية أو ضعيفة أو غافلة أو متساهلة.

حين تكون هناك خريطة قيمية إيجابية وضمير عام يقظ يحرس مبادئ الثورة وحضاريتها من أي يد تعبث بها في المستقبل.

تغير صورة الذات عند المصريين بعد ثورة ٢٥ يناير

صورة الذات قبل الثورة

لكي نتصور التغير الذي حدث في صورة الذات لدى المصريين نحتاج أن نعرف الصورة التي سبقت الثورة، والتي نتلمسها في بعض الكتابات والملاحظات، فقد ذكر أحد المحللين الأجانب قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م أنه يستطيع معرفة المصريين من بين سائر الجنسيات بما يلحظه عليهم من انحناء وانطفاء وانكسار يميزهم بشكل واضح عن غيرهم. وفي قصيدة «ازاي» التي كتبها الشاعر نصرالدين ناجي وغناها محمد منير قبل الثورة مباشرة (ومنعت من التلفزيون المصري الحكومي آنذاك ثم أصبحت بعد ذلك من أشهر أغاني الثورة)، يقول:

إزاي ترضيلي حبيبتي

أتمعشق إسمك وانتى عماله تزيدي في حيرتي

وما انتيش حاسه بطيبتى إزاي!

مش لاقي في حبك دافع

ولا صدق في عشقك شافع

إزاي أنا رافع راسك وانتي بتحني في راسي إزاي!

أنا أقدم شارع فيكي

وآمالك م اللي باليكي

أنا طفل اتعلق بيكي في نص السكه وتوهتيه

أنا لو عاشقك متخير

كان قلبى زمانه اتغير

وحياتك لفضل أغير فيكي لحد ما ترضى عليّ

وتبدو في الأغنية نبرة الأسى والعتاب تجاه وطن يلفظ أبناءه ويتنكر لهم، ويبدو نوع من جرح الإنتماء إذ يشعر أبناء الوطن بالجفاء والقسوة والجحود من رموز الوطن ولا يجدون مخرجا من الإستمرار في حب الوطن ومحاولة تغييره.

وقبل ذلك كتب هشام الجخ في قصيدته الشهيرة «جحا» يقول:

شعور سخيف

إنك تحس بإن وطنك شيء ضعيف

صوتك ضعيف

رأيك ضعيف

إنك تبيع قلبك وجسمك

وإنك تبيع قلمك وإسمك

ما يجيبوش حق الرغيف

وشعور سخيف

إنك تكون رمز الشحاتة

تبنى مبنى للشحاتة

تعمل وزراة للشحاتة

أنا اللى صاحب البيت عايش بدون لازمة ولما مرة شكيت إدونى بالجزمة

مش لاقى تطفح اديك

هاتولنا وجبولنا وادونا ودولنا

هنجيب منين نديك

طافح يابلدى غدايا

ولوعتى غدايا

أنا اللى زارعك دهب بتأكلينى سباخ

إن كان ده تقل ودلع بزيادة دلعك باخ

لا شفت فيكى هنا ولا شفت فيكى ترف

كل اللى فيكى قرف

كرامتنا متهانة

واللقمة بإهانة

بتخلفينا ليه لما انتى كارهانا

ده انا كل شبر فى أرضك اتمرمغت فيه

وكل يوم عشتيه أنا اتعذبت بيه

بتكرهينى عيونك السودة وأيامى اللى فاتت

مانتيش حبيبتى من النهارده

حبيبتى ماتت

كل اللى بيقولك بحبك دول نفاق

أنا لما قلت لك بحبك كان نفاق

الحب يعنى اتين بيدوا

مش ايد بتبنى وستميت تيت يهدو

الحب حالة الحب مش شعر وقوالة

الحب يعنى براح فى قلب العاشقين للمعشوقين

يعنى الغلابة يناموا فى الليل دفيانين

الحب يعنى جواب لكل المسجونين هما ليه بقوا مسجونين

يعنى أعيش علشان هدف علشان رسالة

يعنى احس بقيمتى فيكى

إنى مش عايش عوالة

يعنى لما اعرق تكافئينى بعدالة

الحب حالة الحب مش شعر وقوالة

الحب حاجة ما تتوجدش فى وسط ناس بتجيب غداها من صناديق الزبالة

وكتب الكنور أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسي في كتابه «ثقوب في الضمير» يصف الإنهيار القيمي الذي أصاب الضمير العام في مصر، كما كتب الدكتور جلال

أمين كتابا مهما تحت عنوان «ماذا حدث للمصريين» يصف فيه التحولات السلبية التي طرأت على سلوك المصريين، كما وضع كاتب هذه السطور كتابا بعنوان «الشخصية المصرية» وفيه وصف لسلوكيات الفهلوة والعشوائية والسلبية والخضوع والخوف والتسيب وغيرها من السلبيات التي تفشت بين المصريين.

إذن فقد كانت صورة الذات كما تعكسها آراء الكتّاب والشعراء وكما تتضح في السلوكيات اليومية صورة سلبية للغاية وصلت إلى درجة أن كره المصريون أنفسهم وكرهوا بعضهم البعض وتفشت حالة من ضعف الثقة وعدم تقدير الذات وضعف الثقة بين الناس، وتراجع مشاعر الحب، وتفشي الأنانية.

وبناءا على هذه الصورة السلبية للذات كنا نرى حالة من اللامبالاة والسلبية والضعف والتراخي والخضوع والإستسلام في الشخصية المصرية قبل الثورة.

صورة الذات بعد الثورة

أما بعد ٢٥ يناير فقد اختلفت صورة الذات بشكل واضح ونلمح ذلك في كثير من الكتابات نختار منها كلمات من قصيدة الميدان التي كتبها الشاعر الكبير عبدالرحمن الأبنودي أثناء الثورة وقبل تنحي مبارك وسقوط نظامه:

ايادي مصرية سمرا ليها في التمييز

ممددة وسط الزئير بتكسر البراويز

سطوع لصوت الجموع شوف مصر تحت الشمس

آن الأوان ترحلي يا دولة العواجيز

عواجيز شداد مسعورين أكلوا بلدنا أكل

ويشبهوا بعضهم نهم وخسة وشكل

طلع الشباب البديع قلبوا خريفها ربيع

وحققوا المعجزة صحوا القتيل من القتل

اقتلني قتلى ما هيعيد دولتك تاني

بكتب بدمى حياة تانية لأوطاني

دمي ده ولا الربيع الاتنين بلون أخضر

وببتسم من سعادتي ولا أحزاني

لكن خلاص يا وطن

صحيت جموع الخلق قبضوا على الشمس بأيديهم

وقالوا لا من المستحيل يفرطوا عقد الوطن تاني

والكدب تاني محال يلبس قناع الحق

بكل حب الحياة خوط في دم اخوك

قول أنت مين للي باعوا حلمنا وباعوك وأهانوك

وذلوك ولعبوا قمار بأحلامك

نيران هتافك تحرر صحبك الممسوك

يرجعلها صوتها مصر تعود ملامحها

تاخد مكانها القديم

صباح حقيقي ودرس جديد أوي في الرفض

أتارى للشمس صوت وأتاري للأرض نبض

تانى معاكم رجعنا نحب كلمة مصر

تانى معاكم رجعنا نحب ضحكة بعض

مش دول شاببنا اللي قالوا كرهوا أوطانهم
ولبسنا توب الحداد وبعدنا أوي عنهم
هما اللي قاموا النهارده يشعلوا الثورة
ويصنفوا الخلق مين عنهم ومين خانهم

لا الظلم هين يا ناس ولا الشباب قاصر
مهما حاصرتوا الميدان عمروا ما يتحاصر
فكرتنى يا الميدان بزمان وسحر زمان
فكرتني بأغلى أيام فى زمن ناصر

....

أتاريك جميل يا وطن مازلت وهتبقى
زال الضباب وانفجرت بأعلى صوت
لا حركتنا نبتسم ودفعت أنت الحساب
وبنبتسم بس بسمة طالعة بمشقة
فينك يا صبح الكرامة لما البشر هانوا
وأهل مصر الأصيلة اتخانوا واتهانوا
بنشتري العزة تاني والتمن غالي
فتح الوطن للجميع قلبوا وأحضانوا
الثورة فيض الأمل وغنوة الثوار

الليل إذا خانه لونه يتقلب لنهار

ضج الضجيج بالندا اصحى يا فجر الناس

فينك يا صوت الغلابة وضحكة الانفار

ومن الملاحظة العلمية المتخصصة نستطيع رصد التغيرات التالية في صورة الذات المصرية بعد الثورة ونرجو من المتخصصين عمل دراسات محكمة وموسعة حول هذا الموضوع الهام:

شعر المصريون أنهم أصحاب حقوق في هذا الوطن وأنهم سادة وليسوا عبيدا، وأنهم مواطنين وليسوا رعايا.

علا صوتهم للمطالبة بالحرية وسائر حقهم في الحياة الكريمة (وربما كان يعلو الصوت أكثر من اللازم في بعض الإحتجاجات الفئوية).

لم تعد تخدعهم كلمات معسولة ووعود براقة كتلك التي لوّح بها أحمد شفيق إبان رئاسته للوزارة وخرجوا إلى الميدان يطالبون بإقالته ويصممون على ذلك لأنهم أدركوا بوعيهم عدم إخلاصه للثورة فقد جاء به مبارك وهو على صلة وثيقة برموز ومصالح النظام البائد (وقد تأكد ذلك في الأحداث التي تلت إسقاط حكومة شفيق).

لم يعد لديهم ذلك الخوف من رجال الأمن، بل لقد كانت تحدث تجاوزات تجاه رجال الأمن بعد الثورة مما جعلهم يخافون هم من الناس (وهذا مخالف تماما لما كان معهودا لدى المصريين من الخوف من الشرطة والسلطة عموما).

أصبحوا أكثر تصميما على مطالبهم وكان سقف المطالب في تصاعد مستمر، وارتفع سقف طموحهم لأعلى مستوى (على الرغم مما كان معروفا عنهم قبل ذلك من أنهم يرضون بالقليل).

أصروا على محاكمة الرئيس وأسرته وعصابته ورموز حزبه وضغطوا على الحكومة حتى تحقق ذلك (وكان ذلك مخالفا لما عهد عن المصريين من نسيانهم السريع للإساءة وقدرتهم على التسامح مهما كان الجرم).

ساهموا بفاعلية غير معهودة وبأعداد هائلة في الإستفتاء على الدستور (وكان هذا مخالفا لما اعتدناه من عزوفهم عن التصويت ويأسهم من الإنتخابات والإستفتاءات).

أصبحوا يعترضون على أي شيء لا يعجبهم وبصوت مرتفع ويؤكدون حقهم في ذلك الإعتراض.

تجرأوا على القيادات الوظيفية ولم تعد ترهبهم المناصب العليا.

أصبحوا أكثر حرصا على تطبيق القانون وأكثر رفضا للرشوة.

لم يعودوا يقبلون أن يستغلهم أحد، ولم يعودوا قابلين للإيحاء أو الإستهواء أو الإستلاب (إلا في حدود ضيقة وفي فئات بعينها تنقصها مهارات العقل النقدي).

لا يقبلون أن يتخطاهم أحد في الطابور.

أصبحوا أكثر إيجابية في نقد الأخطاء مهما كان مصدرها ووبالتالي أصبحوا أكثر قدرة على محاربة الظلم والفساد.

ازداد الفخر بالإنتماء المصري وأصبح شعارا في كثير من المناسبات «ارفع رأسك أنت مصري».

ازدادت الثقة بالنفس وبالقدرة على التطور وملاحقة إيقاع العصر.

الشعور بالقدرة على العمل والإبتكار وتغيير نمط الحياة في المجتمع.

زيادة الرغبة في الإنجاز (على الرغم من أن ذلك لم يتحول إلى فعل حقيقي حتى الآن في مجالات كثيرة تستدعي الإنجاز).

تراجع مشاعر الأنانية والفردية والإنتهازية مع تنامي الشعور بروح الجماعة والإهتمام بالشأن العام والمصالح العليا للوطن.

زيادة الوعي بالأهداف الشخصية والعامة.

عودة الحلم داخل حدود الوطن (خاصة للشباب الذي كان أهم أحلامه قبل الثورة أن يغادر أرض الوطن ليحقق أحلامه في أي مكان).

عودة النشاط الإبداعي والرغبة في التجديد.

زيادة الشعور بالرضا.

زيادة الشعور بالسيطرة والتحكم فيما يجري من أمور.

تحسن حالة الثقة بالنفس.

الرغبة في التخطيط للمستقبل والمشاركة في صنعه.

اليقظة التامة لمحاولات سرقة الثورة أو الإلتفاف عليها أو تحويلها عن مسارها (يتبدى هذا في المليونيات المتتالية في ميدان التحرير بعد سقوط النظام وكل منها تجدد مطالب الثورة وتؤكد للجميع بقاء اللياقة الثورية والقدرة على الحشد لدى الثوار).

الشعور بأن الشعب أصبح أقوى من الحكومة ومن النظام (على الرغم من أن الشعب لم يتقلد الحكم بعد ووإنما يحكم بالوكالة).

الشعور بالمسئولية تجاه ما يحدث من تغيرات.

الشعور بالطمأنينة على الأبناء والأحفاد على اعتبار أن المستقبل سيكون أفضل.

الشعور بأن الإنتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة وستعكس إرادة المواطنين.

وجود مسحة عامة من التفاؤل (حتى ولو كان مشوبا ببعض الحذر والمخاوف).

شعور إيجابي بالإنتصار على دولة الفساد التي استحكمت لمدة ثلاثين عاما.

شعور بالفخر الوطني خاصة مع التقدير الإيجابي للثورة المصرية من الكتّاب والمفكرين والزعماء والقادة على مستوى العالم.

الفرحة بالعودة إلى الريادة العربية والإسلامية التي افتقدتها مصر في عصر مبارك.

التفاؤل بتحسن الأحوال المعيشية في المستقبل (على الرغم من الصعوبات والمشكلات الحياتية الحالية).

الإعتقاد بأن التقدم في الدراسة والعمل والمناصب سيكون مرهونا بالجهد والكفاءة وليس بالوساطة أو الرشوة أو المحسوبية.

الشعور بعودة الكرامة الوطنية واستقلال القرار السياسي بعيدا عن الغطرسة الإسرائيلية والأمريكية.

وقد نرى تضخما للذات لدى بعض الأفراد والطوائف والمجموعات بعد الثورة وينتج عن ذلك ارتفاع نبرة المطالبات والإحتجاجات والإعتراضات أكثر من اللازم والذي كان يصل في بعض الأحيان إلى حالة من «التوحش الشعبي» يهدد الإستقرار في بعض الأحيات ويفتتت على السلطة القائمة، ولكن هذه الأشياء تعتبر أعراض جانبية للثورة يمكن تجاوزها مع الوقت طالما ظل التيار الشعبي العام في حالة من التوازن والإيجابية.

ويبقى في النهاية إدراك أهمية الوعي بهذا التغير في صورة الذات وتأثيره على الإنتماء وإمكانية تحويل ذلك كله إلى طاقة تجد مسارات ومنظومات وطنية مناسبة لكي نحقق أهداف الثورة وتتحقق معها أهدافنا في التحرر والإنطلاق إلى آفاق المستقبل الذي نتمناه لأنفسنا ولأبنائنا وأحفادنا.

قلق ما بعد الثورة

أقترب من ميدان التحرير في يوم جمعة النصر ١٨/ ٢/ ٢٠١١م فأجد أعدادا غفيرة، ولكن تغلب عليها هذه المرة الروح الإحتفالية، وكأن الثورة انتصرت تماما وحققت أهدافها، والناس ذاهبون لنزهة اصطحبوا فيها زوجاتهم وأطفالهم وراحول يلتقطون الصور التذكارية، وكانت الصورة مختلفة كثيرا هذه المرة عن صورة الميدان في الأيام الأولى للثورة وقبل تنحي مبارك حين كان يحتضن الميدان أعظم شباب مصر وشيوخها وفتياتها ونسائها المستعدين للتضحية بأنفسهم في سبيل تحرير بلادهم. وبعد مزيد من التوغل داخل الميدان وسماع الهتافات وقراءة اللوحات المكتوبة بدأت تتضح مظاهر القلق الحقيقية لدى من تواجد داخل الميدان من الثوار (الحقيقيون) الذين تعبوا في الثورة ووضعوا حياتهم على أكفهم ثمانية عشر يوما متواصلة. إنهم قلقون بشدة من الثورة المضادة، وهذا ليس وهما بل ثمة شواهد واضحة تشير إلى محاولات دؤبة للإلتفاف حول الثور ووأدها أو على الأقل تفريغها من مضمونها وإعطاء شكل الإنتصار للشعب المصري يحتفل به ثم ينصرف. وفيما يلي أذكر بإيجاز ما رأيته وما سمعته من مظاهر القلق:

بقاء الحكومة كما هي حتى ذلك الوقت، وهي حكومة جاءت من رحم النظام السابق وأقسمت اليمين أمام مبارك على الولاء لنظامه، ولها علاقات انتماء وولاء للحزب الوطني وجهاز أمن الدولة. إذن كيف تؤتمن هذه الحكومة على مبادئ الثورة، وهي التي عملت على إجهاضها أثناء وجود مبارك في الحكم، كيف تتحول فجأة هكذا من الولاء إلى العداء أو العكس في خلال أيام قليلة. وكيف بحكومة تنتمي إلى عقيدة سياسية معينة تقوم على إدارة البلاد بعقيدة سياسية مغايرة تماما. وهل

أصاب مصر الجدب فلا نجد فيها من يصلح لوظائف الوزراء لذلك نستبقي هؤلاء الوزراء نظرا لضيق اليد؟ وهل تصلح عائشة عبدالهادي أن تبقى وهي التي كانت شديدة الولاء للهانم زوجة مبارك لدرجة تقبيل يدها؟، وهي أيضا ـ من خلال وزارتها ـ التي حركت العمال والموظفين بالآلاف ترغيبا وترهيبا ليقفوا منادين باستمرار نظام مبارك إلى الأبد؟ وماذا يقول هاني هلال لطلاب الجامعة عن حزبه الوطني؟ وهل نأتمن سامح فهمي على بترول مصر وغازها الطبيعي بعد ما حدث من تصدير الغاز بأرخص الأسعار ورهنه لمدة خمسة عشر عاما لإسرائيل؟ وهل نثق في أن أحمد أبوالغيط سيعكس روح ثورة يناير للعالم الخارجي أو يطلب تجميد حسابات مبارك وأسرته ورجاله بالخارج؟ وهل يجوز أن تكون مساعدة رشيد السابقة هي وزيرة الصناعة والتجارة، ومن يضمن عدم طمس الحقائق وإخفاء المستندات التي تدين رشيد ورفاقه؟ وهل يصح بقاء أحمد شفيق على رأس الوزارة، وهو الذي كان مصرا على بقاء حسني مبارك حتى نهاية ولايته معاند ومتحديا لإرادة الشعب؟ وهو الذي سخر من الثوار حين قال سأرسل لهم «بونبوني».

بقاء جهاز أمن الدولة كما هو، ذلك الجهاز الذي ترك أثرا سلبيا هائلا في حياة المصريين حيث اقترن اسمه بالإعتقالات والتعذيب والتعامل مع المعارضين للنظام السابق بمنتهى القسوة وخارج إطار القانون الطبيعي، ولعب دورا أساسيا في إخماد كل محاولات التغيير على مدى سنوات طويلة، وقام بإطفاء أي جذوة مجتمعية نحو الإصلاح، وخنق كل نبض للتغيير وأجهض الحركات الوطنية المصرية بكامل أطيافها، وبدلا من أن يعمل لصالح الوطن والشعب عمل على استقرار الحكم لمبارك والتهيئة لنقل الحكم لنجله جمال كما حمى الحزب الوطني في الإنتخابات وسهل له الإستيلاء على مقدرات البلاد وإحكام قبضته على رقاب العباد. إن وجود هذا الجهاز بتركيبته السابقة وأهدافه المعروفة لكل المصريين لا يتفق أبدا مع مبادئ الثورة حول الحرية والكرامة الإنسانية. وليس سرا أن بقاء قانون الطوارئ على مدى ثلاثين عاما كان ضرورة لاستمرار عمل جهاز أمن الدولة، فهو لم يكن ليستطع أداء مهامه تحت مظلة القانون العادي، إذ كيف يقوم بالإعتقالات الواسعة وترويع الآمنين والتعذيب حتى الموت والتحكم في كل شيء في مصر سواء في الجامعة أو الإعلام أو القنوات

التليفزيونة أو الجمعيات الأهلية أو الوظائف المختلفة الكبير منها والصغير دون سلطة مطلقة خارج حدود القوانين الطبيعية. إن هذا الجهاز وممارساته كانا من أهم أسباب ودوافع قيام الثورة، ولا ننس اختيار موعد قيام الثورة في ٢٥ يناير (الموافق لعيد الشرطة)، وأن عددا كبيرا من مفجريها الأوائل كانوا من موقع «كلنا خالد سعيد» (إشارة إلى الشاب الذي عذبته الشرطة حتى الموت أمام الناس في الإسكندرية ولفقوا له تهمة تعاطي المخدرات وذكروا أنه مات بإسفكسيا الخنف إثر ابتلاعه لفافة بانجو) وكانت رسالتهم الأساسية هي إيقاف ممارسات القمع والتعذيب الأمنية. حقا لقد خنق هذا الجهاز مصر لسنوات طويلة وقام بوظيفة جنود فرعون الذين قتلوا الذكور حتى يضمنوا خلو البلاد من أي رجل يمكن أن يهدد رأس النظام، فما تركوا معارضا إلا وحاربوه في نفسه وماله وولده، وما تركوا حزبا أو تجمعا إلا واخترقوه بالعملاء السريين ليفتتوه من الداخل في الوقت المناسب (كما حدث في حزب العمل وحزب الوفد وحزب الغد وحزب التجمع)، وقاموا على تدجين الأحزاب السياسية وقادتها، وزرعوا مخبريهم وأعوانهم في الصحف القومية وفي التليفزيون الرسمي وفي القنوات الخاصة والجامعات والوزارات، ولم يتركوا شبرا واحدا على أرض مصر لم يسيطروا عليه، وكانت الحجة المعلنة هي الحفاظ على أمن البلد، بينما الواضح لأي عقل بسيط أن الهدف كان الحفاظ على استقرار الحكم لمبارك وتوريثه لنجله جمال، وما يتبع ذلك من تمكين للحزب الوطني على فساده المشهور. ولن ينس الشعب المصري الدور الذي لعبه جهاز أمن الدولة في كل الإنتخابات لمنع مرشحي المعارضة في المحليات والشورى والشعب بل وفي الجامعات حتى يفسحوا الطريق لتحقيق فوز ساحق للحزب الوطني يتباهى به أحمد عز ومبارك بعد ذلك. ولا ننس حرمان الكثير من كفاءات مصر من التعيين في الوظائف المهمة وغير المهمة بسبب تقارير أمن الدولة التي تحرم كل من له نشاط خارج سياق الحزب الوطني من تقلد الوظائف. ولا ننس تقارير أمن الدولة التي كانت تفرق بين المصريين بشكل عنصري فتمنع دخول الشرطة والحربية والنيابة على أبناء من لهم أي نشاط لا يرض عنه الرئيس مبارك أو حزبه الوطني، ثم السماح بعد ذلك بدخول الشرطة والعسكرية والنيابة لأبناء الضباط والمستشارين وأعضاء الحزب الوطني بمجاميع ضعيفة مما أحدث تجريفا

منظما لهذه المؤسسات. وربما تتأكد هذه الصورة مما حدث أيام التظاهرات من توجه بعض المتظاهرين لحرق مقار الحزب الوطني وأقسام الشرطة ومحاصرة مقار أمن الدولة في أكثر من محافظة. ولنا أن نتخيل ماذا يفعل جهاز أمن الدولة الآن!... أغلب الظن أنه يقوم برصد ما يحدث وتجميع كل المعلومات وعمل ملفات لكل الثوار والناشطين، ثم البدأ في الوقت المناسب في استدعائهم أو اعتقالهم ومواجهتهم بتهم معدة سلفا أو الضغط عليهم ببعض التسجيلات أو السيديهات، أو مساومتهم أو احتوائهم أو تجنيدهم أو إلصاق تهم العمالة والتبعية للإخوان المسلمين أو لقوى خارجية تحركهم وذلك تمهيدا لتصفيتهم.

بقاء القيادات التي تم اختيارها بواسطة الحزب الوطني وأمن الدولة في أماكنها في كل الـوزارات والهيئات كما هي، على الرغم من معرفة الناس لهم وتكرار الإحتجاجات في كل مكان للإطاحة بهم، حيث أن تلك القيادات تشكل البنية الأساسية للنظام السابق، وقد تربوا على مبادئه وأخلاقياته، وكثيرون منهم متورطون في قضايا فساد ومعرضون للمحاكمة ولذلك فمن مصلحتهم الإنقضاض على الثورة أو تفريغها من مضمونها أو وقف حركتها الساعية إلى التطهير والتغيير.

استمرار رؤساء تحرير الصحف القومية في مواقعهم ومعهم قيادات التليفزيون الحكومي والخاص على الرغم من أن هؤلاء ظلوا سنوات طويلة يأتمرون بأمر النظام ويدافعون عن قراراته وأخطائه ويخفون تشوهاته ويزينون شعاراته، وكانوا سببا أساسيا في استمراره طوال العقود الثلاثة التي ربض فيها على أنفاس المصريين، وكانوا سببا أساسيا في إجهاض محاولات التغيير، وهم متهمون بتزييف وعي الشعب، وقد نشطوا بقوة في أيام الثورة حتى يجهضوها ويشوهوها، وحين تأكدوا من استحالة الإجهاض والتشويه تحولوا إلى الإشادة بها كذبا وزورا وأصبحوا مسخا مشوها، وطابورا خامسا ينتظر لحظة الإنقضاض للعودة إلى المنظومة القديمة التي ألفوها وتربوا في أحضانها.

تهافت التهم الموجهة لرموز الفساد مثل العادلي وأحمد عز وجرانة ورشيد مقارنة بما هو معروف عنهم من التوغل الهائل في الفساد والإفساد، وربما يكون ذلك

بسبب وجود أعوان لهم في وزاراتهم أخفوا المستندات التي تدينهم. والمثل الصارخ لذلك هو حبيب العادلي الذي يتم التحقيق معه في تهمة غسيل أموال بمبلغ بسيط هو ٤,٥ مليون دولار وضعته إحدى شركات المقاولات في حسابه الخاص، وهذه تهمة يمكن لأي محامي مبتدئ أن يبرئه منها فيقول مثلا أن ذلك تم بغير علمه وأنه لايعرف هذه الشركة وأن هذه مؤامرة مدبرة ضده من بعض مناوئيه. بينما كان الشعب المصري يتوقع محاكمة العادلي عن مسئوليته سنوات طويلة عن التعذيب حتى الموت في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة، ومسئوليته في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين المسالمين وقتل أربعمائة وجرح وتشويه خمسة آلاف، ومسئوليته عن انسحاب قوات الشرطة بكاملها حتى المرور من كل شوارع مصر وترك البلاد لمدة أربعة أيام في حالة فوضى ثم إخراج المجرمين من السجون لتمكينهم من ترويع الناس وإثارة حالة فوضى للضغط على الشعب وتسهيل قبوله للأمر الواقع فيما بعد والعمل على استمرار نظام مبارك وحزبه. هذه الجرائم هي التي تستحق الحساب وتليق بوزير داخلية خنق الشعب المصري لأكثر من ثلاثة عشر سنة لحساب نظام فاسد مستبد، أما مسألة غسيل الأموال هذه فتصلح لمدير مصنع أو موظف صغير في أي وزارة. ثم أين بقية الذين أفسدوا الحياة السياسية في مصر مثل أحمد فتحي سرور ومفيد شهاب وزكريا عزمي وصفوت الشريف وعلي الدين هلال وغيهم كثير؟

الأنباء عن تجميع رموز الحزب الوطني لأنفسهم، ومحاولة تدارك الموقف، واستعادة النظام القديم بوجوه جديدة وشعارات مضللة (وهم مشهورون بهذا الأسلوب) مثل فكر جديد... ومن أجلك أنت... وجمال مبارك مفجر ثورة التغيير... وغيرها من الشعارات الضالة المضللة، والهدف من ذلك هو الإبقاء على مصالحهم التي ارتبطت بالنظام الفاسد، وأيضا حماية أنفسهم من المحاسبة والمحاكمة فيما لو استمر نجاح الثورة. وأعضاء الحزب الوطني لديهم من الأموال والعملاء في كثير من الأجهزة النافذة من يمكنهم من ذلك، من خلال سيناريوهات خادعة تضع قناعا ثوريا وتخفي وراءه كل مفاسدها ومقاصدها. ولسنا نفهم لمذا لم يتم حل الحزب الوطني حتى الآن، إذ من المفترض أنه قد فقد شرعيته بخلع رئيسه وحق مقاره وإسقاط نظامه وقياداته ووصمهما بالفساد والإفساد.

الإصرار على التصويت بالبطاقة الإنتخابية في الإنتخابات البرلمانية القادمة على الرغم من افتقاد الكثير من المصريين لهذه البطاقة مما يعطي للحزب الوطني قدرة تصويتية عالية حيث حرص على توفير بطاقات انتخابية للمنتسبين إليه والمتفعين منه على خلاف بقية طوائف الشعب التي لم تهتم باستخراج بطاقات نظرا لعدم جدواها مع تزوير الإنتخابات في وجود الحزب الوطني وإشراف وزارة الداخلية على الإنتخابات.

عدم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وهم كثر، وهذا أمر غريب يشير بأصابع الإتهام إلى جهاز أمن الدولة الذي مازال يمارس نفس الدور بعد قيام الثورة وكأنها لم تقم ولم تقدم أربعمائة شهيد وخمسة آلاف جريح، إذ كيف نفهم بقاء المناضلين السياسيين خلف الأسوار وهم قد هبوا لمقاومة نظام ثبت فساده ورحل رأسه ويحاكم أركانه؟.. بل إن أخبارا عديدة تفيد استمرار الضغط على المعتقلين وتعذيبهم حتى بعد قيام الثورة.

عدم إطلاق حرية تكوين الأحزاب، وهذا أمر بديهي ولا يحتاج إلى دستور جديد، أو قانون جديد، بل هو أحد معالم الحرية التي قامت الثورة من أجلها، ويلحق بذلك حرية إصدار الصحف والمجلات.

اختزال الثورة في عدد قليل من شباب الفيس بوك، بعضهم شارك في الثورة بالفعل وبعضهم الآخر ركب الموجة فرحا وطربا وادعاءا، وهذا اختزال خطير للثورة التي مهد لها كتّاب ومفكرون ومصلحون على مدى سنوات طويلة وشارك فيها جميع المصريون بلا استثناء. وربما يكون الهدف من ذلك الإختزال هو التهوين من أمر الثورة، وتمهيد الطريق أمام تشويه هذا العدد القليل من الشباب أو احتوائهم أو توظيفهم في إطار منظومة يقودها النظام القديم بقناع جديد.

الإحتجاجات الفئوية المتكررة في كثير من المحافظات بما يعطي صورة مخالفة للثورة حيث تتسم هذه الإحتجاجات بمطالب مادية فئوية أو شخصية، وقد يشوبها الفوضى وتصفية الحسابات، وهي قد تعطي صورة بعدم الإستقرار وشيوع الفوضى بسبب الثورة، وقد تسبب ضيقا أو حرجا للقوات المسلحة ويكون ذلك خصما من رصيد الثورة الأصلية النظيفة.

خروج عشرة آلاف من المنتسبين للحزب الوطني وقوات الأمن السرية في مظاهرة أمام مسجد مصطفى محمود فيما سمي بيوم الوفاء لحسني مبارك في نفس يوم جمعة النصر ١٨ فبراير ٢٠١١م وهي مظاهرة تحيط بها الكثير من التساؤلات حتى لو احتوت بضع عشرات خرجوا يعبرون عن مشاعر تعاطف ذاتية حقيقية. وهذا دليل على استمرار هذه القوى الظلامية في الحشد المزيف تمهيدا لخطوات تالية تحتاج لهذه الصورة الجماهيرية حتى لا تبدوا تلك الخطوات التآمرية التالية خارج السياق الشعبي تماما.

الجهود الحثيثة القادمة من الخارج وخاصة من أمريكا وإسرائيل والتي تحاول إنشاء نظام موال لها ـ كما كان الحال سابقا ـ وربما يكون ذلك من خلال سيناريو يتضمن بعض الحريات الشكلية مع الإبقاء على رموز النظام القديم، وتقديم مرشح للرئاسة من الحرس القديم بعد عمل بعض التغييرات في المكياج والديكور، خاصة وأن هذه القوى تعلمت من درس إيران وحماس ولا ترغب في رؤية نظام حر في مصر تنتقل عدواه وتأثيراته إلى بقية الدول العربية فتفقد أمريكا تأثيرها وتفقد إسرائيل أمنها خاصة مع ما يحدث الآن فعلا من عدوى الثورة في ليبيا والبحرين واليمن.

إن الثورة البيضاء النقية التي فجرها شباب راق ونبيل وتحالف معهم شعب مصر بكامل طوائفه تواجه مخاطر حقيقية في الوقت الراهن، وليس هذا من قبيل الخيالات والتوهمات، وإنما تشير كل الدلائل إلى ذلك خاصة وأن ما تحقق من أهدافها على أرض الواقع لا يتجاوز رحيل مبارك عن الحكم، وحتى هذا الرحيل لا يعتبر مكسبا في حد ذاته، وعلينا أن نتذكر أنه مازال قابعا هو وابنه جمال الطامع في السلطة والطامح إليها حتى هذه اللحظة والذي ظل يرفض الضغوط على والده للتنحي لولا أنه أجبر على ذلك وقهر قهرا، ولا ننس أن شاه إيران حين قامت الثورة ضده في عهد رئيس وزرائه مصدق، وخرج الشاه من إيران ولجأ إلى إيطاليا استطاع بوسطة أعوانه في الداخل وبواسطة المخابرات الأمريكية أن يعود مرة أخرى لحكم إيران والإنتقام ممن عارضوه وأخرجوه فاعتبروا يا أولي الأبصار. وقد حدث ذلك أيضا في الثورة الفرنسية التي حاولوا أكثر من مرة الإنقضاض عليها من خلال ثورات مضادة ولكنها ثبتت حتى حققت أهدافها. وعلى مستوانا المحلي لا ننس أن ثورة يوليو لم

تحقق أكثر أهدافها، وكانت السمة السائدة لها على مدى ستون عاما هي الإستبداد والدكتاتورية البغيضة.

إن الأمر يستدعي على وجه السرعة تكوين منظومات من قادة الثورة وقادة الفكر تتابع هذه التحركات المريبة وتكشفها للشعب وتتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لإجهاضها... وأن يكون الشعب جاهزا للحفاظ على ثورته وتطهير البلاد من رؤس وذيول الفساد والإفساد.

وأخيرا... أيها الثوار... أيها الشعب... لا تناموا فما زال حولكم ذئاب وثعالب وثعابين يحاولون الإنقضاض، والثورة المضادة تعد لها قوى هائلة في الداخل والخارج.

الثورة تضرب على قفاها

على الرغم من روعة وعظمة الثورة المصرية التي قام بها الشعب المصري بسائر طوائفه في ٢٥ يناير ٢٠١١م، إلا أن هذه الثورة العظيمة تتعرض الآن لأكبر خديعة، حيث مضى على بدأ قيامها شهر كامل، وانبهر بها العالم أجمع بما فيها من رقي وتحضر وخلق رفيع، ومضى على انتقال مبارك إلى شرم الشيخ ثلاثة عشر يوما ومع هذا مازالت البلاد تدار بواسطة حكومة اختارها حسني مبارك وأقسم أعضاؤها ورئيسها اليمين أمامه، وظل رئيسها (أحمد شفيق) مصمما على بقاء مبارك في الحكم حتى نهاية ولايته (لولا أن الشعب أجبره على الرحيل)، وكان شديد الوفاء له حيث أنه أحد تلاميذه الأوفياء ممن يعتقدون بأن مبارك له أفضال كثيرة عليه وأن له دين في رقبته، وهو الذي ظل يصف الثورة بأنها احتجاج وأحيانا حركة، وهو الذي وعد بحماية الموجودين في ميدان التحرير وفي اليوم التالي مباشرة حدث هجوم الجمال والخيل على الثوار ومات منهم الكثيرون (فيم عرف بعد ذلك بموقعة الجمل) ولم يحدث حتى الآن تحقيق جاد في هذه الجريمة البشعة التي حدثت في عهده، وهو الذي سخر من الثوار حين قال بأنه سيرسل لهم «بونبوني» إشارة إلى أنهم أطفال يلعبون في الميدان. ليس هذا فقط بل إن هذه الوزارة التي تحكمنا بعد قيام الثورة تتشكل بنسبة ٧٥٪ من الحزب الوطني ولجنة السياسات بكل ما عرف عنهما من فساد وإفساد ونهب لثروات البلاد، ومن المفترض أن وزارة هذه تركيبتها وهذا رئيسها تقوم على تسيير أعمال مصر بعد الثورة وفي الفترة الإنتقالية التي يتم فيها وضع الدستور وتتم محاكمة الفاسدين من العهد السابق ويتم تطهير البلاد من رموزه. كما أن قيادات البلاد في كل المواقع مازالوا هم الذين عينهم الحزب الوطني وزكاهم

جهاز مباحث أمن الدولة، والكل يعلم بأن تلك القيادات ماهي إلا رموز للفساد تربوا على أعين المفسدين الكبار في الحزب ووزارة الداخلية. ومازال رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء تحرير الصحف القومية الذين زيفوا وعي الشعب في زمن مبارك وعصابته، وأيدوا الحكم السابق وتغنوا بأمجاده، وحاربوا كل من عارضه، مازال هؤلاء جميعا في أماكنهم ينتظرون اللحظة المناسبة للإنقضاض على الثورة وإجهاضها، أو على الأقل تفرغها من مضمونها ببعض التغييرات الشكلية.

والأخطر من ذلك بقاء جهاز مباحث أمن الدولة بكل ماعرف عنه من جرائم إذلال وتعذيب المصريين وإفساد جوانب الحياة في مصر بتدخله وسيطرته على كل شيء، وقمعه للمعارضين وإجهاضه لكل محاولات الإصلاح التي قامت لتصحيح مسار النظام الفاسد، وبدلا من أن يكون في خدمة مصر والمصريين سخر كل إمكاناته لخدمة مبارك وحزبه الفاسد.

وحين يقدم حبيب العادلي للمحاكمة فهو يقدم بتهمة غسيل أموال وهي تهمة يسهل لأي محامي مبتدئ أن يترافع فيها ويحصل على البراءة من أول جلسة، بينما لم تأت إشارة إلى جرائمه الخطيرة في تعذيب المصريين في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة، وقتل المتظاهريت السلميين بالرصاص الحي، ودهسم بسيارات الشرطة، والتخلي عن رعاية أمن البلاد بسحب قوات الشرطة من الشوارع إبان أحداث الثورة، وإخراج المجرمين من السجون ليروعوا شعبا بأكمله.

إذن فنحن أمام حالة عبثية لم تحدث في أي ثورة قديمة أو حديثة، فالثورة في أبسط تعريفاتها هي إسقاط نظام واستبداله بالكامل بنظام آخر، وبناءا على هذا فإن الثورة التي قام بها الملايين على مدى ثمانية عشر يوما، ودفعت ثمنا غاليا من دماء أربعمائة شهيد وستة آلاف جريح (حتى الآن) يتم خداعها الآن والإلتفاف حولها وتخديرها وضربها على قفاها في الوقت الذي يربض فيه صفوت الشريف وأحمد فتحي سرور وزكريا عزمي في انتظار اللحظة المناسبة لإطلاق الإشارة والأوامر لقيادات الحزب الوطني وعملاء أمن الدولة وخلاياهم النائمة الذين يسيطرون الآن على الوزارة وعلى كل المراكز القيادية بطول مصر وعرضها للقيام بالثورة المضادة.

والأخطر من ذلك أن رأس النظام حسني مبارك مازال موجودا في شرم الشيخ هو وأسرته يطمعان ويطمحان في استعادة المجد والثروة في لحظة ينام فيها الثوار ويلعب فيها ثعابين وعقارب وثعالب النظام القديم.

أيها الشعب المصري، أيها الثوار، إن قبول ما يحدث خيانة لدم الشهداء وضياع لثورتكم العظيمة وإهانة لكرامتكم، فانتبهوا وأكملوا الطريق حتى النهاية.

ازدراء الشعب

أكبر خطيئة وقع فيها نظام مبارك هي أنه كان يزدري الشعب وكانت صور هذا الإزدراء تتلخص في تزوير إرادته في الإنتخابات، والإبقاء على الرموز المكروهة شعبيا في مواقع مؤثرة بالدولة لسنوات طويلة، والتعامل مع الناس بعصا الأمن وحذائه وليس بالحوار، وممارسة الإعتقال والإهانة والتعذيب لأعداد كبيرة من الناس، والإستخفاف بتيارات المعارضة، والنظر إلى الشعب على أنه غير ناضج سياسيا وغير مؤهل للديموقراطية وأنه شعب عاطفي ومندفع ويسهل استقطابه والضحك عليه من خلال شعارات دينية ترفعها بعض القوى المنافسة. وقد أدى هذا إلى حدوث شرخ هائل بين توجهات النظام وتوجهات الشعب، مع شعور مؤلم بالمرارة لدى الشعب كانت نتيجته إسقاط هذا النظام.

وللأسف الشديد ورغم قيام الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١م لإزاحة نظام مبارك المتعالي المتغطرس والمحتقر لهذا الشعب، نجد الآن استمرارا لهذا النهج الإزدرائي على يد النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة، والبداية كانت في مسألة تعديل الدستور، حيث تم الإعلان عن تعديل عدد محدد من المواد في الدستور القائم وهي المواد المتصلة بمباشرة الحقوق السياسية والتي كان النظام المخلوع قد شوهها وفصلها لتكون على مقاسه وهواه، وقد سبق الإستفتاء حوارا إعلاميا ومجتمعيا واسعا أعطيت فيه الفرصة لكل القوى أن تدلي بدلوها، بل أعطيت الفرصة الأكبر لجماعة المثقفين والليبراليين والقوميين واليساريين ليعبروا عن رفضهم للتعديلات الدستورية ومطالبتهم بوضع دستور جديد، وحين تم الإستفتاء اتضح أن غالبية الشعب (٧٧٪) يوافقون على التعديلات الدستورية والتي من ضمنها مادة تبين آلية

وتوقيت وضع الدستور الجديد بعد انتخاب مجلس الشعب من خلال مائة شخص من بينهم خبراء ومتخصصون يقوم مجلس الشعب باختيارهم على أساس أن يعكس الدستور إرادة الشعب من خلال ممثليه المنتخبين انتخابا حرا. ولكن للأسف بعد ظهور نتيجة الإستفتاء فوجئ الناس بإعلان دستوري تمت فيه عمليات حذف وإضافة لم يكن متفقا عليها في الإستفتاء.

ثم جرت عملية تسفيه منظمة لنتيجة الإستفتاء فانبرى المثقفون الذين كانوا يروجون وينادون بقول «لا» في الإستفتاء يهاجمون الأغلبية التي قالت «نعم» ويصفون الـ٧٧٪ بأنهم من الأميين ومن الذين لعبت بعقولهم التيارات الدينية وبأنهم لا يفهمون، وبالغ بعض المثقفين في الإزدراء حين اقترح منع الأميين من الإدلاء بأصواتهم أو أن يكون صوت المثقف بصوتين من أفراد الشعب العاديين!!! هكذا انقلب المثقفون والكتّاب والإعلاميون على نتيجة الإستفتاء وكفروا بالديموقراطية في أول اختبار ديموقراطي لأن الديموقراطية لم تأت بالنتيجة التي يريدونها، واكتشفوا أنهم رغم صخبهم وأحاديثهم الإعلامية ليل نهار إلا أنهم بعيدون عن نبض الشعب الحقيقي وأنهم لا يحسنون قراءة توجهاته، وبدلا من أن يراجعوا أنفسهم ويراجعوا آلياتهم في الفهم لهذا الشعب وأن يتعلموا قراءة أبجدياته، بدلا من ذلك كله راحوا يصمون هذا الشعب بالغباء والقابلية للإستهواء والإيحاء. والغريب أنهم يتهمون قادة التيارات الدينية بأنهم قاموا بالتاثير على الناس ليقولوا «نعم»، وهو اتهام غريب إذ أنه يتضمن اتهاما بالفشل لجماعة المثقفين ومن خلفهم من الأحزاب بأنهم فاشلون في التواصل والتأثير في الرأي العام إذ لم يمنعهم أحد من التوجيه والتأثير لجموع الشعب.

وبناءا على هذه النظرة الإزدرائية للإرادة الشعبية بدا هؤلاء المثقفون يحرضون نظام الحكم على الإجهاز تماما على نتيجة الإستفتاء وذلك من خلال دعوى «الدستور أولا» و«الإنتخابات ثانيا»، وادعى هؤلاء المثقفون أن الأحزاب والقوى الوطنية تساندهم وتشاركهم الرأي، مع العلم بأن الأحزاب التي يتحدثون عنها كان أغلبهم صنيعة للنظام المخلوع وموالين له وكانوا مجرد ديكور مشوه وبهلوانات سياسية تعطي صورة خادعة للديموقراطية تزين بها مبارك وعصابته سنوات طويلة،

فضلا عن أن هذه الأحزاب والقوى المزعومة ليس لها وجود في الشارع المصري فهم لا يمثلون إلا أنفسهم والمنتفعين من حولهم وبعضهم ليس إلا جريدة ومقر، وقد أثبت الإستفتاء الأخير ذلك.

والدعوة إلى «الدستور أولا» قد يكون لها بعض المبررات المفهومة، ولكنها الآن مناقضة لنتيجة الإستفتاء ومعارضة للإرادة الشعبية الممثلة في غالبية كبيرة (٧٧٪)، والهدف منها هو وضع دستور للبلاد بواسطة لجنة يختارها هؤلاء المثقفون الأقلية ووراءهم تلك الأحزاب الورقية البهلوانية، والنتيجة هي استبعاد مجلس الشعب الممثل الشرعي لمختلف تيارات الشعب من وضع هذا الدستور. بل ويبالغ هؤلاء المزدرون للشعب حين يضعون وثائق ومبادئ «فوق الدستور» بحيث لا يتمكن الشعب ولا مجلسه من تغييرها أو تعديلها في أي وقت في المستقبل، وتصبح بمثابة نصوص مقدسة، كتلك الموجودة في النظام التركي والتي تجعل من علمانية الدولة نصا فوق الدستور وتعطي للمؤسسة العسكرية الحق في إلغاء إرادة الشعب في أي وقت إذا كانت هذه الإرادة تأتي ضد المادة التي وضعها أتاتورك منذ ما يقرب من ٩٠ سنة. وأحد رؤساء تحرير الصحف يكتب صفحة كاملة ليضع الناس بين خيارين: إما العمامة وإما الرتبة العسكرية، ويروج لفكرة الوصاية العسكرية على الدولة وعلى الشعب من خلال نصوص في الدستور أو فوق الدستور تعطي للجيش الحق في إلغاء أية انتخابات وحل أي حزب لا يتوافق مع معايير الدولة العلمانية أو المدنية كما يتصورها أعضاء المؤسسة العسكرية اقتداءا بالنموذج التركي. وتأتي هذه الدعوة الغريبة من كاتب يدّعي أنه يدافع عن مبادئ الحرية والديموقراطية ليل نهار، وتأتي في توقيت بدأت القبضة العسكرية على الحكم في تركيا تتراجع مع اذدهار الديموقراطية وتزايد معدلات النمو الإقتصادي والنجاحات السياسية لحكومة انتخبها الشعب ولها جذور إسلامية.

ويبدو أنه الخوف من انتخابات مجلس الشعب القادم أن تأتي بغالبية لها ميول إسلامية فتضع دستورا يعكس مزاج الشعب المصري المتدين بطبعه، وهذا يشكل رعبا هائلا للتيارات العلمانية والتي ربما تضحي بالديموقراطية إذا كانت ستأتي بالتيارات الدينية بل وربما تفضل أن تظل مصر تحت الحكم العسكري كبديل لدستور

ذات مرجعية دينية وحكومة يحرص أعضاؤها على عدم مخالفة الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من إعلان كل التيارات الدينية النخرطة في العملية السياسية أنهم ضد الدولة الدينية، وأنهم مع الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، إلا أن جماعة المثقفين يحاسبون الناس على نواياهم ويتهمونهم بالخداع لحين الوصول للحكم ثم التنكر للديموقراطية. وهكذا يسقط المثقفون في أول امتحان للديموقراطية ويريدون أن يمارسوا دكتاتورية من نوع جديد ويمارسوا وصاية على شعب يفقدون الثقة فيه ويسفهون رأيه ويعتبرونه قاصرا.

عذرا أيها المثقفون وأيها العابثون بإرادة الشعب، أنتم تعيدون إنتاج نهج مبارك، بل وتكررون نفس خطيئة النظام الجزائري حين انقض على الديموقراطية حين لم تأت نتائجها على هواه، وبالطبع أنتم تعلمون نتائج التجربة المباركية والتجربة الجزائرية فاعتبروا يا أولي الأبصار.

أزمة العلاقة بين الشرطة والشعب

تمر العلاقة بين الشرطة والشعب في مصر بأزمة خطيرة منذ عدة سنوات ولكنها وصلت ذروتها مع أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م حين خرجت جحافل الأمن المركزي تقودها وتحركها قيادات أمن الدولة لمواجهة الثوار، ونتج عن ذلك أحداثا مؤسفة من قتل بالرصاص المطاطي والرصاص الحي وخنق بالقنابل المسيلة للدموع ودهس بالسيارات، على الرغم من أن المظاهرات كانت طوال الوقت سلمية.

وقد بدأت الثورة يوم ٢٥ يناير وخطفت هذا اليوم من الشرطة حيث كانت تحتفل بعيدها في ذلك اليوم كل عام إحياءا للموقف الوطني المشرف الذي قام فيه أفراد الشرطة في الإسماعيلية قبل الثورة بمواجهة قوات الإنجليز مما أدى إلى سقوط عدد كبير من أفراد الشرطة شهداء. والآن تغيرت الصورة وأصبح هذا اليوم وما بعده يعني أشياء كثيرة للشرطة وللشعب معا، مما يجعلنا نقول بأن ما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١١ م وما تبعه من أيام خاصة يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م يعتبر علامة فارقة خاصة حين انسحبت الشرطة بعد إجهادها تماما وفشلها في مواجهة الثوار تاركة وراءها جراحا أليمة في نفوس المصريين مما حدا ببعضهم الهجوم على بعض مقار أمن الدولة والشرطة، ودفع المنتمين إلى هذا الجهاز الهام إلى البقاء في بيوتهم خشية غضب الجماهير عليهم (وربما لأسباب أخرى).

ونظرا لأهمية جهاز الشرطة في حفظ الأمن في أي بلد، ونظرا لعمق الجرح واضطراب العلاقة، نحاول أن نرى الأسباب التي أدت لذلك ثم نستعرض بعض المقترحات لحل هذه الأزمة.

الصورة الذهنية لدى رجل الشرطة عن نفسه وعن الشعب: (نستسمح القارئ أن نقتبس بعضا مما ذكرناه آنفا في فصل سابق بعنوان الباشا والخرسيس كي تكتمل الصورة هنا):

دائما ما يستخدم لفظ الباشا في الجهاز الأمني إشارة إلى الضابط (ايا كانت رتبته)، ويبدو أن الباشا (أي باشا) الذى ضرب وعذّب حتى الموت (قبل ذلك والآن وبعد ذلك) يشعر فعلا فى قرارة نفسه أنه «باشا» فالإسم لم يأت من فراغ وإنما أملاه الواقع الذى يعطى للضابط تضخما فى ذاته وتوسعا فى سلطاته يصل (بل يتجاوز) ما كان يحظى به الباشا التركى من حق فى رقبة الفلاح «الخرسيس» الذى كان يستعبده فى أرضه ويمتلكه هو وأسرته، ويجلده بالكرباج، ويلقى عليه الماء الساخن يسلخ به جلده (كما ورد فى الأخبار والروايات)، ولا يجرؤ أحد أن يسائله فى ذلك، ومن هنا ربما نستطيع أن نفهم سر ارتباط لقب «باشا» بضباط الشرطة أكثر من غيرهم فهى إن قيلت لغيرهم تقال على سبيل المجاملة الإجتماعية أما لهم فهى لازمة وواجبة ومؤكدة. والفلاح هنا هو المواطن المصرى، وهو خرسيس فى نظر الباشا، وقد بحثت فى القاموس عن معنى كلمة خرسيس فلم أجد، ويحتمل أن تكون كلمة تركية أو أن تكون كلمة من صنع المرحلة الباشوية، وبصرف النظر عن أصل الكلمة ومعناها اللغوى إلا أنها تحمل ظلالا تدور حول الحقارة والدناءة والخبث والقذارة والجهل والوضاعة وعدم الجدارة وضعف الإستحقاق. وهذه الصورة الذهنية التى ترسخت فى نفس الباشا التركى أو المملوك السلطانى أو الخديوى أو الملك للمواطن المصرى هى نفسها فى نفس الباشا الحالى، وإذا أردت أن تتأكد من ذلك فاذهب إلى أى قسم شرطة واقض فيه يوما أو عدة ساعات، وانظر ماذا يدور فيه، وما هى الألفاظ التى ينادى بها الباشوات على المترددين على القسم (من أول «ياله» إلى يا «ابن الـ...».. «يا ابن الـ....» «يا.....»). ولست أدرى لماذا يتفرد الباشوات عندنا بهذا القاموس اللفظى الذى نسمعه فى اقسام ومراكز الشرطة، وكيف يتعلمونه وأين يتعلمونه وممن يتعلمونه، على الرغم من انتسابهم فى الأصل لأسر طيبة فى كثير من الأحيان، وأن هذا القاموس لم يكن واردا أو محتملا فى بيئتهم العائلية الأصلية، بل

إن القليلين منهم الذين لا يستخدمون مفردات هذا القاموس ليشعرون بالغربة بين أبناء مهنتهم، وربما يتهم الواحد منهم بأنه «فافى» أو «طرى» أو «عامل ابن ناس». وروح الباشا تسكن من يعمل فى هذا الجهاز المهم وتترسخ مع الوقت ومع تكرار سماعها، وتتضخم معها الذات خاصة حين ترى السلطة فى يدها بلا حدود، وهنا لا تحتمل أن يسألها أحد عن سر اقتحامها للبيوت أو عن إذن النيابة، أو عن الموقف القانونى، وليس أخطر من غضب الذات المتضخمة حين يعترضها أحد خاصة إذا كان فلاحا خرسيسا، هنا يطيش صواب الباشا ويشعر بامتهان كرامته وسقوط هيبته التى هى فى نظره هيبة الدولة كلها، ومن هنا يحق له التضحية بالفلاح الخرسيس فى سبيل الحفاظ على هيبة الدولة وسلامتها. وهذا التضخم الباشواتى يجعلنا نفهم سر الحسد والتباغض الخفى (وربما أكثر من ذلك) بين جهاز الشرطة والجهاز القضائى حيث يسعى جهاز الشرطة إلى التخلص من القيود التى ربما يفرضها عليه الجهاز القضائى، وفى المقابل يشعر الجهاز القضائى بأنه يقضى فى الأمر ولا يملك القوة للتنفيذ إلا من خلال جهاز الشرطة الذى يتنافس معه على السلطة بدلا من أن يتكامل معه فى إرساء الحق والعدل.

وأحداث التعذيب حتى الموت التى تكررت كثيرا فى الآونة الأخيرة مع شيوع العنف اللفظى والعنف البدنى بدرجاتهم المختلفة فى مراكز الشرطة ومقار الأمن يستدعى مراجعة للتركيبة النفسية للباشوات وكيف يتم إعدادهم، وما الذى يقال لهم فى أروقة المحاضرات وفى السكاشن وفى قاعات وساحات التدريب، وماهى الصورة الذهنية لضابط الشرطة لديهم، وماهى الصورة الذهنية للمواطنين بطبقاتهم الإجتماعية المختلفة، وما الذى يجعل شخصا من جلدتنا يقوم بتعذيب مواطن من جلدتنا أيضا حتى يلفظ أنفاسه بين يديه ثم لا يشغله غير سلامته وكيفية خروجه من هذا الأمر بلا محاسبة، وهل هذه أعمال فردية يتحمل وزرها من فعلها وتأتى بطريق الصدفة، أم أنها روح عامة تتسم بالعدائية والإحتقار للمواطن المصرى الذى هو فى النهاية مجرد «فلاح خرسيس» لا يستحق إلا الجلد بالكرباج أو السحل على الأرض أو الحرق بالنار أو الصعق بالكهرباء؟ وقد يثور سؤال برئ، كيف تدخل أدوات التعذيب أقسام الشرطة ومقارها، وكيف تشترى، وماهى البنود التى توضع تحتها،

وهل هى عهدة مثل باقى الأشياء والأسلحة والأساسات؟.. وهل هناك تدريب على استخدامها؟.. أم ان استخدامها بدون تدريب كاف هو الذى يؤدى إلى المخاطر التى تحدث دون أن يقصد مستخدموها؟؟. كل هذه تساؤلات مشروعة تفرضها المصلحة العامة والخاصة على السواء فقد يجد أى منا نفسه أو أى فرد من أسرته ضحية لمثل هذه الممارسات دون حماية من قانون أو عدل، فليس أخطر من شخص متضخم الذات تضع فى يده سلطة بلا ضوابط.

نأتى أخيرا للتركيبة النفسية للطرف الآخر وهو الفلاح الخرسيس، الذى تضيع حقوقه وتضيع كرامته وربما تضيع حياته، وهو ساكت أو خائف أو خانس أو قانع أو جاهل أو متربص أو متآمر، أو متنازل. وهو يفعل كل ذلك ولديه تقدير متدن لذاته، وهبوط حاد فى كرامته، وجفاف خطير فى عزته وشموخه، وجهل شامل بحقوقه كمواطن، وفشل فى علاقته بالسلطة يجعله هو والسلطة يخسران، وسلبية عدوانية خبيثة تؤدى إلى تدهور مستويات حياته، وإرث تاريخى استعمارى يجعله مملوكا أو عبدا للباشا (أى باشا) يخشاه ويتزلف إليه ويلعنه فى قرارة نفسه ويمارس الفهلوة للتحايل عليه وعلى الحياة فيخسر نفسه ويخسر حياته ويخسر مستقبله ومستقبل أبنائه الذين ادّعى الخضوع والخنوع من أجل الحفاظ على مستقبلهم. وشيئا فشيئا يتشوه الفلاح الخرسيس وتتضاءل صورته فى عين الباشا (أى باشا) فيبالغ الأخير فى احتقاره وسحقه ويتعدى على حقوقه ويقهره، وربما يستمتع (كل منهما) بذلك أو يتعود عليه ويألفه.

وقد بلور صورة السيد والعبد مدير أمن البحيرة حين صرح (بعد قيام ثورة ٢٥ يناير) أن الشرطة هم الأسياد، وأن من يمد يده على سيده تقطع يده ويضرب بالجزمة، وقد كان هذا التصريح عاكسا للتركيبة النفسية للشرطة ولمنهجية تعاملها مع الشعب.

ومن العدل أن نقول أن هذا لا ينطبق على كل رجال الشرطة ففيهم الكثيرون من الشرفاء الذين يبذلون جهودا جبارة في القيام بواجبهم.

قانون الطوارئ

لقد امتد العمل بقانون الطوارئ ثلاثين عاما (وما زال) وكانت النتيجة أن تعود

رجال الشرطة أن يعملوا خارج إطار القانون، وهكذا شيئا فشيئا ضعف إحساسهم بضوابط مهنتهم، وشعروا أن بيدهم أن يتصرفوا كما يشاءون، مما ورطهم في ممارسات أضرت بالناس ضررا هائلا وأضرت في نفس الوقت بصورة الشرطة وانطباع الناس عنها.

جهاز أمن الدولة

والذي مارس أعمال تعذيب وقهر لم يسبق لها مثيل حتى صار مصدر رعب للناس جميعا، وخرج عن مساره في حماية الدولة وتفرغ لحماية الرئيس وحماية المنتفعين والإنتهازيين من حوله من أعضاء الحزب الوطني وغيرهم، وتدخل هذا الجهاز في كل صغيرة وكبيرة في مصر، مما أعطى صورة أن جهاز أمن الدولة هو الذي يحكم مصر، ولذلك التصقت به وبممارساته كل سيئات العهد البائد، وأصبح من المطالب الأساسية للثورة حل جهاز مباحث أمن الدولة ومحاسبة قادته على ما ارتكبوه بحق الوطن من تعذيب حتى الموت ومن تدخل في المدارس والجامعات والمصانع والشركات والإعلام، ومن تفتيته للأحزاب وتجنيده للعملاء في كل مكان، ومن تحكمه في الوظائف واختيار القيادات، ومن إجهاضه لكل محاولات الإصلاح وتتبعه لكل قيادات العمل الوطني ووضعهم في السجون والمعتقلات.

وقد اكتملت الصورة السلبية لهذا الجهاز بمحاولات قياداته التخلص من المستندات والأوراق الموجودة بمقاره المختلفة بعد قيام ثورة يناير وذلك بفرمها أو حرقها، مما دفع بالناس إلى اقتحام هذه المقار لوقف هذا العمل وتسليم تلك المستندات والأوراق للنيابة العامة لتطلع على المخالفات الخطيرة التي كان يرتكبها هذا الجهاز خارج إطار القانون، ووجود مقابر سرية ملحقة ووجود أدوات تعذيب مختلفة.

التوتر النفسي

لا نبالغ إذا قلنا بأن رجال الشرطة يعملون في ظروف تتسم بالتوتر والعصبية، وهذا ينعكس على سلوكياتهم، وربما يرجع السبب في ذلك إلى اتساع نطاق عمل الشرطة،

إذ عمد النظام السابق أن يوكل أغلب المهام إلى الشرطة ظنا منه أن ذلك يحميه ويفر له الأمان والإستقرار، وشيئا فشيئا تورطت الشرطة في مهام اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية هائلة مما أدى إلى إرهاق واستنزاف رجال الشرطة ووضعهم في مواجهة مع المجتمع طول الوقت.

ضعف ثقافة حقوق الإنسان لدى ضباط الشرطة على الرغم من تدريسها في كلية الشرطة في السنوات القليلة الماضية.

الباشا عبدالمأمور

(مفتاح الأزمة بين الشرطة والشعب)

كنت في بداية المرحلة الإبتدائية ألعب مع رفاقي في ساحة أمام المدرسة وفجأة سمعنا صراخا مؤلما ومتألما يأتي من ناحية نقطة الشرطة القريبة من المدرسة فاتجهنا نحو مصدر الصوت ورأينا رجلا في منتصف العمر يظهر وجهه غارقا في الدم وهو يتعلق بقضبان غرفة الحجز ويستغيث بالمارة أن ينقذوه ولم يتحرك لنجدته أحد، ويقف خلفه رجلان شديدا القسوة والتجهم يجذبانه بعنف ويضربانه. هذا المشهد ظل يطاردني لسنوات خاصة وأنه تكرر بصور مختلفة في نفس المكان وحمدت الله أن أنهيت المرحلة الإبتدائية حتى لا أراه وكنت أتجنب المرور من هذا المكان فيما بعد، وإن كان صوت الصراخ مازال يتردد في أذني تصاحبه رائحة خاصة تنبعث من غرفة الحجز مازلت أشمها كلما اقتربت من مركز للشرطة، ومازلت حتى هذه المرحلة من العمر أتفادى قدر الإمكان دخول تلك الأماكن.

نشطت هذه الذكريات بعد ذلك مع تجارب شخصية مؤلمة مع أحد فروع الجهاز الأمني في عصر مبارك أترفع الآن عن ذكرها حتى لايتسع الجرح، فالوقت الآن هو وقت علاج وإصلاح لتلك العلاقة التي اضطربت بين جهاز الشرطة والشعب المصري في الحقبة المباركية حتى كانت أحد أهم أسباب تفجر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حيث اختار الثوار هذا اليوم بالذات (والمفترض أنه عيدالشرطة) ليعبروا عن غضبهم وغضب الشعب تجاه ممارسات الشرطة، وكانت أيقونة الثورة صورة خالد سعيد الشاب السكندري الذي تعرض للتعذيب حتى الموت على يد بعض أفراد

الشرطة، الذين ألقوه في الشارع بعد قتله ثم وضعوا في حلقه لفافة ولفقوا المحضر والتقارير لتكون الصورة أنه مات باسفكسيا الخنق نتيجة محاولة ابتلاعه لفافة من البانجو (هكذا كانوا يفعلون في كثير من القضايا للأسف الشديد). لم يكن خالد سعيد هو أول ضحية من ضحايا التعذيب حتى الموت في مصر بل لقد تكرر المشهد كثيرا (وآخرها موت سيد بلال تحت التعذيب في مقر أمن الدولة بالإسكندرية إثر أحداث كنيسة القديسين، وللأسف لم يجد من يدافع عنه كما دافعوا عن خالد سعيد ربما لأن بلالا كان سلفيا متدينا وكأن هناك عنصرية حتى لدى المدافعين عن حقوق الإنسان)، ورصدت جمعيات حقوق الإنسان المحلية والعالمية انتهاكات صارخة للشرطة المصرية تحت مظلة قانون الطوارئ، ولكن حالة خالد سعيد أخذت حقها من الإهتمام على يد عدد من الشباب كونوا على الإنترنت مجموعة «كلنا خالد سعيد» والتي انضم إليها آلاف من الشباب المصري ونظموا وقفات احتجاجية صامتة بالملابس السوداء على كورنيش النيل والإسكندرية، وحشدوا الناس ضد التعذيب والتنكيل في مقار الشرطة. وأصبح خالد سعيد مقابلا لبوعزيزي في تونس الذي أشعل النار في نفسه إثر تعرضه لقهر وإهانة من شرطية تونسية، ومن هنا نشأ الرابط في أذهان الشباب بين الدولة البوليسية التي سقطت في تونس، والدولة البوليسية التي يجب أن تسقط في مصر (وبهذا يصبح النموذج التونسي أحد أهم أسباب قيام ونجاح الثورة في مصر في نظر كثير من المحللين)، وكانت هذه الشرارة الأولى في الثورة، والتي مهد لها سلسلة من الإجراءات والأحداث أشعلت نار السخط في نفوس المصريين على سبيل المثال: التزوير الفاضح والمتبجح لانتخابات مجلس الشعب واستبعاد كل قوى المعارضة، وتورط جهاز الشرطة في ذلك بإيعاز من قيادات الحزب الوطني وعلى رأسهم جمال مبارك وأحمد عز وبرضا من مبارك الأب، إغلاق عدد كبير من القنوات الدينية ذات الجمهور الواسع والتي تحوي عدد كبير من الدعاة ذات الشهرة والتأثير، السطو على صحيفة الدستور وهي كانت بمثابة الصحيفة المستقلة فعلا وسط صحف أخرى شبه مستقلة أو نصف مستقلة أو مستقلة «كده وكده»، توحش رجال المال والأعمال في السطو على أراضي الدولة ومصانعها وشركاتها والتي هي ملك للشعب في الأساس، انتحار أكثر من ثمانية مصريين حرقا أمام مجلس الشعب وأجهزة حكومية أخرى في مدى أسبوع واحد احتجاجا ويأسا.

ويكتمل المشهد فى الصراع الدامي بين الشرطة والشعب أثناء المظاهرات التي بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١م، حين صبت الشرطة على جموع المتظاهرين كل ما لديها من وسائل القمع من قنابل مسيلة للدموع ورش مياه مجاري والضرب بالرصاص المطاطي والخرطوش والرصاص الحي مما نتج عنه قتل ثلاثمائة وجرح خمسة آلاف من أنبل وأجمل وأروع شباب مصر، وهنا دخلت الأمور في مرحلة اللاعودة إذ أدرك الشعب المصري أن النظام وجهازه الأمني في حالة عداء شديد معه، ولابد أن يسقط هذا النظام، وقبل أن يسقط النظام تهاوى الجهاز الأمني واختفى من المشهد بشكل مفاجئ ومحير وترك شوارع المدن والقرى بلا أمن لعدة أيام، وكأنه يعاقب الشعب الذي رفضه وقاومه، أو ينتحر يأسا وغضبا. وبالطبع يرد بعض رموز الشرطة بأن الإنسحاب كان مدفوعا بالرغبة في تجنب مواجهات دامية مع الشعب، وهذا أمر غير منطقي لأن ذلك ربما ينطبق على أماكن التظاهرات فقط ولا ينطبق على رجال المرور وحراسات الكنائس والشوارع والأسواق. وقد تأكد اضطراب العلاقة بين الشرطة والشعب في توجه أعداد من المتظاهرين نحو مراكز الشرطة ومقار أمن الدولة والسجون لمهاجمتها وإخراج من فيها وإشعال النار بها، وهذا وإن كان أمرا مرفوضا ومستنكرا من كل العقلاء إلا أنه يعكس مدى الخلل الذي وصلت إليه تلك العلاقة.

ولم تتوقف سلبيات جهاز الشرطة على الإستغراق والتفاني في الأمن السياسي مع الإهمال الواضح والشديد في الأمن الإجتماعي، ولكن أصبح من المعتاد السماع عن عمليات التلفيق للقضايا، واللجوء لأساليب الضغط والإبتزاز في التعامل مع الأشخاص والأحداث، والتحالف مع البلطجية وأرباب السوابق واستخدامهم كأسلحة في الإنتخابات وفي تصفية الحسابات مع المعارضين، مع التراخي في تنفيذ الأحكام وتطبيق القانون، إضافة لتفشي الرشوة والوساطة والمحسوبية. واصطفت عربات الأمن المركزي حول الجامعات والنقابات وكأنها تحاصر عقول مصر ومفكريها، وكلما هبت مجموعة من الشباب أو المعارضين تعلن عن رأيها في أي شارع أو ميدان تتصدى لهم جحافل الأمن المركزي لتعطي صورة بأنها الحاجز الأسود الذي يحول بين الشعب وبين التغيير لنظام فسد وفاحت رائحته، وكأن قوات

الأمن المركزي أصبحت جيشا ضخما يحمي فساد السلطة ويتسلط على الشعب رغم أن الشعب يدفع لجهاز الشرطة عشرين مليار جنيه سنويا يقتطعها من قوته لكي يحميه هذا الجهاز ويحقق مصالحه فإذا به يحقق مصالح الرئيس وحزبه ونجله ويوفر الإستقرار والدعم لنظام فاسد يعمل طول الوقت ضد المصالح الوطنية.

ولا ينس أحد الدور السلبي الذي لعبته وزارة الداخلية في عصر مبارك في السيطرة على كل أوجه الحياة في مصر وفي التدخل في تعيينات الخفراء والموظفين والمعيدين والعمداء ورؤساء تحرير الصحف والوزراء، ولا ننس التقارير الأمنية التي أدت إلى استبعاد الشرفاء من كل منصب قيادي وإتاحته لعناصر هزيلة فاسدة لمجرد أنها تابعة وخاضعة للأمن أو منتمية للحزب الوطني، وقد فرّغ ذلك أغلب أو كل المواقع من الكفاءات والعناصر الشريفة، بل إن الأمن كان يمنع التحاق أي شخص له ميول دينية بالشرطة أو الجيش أو الوظائف القيادية، وهذا ظلم شديد وعنصرية في التعامل مع فئات الشعب المختلفة وكانه ينزع الوطنية عن المتدينين أو أصحاب التوجهات السياسية المختلفة مع توجهات الحزب والحكومة.

ونظرا للفشل الذريع لنظام مبارك على المستوى السياسي والإقتصادي والاجتماعي، ونظرا لضيق أفق هذا النظام وضعف إمكاناته وملكاته فقد لجأ إلى الحل الأمني يواجه به كل مشاكله، وأوكل إلى الأمن كل ملفات الوطن، وقد وضع هذا ثقلا كبيرا على الجهاز الأمني مما جعله ضيق الصدر متوترا عصبيا وعنيفا، كما وضع الجهاز الأمني في مواجهة وخصومة مع الشعب، إذ كان الجهاز الأمني يتحمل كل أوزار النظام، ولهذا تراكمت المشاعر السلبية تجاهه كما لم تتراكم تجاه أي مؤسسة أخرى، وحدث شرخ كبير بين الشرطة والشعب، وخلق صورة ذهنية سيئة عن وزارة الداخلية كانت أسوأ ما تكون في عهد حبيب العادلي الذي أضاع كل شيء في سبيل الحصول على رضا سيده القابع في منتجع شرم الشيخ أو قصر العروبة أو لجنة السياسات أو الحزب الوطني.

هذا الشرخ الهائل أثر كثيرا في نفوس رجال الشرطة، ومنهم الكثير من الشرفاء والمخلصين الذين سهروا وتعبوا وحرموا من الإستقرار العائلي بسبب طبيعة

وظيفتهم، وهم يتساءلون: ما ذنبنا نحن نؤخذ بأخطاء النظام وأخطاء بعض المنتسبين لجهاز الشرطة والذين هم «عبدالمأمور»، ووظيفتهم تحتم عليهم طاعة الأوامر وتنفيذها؟. وهنا يكمن أصل الداء، فعلى الرغم مما يحاط به ضباط الشرطة وربما أمناء الشرطة من هالة السلطة وصولجانها، وأن الناس يعملون لهم ألف حساب ويهابونهم، وينادونهم بلفظ الباشا، إلا أنهم من ناحية أخرى يشعرون بأنهم ينفذون الأوامر والتعليمات القادمة من المأمور، والمأمور ينفذ تعليمات المأمور الأعلى، وهكذا حتى يصل الأمر إلى وزير الداخلية الذي هو بدوره ينفذ توجيهات وتوجهات قيادات الحزب الوطني ومن فوقهم رئيس الجمهورية. وهذا يحدث شرخا نفسيا كبيرا إذ كيف يتسق كون الضابط باشا وعبدا للمأمور في ذات الوقت؟. وللأسف الشديد فإن هاتين الكلمتين سادتا بقوة في أوساط الجهاز الأمني المصري، وأصبحتا من مفرداته، وهما كلمتان بغيضتان مسكونتان بمعان سلبية، فكلمة باشا توحي بالتعالي والسلطة المطلقة والتحكم فيمن هو أدنى والتصرف في الأجراء والعبيد الذين يملكهم، بينما كلمة عبدالمأمور فهي تعني الإمتثال الأعمى لأوامر المأمور، وتعني فقد القدرة على التفكير الراشد الواعي، وتعني الإنسحاق أمام سطوة المأمور. هذه التركيبة النفسية المتناقضة يواكبها تناقضات أخرى مثل أن ضابط الشرطة يستشعر مكانة سلطوية كبيرة بحكم وظيفته وبحكم المناخ الذي جعل رجال الشرطة هم رجال المرحلة وقد رفعهم المناخ البوليسي السائد فوق جهات سيادية أخرى، ومع هذا نجد مرتب رجل الشرطة الشريف لا يسد احتياجاته في زمن توحشت فيه الأسعار وزادت فيه المطالب، وينظر من حوله فيرى رجال الأعمال الذين يبجلونه (نفاقا واسترضاءا وطمعا) يعيشون في ظروف أفضل منه بكثير ويتمتعون بكل المزايا.

ولم تعد وظيفة ضابط شرطة كما كانت من قبل، إذ تحيطها من ناحية ظلال من التعالي والتعدي بسبب ممارسات نفر من المنسبين للشرطة، وتحيطها من الناحية الأخرى الضعف النسبي للمرتبات (على الرغم من المكافآت والإمتيازات غير المباشرة التي يحصل عليها البعض وليس الكل)، وقد ظهر ذلك في الفترة الأخيرة في عزوف بعض الأسر عن تزويج بناتها لضباط شرطة، وفي شكوى وتذمر عدد غير قليل من الضباط من ظروف عملهم وأحوالهم، ونظرة المجتمع لهم.

كانت هذه بعض الأسباب في تكون صورة سلبية لرجال الشرطة لدى الشعب للدرجة التي أحدثت شرخا كبيرا في العلاقة بين الشرطة والشعب تجسدت بشكل مروع في أحداث ثورة ٢٥ يناير، إذ ظهرت الشرطة بصورة قمعية وحشية تحاول وأد حركة الجماهير المصرية نحو التحرر من نظام فاسد ربض على أنفاس الشعب ثلاثين سنة؟. وربما يأتي الرد التقليدي: إن الشرطة جهاز يتبع السلطة التنفيذية وتصدر له الأوامر فينفذها. وهذا تبرير غير مقبول يجعلنا نعود إلى فلسفة وظيفة الشرطة وكيف تشوهت هذه الوظيفة على يد النظام البائد الذي أفسد كل شيء في حياتنا حتى الأجهزة الوطنية التي كان من المفترض أن تكون في خدمة الشعب فتحولت بحكم الظروف الخاطئة إلى خدمة النظام وخدمة الرئيس. إن المناخ العام لحقبة مبارك والذي أكده ورسخه قانون الطوارئ الممتد والمتمدد على مدى ثلاثين عاما هو تعطيل القوانين العادية والعمل بقانون الطوارئ الإستثنائي ذلك القانون الذي منح رجال الشرطة سلطات مطلقة، وكما هو معروف فإن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة، كما أن قانون الطوارئ يعطي لرئيس الجمهورية ولوزير الداخلية سطوة هائلة تتجاوز حدود القانون، وبما أن هذين الشخصين يتحكمان في جهاز الشرطة وفي غيره من الأجهزة فقد تحول جهاز الشرطة إلى تنفيذ إرادة الرئيس وإرادة الوزير وربما إرادة الحزب الوطني وقياداته، وهنا انحرف هذا الجهاز في عهد مبارك عن رسالته ورسالة أي جهاز شرطة في أي دولة محترمة وهي احترام القانون والقيام على تنفيذه. واحترام القانون والقيام على تنفيذه يجعل جهاز الشرطة جهازا وطنيا محايدا يرعي مبادئ القانون والدستور، ويكون ولاؤه لذلك، وتكون مهمته في النهاية خدمة الشعب الذي وضع القانون والدستور من أجل تنظيم حياته، وهذا يحمي جهاز الشرطة من أن يكون عبدا للمأمور، أي مأمور، لأنه في الحقيقة ليس عبدا ولا باشا، وإنما هو قائم على تنفيذ القانون وتحقيق الأمن والأمان، وهو بالتالي ليس أداة تحركها أهواء شخص أو أهواء مجموعة أو أهواء حزب. وهذا هو المدخل الأساسي الذي ندعو وزارة الداخلية في عهدها الجديد بعد الثورة أن تتبناه حتى يعود جهاز الشرطة جهازا وطنيا محايدا (مثل القوات المسلحة) لا يستطيع شخص أو حزب استخدامه لتحقيق أهدافه أو مصالحه، ولا يستطيع أحد استخدامه لقمع الشعب أو ترويعه أو

تركيغه. وحسنا فعلت قيادة وزارة الداخلية الجديدة حين أعادت شعار «الشرطة في خدمة الشعب» ووضعته في لافتات كبيرة علقتها على مديريات الأمن، وهذا الشعار يعكس الوظيفة الأساسية لجهاز الشرطة ويعيد لهذا الجهاز احترامه وتقديره، ويعيد العلاقة الإيجابية المطلوبة والضرورية جدا بين الشعب وأبنائه من العاملين في هذا الجهاز الحيوي والمهم. وربما يعكس تغيير الشعار في عهد الوزير السابق حبيب العادلي اضطراب توجهات جهاز الشرطة في عهد مبارك، حيث كان الشعار «الشرطة والشعب في خدمة الوطن»، وهو شعار ملتبس وملتو، وكنت دائما أقرأه على النحو التالي «الشرطة والشعب في خدمة الرئيس»، إذ كانت كل الشواهد تشير لذلك، فكل إمكانات البلد كانت موجهة لاستمرار الرئيس مبارك في الحكم وتهيئة الظروف لاعتلاء ابنه جمال كرسي الرئاسة خلفا لوالده بعد عمر مديد.

وثمة رغبة لدى الحكومة الجديدة ووزير الداخلية الجديد في رأب الصدع الذي حدث بين وزارة الداخلية وبين الشعب، وهذه رغبة محمودة ويجب أن يساعد في تحقيقها كل المخلصين من أبناء هذا البلد خاصة وأن هناك حاجزا نفسيا هائلا تكون على مدى ثلاث عقود شوه فيها نظام مبارك وظيفة الشرطة والصورة العامة للشرطة حين استخدموها أو بالأدق استخدموا بعض فصائلها في تزوير الإنتخابات وتمكين الرئيس وابنه وحزبه من رقاب الشعب المصري الصابر، واستخدموا بعض أفراد هذا الجهاز في التعذيب حتى الموت، وكانت الروح السائدة هي الإستهانة بهذا الشعب والإستهتار بحقوقه، وسحقه وإذلاله.

وإذا صدقت النية في الإصلاح فلتكن البداية هي تنقية هذا الجهاز من كل الرموز التي أساءت إليه وشوهت صورة الشرفاء فيه، تلك الرموز التي أشاعت روح الإحتقار للشعب، والتي تربى على أيديها ضباط يستخدمون لغة يعف القلم عن إيراد نماذج منها، وأصبحت هي اللغة المعتمدة في كثير من مراكز وأقسام الشرطة، ودلالة هذه اللغة أنها تعكس احتقارا للمترددين على هذه الأماكن من أفراد الشعب، والمفترض أن هذا الجهاز هو جهاز يلتزم بضوابط القانون حتى مع أعتى المجرمين، وليس في القانون مواد تتيح للضابط أو أمين الشرطة أو الجندي أن يسب أو يشتم أو يضرب أو يعذب أو يقتل شخصا تحت الإشتباه أو التحقيق. وهذه هي النقطة الأساسية التي

نريد أن يتربى عليها الضباط الجدد وهي احترام هذا الشعب والتعامل معه بشكل لائق، وتبني نموذجا أخلاقيا يليق بهذه الوظيفة المحترمة. ويعرف هذا الأمر من تعامل مع أجهزة الشرطة في دول العالم المتقدم حيث أقسام الشرطة تبدو نظيفة وأنيقة، ويوجد دائما مكان محترم مهيء للإنتظار، ويوجد كرسي يجلس عليه طالب الخدمة أو المتهم، وينادونه باسمه مسبوقا بكلمة سيد (وليس كما يحدث عندنا حين ينادون شخصا كبيرا بكلمة «ياله» و«يابن الـ......»)، ولا يمكن أن تجد ضابطا أو جنديا يتلفظ بلفظ قبيح.

وعملية الإصلاح تستدعي تدريب الضابط على استخدام عقله في البحث عن الأدلة وتتبع المجرمين ولا يستسهل الوصول إلى ما يريده بالضرب والإهانة والتعذيب، وتربيته على احترام القانون في كل الظروف، وأن مكانته وهيبته واحترامه يكمنان في احترام القانون والقيام عليه. ويستدعي الأمر أيضا عدم التستر على أي مخالفات للعاملين بجهاز الشرطة مهما علت رتبتهم لأن هذا يتيح الفرصة للتخلص من أي عناصر قد تسيء إلى الصورة العامة للشرطة أو ترسخ لصورة ذهنية سلبية كما هو حادث الآن. ولا ننس محاسبة من استوردوا أجهزة للتعذيب ودفعوا ثمنها من قوت هذا الشعب، وأن يتم محاكمة كل من تورط في توفير تلك الأجهزة في مقار الشرطة، فهي دليل إدانة للجهاز بأكمله.

وقد يستدعي الأمر عمل دورات ومحاضرات لطلبة وضباط الشرطة بواسطة علماء نفس وعلماء دين ومتخصصين في حقوق الإنسان وعلماء اجتماع سياسي بهدف زيادة الوعي بالعلاقة الصحية والسوية بين ضباط الشرطة والمجتمع، والتركيز على فلسفة عمل جهاز الشرطة وعلى وطنيته وحياده، وعلى اكتساب مهارات شرطية تغني عن استخدام العنف في الوصول إلى الأدلة والإعترافات كما هو متبع في بلاد العالم المتقدم. وفي هذه الدورات والندوات وورش العمل تعطى الفرصة للعاملين بالشرطة للتنفيس والتعبير عن مشاعرهم التي تراكمت إبان الفترة التي اضطربت فيها علاقتهم بالشعب، وأن تتم مناقشة تلك المشاعر والتنقيب عن دواعيها وأسبابها وكيفية معالجتها والتعافي من آثار ما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث عرّض النظام جهاز الشرطة لمواجهة غير أخلاقية وغير منطقية وغير مهنية وغير متكافئة مع جموع

الثوار انتهت بانسحاب مفاجئ وربما مهين واختفاء لعدة أيام خلع فيها أفراد الشرطة ملابسهم الرسمية خوفا من انتقام الناس. هذه الأحداث المأساوية تتناقض كثيرا مع ذكرى ماحدث من ثبات قوات الشرطة أمام قوات الإنجليز في الإسماعيلية قبل ثورة يوليو واستشهاد عدد كبير منهم مما استدعى أن يكون ٢٥ يناير عيدا للشرطة في كل عام. هذه الذكرى قد تأثرت بما حدث عكس ذلك في ٢٥ يناير ٢٠١١م حين زج بالشرطة لقمع الثورة وما حدث من تداعيات مشينة بعد ذلك أعتقد أنها أثرت كثيرا على صورة رجال الشرطة عن أنفسهم وعلى صورتهم لدى الشعب مما يستدعي وقتا وجهدا للتعافي من كل تلك الآثار السلبية.

وبالتوازي مع ذلك يحتاج المجتمع إلى زيادة الوعي بأهمية جهاز الشرطة، وبحقوقه وواجباته، وبأهمية التعاون مع هذا الجهاز الهام للوصول إلى تحقيق الأمن وتطبيق القانون الذي هو ضمانة استقرار المجتمع، كما يلزم التحذير من التعميمات تجاه كل أفراد الشرطة بناءا على تصرفات سلبية من بعضهم فمما لاشك فيه أن كل منا يعرف الكثيرين منهم يقومون بعملهم بكل شرف وأمانة والتزام بالقانون، وهم يضحون بوقتهم وصحتهم في سبيل أداء وظيفتهم، ويحرمون كثيرا من الجلوس مع أسرهم نظرا لانشغالهم الطويل في مهام صعبة وخطرة، وبعضهم قد تتعرض حياته للخطر بسبب طبيعة المهنة.

وفي النهاية نؤكد على وضع الضمانات الدستورية والقانونية التي تجعل جهاز الشرطة مستقلا ومحايدا حتى لا يقع فريسة مرة أخرى لتنفيذ أطماع وأهواء شخص أو مجموعة أو حزب، وأن يكون حقا في خدمة الشعب، وأن نتجنب العوامل التي تؤدي إلى تضخم ذات رجال الشرطة حتى يصبحوا باشوات، وأيضا العوامل التي تجعلهم في وضع عبدالمأمور.

مشروع رفع كفاءة العمل وتحسين نوعية الحياة
لضبــاط الشرطــة والعامليـن بـوزارة الداخليـــــة

هذا المشروع كان نتاج مناقشات طويلة في اجتماعات رابطة «نفسانيون من أجل الثورة» وهي مجموعة من الأطباء النفسيين وعلماء النفس وقد شرفت بالمشاركة في تأسيسها أثناء الثورة وكان هدف المجموعة تقديم الدعم النفسي للثوار في الميدان وفي أي مكان على أرض مصر، وقد تقرر استمرار المجموعة في العمل بعد سقوط النظام من خلال اجتماعات نصف شهرية تتم في نقابة الأطباء بشارع القصر العيني لمناقشة الجوانب النفسية للثورة ووضع تصورات واقتراحات حلول للمشاكل المستجدة وبلورة رؤى مستقبلية لمصر والمصريين بعد الثورة.

مقدمــة

نظرا لما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١١ م وما تلاها من تداعيات أثرت على الصورة الذهنية للشرطة وعلى العلاقة بينها وبين الشعب المصري مما نتج عنه انسحاب أو احتجاب الشرطة بشكل كلي في البداية ولعدة أيام حرجة للغاية ثم جزئي بعد ذلك في الوقت الذي كان الشعب المصري يقوم بثورة تغيير عظيمة ويحتاج لكل قواه الوطنية لتدعمه في مواجهة النظام الفاسد، لذا كان من الضروري عمل مراجعات لعقيدة جهاز الشرطة ولسلوكيات أفراده وتصورهم لوظيفتهم وتصورهم لعلاقتهم بالنظام وبالشعب، وهذه المراجعات لا تهدف إلى الاتهام أو التقليل من شأن أحد وإنما تهدف إلى تعديل المسار كما هو الحال في الكثير من مؤسسات المجتمع بعد قيام الثورة. ومن المؤكد والمعلوم أن جهاز الشرطة رغم كل المشكلات التي حدثت

بسبب فساد النظام السابق لا يخلو من شرفاء يعطون من جهدهم وحياتهم لخدمة وطنهم، وله تاريخ وطني مشرف في خدمة قضايا مصر وأمنها.

ولهذا السبب اجتمع عدد من الأطباء والاختصاصيين النفسانيين في عدة جلسات لمناقشة هذا الأمر من الناحية النفسية، وقد تم تجميع الآراء والمقترحات لعرضها على أولي الأمر للاستفادة منها، مع العلم بأن هذا الفريق المشارك في المناقشات مستعد لتقديم المشورة والدعم الفني والمساعدة في أي جهود تهدف إلى الارتقاء بالأداء الأمني وبتحسين العلاقة بين الشرطة والشعب في المستقبل، تلك العلاقة التي لابد وأن نعترف أنها قد أصيبت بخلل نتيجة لظروف أخرجت بعض قطاعات وزارة الداخلية عن مسارها وعن وظيفتها، وقد آن الأوان لتعديل المسار وتطهير ذلك الجهاز الحيوي والهام من كل ما يسئ إليه.

الأهداف

١ ـ رفع كفاءة أداء جميع العاملين في وزارة الداخلية

٢ ـ زيادة التعاون بين أفراد الشعب والعاملين في وزارة الداخلية

٣ ـ مساعدة أفراد الشرطة على التخلص من الآثار السلبية لبعض الممارسات الخاطئة ما قبل الثورة

٤ ـ تحسين نوعية الحياة لأفراد الشرطة وأسرهم.

طرق التفاعل العلمي

التركيز سيكون على ورش العمل والاجتماعات التفاعلية والسيكودراما والدراما من أجل التعليم لتحسين المهارات والاتجاهات، مع مراعاة عدم التركيز على المحاضرات التقليدية أو المعلومات النظرية.

المطلوب من وزارة الداخلية قبل بدء المشروع

١ ـ قاعدة بيانات من وزارة الداخلية تشمل ضمن ما تشمل احتياجات الوزارة من

وجهة نظر العاملين بها شاملة المهارات والاتجاهات والمعلومات عن القطاعات التابعة للوزارة وكذلك التدريبات التي يتلقاها ضابط الشرطة بالأكاديمية.

٢ ـ الاجتماع مع بعض قيادات وزارة الداخلية للمشاركة في وضع البرنامج

٣ ـ تجارب بعض الدول الأخرى خاصة الدول الغربية كجزء من التكوين الوظيفي للعاملين في الشرطة

القائمون على التدريب

ـ أطباء وأخصائيون نفسانيون من كل الجامعات كافة ومن وزارة الصحة.

ـ خبراء في التنمية البشرية.

ـ ضباط شرطة ذوي خبرة في التدريب.

ـ مثقفون وعاملون في المجتمع المدني والتأهيل.

أماكن التدريب

ـ أماكن تحددها وزارة الداخلية

ـ مدرجات جامعية في الجامعات المختلفة

ـ مقار نقابة الأطباء

وفيما يلي بعض المقترحات التي خلصنا إليها:

أولا: على مستوى الدراسة بكلية الشرطة:

• تكوين لجنة متعددة التخصصات من خبراء الأمن وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وقانونيين وناشطين في حقوق الإنسان وذلك لمراجعة المناهج وطرق التدريس والتدريب بكلية الشرطة وتقديم مقترحاتها لإدارة الكلية.

• نقترح أن يكون دخول الكلية بناءا على مجموع أعلى وذلك لاختيار المتميزين

من أبناء مصر لهذه المهنة العظيمة، وتنتفي كل الوساطات والمحسوبيات والرشاوى، ويصبح المعيار هو الكفاءة الشخصية.

• يلزم عمل فحص نفسي كامل للطلاب قبل التحاقهم بالكلية وأثناء فترة إعدادهم بشكل دوري (بعد عامين) على أن يتضمن هذا الفحص ـ على سبيل المثال ـ اختبارات ذكاء (مقياس بينيه ـ الصورة الخامسة)، واختبارات نفسية (اختبار الصحة العامة GHQ) وتقييم إكلينيكي طبي مفصل ومحدد تقوم به لجنة من ثلاثة من المتخصصين النفسيين إضافة إلى أحد الشخصيات العامة أو الناشطين الحقوقيين .

• الاهتمام بتدريس علم النفس (وخاصة علم النفس الأمني وعلم نفس الجريمة ومهارات التواصل وأنواع الشخصيات وكيفية التعامل مع الشخصيات المضطربة وكيفية السيطرة على الغضب وإدارة الأزمات ومواجهة الضغوط) بمعدل ساعتين في الأسبوع على الأقل لكي يكتسب الضباط مهارات عالية في التعامل مع المتهمين ومع الجمهور ولا يلجئوا إلى استخدام وسائل العنف والترهيب للحصول على اعترافات أو معلومات.

• معالجة عقيدة وعقلية الاستعلاء الشرطي فالناس يعانون كثيرا من هذا الأمر، وهو ما يعكسه كثرة استخدام لفظ الباشا في أروقة الداخلية والتعامل بقسوة وازدراء الناس، لذلك نريد الخلاص من عقلية رجل الشرطة «السيد» الذي يتعامل مع «العبيد» من الشعب، فهذا يجعل العلاقة غير سوية، وهذا الأمر يحتاج إلى جهود كثيرة وتعديلات في التدريب والتعليم لرجال الشرطة بحيث تكون عقيدتهم متفقة مع الشعار المعلن «الشرطة في خدمة الشعب».

• تدريس جزء يختص بالثقافة السياسية تدرس فيه موضوعات عن التركيبة المجتمعية والنظم الديمقراطية ومفهوم المعارضة والدستور وسيادة القانون والعلاقة بين السلطات، والاختلافات البيئية والثقافية.

ثانيا: الرعاية النفسية للضباط وأمناء الشرطة والأفراد:

• عمل دورات نفسية وورش عمل منتظمة للسادة الضباط ولأفراد الشرطة لرفع

الوعي بالجوانب النفسية والسلوكية ومعرفة أفضل الطرق لفهم الذات وفهم الآخر والتواصل الصحي والتعامل مع المختلفين في الرأي وضبط المشاعر والتحكم في الغضب وإدارة الأزمات ومواجهة الضغوط وغيرها. وتكون هذه الدورات والورش سنوية وتصبح شرطا للترقيات للرتب الأعلى والاختيار للعمل في قطاعات معينة من الشرطة.

• معالجة «متلازمة احتراق العمل» (Burn out syndrome) التي يتعرض لها الكثيرون من ضباط الشرطة نتيجة العمل المتواصل والضغوط الشديدة والإجهاد.

• عمل فحص نفسي دوري (كل عامين على الأقل) لكل من يحمل سلاح، ولكل من يصدر عنه سلوك ينم عن اضطراب نفسي أو اضطراب في الشخصية مع استبعاد العناصر غير المناسبة للمهنة أولا بأول.

ثالثا: تخفيف الأعباء وتحسين الأحوال:

• كان من سياسات العهد السابق وضع أعباء هائلة على الشرطة، ونظرا لطبيعة الدولة البوليسية التي كان يرتكز عليها في حماية كرسي الحكم والنظام فقد أوكل بمعظم الملفات إلى جهاز الشرطة، وعمل على تضخيم دور هذا الجهاز وأتاح له التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة الناس، وقد خلق هذا حالة من الغضب لدى قطاعات كبيرة من الشعب وجدت أن جهاز الشرطة في ذلك العهد يعمل لمصلحة بقاء النظام وحماية الفساد ولا يعمل لصالح الشعب. وكان لكثرة الأعباء والمهام دور في جعل جهاز الشرطة جهازا مرهقا ومتوترا وعصبيا وانعكس هذا على طريقة تعامله مع المواطنين، لذلك نرى عودة جهاز الشرطة إلى مهامه الأساسية والمحددة المنصوص عليها في الدستور وهي الحفاظ على أمن الشعب وتحقيق الطمأنينة للجميع، وقد أحسنت وزارة الداخلية حين قامت بحل جهاز مباحث أمن الدولة نظرا لما ارتكبه هذا الجهاز في حق المصريين من إيذاء وتعذيب واستبعاد للشرفاء وتزوير للانتخابات وإحباط لمحاولات الإصلاح وكذب وتلفيق وتشويه لسمعة المعارضين ومحاربتهم بكل الطرق على اعتبار أنهم أعداء للنظام وللوطن وأخيرا فرم وحرق الوثائق والملفات الخاصة بالجهاز وهي جرائم لا تصدر عن جهاز أمني محترم.

لذا نقترح تخفيف أعباء الداخلية بجعل بعض القطاعات مؤسسات مدنية تشرف عليها وزارة الداخلية مثل الأحوال المدنية والجوازات والمرور وشرطة الآثار والعلاقات العامة والتهرب الضريبي وشرطة السياحة وشرطة الكهرباء وغيرها كما يحدث في كثير من الدول.

• الفصل بين الأمن السياسي والأمن الجنائي.

• زيادة عدد رجال الشرطة لكي نخفف عنهم الأعباء ونعطيهم فرصة للراحة والاسترخاء وممارسة حياة طبيعية، ويتحقق ذلك بالتوسع في قبول الطلاب بكلية الشرطة، أو الاستعانة بالمتقاعدين من ضباط الجيش في سن مبكر، أو طلبة الحقوق مع إعطائهم دورات مكثفة في العلوم الشرطية في فترة ستة شهور.

• تحسين أحوال رجال الشرطة من حيث المرتبات والسكن وساعات العمل وفرص الترفيه حتى يكونوا في حالة نفسية جيدة، لأن سوء أحوالهم وشعورهم بالظلم من التفرقة في المرتبات والامتيازات يملأهم بالغضب فيزيحون هذا الغضب على الجمهور الذي يتعاملون معه

رابعا: إصلاح العلاقة بين الشرطة والشعب:

• ولقد أحسنت القيادة الجديدة في وزارة الداخلية حين قدمت اعتذارا للشعب عن الأخطاء والتجاوزات التي صدرت عن الوزارة في العهد السابق وإبان قيام الثورة وإعلانها عن فتح صفحة جديدة مع الشعب قوامها التعاون والاحترام المتبادل، وهذه روح جديدة نتمنى أن تميز ممارسات الشرطة في العهد الجديد.

• عمل اجتماعات دورية مع الجمهور في الأقسام ومراكز الشرطة ومديريات الأمن يحضرها بعض رجال الشرطة وفي وجود متخصصين نفسيين أو قادة اجتماعيين يديرون الحوار في هذه الاجتماعات وذلك لكسر الحاجز بين الشرطة والشعب ولزيادة التفاهم والتعاون بين الطرفين.

• أن يقوم الإعلام بإبراز نماذج من الضباط والأفراد الشرفاء في الشرطة ويسلط الضوء على جهودهم وتضحياتهم من أجل أمن المجتمع.

• تشجيع ضابط الشرطة على العودة إلى الدور القيادي الاجتماعي وسط الناس في محل عمله من خلال حضور المناسبات الاجتماعية وفض النزاعات بصورة ودية.

• إنشاء هيئة وطنية مستقلة تختص بالنظر في الانتهاكات والمظالم التي حدثت في السنوات السابقة، وتحقيق وتدقيق المسئولية، ومحاسبة المسئولين عنها، والإنصات إلى الضحايا، وإنصافهم قانونيا، وأدبيا، وماديا.

• التفرقة بين الحزم والحسم في تنفيذ القانون وبين القسوة وانتهاك حقوق المواطن.

خامسا: الإصلاح الداخلي لجهاز الشرطة وإصلاح وظيفته:

• زيادة الشفافية في جهاز الشرطة وذلك يساعد على اكتشاف الفساد والتجاوزات ومعالجتها أولا بأول.

• تحقيق العدالة في الأجور والتوازن بينها.

• أن تكون في كل قسم شرطة غرفة يجلس فيها وأخصائي نفسي للتعامل المهني مع بعض المشكلات التي تحتاج للدعم النفسي أو الإرشاد. ونوصي أيضا بوجود أخصائيين نفسيين في السجون مع تدريبهم وإعدادهم ليقوموا بمهمتهم على خير وجه. كما نوصي بوجود ناشط في حقوق الإنسان يتابع مدى التزام الممارسات الشرطية بقواعد حقوق الإنسان المتفقة مع المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر.

• إعداد وتنفيذ برامج تأهيلية للمسجونين تحت إشراف فريق نفسي متخصص لكي تتحول السجون إلى مؤسسات إصلاحية.

• خط ساخن بوزارة الداخلية لتلقي المشكلات المختصة بضحايا سوء معاملة الشرطة أو انتهاكات حقوق الإنسان على أن تعلن أرقام هذا الخط بشكل مستمر في وسائل الإعلام.

• أن يلتزم منسوبو الشرطة بالقانون ولا يخرجون عنه مهما كانت الظروف، فكرامة رجل الشرطة وهيبته ومكانته كلها تنبع من احترامه للقانون وتطبيقه له على الكبير والصغير.

• أن يكون جهاز الشرطة جهازا وطنيا محايدا ومستقلا لا يستخدمه حزب أو تيار أو حاكم فهو أولا وأخيرا لخدمة الشعب.

• أن نسعى لتقديم الأمن المجتمعي الذي يجعل وظيفة الحفاظ على الأمن مسئولية مشتركة بين جهاز الأمن وأفراد ومؤسسات المجتمع، وهذا المفهوم يخفف الكثير من الأعباء عن الجهاز الأمني، ويجعل المجتمع إيجابيا ومشاركا في الحفاظ على أمنه وليس اعتماديا على جهاز الأمن.

وسوف تواصل المجموعة اجتماعاتها المفتوحة لكل الأطباء والأخصائيين النفسيين لوضع تفاصيل المشروع وبرامجه التشخيصية والعلاجية والوقائية والتدريبية لخدمة هدف الأمن والصحة النفسية لجميع أبناء مصر.

رد وزارة الداخلية على مشروع رفع كفاءة ضباط الشرطة وتحسين نوعية الحياة للعاملين بوزارة الداخلية

بعد تقديم المشروع السابق للسيد الوزير منصور العيسوي بواسطة أحد أساتذة الطب النفسي الكبار في مصر جاءنا الرد التالي:

مؤسسات الدولة كلها تحتاج إلى إعادة تأهيل

ليس العيب في الأشخاص الموجودين في وزارة الداخلية ولكن العيب في بعض الشخصيات التي يمكن أن توجد في بعض الوزارات مثل (وزارة المالية، وزارة الخارجية، وزارة الأوقاف.... الخ)، مثال على ذلك إذا كان هناك شخص شخصيته سيكوباثي (ضد المجتمع) فإذا عين في وزارة المالية سوف يفسد فيها، وإذا عين في وزارة الأوقاف سوف يفسد فيها، ولذا فنحن ضد التعميم من أن بعض المؤسسات أو الهيئات هي هيئات فاسدة.

لابد لنجاح هذا المشروع أن يكون هناك توعية بالتوازي لجميع فئات الشعب.

رفع كلمة الرعاية النفسية، وضع بدلا منها الرعاية التنموية، وعدم ربط التدريب بالأخصائي النفسي أو الطبيب النفسي وأن يقوم بذلك أخصائي التمية البشرية.

التأكيد على تخفيف الأعباء وتحسين الأحوال المادية والحياتية لرجل الشرطة والموافقة على اقتراح تخفيف أعباء الداخلية.

أما بالنسبة للإصلاح الداخلي لجهاز الشرطة يجب أن يتم ذلك بواسطة لجنة من وزارة الداخلية نظرا لعلمها بتفاصيل المشاكل ونوعية العمل.

لا يمثل الجانب النفسي سببا لانخفاض كفاءة العمل وتدهور نوعية الحياة لضباط الشرطة والعاملين بوزارة الداخلية بل يعود أساسا لجوانب قصور شديد في النظام الإداري والرقابي والأحوال الإجتماعية والمعيشية المتردية لمعظم الفئات العاملة بالوزارة ومن ثم القيام بعمل جهاز إداري رقابي متطور ومتفهم لجميع مشاكل العاملين بعد دقة حصرها والوقوف عليها وكذلك مراعاة الأحوال الإجتماعية والمعيشية لهذه الفئة هو السبيل الأفضل لرفع كفاءة العمل وتحسين نوعية الحياة لضباط الشرطة والعاملين بالوزارة وليس التعامل من خلال الأطباء النفسيين.

لتحقيق زيادة التعاون بين أفراد الشعب والعاملين في وزارة الداخلية فهذا أيضا لايحتاج إلى برامج تشخيصية وعلاجية كما يقترح مجموعة الأطباء النفسيين ولكن يحتاج إلى تحسن سلوكيات أفراد الشعب من خلال محو الأمية وكذلك القضاء على البطالة.

المشروع المقدم لا يخص رفع كفاءة العمل وتحسين نوعية الحياة لضباط الشرطة والعاملين بوزارة الداخلية بل هي مشكلة تخص كل الوزارات وخاصة التي تقدم الخدمات في اتجاهات مختلفة لأفراد الشعب مثل الصحة والتعليم والشئون الإجتماعية وغيرها ـ كذلك وضع الحلول المناسبة أو المشروع المناسب لرفع الكفاءة لا ينبغي أن يتم على عاتق وزارة الداخلية فقط بل يعتمد على جهات مختلفة مثل الإذاعة والتليفزيون وباقي أجهزة الإعلام وكذلك المالية وجميع المصالح الحكومية والجهات الأخرى والتي تعتمد أساسا على عنصر الأمن مثل السياحة والآثار والكهرباء والطاقة والموارد المائية والنقل والمواصلات وغيرها.

الحالة النفسية للشعب المصري بعد الثورة

اجتمع فريق نفسانيون من أجل الثورة وعددهم ثلاثة وعشرون من المتخصصين في الطب النفسي وعلم النفس الساعة السادسة والنصف مساء الخميس ٣١\٣\٢٠١١م بقاعة الإجتماعات بنقابة الأطباء بالقاهرة وذلك للتحاور حول موضوع: الحالة النفسية للمصريين بعد الثورة (رصدا ودعما)، وفيما يلي موجز المناقشات التي تمت:

ثمة سؤال يتردد: هل نكتفي بالرصد للحالة النفسية للشعب المصري على مستوى الإنطباعات والملاحظات خاصة حين تصدر عن متخصصين في العلوم النفسية يقومون بدور الملاحظ المشارك حيث يعايشون المجتمع بشكل مباشر، أم أن من الأفضل عمل دراسات تحليلية مقننة تعتمد على عينات كبيرة من مختلف شرائح الشعب المصري وتكون نتائجها أكثر دقة وأكثر موضوعية؟. وكان هناك رأيين: الأول يرى ضرورة عمل تلك الدراسات لنقف على تفاصيل الحالة النفسية للشعب وبالتالي نعرف بدقة ماذا يجب علينا فعله، والرأي الثاني يدور حول ضرورة الإهتمام في الظرف الحالي بنواحي الدعم والمساندة خاصة وأن الدراسات المنهجية تحتاج لوقت وجهد وتحتاج لمراكز أبحاث متخصصة وتحتاج لميزانية ربما لانملكها في الوقت الحالي، وأصحاب هذا الرأي يتصورون أننا أشبه بمن يقف أمام حريق وعليه أن يهتم أولا بالسيطرة على الحريق ولا يليق به أن يقف ليتأمل أسباب الحريق ودوافعه وتأثيراته ومظاهره. وعلى أية حال فهناك مراكز متخصصة في بحث تلك الأحوال مثل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية (حين يعود له قسم علم النفس الذي توقف عام ١٩٦١م) إضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام الطب النفسي وعلم النفس بالجامعات

المختلفة. ومن المهم أن نحدد ما إذا كانت الدراسة ستفيدنا نحن كمتخصصين أم تفيد المجتمع الأوسع؟.. وعلى الرغم من احتياج المجتمع لمعرفة حالته النفسية فإن ثمة شكوك في أنه جاهز ومستعد في هذه الفترة لأن يسمع آراء المتخصصين ويتأمل تحليلاتهم. وإذا تم الإتفاق على عمل دراسات منهجية فمن المطلوب أن تكون هناك جهة مركزية تقوم بتجميع محاور وموضوعات الأبحاث والتي يفضل أن تكون وصفية بطبيعتها ثم توزع الموضوعات على الجهات البحثية المختلفة.

وهناك قائمة من المشكلات والموضوعات المرشحة للدراسة ومنها على سبيل المثال: الخوف، الإحباط، صورة الذات، الإنتماء، الشائعات، اكتئاب ما بعد الثورة، الإنشقاقات داخل المؤسسات، الشكوك والإتهامات المتبادلة، الخوف من الحرية، الأعراض الجانبية للثورة،....... الخ.

والآن ننتقل إلى محوري المناقشة وهما الرصد والدعم بشئ من التفصيل.

أولا: محور الرصد النفسي

ومن خلاله نتبين الملامح الرئيسية للحالة النفسية لدى المصريين بعد الثورة كالتالي:

الصدمة: والصدمة هنا قد تأخذ معنى إيجابيا من حيث كونها حدثا مفاجئا لم يكن في توقعات أو حسبان من أشعلوا شرارة الثورة، إذ تطورت الأمور بسرعة وخرجت عن الإطار المبدئي الذي فكروا فيه، إذ تجاوزت الثورة أحلام مفجريها، لذلك فهم لم يستوعبوا الحدث بكامل أبعاده، إذ تجاوز الحدث أحلامهم. وعلى الجانب الآخر قد تكون الصدمة حدث سلبي لأولئك الذين لا يرغبون في التغيير، فهم في هذه الحالة في وضع جديد لا يتوافقون معه. إذن فنحن أمام صدمة نجاح لفريق من الشعب المصري وصدمة فشل لفريق آخر، وبالتالي نتوقع أن الفريقين يمران بحالة استثنائية من الإهتزاز وعدم القدرة على الإستيعاب.

الخوف: وهو شعور يتبدى بأشكال مختلفة لدى الشرائح المختلفة للشعب والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث:

١ ـ المشاركون في الثورة: وهؤلاء يتنابهم خوف على مصير الثورة وعلى نجاحها، ويتوجسون من محاولات إجهاضها أو الإلتفاف عليها أو تفريغها من مضمونها.

٢ ـ الصامتون: وهؤلاء نسبة كبيرة في الشعب المصري، وهم معنيون بلقمة العيش والشعور بالأمن، ولذلك فهم يعيشون حالة خوف مما يحدث من تقلبات وتغيرات وانشقاقات وتهديدات على المستوى السياسي والأمني والاجتماعي، وهم مرعوبون من غياب الأمن وتهديدات اللصوص والبلطجية ويخشون تهديد معاشهم، ويمنعون أبناءهم وبناتهم من الذهاب للمدارس خشية اختطافهم أو الإعتداء عليهم. ويتعزز الخوف لدى هؤلاء بحقيقة غياب الدور الأمني للشرطة بشكل كلي أو جزئي، فما زالت الدلائل تشير إلى ضعف الأداء الأمني وإلى توحش بعض فئات الشعب ممن استغلوا هذا الغياب وانقضوا على كل ما يمكنهم الإنقضاض عليه، ولا يجد الناس من يستنجدون به في مثل هذه الظروف.

٣ ـ المناهضون: وهؤلاء لديهم مخاوف من نجاح الثورة وضياع مكاسبهم التي عاشوا عليها مع النظام السابق، والأخطر من ذلك أنهم يخشون الملاحقة القانونية والغضب الشعبي جراء ما اقترفوه من جرائم ومخالفات إبان حكم مبارك والحزب الوطني الفاسد. وهؤلاء المناهضون يعرفون أن لديهم تاريخا مسجلا بالصوت والصورة يمكن لأي شخص أن يشاهده على الإنترنت وأن محاولات تغيير الأقنعة لديهم ستكون مفضوحة ومشينة ولذلك فهم في موقف صعب للغاية.

ويزيد من حالة الخوف التضخيم الإعلامي للأشباح والفزاعات مثل فلول الحزب الوطني والسلفيين والإخوان المسلمين والجهاديين العائدين من الخارج والخارجين من السجون. كل هذا يشكل هاجسا مؤرقا لكثير من الناس خاصة من يرفضون هذه الفئات ويخافونها. والخوف ليس فقط مدعوما إعلاميا ولكنه مدعوم خارجيا من بعض القوى التي تتخوف من سيطرة تيارات بعينها على مقاليد السلطة في مصر.

والخوف ليس بالضرورة أن يكون متعلقا بأسباب نوعية لدى الناس بعد الثورة، إذ التغيير نفسه يعتبر مصدرا للخوف لدى البشر حتى ولو كان التغيير إيجابيا، فالناس جبلوا على الطمأنينة لما هو سائد والخوف من المجهول.

وعلى الرغم من مشاعر الخوف السائدة وحالة انعدام الأمن إلا أنه من الناحية الأخرى تم كسر حاجز الخوف، واكتسب الناس جرأة غير معتادة تبدت في الكثير من الإحتجاجات والإعتراضات التي بدا فيها صوت الشعب عاليا وربما صاخبا أكثر من اللازم.

صورة الذات: واضح ان هناك تغيرا إيجابيا في صورة الذات لدى المصريين بحيث أصبح المصري يشعر بقدرته على إحداث التغيير ويشعر بالفخر والإعتزاز أنه أنجز ثورة سلمية رائعة بهرت العالم كله، وأنه أسقط نظاما دكتاتوريا مستبدا في فترة وجيزة. والنقلة في صورة الذات واضحة جدا خاصة إذا وضعنا في الإعتبار الصورة السلبية التي كانت سائدة قبل الثورة وكانت مليئة بمشاعر الدونية والإحساس بالهوان والضعف وقلة الحيلة والمذلة والخضوع لدرجة جعلت المصريين يكرهون أنفسهم ويكرهون بعضهم بل وربما يكرهون مصريتهم ويشكلون أحلامهم خارج حدود الوطن.

الإنتماء: على الرغم من التدهور الشديد الذي حدث لدى المصريين قبل الثورة وخاصة لدى الشباب، فإن حالة الإنتماء تحسنت كثيرا بعد الثورة في نظر الكثيرين من المراقبين، ويعكس هذا رفع الأعلام المصرية بكثافة عالية في المظاهرات والمسيرات، وترديدد شعار «ارفع رأسك أنت مصري»، واهتمام الشباب بنظافة الشوارع وتجميلها، والمطالبة باسترداد المال العام والمحافظة عليه. لقد شعر الناس أن بلدهم كانت مخطوفة وعادت إليهم، واختفت عبارة «دي بلدهم مش بلدنا»، وعاد الشعور بملكية الوطن والرغبة في رفعته.

التعصب: على الرغم من تنامي نزعات التعصب والطائفية قبل الثورة ووجود أحداث مؤسفة تتصل بهذا الأمر إلا أنه في أثناء الثورة وفي ميدان التحرير على وجه الخصوص ذابت هذه العصبيات والنزعات الطائفية ورأى الجميع هذه الحالة من التآلف بين التيارات المتصارعة، وظهر كيان وطني موحد ومتوجه نحو الهدف الأسمى وهو تخليص مصر من النظام الفاسد وإعادة بنائها بشكل صحيح. ولكن للأسف لم تستمر هذه الحالة الرومانسية لوقت طويل بعد سقوط رأس النظام، وإنما

ظهرت بعض الأحداث الطائفية التي هددت الثورة، وظهرت الدعوات الدينية من تيارات مختلفة مما كرس الكثير من المخاوف من عودة الإنقسامات الفكرية والدينية والطائفية بدرجة تهدد استقرار الوطن وتهدد مكاسب الثورة، خاصة أنه حتى الآن لم تتشكل المنظومات السياسية التي تستوعب الإختلافات الطبيعية في البشر بشكل آمن.

الإحباط: ربما بعد نجاح الثورة في زحزحة الدكتاتور وبعض أركان حكمه، إلا أن الناس شعرت بأن أشياء كثيرة مازالت تستحق التغيير، ولكن السلطة القائمة لا تحقق طموحات الناس في هذا التغيير ولا تواكب الإيقاع الثوري السريع. وتتسم السياسة الحالية بعد الثورة بالإكتفاء بردود الأفعال المتأخرة، وهذا ما يجعل الناس يشعرون بالحاجة إلى الضغط المستمر والإستنفار الدائم للحفاظ على الثورة ولتحقيق أهدافها بشكل بطئ. إضافة إلى ذلك فإن هذه هي أول ثورة تقوم بهذا الحجم ولا تحكم بنفسها وإنما تحكم من خلال وكيل عنها، وعلى الرغم من الموقف العظيم للجيش المصري في الثورة وأنه حماها بكل معنى الكلمة، إلا أن توقعات الناس تتجاوز كثيرا ما يقدمه المجلس الأعلى لهم، وهذه من طبيعة الثورات والتي تختلف عن طبيعة القائد العسكري الذي يعمل ألف حساب لحركته.

وإذا استمرت حالة الإحباط هذه فإنها قد تؤدي إلى سلوكيات نكوصية لا حصر لها تنتهي إلى درجة من درجات اليأس التي تزرع من جديد في نفوس الناس.

وتختلف درجة الإحباط من فئة لأخرى حسب رؤية كل فئة لمتطلباتها وطموحاتها ومدى تحقق تلك المتطلبات والطموحات، ولهذا يجب أن نفرق بين أولئك الذين كانوا في ميدان التحرير والمظاهرات من جانب وبين أولئك الذين ظلوا في بيوتهم من جانب آخر.

والإحباط يتطور لدى بعض قطاعات الشعب في صورة حالة من الحزن والأسى، ويتطور لدى البعض الآخر في صورة غضب واحتجاج.

التوحش الشعبي: وهو يظهر كرد فعل للقمع الطويل السابق للثورة، وللمزاج الثوري الفائر، وللتوقعات العالية في مجالات كثيرة وللإحباطات المتراكمة قبل

وبعد الثورة. وهذه الحالة من التوحش تظهر في صورة احتجاجات فئوية صاخبة ومتجاوزة للحدود أحيانا، أو في صورة قطع الطرق وتهديد الناس أو في صورة أعمال عنف وبلطجة أو في صورة اعتداء على مسئولين أو في أحداث شغب طائفية أو في استعراض القوة لبعض التيارات والفئات والأشخاص. وهذه الحالة من التوحش الشعبي يخشى في حالة استمرارها أن تؤدي إلى فوضى هائلة نتيجة سقوط كل معايير القانون والأدب والإحترام، وتحطيم كل الثوابت الإجتماعية بدعوى الثورة والتغيير.

تنامي ظواهر الإختلاف في المجتمع الأوسع وداخل الأسرة، وهذه وإن كانت مسألة طبيعية في حياة البشر إلا أن سخونتها وارتفاع صوتها في المجتمع المصري بعد الثورة مع غياب آليات لتنظيم الإختلاف ربما تؤدي إلى حالة من التصارع الخطر لو لم يتم ترشيدها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، فعلى الرغم من كون الإختلاف ظاهرة إيجابية حين يكون اختلاف تنوع إلا أنه يصبح ظاهرة سلبية حين يكون اختلاف تضاد وصراع.

الشك والتخوين: وقد بدا هذا مركزا حول رموز النظام السابق لما ارتكبوه من أعمال فساد وإفساد على مدى سنوات طويلة، إلا أن الأمر الآن أصبح يتجاوز هذه الدائرة ويتسع يوما بعد يوم ليشمل كل من بيننا وبينه خصومة شخصية أو اختلاف في الرؤية. ومن هنا أصبح كل شخص معرضا للتشكيك في وطنيته وانتمائه، ولا يعدم أحد تسجيلا صوتيا أو مرئيا يثبت به أن شخصا بعينه كان معاديا للثورة أو كان من رموز الفساد، أو هو ينتمي إلى فلول الحزب الوطني، أو كان متعاونا مع جهاز أمن الدولة، أو تربح من الفساد. وقد أحدث هذا حالة من العداء المتبادل الذي يهدد استقرار المجتمع وأثر كثيرا على سير الحياة الطبيعية وجعل الكثيرين من رجال الأعمال ينكمشون ويخافون المساءلة بحق أو بغير حق، خاصة مع تلاحق البلاغات للنائب العام من كل حدب وصوب. وانتشرت القوائم السوداء ضد كل من أدلى برأي أو بتصريح يظن أنه معاديا للثورة أو مناهضا لها، واختلط الأمر بين العداء الحقيقي للثورة والتآمر ضدها، وبين اختلاف الآراء حولها. وقد ساد شعور عام بأن الكثيرون فاسدون ومتآمرون ومناهضون، وهذا يزيد من حالة الشك والتوجس وانعدام الثقة وفقدان الأمان.

ضعف التربية السياسية: فقد تعود الناس لعقود طويلة أنهم مهمشون، وأن السياسة يختص بها قلة من الناس في قمة السلطة وعلى رؤس الأحزاب، وأن السياسة هي نشاط نخبوي بالضرورة، وأن ممارستها دائما محفوفة بالمخاطر، وأن الإنتخابات شكلية ويتم تزويرها، وأن إرادة الشعب لا وجود لها ولا تأثير. لذلك حين تغيرت الأحوال ظهرت الضرورة للكثير من التربية السياسية التي تعلي من إرادة الشعب، وتجعل صندوق الإنتخابات هو الوسيلة المقبولة للتغيير، وتجعل الناس يعرفون كيف يقولون نعم أو لا في الإنتخابات والإستفتاءات المختلفة، وأن لا يقعوا تحت تأثير محاولات الإستهواء والإستلاب، وأن يتكون لديهم عقل نقدي يزن الأشخاص والبرامج الإنتخابية، ويعرف معاني الحرية والعدل والمساواة والمواطنة والديموقراطية.

العلاقة بالسلطة: تشهد العلاقة بالسلطة بعد الثورة بعض التناقضات المنطقية والوجدانية، فالناس يشعرون بالإمتنان الشديد للجيش الذي حمى ثورتهم وأمن وجودهم وحافظ على أرواحهم ودمائهم في وقت كانت تتهددهم مخاطر جمة خاصة وأن الشرطة أخذت موقفا معاديا أو متخاذلا وأحيانا متآمرا. ومع هذا الشعور الرائع تجاه الجيش نجد بعض المشاعر الأخرى التي ربما تستعجل الخطوات، وتستعجل تحقيق الأهداف ومحاسبة المخطئين والفاسدين من أركان النظام السابق، وقد تنطلق بعض الأصوات إلى ماهو أبعد من استعجال الخطوات فتلمز تجاه بعض التصرفات. والبعض الآخر يطالب بتسليم السلطة إلى هيئة مدنية لتجنب دخول الجيش في مجادلات وصراعات الحياة السياسية اليومية ولكي يبقى الجيش في منزلته الرفيعة درعا للوطن. وهذه التناقضات في العلاقة ظهرت بوضوح في الفترة الأخيرة، وأدت إلى ردود فعل متوترة أحيانا على الجانبين، خاصة فيم يتعلق بمسألة الدستور ومحاسبة مبارك وكبار مساعديه.

الأطفال: لقد تأثر الأطفال بأحداث الثورة بأشكال مختلفة، فبعضهم أصابه الفزع من مشاهد العنف في المظاهرات خاصة في الأيام الأولى، ثم تلا ذلك أحاديث تهديد البلطجية التي أثارت الكثير من المخاوف، والبعض الآخر من الأطفال تضرر من إصرار الأسرة على متابعة القنوات الإخبارية طول الوقت مما حرم هؤلاء الأطفال من مشاهدة

برامجهم المحببة إليهم. ويبدو أن أفكار الأطفال وسلوكياتهم تغيرت بعد الثورة حيث أصبحوا أكثر عنادا وعصيانا، وأكثر إصرارا على التعبير عن رأيهم. وهناك حدث ذات دلالة في أحد المدارس الخاصة حين قام الكانتين برفع سعر بعض المأكولات والمشروبات التي يشتريها الأطفال وهنا تجمع الأطفال (سن الروضة والإبتدائية) وقرروا مقاطعة الكانتين حتى يعيد الأسعار إلى مستواها السابق. هذا الحدث وغيره يشير إلى ضرورة أن يغير أولياء الأمور والمدرسين من نظرتهم إلى الأطفال ومن طرق تعاملهم معهم، وأن يتخلوا عن أساليب الترهيب، وأن لا يتوقعوا الطاعة المطلقة والإنقياد لكل ما يطلبونة من الأطفال، وأن يتعلموا كيف يتحاورون معهم بشكل صحي.

ثانيا: محور الدعم النفسي

وهناك عدد من المقترحات في هذا الإطار نذكر منها:

إشهار وتسجيل جمعية «نفسانيون من أجل الثورة» ليستمر النشاط الداعم لخطوات الثورة من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

التفكير في آليات ووسائل توصيل نتائج المناقشات والدراسات التي يقوم بها المتخصصون النفسيون إلى دوائر صنع القرار وإلى الجماهير من خلال القنوات الشرعية ووسائل الإعلام.

مساعدة المصريين كلهم على استيعاب الحدث سواءا المؤيدين للثورة أو الصامتين الخائفين أو المعارضين، فكلهم في النهاية مصريون حتى وإن أخطأ بعضهم التقدير، فنحن كنفسانيون لا نأخذ موقف من يحاسب الناس ولكننا نساندهم في كل الأحوال ونترك للقضاء مهمة المحاسبة. وعلينا أن نعمل على استعادة وحدة الصف داخل المجتمع والتقليل من حالة الصراع السائدة في أقرب وقت ممكن. وهذا يستدعي أن يتجاوز دورنا حدود العيادات والمستشفيات النفسية إلى المجتمع الأوسع بكافة أطيافه وطوائفه في حالة من الحب والقبول والمساندة للجميع. والتعامل في مرحلة الحدث الحالي يكون باستراتيجية النجدة... فنحن نعمل على وقف النزيف أولا ثم نفكر بعد ذلك في الفحوصات الباحثة عن الأسباب.

العمل الميداني من خلال ندوات توعية وتثقيف، وعقد ورش عمل مع مجموعات صغيرة، وتقديم الدعم النفسي للمصابين في الثورة وأسر الشهداء مجانا، وتقديم المشورة المتخصصة لكل من يحتاجها.

الإهتمام بتحقيق الأمن في الشارع المصري حيث يشكل الأمن أحد أهم الإحتياجات الإنسانية، لأن الإنسان لا يستطيع أن يعمل أو يبدع أو ينتج إلا إذا تحقق له الشعور بالأمن، وأن الصناعة والسياحة والزراعة وكل مناحي الحياة لا تزدهر إلا بتحقق الأمن.

العمل على تهيئة الظروف للتغيير المتدرج والعميق بشكل علمي صحيح، فالمجتمع المصري (والعربي أيضا) في حالة سيولة وفوران، وفي حالة إعادة تشكل، ولذلك يجب أن نحترم هذه الموجة من الرغبة في التغيير، ونساعد لأن يكون تغييرا إيجابيا وعميقا وبناءا، وأن نعمل على دعم النمو النفسي والنضج النفسي والصلابة النفسية والمرونة النفسية، وأن نساعد على الخروج من حالة فقد السيطرة، وأن نهتم بتنمية مهارات إدارة الأزمات والخروج منها بشكل صحي. ويجب أن نحترم التغيرات الخارجية والسطحية التي حدثت ونعترف بأن أمامنا وقت طويل لكي تحدث تغييرات جوهرية في نفوس الناس، فالشعب المصري والعربي لن يتغير في يوم وليلة، وأن ما تراكم لديه من فساد وإفساد على مدى ستين عاما أو أكثر يحتاج لصبر وجهد حتى يتغير... المهم أن تكون لدينا النية ولدينا الإرادة ولدينا البرامج المؤدية لذلك.

رصد استخدام الدين في تحقيق مكاسب طائفية أو في توجيه وعي الناس بشكل خاطئ خاصة وأن الشعب المصري شعب متدين بطبعه، مع الوضع في الإعتبار ما للدين الصحيح الوسطي المعتدل من أثر إيجابي على حركة الشعوب. ولا شك أن خروج التيارت الدينية من الزوايا والكهوف والأديرة والإجتماعات المغلقة يتيح فرصة لهؤلاء للإحتكاك بالمجتمع بشكل صحي ومفيد ويجعلهم أكثر واقعية في تناول القضايا المجتمعية ويحد من التطرف أو التشدد لدى أي فريق، وذلك بشرط أن تلتزم تلك التيارات بقواعد الديموقراطية التي خرج الشعب ينادي بها بديلا للنظام

الدكتاتوري المستبد. ولا يجب أن تستخدم فزاعات كتبرير لاستبعاد بعض القوى أو قمعها لأن ذلك قد يؤدي إلى العمل السري بعيدا عن السياق المجتمعي العام. وظهور المعتقدات الدينية في الحياة العامة موجود في كل أنحاء العالم، وهو شيء لا يستطيع أحد منعه، ولكن يجوز أن ننبه إلى الإستخدامات النفعية أو الإنتهازية للدين حين تحدث.

التربية السياسية: وسوف نهتم بها من الجانب النفسي الذي يخصنا، ويتلخص في زيادة الوعي بالحقوق والواجبات، واحترام مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمواطنة، واليقين بأن التغيير لا يتحقق بالعنف والإكراه ولكن يتحقق من خلال صناديق الإنتخابات. والتربية السياسية الجيدة تقلل من مخاوف الناس من الإختلاف واعتباره علامة صحة وضرورة حياتية لذلك علينا أن لا نخافه.

مقاومة الإشاعات: وذلك بزيادة الشفافية وبث المعلومات الصحيحة والدقيقة في كل مايهم الناس، وإعمال العقل في استقبال المعلومات وتنمية القدرة العقلية النقدية لدى الجميع ليزنوا كل ما يعرض عليهم. وهذا يستدعي ممارسة الشفافية على مستوى منظومات الحكم، والإلتزام بالصدق على مستوى الإعلام، ومحاسبة كل من يكذب على الناس أو يخدعهم أو يضللهم.

التطهير: ونقصد هنا التطهير بمعناه الواسع وهو محاسبة الفاسدين والمفسدين وإبعادهم فورا عن مراكز التأثير، وأيضا التطهير لنفوسنا جميعا (مؤيدين ومعارضين) مما لحق بها من مظاهر فساد قد نعيها أو لانعيها، ويلحق بذلك تطهير حياتنا بشكل عام من كل مظاهر الإنحراف والتشويه. أي أننا نجري عملية نظافة ظاهرة وباطنة لنا جميعا ولمجتمعنا وبيئتنا.

التعامل مع القوات المسلحة ومع السلطة بوجه عام: على الشعب أن يدرك حجم المسئوليات والضغوط الملقاة على القوات المسلحة وحجم الدور الهائل الذي تقوم به، ولذلك يصبح من الواجب الوطني أن نساندهم ونقدم النصح والمشورة لهم وأن نتحمل بعض الأشياء التي ربما لانرضى عنها أو نتوقع غيرها، فهذه طبيعة الحياة، وأن لا نسمح بالوقيعة بين الشعب وبين الجيش. وبما أن السلطة الدكتاتورية

للنظام السابق قد رحلت فعلينا أن نعيد النظر في طريقة تعاملنا مع السلطة الجديدة، فهي سلطة وطنية تأخذ شرعيتها من الشعب وتعمل لصالحه، وهذا يستوجب دعمها ومساندتها. فقد عاش المصريون عقودا طويلا يشعرون أن السلطة الحكومية دائما ضدهم، وهي لا تمثلهم، وهي مفروضة عليهم، أما وأن الوضع قد تغير الآن لذلك يستوجب الأمر تغير اتجاهات الناس نحو السلطة في وضع مابعد الثورة خاصة حين تصبح السلطة معبرة عن خيارات الشعب.

تطوع المتخصصين النفسانيين في الشرطة والجيش، إذ يبدو أن هذين المؤسستين تحتاجان لهذا التخصص بقوة لتحسين نوعية الأداء على المستوى الفردي والجماعي. ووجود التخصصات النفسية في هاتين المؤسستين يؤدي إلى تحسن الصحة النفسية بشكل كبير كما ثبت من تجارب دول أخرى عديدة.

التنشئة السوية للأطفال: حيث أن التغيير في المراحل المبكرة ممكنا، وإذا كانت الأجيال المتقدمة في السن لم تتربى على مبادئ الشورى وعلى آليات الديموقراطية فإن الأمل أكبر في المراحل العمرية الأولى لترسيخ هذه المبادئ.

المحافظة على الروح الثورية: وذلك يستدعي الإبقاء على المشاعر الثورية والدفع الثوري حتى يتم تحقيق الأهداف وأيضا لحماية الثورة في هذه المراحل الحرجة من محاولات الإنقضاض أو الإلتفاف. وهذا لا يعني استمرار وتصاعد التظاهرات والإحتجاجات طول الوقت، فقد تحتاج الثورة للإستقرار لتحقيق معدلات أعلى للتنمية، إذ أن نجاح الثورة لابد وأن يتكئ على اقتصاد قوي. والثورة تعني التغيير، وعلينا أن نشد أزر هذا التغيير ونرفع سقف التوقعات والطموحات وندفع الناس للمشاركة الإيجابية لتحسين أحوالهم وأحوال وطنهم.

استعادة التوازن والسلام الإجتماعي: فلا شك أن ثمة انشقاقات واهتزازات وتصدعات قد حدثت، ويحتاج الأمر إلى إعادة اللحمة الإجتماعية والسياسية واستعادة وحدة الوطن بمؤيديه ومعارضيه، فالجميع مصريون.

فتنة الجامعة... لا إقالة ولا استقالة

صدر هذا الفرمان «لا إقالة ولا استقالة» عن الحكومة ليضع الجامعات المصرية في أزمة طاحنة وتحدث انقسامات وعداوات وتجاوزات أخلاقية بين أعضاء هيئة التدريس يتطاير شررها إلى الطلاب الذين يستخدمون كأذرع في المعركة الدائرة بلا هوادة لينهار ما تبقى من القيم الجامعية.

والقصة باختصار أنه حين قامت الثورة تغيرت المفاهيم والتوجهات والعقليات، وأصبح من الصعب التعامل مع القيادات الجامعية القديمة (رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ووكلائهم)، والسبب بسيط جدا ومهم جدا، وهو أن هذه القيادات تم اختيارها بمعايير ومزاج الحزب الوطني وجهاز مباحث أمن الدولة المنحل، ولأغلبهم تاريخ سيئ في التنكيل بزملائهم غير الموالين للنظام السابق والتعسف مع الطلاب وفصلهم حين ينادون بانتخابات اتحاد طلاب نظيفة، وكانوا بمثابة عصا لأمن الدولة داخل الجامعة، وفي سبيل إرضاء رموز النظام البائد الفاسد ضيعوا التقاليد الجامعية وأهدروا حرمة وقدسية الجامعة وجعلوا المستوى العلمي في الحضيض. وهذه القيادات الجامعية لها اتصالات مريبة بالنظام القديم ولطالما تغنت بإنجازاته وروجت لأباطيله ودعمت فساده، ولهذا فهي بمثابة طابور خامس يهدد مبادئ الثورة وتوجهاتها، وبقاء هذه القيادات بلا مبرر مفهوم يشكك في نية النظام الحاكم في التغيير والتطهير. ويظهر هؤلاء في الصورة بشكل مستفز يتحدون الجميع ويواصلون رحلة التخريب في عقول الشباب.

ولهذا كان من المنطقي أن يرحلوا مع رحيل النظام الذي انتقاهم على عينه فهم

يشكلون امتدادا لعقلية مبارك وابنه وعقلية صفوت الشريف وأحمد فتحي سرور وزكريا عزمي وأحمد عز وضباط مباحث أمن الدولة، ولهذا يتشبثون بمواقعهم في بلادة وتبجح وسماجة ويرفضون الرحيل على الرغم من التظاهرات والإحتجاجات التي خرجت في الجامعة تنادي بسقوطهم. وموقفهم هذا مفهوم فهو نفس موقف مبارك وعصابته في محاولة التشبث بالسلطة بأي ثمن وبأي طريقة، ولكن ماهو غير منطقي أن يمكنوا من ذلك بواسطة قرار حكومي خاطئ يقطع الأمل أمام إقالتهم أو استقالتهم، وبهذا جعلهم يجلسون على كراسيهم ويخرجون لسانهم للثورة ورموزها وللمجتمع بأسره، وتحدث انشقاقات خطيرة بين أعضاء هيئة التدريس ويتم تبادل الإتهامات والسباب وأحيانا الإشتباك بالأيدي، وتحدث الإعتصامات الطلابية والإضراب عن الطعام ثم يتدخل الأمن داخل حرم الجامعة ليفض تلك الإعتصامات بالعصي والكهرباء في سابقة خطيرة لم تحدث حتى في عصر مبارك الكئيب.

ثم يحاول بعض المسئولين التدخل لتهدئة الأوضاع فيقترحون أن يظل رئيس الجامعة أو عميد الكلية في منصبه بشكل صوري على أن يشكل مجلس أمناء من بعض الشخصيات تدير الأمور بشكل مؤقت، وهذا أمر عبثي يضع الجميع في صورة سيئة، إذ كيف يمشي المسئول الجامعي في الجامعة وكيف يجلس على مكتبه والجميع أو الغالبية يرفضونه ويهينونه؟... وكيف يرضى لنفسه أن يكون أشبه بالطرطور بينما تدار الأمور بواسطة مجلس أمناء، وكيف تسير الأمور في ظل هذه الإذدواجية العبثية؟. للأسف كل هذا يحدث بسبب قرار متسرع ومتعسف وغير موضوعي يقضي بأنه «لا إقالة ولا استقالة»، وهي بالضبط نفس طريقة تفكير مبارك حين كان يعاند إرادة الناس، وكلما كره الناس مسئولا تمسك به لسنوات طويلة، وكلما انتقد الناس سياسة تمسك بها إلى آخر مدى، هي هي نفس العقلية لم تتغير حتى بعد قيام الثورة، فمبارك مازال يحكم الجامعة بعد الثورة.

وربما يقول البعض: دعونا نكمل العام الدراسي بهذه القيادات القديمة حتى لاتتأثر العملية التعليمية خاصة وأننا على أبواب امتحانات، وهذا يحافظ على استقرار الجامعة في مثل هذه الظروف!!... والحقيقة أن هذا لم يحدث بل حدث اضطراب شديد في البيئة الجامعية، وصراعات لا تنتهي وانهيارات في المنظومة الإدارية

والتعليمية. والذي لا يعرفه من أصدروا القرار الخاطئ أن العملية التعليمية والعملية الإمتحانية لا تتأثر بتغيير رئيس الجامعة أو العميد فهي مرتبطة أكثر بالأقسام وببنية إدارية ثابتة لا تتغير بتغير رئيس الجامعة أو العميد، كما أن هناك مئات الأشخاص في الجامعات يستطيعون القيام بمهام المقالين فورا وبكفاءة أفضل.

لذلك نرجو أن يراجع أولو الأمر هذه القضية كي يعود الوئام والإحترام إلى المجتمع الجامعي فهو من الحصون المتبقية نسبيا والتي لانريد لها أن تنهار، والرجوع إلى الحق فضيلة، والثورة تعني التغيير على كل المستويات ومن أهمها مستوى الجامعة التي كانت وما زالت محتلة بمرتزقة الأمن والحزب الوطني.

هل ينجح الشرطيون والعسكريون في المناصب المدنية؟

أثارت حركة المحافظين الأخيرة في حكومة عصام شرف تحفظات كثير من الناس في أكثر من محافظة، وبعض المحافظات شهدت مظاهرات واحتجاجات ضد محافظيها. في البداية انتقدنا هذا السلوك وحسبناه نوع من التمرد الشعبي على كل شيء، وأنه نوع من الأعراض الجانبية للفوران الثوري، وأن هذا انتقاص من هيبة الحكومة وسلطتها، وأنه لا يصح أن يتحكم الناس في كل الوظائف فيرفضون هذا ويطالبون بذاك، والنهاية تكون فوضى تؤثر على حركة الحياة وتعوق نمو الإقتصاد.

ولكن حين تنظر في اختيارات المحافظين تصل إلى دلالات كثيرة تستحق المراجعة والتأمل، وإليك بعض الأمثلة:

يوجد ثلاث عشر لواء شرطة وجيش بين المحافظين الذين يبلغ عددهم ٢٧ محافظا، أي أن نصف المحافظين غير مدتيين. والسؤال هو: وما العيب في ذلك؟.. أليس رجال الشرطة والجيش هم الأقدر على الضبط والربط والإنضباط؟.. ألا ترى أن المدنيين يتسمون بالرخاوة والتسيب والقابلية للفساد؟... والإجابة هي أنه نفس منطق النظام السابق في التعيين للمناصب القيادية كالمحافظين، ورؤساء مجالس المدن ورؤساء مجالس إدارات الشركات والمشروعات الكبيرة والصغيرة، وكان هذا يتم بناءا على فكرة أن اللواءات الشرطيون أو العسكريون هم الأكثر انضباطا والأقدر على السيطرة والتحكم والأكثر ولاءا للنظام والأكثر تعاونا مع جهاز أمن الدولة أو الأجهزة السيادية الأخرى. يضاف إلى هذا الإعتبار اعتبارا آخر وهو أن النظام السابق كان يعتبر المناصب القيادية العليا مكافأة نهاية الخدمة لضباط الشرطة

والجيش يوزعها عليهم بعد انتهاء عملهم جزاء ولائهم وإخلاصهم للنظام. وكانت النتيجة عسكرة الدولة التي رأينا آثارها السلبية في السنوات السابقة، وهذا ليس خطئا في الضباط وإنما الخطأ هو في وضع الإنسان في مجال لم يهيأ له، ولسنا في حاجة إلى أدلة على فشل نظرية أن الضباط هم أكثر الناس قدرة على إدارة المحافظات والمدن والمؤسسات والشركات، فأحوال مصر حتى الآن لهي خير دليل على خطأ هذه النظرية، وتفسير هذا الفشل بسيط جدا ويكاد يكون بديهيا، فالضابط (في الشرطة أو الجيش) يتم إعداده ليقوم بمهمة محددة في موقعه، وتكون لديه عقيدة خاصة في عمله، وتكون الطاعة في تنفيذ الأوامر أحد المتطلبات الهامة منه، وطبيعة وظيفته لا تميل إلى فكرة التعددية في الآراء أو الإبداع في المجالات المدنية المختلفة، أو المرونة في مواجهة الأحداث والمواقف، فالحياة العسكرية تهتم بالطاعة والحزم والحسم والشدة والسرعة في تنفيذ الأوامر والتعليمات، وهذه السمات هي عوامل نجاح مطلوبة في أداء مهامها الأمنية أو العسكرية. وهذه السمات تجتذب أشخاصا بعينهم لهذه الوظائف يتوافقون مع متطلبات وظيفتهم، وكل ميسر لما خلق له.

فإذا جئنا إلى الحياة المدنية وجدناها تحفل بالكثير من التعقيدات والتداخلات التي تحتاج إلى رؤى متعددة المستويات والجوانب، وتحتاج إلى ترتيب أولويات، وتحتاج إلى حلول إبداعية أو توافقية، وتحتاج إلى قبول الرأي والرأي الآخر، وتحتاج إلى التعددية في الأفكار والأشخاص، وتحتاج إلى المرونة، وتحتاج إلى الصبر وطول البال والإحتمال والتأمل والقراءة والحساب وتقليب الأمور على وجوه شتى قبل اتخاذ القرار. إذن فنحن نظلم ضابط الشرطة أو ضابط الجيش حين نضعه في غير موضعه، فهو قد عاش وسط جنود وأفراد تعود منهم الطاعة والإنضباط، وتعامل مع قادة له لا يسمحون له بالإختلاف أو الإعتراض وتربى على عقيدة الولاء.

وبقاء هذه النظرية القديمة حتى الآن ممثلة في هذا العدد الكبير من اللواءات يعتبر تكريسا لفكرة عسكرة الدولة ويعتبر ابتعادا عن مفهوم الدولة المدنية والتي تعرف بأنها دولة ليست عسكرية وليست دينية.

أحد هؤلاء المحافظين كان يعمل في مصلحة السجون وجئ به منذ فترة ليكون

محافظا لواحدة من المحافظات الكبيرة في مصر والتي يبلغ تعداد سكانها خمس ملايين، وكان السؤال وقتها: ما علاقة مصلحة السجون بوظيفة المحافظ، والإجابة (أيضا وقتها حين كان أمن الدولة يحكم البلاد) أن نظام مبارك يرى هذا الشعب مجموعة من المتمردين والمجرمين والخارجين على القانون وبالتالي لا يحكمهم إلا شخص لديه خبرة طويلة في التعامل مع المسجونين، وهذه النظرية في الحكم كانت تتأكد من خلال توحش الجهاز الأمني وتمدده في كل مكان للتحكم والسيطرة على المصريين المشكوك في ولائهم جميعا لدى النظام. والأغرب من كل ما سبق أن يتم الإحتفاظ بنفس المحافظ (بعد قيام الثورة وافتراض سقوط النظام القديم) ونقله إلى محافظة أخرى لا تقل أهمية عن المحافظة السابقة.

أحد المحافظين وهو لواء شرطة شارك في مواجهة الثورة حين كان مديرا لأمن أحد أهم المحافظات المركزية في مصر، وهو خريج مدرسة أمن الدولة وسبق اتهامه في قضايا تعذيب، وبدلا من محاسبته يتم مكافأته، ثم ما هي المهارات الإستثنائية التي يتمتع بها هذا الرجل ليقود بها محافظة مترامية الأطراف وتعدادها يفوق تعداد بعض الدول؟... هل درس في كلية الشرطة العلوم الإدارية المتقدمة التي تسمح له بتولي هذا المنصب الهام؟.. وهل تلقي الأوامر من القيادات الأعلى، ثم إعطائها للضباط والجنود هي نفس المهارة المطلوبة لإدارة ملايين من البشر بينهم من الإختلاف أكثر مما بينهم من الإتفاق.

عدد من المحافظين ينتمون إلى جهاز أمن الدولة الذي تم حله بسبب ما لحق به من فساد، وما اتهم به من تعذيب حتى الموت وتلفيق للقضايا وتزوير للإنتخابات وتدعيم للرئيس السابق وأسرته وحزبه ورجال أعماله الذين هم رهن التحقيق في قضايا فساد جميعهم بما فيهم رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، فهل هذا يجعلنا مطمئنين وأحد رجال هذا الجهاز يتربع على عرش المحافظة.

عدد ليس بالقليل من هؤلاء المحافظين لم يتغير بل تم نقله من محافظة إلى أخرى على طريقة التباديل والتوافيق، وهؤلاء لم يكونوا أفذاذا في محافظاتهم القديمة لكي نحتفظ بهم، بل لقد لاحقت بعضهم تهما بالفساد، أو على الأقل ينتمون إلى الحزب

الوطني وهذه وحدها تهمة أثبتها القضاء الإداري وهو يصدر قرار حل الحزب الوطني، وبهذا أصبح كل قياديي الحزب الوطني مطلوب على الأقل استبعادهم من المناصب القيادية لأنهم شاركوا بفاعلية في حزب أفسد الحياة في مصر. ومصر ليست بلدا فقيرا في القيادات الصالحة حتى نعيد تدوير القيادات الفاسدة على مثل هذا المستوى.

إذن ما يحدث له من الدلالات ما يلي:

١ ـ ثمة احتمال كبير أن جهاز أمن الدولة مازال يعمل تحت مسميات أخرى، ومازال يتحكم في اختيار القيادات

٢ ـ العقيدة القديمة التي تؤمن بعسكرة المناصب وتميز اللواءات والباشوات مازالت مسيطرة حتى بعد قيام الثورة وموت مئات الشهداء وإصابة الآلاف

٣ ـ النظرة للشعب على انه لا يحكمه إلا الكرباج (على طريقة الباشا التركي القديم) مازالت قائمة، ولم تمحها تلك الثورة العظيمة في ٢٥ يناير

٤ ـ أن الذين قاموا باختيار المحافظين لم يدر بخلدهم رد فعل الناس، أو لم يضعوا الناس في الحسبان، وهذه مدرسة في الحكم ظننا أنها قد ولت مع مبارك ونظامه، ولكن يبدو أنها مازالت قائمة

٥ ـ لم يفكر القائمون على الأمور في تداعيات تعيين محافظين مرفوضين على حالة الإستقرار في البلد، وهانحن أمام موقف متأزم في قنا وقد يتأزم في أماكن أخرى، في الوقت الذي يحاول كل مخلص في هذا البلد أن تستقر الأمور ليتعافى المجتمع ويتعافى االإقتصاد حتى تنطلق مصر بعد الثورة لتحقق أهدافها

ما الحل؟

والأمر أصبح أزمة في الوقت الحالي، إذ يصبح تراجع الحكومة عن التعيينات مشكلة تؤثر على هيبة الحكومة وتدفع الناس إلى مزيد من الإحتجاجات على كل مسئول لا يعجبهم فتعم الفوضى، كما أن استمرار المحافظين المرفوضين

لأشخاصهم أو لتاريخهم أو لانتماءاتهم خطرا على استقرار الأوضاع في بعض المحافظات، ولا نظن أن الحل القمعي الأمني يمكن أن يحل المشكلة ويعيد الناس إلى بيوتهم، فالمزاج الثوري الحاد لدى الناس في هذه الفترة لا يسمح بذلك أو على الأقل يجعل هذا الحل الأمني عالي التكلفة.

ولهذا نقترح للخروج من هذه الأزمة أن تتبنى الحكومة حلا سياسيا بأن تعلن أن المحافظين الحاليين هم مؤقتون بالضرورة ولمدة لا تتجاوز شهور قليلة، على أن يتم تغييرهم بعد هذه المدة المحددة وخاصة قبل إجراء انتخابات مجلس الشعب، وأن يكون منصب المحافظ بالإنتخاب من بين شخصيات تطرحها المؤسسات الرسمية والشعبية بالمحافظة ولها تاريخ مهني يسمح لها بتولي هذا المنصب الهام.

وقد تعودنا من الحكومة الحالية احترام إرادة الشعب وتلبية احتياجاته، والمرونة في التعامل مع المواقف المتأزمة (عكس ما كان يفعله مبارك وحكوماته من العناد ومصادمة إرادة الشعب)، وهذا يطمئننا على أنها ستأخذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، وأنها ستصحح ما وقعت فيه من أخطاء.

وننصح وننبه بكل إخلاص أن لايتكرر هذا الخطأ في اختيار رؤساء الجامعات أو عمداء الكليات في نهاية العام الدراسي، وأن نسارع بتغيير لائحة المجلس الأعلى للجامعات لكي تكون هذه المناصب العليا بالإنتخاب الحر المباشر بواسطة أساتذة الجامعات.

وأخيرا نجدد ما سبق اقتراحه من وجود لجنة استشارية مدنية من الشخصيات العامة المشهود لها بالكفاءة والحكمة والحيادية والوطنية، يتم أخذ رأيها في القرارات الهامة حتى نتفادى الهزات والأخطاء ونحافظ على الإستقرار وننطلق للبناء في أقرب وقت ممكن، وأن نسرع في تفعيل النقابات وسائر وسائل التعبير المشروع للناس حتى لا يضطروا إلى الخروج للشارع كلما حدث أمر لا يعجبهم، وأن نطالب الناس بضبط النفس والتعبير بأشكال متحضرة والحفاظ على الممتلكات العامة والإبتعاد عن مظاهر التخريب أو تعطيل عجلة الإنتاج.

مصر بين مطرقة السلفية الإسلامية وسندان السلفية المسيحية

وسط حالة من الارتخاء الحكومي المعيب تتهشم مصر الآن بين مطرقة السلفية الإسلامية وسندان السلفية المسيحية، فبعد أن نجحت ثورة ٢٥ يناير في انتزاع مصر من بين أنياب مبارك وأسرته وعصابته وحزبه وأمن دولته، وقعت مصر مرة أخرى بسبب انصراف الثوار أو غفلتهم في أيدي فئتين لم يشاركا في الثورة بل كانت كل منهما تتحرك تحت تأثير جهاز أمن الدولة السابق وبإشارة منه، وكانت كل منهما تصدر الفتاوي المحرمة للثورة وتعتبرها خروجا على الحاكم، وكانت كل منهما ستبصم لمبارك أو ابنه في أي انتخابات رئاسية. فالسلفيون الإسلاميون والمسيحيون كانوا ضد الثورة، وهذا لا يمنع مشاركة بعض الأفراد من الجانبين وكانوا لايمثلون إلا أنفسهم وقد تعرضوا للوم أحيانا وللتفسيق أو التكفير أحيانا أخرى.

إنها نفس العقلية السلفية «المعاصرة» التي تتسم بأحادية الرؤية واختزالها وباحتقار المرأة حين تئدها وتخفيها خلف ستائر سوداء على اعتبار أنها ليست إلا مصدر غواية وموضوع للشهوة، وتحتقر الرجل على اعتبار أنه فحل شهواني بلا عقل ولا يفكر إلا في النساء، وتحتقر العقل وتعتبره طريق الإنحراف عن النص المنقول والمتوارث. إنها الرؤية السلفية التي تسقط حسابات الزمان والمكان ولا تفهم الأولويات ولا تقرأ ولا تكتب في دفتر أحوال العصر وإنما تعيش في كهف ماضوي سحيق، يريحها النص من عناء التفكير والعمل ويريحها الجمود من هزات الحركة وتريحها العودة إلى الوراء من تحمل تبعات الانطلاق نحو المستقبل.

وأخطر مافي العقلية السلفية «المعاصرة» رؤيتها السلبية للآخر المخالف لها في

العقيدة أو الطائفة أو الملة، فهي ترى الآخر كافرا أو فاسقا أو مبتدعا، وهنا تتلاشى أي فرصة للتعايش مع ذلك الآخر حتى لو صدرت دعوات أو ادعاءات للتعايش هنا أو هناك، حيث يعوق هذا التعايش الصورة السلبية للآخر.

ونحن حين نتحدث عن التيار السلفي «المعاصر» وعن منهجية تفكيره، فنحن نفصل ذلك عن منهج السلف الصالح الذي كان يعي دينه جيدا ويعيش عصره ويجيد التعامل معه ويمتلك أدواته ومفاتيحه. وأيضا لانعمم الرأي على كل السلفيين فمنهم العلماء الأصوليين والمجاهدين المخلصين، وهؤلاء عليهم مسئولية تصحيح المسار لجمهور كبير من السلفيين فهموا السلفية بشكل خاطئ، وابتعدوا عن الهم العام والشأن العام، وحين تصدو للسياسة بعد طول غياب تورطوا في إحداث كوارث تكاد تأتي على الأخضر واليابس في هذا الوطن لتحقق مصالح أعدى أعدائه.

إذن كيف نضع حاضر مصر ومستقبلها في أيدي أناس كل ما يشغلهم أحوال كاميليا أو وفاء أو عبير سواء كن قد أسلمن أو عدن إلى المسيحية؟... وكيف نرهن مصر في أيدي من لا يفهمون أن من تتحول عن دينها لها كل الحق في أن تعيش وسط الناس ولا يحق لأحد أن يحتجزها في دير أو كنيسة أو يفرض وصاية عليها.... وكيف نطمئن على مصر وفيها كيانات تفتئت على سلطان الدولة وتصبح دولة داخل الدولة... وكيف ننام ليلا أو نهارا ونحن نرى رخاوة الدولة في التعامل مع أحداث غاية في الخطورة بطريقة غاية في النعومة... وكيف نأمن على أنفسنا وأولادنا والجهاز الأمني يقوم فقط بتمثيل دور الأمن...

إن حرية العقيدة من حيث المبدأ حق أصيل من حقوق الإنسان أقرته الأديان قبل الدساتير والقوانين (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر)، ومن حيث الواقع فالعقيدة محلها العقل والقلب والروح ولا يمكن لأحد أن يسيطر أو يتحكم في عقل أحد أو قلبه أو روحه، وأن محاولات السلفية المسيحية في استرداد من تعلن إسلامها أو يعلن إسلامه إنما هي محاولات عبثية لأنك ربما تسترد جسد إنسانه أو إنسان ولكنك لا تستطيع استرداد عقله وقلبه وروحه.

وماذا يزيد دين أو يضر دين حين يتحول إليه شخص أو يهجره شخص آخر، إنه

في النهاية شعور بالضعف والهشاشة من أتباع أي دين حين يصيبهم الفرح أو الهلع لدخول شخص أو خروجه من دينهم. إنهم يتخيلون ـ لضعفهم ـ أن دخول شخص في دينهم هو إقرار بصدق هذا الدين، وأن خروج شخص هو وصم لهذا الدين بأنه غير صحيح، فهل هناك ضحالة وهشاشة فكر أكثر من ذلك؟

وإننا لنتساءل بأي عقل ومنطق يتجمع السلفيون أمام مسجدين من أكبر مساجد القاهرة ثم يزحفون نحو الكاتدرائية بالعباسية للتعبير عن غضبهم (في أحد الروايات) أو لتحرير كاميليا وأخواتها (في رواية أخرى)، وهل عرف قادتهم عواقب تصرف مثل هذا لو أن سلفيي المسيحيين من الشباب المتحمس خرج لملاقاة سلفيي المسلمين. ثم نتساءل مرة أخرى: ماذا يعني زحف أعداد هائلة من الإخوة المسيحيين صوب السفارة الأمريكية لطلب الحماية والنصرة... ألا يؤكد هذا قول القائلين بأنهم يستقوون بالخارج الأمريكي أو الغربي عموما، ذلك الخارج الذي يحمل أجندة عدائية لمصر والعرب بعضها ظاهر وبعضها باطن.

إن حرق الكنائس في أطفيح أو المنيا أو امبابة لهو عمل إجرامي يجب الكشف عن مرتكبيه وإنزال أقصى عقوبة قانونية عادلة عليهم فهم أعداء للدين وأعداء للوطن..... وإن احتجاز امرأة في كنيسة أو دير بسبب اعتناقها دينا آخر جريمة نكراء وحجر على حرية العقيدة ويجب أن يلقى محتجزوها سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات العقوبة الرادعة بموجب القانون.... وإن ذهاب مئات من الأقباط للسفارة الأمريكية لاستعدائها على المصريين عمل يقدح في وطنية من قاموا به.

ونتساءل أيضا: أين كان السلفيون حين قتل أمن الدولة سيد بلال أثناء التحقيق معه في حادث كنيسة القديسين؟.. ألم يكن سيد بلال مسلما يستحق النصرة؟ أليس دمه المهدر يستحق المساءلة؟... إن هذه الإنتقاءية في التعامل تجعلنا نتساءل عن محركي المظاهرات والتحركات السلفية وعن أهدافهم خاصة في هذا الوقت الحرج جدا في عمر الثورة وعمر مصر. ولماذا يتحرك السلفيون فقط حين تكون المستهدفة امرأة؟

إننا نخاطب العقلاء في الجانبين أن يكفوا أيديهم وأن يبتعدوا عن كل مايثير الفتنة

الطائفية التي أصبحت أكبر خطر يهدد مصر واستقرارها ويهدد الثورة التي دفع فيها الآلاف حياتهم، وأن يعودوا إلى مساجدهم وكنائسهم ونشاطاتهم الدعوية كما كانوا، ولا يتصدوا للقضايا العامة أو للسياسة دون أن يمتلكوا مفاتيحها ويعرفوا قواعدها، فهم قد ظلوا سنوات طويلة بين جدران دور العبادة وتحت إدارة أمن الدولة، وحين يخرجون الآن بأعدادهم الكبيرة ووعيهم السياسي المحدود فإن كوارث سوف تحدث خاصة في هذه الحالة من الضعف الأمني وخاصة أن لهم تأثيرا كبيرا على عوام الناس الذين يعتبرونهم رموزا دينية وقيادات روحية. ونحن هنا لا ندعو إلى الإقصاء أو الإستبعاد الذي اشتهر به عهد مبارك، وإنما ندعو للمشاركة الواعية التي تضع مصالح الوطن العليا فوق الإعتبارات الطائفية أو الفردية أو الرؤى ضيقة الأفق.

وليس خافيا على أحد ارتباط كل من السلفيتين بمراكز ودول من خارج الوطن لها مصالح تريد أن تحققها، بعض هذه المراكز في دول الخليج وبعضها في إسرائيل وبعضها في أمريكا، وقد يكون الوسطاء والوكلاء على وعي بما يقومون به وقد يكونون مخدوعين بعناوين برّاقة، ولكن في النهاية تصب جهودهم في خانة إحراق مصر ووقف حركة تقدمها وازدهارها، وهذا يؤثر بالسلب على المجتمع العربي بأكمله الذي تشكل مصر محور الإرتكاز فيه.

وللإنصاف نقول بأن ثمة أحداث لا يقوم بها السلفيون وإنما يقوم بها بلطجية وعملاء يتخذون سمت السلفيين ومظهرهم، وهؤلاء ربما يعملون بتوجيه من فلول الحزب الوطني وأمن الدولة السابق، وهؤلاء يجب التعامل معهم بمنتهى الحزم والشدة تحت مظلة القانون، وأن يتبرأ السلفيون منهم ويكشفونهم أمام الرأي العام.

إن غياب سطلة الدولة، أو تراخيها أو غياب أحكام القانون على الجميع قد هيئا الجو لهذه الفتنة وأصبح من حق السلفية المسيحية أن تحتجز مواطنة مصرية في دير أو كنيسة فيستفز هذا (حقًا أو باطلًا) السلفية الإسلامية فتهب (حقًا أو باطلًا) للدفاع عن ما تعتبرها أسيرة لدى أتباع الدين الآخر (وربما تصحو بداخلها صيحة: وامعتصماه)، وتستبعد كل القضايا والمخاطر التي تحيط بالوطن وتصبح القضية القومية والوطنية والروحية هي وفاء أو كاميليا أو عبير على الرغم من أننا لا نعرف من هن وأين هن،

وما هي قناعاتهن الدينية في الوقت الحالي، فقد تكن إحداهن قد تحولت عن دينها بدافع من انفعال وقتي أو ظروف أسرية أو تمرد على سلطة أبوية أو دينية ثم عادت مرة أخرى حين زالت الأسباب (أو لم تعد)، أو تكون إحداهن قد تحولت إلى دين آخر تحت تأثير احتياجات عاطفية. وفي كل الحالات يجب أن نكف عن العبث في الجانبين ونترك الحرية تزدهر في المجتمع.. حرية الاعتقاد وحرية الحركة والتنقل تحت مظلة سلطة الدولة التي يجب أن تحمي أبناءها وبناتها مسلمين ومسيحيين، وأن لا تترك مصيرهم أو مصيرهن بأيدي زعماء سلفيين على الجانبين لديهم قصور شديد في الرؤية والرأي ويعيشون خارج إطار الزمان والمكان ويتعبدون للنص ويحرمون العقل، ولو لم تقم الدولة المصرية بهذا الأمر فإنها لا تكون فقط مهملة في أداء واجبها بل تكون مشاركة في جريمة تعريض مصر للوصاية الأجنبية التي ربما تتنظر اللحظة المناسبة لتتحقق أو للحرب الأهلية التي تحرق الجميع بنارها. ولا نريد أن نقع في نفس الأخطاء التي وقع فيها نظام مبارك حين كان يواجه المشاكل الطائفية بالمواءمات والتلفيقات والقبلات الزائفة والحلول السطحية وكان يجعل من بعض الكيانات الدينية دولة داخل الدولة، وإنما نريد أن نحكم القانون، فكل من يرتكب فعلا مخالفا عليه أن يخضع لسطوة القانون مهما كان موقعه أو دينه، وهذا هو صمام الأمان الوحيد وبدونه سوف تدخل مصر في حرب طائفية إن آجلا أو عاجلا ووقتها لن ينفع الندم.

التحول من الصراع إلى الوفاق المجتمعي

في يوم الخميس ١٢/ ٥/ ٢٠١١م اجتمع فريق نفسانيون من أجل الثورة لمناقشة حالة الصراع والإستقطابات الحادثة بين بعض فئات المجتمع بعد الثورة، وكان أبرزها الأحداث الطائفية في أطفيح وامبابة والمسيرات والإعتصامات الطائفية إضافة إلى الإضرابات والإحتجاجات الفئوية، وقد خلص المجتمعون إلى النتائج والتوصيات التالية:

إن الإستقطابات والإنقسامات والصراعات الحالية لها جذورها الممتدة إلى فترة ماقبل الثورة حيث حرص النظام السابق على تفتيت المجتمع لكي تستقر له الأمور. والفتنة الطائفية موجودة من قبل الثورة ولكنها اشتعلت أخيرا نظرا لحالة الإنفلات الأمني.

إن الحالة الطائفية تمر بمراحل وهي: الأفكار الطائفية ثم المزاج الطائفي (المشاعر الطائفية) ثم المناخ الطائفي ثم الصراع الطائفي ثم المواجهات الطائفية وأخيرا الحرب الأهلية الطائفية، وللأسف الشديد فإن الوضع في مصر قد وصل إلى مرحلة المواجهات الطائفية وهذا يستلزم حذرا وجهدا مخلصا لنزع الفتيل قبل فوات الأوان.

وإن حالة القمع والكبت التي سادت قبل الثورة حين انقشعت خلفت وراءها رغبة في التعبير الحر الذي ربما يصل إلى حد الصخب لدى بعض الفئات.

لا نتخيل قيام دولة مدنية بدون مجتمع مدني قوي، ولا نتخيل قيام دولة ديموقراطية بدون ديموقراطيين.

يحتاج المجتمع المصري أن يخرج من إطار الخطابات المتصارعة إلى خطابات بنّاءة تركز على القواسم المشتركة بين الفئات المختلفة.

ولكي ننتقل إلى مرحلة الوفاق عل أسس سليمة فنحن نحتاج إلى المصارحة والتي هي بمثابة عملية فتح الخراج وتنظيفه.

تأتي الكثير من أحداث البلطجة والنزاعات الطائفية من العشوائيات وتتم على أيدي مهمشين أهملهم النظام السابق وأهدر آدميتهم وأذلهم واحتقرهم على مدى سنوات طويلة، ولذلك أصبح من الضروري أن نهتم بهم وباحتياجاتهم وأن نشعرهم بآدميتهم ونقوم بإعادة تأهيلهم.

نسبة الأمية العالية (٣٠٪ من المجتمع لا يعرفون القراءة والكتابة) تشكل خطرا كبيرا حيث يتم السيطرة على تلك الفئات وتوجيهها وجهات خطرة. والأمية ليست فقط في القراءة والكتابة بل لدينا أميات أخرى كالأمية السياسية والأمية التربوية والأمية الثقافية.... الخ.

العملية التعليمية تحتاج لمراجعة شاملة من حيث المناهج وطرق التدريس والقائمين على التدريس، ويكون هدفنا من التعليم تخريج أجيال تستطيع أن تفكر بطريقة علمية وطريقة نقدية، وتعرف معنى الحوار البنّاء، وتشعر بقيمة الإنسان. ونحتاج لأن نربي أطفالنا على مبادئ المساواة ومنع التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين.

للإعلام دور كبير في تنوير المجتمع وحثه على التفكير الإيجابي والتوافق نحو البناء، ولكن للأسف مازال الإعلام المصري وخاصة الحكومي يعاني من مشكلات عديدة، ومازالت الرموز القديمة مؤثرة فيه، وكلنا يتذكر مواقفف الجهاز الإعلامي السلبية أثناء الثورة، فقد فشل هذا الجهاز بشقيه الحكومي والخاص في مواكبة الثورة (بل كان ضدها في أغلب الأحيان)، وكان الناس يتابعون أحداث ثورتهم من القنوات العربية والأجنبية.

نحتاج لوجود أخصائيين نفسيين في كل مؤسسة تربوية على أن يتلقوا تدريبا جيدا

للقيام بوظائفهم في الرعاية النفسية، وعلينا أن نعلي من شأن الإرشاد النفسي والعلاج النفسي والرعاية النفسية عموما، وأن يكون ذلك مرادفا لمعنى إعادة التوازن، وإعادة فهم الإنسان للحياة، وإعادة فهم دوره في المجتمع الإنساني والمحلي.

لوحظ أن الصراعات والإحتقانات تزداد حين تلجأ الدولة للمواءمات السياسية والتوافقات السطحية بعيدا عن سلطة القانون، وهذا يؤدي إلى تراكمات سلبية وإحساس بعض الفئات بالظلم والقهر وذلك يؤدي إلى انفجارات عنف مع أي مؤثر ولو بسيط، ولهذا لابد من إعمال سيادة القانون في كل الأحداث ومع كل الأشخاص دون أي اعتبارات طائفية أو سياسية.

التعليم الديني في المدارس والجامعات مهملا، لذلك لايتلقى النشء معلومات صحيحة عن دينهم من مصادر موثوق بها، ويترك الأمر مفتوحا لأشخاص وجهات تلقي للناس معلومات دينية عشوائية تشكل أرضية خصبة للتطرف وكراهية الآخر وتكفيره أو تفسيقه ومحاولة استئصاله. والحال هكذا يشعر الناس بهشاشة دينهم وأن دخول شخص أو خروج آخر يقوي أو يهدد هذا الدين. كما أن التعليم الديني لا يؤكد على فكرة الحرية الشخصية في الأديان، والتي هي مكفولة شرعا وقانونا لكل إنسان رجلا كان أو امرأة وبناءا على ذلك لا يحق لأي شخص أو أي جهة بسط الوصاية على شخص تحول من دين إلى دين، وفي حالة وجود مشكلات يتم حلها بسلطة القانون وليس بضغوط الأفراد أو المؤسسات الدينية. وعلينا أن نعرف من يعلم ماذا وكيف؟.. فكثير من التعليم الديني يتلقاه الناس في غرف مغلقة أو زوايا أو معابد أو أديرة أغلبها بعيد عن التمحيص العلمي المنضبط.

هناك أماكن معروف أنها قابلة لاشتعال صراعات طائفية منها على سبيل المثال «العمرانية» و«شبرا» والمنيا والإسكندرية، ولهذا يجب نزول مجموعات من المثقفين وقادة الفكر وعلماء الدين والخبراء النفسيون لعمل ندوات وورش عمل وحلقات نقاش، وذلك لتعديل الإتجاهات في تلك المناطق مع عمل برامج تنموية مشتركة تستوعب طاقات الناس بعيدا عن النزاعات الطائفية.

الثورة المصرية بقدر ماكانت عظيمة إلا أنها لم يكن لها قيادة موحدة ولم تفرز

نظرية للحكم حتى الآن، وهذا قد جعل كل مجموعة شاركت في الثورة تعود لتتمركز حول قيادتها الأصلية، ثم تتصارع هذه المجموعات مع بعضها البعض على الرغم من ذوبان تلك المجموعات في ميدان التحرير وميادين مصر إبان أيام الثورة الأولى، لذلك يجب على المفكرين وصناع الرأي والمتخصصين أن يبدأوا في صياغة نظرية للحكم يلتف حولها الناس ويطبقوها في شكل موسسات راسخة تحافظ على سلام وتماسك المجتمع.

بعد نجاح الثورة في إسقاط النظام انشغل الناس كثيرا بالصراعات الحزبية والدينية والسياسية، ونسوا مساحات أخرى مهمة في حياتهم منها مثلا الإقتصاد الذي أصبح في حالة حرجة والسياحة التي توقف تدفقها والتعليم الذي يحتاج إلى ثورة، والإعلام الذي لم يواكب الحدث بشكل جيد حتى الآن. إذن فنحن بحاجة لأن نوجه أنظار الناس إلى المساحات الأخرى في حياتنا، تلك المساحات المنسية رغم أهميتها.

المجتمعات لا تتغير فقط بالأفكار والمعلومات بل تحتاج إلى تغيير اتجاهات واكتساب مهارات إيجابية بنّاءة.

ونظرا لما لوحظ من تكرار دخول مسيحيات في الإسلام بسبب مشاكل زواجية وما نتج عن ذلك من أخطاء وأحداث طائفية خطرة، لذا يجب البحث المرن في موضوعات الأحوال الشخصية للإخوة المسيحيين بما يحقق التوافق داخل الأسرة على أساس من التراضي المتبادل.

وقد انتهى المجتمعون إلى توصية بدراسة موضوعات حيوية مثل: التعليم والإعلام والأزهر والكنيسة والإقتصاد، كل ذلك من الناحية النفسية، وذلك للوصول إلى حالة من الصحة النفسية لكل طوائف الشعب على أساس علمي سليم.

متحف الثورة

تمر السنون بعد قيام الثورات وقد ينسى كثير من الناس أحداثها وربما ينسون دوافعها ومبادئها وشهدائها وأبطالها وأعدائها، وهذا بمثابة فقدان لذاكرة الثورة، ولذلك اهتمت الثورات الكبرى بالحفاظ على الكثير من رموز ذاكرتها حتى تحتفظ بركائزها في نفوس الثوار ونفوس الأجيال التي تليهم.

وبناءا على هذه القاعدة أقترح الإبقاء على مقار الحزب الوطني المحترقة ومقار أمن الدولة في القاهرة وفي عواصم الأقاليم، نتركها كما هي بآثار التكسير والدخان على واجهاتها وفي داخلها، فقط ننظف أرضياتها ونؤمن مبانيها كأي متحف ونضع محتوياتها في صناديق زجاجية للعرض، ونضمها إلى وزارة الثقافة أو هيئة الآثار.

وربما من المفيد أن نضع لوحات في مقار الحزب الوطني بأسماء الكوادر الحزبية التي مارست نشاطها فيه (خاصة من ثبت تورطهم في الفساد وصدرت ضدهم أحكام قضائية)، ونبذة عن تاريخ الحزب بالكلمة والصورة تعطي فكرة وافية لمن يزور المقر بما فعله الحزب الوطني بمصر وأهلها على مدى ثلاثين عاما من الفساد والإفساد.

أما مقار أمن الدولة فهي بمثابة باستيل مصر، ولذلك يجب الإبقاء عليها كمتحف بكل غرف التعذيب وزنازين الإعتقال والسراديب السرية، والمقابر التي احتوت جثث الذين ماتوا تحت قسوة التعذيب، وأن توضع في هذه المقار لوحات تبين التركيب الإداري لهذا الجهاز ووظائفه وتجاوزاته وإساءاته في حق مصر بالصوت

والصورة، ويزود بشهادات مكتوبة أو مسموعة أو مرئية لضحايا التعذيب في هذا الجهاز، كما تعرض كل وسائل التعذيب التي استخدمت ضد المعتقلين، وتوضع صورا للضباط والأفراد الذين قاموا بالتعذيب خاصة أولئك الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة القانونية.

وقد كانت هناك فكرة بأن يتم هدم مقر الحزب الوطني الرئيسي في ميدان التحرير وإقامة حديقة في مكانه توضع فيها صور الشهداء، وتسمى حديقة الشهداء، وهذه الفكرة أعارضها بشدة لأنها تفقدنا ذاكرة الحدث وتضع صور الشهداء في غير موضعها، بل الأنسب أن توضع صور الشهداء على نصب تذكاري في قلب ميدان التحرير بعيدا عن مقر الحزب الوطني بكل ما يحمله من ذكريات سيئة للمصريين.

أما المتحف المركزي الأكبر للثورة فيفضل أن يكون في ميدان التحرير ويسمى متحف التحرير، وهناك مقترحان لإقامته دون إحداث تغيير في شكل الميدان أوتركيبته الهندسية، الإقتراح الأول أن يكون في مبنى يقام تحت الجزيرة الوسطى للميدان بنفس فكرة مترو الأنفاق، والإقتراح الثاني أن يكون في مبنى مجمع التحرير (كله أو بعض طوابقه) خاصة وأن هناك أفكارا كثيرة حول نقل نشاطات مجمع التحرير خارج قلب القاهرة حتى نتجنب ما يحدثه المجمع من زحام بسبب تردد الآلاف عيه كل يوم لقضاء حاجاتهم، والأفضل أن يكون ذلك النشاط الحكومي في القاهرة الجديدة مثلا.

وفي هذا المتحف نجمع كل الأدوات التي استخدمت أثناء الثورة مثل الخيام واللافتات، كما نجمع إبداعات الثورة من رسوم وقصائد شعر وأغاني ومقاطع فيديو وصور، وتعرض فيه وثائق الثورة وأسرارها وصور أبطالها ودور كل واحد منهم، وقبل هذا صور الشهداء وكيف استشهدوا وتوضع ملابسهم ومقتنياتهم كما وجدت في مسرح الأحداث، ويكون فيه عرضا تسجيليا سينمائيا لأحداث الثورة بتسلسلها من أول يوم وحتى تخلي الرئيس السابق عن السلطة، وما جرى بعدها من أحداث مهمة. ويحوي هذا المتحف سجلا لتجاوزات وجرائم العهد السابق خاصة ممارسات الرئيس وأسرته، والحزب الوطني وأمن الدولة.

والهدف من إقامة هذا المتحف، هو الإحتفاظ بذاكرة الوطن حول هذه الثورة وما سبقها وما تلاها، وعرض وسائلها ومقتنياتها لزوار المتحف من المصريين والأجانب الذين يرغبون في الإطلاع على ما حدث، وبهذا نكسب منطقة جذب سياحي جديدة، على أن يخصص عائد هذا المتحف لمساعدة أسر الشهداء ومساعدة المصابين، والإنفاق على كل الأنشطة التي من شأنها تحقيق أهداف الثورة.



خاتمة

انتهى هذا الكتاب الذي حاول أن يرصد الجانب النفسي والاجتماعي في الثورة ولكن الثورة لم تنته إذ ما زالت فصولها تتوالى، ومازالت الحالة المصرية في بين مد وجزر، وما زال التناوب بين الصعود والهبوط قائما، وما زلنا نعايش انتصارات وانكسارات، ومازال القلق يسيطر على البعض من ضياع مكاسب الثورة أو الدخول في حالة فوضى، وهكذا الثورات ومراحل التغيير الكبيرة تحمل في أحشائها مولودا جديدا لم تتضح ملامحه بعد، ولكن المؤكد أن شيئا هاما قد حدث على أرض مصر المحروسة.



صدر للمؤلف

١ ـ العلاج النفسي في ضوء الإسلام ١٩٩٠ ـ دار الوفاء ـ المنصورة.

٢ ـ الصحوة الإسلامية (دراسة نفسية) ١٩٩٢ ـ دار الوفاء ـ المنصورة.

٣ ـ العلاج الشعبي والطب النفسي: صراع أم وفاق ١٩٩٤ ـ أورفو للطباعة ـ المنصورة.

٤ ـ المدمن بين مستويات اللذة والألم ١٩٩٥ ـ أورفو للطباعة ـ المنصورة.

٥ ـ المخدرات والجنس ١٩٩٥ ـ أورفو للطباعة ـ المنصورة.

٦ ـ الصحة النفسية للطفل (طبعة أولى موجزة) ١٩٩٩ـ القبطان للطباعة ـ المنصورة.

٧ ـ النوم والأحلام في الطب والقرآن ٢٠٠١ ـ دار اليقين للطباعة والنشر ـ المنصورة.

٨ ـ سيكولوجية الصهيونية ٢٠٠١ ـ البيطاش للطباعة والنشر ـ الإسكندرية.

٩ ـ مستويات النفس ٢٠٠٢ ـ البيطاش للطباعة والنشر ـ الإسكندرية.

١٠ ـ سيكولوجية الدين والتدين ٢٠٠٢ ـ البيطاش للطباعة والنشر ـ الإسكندرية.

١١ ـ الصحة النفسية للمرأة: الطبعة الأولى: ٢٠٠٣ ـ البيطاش للطباعة والنشر ـ الإسكندرية. الطبعة الثانية ٢٠٠٧ م، دار اليقين للنشر والتوزيع بالمنصوره.

١٢ ـ المرض النفسى بين الجن والسحر والحسد ٢٠٠٥ ـ صدر عن الجمعية الإسلامية العالمية للصحة النفسية.

١٣ ـ البناء النفسى للمسلم المعاصر ٢٠٠٥ ـ أريج للنشر والتوزيع.

١٤ ـ فن السعادة الزوجية ٢٠٠٧ ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.

١٥ ـ الصحة النفسية للطفل٢٠٠٧ ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.

١٦ ـ دراسة نفسية لأحلام نجيب محفوظ ٢٠٠٧ ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة

١٧ ـ علم النفس السياسي ٢٠٠٧ ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة.
١٨ ـ الشخصة المصرية ٢٠٠٩ ـ دار اليقين للنشر والتوزيع ـ المنصورة.
١٩ ـ الطلاق المتحضر ٢٠١١ ـ دار اليقين للنشر والتوزيع ـ المنصورة.
٢٠ ـ تذكرة نجاح ٢٠١١ ـ دار اليقين للنشر والتوزيع ـ المنصورة.

إن الثورة ليست لحظات أو أيام أو فعل سريع ينتهي، ولكنها منظومة وفعل مستمر، تمر بلحظات انتصار ولحظات انكسار. ولأن ثمة قوى تسعى طول الوقت لإجهاضها أو سرقتها أو الالتفاف عليها، فهذا يستدعي يقظة الثوار والمجتمع طول الوقت، والاحتفاظ باللياقة الثورية والقدرة على الحشد وتوحيد الصف والإصرار على تحقيق أهداف الثورة كاملة.

ينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسة: الباب الأول يرصد ويحلل أحوال المصريين قبل ثورة ٢٥ يناير، ويركز على العوامل التي ساهمت في قيام الثورة.

والباب الثاني يحلل مشهد الثورة (والتي عايشها وشارك فيها المؤلف) في ميادين مصر وشوارعها، ويتناول عودة الروح والوعي للشعب المصري.

أما الباب الثالث فيتناول فترة ما بعد سقوط النظام، ويصف المشهد الحضاري للثورة المصرية من حيث سلميتها ورقيها وتحضرها، ويرصد تغير صورة الذات عند المصريين وتنامي الشعور بالانتماء الذي كان قد وصل إلى الحضيض قبل الثورة.



د. محمد المهدي، من مواليد المنصورة ١٩٥٦
دكتوراه الطب النفسي من جامعة الأزهر. يشغل
رئيس قسم الطب النفسي، جامعة الأزهر بدمياط. وهو
إدارة الجمعية المصرية للطب النفسي، ومجلس إ
العالمية الإسلامية للطب النفسي. مستشار التحرير ب
المطمئنة»، ومستشار بموقع أون إسلام. له حوالي عشرون كتابا ف
مختلفة في الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية.



دار الشروق
www.shorouk.com